JASRNB

الدراسات الإفريقية وحوض النيل

مجلة دورية
علمية محكمة

ISSN (Print) 2569-7269
ISSN (Online) 2569-734X

المركز الديمقراطي العربي

مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل

Journal of african studies & river nile basin

International scientific periodical journal

JASRNB

المركز الديمقراطي العربي
Democratic Arabic Center

مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل

مجلة دورية محكمة

تصدر عن "المركز الديمقراطي العربي" ألمانيا – برلين.

تُعنى المجلة بالدراسات والبحوث والأوراق البحثية عمومًا في مجالات العلوم السياسية والعلاقات الدولية وكافة القضايا المتعلقة بالقارة الأفريقية ودول حوض النيل.

المجلد الرابع/العدد الرابع عشر- يناير/كانون الثاني 2022.

تنسيق العدد

د. سعيد كمتي **د. خالد العلوي**

الترميز الدولي:

ISSN (Print) 2569-7269

ISSN (online) 2569-734X

التصنيف حسب AIMGSJ

B+

المركز الديمقراطي العربي-ألمانيا، برلين

Berlin 10315 Gensinger Str: 112

Tel: 0049-Code Germany

030- 54884375
030- 91499898
030- 86450098

mobiltelefon: 00491742783717

رئيس المركز الديمقراطي العربي

أ. عمار شرعان

رئيس التحرير:

د. إبراهيم الأنصاري: تخصص الهجرة الدولية بإفريقيا، جامعة الحسن الثاني، كلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق، المغرب

نائب رئيس التحرير:

د. سعيد كمتي: تخصص الجغرافية البشرية، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بني ملال، المغرب.

نائب رئيس التحرير التنفيذي

ب.د محمد سنوسي – قسم الدراسات الدولية (تخصص الدراسات الأفريقية) /جامعة الجزائر3.

مدير التحرير

د. عبد الله الحجوي: تخصص جغرافية الأرياف، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء، المغرب

نائب مدير التحرير

د. شيماء الهواري: دكتورة في القانون العام والسياسات العمومية، جامعة الحسن الثاني المحمدية، ومتخصصة في الإعلام السياسي الدولي، المغرب

أعضاء هيئة التحرير

- د. فاطمة الزهراء زنواكي – جامعة ابن طفيل القنيطرة – المغرب.
- د. محمد أبجير– المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بني ملال – المغرب.
- د. جمال الدين ناسك – المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بني ملال – المغرب.
- د. إبراهيم النجار: نائب رئيس تحرير الأهرام ومدير المركز المصري للتواصل الحضاري ومناهضة التطرف الفكري، باحث في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.
- حسن كلي ورتي، موظف في وزارة الشؤون الخارجية/قسم التكامل الإفريقي، التشاد، محضر درجة الدكتوراه، جامعة محمد الخامس بالرباط أكدال. كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية الرباط.
- د.ليلى حنانة – جامعة محمد الخامس الرباط– المغرب.

التنسيق والمراجعة اللغوية:

✓ **اللغة العربية:**

- أنور بنيعيش: عضو هيأة التفتيش التربوي بأكاديمية طنجة الحسيمة تطوان – المغرب.
- احمد هيهات: مفتش تربوي للتعليم الثانوي بأكاديمية بني ملال خنيفرة – المغرب.
- حسين حسين زيدان: د. العلوم التربوية والنفسية الإرشاد النفسي والتوجيه التربوي العراق.
- فضيل ناصري: مفتش التعليم الثانوي، تخصص اللغة العربية–جهة العيون الساقية الحمراء (المغرب)

- شكاك سعيد: ذ. بالمركز الجهوي للتربية والتكوين الدار البيضاء–سطات المغرب.
- د. أيوب أيت فارية أستاذ اللغة العربية بجامعة ابن زهر أكادير– المغرب.
- د. مصطفى محمد أبو النور أستاذ اللغة العربية بجامعة الشارقة.

- اللغة الفرنسية:

- ذ. عبد الرؤوف مرتضى – المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بني ملال – المغرب.
- ذ. عمادي عبد الحكيم: ذ. اللغة الفرنسية– المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بني ملال – المغرب.

- اللغة الإنجليزية:

- ذ. خالد الشاوش كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة السلطان مولاي سليمان (المغرب).
- هشام معدان المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بني ملال

رئيس اللجنة العلمية:

د. إبراهيم الأنصاري: تخصص الهجرة الدولية بإفريقيا، جامعة الحسن الثاني، كلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق، المغرب

اللجنة العلمية:

- الدكتورة إيمان مختاري: دراسات استراتيجية–المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية– الجزائر.
- د. آمال خالي: دكتوراه دراسات دولية/المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية– الجزائر.
- د. لطفي صور: علوم سياسية ودراسات دولية – جامعة معسكر – الجزائر.
- د. حلال أمينة: علاقات دولية ودراسات أفريقية– جامعة الجزائر 3.
- د. عبد الرزاق أبو الصبر، ذ. باحث، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بني ملال خنيفرة، المغرب.
- د. محمد حسان دواجي: دراسات دولية ونظم سياسية مقارنة/جامعة مستغانم – الجزائر.
- دة. وفاء الفيلالي: أستاذة التعليم العالي تخصص القانون الدستوري وعلم السياسة كلية الحقوق الرباط –المغرب.
- د. عبد الواحد بوبرية: أستاذ التعليم العالي، الجغرافيا البشرية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله المغرب.
- د. عبد المالك بنصالح، أستاذ باحث، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، بني ملال خنيفرة، المغرب.
- د. أحمد دكار: دكتور في علم النفس بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين فاس– المغرب.
- عيسى البوزيدي، أستاذ التعليم العالي، شعبة الجغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل، القنيطرة
- د. البشير المتقي: أستاذ التعليم العالي، القانون الدستوري بجامعة القاضي عياض مراكش– المغرب.
- د. عبد العزيز والغازي: أستاذ الجغرافيا بجامعة ابن زهر أكادير– المغرب.
- د. سعيد كمتي، أستاذ باحث، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، بني ملال خنيفرة، المغرب.
- د. عبد المالك بنصالح، أستاذ باحث، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، بني ملال خنيفرة، المغرب.
- د. الحسين عماري: دكتوراه في التاريخ – المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بني ملال – المغرب

- د. بلبول نصيرة: أستاذة علم الاجتماع بكلية العلوم الاجتماعية جامعة زيان عاشور الجلفة –الجزائر.
- د. رحماني ليلى: أستاذة محاضر قسم ب، معهد العلوم الاجتماعية والإنسانية– المركز الجامعي نور البشير البيض الجزائر.
- د. غادة أنيس أحمد البياع: مدرس الاقتصاد، كلية الدراسات الأفريقية العليا، جامعة القاهرة مصر.
- د. عبد الواحد شيكر، ذ باحث، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين خريبكة، المغرب.
- د. سالم تالحوت، ذ. باحث، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، الدار البيضاء، المغرب.
- د. بوعروج لمياء: أستاذة محاضرة قسم أ بجامعة عبد الحميد مهري قسنطينة.
- د. حطاب أسمهان: أستاذة مؤقتة في جامعة الجزائر 3 قسم العلوم السياسية والإعلام والاتصال الجزائر.
- د. إدريس بوزيدي: دكتور في القانون العام واللغة والتواصل جامعة الحسن الثاني المحمدية المغرب.
- د. رانيا عبد النعيم العشران: دكتوراه الفلسفة في علم الاجتماع / الجامعة الأردنية.
- د. آمنه حسين محمد سرحان: دكتورة علوم سياسية مسار علاقات دولية من جامعة القاهرة مصر.
- د. جامع سموك: كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة القاضي عياض مراكش– المغرب.
- د. محمد جلال العدناني: أستاذ اقتصاد جامعة السلطان مولاي سليمان بني ملال– المغرب.
- د. بن عمـــارة محمـد: أستاذ جامعي: بجامعة ابن خلدون تيارت – الولاية تيارت الجزائر.
- د على عبودي نعمه الجبوري أستاذ جامعي وباحث في إدارة الأعمال جامعة الكوفه العراق أستاذ تسويق والموارد البشرية العراق.
- د. أوان عبد الله الفيضي، كلية الحقوق – جامعة الموصل، العراق.
- د. أحمد عبد السالم فاضل مهدي السامرائي، التاريخ الحديث والمعاصر، العلاقات الدولية المغرب، اسبانيا–العراق.
- د.خاليد الحاضري كلية الاداب والعلوم الانسانية مراكش
- د. محمد بواط: أستاذ محاضر قسم أ كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.
- د. مشرفي عبد القادر: أستاذ محاضر كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم.
- د. سمير بوعافية: أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البشير الإبراهيمي –الجزائر.
- محمد عدار ابن علي وعميروش بهجة: أستاذ محاضر(ب) جامعة "أمحمد بوقرة" بومرداس المدرسة الوطنية التحضيرية لدراسات مهندس –باجي مختار–الرويبة –نع1 الجزائر.
- د. قحطان حسين طاهر: دكتوراه علوم سياسية أستاذ مساعد جامعة بابل العراق.
- د. محمد بوبوش: أستاذ التعليم العالي، الكلية المتعددة التخصصات–الناظور–جامعة محمد الأول المغرب.
- د. بوذريع صاليحة: أستاذة محاضرة علوم بيئية جامعة حسيبة بن بوعلي شلف الجزائر.
- د. قاضي نجاة: أستاذة محاضرة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وجامعة خميس مليانة الجزائر:
- د. جاسم محمد علي الطحان رئيس قسم الإدارة والاقتصاد أستاذ مساعد كلية الرشيد للتعليم المختلط تركيا.
- د. سالم محمد ميلاد الحاج: ذ مساعد جامعة المرقب كلية الآداب والعلوم مسلاته، علم الاجتماع، ليبيا.
- د. لحرش عبد الرحيم: أستاذ مؤقت، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، غرداية الجزائر.

– د. عمرو محمد يوسف محمد المدرس: أستاذ بقسم الاقتصاد والمالية العامة المعهد المصري أكاديمية الإسكندرية للإدارة والمحاسبة وزارة التعليم العالي جمهورية مصر العربية.
– د. بوصبيع صالح رحيمة: أستاذ محاضر "أ" جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي الجزائر.
– د. حسن رامو: أستاذ التعليم العالي مؤهل، معهد الدراسات الأفريقية – جامعة محمد الخامس –الرباط المغرب.
– د. خليدة محمد بلكبير أستاذة محاضرة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة الجيلالي بونعامة الجزائر.
– الدكتور عبد القادر التايري أستاذ الجغرافيا البشرية بجامعة محمد الأول، وجدة.
– د. جواد الزروقي أستاذ التعليم العالي بكلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء

شروط النشر بالمجلة:

1. أن يكون البحث أصيلا معدّ خصيصا للمجلة، وألا يكون جزءا من رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه.
2. ألا يكون البحث قد نشر جزئيا أو كليّا في أي وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية.
3. أن يرفق البحث بسيرة ذاتية للباحث باللغة العربية واللغة الإنجليزية أو الفرنسية.
4. يرسل الباحث البحث المنسّق في ملف مايكروسوفت وورد، إلى البريد الإلكتروني:

africa@democraticac.de

5. تخضع الأبحاث والترجمات إلى تحكيم سرّي من طرف هيئة علمية واستشارية دولية، والأبحاث المرفوضة يبلغ أصحابها دون ضرورة إبداء أسباب الرفض.
6. يبلّغ الباحث باستلام البحث ويحوّل بحثه مباشرة للهيئة العلمية الاستشارية.
7. يخطر أصحاب الأبحاث المقبولة للنشر بقرار اللجنة العلمية وبموافقة هيئة التحرير على نشرها.
8. الأبحاث التي ترى اللجنة العلمية أنها قابلة للنشر وعلى الباحثين إجراء تعديلات عليها، تسلم للباحثين قرار المحكّم مع مرفق خاص بالملاحظات، على الباحث الالتزام بالملاحظات في مدة تحددها هيئة التحرير.

يستلم كل باحث قام بالنشر ضمن أعداد المجلة: شهادة نشر وهي وثيقة رسمية صادرة عن إدارة المركز الديمقراطي العربي وعن إدارة المجلة تشهد بنشر المقال العلمي الخاضع لتحكيم، ويستلم الباحث شهادته بعد أسبوع كأقصى حد من تاريخ إصدار المجلة.

9. للمجلة إصدار إلكتروني حصري صادر عن المركز الديمقراطي العربي كما أنها حاصلة على الترميز الدولي:

ISSN 2569-734X

10. لا يراعى أي أسبقية في نشر المواد العلمية ضمن أعداد المجلّة، بحيث أن المعيار الأساسي لقبول النشر ضمن أعداد المجلة

هو جودة وأصالة المادّة العلمية وسلامة اللغة والعناية بكل ما يتعلق بالضوابط المنهجية في البحث العلمي.

11. أي تقرير صادر من اللجنة العلمية بما يتعلّق بالسرقة العلمية فسيحمّل الباحث تبعات وإجراءات كما هو متعارف عليه في سياسات المجلة العلمية الدولية.
12. تعتبر جميع الأفكار المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها، كما يخضع ترتيب الأبحاث المنشورة.
13. تعرض المقالات إلى مدققين ومراجعين لغويين قبل صدورها في أعداد المجلة.
14. لغات المجلّة هي: العربية، الإنجليزية والفرنسية.
15. في حالة الترجمة يرجى توضيح سيرة ذاتية لصاحب المقال الأصلي وجهة الإصدار باللغة الأصلية.

كيفية إعداد البحث للنشر:

–يكتب عنوان البحث باللغتين العربية والإنكليزية، وتعريف موجز بالباحث والمؤسسة العلمية التي ينتمي إليها.

–الملخص التنفيذي باللغة العربية– الإنجليزية، ثم الكلمات المفتاحية في نحو خمس كلمات، كما يقدم الملخص بجمل قصيرة، دقيقة وواضحة، إلى جانب إشكالية البحث الرئيسية، والطرق المستخدمة في بحثها والنتائج التي توصل إليها البحث.

–تحديد مشكلة البحث، أهداف الدراسة وأهميتها، وذكر الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع الدراسة، بما في ذلك أحدث ما صدر في مجال البحث، وتحديد مواصفات فرضية البحث أو أطروحته، وضع التصور المفاهيمي، تحديد مؤشراته الرئيسية، وصف منهجية البحث، وتحليل النتائج والاستنتاجات.

كما يجب أن يكون البحث مذيلا بقائمة بيبليوغرافية، تتضمن أهم المراجع التي استند إليها الباحث، إضافة إلى المراجع الأساسية التي استفاد منها ولم يشر إليها في الهوامش، وتذكر في القائمة بيانات البحوث بلغتها الأصلية (الأجنبية) في حال العودة إلى عدة مصادر بعدة لغات.

– أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق وفقا لنظام الإحالات المرجعية الذي يعتمده" المركز الديمقراطي العربي" في أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع.

– تستخدم الأرقام المرتفعة عن النص للتوثيق في متن البحث، ويذكر الرقم والمرجع المتعلق به في قائمة المراجع.

–ت رتب أرقام المراجع في قائمة المراجع بالتسلسل، وذلك بعد مراعاة ترتيب المراجع هجائيا في القائمة حسب اسم المؤلف وفقا للاتي:

أ– إذا ا كان المرجع بحثا في دورية: اسم الباحث (الباحثين) عنوان البحث واسم الدورية، رقم المجلد، رقم العدد، أرقام

الصفحات، سنة النشر.

ب- إذا كان المرجع كتابا، اسم المؤلف (المؤلفين)، عنوان الكتاب، اسم الناشر وبلد النشر، سنة النشر.

ج- إذا كان المرجع رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه: يكتب اسم صاحب البحث، العنوان، يذكر رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه بخط مائل، اسم الجامعة، السنة.

د- إذا كان المرجع نشرة أو إحصائية صادرة عن جهة رسمية: يكتب اسم الجهة، عنوان التقرير، أرقام الصفحات، سنة النشر.

يراوح عدد كلمات البحث بين 2000 و7000 كلمة، وللمجلة أن نتشر بحسب تقديراتها، وبصورة استثنائية، بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هدا العدد من الكلمات.

يتم تنسيق الورقة على قياس 25/21، بحيث يكون حجم ونوع الخط كالتالي:

-نوع الخط في الأبحاث باللغة العربية هو **Sakkal Majalla**

-حجم 16 غامق بالنسبة للعنوان الرئيس، 14 غامق بالنسبة للعناوين الفرعية، و14 عادي بالنسبة لحجم المتن.

-حجم 11 عادي للجداول والأشكال ، وحجم 12عادي بالنسبة للملخص والهوامش.

-نوع الخط في الأبحاث باللغة الإنجليزية **Times New Roman** ، حجم 14 غامق بالنسبة للعنوان الرئيس، حجم 12 غامق للعناوين الفرعية ، 12 عادي لمتن البحث وترقيم الصفحات، 11 عادي للجداول والأشكال، 10 عادي للملخص والهوامش.

-يراعي عند تقديم المادة البحثية، التباعد المفرد مع ترك هوامش مناسب 2,5 على اليمين واليسار و2 أعلى وأسفل،

قصد تسهيل عملية تنسيق المقالات والأبحاث فإن المجلة تضع رهن إشارة المهتمين قالب يحترم الضوابط الشكلية.

وتعتمد "مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل" في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكّمة. والمجلة تصدر بشكل ربع دوري "كل ثلاث أشهر" ولها هيئة تحرير اختصاصية وهيئة استشارية دولية فاعلة تشرف على عملها. وتستند إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر فيها والعلاقة بينها وبين الباحثين. كما تستند إلى لائحة داخلية تنظّم عمل التحكيم، وإلى لائحة معتمدة بالمحكمين في الاختصاصات كافة.

وتشمل الهيئة الاستشارية الخاصة بالمجلة مجموعة كبيرة لأفضل الأكاديميين من الدول العربية والأفريقية حيث يتوجب على الاستشاريين المشاركة في تحكيم الأبحاث الواردة إلى المجلة. حيث أن "المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية" جهة إصدار "مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل"

ر.ت	الفـــهـــرســـت	الصفحة
1	افتتاحية العدد	11
2	استراتيجية العنف والا عنف في حركات النضال ضد الفصل العنصري (BCM & ANC نموذج). ناجي عيسى سالم القطراني	14
3	النضال السياسي بأبي الجعد زمن الحماية الصافي عبد الرزاق	33
4	أشكال حضور العلم والعلماء في المجتمع الإسلامي الوسيط - قراءة نقدية - عبد المالك بن صالح	41
5	المهددات الأمنية للفاعلين غير الرسمين (الحركات المسلحة) علي الأمن القومي السوداني دراسة حقلية على إقليم دارفور منتصر حامد بله حامد	46
6	التدبير التنموي بالجماعات القروية بالساحل المتوسطي: حالة جماعة اسطيحة بإقليم شفشاون عبد الوهاب السحيمي	63
7	إشكالية الثقافة والتنمية ... رؤية نقدية لإصلاح منظومة التعليم العام قبل الجامعي في مصر أحمد موسى مختار الهبيري	80
8	المشي في الوسط الحضري ورهان المدينة المُستدامة محمد بوجمعة	118
9	أساليب تدبير مخاطر الفيضانات بالمغرب الياداري صديق، عبد الحميد جناتي إدريسي	130
10	الجرائم البيئية و آثارها فى بعض دول جنوب حوض النيل ريم حسام الدين محمد عبد الله	144
11	السكن غير القانوني وإشكالية تنظيم المجال الحضري بمدينة سوق أربعاء الغرب زهير الكنفاوي، عيسى البوزيدي	162
12	العلاقات المغربية مع القوى المسيحية الجديدة (ابريطانيا، فرنسا، هولندا) / دراسة موجزة لفترات متفرقة من الدولتين السعدية والعلوية، بسام اسموني	179
13	مساهمة خرائطية لتدبير مخاطر الحركات الكتلية للسفوح: دراسة تطبيقية على دينامية السطح بمنطقة القصر الصغير (المغرب). ظريف جواد	197
14	أثر هشاشة الدولة على الانتقال والتحول الديمقراطي في السودان (حالة ما بعد ثورة ديسمبر2019م) أحمد سليمان أبكر	213
15	أهداف وطرق جرد التراث الثقافي اللامادي في المغرب ترجمة وتعليق لمقال رحمة ميري المعطي بريان	229

16	المرعى والانتجاع المتبادل إبان الحماية الفرنسية: تفاعل العرف والقانون في تدبير النزاع بأيت سخمان الشرق دكتور عثمان زوهري	241
17	ملامح من التواصل الثقافي بين المغرب وبلاد السودان خلال العصر الوسيط. نورالدين امعيط	260
18	الدينامية الحضرية وتأثيرها على المجال الفلاحي حالة مدينة الفقيه بن صالح هدى قصطال، محمد السبتي،سعيد كمتي	279
	مقالات باللغة الفرنسية	
19	الامتطاحات السيلية لواد أوركا بجماعة أولاد داحو: الآليات والتأثيرومقترحات التهيئة (سهل سوس، المغرب) اولغازي عبد العزيز، الناصري بادر الدين، العمر اني عبد الواحد، عمر اني سكينة	289
20	إفريقيا: هل يشكل التز ايد السكاني السريع تهديدا لأروبا؟ امحمد لزعر	307
21	حوكمة قطاعات معينة في مدينة سلا: الوضع العمر اني والتوجهات الاستر اتيجية أوعزيز علي	319
22	تقييم خطر التعرية بعالية سد "الشريف الإدريسي "(شمال المغرب) سميرة ابن ادريس العلمي، عيسى البوزيدي	326
23	التواصل وتسويق الوجهات السياحية: نحو مجال جذاب، حالة جهة كلميم واد نون مصطفى كموري	352

افتتاحية العدد

It is important not to lose sight of the fact that African countries have in common that they were all colonized. They were all emptied of their material resources and even emptied of their human resources. They lose their human resources because when these latter reach a level of awareness and search for well-being, they do not find it in Africa. This is something they will find in Europe and America ; therefore, they will leave their continent.

We can argue that there is no African Union, but that Africa is rising from its ashes. Fortunately, there are now solutions that have emerged. There are also political and economic projects that are being done.

With the projects of the African Union, Africa will regain control of its destiny and look for cohesion and how to build a common future between all African countries.

This is due to the initiative of several countries. There are countries that have taken control of their own destiny like Rwanda. We have to look at how the development model of this country, which is mainly based on education, can be interesting and work on how to duplicate it in other African countries. All these issues must be studied and analyzed using tools and techniques of scientific research and by adopting a rigorous scientific methodology.

The Journal of African Studies and the Nile Basin publishes its fourteenth issue where researchers are exploring various fields and domains of research. To be interested in the development of Africa means to tackle seriously all the problematics related to all the African fields, namely historical, political, economic, philosophical, social, cultural, etc.

All these factors lead us to address the acute shortages in these areas that were the result of the gross underdevelopment of the universities under colonialism, and the departure of colonial administrators and professionals following independence.

The Journal of African Studies believes in the great importance of science and research and the access of all the African citizens to education and knowledge because education trains intelligence. We are sure that science with consciousness, values and ethics can make reason triumph and thus advance Africa.

We need to consolidate the south-south relations and focus mainly on the development and well-being of Africa and Africans. One of the main path to follow is to encourage scientific research and skill development. The sustainable development in Africa should strongly focus on academic research. The university, for instance, must become a primary tool for Africa's development. Universities can help develop African potential and human capital and expertise. They can enhance the analysis of African problems, strengthen domestic institutions, serve as a model environment for the practice of good governance, conflict resolution and respect for human rights and enable African academics to play an active part in the global community of scholars.

We are convinced of the idea that we have to develop a philosophy specific to Africa; and in this sense, we are under the obligation to raise the awareness of African citizens to a philosophical, intellectual and cultural uprising.

We need to empower locally, but we should first understand what do we mean by local empowerment. Empowerment is a complex concept for which several definitions exist. The World Bank, for instance, defines empowerment as “the process of enhancing an individual's or group's capacity to make purposive choices and to transform those choices into desired actions and outcomes”. Still, how can we empower the African citizens without free and positive access to knowledge, sciences and researches. We have to strengthen the educational system, training and research in key areas. A special and particular focus has to be put on the development of human resources in all scientific domains.

Empowerment can only happen when Africans can envisage a different life and consider themselves able and entitled to make decisions. It involves the development of a critical mind and a critical consciousness of their rights and duties. Empowering is a goal in itself, as well as a promoter of development. Rather, it is an integration that inevitably contributes to a deeper understanding of the challenges facing Africa.

Believing in this vision, this journal includes a group of articles by researchers who deal with several issues related to the field of education, sociology, history, economy, geography, literature, and others; and how to remedy to these shortages.

However, we have first to focus on how to measure the development of each African country as far as academic research is concerned. We admit that the measurement is key for development follow up. In our case, we need to define and validate together a Key Performance Indicator. And this KPI needs to be followed up in all processes of the development. This leads to reinforcing the need to have a reliable indicator to track progress. The objective is to develop a novel empowerment indicator from widely available data sources, broadening opportunities for monitoring and research on Africans’ empowerment.

The intersection of researchers’ visions in various fields of knowledge is one of the current issues that still requires more excavation and exploration. Certainly, this journal gives a set of articles; looking at multiple problems and emerging issues, which open up a new avenue for researchers. Nevertheless, it requires each time deepening the research in order to understand the complexity of the raisons behind the underdevelopment of this continent and by the way finding some answers.

We consider that the scientific research on the issues raised in the African space would enable Africa to follow the true path of development. Putting Africa on the track of development requires the belief in its human resources, especially those in charge of education and scientific research on all disciplines and all vital areas of the continent.

Editorial Board

Pr. Aïcha Barkaoui

استراتيجية العنف والا عنف في حركات النضال ضد الفصل العنصري (BCM & ANC) نموذج.

Strategy Violence and violence in struggles against apartheid BCM & ANC. model.

1- ناجي عيسى سالم القطراني. الدرجة العلمية: محاضر.

2- جامعة بنغازي كلية الاقتصاد قسم العلوم السياسية.

الملخص: ناقشت الورقة المرجعية الفكرية التي اعتمدت عليها الحركات الوطنية المقاومة لسياسية الفصل العنصري، في جنوب أفريقيا، معتمدة في بعضها على السلم، واعتبرت الورقة هذه الحركات نماذج نضالية أبان نظام الفصل العنصري، وانطلقت من فرضية: أن استراتيجية الحركات الوطنية في مقاومة سياسة الفصل العنصري أحدثت توازن قوى قاد الى نجاح عمل لجان الحقيقة والمصالحة. كما وضعت تعريفات إجرائية للمفاهيم وقدمت العديد من الدراسات حول ذات الموضوع منها ما اطلع الباحث عليها ووجد فجوة تحليلية انطلقت منها دراستنا. وجاءت أهمية الدراسة باعتبارها إضافة لرؤية حل قضية التمييز العنصري، و اسهام لجان الحقيقة والمصالحة الوطنية ،واستخدمت في ذلك المنهج التاريخي، ومنهج دراسة الحالة، وهدفت الورقة الى وصف ماهية أسلوب المقاومة لدي حركتي (ANC&BCM) ،كما سعت الى تفسير لماذا غيرت الحركات أسلوب المقاومة ، و المدارس الفكرية التي تأثرت بها وإثر تلك الحركات في احداث توازن داخل المجتمع المحلي في جنوب افريقيا، و خلص القول ان كلتا الحركتين استخدمتا نفس الاستراتيجية ،مما انتج توازن قوى بين الفرقاء الامر الذي مهد للبحث عن حل للصراع عبر لجان الحقيقة والمصالحة. وتبين ايضاً ان هناك تشابه مع الحالة الليبية ما بعد عام 2011.

الكلمات المفاتيح: حركة الوعي الأسود، المؤتمر الوطني الافريقي.

Abstract: The paper discussed the intellectual reference on which the national movements resisting the policy of apartheid in South Africa relied, in some of them relying on peace. Strong led to the success of the work of the truth and reconciliation commissions. It also developed procedural definitions of the concepts and presented many studies on the same topic, including what the researcher reviewed and found an analytical gap from which our study started. The importance of the study came as an addition to the vision of solving the issue of racial discrimination, and the contribution of the Truth and National Reconciliation Committees, and used the historical method, and the case study method, and the paper aimed to describe the nature of the resistance method of my movement (ANC & BCM), and also sought to explain why the movements changed the method of resistance. , and the schools of thought that were affected by or after these movements in creating a balance within the local community in South Africa, and concluded that both movements used the same strategy, which produced a strong balance between the parties, which paved the way for the search for a solution to the conflict through the Truth and Reconciliation Committees. It was also found that there are similarities with the post-2011 Libyan situation.

Keywords: Black Consciousness Movement, African National Congress.

تقديم:

يمكن القول إن العدالة الانتقالية في دولة جنوب افريقيا كانت قد ولدت من نتاج حراك فكري افريقي، اثمرت نتائجه التحررية عبر عقود من النضال ضد سياسة التمييز العنصري، هذا النتاج أعقبهُ تفاعل مجتمعي تشكل عبر إطار سياسي اجتماعي، شكل فما بعد عدالة انتقالية خرجت لاستعادة العدالة على شكل محكمة، في اول الامر ووفقاً لمتطلبات تلك المرحلة وساهمت في نجاح الانتقال الديمقراطي فيما بعد. لذلك عند الحديث حول لجان الحقيقية والمصالحة ،التي عملت في إطار حلقات الزمن الثلاث الماضي ،والحاضر، واستشرفت المستقبل، نُرجي نجاحها باعتبارها عالجت القضايا العالقة باسترجاعها للماضي ،فعلى مدار خمس سنوات (1995-2000) عالجت هذه اللجنة قضايا تراكمت لعقود، خلفتها سياسية الفصل العنصري والتي نعتقد انه من الاجدر بحثها من مدخل أيديولوجي تنظيري من خلال مقاربة لنظرية الصراع الاجتماعي بين الطبقات ،والتي أشار اليها كارل ماركس باعتبار ان، هناك فئتان اجتماعيتان رئيسيتان في جميع المجتمعات الطبقية وهما: الطبقة الحاكمة، والطبقة المحكومة حيث تستمد الطبقة الحاكمة قوتها من ملكيتها وسيطرتها على قوى الإنتاج، وتستغل الطبقة الحاكمة الطبقة المحكومة وتضطهد ها، ونتيجة لذلك هناك صراع رئيس في المصالح بين الطبقتين وهذا ما حدث في جنوب افريقيا خاصة وان نظام الفصل العنصري (الأپارتهايدApartheid) المبني على التقسيم الطبقي للمجتمع ، وفر اطار قانوني حافظ على الهيمنة الاقتصادية والسياسية للأقلية ذات الأصول الأوروبية، بل ان أساس الاستعمار والصراع بين المستعمرين في افريقيا كان بالأساس اقتصادي ما يجعلنا نتفق مع ما كتبه كريس هارمان في مؤلفة [1]، ونذهب بالقول ان ما حدث آنذاك (1913)و هو افراز مجتمع طبقي عبر تقسيم الأفراد إلى مجموعات عرقية كانت أهمها السود، البيض، الملونون، والآسيويين وتقسيم الأرض الى ما يشبه الأوطان او المحميات العازلة ،وكان هذا بداية للفصل العنصري [2] ،تحت غطاء تشريعي اقره الحزب الوطني NP (National Party of South Africa) عندما فاز بالانتخابات العامة عام 1948 واقر قانون الفصل العنصري ،ووفر الاطار القانوني لسياسة الفصل العنصري على شكل مجموعات عرقية (السود، والبيض، والملونون والهنود). وطُبق الفصل في المناطق السكنية، وتم ذلك أحياناء بواسطة عمليات الترحيل القسري، وحرم السود من جنسيتهم، وأصبحوا بموجب القانون مواطنين لأحد المواطن العشرة التي تدعى بانتوستانات، وهي مواطن تقوم على النظام القبلي وتتمتع بالحكم الذاتي، والتي أصبحت أربع منها دولاء مستقلة اسمياً وفرضت الحكومة الفصل في التعليم، والرعاية الطبية، وغير ذلك من الخدمات العامة، ووفرت للسكان السود خدمات أدنى من تلك المقدمة للسكان البيض. وعانى الملونون والهنود كذلك من التمييز، وحرموا من الحق في التصويت وتم تهميشهم وكان أول قانون للفصل العنصري هو قانون، تسجيل السكان رقم 30 لعام 1950والذي أضفى الصبغة الرسمية على التصنيف العنصري واستحدث بطاقة هوية لجميع الأشخاص الذين تتجاوز أعمارهم الثامنة عشر عاما، تُحدد فيها

[1] -كريس هارمان، **كيف تعمل الماركسية؟** ترجمة وحدة الترجمة، الكتاب الاشتراكي العدد الرابع، (مركز الدراسات الاشتراكية: القاهرة، ب، ت)، ص 42.

[2] -http://www.doh.gov.za/facts/1998/sadhs98/chapter1.pdf

المجموعة العرقية التي ينتمون إليها وأنشئت مجالس رسمية بهدف تسوية قضية الشعوب ذات الأصل العرقي غير الواضح وكانت بمثابة الركيزة القانونية الثانية للفصل العنصري [3] ونشر قانون الفصل العنصري في الجريدة الرسمية لجنوب أفريقيا (التي أطلق عليها المصطلح الأفريكان ستاتسكورانت أثناء فترة الفصل العنصري)، وقد كانت هذه الجريدة هي الوسيلة الرسمية، التي استخدمتها حكومة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا ،للتواصل مع الشعب حتى الغي القانون عام 1991كما تزامن ذلك مع صدور قانون تسجيل السكان لعام 1950 ،الذي اشترط تصنيف سكان جنوب افريقيا الى احدي التصنيفات العرقية وهذا ما عزز الطبقية بعد صدور قانون الحفاظ على الفصل في المرافق العامة لعام 1953 وذلك فبفصل الأعراق عن بعضها، في الأماكن العامة هذه السياسة واجهت سلسلة من الرفض والمقاومة ،من القوى المجتمعية في جنوب افريقيا، وهنا نشير الى احدى تلك الحركات الشعبية الرافضة لسياسة الفصل العنصري، متبعة في تلك المسيرة استراتيجية تغيرت من تكتيك الا اخر بمعنى شهدت الحركات انتقال ما بين استخدام العنف وعدم استخدام العنف، مستندة في ذلك الى بعض رؤى الفكر الافريقي أمثال فرانس فانون * باعتباره قدم رؤى مختلفة للتحرر من الاستعمار الأوربي .

انطلقت هذه الورقة من افتراض ان؛ الحركات الوطنية المقاومة لسياسة الفصل العنصري استمدت نضالها من الفكر الافريقي المعاصر عندما بدأت بالا عنف في مقاومة الفصل العنصري، عرفت بوسائل دستورية سلمية من العلن أي السر ومن الداخل الى المقاومة من المهجر واحياناً من داخل السجون، الى ان انتقلت لاستخدام العنف. ووقفت دراستنا على هذا الافتراض واعُتبر مسلمة وحقيقة هذاما قاد الى طرحنا تساؤل مفاده؛ هل تأثرت حركات المقاومة لسياسة الفصل العنصري بالفكر الافريقي؟

والإجابة عنه أسس لبناء إشكالية الورقة البحثية والتي تمثلت في:

- ماهية المرجعية الفكرية التي اعتمدت عليها حركتي (ANC&BCM) في نضالهما ضد سياسة الفصل العنصري؟
- الى أي مدى تأثرت هذه الحركات بأفكار فرانس فانون؟
- هل مهدت استراتيجية هذه الحركات الوطنية في مقاومتها لسياسية الفصل العنصري الطريق امام لجان الحقيقة والمصالحة؟

---

[3] - هيئة الأمم المتحدة، الصكوك **الدولية لحقوق الإنسان**، وثيقة أساسية تشكل جزءاً من تقارير الدول الأطراف، HRI/CORE/ZAF/2014(نيويورك، 2016).

http://docstore.ohchr.org/SelfServices/FilesHandler.ashx?enc=FhOD6sgqgzAhFXD9F%2FeKaFMm83LbFY75RhkIFGrig%2B7W8n%2Bb8FShRY3USQ3jPNhy68vAe9XBGg2DI33ZLFFjPo9G4bha%2BFPcsVrWSEdyU%2BZWZMDeo3GJQjytxGpTiL

* فرانز عمر فانونFrantz Fanon (1925 - 1961) طبيب نفسانيّ وفيلسوف اجتماعي من مواليد فور دو فرانس - جزر المارتنيك، عرف بنضاله من أجل الحرية وضد التمييز والعنصرية له عدة مؤلفات أشهرها كتاب معذبو الأرض، وكتاب استعمار يَحْتَضِر هو كتاب نُشِر عام 1959 وكتاب بشرة سوداء، أقنعة بيضاء صدر عام 1952 وكتاب نحو الثورة الافريقية نشر عام 1962 جُل كتابته تنتقد العنصرية وتشيد بالثورة الجزائرية.

وانطلقت هذه الورقة من فرضية مفادها: ان استراتيجية الحركات الوطنية في مقاومة سياسة الفصل، أحدثت توازن قوى قاد الى نجاح لجان الحقيقة والمصالحة باعتبار ان صراع الحركات الوطنية (ANC&BCM)، وسياسة الفصل العنصري متغير مستقل، (سبب)وان نجاح لجان الحقيقة والمصالحة متغير تابع (نتيجة). مع عزل اية عوامل خارجية وبقائها ثابتة.

وتتوقع دراستنا وجود علاقة طردية، بمعنى انه كلما زادت حدة الصراعات، كلما تقارب الأطراف مما أنتج توازن قوى بين الفرقاء الامر الذي مهد للبحث عن حل للصراع عبر لجان الحقيقة والمصالحة.

تعريفات إجرائية:

سياسة الفصل العنصري: هو مشروع تشريعي شامل بدأ فعليًا بعد تولي الحزب الوطني السلطة في عام 1948، الى 1991 ويعرف أبارتايد في لغة الأفريكانز (وَضَعه جانبا، أو نبذهُ) لكن سبق ذلك بالعديد من القوانين أثناء الحكم البريطاني والأفريكان في مقاطعات جنوب أفريقيا كذلك مهد لظهور نظام الفصل العنصري فوز الحزب الوطني في تشريعيات 1948، حيث بدأ هذا الحزب تنفيذ مشروعه السياسي بقانون سُمي سجل السكان أُقر في 1950، وقسّم سكان البلاد رسميا إلى مجموعات عرقية حدد أماكن وجودها في أماكن معينة من البلاد كما ذكر لنا نلسون مانديلا في كتابة بانها نظام يقوم على تقنين جميع الأنظمة والقوانين التي وضعت الانسان الافريقي لعدة قرون في مرتبة أقل من مرتبة الانسان الأبيض، وهي سياسة فصل ما بين الأعراق تقوم على افضلية البيض المطلقة على الأفريقيين والملونين والهنود وتهدف الى ترسيخ سيادة البيض في جنوب افريقيا الى الابد[4].

الحركات الوطنية: هي تلك المجموعات المعلنة والتي ترفض سياسة الفصل العنصري في جنوب افريقيا، والتي منها حركة الوعي الأسود (Black Consciousness Movement) والمؤتمر الوطني الافريقي (African National Congres).

لجان الحقيقة والمصالحة: (Truth and Reconciliation Commission) هي لجنة تشكلت وفق قانون الوحدة والمصالحة الوطنية وهي بهيئة محكمة تستمع الى شهادات الضحايا والمتضررين، من سياسة الفصل العنصري وكذلك سماع اعتذار المتورطين في انتهاكات إنسانية ابان سياسة الفصل العنصري، هذه اللجنة لها صلاحيات محددة مثل التقصي واستدعاء المتهمين ومنح الاهلية السياسية للمتهمين وتعويض الضحايا ،قد ترد هذه المصطلحات بصيغ مترادفة بمعنى ما نقصده بسياسة الميز العنصري هو ذاته سياسة الفصل العنصري او التمييز العنصري جميعها تشير الى مفهوم سياسة الفصل العنصري. وكذلك مصطلح حركة المقاومة او النضال يشيران لذات المفهوم.

أهمية الدراسة:

تتمثل الأهمية النظرية للورقة باعتبارها إضافة الى الرؤية القائلة؛ ان حل قضية العنصرية ومن اجل الوصول الى الاندماج يتم من خلال الضغط وصراع الاضداد الذي سوف يصل الى مرحلة التوازن، والى مجتمع خالي من الاستغلال كما تأتي

---

[4] - نلسون مانديلا، **رحلتي الطويلة من أجل الحرية السيرة الذاتية لرئيس جمهورية جنوب افريقيا نلسون مانديلا رئيس حزب المؤتمر الوطني الافريقي**، ترجمة عاشور الشامس (جمعية نشر اللغة العربية، جوهانسبيرغ:1997)، ص108.

الأهمية العملية او التطبيقية من خلال ما سوف تضيفه من رؤية استشرافية واستباقية لنماذج نجاح المصالحة الوطنية المؤسسة على فكر تحرري وطني، مبني على المصالحة والعدالة خاصة أن هناك دول تمر بذات المرحلة التي مرت بها جنوب افريقيا قبل نصف قرن مضى.

المناهج المستخدمة:

اعتمدت دراستنا على المنهج التاريخي باعتبار ان جل الاحداث وقعت في حقبة تاريخية معاصرة، يتطلب ذلك اتباع المنهج التاريخي كما استخدم المنهج القانوني الذي عالج الجانب القانوني خاصة في محور لجان الحقيقة والمصالحة، إضافة الى الاستعانة بمنهج دراسة الحالة باعتبار ان دولة جنوب افريقيا هي دولة الدراسة ويمكن تحديد الأفق الزمني للدراسة منذ تأسيس المؤتمر الوطني الافريقي ANC عام 1923 وحتى الإعلان عن انتهاء سياسة الفصل العنصري عام 1991.وتأتي دراستنا ضمن الدراسات ذات المدى المتوسط.

أهداف الدراسة:

هدفت هذه الورقة الى وصف ماهية أسلوب المقاومة لدي حركتي المقاومة (ANC&BCM) كما نسعى الى تفسير لماذا غيرت الحركات أسلوب المقاومة مع سياسة الفصل العنصري، وتوضيح الرؤى والمدارس الفكرية التي تأثرت بها الحركات في مسيرة المقاومة والسعي للكشف عن إثر تلك الحركات الوطنية في احداث توازن داخل المجتمع المحلي في جنوب افريقيا، ويبقى استشراف مدى نجاح اقتباس نموذج العدالة الانتقالية (جنوب افريقيا) على الحالة الليبية بعد انتفاضة فبراير 2011.هدف تسعى دراستنا الى إنجازه.

لذلك قسمت الدراسة الى عدة محاور:

- الفكر الافريقي التحرري في ظل الصراع الأوروبي لمحة تاريخية.
- المؤتمر الوطني الافريقي اهداف ووسائل.
- حركة الوعي الأسود في مواجهة الفصل العنصري.
- لجان الحقيقة والمصالحة لماذا؟ ومتى؟ وكيف؟
- ليبيا والعدالة الانتقالية رؤية استشرافية في ظل نموذج جنوب افريقيا.

الفكر الافريقي التحرري في ظل الصراع الأوروبي لمحة تاريخية.

على الرغم من مرور اكثر منذ اكثر من ستة عقود على ربيع استقلال الدول الافريقية، و التي شهدت ظاهرة الكولونيا لية الأوروبية وما خلفته من تبعية ثقافية، واقتصادية ،وسياسية وغيرها ،فقد ضلت مشاعر عدم الانصاف حاضرة في الهوية الافريقية والتي ورثها الاحفاد من الاسلاف وما يحدث من مظاهر العنصرية التي لازلت تطل من داخل عواصم تلك الدول الأوروبية، وحتى تلك الدول التي تنادي بالحرية و بالديمقراطية والمدنية ونبذ العنصرية تخرج اليوم من عواصمها احتجاجات تعبر عن معاناة مواطنيها من ظاهرة التميز العنصري المبني على اللون او العرق او الدين فهذه حركة (حياة السود مهمة Black Lives Matter(BLM التي استلهمت من حركة الفهود السود الامريكية (Black Panthers) فكرتها

ومبادئها ،حيثُ شهدت بعض عواصم الأوروبية احتجاجات، تخللها تحطيم تمثال كان قد نصب في عام 1895 جسدت هذه الشخصيات وأرست ظاهرة العنصرية وفكرة سمو الجنس الأبيض ،ولعل تعرض تمثال (Edward Colstonإدوارد كولستون)*للتحطيم بعد اكثر من ثلاثة قرون، دليل على تجذر ظاهرة العنصرية لدى احفاد المستعمرين ،الأوائل كما ان إزالة متظاهرين غاضبين مناهضين للعنصرية ، تمثال الملك(ليوبلد الثاني) *من مدينة أوديرخم البلجيكية بسبب ما أسموه تاريخه العنصري تجاه الكونغو التي استعمرتها بلجيكا خلال القرنين الماضيين.

دون التطرق الى المرحلة الاستعمارية والى تاريخها المعاصر، خاصة في دولة الدراسة نشير الى موقف الفكر الافريقي التحرري من الاستعمار الأوروبي بمعنى مدى توظيف هذا الفكر التحرري وكيف استخدمته الحركات المقاومة لسياسة الفصل العنصري في جنوب افريقيا ونشير على سبيل الاستدلال فرانز فانون، ليبولد سنجور، باعتبارهم ساسة وقادة للمقاومة ومناهضين بارزين للاستعمار ولسياسة الفصل العنصري.

ونذهب بالقول الى ما ذكره غيرهارت ، جيل م. في مؤلفه القوة السوداء في جنوب إفريقيا: تطور أيديولوجية اذ أشار الى جنوب افريقيا أبان مقاومة نظام الفصل العنصري كانت الاحداث نتاج لأفكار أضحت منشورة اما في الصحافة البيضاء او الراديو ومع حلول عام 1960 برزت كتابات لبعض المفكرين أمثال شيخ انتا ديوب **(Cheikh Anta Diop)و ليبولد سنجور ، و كينيث كياوندا• *،وجوليس نيريري ،كذلك أشار الكاتب في ذات الكتاب ان مؤسسي (SASO) تأثروا بأفكار

* Edward Colston (1636-1721) تاجر رق انجليزي الأصل ساهم في نقل اكثر من (80000) أفريقي الى أوروبا على سبيل الاتجار بالبشر عمل عضو في البرلمان ونائب حاكم الشركة الافريقية المتخصصة في تجارة الرقيق أستثر ربع تجارته في بناء الكنائس والمدارس والمستشفيات في مدينة بريستول البريطانية.

* ليبولد لويس فيليب ماري فيكتور، ولد بتاريخ 9 أبريل 1835 في بروكسل، وتوفي بتاريخ 17 ديسمبر 1909 في لايكن في بلجيكا. مارس اعمال التطهير العرقي ابان الاستعمار البلجيكي في الكنغو قتل بتحريضية أكثر من عشرة ملايين انسان افريقي في المستعمرات البلجيكية.

** (شيخ السنغالي وعالم ومؤرخ وبروفيسور. ولد في ديسمبر 1923-1986) عُرف بدفاعه القوي عن الحضارة الأفريقية وتاريخها من خلال محاضراته وكتاباته العديدة ساهم بشكل كبير ومؤثر في تأسيس العديد من الكُتل السياسية في السنغال، أهمها (الجبهة الوطنية، والتجمع الوطني الديمقراطي)

• Kenneth David Kaunda (1964 – 1991) سياسي سابق الذي شغل منصب أول رئيس ل زامبيا 1964 أسس المؤتمر الوطني الأفريقي الزامبي ، ليصبح فيما بعد رئيسا ل حزب الاستقلال الوطني

* إلدريدج كليفر (1935 – 1998م). سياسي أمريكي عرف بتبنِّيه مذهب القوة السوداء الذي يوجب على السود أن ينتظموا سياسيًا حتى يتمكنوا من التعامل مع المجتمع الأبيض من موقع القوة. اشتُهر كليفر بكتابه روح على الجليد أشهر كتابات كليفر نشرت عام 1968ولا تزال عملاً أساسياً في الأدب الأفريقي الأمريكي. وانضم إلى حزب النمر الأسود. وكانت هذه منظمة راديكالية أنشئت لتشجيع حقوق السود وترسيخها في المجتمع الأمريكي.

* - مالكوم ليتل إكس (1925 - 1965) هو داعية إسلامي ومدافع عن حقوق الإنسان أمريكي من أصل إفريقي أنظم الى حركة امة الإسلام في الولايات المتحدة الامريكية هذه الحركة تدعو إلى تفوق الجنس الأسود وسيادته على الأبيض.

* Stokely Carmichael (1941 - 1998) ناشطٌ في مجال الحقوق المدنية بالولايات المتحدة ، وقد أنشأ في الستينيات شعار القومية السوداء التي حشدت شعار "القوة السوداء" التزم كارمايكل بفلسفة المقاومة اللاعنف التي تبناها الدكتور مارتن لوثر كينغ جونيور بالإضافة إلى المعارضة الأخلاقية للعنف.

هؤلاء وخاصة اعلان نيريري في عام 1967 بالاعتماد على الذات كما اثرت أفكار فرانز فانون في مؤسسي حركة الوعي الأسود كما تأثروا بكتابات الأمريكيين السود أمثال كليفر إلدريدج *(روح كليفر على الجليد)والسيرة الذاتية لمالكوم إكس * (بلاك باور) ستوكلي كارمايكل وتشارلز هاملتون *وكتابات جيمس كون *حول اللاهوت الأسود جميعهم ملهمين ومرجعية للأفارقة والمناهضين للفصل العنصري في جنوب افريقيا.[i].اذ يمكن القول بأن حركة الوعي الأسود قد تأثرت كثيراً بأفكار فرانز فانون ،الذي برزت في كتاباته ولعل مؤلفة "معذبو الأرض" الذي قدمة الفيلسوف الفرنسي جان بول سارتر عندما وصف فانون بانهُ الناطق بلسان المناضلين ،عندما طالب باتحاد القارة الافريقية ونبذ الخلافات والانقسامات حذر فانون من الطبقية في جنوب افريقيا مشيراً الى رؤية كارل ماركس للطبقية واعتبر ان الأجنبي المستعمر قد جاء من مكان اخر وفرض نفسة بمدافعة وآلته العسكرية فالمستعمر يضل اجنبياً رغم نجاحة في التطويع ،ويرى فانون ان الاستعمار شر مطلق و عنصر متلف يحطم كل ما يقاربه ومخرب للقيم . يصف الكنيسة في المستعمرات البيضاء بأنها كنيسة البيض، وأستهجن عنصرية ديغول ودفاع مورياك عن الكتل السوداء والسمراء والصفراء وما قاله (ميسو ما ير) أمام الجمعية الوطنية الفرنسية عندما قال "مسيو" علينا ان لا نلوث الجمهورية بإدخال الشعب الجزائري اليها.

اعتبر ان القوة هي اول وسيلة وأشاد بالمقاومة الجزائرية، بانها عنف هائج لا يمكن ان يخضع الا لعنف اقوى، وانتقد فانون فكرة اللا عنف اذ يرى انها جاءت مع البرجوازية الاستعمارية.

اللا عنف عند فانون:

هي محاولة لتسوية المسألة الاستعمارية وقد حذر من البرجوازية الوطنية ،خاصة عندما تتخذ موقف الوسيط بين الجماهير والمستعمر وهي تحاول ان تكون محل ثقة المستعمر على حساب الشعب ، ويسترشد بانتصار الشعب الفيتنامي في معركة ديان بيان عام 1954 ويعتبرها انتصار لكل الشعوب المستعمرة المقهورة ،واعتبرها نموذج تخويف المستعمر ويرى ان تأسيس رابطة الشعوب المستعمرة فرنسياً ويعتبرها محاولة لمنع الشعب في الكنغو ان يصبح مثل الشعب الجزائري في المقاومة، لقد كتب فرانز مقالا في صحيفة المجاهد الجزائرية دعا فيه الشعوب الافريقية ان تحمل السلاح وتتحرك الى الامام وتنشر الذعر في صفوف المستعمرين [5]. ويعتبر فانون ان جميع الاعمال العنيفة بالعادة تصدر من الشعب لا من الأحزاب السياسية ،التي يرى بانها تستغل المقاومة العنيفة وتعتبرها وسيلة ،ويعتبر الكفاح المسلح عامل يوحد ويجمع الافراد والقادة الذين يحرضون الشعب على الكفاح المسلح بالعادة هم اشخاص محكوم عليهم بالإعدام قادة الحركة

---

* Charles Hamilton Houston (1895-1950) محام ومدافع عن الحقوق المدنية أول محرر أمريكي من أصل أفريقي في مجلة هارفارد للقانون. أول رئيس تحرير أمريكي من أصل أفريقي في مجلة هارفارد لو ريفيو كان مناهض للعنصرية في أمريكا.

* جيمس هال كون (1938-2018) اشتهر بتأييده لعلم اللاهوت الأسود ولاهوت تحرير السود. قدم كتابه عام 1969 اللاهوت الأسود والقوة السوداء طرح طريقة جديدة لتعريف شامل للتميز اللاهوتي في الكنيسة السوداء كانت رسالته أن القوة السوداء، التي تم تعريفها على أنها السود الذين يؤكدون الإنسانية التي ينكرها تفوق البيض.

[5] -إكرام بن عيسى "حياة فرانز فانون ونضاله مع الثورة الجزائرية (1925-1961)"، **مجلة الفرطاس** (العدد الثامن، يناير 2018) ص-ص 1-32.

النضالية في الجزائر كانوا ملاحقين ووصلوا الى نقطة الا عودة ويستذكر احداث مدينة سكيكدة (فيليب فل عام 1956) سابقاً وكذلك احداث شار يفيل في جنوب افريقيا مقاطعة ترانسفال عام 1960.حذر آنذاك من انطلاق العنف المسلح في غينيا ، الصومال ، انغولا وهو قرار العنف يتخذ عندما لا يثق الشعب في الوسائل الأخرى، ويرى ان المستعمر يستمد مشروعيته من القوة، ومتى ما اتخذ قرار الكفاح المسلح عندها تكون نقطة الا عودة ويعتبر ان العنف المضاد عامل لتوحيد الشعب ،فاذا اغدق المستعمر القبائل او رؤساء العشائر ونشط الانقسامات الدينية فان العنف المضاد يوحد على الصعيد القومي، والعنف يرفع الشعب الى مستوى القائد بمعنى ان الجماهير التي تشارك في التحرير الوطني لن تسمح لأحد ان يعُد نفسة محرراً لها، وحذر فانون من الهوة ما بين القيادات، والجماهير ،وطالب بالوعي السياسي لدي الجماهير ودعا النقابات والحركات الحقوقية بأن تكون واعية سياسياً ويرى ان النزاع المحلي خطر يجب إيقافه، ويعول على طبقة الشباب المثقفين الذين تعلموا في عواصم الدول الاستعمارية باعتبارهم ادة تعبئة وتثقيف للجماهير ،كما تخوف من اتساع الهوة ما بين الأحزاب السياسية الوطنية وبين الجماهير الريفية . ويعتبر ان المنتسبين للأحزاب السياسية هم من سكان المدن، وأصحاب المهن الذين كونوا طبقة البلوتارية الناشئة ،حسب رؤيته بانها ترى في نفسها مختلفة عن جماهير الأرياف وتسود فيهم روح العصرنة ،وان أوساط الأرياف تمارس تقاليد بالية يجب إصلاحها ،وبذلك تدخل في صراع مع قوام الامة ويراه صرا ع على امتلاك الريف ،وهنا تتحول نظرة الأحزاب الوطنية لنفس رأي المستعمر باعتبار ان الأخير عمل على تجميد او تحجير الأرياف، صنف فرانز المجتمع الريفي الى جماعات تبقى في الريف وتتحمل الأوضاع وهؤلاء في الغالب ممن يكونون جماعات دينية ،وجماعات تنتقل الى المدن ولكنهم يعيشون على الأطراف في اكواخ الصفيح ويتسربون الى الموانئ بحثاً عن فرص للعمل او الهجرة والجماعات الأخرى ينتقلون من الأرياف للمدن ويكونون بلورتا رية دنيا، ولكن يبقى الريف لديه مصدر للثورات المسلحة ويضع سيناريو وهو ان الريف غالباً ما يحمل عبئ المدينة ابان النزاعات المسلحة، عندما تبدا حملات الاعتقالات البوليسية للحزب الوطني تصل الانباء الى الريف مشوشة ،يهجم الفلاحون على مراكز الشرطة ويقتلون الدرك ويهاجم والمدرسة ويُقتل المعلم الأوروبي، وتهرع السلطة الاستعمارية للمنطقة وترسل تعزيزات ويهرب الرجال الى الجبال لاتخاذ مواقع قتالية وتبدا الحرب وهنا تطرح الأحزاب السياسية عروضها للتفاوض لنيل المكاسب السياسية [6] ،ويعتبر ان طبقة الفلاحين في البلاد المستقرة هي الطبقة الثورية الوحيدة ،وان هذه الطبقة لا تخشى أن تخسر بالثورة شئيا بل تطمع أن تكسب بالثورة كل شيء لأنها طبقة ليس عندها حل وسط ولا مجال عندها للتسوية ،فالقوة وحدها تحدد في رائها بقاء الاستعمار أو زواله ،تساءل فانون متى يمكن القول إن الوضع قد نضج إلى الحد الذي يجب فيه القيام بحركة تحرير وطني؟

يعَول على النخبة المثقفة والطليعة الحزبية لتقود عملية التحرر بما هي عملية عنف شاملة، لأن الاستعمار هو عنف هائج لا يمكن أن يخضع إلا لعنف أقوى، يعطي فانون للعنف مضامين أخرى نفسية تتمثل في اتخاذ العنف وسيلة لتطهير

[6] - فرانز فانون، **معذبو الأرض**، ترجمة سامي الدروبي وجمال رئاسي، الطبعة الثانية، (مدارات للأبحاث والنشر، القاهرة:2015)، ص-ص،14_62.

النفس، وتخليص الجماهير من مركب النقص ويعتبر فانون العنف هو الوسيلة الرئيسية التي يستمد منها المستعمِر والمستعمَر معًا قوتهما، فكما أن الاستعمار لا يكون إلا بالعنف، فكذلك التحرر واستعادة الانسان لذاتيته وإنسانيته لا يتم إلا بالعنف، وهنا يكمن المأزق في ترسيم حدود هذا العنف، الذي لا يضع له فانون نهايات واضحة، فالتحرر لديه هو اختيار ما يناسب الجماهير ولا يكون ذلك إلا بمحو كل ما له صلة بالمستعمِر. ولم يتردد فانون بوصف الاستعمار بالعنف الشامل الذي يتضمن العنف السياسي والعسكري والثقافي والنفسي ويرى ان تعذيب الانسان الأسود آلية وسلوك ملازمة للاستعمار ونموذج من نماذج العلاقات بين المستعَمر والمستعمِر ولا يمكن القضاء على العنف الا بالعنف المماثل[7].

المؤتمر الوطني الافريقي اهداف ووسائل.

لا يمكن فهم منظمة او حركة قاومت سياسة الفصل العنصري على مدى قرن مضى دون فهم الأوضاع السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية والتركيبة العرقية للمجتمع في جنوب افريقيا ،وهذا يقود الى التنوع العرقي واثره في تعميق حالة قادات حروب من اجل التوسع والحصول على أراضي جديدة للقبائل اذ شهدت الصراعات والحروب في الفترة ما بين السنوات (1820-1834) اذ شهدت هذه الفترة حرب شاكا * هذه الحروب ساهمت في تهجير كثير من القبائل الافريقية، الى المناطق التي يسيطر عليها الأوربيين في منطقة الكاب وعملوا في مهن الزراعة واعادت هذه الهجرة توزيع ديمغرافي جديد للمناطق التي ينظم فيها المستوطنون الهولنديين (البوير) والافريكان الذين استوطنوا الأراضي التي نزح سكانها بسبب الحروب ، ويرجع وجود الأوربيين في جنوب القارة الافريقية عام 1652 بغرض أنشاء محطة تجارية لتزويد السفن التابعة لشركة الهند الشرقية الهولندية، باعتبار ان الهولنديين هم أول من المستوطنين في جنوب افريقيا ثم انظم اليهم الفرنسيين، بعد احتلال البريطانيين لمنطقة الكاب في القرن الثامن عشر الامر الذي مهد لوصول المهاجرين البريطانيين لمنطقة ناتال وازداد اعداد البيض في جنوب افريقيا ليصل الى اكثر من 80% إضافة لوجود المستوطنين من أصول أسيوية، الذين كانوا قد استوطنوا منطقة الكاب منذ أواسط القرن السادس عشر حيث تم نقلهم الى المستعمرات الهولندية في الجزر الهندية للعمل هناك .

في منتصف القرن التاسع عشر دخلت صناعة السكر ما تطلب اعداد إضافية من العمالة (الهنود) للعمل في ناتال ما أدى الى استقرار بعض العمالة بشكل دائم، وبازدياد عدد السكان من أصول هندية لذلك فقد أصدر البرلمان اتحاد جنوب افريقيا قرار إيقاف الهجرة الاسيوية. هناك سكان يطلق عليهم الملونين ويرجع اصولهم لاختلاط البيض بالسكان المحليين والأوربيين والأسيويين هؤلاء يتحدثون اللغة الأفريكانية وهي لغة هجينة من الهولندية والانجليزية والفرنسية، إذا هذه التشكيلة المتنوعة من الأصول المختلفة وذات الثقافات المختلفة، والهويات المختلفة هي من شكل المجتمع الجنوب افريقي بداية من القرن السادس عشر وحتى القرن التاسع عشر.

---

[7] -الزواوي بفورة "الهوية والعنف نحو قراءة جديدة لموقف فرانو فانون "، **مجلة يتفكرون** (العدد 5 خريف 2015)، ب ص.

* (1787 - 1828). حكم شاكا مملكة الزولو الممتدة من بين نهري بونغول وزيمخولو في جنوب إفريقيا من عام 1816 إلى عام 1828 يُنسب إليه فضل تحويل قبائل الزولو من مجرد تنظيمات قبلية إلى أمة تسيطر على معظم مناطق جنوب أفريقي.

يمكن القول ان ظاهرة العنصرية المعتمدة على اللون كانت قد برزت مبكراً في ظل وجود تنوع سكاني (بيض ملونين) باعتبار ان البيض يملكون الأراضي والمال وجل الاعمال اليدوية كانت من مهام الملونين فقد برزت لدى البوير العنصرية بالمقابل اعترف البريطانيون ببعض الحقوق للسود بمعنى ان هناك اختلاف في التعامل مقارنة بين البريطانيين والبوير، الذين عملوا على تأسيس مستعمرات لهم (الترانسفال والاورنج الحرة)ومارسوا فيها العنصرية بشكل واضح ،ومع ظهور صناعة التعدين في جنوب افريقيا ازدادت الحاجة الى الايدي العاملة فقامت السلطات بتشجيع المهاجرين ،وإقامة مناطق عازلة لهم فكانت أولى سياسات الفصل العنصري التي قد مارسها البوير لذلك فقد كانت هناك نظرتان مختلفتان هما البوير والبريطانيين ،تجاه كيفية التعامل مع السود لذا فقد بداء التفكير في انشاء اتحاد جنوب افريقيا عام 1910 من اجل المساواة في جميع الحقوق السياسية والاقتصادية وغيرها، مع تجاهل حقوق الاخرين من الافارقين والملونين لذلك بدأت القوانين المؤثرة والمقوض للسود تظهر بعد انشاء الاتحاد ففي عام 1911 صدر قانون المناجم والاشغال ،الذي منع السود من العمل في اعمال ذات مهارة وقانون الأراضي لسنة 1913 الذي منع شراء الأراضي ،او امتلاكها ،او استئجارها للسود ومن ضمن القوانين الصارمة قانون 11 لسنة 1924 الذي يحضر انتساب الأفريقيين ،الى اتحادات العمال البيض مع توالى القوانين المحددة والساعية لدعم الفصل العنصري كما ان قانون السكان رقم 30 لسنة 1950 كان من اكثر القوانين تجسيداً للفصل العنصري كذلك قانون تعليم البانتو لسنة 1953 وقانون الامن العام لعام 1953 كل هذه القوانين الداعمة للفصل العنصري ،كانت بمثابة الدعوى لمرحلة المقاومة والرفض وهذا موضوع الورقة. إذا برزت عديد المنظمات المجتمعية الرافضة والمناهضة لسياسة الفصل العنصري غير ان تم اختيار الحزب الوطني الافريقي وحركة الوعي الأسود نموذجين لمقاومة الفصل العنصري.

تشكيل حزب المؤتمر الوطني الافريقي. ANC African National Congres

بعد ان أسُس اتحاد جنوب افريقيا، كان على الأفريقيين ان يجدون طريق اخر للنضال من اجل حقوقهم، فقد وجه Pixley ka Isaka Seme*(بكسلي كا اسلكا سيم)في يناير عام 1912 ، نداء لكل الافريقيين ودعاهم لتتناسي الأحقاد وخلافات الماضي، واجتمع ممثلي المنظمات الشعبية والكنيسة في مدينة بلومفونتين عرف بنداء سيم ،تأسس الحزب في مرحلة مرت بها جنوب افريقيا بمحطات هامة، فقد اكتشف الذهب وراجت صناعة التعدين واصدر اتحاد جنوب افريقيا عدة قوانين مجحفة في السود وكنا قد اشرنا الى بعض تلك القوانين التي اضرت بالسكان الاصلين، حاولت قيادات الحزب اتباع سياسة الاقناع (اللا عنف) في سبيل اقناع السلطات قبل اللجوء الى استراتيجية العنف، حيث حث الحزب السلطات الحاكمة بضرورة الاعتراف بحقوق السود، ودون جدوى بداء الحزب في الحراك السياسي عبر تحريض منظمات مجتمعية منها اتحاد العمال الصناعيين والرابطة الاشتراكية والحزب الشيوعي وفي عام 1927 انتخب (جي تي جوميد)* رئيس للحزب

* بكسلي كا اسلكا سيم (1881-1951) تخرج من جامعة كولمبيا ودرس في جامعة أكسفورد له خطابات مشهورة مثل خطاب "تجديد افريقيا" اقترح مشروع اتحاد جنوب افريقيا عام 1909 ومشروع الاتحاد الأصلي.

* سياسي من جنوب إفريقيا وأب أرشي جوميد. (1867 -1949) للمزيد انظر الى https://www.sahistory.org.za/people/josiah-tshangana-gumede

ثم اقيل عام 1930.ومع تأسيس الحزب بعد سنتين فقط من إعلان ولادة «اتحاد جنوب أفريقيا»، وكان هدفه الدفاع عن حقوق السود أمام سيطرة الأقلية البيضاء. تأسس حزب المؤتمر الوطني الأفريقي في 1912 في مدينة بلومفونتين تحت اسم "المؤتمر الوطني الأهلي لجنوب أفريقيا" للدفاع عن حقوق السود أمام سيطرة الأقلية البيضاء. وأصبح يعرف باسم "المؤتمر الوطني الأفريقي" عام 1923 بين عامي 1912 و1948 انتهج حزب المؤتمر الوطني الأفريقي طريق الحوار، في مسيرة الكفاح التحرري، لكن السلطة العنصرية في جنوب أفريقيا استمرت في اقتلاع الأفارقة السود غير ان المؤتمر ضل يعمل على نحو رئيس عبر الوسائل الدستورية مثل الوفود المفوضة، والانتداب. ومع أول رئيس للمنظمة كان جون دوب، ومن بين أعضائها المؤسسين الشاعر والمؤلف سول بلاتجي. أصبحت منظمة المؤتمر الوطني الأفريقي في عام 1923.تزعم ألبرت جون لوتولى المؤتمر الوطني الأفريقي بين 1951 و1958.وكسب المؤتمر شعبية واسعة أثناء الخمسينيات من القرن العشرين، وعارض سياسة التمييز العنصري الجديدة معارضة نشطة. وقام بإدارة حملة ضد القوانين الملزمة للسُّود بحمل تصاريح (هويَّات). وفي عام 1960، نتج عن مسيرة ضمن تلك الحملة، إطلاق الشرطة النار على الناس في شاربفيل قرب جوهانسبرج، وبعد ذلك حُظر نشاط المؤتمر الوطني الإفريقي؛ مما دفع قادته إلى اللجوء إلى النشاط السري كتب نلسون مانديلا عن تأسيس منظمة جديدة منبثقة من الحزب الوطني الافريقي اذ يقول : لقد ظل الحزب يعمل طيلة نصف قرن من النضال السلمي غير انه لدواعي صون الكرامة قررنا في اجتماع في يونيو 1961 ان نغير من طريقة النضال ونتحول الى العنف المسلح وكنت قد طرحته أوائل عام 1952 وتقرر ان تنشئ منظمة باسم (MK) وشكّلوا جناحًا عسكريًا سموه أمخونتو وِي سيزوي، أي حَرْبة الأمة، عام 1961 وأصبح نلسون مانديلا أول قائد له[8]. قام الأمخونتو بنضال مسلح ضد النظام الحاكم. غير انهُ، اعتقل قادة الأمخونتو، منهم نلسون مانديلا، والتر سيسيلو وغيرهما، وفي محاكمات ريفونيا عام 1964م. حكم عليهم بالسجن مدى الحياة. وعمل المؤتمر الوطني الإفريقي في المنفى بزعامة أوليفر تامبو من مقر قيادته في لوساكا بزامبيا، حتى عام 1990، حينما تم رفع الحظر عنه.

تغيير الاستراتيجية:

في منتصف الاربعينات بدأت الدعوات داخل الحزب في تغيير طريقة تعامله مع النظام الحاكم، فقد أنظم اليه مطلع الخمسينيات طلائع من الشباب المثقف منهم (نلسون مانديلا، ووالتر وسيسولو، وأوليفر تامبو) هؤلاء ركزت توجهاتهم نحو القومية الافريقية، وجميعهم يؤمنوا بان التحرر لا يكون الا افريقياً ودعوا الى اشراك الجماهير في عملية التحرر، كما اعترض الحزب بمعارضة قانون التعليم (البانتو) وانشئ حركة التعليم الأفريقيين (SRC)Student Representative Council) من اجل ترسيم سياسة تعليم تحفظ الهوية الافريقية.

ففي عام 1960 تشكل مؤتمر عموم افريقيا (PAC) رافضين قانون الحد من الانتقال، وتشريعات الحد من انتقال السود فقد دعوا الى تجمع عدد من حاملي التصاريح وتعمدوا عدم حملها ذاك اليوم، وتجمع المتظاهرين في شارب فيل وحدثت

[8]- نلسون مانديلا، **رحلتي الطويلة من اجل الحرية السيرة الذاتية لرئيس جمهورية جنوب افريقيا**، مرجع سبق ذكره، ص، ص، 262،263.

اعمال عنف من قبل السلطات الحاكمة أدت الى مقتل تسعة وستون شاب، واصابة عدد مئة وستة وثمانون متظاهر، هذه الواقعة كانت بداية للمقاومة العنيفة المسلحة.

غير الحزب الوطني الافريقي طريقة العمل وانتقل للعمل سرا وشكل فرق جناح عسكري نفذت هذه الجماعات اعمال تخريبية تجاوزت المئتان عمل ما اضطرت السلطات لرفع العقوبات لتصل الى عقوبة الإعدام والاعتقال دون محاكمة لثلاثة أشهر وكانت هذا بمثابة التصعيد ودعوة لتغيير المسار او الالية للمقاومة وبدأت رابطة الشباب في الدعوة الى الاضراب العام، والى المقاطعة و عرفت هذه المرحلة بحملة التحدي لسياسة الفصل العنصري، حاولت السلطات الحاكمة إيقاف هذه الحملات ولكن قوبلت بازدياد الاعداد الرافضة وتحالفت عدة منظمات واعدو ميثاق عام 1955 عرف بميثاق الحرية وهو وثيقة تم التصديق عليها في مؤتمر الشعب الذي عقد في كيب تاون، سويتو، جنوب أفريقيا، في يونيو 1955، من قبل مختلف الهيئات الأعضاء في التحالف الكونغرس. وتشمل السياسات المنصوص عليها في الميثاق مطلباً لحكومة متعددة الأعراق منتخبة ديمقراطياً، وتكافؤ الفرص، وتأميم البنوك، والألغام والصناعات الثقيلة وإعادة توزيع الأراضي وتضمنت الوثيقة عدة مطالبات ووعود ودعت الى اعتبار ان جميع المجموعات الوطنية تتمتع بحقوق متساوية والجميع يتمتعون بحقوق إنسانية متساوية ،والجميع متساوون أمام القانون وسيشارك الناس في ثروات البلد ،وستتم مشاركة الأرض بين أولئك الذين يعملوا وسيكون هناك عمل وأمن سيتم فتح أبواب التعلم والثقافة ويجب أن يكون هناك سلام وصداقة و أن يكون هناك منازل وأمن وراحة.

اعتبرت السلطات الحاكمة ان هذا البيان دعوى للشيوعية، بعد عام اعتقل أكثر من 150 عضو ممن شاركوا في صياغة ميثاق الحرية ،وجهت إليهم تهمة الخيانة العظمى والمؤامرة على مستوى البلاد لاستخدام العنف، لإسقاط الحكومة الحالية واستبدالها بدولة شيوعية، قدم عدد من قيادات الحركات النضالية للمحاكمة وحُكم على نيلسون مانديلا، وولتر سيسولو، وستة آخرين بالسجن مدى الحياة بتهمة الخيانة في عام 1964 فيما يعرف باسم محاكمة ريفوني ،كما غادر هرباً عدد من قيادات الجناح العسكري بعد حملة اعتقالات ،نفذتها السلطات للحد من اعمال التخريب السرية فقد خرج (أوليفر وتامبو وجو سلوفو)الى زيمبابوي ،وهذه نقلة أخرى لجلب دعم دولي خارجي عندما تعاون مع جيش الشعب الذي يقاتل من اجل تحرير زيمبابوي وعقد مؤتمر (موروجورو)*مع مطلع السبعينات بدأت الاسعار في الازدياد بسبب حركات الاضراب والعصيان المدني ،وانخفاض الأجور ترك العمال وظائفهم وبدءا الإضراب يعم البلاد ،برزت حركة الطلاب احتجاجات على قانون تعليم البانتو عام 1976 وخرج الشباب في الشوارع رافضين تعليم اللغة الأفريقانية في المدارس واطلقت السلطات النار على المتظاهرين وتجاوز عدد القتلى الف قتيل وبرزت حركة الطلاب (SASM)والتحمت الحركة بالجناح العسكري للحزب الوطني الافريقي عام 1976 ومع مطلع عام 1980 اتحدت المنظمات المجتمعية وتشكلت جبهة ديمقراطية متحدة (COSAS) .

* مؤتمر Morogoro Conference عقد في ابريل عام 1969 وهو مؤتمر استشاري ضم الجناح العسكري لحزب المؤتمر الوطني الافريقي وزعيم الأصول الهندية والملونة وحركة الطبقة العاملة الثورية وحضر أكثر من سبعون مندوب

واعتبرت احدى أكبر المنظمات وشكلت النقابات كونجرس عام 1985 (كوزاتوCOSATU SNC) مؤتمر نقابات عمال جنوب أفريقيا هو الاتحاد الأبرز في جنوب أفريقيا. وهي أكبر اتحادات نقابية رئيسية ثلاثة في البلاد، وتضم 21 نقابة عمالية ودعا المؤتمر الوطني الافريقي الى اضراب عام وعصيان مدني في عام 1986 وبدا النزاع المسلح وأعلن عن حالة الطوارئ في البلاد واستمر الوضع حت عام 1991 فخرجت مظاهرات عارمة في كافة البلاد مطالبة بفك الحضر على الحزب الوطني الافريقي ما اضطر النظام الحاكم الى فك الحضر واقر بالتفاوض السلمي مع الحزب الذي طالب بانتخابات شعبية ديمقراطية وبالفعل أجريت انتخابات ونال الشعب مطالبة.

حركة الوعي الأسود Black Consciousness Movement مواجهة الفصل العنصري.

هي احدى اهم حلقات المقاومة لسياسات الفصل العنصري في جنوب افريقيا في حقبة السبعينات، ولفهم حيثياتها والوقوف على استراتيجية هذه الحركة الطلابية النشأة يتطلب الامر العودة الى الحياة السياسة والصراعات بنوعيها السلمية والعنيفة، التي كانت تمارسها الأحزاب وغيرها ضد النظام الحاكم في سبيل القضاء على الفصل العنصري، واخص هنا ربط حركة الوعي الأسود، بالمؤتمر الوطني الافريقي.

لقد راء مؤسسي حركة الوعي الأسود ان هناك فراغ سياسي لدى الطلبة خاصة مع تزايد حدة تعامل النظام الحاكم مع الحركات والأحزاب المناهضة له واعتبر منع وحضر صحيفة العالم وهي الصحيفة الوحيدة والتي مهتمة بشأن الطلاب و برزت حركة الوعي باللون الأسود مطلع السبعينات، فقد بدأت الحركة عندما خرج الطلاب من الاتحاد الوطني لطلاب جنوب أفريقيا، والذي كان متعدد الأعراق ولكنه يهيمن عليه البيض، وفي عام 1969 أسس ستيف بيكو *منظمة الطلاب الجنوب أفريقية (SASO). كانت منظمة ساسوا منظمة غير بيضاء صريحة مفتوحة للطلاب المصنفين على أنهم أفارقة أو هنديون أو ملونون بموجب قانون الفصل العنصري كان الهدف هو توحيد الطلاب غير البيض وتوفير صوت لشكاواهم، لكن الهيئة قادت حركة وصلت إلى أبعد من الطلاب الهادفة إلى ضرورة تحرير السود لأنفسهم والاعتماد على ذاتهم من أجل تغيير جذري لجنوب أفريقيا، وكان تأسيس المنظمة إيذانا ببدء حركة الوعي الأسود (Black Consciousness Mouvement). الحركة التي أعادت تنشيط وإشعال مقاومة الفصل العنصري في السبعينيات، وظهر بسببها عدة منظمات تنموية وسياسية ومجتمعية، ذات أثر كبير في واقع شعب البانتو في جنوب أفريقيا إلى أن نالت الحرية بانهيار نظام الفصل العنصري في أوائل تسعينيات القرن الماضي.

بعد ثلاث سنوات من التأسيس في عام 1972، شكل قادة حركة الوعي الأسود هذه "اتفاقية الشعب الأسود" (BPC) للتواصل مع الكبار وغير الطلاب وحشده واصلت اعمالها سراً، يصف مؤسس الحركة ستيف قائلاً:

"إن أي مجتمع يحتاج إلى حدث سياسي يعبر عنه ومن ذلك فإن السود والهنود الملونين يمثلون المجتمع الأسود الذي جرد من حقوقه ومنذ وقت طويل كان هنالك فراغ سياسي في مجتمع السود، ونحن على

* ستيف بيكو من المناضلين الجنوب أفريقيين الذين أسسوا لفكر عارض التفرقة العنصرية بقوة، (1946-1977) يعتبر رمزًا رئيسًا في حملة مانديلا للانتخابات الرئاسية.

ذلك نعمل باتجاه تكوين حركة سياسية للسود يكون هدفها الأول وحدة وتضامن الشعب الأسود لأجل التحرر والانعتاق من القمع الجسدي والنفسي".[9].

كتب ستيف بيكو في خطاب له نشرته مجلة(Ufahamu) أوفاهامو، وحدد نهج الوعي الأسود وتناول المقال نقاط اعتبرت مبادئ واهداف للحركة فقد سارت علية جُل الحركات المنبثقة عن الوعي الأسود تسأل عن الخطأ الذي حدث كيف ومني؟ يقصد ستيف خطأ العنصرية والتسليم بواقعها من طرف الرجل الأسود ، آنذاك بانه استغلالي من طرف الأبيض وقائم على عدم المساواة التي أصبحت علنية ومشروعة بفعل القوانين التي كبلت السود ،واعتبر ان الفصل العنصري مخطط له ومعلن وعبر مؤسسات دعمت تلك السياسة ويرى ان الخطب والمحاضرات في الاخلاق لا تقنع البيض لذا يجب ان ترفع المطالب ويعبر عنها باي وسيلة وان يجبر البيض للجلوس معنا على طاولة مستديرة وهذا إشارة للتوازن اعتبر عنصر التكافل بين السود مهم جداً، يجب ان يكون الأسود مع الأسود سلم للصعود ،وحذر من ثقافة المستعمر التي يرى انها دخلت مع المبشرين الذين قدموا معهم الجحيم والعذاب المؤجل الذي ضل يطارد عقولنا مشيراً الى ان الدين لدى الافارقين موجود ،و لا يختلف في جوهرها عن المسيحية التي يتحدث عنها الكهنة البيض ،ويعتبر ذلك مدخل للإرهاب تحدث ستيف عن تاريخ الاسلاف وحذر من إعادة تدوينه بما يخدم العنصرية، ويجب تنقية أولئك الابطال أمثال (شاكا زولو *وموشوشو •و هنستا*) وطالب بتصحيح كل ما لوثه الأبيض بعد عام 1652 وان يربط الماضي بالحاضر ولا يفهم ذلك العودة الى حياة الادغال وفي ذات الوقت تخوف ستيف من تدوير ثقافة البوير، وطالب باستعادة الرجل الاسود ،بشكل عام حذر من الليبراليين البيض متخوفاً من ان الاندماج في مجتمع ليبرالي سوف يكون على حساب السود باعتبارهم يتم استغلالهم من قبل البيض، ويتحولوا الى طبقة بالوترية دنيا ،وان الاندماج سوف يكون بشروط البيض وهذا في غير صالح السود، عَوّل ستيف على صراع الاضداد التي قدمها كارل ماركس وفي النهاية سوف تنتصر طبقة السود ،يرى ستيف بيكو ان الثقافة السوداء هي الحرية ،وأعتبر ان الفقر قيود وعامل ابعاد السود عن المدن، ما يجعلهم يقطنون القرى البعيدة ويستخدمون وسائل عيش لا تناسبهم في حين ان البيض يتمتعون بنعم الحياة في المدن لذا على السود ان يختاروا المكان الجيد ويتجنبوا

---

[9] - عبدالوهاب دفع الله أحمد دفع الله، تاريخ الحركة الطلابية في جنوب إفريقيا ودورها في مناهضة التفرقة العنصري (1945-1994) ، دراسة دكتوراه غير منشورة جامعة الخرطوم 2005 ص 81.

* شاكا زولو قائد من قبائل الزولو. (1787-1828) يُنسب إليه فضل تحويل قبائل الزولو من مجرد تنظيمات قبلية إلى أمة تسيطر على معظم مناطق جنوب أفريقيا الممتدة بين نهري بونغول وزيمخولو. اشتهر على نطاق واسع بمهارته العسكرية العالية.

• وشوشوه الأول (1786–1870). ملك إفريقي وحَّد شعب لسوتو في جنوب إفريقيا. جمع أكثر من مائة وخمسين فردًا ينتمون إلى عشائر مختلفة، وجعل منهم أمة جديدة، وأنشأ المملكة الجبلية المعروفة الآن باسم مملكة لسوتو.

* الملك هنستا حكم من 1820 - 1835. امتدت أراضيه من نهر مبشي جنوب مثاثا إلى نهر جامتوس في الرأس الجنوبي، قاد هنتسا أقوى مملكة (AmaXhosa) في الكاب الشرقية، والتي قاتلت المستعمرين البيض لمدة 100 عام على مدى الأجيال.

الفقر على حركة الوعي ان تُعيد مجتمع المشاركة والعمل كوحدة واحدة السود مختلفين عن الهنود والسود مضطهدون بسبب اللون الأسود.[10].

انتفاضة طلبة سويتو

مدينة سويتو تقع في ضاحية مدينة البيض جوهانسبرغ وسويتو يسكنها قرابة المليون نسمة عام 1976 وهي اختصار South-West Townshipحراك الطلبة كان قد سبقة تفاعل وتضامن مع نقابات العمال فقد تجمعت حشود من الطلبة بعد ان قررت السلطات فرض اللغة الافريقانية للتعليم ،فقد رفض الطلبة وخرجوا محتجين فقد تحركت الشرطة وتعاملت مع المتظاهرين بالقوة ما ادي الى مقتل عدد من الشبان ،ومع اعمال العنف ازداد الحراك وتجمع السكان من غير الطلبة واستمرت الإضرابات ثمانية اشهر تخللها تعدد للمطالب ودعا الطلبة الى اضراب للعمال والى عصيان مدني شامل تعرض مؤسس حركة الوعي (ستيف بيكو)للاعتقال وتوفي تحت التعذيب في زنزانته عام 1977. نجحت الحركة في تحقيق عدة مطالب غير الغاء لغة الافريقانية في التعليم فقد نجحت في اعتراف السلطات الحاكمة بحق سكان الضواحي في السكن الدائم وبناء، عليه فقد لجأت السلطات الى تقديم الخدمات لتلك الضواحي أسفرت الدعوات من قبل الطلبة الى الاضراب العام فقد تجمع قرابة المليون عامل مطالبين بإخراج القوات من الضواحي وضغطت على الحكومة فقد انسحبت الشرطة من الضواحي ما أتاح الى انشاء لجان لإدارة الاحياء وهي أشبه بالحكم الذاتي المحلي البديل عن نظام الفصل العنصري.

وكانت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري التابعة الى الأمم المتحدة اعدت تقريرها رقم A/31/22/Add.1,3 في أغسطس عام 1976 خلصت فيه ان اعمال الحضر والعنف والقتل والاضطهاد، بسبب الكفاح ضد الفصل العنصري و اعتبر التقرير ان ما حدث في احداث انتفاضة سويتو مذبحة في حق متظاهرين سلميين، وان وأشار التقرير الى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3411 ج م (د-30) في 28/نوفمبر عام 1975 القاضي مساعدة المجتمع الدولي لشعب جنوب افريقيا اصبح مهمة عاجلة [11].

- **لجنة الحقيقة والمصالحة Truth commissions and reconciliation لماذا؟ ومتى؟ وكيف؟**

بدأت فكرة انشاء لجنة اللجنة عام 1992 وانشئت رسمياً بموجب قانون تعزيز الوحدة الوطنية رقم (34) لعام 1995 واخذت الطابع الرسمي بعد تولي نلسون مانديلا رئاسة جنوب افريقيا ، هذا القانون منح اللجنة صلاحيات واسعة في سبيل تأدية مهامها تمثلت الصلاحيات في التقصي، والتحري، والتحقيق، وحتى طلب الاستدعاء ،تتكون اللجنة من سبعة عشر عضوا وبرئاسة القس (ديسمون توتو) بالإضافة الى ثلاثمائة عضواً هم من الشخصيات ذوي المكانة الاجتماعية والعلمية المرموقة ورصدت لها ميزانية تسيريه سنوية قدرت بثمانية عشر مليون دولار ولها أربعة مقار موزعة في عدة مدن وقسمت

---

[10] - Steve Biko," Black Consciousness & the Quest for a True Humanity" **Ufahamu: A Journal of African Studies**, 11(1), 1981, pp.1-11. https://escholarship.org/uc/item/4fk5d8x3

[11] - هيئة الأمم المتحدة، **تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري في جنوب افريقيا A/31/22/Add.1,3** (نيويورك: منشورات الأمم المتحدة 1976).

اعمالها الى ثلاثة لجان رئيسة وهي:

لجنة التقصي عن الانتهاكات التي كانت قد حدثت اثناء الفترة من (1960-1994).التي استمعت الى شهادة لأكثر من (20000) شخص ما بين ضحية وشاهد ،مارست اعمالها لم تستثني احد ممن ذكروا في دعاوى الضحايا او ذويهم ولجنة العفو تقوم اللجنة بالعفو عن الجناة الذين قاموا بالاعتراف علناً امام اللجنة بالجرائم السياسية اذ تلقت اللجنة عديد الطلبات العفو بلغت (7115) ورفضت (4500) طلب لافتقادها للمبرر السياسي ومنحت (1167) متهم العفو الجزئي[12]،ولجنة جبر الضرر وإعادة الاعتبار، وأعدت اللجنة قوائم تحوي أسماء الضحايا الذين استوفوا الشروط ونتطبق عليهم التعويضات اللجنة قدمت تقريها الختامي في عام 1998 وتمت الاعتراض عليه وتعطل نشره وقامت اللجنة بتقديمه في ستة مجلدات عام 2002 بالرغم من اعتراض سياسيين على تقديمة لاحتواء التقرير على أسماء شخصيات سياسية جاء بشكل سلبي بالنسبة اليهم.

عملت اللجنة وفق احكام القانون الإنساني الدولي، واعطت مجل للجناة في التصالح مع الذات عندما قدموا اعتراف علني عما ارتكبوه من جرائم وفي ذات الوقت حافظت على حقوق الضحايا فعندما يتم تصنيف الجريمة وتقرير نوع العقوبة الجنائية أذ أن تعليق التنفيذ بمثابة العفو المؤقت المشروط من السلطة القضائية ويمكن القول؛ ان لجنة الحقيقة قد أسست أرشيف كامل لجميع الانتهاكات خلال أربعون عام مضت وسجلت ذلك في ذاكرة الشعب يستذكرها الأجيال كما يمكن القول ان لجنة الحقيقة والمصالحة، قد نجحت في مهامها واسست نموذج يمكن الاقتداء به خاصة في دول مرت بتجربة مماثلة ونعتقد ان الدول التي تمر بتحول ديمقراطي لا تخلو من الحاجة الى مصالحة وطنية على غرار تجربة جنوب افريقيا وهنا نعتقد بالإمكان اسقاط التجربة وخاصة ان هناك تشابه الى حدً ما مع نموذج دولة ليبيا ما بعد عام 2011 وهذا **موضوع المحور التالي :-**

ليبيا والعدالة الانتقالية رؤية استشر افية في ظل نموذج جنوب افريقيا:

لازلت تمر دولة ليبيا بمرحلة تحول ديمقراطي تعترضها عديد العوائق والتحديات الخارجية والداخلية، ومن وجه نظرنا بانها الاكثر ضرراً هي التحديات الداخلية وهي متعددة ونشير الى تحدي ما يعرف بالوحدة الوطنية والتي نرجي بروزها لأسباب تتعلق بتركيبة المجتمع الليبي وانعدام دور منظمات المجتمع المدني والأهلي إضافة الى عدم وجود نخب سياسية وطنية.

اذا كانت احداث عام 1969 والتي عرفت بثورة سبتمبر بانها المحاولة الأولى للتحول الديمقراطي، باعتبار ان الشعارات والاهداف والغايات التي اعلن عنها كانت تخاطب الحقوق والحريات، ولقت ترحيب شعبي وقبول كبيرين، وان كان المدخل عسكري والتحول لم يأتي من اعلى بل من الأسفل (الشعب) وعبر المدخل الاقتصادي، اذا بررت الأسباب الاقتصادية وبنهب الثروات الليبية من قبل اطراف خارجية وعدم العدالة في توزيع الثروة ما بين الليبيين اعتبرت هذه المرحلة بانها مرحلة انتقالية راهن الشعب عليها في سبيل الانتقال الى دولة ديمقراطية مدنية حيث لم تشهد المملكة الليبية ولا الجمهورية

[12] -بوقرين عبد الحليم، سالم حوة، "لجان الحقيقة والمصالحة كآلية لتحقيق المصالحة والسلام: لجنة الحقيقة والمصالحة لجنوب إفريقيا" **مجلة طبنه للدراسات العلمية والأكاديمية**، العدد الثالث مجلد (2) ديسمبر 2019، ص-ص،281-301.

العربية الليبية ولا الجماهيرية ولا حتى بعد عام 2011 تجارب حزبية ورافقت تلك الحقب غياب منظمات المجتمع المدني، أضافة الى تعدد اقتباس التجارب لدى أعضاء مجلس قيادة الثورة التي اعتبرت أداة وهي حكم انتقالي لتستمر هذه النخب العسكرية في الحكم ولتدخل البلاد في موجة انتقالات من جمهورية ،الى جماهيرية، ومع اعلان القوانين والبيانات وإصدار التشريعات دخلت البلاد في ما عرف بارتداد الموجة ونتج عنها نظام سياسي مشوهة واكثر دكتاتورية صنفت دولة ليبيا بعد اكثر من أربعة عقود على ثورة سبتمبر بانها دولة فاشلة وفق تقارير على تقارير صندوق السلام الدولي Found For Peace (F.F.P)[13] كما صنفت ليبيا خلال الفترة من (2005-2104) وفق مؤشر مجلة ECONOMIST الايكونومست البريطانية[14]. حيث اجرت المجلة دراسة الى 167 دولة صنفت ليبيا بانها ذات نظام استبدادي بالإضافة الى تصنيف بيت الحرية[15] Freedom House التي تصدر تقارير دورية وهي معنية بتقييم الحقوق السياسية ،والحريات المدنية، للدول الأعضاء في الأمم المتحدة اذ اجرت دراسة خلال الفترة من (2005-2014) على عدة دول منها ليبيا تبين انها ليست حرة باستثناء عامي (2013-2014) صنفت حرة جزئياً ،وفي ملخص لدراسة أجرتها مؤسسة رند(RAND). للأبحاث انه من الممكن أن ينتج التحول الديمقراطي نظام هجين أكثر شمولية ودكتاتورية وهذا ما جعلنا نصف بأن انتفاضة فبراير عام 2011 هي نموذج المحاولة الثانية من التحول الديمقراطي في ليبيا.

بالعودة الى سياسات نظام ما بعد (1969) وحتى عام 2011 نلاحظ ان هذا النظام هو نتاج لارتداد عملية التحول الديمقراطي وان انتفاضة فبراير عام 2011 هو نموذج المحاولة الثانية من التحول الديمقراطي ،وترجئ ورقتنا البحثية الى ان انعدام الثقة بين الليبيين كانت دافع لجميع الانتهاكات والصراعات العنيفة والغير عنيفة في ليبيا منذ عام 1969 وحتى تاريخ اعداد هذه الورقة ما يعني ؛ان تحدى انتكاسة المحاولة الثانية لا زال قائم ما لم تعالج عائق اللحمة الوطنية المتجزئة بسبب الجرائم والانتهاكات لحقوق الانسان بداية من الاعتقال والسجن دون محاكمة عادلة ومن اعمال قتل ،واغتيالات وحرمان، من الحقوق ومصادرة أملاك وتهجير قصري وغيرها من الجرائم التي حددها القانون الإنساني الدولي والتي تمت ممارستها في ليبيا في الفترة من (1969-2020)لازالت القضايا عالقة ولا زال التحدي قائم في وجه اية محاولات سياسية لحل الصراع، باعتبار ان عامل الثقة مفقود وفي اعتقادنا لا يتأتى أي اتفاق سياسي الا بعودة الثقة التي مرتبطة بضمان عدم تكرار تلك الانتهاكات ،وهذه تتطلب عدالة وطنية ترجع الحقوق وتعاقب الجناة وتكرس لعدم الإفلات من العقاب وبالتالي يتم جبر الضرر ،ونعتقد بأن نموذج جنوب افريقيا يمكن استدعاءه في الحالة الليبية باعتبارها هناك قواسم مشتركة من حيث طول فترة الانتهاكات، وتعددها بغض النظر عن النظام القائم والذي حدثت فيه تلك الجرائم الإنسانية.

ان الوقوف على نموذج جنوب افريقيا في معالجة المصالحة الوطنية عبر لجنة الحقيقة والمصالحة ،سوف يجدي خاصة

---

[13] - ناجي عيسى سالم القطراني،" تصنيف الدولة الفاشلة وأثرة على السيادة "ليبيا نموذج" "**مجلة العلوم السياسية والقانون**، العدد 9 يونيو/ 2018 -المجلد 2 (المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية برلين: المانيا) ص-ص،454-466.

[14] - http//www.economist.com/media/pdf/democracy index 2005. pdf - 2014اخر دخول للموقع 2021/02/09 الساعة 13:40

[15] - http://freedomhouse.org اخر دخول 2021/02/11 الساعة 11:30

وان جميع الانتهاكات التي وقعت في ليبيا تتطلب المصارحة والتقصي والعقاب والعفو وجبر الضرر ،بالتعويض العادل للمتضررين لقد اصدر النظام الجماهيري قوانين وتشريعات اضرت بالمواطنين سواء تلك التي تعلقت بتوجهات دولية مثل سياسات تأميم الشركات الخاصة او قوانين نزع الملكية والأصول المنقولة (السيارات والآلات) والعقارات او تلك القوانين التي أنشئت بموجبها محاكم ثورية لا تخضع للسلطة القضائية مارست اعمالها بالمخالفة تضرر بسببها مواطنون حيث اعتقلوا وتمت محاكمتهم وتنفيذ الاحكام دون ادني حقوق للمحاكمة العادلة بعضها وصل لحكم الإعدام .

بالمقابل ما حدث بعُيد فبراير عام 2011 من مصادرة أملاك، واعتقالات، واخفاء قسري دون توجيه اتهام، واعدام واغتيالات، على الهوية وغيرها ولعل قانون العزل السياسي وكل اعمال العنف من قتل وتعذيب وتهجير لمواطنين لاعتبارات سياسية او عقائدية او غيرها جميع الاعمال المخالفة للقانون الإنساني الدولي والتي وقعت لا يمكن الفصل فيها وحلحلتها دون مصالحة وعفو وجبر الضرر هذا الثالوث نعتقد بانه متلازم لذا فإن العودة الى نموذج لجنة الحقيقة والمصالحة التي نجحت في جنوب افريقيا يمكن تجربتها وإذا ما نجحت سوف تعيد بناء ثقة بين الفرقاء بشكل سليم وتعزز ثقافة عدم الإفلات من العقاب وبالتالي ترسخ دولة القانون والعدالة.

نتائج الدراسة:

من خلال هذه الورقة التي تناولت حركات المقاومة لسياسة الفصل العنصري في جنوب افريقيا ومن خلال وصف الاستراتيجية التي انتهجتها حركتي المقاومة تبين أن نهج اللا عنف كان مدخل وتباينت مدى تأثير أفكار فرانس فانون في مقاومة الاستعمار على نموذجي الدراسة حيث ظهرت بوضوح على المؤتمر الوطني الافريقي، كما خلص القول ان كلتا الحركتين استخدمتا نفس الاستراتيجية وهي الانتقال من العنف واللاعنف، على الرغم من استقلالهما وفارق التأسيس بينهما اذ اعتمدت على العصيان المدني والاضراب ثم الفوضى العارمة والى العنف الثوري، حركة الوعي الأسود كانت اقوى داخليا من المؤتمر الوطني الافريقي من حيث التصدعات الداخلية ومارس قادتها العمل من الداخل واعتبرت حركة مجتمعية ضاغطة ساهمت في وصول المؤتمر الوطني الافريقي للسلطة والتي تعتبر تتويج لتحقيق العدالة الانتقالية والقضاء على سياسة الفصل العنصري. حيث ساند المؤتمر الوطني دون تراتبية إدارية وعدم وجود ارتباط مصلحي مباشر بين نموذجي الحركة في حين عاني المؤتمر الوطني من الانقسامات والتشتت والتهجير والنفي لقيادة السياسية اذا مارس معظم أعماله من المنفي ومن داخل السجن بمعنى ان معيار الوحدة الوطنية كان حاضر في تحول جنوب افريقيا الى الديمقراطية من خلال التوافق الذاتي بين معظم المنظمات المجتمعية والأحزاب ونذهب بالتأكيد ان هناك علاقة طردية بمعنى انه كلما زادت حدة الصراعات ،كلما تقارب الأطراف ،مما انتج توازن قوى بين الفرقاء الامر الذي مهد للبحث عن حل للصراع عبر لجان الحقيقة والمصالحة. وان هذه اللجان جاءت بسبب التوازنات السياسية بين نظام الفصل العنصري وبين حركات مقاومة الفصل العنصري ،ما أدى البحث عن مخرج يلبي متطلبات الأطراف المتصارعة فكانت لجان الحقيقة والمصالحة مدخل للمصالحة الوطنية لتجتاز بها جنوب افريقيا عائق وقف طويلاً امام التحول الديمقراطي وتبين ايضاً ان هناك تشابه مع الحالة الليبية ما بعد عام 2011 اذا يمكن تعميم نموذج العدالة الانتقالية في جنوب افريقيا على الحالة

الليبية ويبقى تأكيد او رفض التعميم فجوة تحليلية يمكن ان تكون منطلق لدراسة ميدانية تحليلية او استشرافية ينطلق منها باحث او مهتم بهذا المجال .

المقترحات:

ما يتعلق بتجربة جنوب افريقيا في لجنة الحقيقة والمصالحة في الحالة الليبية نقترح اقتباس النموذج والاستفادة من التجربة باعتبارها حققت نجاح في استقرار واستمرار التحول الديمقراطي، ولوجود تشابه في حالات الانتهاك لحقوق الانسان وكذلك في طول الفترة التي مرت على تلك الانتهاكات في ليبيا على مدى (1969-2020).

قائمة المراجع:

- فانون، فرانز **معذبو الأرض**، ترجمة سامي الدروبي وجمال رئاسي، مدارات للأبحاث والنشر، القاهرة:2015، ص-ص،14_62.
- مانديلا، نلسون **رحلتي الطويلة من أجل الحرية السيرة الذاتية لرئيس جمهورية جنوب افريقيا نلسون مانديلا رئيس حزب المؤتمر الوطني الافريقي**، ترجمة عاشور الشامس، جمعية نشر اللغة العربية، جوهانسبيرغ:1997، ص108.
- هارمان، كريس، **كيف تعمل الماركسية؟** ترجمة، وحدة الترجمة، الكتاب الاشتراكي، مركز الدراسات الاشتراكية: القاهرة، ب، ت، ص 42.
- Gerhart, Gail M. **Black Power in South Africa, the Evolution of an Ideology,** University of California Press, London 1978,p-p195-166.
- بفورة، الزواوي "الهوية والعنف نحو قراءة جديدة لموقف فرانز فانون "، **مجلة يتفكرون**، لعدد 5 خريف 2015، ب ص.
- بن عيسى، إكرام "حياة فرانز فانون ونضاله مع الثورة الجزائرية (1925-1961)"**مجلة الفرطاس**، العدد الثامن، يناير 2018، ص-ص 1-32.
- عبد الحليم، بوقرين وسالم حوة، "لجان الحقيقة والمصالحة كآلية لتحقيق المصالحة والسلام: لجنة الحقيقة والمصالحة لجنوب إفريقيا" **مجلة طبنه للدراسات العلمية والأكاديمية**، العدد الثالث مجلد (2) ديسمبر 2019، ص-ص،281-301.
- القطراني، ناجي عيسى سالم،" تصنيف الدولة الفاشلة وأثرة على السيادة "ليبيا نموذج" "**مجلة العلوم السياسية والقانون**، العدد 9 يونيو/ 2018 -المجلد 2، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية برلين: ص-ص،454-466.
- دفع الله، عبد الوهاب دفع الله أحمد، تاريخ الحركة الطلابية في جنوب إفريقيا ودورها في مناهضة التفرقة العنصري (1945-1994)، دراسة دكتوراه غير منشورة جامعة الخرطوم 2005 ص 81.
- Biko, Steve," Black Consciousness & the Quest for a True Humanity" **Ufahamu: A Journal of African Studies**, 11(1), 1981, pp.1-11.
- هيئة الأمم المتحدة، الصكوك **الدولية لحقوق الإنسان، وثيقة أساسية** تشكل جزءاً من تقارير الدول الأطراف، HRI/CORE/ZAF/2014نيويورك: 2016.
- هيئة الأمم المتحدة، **تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري في جنوب افريقيا A/31/22/Add.1,3**، نيويورك: منشورات الأمم المتحدة 1976.
- http://docstore.ohchr.org/SelfServices/FilesHandler.ashx?enc=FhOD6sgqgzAhFXD9F%2FeKaFMm83LbFY75RhkIFGrig%2B7W8n%2Bb8FShRY3USQ3jPNhy68vAe9XBGg2DI33ZLFFjPo9G4bha%2BFPcsVrWSEdyU%2BZWZMDeo3GJQjytxGpTipbL. تاريخ الدخول للموقع 2021/02/13 الساعة 09:53 مساء
- http//www.economist.com/media/pdf/democracy index 2005. pdf -2014 تاريخ اخر دخول 2021/02/05 الساعة 08:15 صباحاً
- http://freedomhouse.org.hov تاريخ الدخول للموقع 2021/01/20 الساعة 13:19.
- www.rand.org/pubs/monographs/MG1192.html تاريخ زيارة الصفحة 2021/01/20 الساعة 15:30

النضال السياسي بأبي الجعد زمن الحماية

The political stuggle of abi aljaad the time of protection

1- الصافي عبد الرزاق، جامعة محمد الخامس كلية علوم التربية الرباط.

الملخص : شهد المغرب خلال القرن العشرين استعمارا كان يستهدف استغلال خيرات وتروات البلاد، استعمار قابلته مقاومة عسكرية منذ 1912 والى غاية 1934 حيث ظهر ت المقاومة السياسية، لتطالب بتطبيق روح ومنطوق هذا النظام، ويسعى هذا المقال المتواضع الى ابراز اهم التنظيمات السياسية التي ظهرت في مدينة ابي الجعد، والتي خرجنا بخلاصة مؤداها ان هاته المدينة كانت كما كانت مختلف مناطق المغرب تقاوم باسوبها المسلح والسياسي، وبخصوص اهم ما يمكننا الخروج به من توصيات فيتجبى في أهمية الاعتناء بالمناطق الهامشية بالبحث والتنقيب عن أدوارها التاريخية الطلائعية.

الكلمات المفاتيح:المقاومة السياسية، المنظمات، الجهاد

Abstract : During the twentieth century, Morocco witnessed colonialism aimed at exploiting the country's wealth. Colonization was met by military resistance from 1912 until 1934, when political resistance appeared, demanding the application of the spirit and utterance of this system. This modest article seeks to highlight the most important political organizations that appeared in the city of Abi al-Jaad. , which we came to the conclusion that this city was, as the various regions of Morocco were, resisting with its armed and political style, and regarding the most important recommendations that we can come up with, it is necessary to take care of the marginal areas by researching and excavating its pioneering historical roles.
Keywords :Political resistance, organizations, strive or struggle.

تقديم:

بمجرد دخول الاستعمار الفرنسي الى المغرب عام 1912، ظهرت عدة حركات مناهضة له، في شكل حركات مسلحة امتد كفاحها منذ سنة 1907 الى غاية 1934، إذ " انطلقت صرخات الجهاد مدوية في كافة ربوع المغرب مطالبة بضرورة التصدي للغزاة وإعداد العدة اللازمة للوقوف في وجه مخططاتهم ودسائسهم المبيتة التي تستهدف النيل من سيادة المغرب واستقلاله، وهي الصرخات التي ستزداد أصداؤها وأصواتها على الساحة قوة ونفوذا واستقطابا لتتحول الى مبادرات جهادية ملموسة بل والى حركات منظمة للمقاومة الشعبية"(السعداوي، 901-902)[1]. فإذا، كانت مقاومة مسلحة هدفها صد ومقاومة الاستعمار، وكان من نتائج هذه المقاومة تعطيل وتأخير هيمنة الاستعمار الفرنسي والاسباني على التراب المغربي بامكانياته البسيطة في حين نجد الاستعمار الفرنسي كانت له إمكانيات هائلة.

في هذا السياق، ظهرت المقاومة السلمية السياسية في إطار ما يسمى بالحركة الوطنية، خلال ثلاثينيات القرن العشرين، وقد شكل ميلادها نقطة تحول في مسار المقاومة المغربية، بانتقالها من النضال المسلح بالبوادي الى نضال سياسي بالمدن. انلقنا من إشكالية فحواها؛ ماهي خصائص المقاومة السياسية بمدينة ابي الجعد إبان الحماية؟ معتمدين منهجية تاريخية تعتمد سرد الوقائع والاحداث التي عرفتها المدينة زمن الحماية.

خرجنا بعدة خلاصات، لعل ابرزها ان المدينة ضهرت بها مجموعة من التنظيمات السياسية التي دافعت عن المغرب عامة وابي الجعدخاصة بأسلوب سلمي حضاري، تمثل في مجموعة من التنظيمات، اما فيما يتعلق بالتوصيات فيمكننا التأكيد على أهمية النبش والبحث في تاريخ المغرب عامة وتاريخ مدينة ابي الجعد خاصة لتبيان أدوارها الطلائعية في مقاومة المستعمر. في هذا المنحى يمكن التفصيل فيما سبق ذكره؛

- **المحور الأول: تأسيس مدينة ابي الجعد:**

تقع مدينة أبي الجعد في مقدمة سهل تادلا العليا غير بعيد عن قصبة تادلا المطلة على نهر أم الربيع، حيث "أسس محمد الشرقي زاويته بجعيدان(ابي الجعد)[2] ...ومنذ مطلع القرن الحالي، ظلت ابو الجعد تستمد شهرتها واهميتها الدينية من عدد من القباب والاضرحة التي تتوزع بداخلها بشكل كثيف وتنتصب عالية بسطوحها الخضراء كأهم وأبرز معالم المدينة"[3]. و" تعتبر الزاوية الشرقاوية(...) من المعالم الدينية والحضارية للملكة المغربية، وهي تقع وسط المغرب في الجنوب الشرقي لمدينة الدار البيضاء(أنفا سابقا) على بعد حوالي 176 كلم في اتجاه مدينة بني ملال(قصبة داي) عبر إقليم خريبكة"[4]. اما بخصوص مؤسسها فهو أبو عبد الله محمد، المدعو الشرقي بن الشيخ ابي القاسم، المعروف بالزعري الجابري

---

[1] إبراهيم محمد السعداوي، دراسات وبحوث حول افريقيا والمجال العربي- المتوسطي-، الجزء الثاني، اعمال مهداة للأستاذ الدكتور هشام جعيط، 2013، ص901-902

[2] محمد حقي، الحسين عماري، لتصوف التادلي في العصر الحديث عصر الاوج والقوة ، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 16، نشر كلية الآداب والعلوم الإنسانية بني ملال، سنة 2018، ص112

[3] احمد بوكاري، الزاوية الشرقاوية زاوية أبي الجعد دورها الاجتماعي والسياسي، الجزء الثاني، الطبعة الأولى 1409هـ/1989، ص 7

[4] احمد الشرقاوي، الزاوية الشرقاوية دار علم ودين وإصلاح، الطبعة الثانية 2015، ص23

الرثمي، يمتد نسبه الى عمر بن الخطاب، اختار هذا الموقع الجاف المتميز بقساوته المناخية، وهو ما يتضح انطلاقا مما ورد في يتيمة العقود الوسطى؛ " ونزل في الوطا بوادي ابي الجعد في الصحاري، فوجده خاليا لا ملك فيه لاحد إلا للملك المعبود، وعمارته الذئاب والوحوش والأسد..."[5]. فكانت الظروف الجغرافية تحتم التأقلم مع المجال من خلال حفر البئر وبناء مسجد للعبادة.

وغير بعيد عن ذلك فإن اختيار هذا المجال القاحل راجع إلى الأدوار التي كانت منوطة بالزوايا وهي المتمثلة في تقديم المأوى والطعام والحماية، لذلك " أعلن الشيخ عزمه على تأسيس زاويته بمنطقة شبه حارة مرددا مقولته الشهيرة: إني راحل إن شاء الله إلى بلد أمورها في الظاهر معسرة وأرزاقها ميسرة، مما أهلها لتأمين حاجيات الزوار والرواد والخدام والأتباع، ولئن كان عدد مهم من الصلحاء والأولياء المجاوريينا ستقروا على ضفاف الأودية، فإن سيدي محمد الشرقي انجز هذا الاستثناء باختياره منطقة أقل خصوبة وأشح ماء"[6].

يظهر جليا ان موقع أبي الجعد يتميز بقساوة مناخه وجفافه إلا أنه يتميز بوجود عدة اودية موسمية وعيون تظهر مياهها بكثرة خلال التساقطات المطرية، يتم استغلالها لغرس أشجار الزيتون وغيرها، ولعل تأسيس الزاوية الشرقاوية في هذا المجال ينبع من أهمية الماء في مختلف الأنشطة الحياتية البشرية والعمرانية. لذلك وأمام هذه الظروف المناخية القاحلة شرع الشيخ الشرقي في حفر بئر سمي بير الجامع، وتم تأسيس نظام شبيه بنظام الخطارات في مدينة مراكش لنقل المياه. وهكذا بدأت تتوسع شهرة هاته الزاوية ويزداد نفوذه شيئا فشيئا، "حتى أتته من كل بلد الطوائف والركبان. من العرب والبربر والسوس الاقصى وجميع الجهات، حتى عمرت ببركته تلك البلاد.. وولد له فيها جملة من الأولاد.. وغاظ سكناه الوشاة والحساد"[7].

ارتبط تأسيس المدن بالمغرب بمجموعة من الشروط التاريخية والحضارية في ارتباط بالإمكانيات البشرية، وتأسيس مدينة ابي الجعد كان في ارتباط بظروف تاريخية تتجلى في انهيار المؤسسة المخزنية، خاصة في ارتباط" مع حادث اغتيال السلطان السعدي محمد الشيخ من طرف مرتزقة أتراك، في محاولة منهم لإفشال مشروع الدولة السعدية الناشئة، التي حررت معظم الثغور المغربية وأبعدت الأطماع التركية في شرق البلاد[8]. لذلك ظهر وبشكل جلي دور الزوايا والمتصوفة في فرض الأمن والاستقرار، ويتحدث الناصري عن الزاوية الشرقاوية بقوله؛" الزاوية الشرقاوية، من أشهر زوايا المغرب، ولها الفضل الذي يفصح عنه لسان الكون ويعرب. تداولها منذ أزمان أكابر، ورثوا مقام الولاية والرياضة بها كابرا عن كابر، فقد عرف لهم ذلك السوقة والملوك والغني والصعلوك، ولم تزل الملوك من هذه الدولة وغيرها تعاملهم بالإجلال والإعظام

---

[5] نفسه، ص36

[6] مركز مسار للدراسات والبحوث، التصوف والحداثة في دول المغرب العربي، الكتاب الرباع والستون ابريل (نيسان)2012، عبد الهادي اعراب، الزاوية الشرقاوية اثرها في الماضي والحاضر،(ص2-31)، ص 7

[7] احمد الشرقاوي، الزاوية الشرقاوية دار علم ودين وإصلاح، م. س، ص36

[8] احمد الشرقاوي بوكاري، الزاوية الشرقاوية والمخزن تأطير المجتمع وإكراهات الوساطة، الطبعة الأولى 2017، ص33

والتوقير والاحترام"[9]، فتأسيس ابي الجعد انطلاقا من كل هذا وذاك يعود الى القرن 16 حيث عرف المغرب هجوما صليبيا هدد البلاد ومعالمها الحضارية والهوياتية، حيث تم بذل الجهود من طرف شيوخ الزوايا من اقصى البلاد الى أقصاها تجنبا لخطر المسخ الحقيقي[10]. وقد قامت الزاوية الشرقاوية بعدة أدوار علمية وتعلمية(التعليم والتدرس الفقه...)، والاجتماعية(الإيواء والإطعام)، بالإضافة الى الدور السياسي والذي تجلى في اتخاذها مجالا لعقد الاتصالات بين زعماء المقاومة السياسية التي تجلت في مجموعة من التنظيمات والتي سوف نتحدث عنها في نقطة أخرى من هذه الورقة.

المحور الثاني: مفهوم الوطنية ومفهوم المقاومة

- ✓ الوطنية: هي ان تحب بلدك وان تضحي من اجله وفي سبيله، من خلال العناية والاهتمام

بمصالحها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويظهر ذلك في تذويب ذات الفرد في ذات الجماعة، "والإخلاص لها ومحاربة أعدائها واحترام ماضيها التاريخي وتقاليدها الموروثة والتعلق بها وبما يحيط به كشخص من ناس كالأهل وسكان القرية او المدينة وسكان الناحية وسكان البلد ككل. وتتأصل الوطنية في وعي الناس في صيغة عقلانية وكذلك في صيغة عاطفية ينتج عنها الإحساس بالواجب والمسؤولية والضمير والكرامة والإخلاص بمعنى الولاء الثابت لقضية المجتمع والقناعة العميقة بصحتها والاستعداد للتضحية من أجلها"[11].

- ✓ المقاومة: لا شك أن المقاومة هي الدفاع عن الوطن والتضحية بالغالي والنفيس في سبيل

تحريره، فهي الجهاد والكفاح، من اجل ان يعيش الوطن في امن وامان، ولعلها من المصطلحات التي تحمل معاني تاريخية وثقافية تعكس الهوية المغربية.

المحور الثالث: النضال السياسي بابي الجعد زمن الحماية

عرفت منطقة ابي الجعد هي الأخرى الاستعمار الفرنسي فقد اهتم الجنرال ليوطي بضرورة احتلال منطقة ابي الجعد باعتبارها تقع في موقع استراتيجي شأنها في ذلك شأن مدينة وادي زم الواقعة بالقرب منها على بعد كلومترات قليلة، ولذلك عرف هذا المجال اصطدامات عنيفة تمثلت في عدة معارك لعل ابرزها معركة وارغوس قرب وادي زم بقبيلة السماعلة والتي عرفت اتحاد والتفاف بني زمور والسماعلة حول موحا او حمو الزياني، والتي قتل فيها عدد كبير من جنود

---

[9] احمد بن خالد الناصري السلاوي، كتاب الاستقصا اخبار دول المغرب الأقصى، الجزء الثالث، منشورات وزارة الثقافة والاتصال، تحقيق احمد الناصري، 2001، ص78.

[10] احمد بوكاري، الزاوية الشرقاوية زاوية ابي الجعد اشعاعها الديني والعلمي، الجزء الاول، مساهمة في دراسة الزوايا والتصوف بالمغرب، الطبعة الأولى 1406هـ/ 1985م، ص 38

[11] ندوة المقاومة بإقليم خريبكة ما بين سنوات 1912-1956، من 26 شعبان الى 28 شعبان 1413 الموافق ل 18 الى 20 فبراير 1993، نشر المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، الطبعة الثانية 2009، محمد معروف الدفالي، المقاومة والمقاوم على ضوء أحداث 20 غشت 1955 من خلال نموذج حركة وادي زم(ص73-80)ص73

الاحتلال كما استشهد عدد من المجاهدين[12].

فاذا عرفت المنطقة مقاومة مسلحة لكنها لم تتمكن من ردع الاستعمار بما فيه الكفاية فتم اللجوء الى المقاومة السياسية، هاته المقاومة التي كان أساسها التعليم، فالزاوية الشرقاوية قامت بمجموعة من الأدوار العلمية والتأطيرية[13]، من خلال رموز الحركة الوطنية الذين قادوا التعليم الحر رغبة في بث روح الوطنية والحفاظ على الهوية الإسلامية المغربية، وكان على رأسهم العلامة الفقيه سيدي محمد الشرقاوي السموني رحمة الله عليه[14]. هذا الفقيه الذي كان يلقن متعلميه عدة مواد كالفقه، النحو، علم البيان، السيرة النبوية، صحيح البخاري... هاته الدروس أسهمت في تكوين نخبة مثقفة استطاعت في نشر العلم والمعرفة داخل ابي الجعد وخارجه، بالإضافة الى المدارس التعليم الحر الذي اعطى الذي ساهم من جهته خاصة بعد صدور ظهير ماي 1930 القاضي بفصل العرب عن البربر دفعة قوية في تكوين وتخريج نخبة مثقفة، لاسيما وان هاته المدارس الحرة اهتمت بنشر القراءة والكتابة لمحاربة الامية، ناهيك عن الاهتمام بالثقافة العربية الإسلامية؛ حيث تعليم اللغة العربية والقران الكريم والسنة النبوية وتدريس التلاميذ تاريخ المغرب وتاريخ الإسلام، مما ساهم في تكوين نخبة مثقفة كانت أساس النضال السياسي بمنطقة ابي الجعد وفي هذا المنحى عرفت المنطقة ظهور عدة تنظيمات سياسية التي بدأت بقراءة اللطيف في المساجد ضد الظهير البربري: **اللهم يا لطيف.. نسألك اللطف فيما جرت به المقادير لا تفرق بيننا وبين إخواننا البرابر.** ناهيك عن " تأطير حركة الكتاتيب القرآنية والمدارس الحرة في المدينة والمدن المجاورة كوادي زم وتادلة وبني ملال وحتى مدينة خنيفرة والقرى المجاورة"[15].

المنظمة السرية: ظهرت بمدينة الدار البيضاء هدفها المقاومة، وقد تأسس لها فرع بابي الجعد، والتي خلال سنة 1951، بزعامة عبد السلام الزين كما ان هذه المنظمة قامت بعدة أدوار خلال انتفاضة 20 غشت 1955 من خلال توزيع المناشير، تهديد الخونة والدعوة الى مقاطعة المواد الاستعمارية(خمر- دخان- غاز...)، بالإضافة الى وضع الحجارة في الطرقات، وقطع اسلاك الهاتف، ناهيك عن الدعوة الى عدم التعامل مع الخونة وإشعال النيران في ممتلكاتهم وممتلكات الفرنسيين.

- **منظمة يد الانتقام:** هي منظمة تزعمها بوطيب الشرقي بالإضافة الى سبعة افراد معه.
- **المنظمة الحسنية:** تزعم هاته المنظمة جلال الهالي بن المفضل كانت تقوم بعدة أدوار هي الأخرى كحرق ضيعة القائد دحو بن المالكي، وضيعات كل الخونة والمتعاونين مع الاستعمار.
- **مجموعة الاستقلاب:** تزعم هاته المجموعة محمد جبري، وقامت تقريبا بنفس ما كانت تقوم به المنظمات السابقة، كما

---

[12] الحركة الوطنية والمقاومة بابي الجعد، ندوة علمية عقدت بمدينة ابي الجعد بتاريخ 17 يناير 2009، نشر المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، الطبعة الأولى 2011، نعيمة بنونة، من المقاومة السلمية الى العمل المسلح: الحركة الوطنية بابي الجعد نموذجا،(ص 61-67)، ص63

[13] نفسه، ص63

[14] نفسه، ص63

[15] تراجم الموقعين على وثيقة المطالبة بالاستقلال. نشر المندوبية السامية للمقاومة. ط2، ص: 33-47

انها قامت يوم الخميس 18 نونبر 1954 الذي صادف عيد العرش حيث تم توزيع المناشير وتم إتلاف اسلاك الهاتف[16].

- **الحزب الشيوعي:** عرفت منطقة ابي الجعد تأسيس الحزب الشيوعي خلال النصف الأول من القرن العشرين، الذي كانت له جريدتان هما جريدة إسبواغ، وجريدة حياة الشعب، وقد عرفت منطقة ابي الجعد اهتماما كبيرا من طرف الشيوعيين نظرا للقاعدة العمالية الكبيرة في المنطقة، "وقد ساهم في تجدر عمل الحزب الشيوعي بالمنطقة مجموعة من المناضلين المحنكين المشهود لهم بالإخلاص والكفاءة وروح النضال أمثال المعطي اليوسفي، احمد الماضي وحدو مبارك وعبد السلام بورقية"[17]. وقد عمل هذا الحزب على توعية المواطنين بأهمية المقاومة والدفاع عن حوزة البلاد.
- **حزب الاستقلال:** اهتم حزب الاستقلال بتوعية الناس في الأسواق والبوادي، وقد انضم اليه جبري محمد بن المصطفى الدكالي الأصل والمولود بابي الجعد سنة 1938، ورشدي محمد بن العربي المولود سنة 1935، والحاج الحبيب الناصري الشرقاوي المولود سنة 1938، والحبيب السموني المولود سنة 1936، وقد تعرض كل واحد منهم للسجن ما بين شهر وشهرين بسبب التحريض او السب.

كل هاته المنظمات والحركات التي يمكننا ان نسميها نضالا سياسيا تعد مسارا من الكفاح والنضال والمقاومة والتي ساهمت في توقيع وثيقة المطالبة بالاستقلال يوم 11 يناير 1944 ، والتي ابانت عن شدة التلاحم بين العرش العلوي والشعب المغربي[18] قاطبة والبجعدي خاصة، فكان اللقاء في متجر الفقيه السموني بعد أن تم دراسة الوضعية التي يعيشها المغرب وتعيشها ابي الجعد، فثم الاتفاق على يوم الخميس على الساعة الثامنة لتلقي التوقيعات تدعيما للوثيقة المذكورة والمطالبة بالاستقلال[19]. ما ان علم المراقب المدني بالحدث حتى سارع الى المتجر لاعتقال زعماء الفتنة حسب تعبيره، فكان رد الفعل مجيء العديد من الرجال والأطفال والشيوخ والنساء من مختلف الاعمار يطالبون بالإفراج عن الموقعين عن الوثيقة ومعهم وثيقتهم، "امام هذا الوضع الحرج لم يجد الحاكم بدا من إطلاق سراح الوثيقة وزعماء الانتفاضة، عندها توجه الجميع الى ضريح سيدي بوعبيد الشرقي لتلقي التوقيعات لأنه المكان الرحب الذي له قدسيته ورمزيته لاحتواء هذه الحشود الهادرة والعواطف الفياضة وقد تحررت من عقال الخوف والخضوع والهيمنة"[20]. وقد حضر لتوقيع هاته الوثيقة التاريخية مختلف المعلمين والفقهاء والتلاميذ والفلاحين والتجار والحرفيين، فالكل حضر ليجسد ويبرهن عن حب الوطن وعن

---

[16] الحركة الوطنية والمقاومة بابي الجعد 1930-1955،احمد بوكاري، ثورة الملك والشعب انتفاضة 20 غشت بابي الجعد مائدة مستديرة حول شهادات المجاهد والمقاوم الحاج محمد جبري (الموتشو)، (ص101-118) ص105

[17] الحركة الوطنية والمقاومة بابي الجعد 1930-1955، علال ركوك، العمل الوطني بمدينة ابي الجعد والبحث الجامعي نموذج كلية الآداب والعلوم الإنسانية ببني ملال ص90

[18] عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب، الجزء الأول، 2000، ص252-279

[19] الحركة الوطنية والمقاومة بابي الجعد، ندوة علمية عقدت بمدينة ابي الجعد بتاريخ 17 يناير 2009، عبد الله الشرقاوي، بعض خصوصية الحركة الوطنية بابي الجعد، (ص 55-59)، ص56

[20] الحركة الوطنية والمقاومة بابي الجعد 1930-1955،احمد بوكاري الشرقاوي، الحركة الوطنية والمقاومة بابي الجعد عرض تركيبي(ص 69-76)، ص 73

التضحية في سبيل تحريره، ليلقوا اللوم من طرف قائد فرنسا الذي اتهمهم بخيانة فرنسا بعد ان طلب حضور كل زعماء الحركة في منزل قائد المدينة الحاج عبد القادر الشرقاوي.

توجه افراد خلية ابي الجعد بالوثيقة التاريخية الى المدن والمناطق المجاورة لابي الجعد وخاصة وادي زم اذ تم الاتصال بالقاضي مولاي ادريس العلوي والفقيه محمد بن احماد للتنسيق في الموضوع، كما ان هؤلاء الزعماء الوطنيين تعرضوا لعقوبات حبسية من طرف السلطات الاستعمارية اذ ثم الحكم على الفقيه سي حمزة بسنة سجنا، وامحمد بن خلوق بعشرة اشهر حبسا، والحاج محمد السموني بستة اشهر حبسا، والحاج عبد الواحد الشرقاوي والحاج بوبكر الشرقاوي وبنداود الشرقاوي والحاج المختار السموني بشهرين حبسا...

- **نفي محمد الخامس:**

تأجج العمل السياسي بنفي الملك محمد بن يوسف، لينتقل عملها من الكفاح السياسي الى الكفاح المسلح، فقد ثم نفي الملك محمد الخامس في يوم الحناء لعيد الأضحى، والذي واكب أيضا يوم الخميس وهو يوم السوق الأسبوعي وما يرافق ذلك من ازدحام للناس المقبلين على شراء الاضاحي، في هذا اليوم المشهود نقلت إذاعة صوت العرب من القاهرة خبر ان الجنرال كيوم عزل محمد الخامس، فانقلب حال الناس الى الحزن وامتنع الناس عن ذبح اضاحيهم حزنا على ملك البلاد الشرعي محمد بن يوسف، وهو ما زاد من تأجيج العمل والكفاح السياسي ضد الاستعمار.

- **السير نحو انتفاضة 20 غشت 1955:**

بعد نفي السلطان محمد بن يوسف، ثم الاقتناع بجدوى وضرورة المقاومة المسلحة من اجل نيل الاستقلال، وهذا لا يمكننا من القول بان المنطقة انتقلت نحو الكفاح المسلح مباشرة بل ان العمل السياسي استمر على شكل عمليات تحريضية للناس في الأسواق والتجمعات على عدم شراء الاضاحي وعلى عدم ذبحها كشكل من اشكال الاحتجاج على نفي السلطان محمد الخامس، كما انها جمعت بين العمل السياسي والعمل الفدائي عن طريق:

أ- الدعوة الى مقاطعة البضائع الأجنبية.

ب- اللجوء الى سلاح الاضراب.

ت- الشروع في تدمير المنشآت الاقتصادية وتحطيم أعمدة الكهرباء والهاتف

قصارى القول، ان النضال السياسي انتشر في مختلف مناطق ابي الجعد والنواحي المحيطة بها ليصل الى مدينة وادي زم، " وإذا كان من الجائز القول بأن الانتقال الى العمل الفدائي وإشعال فتيل الانتفاضة كانا من تدبير الوطنيين الذين انتقل معظمهم الى العمل الفدائي فإنه يصعب مع ذلك ضبط العديد من الجوانب التي تتعلق بعدد الخلايا وحمها او بالدور الذي قامت به في قيام انتفاضة غشت 1955، فإذا كان قيام هذه الانتفاضة شكل تكذيبا صريحا وتلقائيا لأطروحة هدوء البادية وولائها للمستعمر فإن حجم الانتفاضة والعنف والضراوة اللذين اتسمت بهما يدفعنا الى التساؤل عن عدد الوطنيين بالإقليم الى غاية 1954 فالظاهر أن هذه الخلايا، رغم كل ما قلناه، لم تشارك وحدها في الاصطدامات مع الفرنسيين في

غشت 1955. فأفراد القبائل والدواوير والجماعات، من خارج التنظيمات الحزبية والفدائية، شاركوا على ما يبدو في انتفاضة غشت 1955"[21].

خاتمة:

مجمل القول، تعتبر مدينة ابي الجعد مدينة تاريخية وثقافية ذات أهمية كبيرة نظرا لما قامت به من مقاومة سياسية للاستعمار الفرنسي ولعل ذلك يتبين من خلال التنظيمات السياسية التي قامت بعدة أدوار كما سبقنا وأن رأينا.

يشكل النضال السياسي الذي قادته مدينة ابي الجعد والذي يبين شدة التفاني في حب الوطن، ومن ذلك ما قامت به ساكنة ابي الجعد من وقفات شجاعة تجاه الرد الذي قامت به السلطات الاستعمارية والذي تجلى في اعتقال زعماء المنظمات السياسية، ردا على تخريبهم للمنشآت الاستعمارية خاصة بعد الاعتداء على العرش في شخص المغفور له الملك محمد الخامس، لكن كل ذلك لم يمنع من تأجيج المقاومة البجعدية، التي ابانت عن نضال شرس توج بثورة الملك والشعب في 20 غشت 1955.

لائحة المصادروالمراجع:

- احمد بن خالد الناصري السلاوي، **كتاب الاستقصا اخباردول المغرب الأقصى**، الجزء الثالث، منشورات وزارة الثقافة والاتصال، تحقيق احمد الناصري، 2001.
- إبراهيم محمد السعداوي، **دراسات وبحوث حول افريقيا والمجال العربي**- المتوسطي-، الجزء الثاني، اعمال مهداة للأستاذ الدكتور هشام جعيط، 2013.
- محمد حقي، الحسين عماري، **التصوف التادلي في العصر الحديث عصر الاوج والقوة**، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 16، نشر كلية الآداب والعلوم الإنسانية بني ملال، سنة 2018.
- احمد بوكاري، **الزاوية الشرقاوية زاوية أبي الجعد دورها الاجتماعي والسياسي**، الجزء الثاني، الطبعة الأولى 1409هـ/1989.
- احمد الشرقاوي، **الزاوية الشرقاوية دارعلم ودين وإصلاح**، الطبعة الثانية 2015،
- احمد الشرقاوي بوكاري، **الزاوية الشرقاوية والمخزن تأطير المجتمع وإكراهات الوساطة**، الطبعة الأولى 2017.
- احمد بوكاري، **الزاوية الشرقاوية زاوية ابي الجعد اشعاعها الديني والعلمي**، الجزء الاول، مساهمة في دراسة الزوايا والتصوف بالمغرب، الطبعة الأولى 1406هـ/ 1985م.
- عبد الكريم غلاب، **تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب**، الجزء الأول، 2000،
- ندوة المقاومة بإقليم خريبكة ما بين سنوات 1912-1956، من 26 شعبان الى 28 شعبان 1413 الموافق ل 18 الى 20 فبراير 1993، نشر المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، الطبعة الثانية 2009.
- الحركة الوطنية والمقاومة بابي الجعد1930-1955، **ندوة علمية عقدت بمدينة ابي الجعد بتاريخ 17 يناير2009**، نشر المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، الطبعة الأولى 2011، دار ابي رقراق للطباعة والنشر، الرباط.
- تراجم الموقعين على وثيقة المطالبة بالاستقلال. نشر المندوبية السامية للمقاومة. ط2،
- مركز مسار للدراسات والبحوث، التصوف والحداثة في دول المغرب العربي، الكتاب الرباع والستون ابريل (نيسان)2012.

[21] ندوة المقاومة بإقليم خريبكة ما بين سنوات 1912-1956، عبد الحميد احساين، العمل الوطني السياسي بإقليم خريبكة بين سنتي 1944-1954، (ص61-65) ص65

أشكال حضور العلم والعلماء في المجتمع الإسلامي الوسيط

- قراءة نقدية -

Forms of the presence of science and scholars in the medieval Islamic society

-A critical reading -

1. د. عبد المالك بن صالح، - أستاذ باحث، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين لجهة بني ملال خنيفرة، المغرب.

الملخص: يتناول موضوع هذه المقالة مفهوم العلم والعلماء في المجتمع الإسلامي خلال العصر الوسيط حسب المادة المصدرية المعتمدة وخاصة كتب التراجم، مع إبراز أهم التغيرات التي طرأت على المعنى الدلالي لهما. كما تطرقت للمسار التكويني والعلمي والفكري ل «العالم" من خلال مطلب الرحلة في طلب العلم. وفي إطار الدراسة المقارنة تم التأكيد على نماذج مختلفة من مواقف هذه الفئة العالمة اتجاه قضايا تهم السلطة والمجتمع، تأرجحت بين العمل على رعاية مصالح الأمة والحفاظ على خصائص الشخصية الإسلامية وهوية المجتمع الإسلامي، وكونها ارتأت ضرورة مواجهة السلطة القائمة، وذلك بالتنبيه إلى واجبات " الراعي المسؤول عن رعيته" ذات أبعاد في تغيير الحياة سياسية.

الكلمات المفاتيح: المجتمع الإسلامي، العلماء، المادة المصدرية، العصر الوسيط، قراءة نقدية، الهوية الإسلامية.

Abstract: The scholars in the Islamic society during the Middle Ages according to the approved historical sources, highlighting the most important changes that occurred in the semantic meaning of them. It also touched on the formative, scholar and intellectual path of the "scientist" through the requirement of the journey in seeking knowledge. Within the framework of the comparative study, various models of the positions of this scholarly group were emphasized towards issues of concern to the authority and society, which oscillated between working to take care of the interests of the nation and preserving the characteristics of the Islamic personality and the identity of the Islamic society, and as it saw the necessity of confronting the existing authority, by alerting to the duties of The "shepherd responsible for his flock" has dimensions of changing political life.

Keywords: Islamic society, scholars, source material, the Middle Ages, critical reading, Islamic identity.

تقديم:

تقدر القيمة العالية والحقيقية للأمم والمجتمعات بتراثها الإنساني الذي خلفه رجالاتها من أهل العلم في مجالات المعرفة والإبداع الخلاق، ولعل الذخائر النفسية من كتب التراجم والطبقات والوفيات والأنساب والسير والتواريخ العامة التي تضمنها هذا التراث في مجتمعاتنا الإسلامية لشفيعة بأن تعد من الوثائق الغنية وبالغة الأهمية بما تحمله من بصمات قوية عن حياة نساء ورجال العلم ومختلف التجارب والمواقف الجليلة ذات دلالات ومعاني أكيدة لواقع عالم المعرفة والثقافة ولآفاق مجال الاقتداء والاعتبار.

I.مفهوم العالم/العلم من منظور الثبات وتغيير الدلالات:

يتناول هذا النوع من السرد التاريخي المعتمد لدراسة المجتمع الإسلامي في العصر الوسيط مفهوم العالم/والعلم في سياقات تاريخية مختلفة، وتربطه على وجه العموم بمدى حقائق الوجود التي يمكن أن يحيط به الإنسان بدأ به على البحث و لنظر دون أن يصل إلى علم كل شيء، لأن ذلك خاص بالله وحده[1]. غير أن هذا المدلول انطبق على المشتغلين بعلوم الدين الإسلامي أكثر منه على المشتغلين فيما يسمى اليوم علوما بحتة و تطبيقية[2].

ومرد هذا التوجه في ميدان المعرفة لدى العلماء إلى طبيعة العقيدة الإسلامية التي تؤكد في قوله تعالى في سورة المجادلة الآية11:(يرفع الله الذين آمنوا منكم و الذين أوتوا العلم درجات)، وتحث في الحديث النبوي الشريف على ضرورة طلب العلم باعتباره فريضة على كل مسلم، و أفضلية التفقه في الدين لقوله صلى الله عليه وسلم :"من يرد به الله خيرا يفقهه في الدين"[3] ، ولأن "العلماء ورثة الأنبياء"، وهم "أمناء بالله على خلقه"، فضلا على أن الإقبال على "التعلم" كبير ، و الرحلة في طلب العلم أكبر لقوله صلى الله عليه و سلم: "تعلموا العلم فإن تعلمه لله خشية، و دراسته تسبيح، و البحث عنه جهاد، و طلبه عبادة، وتعليمه صدقة، وبذله لأهله قربة"[4].

II. الرحلة في طلب العلم والارتقاء إلى مرتبة العلماء:

عند استقراء الترجمة النمطية التي تتبناها بعض أجناس الكتابة التاريخية وخاصة كتب التراجم، فإن عناصرها لا تخلو من الوقوف على "طبوغرافية" رحلة/ رحلات المترجم له من حيث ما تجشمه من عناء سواء في حضور أو غياب سند مادي ومعنوي وأصناف المواد العلمية التي تلقاها على الشيوخ وعلماء عصره. هذه الأخيرة قسمها ابن خلدون إلى ثلاثة أنواع: العلوم النقلية مرتبطة " بالشرعيات" من الكتاب و السنة، و العلوم الحكمية و الفلسفية ثم العلوم الحكمية و الفلسفية

[1] الشامي عبد الخالق محمد: زاد الخطيب، المنصورة، مصر، دار الوفاء للطباعة والنشر، 1410/1990م الطبعة لثانية، ص94.

[2] نفسه، ص:94.

[3] عن معاوية رضي الله عنه قال سمعت النبي (ص) يقول:" من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين، وإنما أنا قاسم والله يعطي، ولن تزال هذه الأمة قائمة على أمر الله، لا يضرهم من خالفهم، حتى يأتي أمر الله". صحيح - متفق عليه، أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما.

[4] الشامي عبد الخالق محمد: زاد الخطيب، م.س، ص:94.

ثم العلوم المساعدة المرتبطة بعلوم اللغة العربية و آدابها[5]. فكانت الرحلة العلمية ذات أهمية كبرى في الارتقاء في مستويات التعلم وكسب ثقة المجتمع في "العالم" لتمكنه من مختلف أنواع المعارف وتبحره في ضروب العلم، فضلا عن نيله الحظوة الاجتماعية المناسبة.

غير أن فعالية الرحلة العلمية بين مراكزه و أقطابه مثل المدينة المنورة، و القاهرة، وبغداد، و البصرة و الكوفة، والقيروان، و فاس، و قرطبة، عرفت تراجعا واضحا لفائدة التعليم النظامي الذي كرسته المدارس النظامية في عهد " نظام الملك بالمشرق، و في ظل الدولة المرينية [6]، و أثر ذلك سلبا بأن كثرت المختصرات في التأليف و سادت العناية بالحفظ عوض ملازمة المجالس العلمية و اكتساب روح المناظرة، عبر ابن خلدون عن هذا الوضع المستجد بقوله: "كسدت لهذا العهد أسواق العلم بالمغرب لتناقص العمران فيه و انقطاع سند العلم و التعليم"[7].

وعموما فقد عمدت كتب التراجم إلى تقديم صورة وفية لصفة "العالم" التي يستحقها المترجم له، غير أن السمات المميزة بين العلماء بقيت غير جلية ولا قارة، ذلك أنه قد يحدث التباس بين من هو أولى بأن يسمى عالما أو قد يسمى عابدا، وقد يعتبر العالم زاهدا مؤرخا، ولكنه محدث عند مؤرخ أخر، وقد يجمع العالم بين أكثر من لقب: فقيه، محدث، قاض كشكل من أشكال المرادفات. ويزداد الأمر تعقيدا حين يصنف ضمن خانة العلماء من يحمل "الثقافة الشعبية" إلى جانب "الثقافة العالمية" السائدة. لكن هناك اتفاق على أن هؤلاء العلماء كانت لهم مسؤولية عظمى في رعاية مصالح الأمة و الحفاظ على خصائص الشخصية الإسلامية و هوية المجتمع الإسلامي[8]

III.جوانب من مواقف العلماء في خدمة المجتمع الإسلامي

لا يخلو السرد التاريخي المعتمد من إشارات في غاية الأهمية عن وظائف هذه الفئة العالمة، و مشاغلها في الحياة الاجتماعية، وجوانب من حياتها المواقفية تجاه قضايا تهم السلطة و المجتمع سمحت إلى حد كبير بالتمييز بين علماء مجددين حملوا لواء الحق وظهروا به، و دافعوا عنه بالمناصحة و المراجعة و النقد والتقويم لحراسة القيم الإسلامية في المجتمع و تحقيق الرقابة العامة في الأمة، و علماء آخرين استفادت السلطة الحاكمة من خدماتهم الجليلة، وما كان لها من عميق الأثر في التوجهات السياسية و العقدية للدولة و المجتمع معا. وحسبنا في هذا المضمار أن نستحضر بعض الجوانب على سبيل المثال لا الحصر:

- خلال فترة الفتوح: لقد احتيج إلى بناء مجتمع جديد على أسس إسلامية محضة، فتم إرسال بعثات للعلماء منذ عهد

---

[5] ابن خلدون عبد الرحمن بن محمد: المقدمة، بيروت، لبنان، دار الجيل، 1416 هـ- 1996، طبعة2، ص:482-183.

[6] بنحمادة سعيد: النظام التعليمي بالمغرب والأندلس خلال العصر الوسيط، المغرب، منشورات الزمن، 2011، عدد 12-2011م، ص: 34.

القبلي محمد: مراجعات حول المجتمع والثقافة بالمغرب الوسيط، الدار البيضاء، المغرب، دار توبقال للنشر، 1987م، طبعة1، ص:77 وما بعدها.

[7] ابن خلدون: المقدمة، م.س.ص:484.

[8] المسعودي محمد مهدي: العلماء والمعلمون بالمجتمع المغربي في القرون الإسلامية الأولى، المغرب، سلسلة علوم التربية،1993م، عدد 4نونبر1993. ص:48 وما بعدها.

الخليفة الراشدي عمر بن الخطاب، بحكم وعيها بمضامين الوحي الإلهي وفهمها لأحكام الشريعة ومقاصدها واطلاعها على نصوص الكتاب والسنة ومعرفتها بشروح علماء السلف لها وقدرتها على توجيهها والاستنباط منها، وحل معضلات الحياة الراهنة على ضوئها. فشكل هؤلاء العلماء اللبنة الأولى في مواطن استمرار تكامل نمو الشخصية المسلمة، و البدايات الإيجابية في تطوير المجتمع و تركيز أسس الحضارة العربية الإسلامية[9].

- خلال فترة حكم الأمويين: شكل رجاء بن حيوة الكندي (توفي عام 112هـ) خير نموذج لعلماء في خدمة السلطة، فقد كان "ثقة وعالم وكثير العلم فاضل" واعتبر من كبار الدولة الأموية، وكان أحد مستشاري الخليفة عمر بن عبد العزيز ومناصحيه بقوله:" يا أمير المؤمنين ارض للناس ما ترضى لنفسك، وما كرهت أن يؤتى إليهم فلا تأته إليهم، واعلم أنك لست أول خليفة يموت". رغم إيمان رجاء بقوة هذا الخليفة على تحمل مسؤولية الرعية[10].
- تأرجح موقف العلماء بين قبول وظيفة القضاء و الاشتغال فيها عن جدارة و بين الامتناع بدافع صعوبة التكليف بهذه الوظيفة، فهذا أبو الدرداء أحد علية أصحاب رسول الله صلى الله عليه و سلم و أحد الراسخين في العلم استعمل على قضاء الشام و مع ذلك كان يستشعر صعوبة هذه المهنة بقوله: "لو علم الناس ما في القضاء لأخذوه بالدول رغبة عنه وكراهية له"[11].
- في ميدان التربية والتعليم: كانت غاية ما يطمح إليه "العالم" في تبليغ مبادئ الدين والعلم للمتعلمين والطلبة هو أن "تنتهي الرئاسة والمشيخة"، وينطبق ذلك على " البهلول راشد" الذي اعتبر «وتدا من أوتاد المغرب"، "سمع منه وجوه مشايخ أفريقية"، فكان بذلك "معلم المشايخ". عنه تتلمذ سحنون بن سعيد الذي انتهت إليه الرئاسة في العلم"، واشتهر بكونه "راهب هذه الأمة" و "أفقه من أصحاب مالك بن أنس". وعد "أول من شرد أهل الأهواء من المسجد الجامع"، فكان له التأثير الحاسم على مستقبل الإسلام السني بصفة عامة و على مستقبل المذهب المالكي بصفة خاصة في بلاد المغرب الكبير[12].
- و في مواقف أ خرى ارتأت هذه الفئة العالمة ضرورة مواجهة السلطة القائمة ،وذلك بالتنبيه إلى واجبات " الراعي المسؤول عن رعيته"[13]من القيام بحقوق هذه الأخيرة المتعلقة بأمور الدين و الدنيا عامة، و حماية الأموال و الدماء و الأعراض، وردع المفسدين بإقامة حدود خاصة، والتذكير بعاقبة عدم القيام بذلك. بل وتجاوز ذلك إلى بناء مشروع سياسي قد تتبلور أهدافه إلى الإطاحة بنظام السلطة القائمة.

ويصدق ذلك على موقف المهدي بن تومرت (ت425هـ/1129م) الذي مكنته رحلته في طلب العلم بالمشرق من أن يعود

---

[9] المسعودي محمد مهدي: العلماء والمعلمون بالمجتمع المغربي في القرون الإسلامية الأولى، ص: 47-48.

[10] ابن منظور محمد بن مكروم: مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر، دمشق، سوريا، دار الفكر،1404هـ-1984م، الجزء 19، طبعة 1، ص107-109.

[11] ابن سعد محمد: الطبقات الكبرى، بيروت، لبنان، دار الفكر ،1414هـ/1994 م، ال جزء5، طبعة1، ص: 351-357.

[12] أنظر كتاب "طبقات علماء افريقية وتونس" لأبي العربي. والتعليق على ذلك في سلسلة علوم التربية عدد 4. نونبر 1993م في كتاب العلماء والمعلمون بالمجتمع المغربي في القرون الوسطى. للمسعودي محمد مهدي. 57-119.

[13] قول الرسول صلى الله عليه وسلم: "كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته. فالإمام الذي على الناس راع. وهو مسؤول عن رغبته ..." أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما.

"بحرا متفجرا من العلم وشهابا واريا من الدين"[14]، وأن يصبح " عالما فقيها فاضلا، عالما بالشريعة، حافظا للحديث، عارفا بأصولي الدين والفقه، متحققا بعلم العربية، عالما في الاعتقاد و الجدل، فصيح اللسان"[15]. ما أهله للظهور في مذهبه الموحدي و برنامجه الدعوي بصفة المنتدب "لإماتة المنكر و إحياء العلم و إخماد البدع و الكشف عن مفاسد المجتمع" المرابطي و الجرأة على مخاطبة الأمير علي بن يوسف نفسه يقوله:" وقد وجب عليك إحياء السنة وإماتة البدعة، وقد بملكك المنكرات و فشت البدع، و قد أمرك الله بتغييرها و إحياء السنة بها، إذ لك القدرة على ذلك، و أنت المأخوذ به والمسؤول عنه" [16]. ثم الانتقال إلى إبداء طموحاته نحو الزعامة و بلورة أهدافه السياسية بتكوين دولة جديدة تحمل اسم "الموحدين" على أنقاض الحكم المرابطي[17].

وختاما، فإني أعتبر هذه المقالة الموجزة قد تكون توطئة لاستيعاب الترجمة النمطية لفئة العلماء من حيث مختلف العناصر المكونة لها، ومدى إسهامات هذه الصفوة في المجتمع الإسلامي عامة والمجتمع المغربي خاصة في مختلف مجالات الحياة وأدوارها في الدفاع عن الإسلام ونصرة المسلمين بصفة عامة.

✓ المصادر

- عبد الخالق محمد الشامي: زاد الخطيب، المنصورة، مصر، دار الوفاء للطباعة والنشر، 1410/1990م الطبعة الثانية 1.
- عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون: - المقدمة، تحقيق درويش الجويدي، صيدا – بيروت ،1416 هـ- 1996، طبعة22.
- العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، لبنان، دار الكتاب،1959، ال جزء6.
- محمد بن مكروم ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر دمشق، دار الفكر،1404هـ-1984م، طبعة 1.
- محمد ابن سعد: الطبقات الكبرى، بيروت، دار الفكر، 1414هـ – 1994م، طبعة 1.

✓ المراجع:

- سعيد بنحمادة: النظام التعليمي بالمغرب والأندلس خلال العصر الوسيط، منشورات الزمن، 1.2011
- محمد القبلي: مراجعات حول المجتمع والثقافة بالمغرب الوسيط، الدار البيضاء المغرب، دار توبقال للنشر،1987م، طبعة 1 و2.
- محمد مهدي المسعودي: العلماء والمعلمون بالمجتمع المغربي في القرون الإسلامية الأولى، المغرب، سلسلة علوم التربية،1993م، عدد 4 نونبر1993.
- عبد الجبار النجار: المهدي بن تومرت، بيروت، لبنان، دار الغرب الإسلامي، 1403هـ – 1982من طبعة1.

[14] ابن خلدون: العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، لبنان، دار الكتاب،1959، ال جزء6، ص:466 .

[15] النجار عبد الجبار: المهدي بن تومرت، بيروت، لبنان، دار الغرب الإسلامي، 1403هـ – 1982من طبعة1، ص:132.

[16] نفسه، ص:99، عن ابن أبي زرع في روض القرطاس..

[17] نفسه، ص:377 وما بعدها.

المهددات الأمنية للفاعلين غير الرسمين (الحركات المسلحة) علي الأمن القومي السوداني

دراسة حقلية علي إقليم دارفور

The Security Threats Of Unofficial Actors (Armed Movements) On The Sudanese National Security

(A Field Study On The Darfur Region)

1- د. منتصر حامد بله حامد، جامعة كردفان. مركز دراسات السلام و التنمية. السودان

ملخص: هدفت الدراسة الي التعرف على المهددات الامنية للفاعلين غير الرسميين (الحركات المسلحة) على الأمن القومي السوداني في إقليم دارفور. اتبعت الدراسة منهج الرؤية الجغرافية المتكاملة ومنهج المسح الاجتماعي. تم جمع البيانات الأولية عن طريق الملاحظة والاستبانة ، و تم اختيار مجتمع الدراسة من (الحركات المسلحة، منظمات المجتمع المدني، الإدارة الاهلية، الباحثين في قضايا السلام، المراكز الاكاديمية) من ولايات دارفور الخمسة، وبلغ حجم العينة (200) مبحوث .تم اختيارهم عن طريق العينة العشوائية الطبقية من مجموع أفراد مجتمع الدراسة. تم تصميم الاستبيان من جزئين : الأول البيانات الشخصية و التي احتوت علي (6) عبارات من البيانات الشخصية للمبحوثين أما المحور الثاني تناول المهددات الامنية .تم تحليل البيانات باستخدام برنامج الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) النسخة 16. و قد خلصت النتائج بأن المهددات الامنية للفاعلين غير الرسميين(الحركات المسلحة) في النزاع على الأمن القومي تمثلت في وجود فاعلين غير رسميين (حركات مسلحة) بقوات موازية للقوات المسلحة ، و انتشار السلاح.

الكلمات المفتاحية : التهديدات الامنية. الفاعلين غير الرسميين. الامن القومي. دارفور

Abstract : The study aimed to identify the security threats of non-official actors (armed movements) to the Sudanese national security in the Darfur region. The study followed the integrated geographical vision approach and the social survey method. The primary data were collected by observation and questionnaire, and the study population was selected from (armed movements, civil society organizations, civil administration, researchers in peace issues, academic centers) from the five states of Darfur, and the sample size was (200). They were selected by means of a stratified random sample from the total study population. The questionnaire was designed in two parts: the first personal data, which contained (6) statements of the respondents' personal data, while the second axis dealt with security threats. The data were analyzed using the Statistical Package for Social Sciences (SPSS) version 16. The results concluded that the security threats to non-official actors (armed movements) in the conflict over national security were the presence of unofficial actors (armed movements) with forces parallel to the armed forces, the spread of weapons, weak state prestige

Keywords: security threats, informal actors, national security, Darfur

تقديم:

تعددت النزاعات في اقليم دارفور لمجموعه من الأسباب تتمثل في النزاع بسبب المراحيل او المسارات او المراعي والنزاع حول ملكيه الأراضي والنهب المسلح وانتشار بيع وتداول السلاح مروراً بالصراع القبلي والنزاع من اجل السلطة.كل تلك الاسباب ادت الي ظهور فاعلين غير رسميين (حركات مسلحة) في إقليم دارفور و يقصد بالفاعل (actor) كل سلطه او جهاز او جماعه او حتى شخص قادر على أن يلعب دوراً علي المسرح الدولي في هذه الحالة وبكل بساطه يمكن ممارسه التأثير على القابضين على سلطه اتخاذ القرار او الممسكين بزمام القوه المادية والفاعلون متنوعون بقدر ما هم متعددون.[1]

وبناء على ذلك فأن مفتاح الفهم للفاعلين غير الرسميين (الحركات المسلحة) حسب هذه الدراسة يكمن في عمليه إعادة إنتاج القوى اللاعبة ضمن عمليه صراع لا تحتكم للدستور والأطر القانونية ضمن مؤسسات الدولة بل من خلال محددات القوة والعلاقات الخارجية و يرجع ذلك الي التداعيات التي برزت بعد الحرب الباردة و التي تتمثل في طبيعة الصراعات إذ صاحب نهاية الحرب الباردة تغيراُ في طبيعة الصراعات التي يشهدها العالم خاصة أن مصطلح الأمن القومي قد شاع استخدامه بعد الحرب العالمية الثانية إلا إن جذوره تعود إلي القرن السابع عشر بعد معاهدة وستفاليا عام 1648م التي أسست لولادة الدولة القومية وشكلت حقبه الحرب الباردة الإطار والمناخ اللذين تحركت فيهما محاولات صياغة مقاربات نظريه وأطر مؤسساتية وصولاً إلي استخدام تعبير (استراتيجيه الأمن القومي).حيث وجهت طبيعة وظروف الحرب الباردة الدراسات الأكاديمية الي دراسة قضايا الأمن بمعناه التقليدي انصب التركيز بالأساس علي كيفية تجنب حرب نووية. إلا أن هذا المنظور الأمني لم يعد ملائماً في الوقت الحالي فقد تكون الدولة آمنه وفقاً للمفهوم التقليدي للأمن في وقت يتناقص فيه امن مواطنيها كما أن الدول أصبحت في أحيان كثيرة مصدراً لتهديد أمن مواطنيها وهو ما دفع بعض الباحثين للدعوة لطرح مفهوم الأمن الإنساني بديلاً لمفهوم الأمن القومي.[2]

مشكلة الدراسة

تعددت الرؤى حول النزاع القائم في إقليم دارفور مما أدي إلي ظهور الفاعلين غير الرسميين يلعبون دوراً مشابها للقوات النظامية. أدي ذلك إلي لفت الانتباه لدورها المسلح في الإقليم الذي يهدد الأمن القومي و يهدف الباحث في هذه الدراسة للتعرف علي اكثر المهددات الامنية للفاعلين في إقليم دارفور. و يرجع ذلك الي اختلال الامن في الاقليم نسبة لوجود العديد من العوامل الامنية المحيطة بالاقليم. و يأتي التهديد الامني في المرتبة الأولي من المهددات التي تواجه الامن القومي السوداني. و يتضح ذلك من خلال (الشكل 1)

و انطلاقاً من إشكالية الدراسة التي تدور حول المهددات الامنية للفاعلين غير الرسميين (الحركات المسلحة) على الأمن القومي السوداني ، وبناءاً مما سبق فإن مشكلة الدراسة يمكن أن يعبر عنها السؤال الرئيس التالي:

1 . بازغ عبد الصمد ، بنية الفاعلين في التحول بعد الحرب الباردة ، الحوار المتمدن ، العدد 3725 : 2012م

2 . خديجة عرفة، مفهوم الأمن الإنساني ، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية ، العدد 13، السنة الثانية ،2006 ،مصر.

ما هي المهددات الامنية للفاعلين غير الرسميين(الحركات المسلحة) علي الامن القومي في إقليم دارفور؟

الشكل (1): يوضح المهددات الأمنية للفاعلين غير الرسميين

المصدر : الدراسة الميدانية2019

أهمية الدراسة:

تكمن الاهمية النظرية للدراسة في:

1. محاولة سد الفراغ الواسع في مجال الدراسات الميدانية المرتبطة بتنامي دور الفاعلين غير الرسميين(الحركات المسلحة).
2. تفيد هذه الدراسة المسئولين والمختصين في الشئون الأمنية وصناع القرار من خلال ما ستتوصل له من نتائج وما ستقدمه من توصيات ومقترحات.
3. إثراء المكتبات السودانية و العربية.

و تتمثل الأهمية العملية للدراسة في :

1. تمثل منطقة الدراسة نموزج لكثير من المناطق في المحيط الإقليمي المرتبط بتنامي دور الفاعلين غير الرسميين(الحركات المسلحة) في النزاعات علي الأمن القومي.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلي:

التعرف على المهددات الامنية للفاعلين غير الرسميين (الحركات المسلحة) على الأمن القومي السوداني.

ويتفرع من هذا الهدف الرئيس الأتي :

1. التعرف على المهددات الامنية للفاعلين غير الرسميين.
2. التعرف علي آليات و ميكانزمات الفاعلين غير الرسميين (الحركات المسلحة) في النزاع.
3. الإسهام باقتراح استراتيجيات جديدة تسهم في الحد من تأثير نشاط الفاعلين غير الرسميين (الحركات المسلحة) على الأمن القومي السوداني .

الإطار النظري و الدراسات السابقة:

مصطلحات و مفاهيم الدراسة:

1. المهددات الامنية:يشير (حامد ،2021) الي المهددات الامنية بأنها التهديدات ذا الطابع العسكري و الغير عسكري. وتتمثل في احتمالات الهجوم علي الدولة ، واحتلال أراضيها، وحصار ممراتها البحرية وطرق مواصلاتها الحيوية. وغير ذلك من الإجراءات والعمليات العسكرية التي تمثل خطورة علي سلامة الدولة.[1]
2. الفاعلين غير الرسمين: يتخذ بيتر ويلتس(Peter Willets) من تعبير " الفواعل المتخطية للحدود القومية (Transnational Actors) بديلاً عن تعبير " الفواعل من غير الدول " متفادياً ما رآه إشارة إلي طغيان (Dominance) "الدول" الظاهرةو يعرفهابأنها " أي طرف فاعل باستثناء الحكومات " ويقسمها إلي شرعية وأخري غير شرعية، ويحصي في الشرعية مختلف المنظمات غير الحكومية والأحزاب السياسية والشركات المتخطية للحدود. وأما الغير شرعية فيحصي ضمنه رجال العصابات وحركات التحرر وشبكات الأجرام[2]
3. الأمن: يشير المعنى العام للأمن على المستويين النظري والعملي إلى " السلام والطمأنينة وديمومة مظاهر الحياة واستمرار مقوماتها وشروطها بعيدا عن عوامل التهديد ومصادر الخطر.[3]
4. و يعرف بطرس غالى الأمن (بأنه لا يقتصر على التحرر من التهديد العسكري الخارجي ولا يمس فقط سلامة الدولة وسيادتها و وحدتها الإقليمية وإنما يمتد ليشمل الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي لأن الأمن متعلق بالاستقرار الداخلي بقدر ما هو مرتبط بالعدوان الخارجي).[4]
5. الأمن القومي:عرف والتر ليبمان (Walter Lippmann) الأمن القومي بأنه " تحقيق الدولة لأمنها عندما لا تضطر إلي التضحية بمصالحها المشروعة لكي تتجنب الحرب، وتكون قادرة علي حماية تلك المصالح، وإن امن الدولة يجب أن يكون مساوياً للقوة العسكرية والأمن العسكري، إضافة إلي إمكانية مقاومة الهجوم المسلح والتغلب عليه ".[5]

- كما أنالجمعية العامة للأمم المتحدة ترى أن (الأمن من حيث المبدأ : هو حالة ترى فيها الدولة أنه ليس ثمة أي خطر في شن هجوم عسكري او ممارسة ضغط سياسي او إكراه اقتصادي بحيث تتمكن من المضى قدماً نحوالعمل بحرية على تحقيق تنميتها الذاتية وتقدمها)[1]

مكونات البناء الطبيعي و البشري لاقليم دارفور:

---

1. منتصر حامد ، دور الفاعلين غير الرسميين علي الامن القومي السوداني ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة كردفان ، السودان.2021،
2. شهرزاد أدمام ، الفواعل العنيفة من غير الدول ، دراسة في الاطر المفاهيميه و النظرية ، سياسات عربية ، جامعة الجزائر، 2014، ص
3. عباس مراد ، الأمن والأمن القومي ، دار روافد الثقافية ، الطبعة الاولي ، الجزائر2017
4. بوزناده معمر ، المنظمات الإقليمية و نظام الأمن الجماعي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر. 1994
5. فوزي حسن الزبيدي ، منهجية تقيم مخاطر الأمن القومي دراسة تحليلية لمنهجية تقيم المخاطر الامن القومي ، رؤى استراتيجية ، دبي. 2005

[1]. حسن نافعة ، دور الامم المتحدة في تحقيق السلم و الأمن الدوليين في ظل التحولات العالمية الراهنة ، في الامم المتحدة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان. 1996

يقع إقليم دارفور الكبري بين دائرتي عرض (10-20) شمالاً و خطي طول (22-27) ويضم الإقليم خمس ولايات (شرق دارفور ، غرب دارفور ، جنوب دارفور ، شمال دارفور ، وسط دارفور).[2]

- المناخ : يتميز المناخ العام لإقليم دارفور ما بين الصحراوي و شبه الصحراوي في الشمال و السافنا الفقيرة في الوسط و السافنا الغنية في الأجزاء الجنوبية منه ، فالمناخ بشكل عام في إقليم دارفور هو مناخ جاف مع تذبذب في تساقط الأمطار و هذا يؤثر سلباً في الرعي و الإنتاج الزراعي(حمشي ،2018).[3]

- الحدود: تحد الإقليم ثلاث دول من الشمال الغربي ليبياومن الغرب تشادومن الجنوب الغربي أفريقيا الوسطو من الجنوب دولة جنوب السودان فضلاً عن متاخمته لبعض الولايات السودانية مثل كردفانوالولاية الشمالية.

- السكان: يبلغ عدد سكان إقليم دارفور الكبري حسب آخر إحصاء للسكان سنة 2008م ما يقارب 7.5 مليون نسمة يستخدمون لغات محلية الي جانب اللغة العربية تضم دارفور حوالي 195 قبيلة(يضم السودان أكثر من 570 قبيلة) و ينقسم سكان دارفور إلى مجموعتين عرب وزُرْقة (الزُرْقة) هم القبائل الأصلية صاحبة الأرض والدار وهم المساليت ، البرقو، البرتى،الزغاوة، الداجو، التنجر، والفور و قد سميت المنطقة باسم الفور فأصبحت دارفور و المجموعة الثانية هي العرب وينقسمون إلى بقارة (رعاة الأبقار) والأبالة (رعاة الإبل) يوجد البقارة في جنوب دارفور، وقد استوطنوا في هذه المناطق منذ مئات السنين واختلطوا بالسكان الأصليين، كان التعايش السلمي بينهم والزرقة مثالياً وتضم قبائل هذه المجموعة الرزيقات، الهبانية، والتعايشة وكل القبائل الأخرى التي ترعى الماشية في جنوب دارفور. أما المجموعة العربية الأخرى الأبالة، وفد بعضها حديثاً بعد موجات الجفاف والتصحر التي ضربت غرب أفريقيا ومن بينها تشاد في سبعينات وثمانينات القرن العشرين[4]

- النشاط الاقتصادي : يعتبر الاقتصاد هو المحرك الاساسي لأحداث الوقائع في كل زمان و مكان فكثير ما يمثل أهم نقطة خلاف بين مختلف الأثنيات و المجموعات العرقية في دارفور و تكمن أهم امكانيات إقليم دارفور الاقتصادية في القطاع الزراعي و القطاع الرعوي.

- جذور الصراع في إقليم دارفور:

تحدث الكثير من أبناء دارفور من الباحثين في السودان في ندوات ومؤتمرات كثيرة في العاصمة والإقليم حول عدد من أهم أسباب الصراع في إقليم دارفور يمكن تلخيصها في الأتي:

- التخلف و غياب التنمية و ضعف التعليم.
- النزاع حول الأراضي (نظام الحوا كير).
- موجات الجفاف و التصحر و الكوارث الطبيعية.
- النزاع حول مصادر المياه.

---

2. عبده مختار موسي ، دارفور من أزمة دولة إلي صراع القوي العظمى ، دار عزة للنشر و التوزيع ، ط2 ، الخرطوم ، السودان. 2010
3. محمد حمشي ، الاتجاه الماركسي في العلاقات الدولية ، ورقة علمية ، جامعة باتنه ، 2018https://www.politics-dz.com
4. عبده مختار (مرجع سابق ،2010)

- الصراع حول مسارات الرحل (المراحيل) و يرتبط به النزاع بين الرعاة و أصحاب الزراعة المستقرين.
- الإحساس بالظلم في المجال الخدمي و التنموي.
- الصراع حول السلطة و أثر الحكومات المركزية و المحلية من خلال تسيسها للصراع القبلي و حل الإدارة الأهلية ثم إعادتها بعد إضعافها من خلال التسييس - تعين الموالين للنظام زعماء القبائل.
- نزاع دول الجوار و الهجرة الوافدة و تدفق السلاح و ظهور النهب المسلح..[1]

- أزمة الخطاب المسلح في دارفور:

يعاني الخطاب المعارض بدارفور من أزمة عدم قدرته علي تحديد أجندته بشكل واضح و دقيق و يمكن أن نلاحظ ثلاثة اتجاهات متعارضة تتمثل في الأتي:

الاتجاه الاول: أن الصراع هو علي مكونات الطبيعة من مزارع و مراعي و ظروف بيئة فرضت ندرة في الموارد ترتب عليها صراع مصالح.

الاتجاه الثاني: يقسم دارفور علي أساس أثني ما بين القبائل الإفريقية و العربية و بصورة الصراع بأنه ضد الوجود العربي بدارفور.

الاتجاه الثالث: يصور الصراع علي أساس جغرافي باعتبار أن دارفور جزء من قطاع واسع يضم الجنوب و الشرق و أقاصي الشمال.

و هذه الاتجاهات المختلفة تعكس في الوقت نفسه أبعاد أزمة الهوية. فهناك التباس في تحديد الذات و من ثم في تحديد العدو هل هو عدو أثني محدد ؟ أم عدو ثقافي ؟ أم عدو جغرافي؟ فكل خيار من هذه الخيارات يفترض لغة وخطابا مغايرا للخيارات الاخري[2]

- الفاعلين غير الرسميين (الحركات المسلحة) في إقليم دارفور:

ظهرت في إقليم دارفور مجموعة من الحركات المسلحة التي حملت في داخلها مجموعة من المطالب والمصالح حول الإقليم اثر التجاهل السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي مما أدي إلي تكوين فواعل مسلحة تطالب بتحقيق هذه المطالب و من أهم هذه الفواعل الغير رسمية في إقليم دارفور (حركة تحرير السودان التي تأسست في العام 2003م، و حركة العدل و المساواة)

الإطار النظري:

يتم من خلال هذا الدراسة إستعراض البناء النظري لأهم المرجعيات الفلسفية لمفهوم الأمن و الفاعلين غير الرسميين(الحركات المسلحة)

يشير(حمزة،2011) الي ان مدرسة كوبنهاجن ورائدها باري بوزان هم اول المساهمين في إعادة صياغة مفهوم الأمن و فتح مجالات جديدة للبحث في حقل الدراسات الأمنية منذ العقد الثامن من القرن العشرين. ومما تجدر الإشارة إليه أن مقاربة

[1]. عبده مختار (مرجع سابق ، 2010)
[2]. هاني رسلان (مرجع سابق ، 2004)

مدرسة كوبنهاجن هي تقريباً " غير قابلة للتضييق" فماك سويني يعتبر أن أغلبية أعمالها " موضوعية و واقعية " في حين أن هويزمانز(Huysmans) و ويليامز(Williams) يعتبرانها " خليطا من الواقعية والبنائية". وينطلق بوزان في دراساته من أعمال جون هرز حول " المعضلة الأمنية " إذ اعتبر هو أيضا أن الفوضى الدولية تعرض الدول للمعضلة الأمنية، لكنه يعتقد أن الواقعيين ضبطوا مشكلات أمن دولة ما علي مستوي التحليل النسقي فقط. بقدر ما هذه المقاربة مضللة بالنسبة للقوي الكبرى التي تتأثر حقيقة بالنظام الدولي في عمومه بقدر ما لا تتكيف مع دراسة مشكلات الأمن الخاصة بباقي الدول. فإن كان أمن القوي الكبرى يتأثر بما يحدث ضمن النسق الكلي (النظام الدولي) نتيجة اتساع شبكة مصالحها، فإن الأنساق الفرعية الأخرى (الدول والأقاليم الصغيرة) لا تتأثر دائماً بما يحدث في مناطق بعيدة عنها جغرافياً. ولتجاوز القصور السابق انطلق بوزان من فكرة مفادها أن الواقع الدولي يتميز بشبكة عالمية للاعتماد المتبادل ربطت بين أمن الدول نتيجة لتأثيرات الجغرافيا و رأي ضرورة دراسة التفاعلات بين الدول و الروابط بينها في مجال الأمن خاصة تلك القريبة جغرافيا او الواقعة ضمن أقاليم تتميز بفوضى ناضجة (mature anarchies) و نجد هذه الفكرة في مساهمات مدرسة كوبنهاجن حول مفهوم " الأمن الإقليمي" و" مركب الأمن".إذا بطريقة ما، قطع بوزان الصلة مع الدراسات المتمحورة حول سياسات الأمن الوطني (الواقعية أساسا) التي تطبق دون الأخذ في الاعتبار التأثيرات التي يمكن أن تحدثها علي المستويين الإقليمي والدولي، لكن هذا لا ينفي أنه بقي قريباً من بعض المسلمات الواقعية خاصة عندما اعتبر أن :[1]

1.الدولة هي الوحدة المرجعية الأساسية للأمن.

2. الجماعات الإنسانية (الإنسانية جمعاء) هي المعنية بالأمن حقيقة وليس الأفراد فإن كان من المتفق عليه أن امن الأفراد هو السبب الذي تأسست من أجله الدولة فإنه يمكن أن تكون هي أيضا مصدراً للا أمنهم " يمكن للأفراد أن يكونوا مهددين. بالتفاعلات التي تدخل فيها دولتهم مع باقي الدول.

3. مسألة الأمن يجب أن تأخذ بعين الحسبان : فوضى النظام الدولي (غياب حكومة مركزية علي المستوي الدولي) التفاعل بين الوحدات المكونة للنظام (الدول) و التنازع الذي يمكن أن ينشأ عن كيفية توزيع السلطة بين مختلف الوحدات السياسية للنظام.

الدراسات السابقة:

تنوعت الدراسات بسبب اختلاف الباحثين من حيث أفكارهم الأيديولوجية أو التخصصية و رؤاهم الشخصية المتباينة حول موضوع الأمن و الفاعلين غير الرسميين(الحركات المسلحة) .

دراسة فؤاد الصلاحي وآخرون بعنوان الفاعلون غير الرسمين في اليمن(أسباب التشكيل وسبل المعالجة) المنشورة عام 2010م تقارير معمقة بمركز الجزيرة للدراسات . الدوحة . قطر هدفت الدراسة الي الكشف عن الأسباب المولدة للأزمات في اليمن وتحديداً تلك المتصلة بالجماعات الفاعلة غير الرسمية وطريقة تفاعلها مع الواقع اليمني المعقد مع إدراك أن هذه الأزمات و ما تنتجه من جماعات مسلحة هي عبارة عن توليفة مركبه تجمع بين الجهوية والقبلي والمذهبية ويعيش أغلبها

1. حسام حمزة (مرجع سابق ، 2011)

تحت مظلة نظام يبدو من منظارها منافساً لها علي السلطة والثروة إضافة إلي كون اليمن يعيش في محيط جغرافي وسياسي يتقاطع مع طموحات ومخاوف إقليمية وربما دولية تتجاوز الواقع اليمني المحلي وخلصت الدراسة الي أن اليمن يشهد بداية انطلاق مرحلة جديدة مع ولادة الثورة الشعبية الأخيره التي أدت فيها بعض هذه القوي غير الرسمية دوراً نشطاً في حين التزم بعضها خطاب الثورة او أرجاع الصراع بمطالبه الخاصة مؤثراً انتظار النتائج التي سيتمخض عنها هذا الحراك الشعبي لتدلي بدلوها وفق الواقع الجديد الذي لا يزال طور التشكل و تمثل اول تغييراتها بالتزام معظم الجهات الفاعلة غير الرسمية فيها خطاب الثورة او بتقدمه علي خطاب سواء بالتأييد او الإمتناع عن الصراع بمطالبها الخاصة في هذه المرحلة مؤثرة إنتظار النتائج لتدلي بدلوها وفق الواقع الجديد الذي لا يزال طور التشكل.

دراسة هيثم عبد الرحمن وآخرون بعنوان الحركات المسلحة وأثرها علي الاستقرار الإقليمي في أفريقيا 1990 . 2012م المنشورة عام 2013م بمركز العلاقات الدولية. الذي تناول مسألة الحركات المسلحة كظاهرة سياسيه و اجتماعيه في محيط المجتمع الأفريقي في الفترة الممتدة من 1990-2012 وذلك بتناول الظاهرة عبر الرصد والتحليل من خلال التعرف بها و كيفية نشأتها من ثم دراستها من خلال تقسيمها جغرافياً وفق منهج دراسات المناطق إذ نجدها تتوزع علي إقليم السودان وإقليم الساحل وإقليم شرق أفريقيا والبحيرات وتركز الدراسة علي الجوانب المتعلقة بأجندتها وقضاياها المطروحة و المعالجات التي بذلت محلياً وإقليميا ودولياً للحد من نشاطها و الوصول لحلول اتجاهها و من ثم تقدم النقد اللازم لكل من تلك الحلول والجهود المبذولة ذلك مع استصحاب تحليل بيئة المجتمع الأفريقي كبيئة خصبه و صالحة لنشأة تلك الحركات المسلحة عبر تناول تحديات الاستقرار الإقليمي في أفريقيا كما تم إفراد حيز في هذه للدراسة للحديث عن مؤشرات مستقبل هذه الحركات من خلال تناول معطيات البيئة المحلية والمتغيرات الإقليمية و الدولية.

دراسة السيد عمر في كتابه بعنوان دارفور بين إدارة الأزمة والإدارة بالأزمة المنشور عام 2008م بالدار العالمية للنشر والتوزيع. هدف الكتاب للتعرف على تزامن اندلاع أعمال التمرد المسلح في إقليم دارفور الواقع غربي السودان في مارس 2003م مع قرب التواصل لأتفاق سلام نهائي بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان وحركة العدل و المساواة اللتين قادتا التمرد في الجنوب و أدي الاقتتال بين هاتين الحركتين و قوات الجيش السوداني.

دراسة محمود مدحت مختار بعنوان الأبعاد الأمنية الحديثة و الأمن القومي للدول: دراسة حالة إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الامريكية في عهد الرئيس دونالد ترامب 2017م المنشورة بالمركز الديمقراطي العربي بتاريخ 2020م. و قد هدفت الدراسة الي التعرف علي إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الامريكية الصادرة عام 2017 في عهد الرئيس ترامب بإعتبارها آخر ما صدر عن الإدارة الامريكية من حيث تباين الأبعاد غير التقليدية للأمن المتضمنة فيها. و خلصت الدراسة الي الأهمية المتزايدة التي أصبحت تحظي بها الأبعاد غير التقليدية و الحديثة للأمن ، كالأبعاد السياسية و الاقتصاية و الاجتماعية و البيئية و الحروب النفسية و البيولوجية و الكيميائية ، إذ تعد الأبعاد العسكرية ، رغم عدم الاستغناء عنها ، محدداً رئيسياً لقوة الدولة أو ضعفها و ذلك في ظل انتشار الأسلحة النووية و تعقد شبكة العلاقات بين الدول ، و إنما لا بد من تكامل الابعاد المختلفة ايضا. و قد خلصت الدراسة الي ان إستراتيجية الأمن القومي الامريكي منذ أن وضعت لم تنجح في تحقيق كافة أهدافها خاصة فيما يتعلق بمحاربة التهديدات البيولوجية.

منهجية الدراسة:

استخدمت الدراسة منهج الرؤية الجغرافية المتكاملة. هذا المنهج يقوم على الانفتاح اللاإرادي للعوامل المختلفة فى اطار البعد المكاني والحيز الزماني ويقر بتعدد الاسباب وتداخلها فى الزمان والمكان ويشكك فى التفسير القائم على سبب واحد و هدف واحد وحل واحد. ومنهج المسح الإجتماعيعد من اكثر المناهج انتشاراً ويركز على موضوع رئيسى مفاده التوسع فى جمع البيانات عن الظاهرة بحاضرها و ثم من خلاله تصميم استمارة استبانه طبقاً لمشكلة وأهداف الدراسة وبعدها تم جمع البيانات وتفريقها وتحليلها حسب مجتمع الدراسة.

تتمثل حدود الدراسة في الاتي:

1. الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية للدراسة في إقليم دارفور حسب ولاياته الخمس (جنوب دارفور، شرق دارفور، شمال دارفور ، غرب دارفور ، وسط دارفور)
2. الحدود الزمانية: تتمثل الحدود الزمانية للدراسة في الفترة من 2003 الي 2019 وتمثل هذه الفترة مرحلة اشتداد النزاع المسلح في اقليم دارفور.
3. استهدفت الدراسة مجتمع إقليم دارفور من خلال عينة عشوائية طبقية تمثلت في الباحثين في دراسات السلام ، الإدارة الاهلية ، الحركات المسلحة ، منظمات المجتمع المدني. وقد تم توزيع الإستبيان وإجراء الدراسة علي مجتمع البحث بناءً علي نسب مئوية تتوافق مع حجم مجتمع الدراسة ، و قد بلغ حجم العينة 200 مبحوثاً تم استعادة (170) استمارة من حجم العينة وفقاً للجدول التالي:

الجدول رقم (1): يوضح نسب توزيع الاستبيان في إقليم دارفور

الرقم	الولاية	التعداد السكاني (2008)	النسبة %	عدد الاستمارات النسبة × الحجم الاستمارات ÷ 100	عدد الاستمارات المستعادة
1	جنوب دارفور (نيالا)	4,069,300	46	92	83
2	غرب دارفور (الجنينة)	2,036,282	23	46	36
3	وسط دارفور (زالنجي)	1,123,748	12.7	25	20
4	شمال دارفور (الفاشر)	1,583,000	18	36	30
5	شرق دارفور (الضعين)	30,0000	0,4	1	1
المجموع		8,842,330	100	200	170

تم تصميم الاستبيان من جزئين : الأول البيانات الشخصية و التي احتوت علي (6) عبارات للمبحوثين أما المحور الثاني فقد تناول المهددات ، و شمل الاستبيان علي اسئلة مفتوحة في جميع محاورة.

النتائج:

المهددات الأمنية:

اشارت نتائج الدراسة الميدانية (2019) الي أن المهددات الامنية للفاعلين غير الرسمين علي الامن القومي السوداني تتمثل في وجود فاعلين غير رسميين (حركات مسلحة) موازيةللقواتالمسلحة بجانب انتشارالسلاح في الإقليم بصورة كبيرة نتيجة لإضطرابدولالجوار (تشاد و افريقيا الوسطي و ليبيا) التي لديها حدودمفتوحة مع الاقليم مما ساعد في سهولة التنقل و ادي ذلك الي انتشارالجماعاتالارهابية العابرة لحدود الدولة و ارتفاع معدلات الجريمة و كل ذلك يمكن إرجاعه الي ضعفهيبةالدولة.

جدول (2): المهدداتالأمنية

البيان	إجابات المبحوثين	النسبة%
وجود فاعلين غير رسميين (حركات مسلحة)بقوات موازيةللقواتالمسلحة	52	30.6
انتشارالسلاح	44	25.9
ضعفهيبةالدولة	39	22.9
انتشارالجماعاتالارهابية	17	10.0
ارتفاعمعدلاتالجريمة	8	4.7
اضطرابأمندولالجوار	7	4.1
أخرى	3	1.8
المجموع	170	100.0

المصدر: الدراسة الميدانية 2019م

الشكل (2):يوضح المهددات الأمنية

اشار الجدول (2) الي ان النسبة الاكبر من المبحوثين موافقون على ان المهدداتالأمنيةبسبب وجود فاعلين غير رسميين (حركات مسلحة) بقواتموازيةللقواتالمسلحة وقد بلغت نسبتهم 30.6%، بينما الموافقون على "انتشارالسلاح" نسبة لحدود الاقليم المفتوحة مع ثلاث دول و قد بلغت نسبتهم 25.9%، ونسبة 22.9% أفادو بأن السبب هو ضعفهيبةالدولة و يرجع هذا الضعف الي اتساع رقعة الاقليم ، اما الذين عزو الاسباب الى "انتشارالجماعاتالارهابية" فقد بلغت نسبتهم 10%. اما نسبة 4.1% افادو بأن الاسباب اضرابأمندولالجوار، ونسبة 4.7% من الموافقون على ارتفاعمعدلاتالجريمة اما نسبة 1.8% عزو المهددات الامنية الي اسباب "أخرى" المتمثلة في النهب المسلح من اجمالي افراد العينة.

وجود فاعلين غيررسميين (حركات مسلحة) بقوات موازية للقوات المسلحة :

اشارت نتائج الدراسة الميدانية (2019) الي أن سبب وجود فاعلين غير رسميين (حركات مسلحة) بقوات موازيةللقواتالمسلحة يرجع الي ضعفهيبةالدولة و عدم سيطرتها في الإقليم و يرجح الكثير من الباحثين الي أن سبب ضعف فرض هيبة الدولة في الاقليم يتمثل في عدم توفر العدد الكافي من نقاط الشرطة و القوات العسكرية خاصة في المناطق الطرفية مما ادي الي سيطرة الحركات لبعض المناطق خارج المدن وقد بلغت نسبتهم 37.6% و نسبة 18.2% من المبحوثين يشيرون الي ان رسم الحدود فصل العديد من القبائل في المناطق الحدودية مما ادي الي تقسيم القبائل في تشاد و دارفور مع العلم ان الدول المجاورة كانت بها صراعات جعلت من الاقليم موطن قدم للقوي المعارضة و بؤرة لانتشار السلاح و سهولة الحصول عليه هذا ما اشار اليه نسبة 19.4%. اما نسبة 14.1% يرون أن ظهور النهب المسلح في الاقليم يرجع الي انتشار البطالة و عدم توفر فرص العمل و يري العديد ان اشتداد موجة الجفاف و التصحر وفقدان بعض القبائل لمواشيها جعل بعض مواطني هذه القبائل يمارس النهب المسلح تعويض ما فقده بفعل الجفاف. و تعد القبيلة في دارفور الحامية التي يرجع لها الفرد و هي الحاضنة للفاعلين غير الرسميين (الحركات المسلحة) فالانتماءات القبلية للحركات تمثل حسب المبحوثين 10% و بما أن القبيلة تسكن في قطعة أرض معلومة الحدود و غالباً ما تزاول نشاطاً اقتصاديا مشتركا فإن ذلك من شأنه تقوية اواصر القبيلة و الانتماءات القبلية خاصة في وقت الحرب كل ذلك أدي الي تهديد الأمن القومي السوداني. و الشكل رقم (3) يوضح سبب وجود قوات عسكرية موازية للقوات المسلحة حسب وجهة نظر المبحوثين.

شكل رقم (3) : يوضح سببوجود الفاعلين غيررسميين (حركات مسلحة) بقوات موازية للقوات المسلحة

المصدر الدراسة الميدانية (2019)

اسباب انتشارالسلاح في إقليم دارفور:

اشارت نتائج الدراسة الميدانية (2019) الي أن من المهددات الامنية في اقليم دارفور انتشار السلاح و يرجع ذلك الي ضعف هيبة الدولة حيث اشار نسبة 23.5% من المبحوثين الي ان ضعف هيبة الدولة في الاقليم هو نتيجة لعدم توفر نقاط الشرطة و الامن و تفشي الجريمة في الاقليم. اشارت نسبة 18.8% الي ان زيادة نشاط تجارة السلاح يرجع الي دخول بعض القوات الحكومية السابقة من اقليم تشاد الي دارفور و تسليح بعض القبائل العربية لمواجهة التمرد في الاقليم. و نسبة 17.6% يرجعون اطراب بعض دول الجوار الي و اتساع مساحة الاقليم. و يري نسبة 8.2% من المبحوثين ان كثرة النزاعات في اقليم دارفور بعد الهجرة من المناطق الشمالية للاقليم الي المناطق الجنوبية زاد الاحتكاك ما بين المزارعين و الرعاة نتيجة للجفاف و التصحر الذي ضرب الاقليم و هذا بدورة ادي الي اختلال نسبةالنوع الاجتماعي و ارتفاع معدلات الفقر فانتج عدد كبير من البطالة في دارفور و الشكل رقم (4) يوضح سبب انتشار السلاح في اقليم دارفور من وجهة نظر المبحوثين

الشكل رقم (4) يوضح سبب انتشارالسلاح من وجهة نظرالمبحوثين

المصدر: الدراسة الميدانية 2019م

اضطراب أمن دول الجوار:

اشارت نتائج الدراسة الميدانية (2019) الي ان المهددات الامنية بسبب اضطراب أمن دول الجوار الي النزاعات المسلحة في الاقليم و عدم تحقيق المطالب التي طالب بها اهل اقليم دارفور الحكومة المركزية من المشاركة في السلطة و تحقيق تنمية متوازنة و توفير الخدمات حيث اشار نسبة 18.8% من المبحوثين الي ذلك. و اثرت الانقلاباتالعسكرية في الاقليم تأثيراً من جميع النواحي الاجتماعية و السياسية مما ادت الي تعقيد مشكلة دارفور حيث اشار نسبة من المبحوثين بلغت 16.5%. بينما يري نسبة 15.9% الي ان الحدود السياسيةمعدولالجوار اثرت علي النزاع خاصة ان اقليم دارفور يجاور ثلاث دول بها العديد من المشاكل الامنية التي ادت الي تدفق عدد كبير من القوات داخل الاقليم . و تأثر الاقليم سلبا بالاضطرابات الامنية و المشاكل السياسية التي تحولت الي اختلالات امنية كبيرة في دول الجوار و من التداعيات الانفلات الامني في دول الجوار و انتقاله الي اقليم دارفور و قد اشار بذلك الانفراط الامني نسبة 12.4% . بينما يري نسبة 3.2% الي ان عدم وجود عدد كافي من القوات الامنية في الاقليم. بينما نسبة 2.4% عزو اضطراب امن دول الجوار الي اسباب "أخرى" متمثلة في عدم الاستقرار السياسي لدول الجوار من اجمالي افراد العينة مما اثر علي الأمن القومي السوداني و الشكل رقم (5) يوضح سبب اضراب أمن دول الجوار حسب وجهة نظر المبحوثين.

الشكل رقم (5) : يوضح سبب ا ضطراب أمن دول الجوار حسب وجهة نظر المبحوثين

المصدر: الدراسة الميدانية 2019م

انتشارالجماعات الارهابية العابرة للحدود:

اشارت نتائج الدراسة الميدانية (2019) الي ان اسباب انتشار الجماعات الارهابية تمثلت فى غياب الامن في الاقليم وقد بلغت نسبتهم 28.2%، بينما نسبة 22.4% أفادو بأن السبب ضعف هيبة الدولة من السيطرة علي الاقليم ، بينما الذين عزو الاسباب الى تجارة السلاح خاصة ان بداية الترويج للسلاح بمختلف انواعه و اشكاله بدأت في ظل غياب الاجهزة الامنية المختلفة للتعامل مع هذه المسألة و تزامن توفر هذه الاسلحة بكميات كبيرة مع بداية موجات الجفاف فقد بلغت نسبتهم

19.4% من المبحوثين ، بينما الموافقون على كثرة النزاعات في الاقليم خاصة النزاعات القبلية بلغت نسبتهم 17.1%، اما نسبة 10.6% فقد افادو بأن الاسباب هي طول الحدود السياسية معدول الجوار، اما ما نسبتهم 2.4% فقد عزو انتشار الجماعات الارهابية الي اسباب "أخرى" متمثلة في انتشار المنظمات و التدخل الخارجي من اجمالي افراد العينة، مما اثر علي الامن القومي السوداني و الشكل رقم (6) يوضح سبب انتشار الجماعات الارهابية العابرة للحدود حسب وجهة نظر المبحوثين.

الشكل رقم (6) : يوضح سبب انتشار الجماعات الارهابيةحسب وجهة نظر المبحوثين

المصدر: الدراسة الميدانية 2019م

ضعف هيبة الدولة:

اشارت نتائج الدراسة الميدانية الي ان ضعفهيبةالدولة هوبسبب "الانتماءاتالقبلية" و اشار نسبة 27.6% من أفراد العينة لأن الانتماء القبلي يعتبر بمثابة ايديولوجية تدفع الجماعات و القادة الي اعتمادها خاصة لدي مكونات الحركات المسلحة في دارفور. بينما اللذين يرون أن النزاع الجيوسياسي التشادي الليبي علي اقليم اوزو ادي الي "انتشار السلاح" بكميات كبيرة تحولت فيما بعد الي دارفور أي بعد ما بدأ النزاع ، و استعملته الحركات في دارفور ضد الحكومة بلغت نسبتهم 24.7%. اما نسبة 15.3% أفادو بأن الاسباب أخرى متمثله في السياسات المتبعة من قبل قيادات الدولة، و كل ذلك اثر علي الأمن القومي السوداني و الشكل رقم (7) يوضح سبب ضعف هيبة الدولة حسب وجهة نظر المبحوثين.

الشكل رقم (7) يوضح سبب ضعف هيبة الدولة

المصدر: الدراسة الميدانية 2019م

ارتفاع معدلات الجريمة

اشارت نتائج الدراسة الميدانية الي ان ارتفاعمعدلاتالجريمة هوبسبب "تدفقالسلاح وانتشاره من دول الجوار وقد بلغت نسبة من يرون ذلك 33.5%، بينما الموافقون على أن بوادر النهب المسلح ترجع الي نزوح بعض قوات الحكومة السابقة التشادية بأسلحتهم الي الحدود السودانية كما ادي الجفاف و التصحر الي فقدان بعض القبائل لمواشيهم جعل بعض مواطني هذه القبائل يمارسون النهب المسلح تعويضاً عن ما فقدوه بلغت نسبتهم 22.4%، بينما الذين عزو الاسباب الى ارتفاع معدلات البطالة لعدم توفر فرص العمل بالإقليم فقد بلغت نسبتهم 14.7%، اما نسبة 11.2% افادو بأن الاسباب "غياب الامن ادي الي ارتفاع مستويات الجريمة في دارفور، اما نسبة 8.8% فقد افادوا بأن الاسباب "الجهلبالقانون "، ونسبة 7.1% أفادو بأن الاسباب "الجفاف والتصحر" و نسبة 2.4% موافقون على اسباب "أخرى" متمثله في الحروب القبلية. كل هذه المحاور ادت الي تهديد الامن القومي السوداني. و الشكل رقم (8) يوضح سبب ارتفاع معدلات الجريمة حسب وجهة نظر المبحوثين.

الشكل رقم (8) يوضح سبب ارتفاع معدلات الجريمة

المصدر: الدراسة الميدانية 2019م

النتائج:

توصلت الدراسة الي أن المهددات الامنية للفاعلين غيرالرسميين (الحركات المسلحة) فيالنزاععلىالأمنالقوميتتمثل في وجود فاعلين غير رسميين (حركات مسلحة) بقوات موازيةللقواتالمسلحة بنسبة 30.6% ، و يرجع سبب وجود الفاعلين غير الرسميين الي ضعف هيبة الدولة و اتساع رقعة الاقليم و مجاورته دول بها العديد من النزاعات ، ايضاً توصلت الدراسة الي كثرة النزاعات و تجارة و انتشار السلاح في الاقليم نتيجة لغياب الأمن و ذلك بنسبة 28% من المبحوثين.

التوصيات:

استناداً لنتائج الدراسة ، و تحقيقاً لأهدافها يوصي الباحث بالأتي:

أ. ضبط الحدود من خلال تقوية حرس الحدود بتزويدهم بالمعينات الحديثة.

ب. تشجيع المواطنين علي تقنين و جمع السلاح طواعية.

ت. فرض هيبة الدولة من خلال تنفيذ القانون لتفادي الإنحيازات وعدم تكوين الجماعات.

ث. دمج جميع قوات الفاعلين غير الرسميين(الحركات المسلحة) في القوات المسلحة وتدريبها وتوزيعها حسب الرتب.

ج. أصلاح المؤسسة العسكرية.

ح. نشر ثقافة السلام داخل الفاعلين غير الرسميين (الحركات المسلحة) ونشر قيم التسامح و إرساء العادات المجتمعية داخل افراد المجتمع.

خ. توحيد رؤية الفاعلين غير الرسمين(الحركات المسلحة) لتحقيق السلام في الإقليم حسب الاهداف التي تخدم أهل المصلحة.

المراجع و المصادر:

- بازغ عبد الصمد، بنية الفاعلين في التحول بعد الحرب الباردة ، الحوار المتمدن ، العدد 3725. 2012
- بوزناده معمر ، المنظمات الإقليمية و نظام الأمن الجماعي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر. 1994
- حسام حمزة ، الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري ، رسالة ماجستير ، جامعة الحاج خضر ، الجزائر. 2011
- حسن نافعة ، دور الامم المتحدة في تحقيق السلم و الأمن الدوليين في ظل التحولات العالمية الراهنة ، في الامم المتحدة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان. 1996
- خديجة عرفة ، مفهوم الأمن الإنساني ، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية ، العدد 13، السنة الثانية ، مصر. 2006
- شهرزاد أدمام ، الفواعل العنيفة من غير الدول ، دراسة في الاطر المفاهيميه و النظرية ، سياسات عربية ، جامعة الجزائر. 2014
- عباس مراد ، الأمن والأمن القومي ، دار روافد الثقافية ، الطبعة الاولي ، الجزائر2017
- عبده مختار موسي ، دارفور من أزمة دولة إلي صراع القوي العظمى ، دار عزة للنشر و التوزيع ، ط2 ، الخرطوم ، السودان. 2010
- فوزي حسن الزبيدي ، منهجية تقيم مخاطر الأمن القومي دراسة تحليلية لمنهجية تقيم المخاطر الامن القومي ، رؤى استراتيجية ، دبي. 2005
- محمد حمشي ،الاتجاه الماركسي في العلاقات الدولية ، ورقة علمية ، جامعة باتنه ، 2018https://www.politics-dz.com
- منتصر حامد ، دور الفاعلين غير الرسميين علي الامن القومي السوداني ، رسالة دكتوراه ، جامعة كردفان ، السودان. 2020
- هاني رسلان ، أزمة دارفور و الانتقال الي التدويل ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 158. 2004

التدبير التنموي بالجماعات القروية بالساحل المتوسطي:
حالة جماعة اسطيحة بإقليم شفشاون

1- عبد الوهاب السحيمي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تطوان، المغرب.

ملخص : تلعب الجماعات الترابية دورا مهما في التنمية المحلية. فإذا كان التنظيم الإداري المركزي يعتبر الإطار العام الذي تتحرك داخله المؤسسة الجماعية فإن هذه الأخيرة أصبحت إحدى السمات البارزة له. غير أن تفعيل دور الجماعات الترابية في التنمية، لا يتطلب فقط توفير الإطار القانوني اللازم لقيام الديمقراطية المحلية والمشاركة السياسية لعموم المواطنين، بل يجب أن تتوفر هذه المؤسسات على شروط كالوسائل المالية والبشرية اللازمة، لابتكار أساليب ومناهج حديثة، لتطبيق المفاهيم الاقتصادية الجديدة والحكامة الجيدة في مجال تدبير المرافق الاجتماعية والاقتصادية. وإذا كانت عموم الجماعات الترابية المغربية وخصوصا القروية، ورغم المجهودات المبذولة تفتقر لوسائل وآليات القيام بتنمية ترابية متزنة، فإن جماعة اسطيحة المطلة على السفح الساحلي لإقليم شفشاون تنتمي للمناطق النائية الجبلية، بالإضافة إلى افتقارها الحاد لهذه الوسائل والآليات لتحقيق التنمية، لا زال دور الفاعل الجماعي بها محدود جدا، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل سياسية وقانونية واجتماعية وقانونية.

الكلمات المفاتيح: التنمية الترابية؛ التدبير الترابي؛ المجالس الجماعية؛ الساحل.

Abstract : Territorial communes play an important role in local development. If the central administrative organization is considered the general framework within which the local Activating the institution is active, then the latter has become one of its prominent features. role of territorial communes in development requires providing the necessary legal framework for the establishment of local democracy and the political participation of all citizens. Moreover, these institutions must adhere to several conditions in order to achieve the desired objectives. These conditions consist of supplying the necessary financial and human resources. They would facilitate the innovation of modern methods and approaches to apply new economic concepts and good governance in managing social and economic facilities for the benefit of the residents. Most Moroccan territorial communes, especially the rural ones, and despite the efforts made, still lack the means and mechanisms to carry out a balanced local development. The commune ha that we will examine, is overlooking the coastal foot of the Chefchaouen region and éof St belongs to remote mountainous areas, lacks the means and the mechanisms for achieving development. In addition, the role of the local authorities is still very limited due to various political, legal, and social factors.

Key words : Territorial development; Territorial Management; Collective concils; Coastal area;

مقدمة

نظرا للتهميش الكبير الذي عرفته المجالات الجبلية بالمغرب على مر عقود[1]، ومحدودية تدخلات الدولة التنموية بها جعل النهوض بها، بعد المشاكل المتراكمة لعقود وخاصة نسبة الأمية المرتفعة، والفقر، ومحدودية الانتاج الفلاحي، وتدهور الوسط الطبيعي... يتطلب تدخلات ترقى إلى مستوى الحد من هذه الإكراهات.

ومن أجل استدراك هذا التأخر، قامت الدولة ومعها عدة أطراف أجنبية بإنجاز عدة مشاريع، كان الهدف منها تنمية القطاع الفلاحي وتحسين مردوديته بتوفير بدائل عن زراعة القنب الهندي، زيادة على مشاريع أخرى همت فك العزلة ومحاربة الأمية والربط بشبكة الكهرباء...[2] .

تقوم اسطيحة بدور رئيسي في تدبير الشأن العام على المستوى الاقتصادي والاجتماعي. إذن، ما هي أهم مظاهر هذا الفعل التنموي الترابي الجماعي؟ وماهي المشاكل والإكراهات التي تعوق الفعل التنموي بجماعة اسطيحة؟ وأي دور للفاعل الجماعي في تحقيق التنمية الترابية بالجماعة المدروسة؟ وما حجم استفادة جماعة اسطيحة من مختلف المشاريع التنموية؟ وهل تمكنت المشاريع المنجزة من الحد من عزلتها الجغرافية وأن تساهم في دينامية اقتصادية؟

أولا: التأطير المنهجي والمفاهيمي

قصد تيسير القراءة والتعريف بالمجال المدروس والقضايا التي تعالجها المقالة، يمكن اختصار الجهاز المفاهيمي للدراسة في ثلاثة. فالأول يتوخى تقديم المجال وتوطين الدراسة، فيما يتوخى الثاني مقاربة التنمية وفق منظور التدبير الترابي.

1- مجال جماعة اسطيحة

تقع جماعة اسطيحة على الواجهة المتوسطية لإقليم (الخريطة رقم 1). وقد تم إحداثها سنة 1977 في إطار انخراط الدولة في إرساء دعائم اللامركزية. وقد أطلق عليها آنذاك اسم جماعة بني زيات نسبة إلى قبيلة "بني زيات" التي كانت تأهل المنطقة.

وعلى إثر التقسيم الترابي لسنة 1992 تفرعت عنها جماعة تزكان. و "اسطيحة" مشتقة من كلمة "تيجساس" حيث من خلال بعض المصادر التاريخية المعتمدة للأستاذ داوود صاحب كتاب "تاريخ مدينة اسطيحة"[3]، وهي أراض منبسطة صالحة للزراعة، كانت عبارة عن بساتين وحدائق تتخللها أنهار ووديان، وقيل أن هذه المدينة زلزلت في أول الأمر وخربت مرة ثانية إثر الحروب الصليبية.

---

[1] الناصري (محمد)، 2003، 'الجبال المغربية: مركزيتها، هامشيتها، تنميتها"، الطبعة الثانية، منشورات وزارة الثقافية، مناهل العرفان، الرباط صفحة: 272.

[2] فالمشاريع التنموية يجب أن لا تقتصر على مجالات الوحدة الجبلية، بل الوحدة السهلية بدورها تحتاج إلى فعل تنموي قادر على تأهيلها وتنميتها لكي لا تصبح مجالات هشة، خاصة وأنها لا زالت في مرحلة انتقال من مجال قروي محض إلى مجال حضري.

[3] تقرير ملخص الحالة التركيبية لواقع الحال لجماعة اسطيحة، مجلس جماعة اسطيحة بشراكة مع جمعية تاركة للتنمية المستدامة والمديرية العامة للجماعات المحلية و وكالة انعاش وتنمية الشمال، 2010، ص 2.

وحسب "أحمد المكناسي"[4]، تعتبر منطقة "اسطيحة" مدينة قديمة أسسها المغاربة قبل مجيء الرومان واستعمارهم لشمال المغرب. وقد مرت عليها أطوار عديدة، ونزل بها القوط، وبعد الفتح الإسلامي أصبحت مدينة إسلامية معروفة متصلة تمام الاتصال بمملكة الأمويين.

وجدت مدينة "تيجساس" قبل الغزو الروماني للمغرب، وقد أضاف لها الفتح الإسلامي كثيرا من الرونق والجمال، لا زالت بعض الحفريات الأثرية التي أجريت على المنطقة تشهد عليه. فعمر بن ادريس جعلها عاصمته وأقام بها العمران وظلت عامرة حتى حدود القرن 18م، حيث أجلي عنها أهلها بسبب جور الحاكم المريني. وفي القرن 19 تقدم الأسطول الإسباني بقيادة "الريكي الثالث"، وخرب المدينة تخريبا كاملا بني على أنقاضه جانبا من القرية النموذجية.

الخريطة رقم 1: توطين جماعة اسطيحة داخل إقليم شفشاون

المصدر: معطيات حدود الجماعات الترابية، المندوبية السامية للتخطيط

وتستقر اليوم جماعة اسطيحة على مجال مساحته تقدر بحوالي 94 كلم^2، بمجموع ساكنة تصل 12.031نسمة، تتوزع على 31 دوارا حسب إحصاء 2014. وتتمتع الجماعة باستقلالها الذاتي والمادي والمعنوي[5].

2- مفهوم التنمية الترابية:

تشمل التنمية الترابية مجالات عدة: اقتصادية، اجتماعية، ثقافية... فتحقيقها هو رهان لكل جماعة ترابية لها طابع

[4] نفس المرجع السابق. ص 4.

[5] المندوبية السامية للتخطيط، 2014، الإحصاء العام للسكان والسكنى.

حضـــري أو قروي. كما أنها تعود بالنفع على الفرد والتراب معا؛ فأي برنامج يتم تســطيره من طرف الجماعات المحلية أو الوزارات القطاعية إلا ويهدف إلى تحقيق تنمية ترابية ترقى لانتظارات وطموحات الساكنة.

أصبح مصطلح التنمية الترابية يكتسي أهمية بالغة، في ظل التحولات السوسيواقتصادية التي يشهدها العالم، حيث كل الدول تطمح إلى تحقيق تنمية ترابية من أجل حياة أفضـــل، لهذا، فتجعله من أولوياتها في جميع برامجها وتدخلاتها، للارتقاء بمستوى دورها إلى الأفضل.

أصبحت مسألة التنمية الترابية تكتسي أهمية بالغة بالنسبة لمختلف دور المعمورة خلال العقود الأخيرة، خاصة في زمن العولمة الذي تفاقمت فيه التحديات الحضرية والتباينات المجالية بين المركز والهامش. فقد أضحت هذه القضية الشـغل الشـاغل للمسـؤولين والمهتمين والفاعلين بمجال التنمية، باعتبارها رهانا يجب تحقيقه، قصـد تحسـين جودة الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية والإدارية والسياسية، والارتقاء بالمجال الترابي ككل.

وتعتبر المدن رافعة أساسية لتحقيق التنمية الترابية، ولكل المجال المغربي ليس كله مغطى بالمدن وبتأثيره الايجابي على المجال والسـاكنة المحلية، على أن التنمية لا تحقق إلا بفعل الإرادة السـياسـية لصـاحب القرار من جهة، والمؤهلات التي تتوفر عليها الجماعة الترابية من جهة ثانية والتي تؤهله الاستقطاب مشاريع تنموية.

ينقسم مصطلح التنمية الترابية إلى شقين وهما "التنمية" والتي تعني "عملية التفاعل الإيجابي والمتناغم بين الانسان وبيئته لخدمة المجتمع"[6].أما "الترابية" فتحيل على مفهوم التراب أو المجال بمختلف مكوناته البشـرية والطبيعية والتفاعلات القائمة فينهما.

وبالتالي، فإن مصطلح "التنمية الترابية" يستدمج مجموع التدخلات الناجعة التي تنهجها الدولة والجماعات الترابية ومعها مختلف الفاعلين من أجل النهوض بالتراب الوطني والارتقاء به إلى مستويات أفضل. ويمكن أن تشمل التنمية الترابية كل التراب الوطني أو جزءا منه، كما يمكن أن تهتم بتنمية مختلف القطاعات والمجالات، أو يمكن التركيز على تنمية قطاع بعينه، كالتنمية الاقتصادية، أو التنمية الاجتماعية، أو التنمية البيئية...

ويرتكز مفهوم "التنمية الترابية" بشـكل أسـاسـي على مفهوم التراب، والذي يرتبط هو الآخر بالتقطيع الإداري والذي يتحدد في غالب الأحيان ب"الانتماء الهوياتي" – بالمعنى الواسـع للمفهوم – والذي يقوم على الإمكانيات البشـرية والمالية والبنيات التحتية والمؤسسات التي يؤدي تعبئتها وتثمينها إلى إنتاج مشاريع التنمية.

3- مفهوم التدبير الترابي:

يمثل التدبير الترابي إحدى أهم مظاهر اللامركزية في بعدها الحكماتي، حيث يخول بمقتضـى هذا المبدأ لكل جماعة ترابية في حدود اختصـاصـاتها سـلطة التداول بكيفية ديمقراطية، وتنفيذ قراراتها طبقا لأحكام القوانين التنظيمية والنصوص التشريعية، مما سيمكن الجماعات الترابية من تدبير شؤونها بكيفية ديمقراطية وحرة.

[6] عبد المقصود غنيمي زين الدين، 2007، "الجغرافي المعاص والتنمية: الحقيقة الغائبة"، رسائل جغرافية 331، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت، ص 10.

ومن منطلق توفر كل جماعة ترابية على سلطة تنظيمية لممارسة صلاحيتها، وفقا لمجالات اختصاصاتها الذاتية والمشتركة والمنقولة من طرف الدولة، واستنادا إلى مبدأ التفريع، فإن المشرع ذهب في اتجاه اعتماد التناسق والتوازن في الصلاحيات والإمكانيات وتفادي تداخل الاختصاصات أو تضاربها، والعمل على ضمان توزيعها بما يتماشى واستحضار مستلزمات العقلنة والانسجام والتكامل.

ورغم المجهودات المبذولة لتعزيز الديمقراطية المحلية، فإن واقع الحال يؤكد أن التدبير الترابي المحلي ما يزال يعاني العديد من الإكراهات التي تحول دون تحقيق الرهان التنموي المنشود. فبالرغم من صدور قوانين تنظيمية جديدة تؤطر تدبير الشأن الترابي، نجدها لا زالت وفية للقوانين السابقة في مجال استمرار غموض توزيع الاختصاصات بين الدولة والوحدات الترابية ووحدات عدم التركيز، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى التطاول على الاختصاصات أو التنصل من المسؤولية بدعوى عدم الاختصاص.

كما أن مقتضيات القوانين التنظيمية الترابية، خاصة منها ما يرتبط بالحضور الرقابي لممثلي السلطة المركزية على مجالس الجماعات الترابية ونظامها الداخلي وسير عملها، يؤدي إلى الحد من قوة المجالس الترابية. وقد انعكاس ذلك على تفعيل ما تناط بها من اختصاصات يفترض فيها التوافق مع الجوهر الحقيقي للتدبير الحر.

إضافة إلى ذلك، يساهم التقسيم الترابي في تعميق عوائق التدبير الترابي المحلي، الذي تحكمت في فلسفته المقاربة الأمنية والسياسية على حساب المقاربة التنموية، ذلك أن مضامين التقسيم الجديد تكرس بوضوح حالة اللاتوازن وعدم التكافؤ بين الجهات في الميادين التنموية، والتي من شأنها أن تعزز براديغم الجهات الغنية مقابل الجهات الفقيرة.

وعلى صعيد آخر، أثبتت الممارسة بأن التدبير الترابي المحلي تعترضه مجموعة من الصعوبات، أهمها ضعف المستوى الثقافي والتعليمي للمنتخبين المحليين، وكذا عدم مسايرة النص القانوني المنظم للوظيفة الجماعية لخصوصية مهام الموظف الجماعي وغياب التماسك بين سياسة التكوين المستمر والسياسات الأخرى المتبعة في تدبير الموارد البشرية. زد على ذلك الإكراهات الأخرى المرتبطة بتعقد وبطئ الإجراءات المتعلقة بمصادقة سلطة المراقبة التي تنصب في جزء كبير منها على الميزانية، مما يحد من استقلالية القرار المالي المحلي[7].

يسعى المفهوم الجديد للحكامة إلى تحسين جودة التدبير الترابي المحلي والبحث عن المقومات الجديدة للارتقاء بتدبير التنمية الترابية. وفي هذا الصدد يشكل تكوين المنتخب المحلي عنصرا أساسيا في كل استراتيجية للتنمية الترابية. وبالتالي فهي تمكنه من مختلف الوسائل والآليات التي تجعله قادرا على القيام بتدبير جيد للشأن المحلي.

وفي نفس السياق فإن التدبير الحكماتي للشأن المحلي، يقتضي سن قانون خاص بالموظفين كآلية جديدة لتدبير المسار المهني للموظف الجماعي، تراعى فيه خصوصية الإدارة الجماعية على مستوى مسطرة الإلحاق والترقية والتعويضات، وسن نظام للحوافز المادية والمعنوية حتى يصبح الموظف الجماعي فاعلا في تدبير الشأن المحلي.

[7] هشام بلفقيه، "التدبير الترابي المحلي.. مكامن الخلل ومداخل الإصلاح". الرابط: Https ://anfaspress.com/news/voir/57273-2019-10-25-09-38-00

إضافة إلى ما سبق، وباعتبار التدبير المالي الآلية الأساسية التي تقوم عليها المشاريع المحلية، تقتضي الضرورة أن تخضع في تدبيرها للمراقبة بشتى أنواعها، لتفادي مختلف الخروقات المتعلقة بتدبير الشأن الترابي المحلي. هذا، ويعد التخليق والشفافية وكذا ترسيخ مبدأ إقرار المساءلة وتقييم أداء جميع أعمال وأنشطة الإدارة المحلية والأشخاص العاملين بها، مدخلا أساسياً للارتقاء بجودة التدبير الترابي المحلي.

إن التدبير الترابي المحلي يقتضي إدخال فاعلين جدد ضمن العملية التنموية، كضرورة حتمية لتحقيق التنمية المحلية، لأن القرار التنموي المحلي أصبح قرارا مشتركا بين جميع فئات المجتمع وهيئاته الرسمية، وذلك انسجاما مع ما نص عليه دستور 2011، الذي أرسى "تقنية العرائض" التي ستمكن السكان المحليين من تقديم وجهات نظرهم حول تدبير الشأن المحلي بشكل إيجابي.

ثانيا: استراتيجية التدبير الجماعي للموارد

إن التنمية الترابية سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية، لا تقوم فقط بتوفر إطار قانوني يمنح الجماعات اختصاصات، وبتوفر موارد مالية مهمة، بل يتطلب الأمر توافر مؤهلات بشرية تساعد على صياغة مشاريع تنموية وتترجم تنزيلها على أرض الواقع.

والجدير بالذكر، أن التشخيص الواقعي للمؤهلات المادية والبشرية، عبر المقاربة التشاركية يشكل مرحلة أولوية ضرورية في أي مقاربة ترابية. مما يمكن من معرفة دقيقة للإمكانيات والثروات والمؤهلات الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، فضلا على الوقوف على المشكلات والإكراهات والمعوقات التي تعتبر عقبة في طريق التنمية أثناء تفعيل وتنزيل المخططات الاستراتيجية على مستوى الجماعة الترابية[8].

1- شح إمكانيات جماعة اسطيحة

يحيل التنظيم الجماعي إلى مفهوم اللامركزية التي تعترف بالوجود القانوني لكائنات ثانوية ذات شخصية معنوية ومتوفرة على صلاحية تدبير مصالحها الخاصة عن طريق أعضاء منتخبين. والمعروف، أن العمل بالجماعات المحلية متجدر في تاريخ المغرب.

فهو يعود إلى عهود ما قبل الهجومات القرطاجية حين كان يشرف على الجماعة مجلس معين يدبر مصالح السكان الحيوية، ويسعى إلى توفير حاجياتهم الضرورية بتعاون مع الجماعات/ القرى المجاورة المنضوية تحت لواء القبيلة. ولعل ما ميز التدبير الجماعي في تلك الفترة هو روح الدمقراطية وسيادة رأي الجماعة.

وقد تعددت اختصاصات ومهام الجماعة آنذاك لتشمل الفصل في النزاعات بين الأفراد، والتدخل في أمور الماء والري والزراعة... وبقي الأمر على هذا المنوال عند الفتح الإسلامي للمغرب، الذي وطد وقوى استقلالية الجماعة بإلحاقها بالمؤسسات الرسمية للدولة إسوة بالحسبة والقضاء[1].

[8] محمد (بوكطب)، 2017، التدبير الحكماتي للإدارة الترابية بالمغرب"، مجلة مسالك، الدار البيضاء، عدد مزدوج 48/47، ص 78.

وخلال مرحلة الحماية ، عمل المستعمر الفرنسي - ابتداء من سنة 1912 - على محاربة وتفكيك النظام القبلي التاريخي باعتباره الركيزة الأساسية للوحدة والهوية الوطنية. هكذا تمحورت سياسة المستعمر على التقسيم العرقي للسكان ومحاربة العادات والتقاليد بغية النيل من وحدتهم.

وبعد الاستقلال، عرف التنظيم الجماعي تطورا كبيرا تمثل في صياغة مجموعة من الظهائر التي أعطت اللامركزية أبعادا ثقافية واجتماعية واقتصادية. وبمقتضى الفصل الثلاثين من الظهير الشريف المؤرخ بـ 30 شتنبر 1976، فإن المجلس يفصل بمداولاته في قضايا الجماعة.

ويتخذ لهذه الغاية التدابير اللازمة ليضمن للجماعة المحلية كامل نموها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي... ويستفيد المجلس من مساعدة الدولة والأشخاص العموميين الآخرين للقيام بمهمته. كما يتعين على الجماعة المحلية، بمقتضى الظهير المذكور أن تقوم بتهيئة مجالها الجغرافي ماديا وبشريا في إطار السياسة الوطنية لإعداد التراب الوطني. فالمادة 35 من الميثاق الجماعي الجديد 17.08، تنص على أن "يفصل المجلس بمداولاته في قضايا الجماعة. وبهذه الغاية، يتخذ التدابير اللازمة لضمان تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

يمارس المجلس بالأخص اختصاصات ذاتية واختصاصات تنقلها إليه الدولة. ويمكنه - علاوة على ذلك - تقديم اقتراحات وإبداء آراء حول المسائل التي تهم الجماعة والتي تدخل في اختصاص الدولة أو أي شخص معنوي آخر من أشخاص القانون العام. ويمكن للمجلس، القيام بالمهام المسندة إليه، أن يستفيد من مساعدة الدولة والأشخاص المعنوية الأخرى الخاضعة للقانون العام"[9].

وعلى هذا الأساس، فالمجالس الجماعية ولا سيما القروية مدعوة إلى البحث عن السبل الكفيلة بإحداث تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية داخل حدود ترابها، خاصة إذا كانت هذه الجماعات تعرف تأخرا تنمويا بينا على جميع المستويات. والوصول إلى الهدف لن يتحقق إلا إذا كانت هذه المجالس تتوفر على كفاءات بشرية واعية بمسألة تنمية مجالها، زيادة على موارد مالية كفيلة بترجمة المخططات والمشاريع المبلورة من طرف هذه المجالس.

2- هشاشة المجلس الجماعي لاسطيحة

تكون المجلس الجماعي لاسطيحة المنبثق عن انتخابات 4 شتنبر 2015، من 15 دائرة انتخابية بمجلس يتكون من 17 مستشارا ومستشارة (13 ذكور و 4 إناث). وعلى العموم فالمجلس الجماعي تميز بالتباين على مستوى فئات الأعمار والمستويات الدراسية، زيادة على الانتماءات الحزبية التي تلعب دورا كبيرا في تجانس المجلس من حيث الرؤى الكفيلة بتنمية الجماعة.

ومن حيث السن غلب على المجلس الفئات العمرية الشابة، وهذا ما نستشفه من خلال الجدول أسفله، حيث تبين أن نسبة الأعضاء الذين يتجاوز 60 سنة يمثلون أقل من ثلث المجلس، في حين أكثر من ثلثه تقل أعمارهم عن 60 سنة.

هذا وقد احتكر عدد من المستشارين داخل المجلس الجماعي مقاعدهم لولايات عدة، فقد وصلت نسبة المستشارين

[9] المادة 35 من الميثاق الجماعي 17,08 وفق آخر التعديلات، إصدارات مركز الدراسات و الأبحاث الجنائية بمديرية الشؤون الجنائية و العفو، غشت 2011.

الذين انتخبوا لأكثر من 3 مرات 26,66 %. وعلى الرغم من ذلك، أصبحت الساكنة واعية وأكثر من أي وقت مضى بمسألة تجديد ممثليها، ويظهر الأمر جليا من خلال الجدول أسفله، إذ وصلت نسبة المستشارين الذين انتخبوا لأول مرة أكثر من نصف المستشارين، من بينهم العنصر النسوي المنتخب وخاصة مع الكوطا الجديدة التي أصبحت تلعب دورا مهما في تقوية الصوت النسائي داخل المجالس المنتخبة.

جدول رقم 1: توزيع أعضاء المجلس الجماعي حسب الفئات العمرية (%)

الفئات العمرية	المجموع	الإناث	الذكور
30-34	3,84	0,00	7,69
35-39	27,88	25,00	30,76
40-44	16,34	25,00	7,69
45-49	17,69	25,00	10,38
50-54	15,73	25,00	6,47
55-59	5,19	0,00	10,38
60-64	5,19	0,00	10,38
65-69	3,84	0,00	7,69
70-74	3,84	0,00	7,69
أكثر من 74	0,00	0,00	0,00
المجموع	100,00	100,00	100,00

المصدر: - نتائج العمل الميداني، يوليوز 2016.، مقابلة مباشرة مع الكاتب العام لجماعة اسطيحة، غشت 2016.

جدول رقم 2: عدد المرات التي انتخب فيها أعضاء المجلس الجماعي (%)

	الذكور	الإناث	المجموع
مرة واحدة	46,15	100,00	53,33
مرتان	23,08	0,00	20,00
ثلاث مرات	15,38	0,00	20,00
أربع مرات فأكثر	15,38	0,00	13,33
المجموع	100,00	100,00	100,00

المصدر: - تفريغ نتائج العمل الميداني، يوليوز 2016، مقابلة مباشرة مع الكاتب العام لجماعة اسطيحة، غشت 2016

تحتاج النجاعة في التدبير إلى توفر مستوى تعليمي عال في أعضاء المجالس المنتخبة، الشيء الذي يفتقده عموم أعضاء المجلس الجماعي اسطيحة. فقد أبان العمل الميداني على أن 73,33 % من المستشارين لا يتجاوز مستواهم الدراسي الابتدائي. كما أن خمس أعضاء المجالس لديهم مستوى ثانوي و 6,80 % لديهم مستوى تعليمي عالي مع تسجيل أن رئيس جماعة اسطيحة هو فلاح لا يتجاوز مستواه الدراسي سلك الابتدائي.

جدول رقم 3: المستوى التعليمي لأعضاء المجلس الجماعي

المستوى الدراسي	الذكور	الإناث	المجموع
بدون	38,46	25,00	29,41
ابتدائي	46,15	0,00	35,30
إعدادي	0,00	0,00	0,00
ثانوي	0,00	75,00	17,64
عالي	15,38	0,00	11,74
المجموع	100,00	100,00	100,00

المصدر: - نتائج العمل الميداني، يوليوز 2016، مقابلة مباشرة مع الكاتب العام لجماعة اسطيحة، غشت 2016

لضعف في المستوى الدراسي للمستشارين انعكاسات سلبية على مردودية ونجاعة المجلس، وعلى كيفية معالجة القضايا المطروحة لإيجاد حل لها. كما لها لا محال انعكاسات على طبيعة تدخلات المجلس.

أما فيما يتعلق بالانتماءات الحزبية لأعضاء المجلس الجماعي، فالملاحظ أن جل المستشارين لهم نفس الانتماء الحزبي، الشيء الذي يعطي أغلبية مريحة في المجلس، ويسهل من دون شك في تمرير مجموعة من القرارات. لكن، باستحضار الضعف الدراسي لأعضاء المجالس، فإن مسألة الانتماءات الحزبية في معظمها ما هي إلا انتماءات صورية، حيث يجهل غالبية الأعضاء مبادئ وتوجهات أحزابهم.

تعكس عملية تغيير الهيئة الحزبية من طرف هؤلاء لمرات عدة على رأس كل ولاية ضعف الانتماء والتأطير. ولولا القانون الذي منع الترحال السياسي خلال الولاية الانتخابية لاستفحل الأمر. وما يزيد من محدودية دور الحزب داخل المجال وسائر المجالات القروية هو تصويت الساكنة على الشخص وليس على الحزب، حيث تكفي معرفة رمز حزب الشخص المرشح دون معرفة اسم الحزب للتصويت عليه.

جدول رقم 4: توزيع الانتماءات الحزبية لأعضاء المجالس الجماعية (%)

الحزب	الذكور	الإناث	المجموع
الأصالة و المعاصرة	21,05	62,5	29,54
العدالة و التنمية	15,78	0,00	13,63
التجمع الوطني للأحرار	50,00	25,00	47,72
الإصلاح و التنمية	2,63	12,5	4,45
الاتحاد الدستوري	2,63	0,00	2,27
الاستقلال	2,63	0,00	2,27
المجموع	100,00	100,00	100,00

المصدر: - نتائج العمل الميداني، يوليوز 2016، مقابلة مباشرة مع الكاتب العام لجماعة اسطيحة، غشت 2016

وعلى العموم، فالانتماءات الحزبية لأعضاء المجلس الجماعي لاسطيحة، تتميز بالتعدد، إذ غلب عليها 3 أحزاب، هم: حزب التجمع الوطني للأحرار وحزب الأصالة والمعاصرة وحزب العدالة والتنمية.

3- ضعف الفعل التنموي بجماعة اسطيحة

تبين محاضر الجلسات النقط المتداول بشأنها داخل المجلس، كما تمكن من معرفة أهم ما تقوم به المجالس لتسيير شؤون جماعتها. وعلى هذا الأساس قمنا بالاطلاع على محاضر الجلسات الخاصة بمجلس جماعة اسطيحة، ابتداء من 2006 إلى 2016. كما قمنا بجرد شامل لمختلف النقط التي تم تداولها. وقد خلصت عملية الجرد إلى أن المجالس كانت لها ميولات واضحة لبعض المواضيع في حين تم تهميش مواضيع أخرى (الجدول رقم 5).

جدول رقم 5: جداول أعمال مداولات جلسات المجلس الجماعي بين 2006 و 2016

النقط	عدد مرات التداول	%
تلاوة المحضر السابق والمصادقة عليه	39	17,26
تلاوة الميزانية والحساب الإداري	16	7,08
برمجة الفائض المالي	9	3,98
تحويل و نقل أو فتح اعتماد	20	8,85
الاتفاقيات والشراكات	14	6,19
رغبات وملتمسات المجلس	38	16,81
تشكيل اللجان وتعيين ممثلين عن المجلس	14	6,19
القانون الداخلي للمجلس	3	1,33
سوق أحد بني زيات	11	4,87
الأملاك الجماعية	10	4,42
نزاعات ودعاوي قضائية	4	1,77
السياحة الشاطئية	6	2,65
دراسة طلبات الساكنة والجمعيات	9	3,98
التحفيظ العقاري	2	0,88
التعليم	2	0,44
الفلاحة و الغابات	3	1,33
الماء والكهرباء والشبكة الطرقية	5	2,12
المخطط الجماعي للتنمية	2	0,88
الديون والمستحقات	2	0,88
الصحة والبيئة	3	1,33
القرار الجبائي	4	1,77
التهيئة والتهميش	10	4,42
آخر	1	0,44
المجموع	226	100,00

المصدر: استغلال شخصي لمحاضر جلسات المجالس الجماعية خلال الفترة الممتدة من 2006 إلى 2016

ما يمكن استخلاصه هو كون المجالس الجماعية التي تعاقبت على تدبير الشأن المحلي خلال العشر سنوات الأخيرة، اهتمت كثيرا بدراسة كل ما يتعلق بالجانب المالي، ذلك أن هذه النقطة تشكل ما يقارب 20 % من مجموع النقط المتداول بشأنها. ويظهر هذا الاهتمام من خلال دارسة الميزانية والحساب الإداري التي تم التطرق اليهما حوالي 16 مرة. وغالبا ما تشكل هذه النقطة الدافع الأساسي لحضور جل الأعضاء، كما تحظى بنقاش مستفيض من طرف الأعضاء النشيطين، حيث يتم تدارس أغلب النقط تقريبا فيما بينهم، مما يجعل مناقشة الحساب الإداري تأخذ حيزا مهما من الوقت، وكذلك من عدد صفحات محضر الجلسة.

وتعتبر القضايا الاجتماعية مثالا للقطاعات النادر الحديث عنها. مثال ذلك، قطاع التعليم الذي تم التداول فيه في نقطتين إحداهما مرتبطة بتسمية المجموعات المدرسية. كما أن قطاع الصحة بدوره، وعلى الرغم مما يعانيه السكان - وخاصة عالية الجماعات من عوائق تصعب الاستفادة من الخدمات الصحية-، لم يتم التطرق إليه سوى في ثلاث نقط صبت جلها في ضرورة الرفع من أداء المراكز الصحية التي لا تستجيب لتطلعات الساكنة.

وعلى الرغم من الاختصاصات المهمة الممنوحة للمجالس الجماعية، فإن ما يلاحظ من خلال جرد نقاط المداولة في محاضر الجلسات، أهملت العديد من القطاعات الاقتصادية الرئيسية داخل الجماعة، كما هو الشأن بالنسبة للفلاحة المتداول في شأنها مرة واحدة تتعلق بالمدارات السقوية بالوحدة السهلية، في حين أن القطاع الفلاحي بالوحدة الجبلية ترك لساكنته تسيير شؤونها وتدبير مشاكلها. بالإضافة إلى إهمالها للقطاع الفلاحي، تميز تعاملها مع قضايا حساسة ومهمة بنوع من القصور، وهنا نذكر محاربة الأمية، التعليم، تحسين وضعية البنية التحتية لتراب الجماعة ككل ولمركزها بشكل خاص، حيث لوحظ تعامل جد محتشم مع هذه المواضيع الشيء الذي عطّل التنمية وجعل معظم المشاريع والأوراش التي فتحت لا تحقق النجاحات المتوخاة منها.

ثالثا: استراتيجية التخطيط التشاركي

تقوم اللامركزية الإدارية على منح الجماعات الترابية الشخصية المعنوية المتجسدة في الاستقلال المالي والإداري، تحقيقا للدور التنموي عن طريق المهام والاختصاصات الموكولة لها من أجل تدبير شؤونها الجهوية والمحلية وتنمية مجالها الترابي وتحقيق هذه الأخيرة لا يستقيم إلا بارتباطه بمجموعة من الشروط والضمانات التي تتعلق أساسا بتحديد الدور الرقابي والتدخل التوجيهي للسلطات المركزية[10] ضمانا لممارسة اختصاصاتها.

إلا أن هذه الممارسة رهينة بتنسيق الجهود والإمكانيات الموضوعة رهن إشارة الجماعات الترابية، كما تفترض تجميع وسائل وآليات تحقيق التنمية وفق مخطط متكامل يرقى إلى مستوى برمجة النشاط الترابي للتحكم في عمل ونشاط الجماعات الترابية وتدبير البرامج والمشاريع التنموية.

[10] عبد اللطيف بروحو، 2016، "مالية الجماعات الترابية بين واقع الرقابة ومتطلبات التنمية"، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، الرباط، الطبعة الثانية، العدد 97.

حيث تمثل المخططات الاستراتيجية اللبنة الأساس في تنزيل الاختصاصات الموكولة للجماعات الترابية من تحديات أمام تحقيق التنمية المحلية وتأهيل المجتمع والمجال.

1- المخططات الجماعية: ضعف في التصور وبطء في الانجاز

بناء على المادة 36 من الميثاق الجماعي، يحدد المخطط الجماعي للتنمية الأعمال التنموية المقرر إنجازها بتراب الجماعة لمدة ست سنوات، في أفق تنمية مستدامة وفق منهج تشاركي يأخذ بعين الاعتبار على الخصوص، مقاربة النوع الاجتماعي. هذه التنمية المستدامة التي يطمح إليها هذا المخطط ترتكز على ثلاثة مرتكزات هي[11]:

- مرتكز اقتصادي: يهدف إلى تحقيق أهداف النماء والفعالية الاقتصادية،
- مرتكز اجتماعي: يستهدف تلبية الحاجيات الانسانية والاستجابة لأهداف الانصاف والتماسك الاجتماعي، بما في ذلك قضايا الولوج إلى الخدمات والمرافق الأساسية والشغل والثقافة...
- مرتكز بيئي: يرمي إلى الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية وتحسينها واستثمارها على المدى الطويل.

جاء المخطط الجماعي للتنمية ليجسد توجها جديدا في مجال التدبير الترابي المحلي، حيث يحمل ثقافة الإشراك والتشارك في قضايا الجماعة، والتوافق من خلال ذلك على تصور لتنمية الجماعة، وبرمجة مشاريع وفق معايير محددة والعمل على تنفيذها لصالح الساكنة. وبالتالي ينبني على مقومات ومبادئ تتحدد معالمها في مشروع تنموي تشاركي توافقي يخص الجماعة، ينطلق بناؤه من القاعدة؛ حيث تتبلور معالمه وفق الحاجيات المعبر عنها من قبل الساكنة بمختلف مكوناتها، وتتولى الجماعة المحلية بعدئذ تنفيذه، بمشاركة المعنيين والمستهدفين من مضامينه[12].

2 - ضعف انخراط الجمعيات والتعاونيات

لقد أصبح المجتمع المدني من الناحية الاجرائية يعبر عن نفسه في استقلال نسبي عن سلطة الدولة، لتحقيق أغراض متعددة منها ما هو سياسي كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني، ومثال ذلك الأحزاب الوطنية؛ ونقابي كالدفاع عن المصالح الاقتصادية والمهنية لأعضاء النقابة؛ وثقافية... منبثقة من اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي وفقا لاتجاهات كل جمعية؛ وأغراض اجتماعية، كالإسهام في العمل الاجتماعي بغية تحقيق التنمية. أما فيما يخص العناصر البارزة لمؤسسات المجتمع المدني فهي: الجمعيات، النقابات العمالية والاتحادات المهنية[13].

يرى بعض الباحثين "أن مفهوم الجمعية لم يظهر إلا في القرن 19، حيث يعرفها **طوكفيل** على أنها تعاون بين

---

[11] المديرية العامة للجماعات المحلية، 2010، "المخطط الجماعي للتنمية"، سلسلة دليل المنتخب، منشورات مركز الاتصال و النشر، ص – ص 17 – 18.

[12] البقصي (محمد) والزرهوني (محمد)، 2012، "المخطط الجماعي للتنمية مدخل لتفعيل الحكامة الرشيدة"، في: "التنمية القرية بالمناطق الجبلية: الحاجيات المنتظرات". منشورات الجماعة القروية لإغزارن، أشغال المنتدى الثاني للتنمية والثقافي، ص 140.

[13] البحيري (زهير)،2011، "المجتمع المدني، التنمية والحكامة: العلاقة والإشكاليات"، في: الزرهوني (محمد) و البقصي (محمد) (تقديم)، معزوز (عبد اللطيف(تقديم)، "المجتمع المدني والحكامة الترابية،" أشغال الدورة الثانية والعشرين للملتقى الثقافي بمدينة صفرو، منشورات الجماعة الحضرية لصفرو، ص– ص 33، 34.

مجموعة من الناس بغض النظر عن الاختلافات القائمة بينهم على مستوى السن والعقلية والثروة...إلخ. إنها تقرب بينهم وتخلق اتصالا بينهم، وتعلمهم كيف يجعلون إرادتهم في خدمة إرادة الآخرين وعلى وضع جهودهم الخاصة في خدمة الصالح العام"[14].

من ناحية قانونية، فالجمعية حسب القانون المغربي هي: "اتفاق لتحقيق تعاون مستمر بين شخصين أو عدة أشخاص لاستخدام معلوماتهم أو نشاطاتهم لغاية غير توزيع الأرباح فيما بينهم"[15].

على العموم، يرتكز العمل الجمعوي على بعدين: أخلاقي واجتماعي، فلا يمكن الحديث عن جمعية إلا إذا كان هناك تضامن وتجاوز للذات كمبادئ أخلاقية مؤسسة للحياة داخل المجتمع. كما ترتكز على بعد اقتصادي تنموي من خلال خلق مشاريع تنموية مندمجة في المناطق الفقيرة على الخصوص والمساعدة على خلق أنشطة مدرة للدخل لفائدة الفئات الهشة وخلق مناصب وشغل للشباب العاطلين[16].

وبخصوص المجال المدروس، فإن العمل الجمعوي لم يصل بعد إلى المستوى الذي يجب يكون عليه كأحد الفاعلين الأساسيين الذين يعول عليهم في الدفع بعجلة التنمية داخل الجماعة، بحيث يصل عدد الجمعيات إلى 8 جمعيات فقط، جلها يهتم بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، خصوصا على المستوى الفلاحي، دون أن يكون لهذا الاهتمام وقع ملموس على الساكنة. وما يميز هذه الجمعيات هو الغياب التام للاهتمام بمجال الطفولة والمرأة والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

وبالنسبة للتعاونيات، فعلى الرغم من دورها الكبير في خلق مصادر إضافية للدخل لفائدة الساكنة، إلا أن عددها داخل الجماعة مازال محدودا؛ حيث نجد فقط 9 تعاونيات، جلها تنشط في تربية النحل.

إن قصور العمل الجمعوي والتعاوني بجماعة اسطيحة، ليس راجعا إلى مؤسسات الدولة فحسب، التي لا تزال تعتبر الفاعل الرئيسي في وضع وتخطيط وتنفيذ وتقييم السياسة التنموية، بل إلى الجمعيات والساكنة نفسها، التي يغيب عنها الحس الجمعوي والمتمثل في مبدأ التطور ونكران الذات.

ومن هذه الزاوية تعاني الجمعيات داخل الجماعة من عدة إكراهات تحد من فاعليتها، يبقى أبرزها قلة الموارد المالية، وقلة الأطر والكفاءات في معظم الجمعيات، وضعف التواصل والتأطير والتكوين... الأمر الذي يجعل مستوى مساهمة هذه الجمعيات في تحقيق تنمية محلية قادرة على الاستجابة لتطلعات الساكنة جد ضعيفة خصوصا وان الجماعة تقع على شريط ساحلة واعد.

---

[14] بوخريص (فوزي)، 2013، مدخل إلى سوسيولوجيا الجمعيات"، افريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، ص 140، عن:
Michèle kasriel (2003), le champ associatif au Maroc : Mythes et réalités, in Ouvrage collectif « le développement local et l'économie solidaire à l'épreuve de la mondialisation», sous la direction du Pr Driss Khrouz – éd Fondation Al Saoud p 65.

[15] الفصل الأول من الظهير الشريف رقم 1.58.376الصادر في 3جمادى الأولى 1378 الموافق ل 15 نونبر 1958 بشأن تنظيم حق تأسيس الجمعيات.

[16] بوخريص (فوزي)، 2013، مرجع سابق، ص 141.

جدول رقم 8: أهم الجمعيات والتعاونيات المتواجدة بالمجال المدروس سنة 2015

نوع المتدخل	اسم الجمعية أو التعاونية	نوعية النشاط	عدد المنخرطين	تاريخ التأسيس
الجمعيات	السلام	التنمية الاقتصادية و الاجتماعية	30	-
	زاوية بن بخت	التنمية الاقتصادية و الاجتماعية	40	-
	امازردن	التنمية الاقتصادية و الاجتماعية	35	-
	بو يعلا	التنمية الاقتصادية و الاجتماعية	15	-
	السواحل	التنمية القروية	45	2011/01/28
	سيدي أحمد البوزيدي	تدبير مياه السقي	168	1999/01/01
	أكولال	تدبير مياه السقي	70	-
	قلعة أزغار برون	تدبير مياه السقي	43	2007/05/10
التعاونيات	الأمل	تجميع الحليب	220	2000/04/20
	البوزيدي	ELEV. APPROVISIONNEMENT	7	1997/01/6
	النور/ أسول	النحل	7	2006/06/12
	بو يعلا	النحل	9	2006/06/12
	سعادت	النحل	7	2006/06/15
	أكولال	النحل	7	2006/06/15
	الأندلس/بني هليل	النحل	8	2008/04/09
	القنار	النحل	7	2008/04/16
	اغمارة	الأعشاب الطبية	7	2008/09/19

المصدر: مركز الاستشارة الفلاحية بدائرة بواحمد، يونيو 2016

3- تأخر في تهيئة ساحل اسطيحة

يعتبر القانون 81.12 المتعلق بالساحل قفزة نوعية للنهوض بهذه المجالات والحد من اختلالاتها. فبعد تفاقم مشاكل السواحل المغربية، وبعدما أصبحت مجالات معطوبة ومتدهورة بسبب التركز السكاني الكبير والاستغلال العشوائي الذي عجل بتدمير البيئة الطبيعية لهذه الأوساط، بإحلال جدران إسمنتية محل الكثبان الرملية قوضت توازنها.

جاء هذا القانون لتدارك ما يمكن تداركه، ولسد الخصاص على مستوى الإطار التشريعي الخاص بحماية السواحل، والتوفيق بين المتطلبات الأساسية لحماية المنظومة الإيكولوجية للساحل وضرورات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي لا تقل أهمية بدورها[17]. وعلى العموم، يمكن إجمال الأهداف التي يهدف هذا القانون إلى تحقيقها فيما يلي[18]:

- الحفاظ على التوازن البيولوجي والإيكولوجي والمحافظة على التراث الطبيعي والمواقع والمناظر الطبيعية ومكافحة التعرية بالمناطق الساحلية،
- المحافظة على تلوث الساحل والحد من تدهوره أيا كان مصدره،
- حماية وتنمية الأنشطة الاقتصادية المتواجدة قرب مياه البحر،
- التخطيط لتهيئة الساحل وحمايته واستصلاحه والمحافظة عليه لاسيما من خلال التصميم الوطني والتصاميم الجهوية للساحل،
- إشراك الجماعات المحلية المعنية، القطاع الخاص وجمعيات المجتمع المدني في اتخاذ القرارات المتعلقة بتدبير الساحل،
- إعادة تدبير المواقع الساحلية المتدهورة،
- ضمان حرية الولوج لشط البحر،
- تشجيع سياسة البحث والابتكار لأجل تثمين الساحل وموارده بما فيها مجال الطاقات البحرية المتجددة.

حدد القانون بعض التدابير التي بموجبها سيتم تهيئة الساحل، ولعل أبرزها يتمثل في إحداث منطقة محاذية للساحل، يمنع فيها البناء و يبلغ عرضها 100 متر، كما يمكن أن تتعدى هذا العرض إذا كانت التضاريس أو تعرية السواحل أو طبيعة التربة أو المحافظة على المناظر الطبيعية أو حماية النبات والوحيش والأصناف المهاجرة... تبرر ذلك.

كما نصت المادة 20 من القانون المتعلق بالساحل على منع إحداث الطرق المبلطة على الكثبان الساحلية، أو على الشريط الكثباني الساحلي، أو على الأجزاء العليا للشواطئ. هذا الأمر منافي تماما لواقع العديد من الشواطئ التي تواجد الطرق ذات الصبغة السياحية "كورنيش" على بعد أمتار قليلة من خط تكسر الأمواج، كما هو الحال بالنسبة لمركز جماعتنا اسطيحة، والذي تم فيه البناء على حساب الكثبان الرملية.

نفس المادة منعت إحداث فضاءات مخصصة للمخيمات، وفضاءات استقبال المركبات داخل المنطقة الممنوع فيها البناء (100 متر)، وهو مخالف لما تعيشه معظم الشواطئ التي تتواجد بها هذه الفضاءات، ففي حالة شواطئ إقليم شفشاون تتواجد جميع المخيمات الصيفية المتواجدة بكل من مركز قاع أسراس وتارغة واسطيحة واشماعلة وأمتار بمحاذاة الشاطئ، ويستوجب ذلك نقل هذه المخيمات إلى أمكنة أخرى تراعي احترام هذا القانون واحترام الساحل.

[17] وزارة الطاقة و المعادن – قطاع البيئة، قانون رقم 81.12 يتعلق بالساحل، ص 1.

[18] وزارة الطاقة والمعادن – قطاع البيئة، قانون رقم 81.12 يتعلق بالساحل، ص 2.

وبخصوص التدابير المتعلقة بحماية الساحل والمحافظة عليه واستصلاحه، نص هذا القانون على منع استخراج الرمال وأية مواد من الجزء البحري للساحل ومن الشواطئ والشرائط الكثبانية إلا بترخيص. هذا الأخير لا يمنح إذا عملية الاستخراج لكونها ستلحق أضرارا مباشرة أو غير مباشرة بوحدة الشاطئ أو بكثيب رملي أو بجرف...

كما نص القانون على ضرورة حماية الساحل من التلوث بمنح ترخيص لكل من يرغب في إلقاء مقذوفة سائلة في هذا الوسط، شريطة أن لا تتجاوز الحد الأقصى من الضرر، وأن تكون خصائص الوسط تسمح بتحمل تلك المقذوفات. كما أنه لا يمكن تسليم أي ترخيص إذا تبين أن هذه المقذوفات يمكن معالجتها والتخلص منها خارج الساحل.

خاتمة

بالرغم من الأهمية القانونية التي يمنحها المشرع للجماعات الترابية في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإن جماعة اسطيحة لازالت تدخلاتها في هذا الميدان ضعيفة. يتضح ذلك من خلال المشاريع المنجزة أو المبرمجة في طور الانجاز والتي لا ترقى لتطلعات الساكنة، ويرجع ذلك إلى ضعف التدبير المرتبط بغياب الكفاءة لدى أعضاء المجالس الجماعية المتعاقبة والخبرة اللازمة لتسيير هذه المؤسسة وكذا الموارد البشرية التي تتوفر على المؤهلات المطلوبة، زيادة على سوء تدبير الموارد المالية والتي جلها يذهب إلى التسيير، وخاصة إلى أجور الموظفين، الشيء الذي ينعكس سلبا على مسار التنمية الترابية بالجماعة بصفة خاصة والتنمية القروية بصفة عامة.

عموما، فمن أجل التفعيل الجيد لعمل المجلس الجماعي، يجب إعادة النظر في القوانين المنظمة لذلك وتحيين بعضها مع تحديد خصوصيات التدخل في بعض المجالات كالجماعات الحدودية مثلا، علاوة على مراجعة مدونة الانتخابات والقوانين المنظمة لها وضمان الشفافية والنزاهة فيها، خاصة وأن نسبة المشاركة المتدنية فيها تطرح أكثر من سؤال. بالإضافة إلى تفعيل الجهوية المتقدمة والذي لن يتأتى إلا من خلال تفعيل دور الجماعات الترابية كمساهم أساسي في نجاح وبلورة الجهة، أخذا بعين الاعتبار المكانة المجالية لجماعة اسطيحة وطنيا ودوليا.

لكن، ورغم كل الإكراهات والمشاكل التي تعترض تنمية تراب جماعة اسطيحة، وبحكم موقعها الجغرافي المتميز ومؤهلاتها السياحية الكبيرة جدا، يمكن التنبؤ بمستقبل واعد لهاته الجماعة القروية إذا ما تم إشراك جميع المتدخلين في المشروع الترابي للتنمية سواء على مستوى الجماعة أو على مستوى الدواوير، التي تعتبر الوحدة المجالية الأولى لمختلف التدخلات في التنمية الترابية، نظرا للخصوصيات المحلية المتعلقة بتنمية الموارد المتوفرة لسد الحاجيات في إطار التنمية الشاملة المستدامة.

المراجع:

- الإدريسي (علي)،1991، "بعض الخصائص الاجتماعية والنفسية لسكان الريف الأوسط ودورها في التنمية المحلية"، في "الريف: موارد، قدرات، تطلعات"، جامعة الشريف الإدريسي المفتوحة، الدورة الرابعة، منشورات وزارة الثقافة، الحسيمة، الصفحات 88 – 101.
- البقصي (محمد) والزرهوني (محمد)، 2012، "المخطط الجماعي للتنمية مدخل لتفعيل الحكامة الرشيدة"، في: "التنمية القرية بالمناطق الجبلية: الحاجيات المنتظرات"، منشورات الجماعة القروية لإغزارن، أشغال المنتدى الثاني للتنمية والثقافي.

- البحيري (زهير)،2011، "المجتمع المدني، التنمية والحكامة: العلاقة والإشكاليات"، في: الزرهوني (محمد) والبقصي (محمد) (تقديم)، معزوز (عبد اللطيف) (تقديم)، "المجتمع المدني والحكامة الترابية،" أشغال الدورة الثانية والعشرين للملتقى الثقافي بمدينة صفرو، منشورات الجماعة الحضرية لصفرو.
- أزكاغ (عبد اللطيف)، 2005، التغيرات الديموغرافية كمظهر للتحولات التي تشهدها الجماعات القروية المجاورة لمدينة تطوان"، في "تحولات الأرياف في جبال الريف بالمغرب،" سلسلة دراسات مجالية رقم 2، منشورات مجموعة البحث الجغرافي حول جبال الريف، مطبعة الخليج العربي، تطوان المغرب.
- جنان (لحسن)، 1990، "إشكالية التنمية المحلية في المناطق الجبلية وهوامشها"، في مجلة كلية الآداب و العلوم الانسانية بتطوان، عدد خاص بندوة "جبال الريف: المجال والإنسان"، إعداد شعبة الجغرافية، جامعة عبد المالك السعدي، العدد 4، الصفحات 51 - 64.
- بوخريص (فوزي)، 2013، مدخل إلى سوسيولوجيا الجمعيات"، افريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، ص 140، عن:

Michèle kasriel (2003), le champ associatif au Maroc : Mythes et réalités, in Ouvrage collectif « le développement local et l'économie solidaire à l'épreuve de la mondialisation», sous la direction du Pr Driss Khrouz – éd Fondation Al Saoud p 65.

- دليل (مصطفى)، 2003، "المجالس الجماعية في المغرب على ضوء الميثاق الجماعي"، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية و التنمية، سلسلة مواضيع الساعة، عدد رقم 40، الرباط – المغرب.
- بلفقيه (هشام)، "التدبير الترابي المحلي.. مكامن الخلل ومداخل الإصلاح". الرابط: Https ://anfaspress.com/news/voir/57273-2019-10-25-09-38-00.
- الميموني (عبد السلام) "إعداد الموارد الجبلية بمنطقة غمارة الغربية (الريف الغربي)، رسالة دبلوم الدراسات العليا في الجغرافية، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب، 360 صفحة.
- عبد اللطيف (بروحو)، 2016، "مالية الجماعات الترابية بين واقع الرقابة ومتطلبات التنمية"، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، الرباط، الطبعة الثانية، العدد 97.
- محمد (بوكطب)، 2017، "التدبير الحكماتي للإدارة الترابية بالمغرب"، مجلة مسالك، الدار البيضاء، عدد مزدوج 48/47.
- وزارة الطاقة والمعادن – قطاع البيئة، قانون رقم 81.12 يتعلق بالساحل.
- وزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة، قطاع إعداد التراب الوطني، مديرية إعداد التراب، 2003، "التصميم الوطني لإعداد التراب الوثيقة التركيبية"، منشورات عكاظ، الرباط، 107 صفحات.
- وزارة العدل، 2011، "الميثاق الجماعي"، إصدارات مركز الدراسات والأبحاث الجنائية بمديرية الشؤون القانونية والعفو، سلسلة نصوص قانونية، العدد، 5.
- المديرية العامة للجماعات المحلية، 2010، "المخطط الجماعي للتنمية"، سلسلة دليل المنتخب، منشورات مركز الاتصال والنشر.
- المندوبية السامية للتخطيط، 2014، الإحصاء العام للسكان والسكنى.
- تقرير ملخص الحالة التركيبية لواقع الحال لجماعة اسطيحة المنجز من طرف مجلس جماعة اسطيحة بشراكة مع جمعية تاركة للتنمية المستدامة والمديرية العامة للجماعات المحلية و وكالة انعاش وتنمية الشمال، 2010.
- الحسابات الإدارية لجماعة اسطيحة بين سنة 2006 وسنة 2016.

إشكالية الثقافة والتنمية ... رؤية نقدية لإصلاح منظومة التعليم العام قبل الجامعي في مصر

The problem of culture and development...a critical vision for reforming the public pre-university education system in Egypt

1- أحمد موسى مختار الهبيري، جامعة بني سويف، جمهورية مصر العربية.

الملخص : تعتبر الثقافة ركناً رئيسياً لا يمكن الاستغناء عنه ضمن الأركان المكونة لهيكل أي مجتمع. وبدراسة الواقع المصري نجد أن الثقافة تشكل جزءاً هاماً من أجزاء القطاعات الاستراتيجية للدولة المصرية. إضافة إلى ذلك فإن للثقافة تاريخ متغلغل في هيكل المجتمع المصري. وعلى ذلك تعتبر الثقافة أحد الأركان الهامة المكونة لقطاع التعليم العام قبل الجامعي في المجتمع المصري.

وبناءاً على ذلك فقد قامت الدراسة على عرض وتحليل مدى أهمية الثقافة والتنمية الثقافية كأحد الاركان الاستراتيجية في قطاع التربية والتعليم، فضلاً عن تحليل السياسات التي اتخذتها الحكومة المصرية في إطار تطوير التعليم منذ عام 2014، بالإضافة إلى تقديم رؤية مقترحة لتطوير المنظومة التعليمية استناداً على أساس إدماج عنصر الثقافة كعنصر رئيسي من عناصر تطوير التعليم على كافة المستويات والأصعدة المختلفة.

الكلمات المفاتيح: تطوير التعليم، التعليم العام، الثقافة التربوية، إصلاح التعليم، التنمية الثقافية.

Abstract : Culture is an indispensable cornerstone of any society's structure. By studying the Egyptian society, we find that culture constitutes an important part of the stratagic sectors of the Egyptian state. In addition, culture has a deep-rooted history in the structure of Egyptian society. Accordingly, culture is one of the important pillars of the public pre-university education sector in Egyptian society.

Accordingly, the study was based on the presentation and analysis of the importance of culture and cultural development as one of the strategic pillars in the education sector, as well as an analysis of the policies taken by the Egyptian government in the framework of education development since 2014, in addition to providing a proposed vision for the development of the educational system based on the integration of The element of culture as a major component of the development of education at all levels and at various levels.

تقديم:

تعرف الثقافة بأنها كل ما ينمي العقل، ويهذب الذوق، وينمى موهبة النقد والإطلاع الواسع في مختلف فروع المعرفة. كما تعرف بأنها وسيلة تساعد الأفراد على تنمية معتقداتهم وقيمهم، وتوسيع معارفهم، الأمر الذي يشكل أنماط سلوكهم. إضافة إلى ذلك ترتبط الثقافة بمختلف أركان أى دولة، حيث تعتبر عنصراً متكاملاً مع عناصر التنمية الشاملة.

ومن أهم القطاعات التى ترتبط بها الثقافة قطاع التعليم العام، إذ يشتركا معاً في وحدة الهدف، ألا وهو تعزيز دور العلم والمعرفة. وبالنظر إلى قطاع التعليم العام قبل الجامعي في مصر، فإن هناك الكثير من التغيرات والإختلالات قد تعرض لها هذا القطاع على مر السنين. إن الهدف من التعليم في أي دولة هو تخريج شباب واعٍ مثقف لديه انتماء لوطنه، ولتحقيق ذلك يجب أن يم مراعاة كافة الجوانب الثقافية والتاريخية والعلمية في إطار تطوير المنظومة التعليمية.

تكمن المشكلة في تطوير منظومة التعليم العام في عدم استقرار السياسات المنظومة لها، ويرجع ذلك إلى كثرة التغييرات الوزارية، وارتباط السياسات التربوية بشخص وزير التعليم. كما يتمثل أحد أهم أسباب ضعف عملية تطوير التعليم العام في عدم تبني رؤية واضحة للنظرية التربوية التي يقوم عليها النظام التعليمي. كما أن التعليم العام في مصر لم يعرف على مر الزمن تنفيذ خطة استراتيجية تسمح فعلياً بقبول المساءلة، ووضوح منهجية الإدارة بالأداء .

خطة الدراسة

1) إشكالية الدراسة:

تعرف الثقافة بأنها كل ما يضئ العقل ويهذب الذوق وينمى موهبة النقد والإطلاع الواسع في مختلف فروع المعرفة. ويعرفها "ليزى هوايت" بأنها وسيلة تساعد الأفراد على تنظيم معتقداتهم وقيمهم ومعارفهم وجميع الأشياء التي تعلموها في حياتهم، والذي يشكل في النهاية أنماط سلوكهم. ترتبط الثقافة بجميع قطاعات أى دولة، حيث تعد عنصراً متكاملاً مع عناصر التنمية الشاملة.

ومن أهم القطاعات التى ترتبط بها الثقافة قطاع التعليم العام، إذ يشتركا معاً في وحدة الهدف، ألا وهو نشر العلم والمعرفة. وبالنظر الى قطاع التعليم العام قبل الجامعي في مصر نجد أن هناك الكثير من التغيرات والإختلالات قد تعرض لها هذا القطاع على مر السنين .

ولكن بعد ثورة 30 يونيو 2013 دخلت مصر في حالة من الإستقرار النسبي يسهل معها وضع خطة محكمة لتنمية هذا القطاع. ولذلك تثير الدراسة تساؤلاً هاماً، ألا وهو: إلى أى مدى اهتمت الجهات المعنية بشئون التعليم العام قبل الجامعي في مصر بادماج الثقافة ضمن سياسات تنمية التعليم العام قبل الجامعي؟

2) فرضيات الدراسة:

1- لا تقف الثقافة عند حد تطوير المعرفة العقلية فقط، بل تتجاوز ذلك الى التأثير على سلوك الفرد في المجتمع.

2- إن الاهتمام بإدماج الثقافة ضمن خطط تنمية التعليم قبل الجامعي يؤثر على طرق وأساليب التدريس، بما يؤثر على استيعاب الطلاب.

3- يمكن من خلال إدماج الثقافة ضمن خطط تنمية التعليم قبل الجامعي تخفيض النفقات العامة في قطاع التعليم.

4- يمكن أن يؤثر إدماج الثقافة في التعليم قبل الجامعي في التأثير على منظومة الإمتحانات وتقييم الطلاب.

3) أهداف الدراسة:

تنطوى هذه الدراسة على أهداف علمية وأهداف عملية:

الأهداف العلمية: إثراء الساحة الاقتصادية والبحثية بمعلومات قيمة قد تضيف إلى تاريخ تطور تنمية التعليم وعلاقته

بالثقافة، بالإضافة إلى تحقيق إضافة علمية للمراجع المتعلقة بعلم تنمية التعليم لخدمة أغراض البحث العلمي للباحثين.

الأهداف العملية: الكشف عن مواضع الغموض في إشكالية هامة مثل إشكالية التنمية الثقافية في مصر وعلاقتها بالتعليم العام قبل الجامعي، بالإضافة إلى مساعدة القيادة السياسية والمختصين في دوائر صنع وإتخاذ القرار من أجل المساهمة قدر الإمكان لإصلاح منظومة التعليم العام قبل الجامعي في مصر لخدمة أغراض التنمية الاقتصادية.

4) منهجية الدراسة:

تستند هذه الدراسة إلى منهج صنع وإتخاذ القرار لتحليل مدى فعالية سياسات إصلاح التعليم ونجاحها في إدماج الثقافة في منظومة التعليم العام قبل الجامعي، وذلك من خلال استخدام المنهج الوصفي لجمع البيانات والمعلومات اللازمة وتحليلها والتوصل الى إستنتاجات، ومن ثم القدرة على تقديم آليات تنفيذية فعالة لحل إشكالية البحث محل الدراسة.

5) حدود الدراسة:

الحدود الزمانية: الفترة من 2014-2020.

الحدود المكانية: جمهورية مصر العربية.

الحدود الموضوعية: تتناول هذه الدراسة إشكالية هامة، وهي دور السياسات المتخذة من جانب صناع ومتخذي القرار في تحقيق التنمية الثقافية في قطاع التعليم العام قبل الجامعي في مصر لخدمة أغراض التنمية الاقتصادية.

6) الدراسات السابقة:

- **الدراسة الأولى: محمد يوسف بزبز، وآخرون، تصور تربوي مقترح لدور المدرسة الثانوية في تحقيق التنمية الثقافية للطلبة في مدارس مديريات التربية والتعليم العاصمة عمان من وجهة نظر مديريها، ، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات التربوية والنفسية، المجلد 28، العدد4، 2020.**

هدفت الدراسة إلى التعرف على تصور تربوي مقترح لدور المدرسة الثانوية في تحقيق التنمية الثقافية للطلبة في مدارس مديريات التربية والتعليم العاصمة عمان من وجهة نظر مديريها. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. تم اختيار عينة الدراسة بالطريقة الطبقية العشوائية، حيث بلغت عينة الدراسة (260) مديرًا ومديرة[1].

وأظهرت نتائج دراسة أن دور المدرسة الثانوية في تحقيق التنمية الثقافية للطلبة في مدارس مديريات التربية والتعليم العاصمة عمان من وجهة نظر مديريها جاء بدرجة مرتفعة، وأن هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.005$) بين المتوسطين الحسابيين لإجابات أفراد الفئتين لدور المدرسة الثانوية في تحقيق التنمية الثقافية للطلبة في مدارس مديريات التربية والتعليم العاصمة عمان من وجهة نظر مديريها يعزى لمتغير الجنس، في حين لم يكن هناك فروق دالة إحصائيًا تعزى لمتغير المؤهل العلمي وسنوات الخدمة. وأوصت نتائج الدراسة بضرورة أن تجري المدارس مسابقات ثقافية بين الطلبة من أجل تعزيز المعرفة والوعي الثقافي لديهم.

قدمت الدراسة مقترحاً دقيقاً وشاملاً لتعزيز التنمية الثقافية في المدارس الثانوية، حيث ركزت على عدد من الجوانب الهامة التى تمثل معوقات للتنمية الثقافية، وبنى الباحث المقترح على أساسها، وبذلك لم تغفل الدراسة تقريباً

---

(1) محمد يوسف بزبز، وآخرون، تصور تربوي مقترح لدور المدرسة الثانوية في تحقيق التنمية الثقافية للطلبة في مدارس مديريات التربية والتعليم العاصمة عمان من وجهة نظر مديريها، ، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات التربوية والنفسية، المجلد 28، العدد4، 2020.

عن أى عامل من العوامل الاجتماعية والثقافية المؤثرة على التنمية الثقافية في المدارس الثانوية، حيث عرض الباحث العديد من العوامل اللازمة المؤثرة مثل المناهج التعليمية، والأنشطة الثقافية والمجتمعية، ودور المعلم، الاهتمام بالجوانب الفنية والنفسية للطلاب، وغيرها. ولكنه في الحقيقة قد أغفل العامل المالى والاقتصادي، أى ضعف الميزانية المخصصة للتعليم العام من جانب الحكومة، والتى قد تمثل عائقاً خطيراً يمنع تنفيذ المقترح من أساسه.

- **الدراسة الثانية: تطوير التعليم المصري بمحاكاة النموذج الماليزى، ورقة سياسات، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، جمهورية مصر العربية.**

أوضحت الدراسة أن التعليم هو القاعدة الأساسية لتقدم الأمم، فلا يمكن أن تنهض أمة دون الاهتمام بتعليم شعبها وإعداد كوادر تدعم تقدم المجالات المختلفة في المجتمع. كما أكدت على أن بناء منظومة تعليمية متطورة ومتجانسة مع النظم التعليمية العالمية يفتح المجال أمام تقدم الدولة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها[2].

تهدف الدراسة الى وضع خارطة طريق لتطوير التعليم المصري بما يتلائم مع المتغيرات العالمية الحديثة. وتستنبط الدراسة مجموعة من السياسات المقترحة من سياسات نظام التعليم الماليزى لما حققه من تطور بارز في منظومة التعليم العام، وما تشمله هذه السياسات من رؤية مستقبلية مستنيرة ومواكبة للمتغيرات العالمية.

تناولت الدراسة عرضاً وافياً لواقع نظام التعليم في كل من مصر وماليزيا. كما ركزت في عرضها على السياسات التى اتخذتها ماليزيا لتطوير التعليم بشقيه، قبل الجامعي والجامعي. كما ركزت الدراسة في عرضها على عدد من الجوانب الهامة، والتى تمثل عوائق جدية أمام تطوير نظام التعليم في أى دولة، ومنها إنخفاض نسب الإلتحاق بالتعليم الفنى في مصر مقارنة بالتعليم الثانوى العام، وإفتقار نظام التعليم الى الإبتكار، وغيرها.

وعلى الرغم من أن الباحث قد قدم ورقة سياسات عامة، إلا أنه لم يقدم مقترحات محددة، بل توصيات عامة لا تمثل آليات تنفيذية دقيقة، وذلك يتنافى مع شروط إعداد أوراق السياسات. كما أنه ركز بشكل خاص على ضرورة تبنى النموذج الماليزى في تطوير التعليم، ولكنه أغفل عن الاهتمام بالرؤية الوطنية في تطوير التعليم في مصر، والتى يمكن أن تغنى عن الاستعانة بالخبرات الاجنبية إذا تمت صياغها بجهود وطنية جادة وخالصة.

كما أن الباحث قد اهتم في مقترحاته بالنواحي الشكلية دون الإلتفات الى المضمون، وقد زاد من شكلية المقترحات كون المقترحات عامة غير محددة وغير دقيقة. والأهم في كل ذلك أن جميع أجزاء الورقة لم تتناول عنصر الثقافة في شئ على الرغم من كونه عنصراً هاماً في تطوير قطاع التعليم مما يعكس ضعف هذه الورقة وسطحيتها.

- **الدراسة الثالثة: محمد يوسف يوسف جاد، متطلبات تطوير التعليم الفنى الصناعى فى مصر، مجلة تطوير الأداء الجامعي، المجلد الرابع، العدد الأول، سبتمبر 2016.**

أوضحت الدراسة أن التعليم الفنى له دور كبير في إعداد القوى البشرية الماهرة المدربة والمؤهلة للتعامل مع التكنولوجيا الحديثة والقادرة على مواجهة التغيرات المتسارعة وإنعكاساتها على طبيعة إحتياجات سوق العمل من المهن والمهارات المتغيرة لمواجهة طموحات المجتمع في زيادة الإنتاج والنمو والتطور[3].

---

(2) تطوير التعليم المصري بمحاكاة النموذج الماليزى، ورقة سياسات، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، جمهورية مصر العربية.

(3) محمد يوسف يوسف جاد، متطلبات تطوير التعليم الفنى الصناعى فى مصر، مجلة تطوير الأداء الجامعي، المجلد الرابع، العدد الأول، سبتمبر 2016.

وقد أكدت الدراســة أنه بالرغم من أهمية التعليم الفنى الصــناعي، إلا أنه يواجه العديد من التحديات التى تعوق عن أداء الدور المطلوب وتجعله غير قادر على تحقيق الأهداف التى أنشئ من أجلها. لذلك قامت الدولة بإصلاحات جذرية في هذا القطاع بدأت من خلال تكامل نظم التعليم الفنى الصــناعي بها (نظام الثلاث ســنوات ونظام الخمس ســنوات)، وإطلاق إســتراتيجية تطوير التعليم الفنى (2012 – 2017). لذلك جاءت هذه الدراســة للكشــف عن واقع التعليم الفنى الصناعي في مصر، وكذلك أهم المعوقات التي تحول دون تطويره، بالإضافة إلى عرض المتطلبات اللازمة للتغلب على هذه المعوقات.

تناولت الدراســة العديد من الجوانب الهامة التى تعوق تنمية وتطوير التعليم الفنى الصــناعي في مصــر، ومنها عدم إســتكمال العجز في الهيكل الإداري به، وعدم تفعيل عدد من القوانين المنظمة له، وضــعف دور التدريب والتطوير، ووجود مشــكلة رئيســية في تمويل التعليم الفنى الصــناعي، بالإضــافة إلى غياب ثقافة التعليم الفنى، والتى تجعله في مركز متدني مقارنة بالتعليم الثانوى العام.

وقد قدمت الدراســة توصــيات فعالة لحل مشــكلات التعليم الفنى الصــناعي، وقد عرض الباحث فيها كل الجوانب الخاصة بالتعليم الفني الصناعي، وأهمها حل مشكلة التمويل، والتى من شأنها رفع مكانة التعليم الفنى في المجتمع وتعزيز دوره في عملية التنمية الاقتصادية.

- **الدراســة الرابعة: د. بن صــالح يوســف، تحولات في تمثلات الثقافة التعليمية عند التونســيين، مجالة افاق لعلم الاجتماع، كلية الاداب والعلوم الانسانية بصفاكس، تونس، مجلد 10، العدد 2، ديسمبر 2020.**

يهدف هذا البحث إلى دراســة التحول والتغير الذي طرأ على الثقافة التعليمية التونســية، حيث تم اســتخدام المنهج المقارن لرصــد وتحديد بعض المؤشــرات الدالة على نماذج ثقافية مختلفة تنعكس في تصــورات وســلوكيات وتعامل متغير بين أجيال الإستقلال. وقد توصلت الدراسة الى حدوث تحول طرأ على الثقافة التعليمية عند التونسيين من رغبة وتقدير المعرفة والمدرســة إلى ثقافة متأثرة بالعديد من المؤثرات والعوامل الداخلية والخارجية أنتجت جيلاً لا يراهن كثيراً على المدرسة[4].

تناولت الدراسة مختلف الجوانب التى تمثلت في أسباب تدنى مستوى الثقافة التعليمية، حيث لم تغفل تقريباً عن أى عامل من العوامل المؤثرة في مســتوى الثقافة التعليمة لدى التونســيين. والجدير بالذكر أن الباحث قد أرجع تدنى مستوى الثقافة التعليمية لدى التونسيين إلى إنتشار العولمة الثقافية، والتى أدت الى إنحسار دور المدرسة التونسية، وتدنى مكانتها في المجتمع ليحل محلها التحول الرقمي والتعليم عن بعد، والذي اعتبره الباحث الســبب الواضــح في تدنى مستوى الثقافة التعليمية.

وقد عرض الباحث خطورة التحول الرقمي كسياسة شاملة لمنظومة التعليم في تونس، حيث أوضح أنها ثقافة لا تؤسس ولا تبني أجيالاً بقدر ما تستهدف تحقيق السلم الاجتماعي والقيم والتكوين الجيد عند المتعلمين، إذ أدت إلى تحول ثقافي بارز من ثقافة تعتمد على الاهتمام بالمدرســة والمطالعة بغرض تعزيز الوعي المعرفي إلى ثقافة تتجلى في النفور من المدرسة العمومية، وعدم المراهنة عليها، والتطاول على المربين وإثارة النوادى الفنية والرياضية على حساب المدرسة مما أدى إلى إرتفاع نسب الإلتحاق بالمدارس الخاصة على حساب المدارس العمومية.

---

(4) د. بن صالح يوسف، تحولات في تمثلات الثقافة التعليمية عند التونسيين، مجالة افاق لعلم الاجتماع، كلية الاداب والعلوم الانسانية بصفاكس، تونس، مجلد 10، العدد 2، ديسمبر 2020.

في النهاية تمثلت توصيات الدراسة في أن المنظومة التعليمية في أمس الحاجة الى المراجعة ومزيد التأهيل والتخطيط، خاصـــةً في ظل التحولات العالمية الراهنة وضـــغوطات العولمة، وأنه لا نتاج للمعرفة والعلم طالما لم تســـتعيد المدرســـة التونسية أدوارها التربوية والتعليمية.

7) **تقسيم الدراسة:**

الفصل الأول: خلفية نظرية عن الثقافة والتنمية الثقافية.

عام.

المبحث الأول: مفهوم الثقافة.

المبحث الثاني: مفهوم التنمية الثقافية.

خلاصة الفصل الأول.

الفصل الثاني: رؤية نقدية لإدماج الثقافة في منظومة التعليم العام قبل الجامعي.

عام.

المبحث الثالث: تحليل سياسات تطوير منظومة التعليم العام قبل الجامعي.

المبحث الرابع: رؤية مقترحة لإدماج الثقافة في منظومة التعليم العام قبل الجامعي.

خلاصة الفصل الثاني.

الخلاصة العامة.

الخاتمة.

قائمة المراجع.

الفصل الأول

خلفية نظرية عن الثقافة والتنمية الثقافية

عام.

يعتبر مفهوم الثقافة من المفاهيم الهامة في علم الاجتماع بشـــكل عام، والأنثروبولوجيا الثقافية، بشـــكل خاص. كما يشـــكل مفهوم الثقافة أحد الفروع العلمية الهامة التي ســـاعدت البشـــرية على تحقيق الكثير من التقدم العلمي والتطور الفكري، إذ تتميز الثقافة بأنه ذات طبيعة تراكمية ومستمرة. فهي ليست وليدة عصر معين أو موقف بذاته، بل هي ميراث اجتماعي لكافة الأفكار والمنجزات البشرية.

ولذلك تعتبر محاولة تعريف الثقافة محاولة صعبة، فعلى الرغم من شيوع استعمال مصطلح الثقافة بشكل عام بين مختلف الفئات البشـــرية، إلا أن الباحث في دراســـة العلوم الاجتماعية يجد تعريفات عديدة في أثناء بحثه في مفهوم الثقافة، حيث يتداخل تعريف الثقافة في نطاق علم الاجتماع والعلوم الأخرى، كما أن كل تعريف يعكس وجهة نظر صاحبه، أو النظرية التي ينتمي اليها. كما يتداخل مفهوم الثقافة مع مفاهيم أخرى.

وتطبيقا لمفهوم الثقافة في المجتمع يتم استخدام مصطلح التنمية الثقافية، وذلك لأن تطوير الثقافة هو الغرض من العمل الثقافي من خلال التركيز على النتائج بدلاً من التركيز على النشـــاط. يعتبر مفهوم التنمية الثقافية مفهوم حديث نسبياً، حيث تنتشر مفاهيم أخرى مرتبطة بمصطلحات التنمية مثل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وغيرها. والحقيقة أن التنمية مفهوم شـــامل يغطي كافة مجالات حياة الإنســـان. تعتبر التنمية الثقافية مفهوم معاصـــر ومهم جداً، وذلك لإرتباطه الوثيق بفكر وثقافة وإبداع الإنسان وتقدمه الحضاري.

المبحث الأول

مفهوم الثقافة

تضطلع معظم دول العالم، ولا سيما الدول النامية لبناء سياسات تنموية حكيمة من أجل تحقيق التنمية المستدامة الشاملة بمختلف أبعادها. ولكنها، وخصوصا الدول النامية تغفل دائماً بعداً هاماً جداً، ألا وهو بعد الثقافة والمعرفة.

إن الثقافة على المستوى الأكاديمي ليس لها تعريف موحد، وليس لها وصفاً واحداً أو تفسيراً واحداً، وإنما تتعدد تعريفات الثقافة وتفسيراتها بتعدد وتنوع المجالات والقطاعات التى ترتبط بها الثقافة، فهى ليست عنصراً منعزلاً عن المجتمع، وإنما مرتبطاً به، متفاعلاً معه، مؤثراً فيه، متأثراً به. كما أنها لا تتفاعل مع قطاعاً أو إثنين، وإنما تشكل فاعلاً رئيسياً في أركان عمل جميع القطاعات العلمية والعملية.

أولاً: ماهية الثقافة:

تتعدد تعريفات الثقافة وفقاً لوجهات النظر المختلفة، فمنها:

1- **تعريف "مالينوفسكي (Malinowski)":**

الثقافة هى وسيلة تهدف إلى الإرتقاء من وضع الإنسان، بحيث يستطيع مواكبة التغيُّرات الحاصلة في مجتمعه أو بيئته عند تلبية حاجاته الأساسية.

2- **تعريف "تايلور(Taylor)":**

الثقافة هى نظام متكامل يشتمل على كلٍّ من المعرفة، والفن، والقانون، والعادات والتقاليد، والأخلاق، وغيرها من الأمور التي يكتسبها الإنسان بوصفه أحد أفراد المجتمع[5].

3- **تعريف "سابير(Saper)":**

حاول "سابير" وضع مفهوم شامل للثقافة، فوضع ثلاثة تعريفات تُكمّل بعضها البعض، وهي:

- أيّ صفة يتّصف بها الإنسان يكون مصدرها الإرث الاجتماعي.
- مجموعة من الأفكار والمعلومات والخبرات التي تنتشر في مجتمع ما بسبب التأييد الاجتماعي لها، ويكون أساسها التراث.
- مجموعة من الأفكار التي تدور حول الحياة والإتجاهات العامة ومظاهر الحضارة التي يتميّز بها شعب ما، وتُكسبه مكانة خاصة في العالم.

4- **تعريف "ليزلي هو ايت":**

الثقافة هي وسيلة تساعد الأفراد على تنظيم معتقداتهم، وقيمهم، ومعارفهم، وجميع الأشياء التي تعلّموها في حياتهم، والذي يُشكّل في النهاية أنماط سلوكهم.

إضافة الى ذلك يوجد العديد من التعريفات التى تشكل الاطار الأكاديمي العام للثقافة، ومنها:

1- الثقافة هي كل ما يضئ العقل ويهذب الذوق وينمى موهبة النقد والإطلاع الواسع في مختلف فروع المعرفة.
2- الثقافة هي نظام يتكون من مجموعة من المعتقدات والإجراءات والمعارف والسلوكيات التى يتم تكوينها ومشاركتها ضمن فئة معينة، والثقافة التى يشكلها أى شخص يكون لها تأثير مهم وقوي على شخصيته وسلوكه.
3- تدل الثقافة على مجموعة من السمات التى تميز التى تميز أى مجتمع عن غيره مثل الموسيقى، والفنون، والدين،

---

(5) دنيس كوش، مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية، ترجمة نير السعيداني، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى، 2007، ص30.

واللغة، والأعراف، والعادات، والتقاليد السائدة، والقيم، وغيرها.

إن الثقافة هي نوع من الظواهر التي صيغت في صورة مفاهيم لخدمة الاحتياجات العلمية والمنهجية، وهناك اتفاق على أنها تتكون من تقاليد، وعناصر تراثية منمطة ومتداخلة مع بعضا البعض، وأنها تتنقل عبر الزمان والمكان من خلال آليات غير بيولوجية تعتمد على القدرة على استخدام الرموز اللغوية المتطورة التي ينفرد بها الإنسان[6].

ثانياً: العوامل المكونة للثقافة[7]:

إن الثقافة ليست مكوناً جامداً من مكونات المجتمع، بل ملئ بالعناصر والعوامل الفاعلة في المجتمع، والتى تشكل آثاراً بارزة في كافة القطاعات المجتمعية، ومن أهم هذه العوامل **ما يلى:**

1- **اللغة:**

تعكس اللغة قيم وطبيعة المجتمع. يوجد العديد من اللغات واللهجات على مستوى العالم، حيث من المهم أن يتم الأخذ في الإعتبار تعدد اللغات واللهجات من أجل تسهيل التواصل اللغوى والحضارى ولخدمة أعباء البحث العلمي على مستوى الدول والحضارات المختلفة.

كما يؤدى عدم فهم اللغات واللهجات إلى مشكلات بالغة في التواصل، واذا تواجد شخص ضمن ثقافة مختلفة عن ثقافته الأصلية فمن الضروري أن يتعلم اللغة السائدة ضمن الثقافة الجديدة، وأن يدرس آدابها وتراثها حتى يستطيع التكيف مع المجتمع الذي يعيش فيه بمختلف أركانه الاجتماعية والثقافية وغيرها.

2- **الجماليات:**

تشير الجماليات الى كل ما يتعلق بالجمال والذوق الرفيع ضمن إطار أى ثقافة مثل الموسيقى والفن والرقص والدراما السائدة في المجتمع وغيرها. ويؤدى اختلاف هذا العنصر بين مجموعة من الثقافات الى الاختلاف في التصاميم والألوان وغيرها من الأمور الجمالية داخل كل ثقافة.

3- **التعليم:**

يشير التعليم الى الأفكار والمهارات والمواقف التى يتم نقلها الى الأفراد، بالإضافة إلى التدريب في مجالات معينة. كما يهدف التعليم الى إحداث تغيير في المجتمع، حيث يتمتع كل مجتمع بمستوى من التعليم يختلف عن المجتمعات الأخرى.

4- **القيم والاتجاهات:**

تنشأ القيم في معظم الأحيان من أساس ديني، أما الاتجاهات فتدل على الموروث الاجتماعي للسلوك البشري الذي ساعد على تشكيل الثقافة.

5- **التنظيم الاجتماعي:**

يشير التنظيم الاجتماعي إلى الأسلوب والطريقة التى يتعامل بها الأفراد في المجتمع، بالإضافة إلى أنها تنتج العلاقات الاجتماعية التى تنظم حياة البشر وتعاملاتهم المختلفة.

ثالثاً: أهمية الثقافة:

---

(6) على المكاوي، شحاتة السيد أحمد طلبة، آخرون، المجتمع المصري، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2012/2011.

(7) لزهر مساعدية، في مفهوم الثقافة وبعض مكوناتها (العادات، والتقاليد، الأعراف)، مجلة الذاكرة، مخبر التراث اللغوي والأدبي في الجنوب الشرقي الجزائري، العدد التاسع، يونيو 2017، ص 35.

تمثل الثقافة في هيكلها وترابطها الاجتماعي أهمية كبرى نظراً لتفاعل مكوناتها ضمن قطاعات المجتمع، حيث تؤثر في معارف وسلوك كل من الفرد والجماعة على جميع المستويات، وخاصةً مستوى النسق القيمي. تعتبر الثقافة ذات أهمية بارزة لأنها:

1- **تساعد على فهم الذات:**

تساعد دراسة الثقافة السائدة في المجتمع الذي ينتمى اليه الفرد على التعرف على نفسه بشكل أفضل من خلال معرفة أصله وتاريخه بصورة واضحة، وبما يعزز كرامة الفرد واحترامه لذاته وشعوره بالفخر بإنتمائه إلى ثقافة مجتمعه القومية.

2- **تعززمن وجود القيم الأخلاقية في المجتمع:**

تمتلك كل ثقافة مجموعة من القيم والمعتقدات والمعارف الخاصة بها، والتى تساعد على إنشاء مجتمع أفضل. لذلك فإن إتباع ثقافة ما يغرس قيم تلك الثقافة في شخصية الفرد، ويجعل منه شخصاً مسئولاً وقادراً على التفاعل مع مجتمعه بشكل مفيد لشخصه ولأفراد مجتمعه.

3- **تعززمن وجود الانضباط:**

تشتمل كل ثقافة على مجموعة من القواعد والقوانين الخاصة بها، والتى يؤدي إتباعها الى تبني سلوك سليم ومنضبط، إذ أن أى قاعدة توضع في هيكل أى ثقافة لسبب ما، ومن المهم الإلتزام بها بشكل صحيح، وعدم إهمال التقاليد الثقافية السائدة.

4- **تساعد على فهم معنى الحياة:**

تساعد دراسة الثقافة السائدة في المجتمع على فهم المعنى الحقيقي للحياة التى يعيشها الفرد وفهم كافة مراحلها، فالثقافة توجه الأشخاص نحو الطريق الصحيح الذي ينبغي إتباعه في كل مرحلة تحتاج الى تصرف مختلف من قبل الشخص.

5- **تساعد على حماية حقوق الأجيال المستقبلية:**

يمكن حماية الأجيال المقبلة من الإبتعاد عن ثقافتهم الأصلية من خلال نقل التقاليد القيمة التى تركها الأجداد، والتى تتميز بالخبرة، اليهم لجعل حياتهم أفضل.

6- **تساعد على تعزيز المسئولية:**

يساعد إنتماء الفرد لثقافته ومجتمعه والتزامه بما فيها من عادات وتقاليد وقوانين وغيرها على أن يكون شخصاً مسئولاً تجاه نفسه وتجاه مجتمعه.

رابعاً: الفرق بين الثقافة والحضارة:

يرى علماء الأنثروبولوجيا أن الثقافة أوسع وأشمل من الحضارة، إذ أن الثقافة هي نمط أو طريقة الحياة في المجتمع، حيث تشمل كل أنماط السلوك التي يعبر بها الإنسان عن نفسه، والتى يشاركه بها الآخرون[8].

تشتمل الثقافة على الأدب، والفن، والديانات، والأخلاق، والآداب القومية والشعبية، وكافة مظاهر الحياة الاجتماعية. أما الحضارة، فهي ثقافة مجتمع كبير نسبياً تستمر لفترة زمنية طويلة، وتتضمن قيام المدن والتنظيمات

([8]) حورية بكوش، تبسيط فهم الثقافة عند مالك بن نبي – دراسة في مفهوم الثقافة وعناصرها، مجلة رفوف، مخبر المخطوطات الجزائرية في افريقيا، جامعة أدرار، الجزائر، العدد العاشر، ديسمبر 2016، ص 122.

السياسية والإدارية الواسعة، وتضم التخصص في المهن والأعمال والأدوار الاجتماعية، أى لا تكون ثقافة شخص بدائي فقط، لأنه ليس لديه حضارة خاصة.

إن الحضارة من سمات المجتمعات المتطورة التى تتمتع بقدر كاف من العمران والتمدن، حيث تشير إلى نمط متطور من الثقافة. فالهنود الحمر والإسكيمو لديهم ثقافة، ولكن ليس لديهم حضارة، وإن كانت ثقافة الشعوب، مهما كانت بدائية، تساهم في التطور الحضارى العام.

لهذا تعتبر الثقافة أوسع وأشمل من الحضارة، فهي عامة لكل المجتمعات، أما الحضارة فهى خاصة بالمجتمعات الأكثر تطوراً، وهي حصيلة كل الثقافات. لذا يمكن القول أن الحضارة شريحة خاصة من شرائح الثقافات، فليس كل الثقافات حضارات، ولكن كل الحضارات ثقافات، فالحضارة هي تركيب أعلى لجميع الثقافات.

وبناءاً على ما سبق يجب الأخذ في الإعتبار الفرق بين الثقافة والحضارة عند دراسة عملية التنمية الثقافية لأى مجتمع، إذ يجب تقويم الثقافة البدائية للمجتمع وتأسيسها أولاً، ثم النظر في آليات تكوين الحضارة والتمدن للمجتمع حتى تكون قائمة على أساس ثقافي سليم من الثقافة القومية للمجتمع المستهدف.

خامساً: المفاهيم والقضايا المرتبطة بالثقافة:

توجد العديد من التغيرات والمفاهيم المعاصرة التى نتجت عن تفاعل الثقافة مع العولمة، مما أدى إنصهار الثقافات القومية داخل تيارات العولمة الحديثة، ومن أهم هذه المفاهيم ما يلى:

1- **الانتشار (Diffusion):**

وتعني إنتشار الأفكار والقيم والسمات الخاصة بثقافة مجتمع معين فى هيكل مجتمع آخر ذي ثقافة مختلفة تماماً.

2- **التثاقف (Acculturation):**

تحدث هذه العملية عندما تنتشر ثقافة جديدة على نطاق واسع في مجتمع آخر ذي ثقافة مختلفة لدرجة تطغى فيها الصفات الثقافية الدخيلة على الثقافة الأصلية، وتحل محلها، مما يفقد الأفراد ثقافتهم الأصلية مثل حلول لغة معينة جديدة محل لغة السكان الأصليين في بلد معين بعد احتلالها.

وبشكل عام فإن اكتساب الفرد صفة الثقافة يكسبه احتراماً اجتماعياً خاصاً، حيث تعبر الطبقة المثقفة المسئولة بشكل رئيسي عن المساهمة في تطوير الثقافة العامة في المجتمع، وتحمل على عاتقها الأعباء الاجتماعية للمجتمع، المعيشية منها والسياسية والدينية وغيرها.

في كثير من الأحيان ينظر المجتمع الى المثقف كمدافع عن أفراد المجتمع وحافظ لوجودهم الحضارى، بينما لا يحفل الناس كثيراً بتغير المواقف السياسية. فبالنسبة للفرد، ترتبط الثقافة بالمعرفة، لكن بالنسبة الى المجتمع، فانها ترتبط بالمميزات الاجتماعية بالاضافة الى الميزات المعرفية. ولتعزيز دور المثقفين في الحفاظ على الوجود الحضارى للمجتمع يجب التطرق الى عنصر هام جدا، ألا وهو التنمية الثقافية.

سادساً: العلاقة بين الثقافة والسياسة:

إن العلاقة بين الثقافة والسياسة علاقة جدلية تتضمن الكثير من الجوانب، فضلاً عن وجود العديد من المعايير الحاكمة لطبيعة هذه العلاقة. ولكن، وعلى الرغم من تعقد جوانب الدراسة لطبيعة العلاقة بين الثقافة والسياسة، إلا أن الإطار العام لها يتمثل في أنها علاقة تبادلية بين الطرفين، أي أن لكل طرف الدور الفاعل له في علاقته مع الطرف الآخر.

تتمثل طبيعة العلاقة بين الثقافة والسياسة في أن السياسة ليست مجرد رؤية عامة لتخطيط السياسة العامة للدولة، وإنما يجب أن تتضمن جانباً ثقافياً للتكون قائما على أساس معرفي سليم، ولتحقيق ذلفك الهدف يجب أن يكون الإرتباط بين الثقافة والسياسة إرتباطاً وثيقاً يعكس مدى اهتمام السياسة بتعميبق الدور الثقافي والمعرفي في تعزيز فعالية السياسات والقرارات التي تتخذها الدولة.

تعني السياسة بقيادة الشعوب في إطار التعبير عن إرادتها الذاتية، وتوجيه حركة الشعوب في اتجاه العمل والإنتاج والإستقرار. ولتحقيق ذلك يجب أن تصاغ الرؤية الاكمة للإطار العام للسياسة وفقا لفلسفة يتبناها المسئولون والمعنيون بالشأن العام، وذلك في إطار تعزيز سياسات التوجه العام لإدارة الدولة نحو البناء والإصلاح والتطوير تحقيقاً لإرادة الشعب.

سابعاً: مفهوم الثقافة الوطنية:

تتمثل ثقافة أي شعب في السمات الأساسية التي تكون وجدانه، وتعكس مدى صلابته، وتحدد كيف يفكر، وكيف يواجه الأزمات، وكيف يعبر عن موقفه، خاصة وأن الثقافة لا تستطيع الهروب من المشكلات والهموم الحقيقية للناس، ولا التنكر لطموحاتهم وأحلامهم. كما أنها خير معبر عن الروابط الأساسية وتطلعات المستقبل أكثر ما ترتهن للطارئ والجزئي كما تفعل السياسة غالباً[9].

إن جوهر الثقافة الوطنية هو الوعي التاريخي للعصر والواقع معاً، وإدراك حقيقي للأخطار والتحديات. فمن خلال الثقافة الوطنية يستطيع الشعب التعبير عن الهموم، وإدراك المخاوف والتحديات. وهكذا تصبح الثقافة الوطنية مواجهة واسعة بين إرادتين أو خيارين، خيار وطني يحركه الدفاع عن الحرية والكرامة الوطنية ومقاومة التبعية، وخيار العدو الذي يريد الهيمنة والإلحاق والإستغلال.

ومن خلال صراع الإرادتين تتحدد المواقف ويتم الحكم عليها، وبذلك تتجاوز الثقافة مجرد التعبيرات اللغوية والأسلوبية، حيث يتجلى جوهر الثقافة في إنتهاج مسار مغاير لمسار الإلحاق والتبعية، ومساعدة القوى الإجتماعية في المجتمع لكي تختار ما يعبر عن مصلحتها وطموحها.

المبحث الثاني

مفهوم التنمية الثقافية

تشتمل عملية التنمية الثقافية على الإجراءات والآليات التى يتخذها صانع القرار لتعزيز مستوى الثقافة في المجتمع، حيث تتضمن تطوير الوعي الفكرى للفئات المستهدفة بالقضايا المتعلقة بالثقافة والتراث والعادات والتقاليد التي ترتبط بوطنه وبالثقافات المختلفة، بحيث يسمح بتشكيل رؤية واسعة من العلم المحيط به والتعرف على مشكلات البيئة المحلية التى يتعرض لها مجتمعه.

أولاً: ماهية التنمية الثقافية:

تعني التنمية الثقافية التغيير التقدمي الذي يساعد على الإرتقاء بالثقافة كماً وكيفاً، بالإضافة الى فتح آفاق جديدة للتطوير والتجديد. ويمكن تعريفها على أنها المنهجية التي تستوعب كل منتجات المجتمع لتحوله في النهاية التي أنشطة فكرية واجتماعية يتم ممارستها في المجتمع، ويتفاعل معها الأفراد بأساليب متفاوتة، بحيث تكون في النهاية عنصر أساسي

---

(9) عبد الرحمن منيف، بين الثقافة والسياسة، المؤسسة العربية للدرسات والنشر، الطبعة الرابعة، 2007، ص 22.

في تحديث إدراكهم لواقعهم الاجتماعي[10].

أما من وجهة النظر الوظيفية، فيمكن تعريف التنمية الثقافية بأنها قيام مؤسسة أو مؤسسات معينة بطرح برنامج ثقافي معين تعمل من خلاله على تطوير نمط ثقافي كإصدار سلسلة من الكتب أو إصدار مجلات ثقافية دورية أو إقامة حفلات موسيقية أو معارض فنية متتالية وغيرها.

ثانياً: مبادئ التنمية الثقافية:

تستند التنمية الثقافية على مجموعة من المبادئ والمرتكزات التي تعد بمثابة الموجه لها، ومنها:

1- الإيمان بأن القوة الحقيقية تكمن في العلم والمال معاً، وليس في الجانب المادى فحسب.
2- التأكيد على ضرورة إعمال الجانب العقلي، بالإضافة إلى الجانب الروحي، وإعتباره العنصر الأول والأساسي، وهو إحكام العلم وتحقيق التوازن بين القيم الروحية المادية وبين العقل والروح، وربط التقدم التقني والعلمي بالقيم الثقافية الأصلية
3- ضرورة المشاركة والمساهمة في التطور وفي بناء الحضارة المعاصرة.
4- الاعتقاد التام بضرورة تجنب التخلف الثقافي ووسائله وطرقه، فالثقافة قابلة للتغير والتجدد من جوانب عديدة، ومن ثم لابد من محاولة تغييرها وتطويرها، خاصةً الجانب العلمي والتكنولوجي، والعمل على تحقيق ثورة ونهضة علمية تحرر المجتمع من جميع القيود الاجتماعية والثقافية والسياسية.
5- إن إكتمال التجربة الثقافية مرتبط بإكتمال التجربة الحضارية كلها، فمن العسير أن يتم نضج التجربة الثقافية وتجددها دون نضج التجربة السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، والعكس صحيح، فالثقافة المتخلفة تعبر عن مجتمع متخلف. إن الثقافة هى الرائدة والقائدة في حركة تغيير الواقع الاجتماعي، كما تتحكم في نموها العوامل السلبية والإيجابية التي تؤثر في بنية المجتمع كله[11].
6- التوافق والتجانس بين جهود التنمية والمطالب المادية والروحية، وذلك من خلال إحداث التوازن بين التقدم المادي والخلقي والروحي. كما لابد من الأخذ في الاعتبار عنصر التنشئة الاجتماعية لأنه يعد مفتاح التنمية الثقافية.
7- ضرورة فهم أن لكل ثقافة خصوصيتها وهويتها، فلا ينبغي مقارنة ثقافة ما مع غيرها من الثقافات، فقد تكون ثقافة معينة متطورة في جانب ومتخلفة في آخر، ولكن هذا لا يعني أنها سيئة أو غير مقبولة اجتماعياً، حيث تتفاوت الثقافات في معاييرها وجوانبها، وبالتالي تتفاوت في درجة قوتها و ضعفها.

أما الثقافات الضعيفة فتكون لديها القابلية للغزو الثقافي، فالثقافة المسيطرة هي القوية والديناميكية والمتطورة، بينما نجد أن الثقافة الضعيفة متخلفة وراكدة وغير مسايرة للتطورات والتغيرات المختلفة. وعند الإتصال والإلتقاء بين الثقافتين تبدأ في عملية التقييم والمقارنة بين ثقافتها والثقافة الأقوى، وتبدأ عملية التغيير الثقافي.

ثالثاً: آليات التنمية الثقافية:

---

(10) زموري زينب، ماهية التنمية الثقافية- دراسة تحليلية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد 14، مارس 2014.

(11) محمد يوسف بزبز، محمد عبد الله خشاشنة، وآخرون، تصور تربوي مقترح لدور المدرسة الثانوية في تحقيق التنمية الثقافية للطلبة في مدارس مديريات التربية والتعليم العاصمة عمان من وجهة نظر مديريها، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، المجلد 28، العدد 4، 2020، 756.

تتضـــمن التنمية الثقافية تشـــكيل ثقافة قومية للفئة الاجتماعية المســـتهدفة بالتطوير من خلال تطوير القيم والمعتقدات وتوجيه الســـلوك الاجتماعي بما يتناســـب مع التراث الثقافي للثقافة البدائية للمجتمع، وذلك من خلال إتخاذ آليات تنفيذية مناسبة للتطوير.

تتعدد وجهات النظر والتوصيفات التى تضع الأطر المناسبة للآليات التنفيذية للتنمية الثقافية. ولكن على الرغم من ذلك يوجد إطار عام يمكن أن يكون شامل لمختلف الأطر، حيث يتضمن عدد من الآليات التنفيذية، **وهي:**

1- إنشاء المؤسسات القائمة على تنفيذ عملية التنمية الثقافية.
2- تعزيز دور اللغة كعامل مؤثر في نشـــر الثقافة وتدعيمها من خلال تعميم تدريســـها في المؤســـســـات التعليمية والتربوية المختلفة، الرسمية منها والغير رسمية، وذلك من أجل إثراء الحقل الأدبي والأكاديمي العلمي لها[12].
3- إعادة هيكلة المناهج والبرامج الدراسية بما يتناسب مع متطلبات التنمية الثقافية.
4- تشجيع حركة التأليف والترجمة والنشـر والأعمال الأدبية والفنية المختلفة كمدخلات لتعزيز الثقافة الوطنية، وكمخرجات لقياس ورصد نتائج التنمية الثقافية.
5- توظيف وسـائل الإتصـال والتقنية الحديثة في نشـر القيم الثقافية بشـرط أن تكون وسـيلة من وسـائل التنمية الثقافية، لا غاية نهائية لها.
6- تنسيق التعاون بين الأجهزة والمؤسسات المعنية لتعزيز التنمية الثقافية.

رابعاً: عوائق التنمية الثقافية:

تقف العولمة عائقا كبيراً في وجه التنمية الثقافية من خلال إنطوائها على ثقافة خاصـــة بها، وهي ثقافة الرأســـمالية الســـائدة عالمياً، والتي تعيد تكوين الخصـــوصـــيات المحلية التي تقف في وجه الثقافات العالمية منعاً للانصـــهار فيها، حيث تقوم الثقافات المحلية بإيجاد آليات تعمل على إضـــعاف الثقافات المحلية. كما تحاول خلق أزمة هوية خاصـــة في المجتمعات الضـــعيفة، وذلك عـــن طريق اســـتخدام التكنولوجيا الحديثة، وما تســـببه من تأثير على فردية الفرد وهوية الأمة، حيث تؤدي إلى زيادة درجة النمطية في عملية الإنتاج والاستهلاك، فالنمطية نقيض للتفرد.

إن ارتباط التنمية الثقافية بالجماعات المحلية يؤدي إلى تعزيز تنمية الثقافة القومية، حيث تعمل على تنمية المادة الثقافيـــة إعلاميا، وبالتالي اجتماعيا وفقاً للإيديولوجية السائدة. كما تمارس تنمية ثقافية إستمرارية ملحقة بالدولة، فلا تخرج عن أولويات المجتمعات المحلية.

إن إرتباط المجتمعات المحلية بالثقافة القومية للمجتمع الأكبر الذي يشـملها يسـتدعي البحث في شـروط تواجدها في الآليات القانونية والتشـريعية التـــي أوجدتها، مما يؤثر في نوعية التنمية الثقافية المسـهمة، حيث يجب الأخذ في الإعتبار أهم عنصـــر جوهري فيها، وهو خاصـــية التوحيد في ظل الاختلاف، وذلك بخلق شـــروط موضـــوعية دون تأثير تراجع الخصـــوصـــيات الثقافية بالنســـبة للمجتمعات النامية، حيث لا تقف عند إنتاج المثقفين أو إنتاج الخطاب الثقافي ذات المفهوم التقليدي فحسب، وإنما تتجاوزها إلى إبداع حضاري ينطوي علـــى التفاعل بين المجالات السياسية والاقتصادية وغيرها.

إن الحاجة أصـــبحت ملحة إلى تخطيط محكم لإدارة عمليات الثقافة في المجتمع بمـــا يتوافق مع المتطلبات المحلية

---

(12) محمد جوادي أبو القاسمي، التنمية الثقافية في المجتمعات الاسلامية (الحالة الايرانية نموذجاً)، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، 2007.

ويتكيف مع الثقافة العالمية دون الإخلال بالتراث الثقافي للمجتمع، وبالأخص في ظل التغيرات المستمرة والمتسارعة التي شهدتها الكثير من المجتمعات، بالإضافة إلى ضغط الظروف الاقتصادية.

لذا يجب أن تحظى التنمية الثقافية باهتمام أكبر لمواجهة الأزمات الاقتصادية والتحولات العالمية التي تحدث، فالمزيد من المساحات المفتوحة في الثقافة وممارساتها وجعلها معبرة عن الواقع الاجتماعي يعتبر أكثر من ضرورة للقضاء على تلك الفجوة الثقافية التي قد تحدث في الواقع الاجتماعي، وهذا من خلال إستيعاب المجتمع لثقافته من خلال مشروعات تنموية وإحداث تنمية ثقافية تنطلق من بناء لمشروعات فكرية وفنية وإبداعية وثقافية تستوعب الثقافة العالمية وتتكيف معها بمرونة بدلاً من تحجيمها وتجاهلها أو التعرض لصدمة ثقافية مفاجئة إثر إنصهار ثقافة المجتمع القومية في الثقافة العالمية مما يؤدي إلى إنهيار الأساس الثقافي للمجتمع.

إن القيم في معناها العام هي مبادئ وقناعات أساسية تعمل كموجهات للسلوك وتشكل معايير يتم الحكم بمقتضاها على أفعال محددة بأنها مقبولة اجتماعية أو غير مقبولة. ولكى يتم تشكيل هذه المعايير وتدريب الأفراد عليها يجب أن ترتبط التنمية الثقافية بقطاع معين، ألا وهو قطاع التعليم.

خامساً: التنمية الثقافية في مجال التربية والتعليم:

يعرف التعليم بأنه عملية تعلم منظمة أو غير منظمة لإكتساب المعرفة والمهارات والخبرات والتنشئة الاجتماعية والسياسية، والتى تتحدد بمقتضاها الأهداف التى من أجلها تهتم المجتمعات بالتعليم. ويتضمن ذلك التعليم النظامي داخل المؤسسات التعليمية الرسمية، والتعليم الغير رسمي في أنشطة التعلم، والأنشطة التوعوية التى تشارك فيها مؤسسات المجتمع المدني والإعلام والثقافة وغيرها.

تجتمع كل أنشطة وإجراءات تطبيق التعليم في إطار عمل المنظومة التربوية، حيث تعرف بأنها نظام تعليمي تحدده الدولة، وتضع أهدافه ومبادئه حسب المصالح القومية للمجتمع وأيدولوجياته. كما أنها سلاح فعال يساعد على الوصول الى الغايات المنشودة، ويشجع الطلاب على الإهتمام بالجوانب السياسية والاجتماعية، وبصفة خاصة الجوانب الثقافية.

تتمثل أهمية التنمية الثقافية في مجال التعليم في تطوير العادات الخاصة للطلاب، بحيث تؤدي دورين، أهمهما الدور التوجيهي، حيث تقوم بتنمية مهارات الطلاب للوصول إلى هدف مشترك. أما دورها الآخر، فيتمثل في توحيد العادات التي تجمع الطلاب ليصبحوا مجموعة واحدة تمتلك هدفاً يساهم في تثقيف الطلاب حول تاريخهم وتراثهم وعاداتهم ومعتقداتهم وممارساتهم الثقافية[13].

كما تؤدي الثقافة دوراً جوهرياً في تنمية المعارف الثقافية التي تعد الطرق التي يستخدمها الطلاب للتواصل مع زملائهم، وتحكم حياتهم الشخصية. وتكمن أهمية الثقافة في كونها أسلوب الحياة الذي يمكن الطلاب من التأقلم مع بيئتهم البيولوجية والاجتماعية والفيزيائية. كما تعد الثقافة من أولويات تطوير الحضارة الإنسانية. إضافة الى ذلك يسهم تحقيق التنمية الثقافية في قطاع التعليم في تحقيق العديد من الإنجازات في مختلف القطاعات العلمية والصناعية في مختلف المجالات الإنسانية العلمية والعملية.

إن التنمية الثقافية تنمي الوعي وتعزز الإدراك التام لطبيعة العلم، وأهدافه، وتطبيقاته المختلفة، وما يترتب عليه من إدراك للمفاهيم والحقائق والقوانين والنظريات العلمية، والعلاقة بين كل من العلم ونتائجه والمجتمع وتأثير كل منهم على الآخر.

---

(13) محمد يوسف بزبز، محمد عبد الله خشاشنة، وآخرون، مرجع سابق.

سادساً: المشكلات التى يواجهها طلاب المدرسة في الناحية الثقافية:

توجد العديد من المشكلات التى تحيط بالطلاب في المنظومة التعليمية، ومنها:

1- ضعف الوعي الثقافي للطلاب.
2- عدم مراعاة المناهج الدراسية للتوازن بين ما تقدمه للطلاب من مقررات ثقافية وتخصصية وتربوية، وملائمتها مع البيئة المحلية.
3- إفتقار المعلمين لاستخدام الأساليب والإستراتيجيات التى تدعم مفهوم الثقافة لدى الطلاب.
4- إنخفاض عدد الساعات التى يدرس فيها الطلاب المقررات الثقافية.
5- إن الأساليب التى يتم بها تدريس المواد التى تتحدث عن الثقافة لا تراعي جذب إنتباه الطلاب.
6- كثافة أعداد الطلاب داخل المدرسة يقلل من فرص ممارسة النشاطات الثقافية، ويقلل من إستيعاب مفاهيم المواطنة والإنتماء والهوية.
7- ضعف الميزانية المخصصة للأنشطة الاجتماعية والثقافية.
8- ضعف معرفة الطالب بالمفاهيم الثقافية، حيث يقلل ذلك من مفهوم الهوية لديهم.

ومن أهم المشكلات التى تتصل بالطلاب اتصالاً مباشراً:

- ضعف الهوية الدينية والقومية والوطنية والثقافية لدى الطلاب.
- عدم توافر مهارات التواصل الثقافي والحضارى لدى الطلاب.
- ضعف قدرة الطلاب على استخدام مبدأ التفكير النقدي، والمناقشة مع الآخرين، وتطبيق مبادئ النقد البناء.

سابعاً: عناصر التنمية الثقافية في مجال التعليم:

تنطوى عملية التنمية الثقافية في مجال التعليم على عدة جوانب، منها:

1- المناهج التعليمية:

تساعد المناهج الدراسية الطلاب على أن يصبحوا مواطنين مفيدين لمجتمعهم بشكل أفضل من خلال تثقيفهم حول الأيدولوجيات السياسية، والقوانين الدستورية، والمواطنة، والحقوق، والحريات، والواجبات، والأخلاق، والفضائل، وقانون السلوك الاجتماعي، مما يجعل الطلاب على دراية بأدوارهم ووظائفهم ومسئولياتهم المتعلقة بالشئون الاجتماعية والمدنية.

2- الأنشطة التعليمية:

إن الطالب هو محور العملية التعليمية، وليس مقبولاً أن يقتصر دوره على تلقي الأوامر وتنفيذها دون تفكير. كما أنه من غير المقبول أن يكون للمعلم سلطة مطلقة في إتخاذ القرار وحده من دون مشاركة الطلاب، وتفعيل دورهم في العملية التعليمية.

ولذلك يجب الاهتمام بالأنشطة التعليمية من أجل تعزيز المشاركة المجتمعية للطلاب في مختلف المجالات، وذلك من أجل خدمة المجتمع وتنمية المهارات الاجتماعية للطلاب، بالإضافة إلى تعزيز مشاركتهم السياسية في دوائر صناعة القرار في المجالات المرتبطة بالتعليم.

ثامناً: مفهوم الوعي الثقافي:

يتمثل التعريف الإصطلاحي للوعي الثقافي في قدرة الفرد على فهم القيم الشخصية، والمجتمعية، والمعتقدات،

والتصـــورات من الناس، ومن الثقافات الأخرى، حيث يعبر الوعي الثقافي عن مدى إدراك الفرد ووعيه بدوره في المحافظة على تراثه الثقافي ومبادئه الأصيلة وحمايتها من الشوائب لتبقى خالية من أي تأثيرات خارجية.

أما عن تعريف تنمية الوعي الثقافي إجرائياُ، فهي كل الإجراءات والآليات التنفيذية التي تهدف الى تنمية وإكســاب الأفراد القدرة على فهم وإدراك وتبني الأفكار، والقيم، والمفاهيم، والمعتقدات، والعادات الثقافية الســائدة في المجتمع، وتوعيتهم بها ليكونوا أكثر إدراكــاً ووعيــاً، بحيث تصبح لديهم بنية ثقافية تؤثر في قيمهم الشخصية، وأنماط سلوكهم، وتوجهها إلى ممارسات عملية.

يعبر الوعي الثقافي عن المعرفة اللازمة لفهم القيم، والســلوك، ومهارات اللغة، والعادات المرتبطة ببيئة الإنســان في المجتمع. ويعرف الوعي الثقافي أيضا بأنه الفهم السليم والمعرفة العلمية للمضامين الثقافية، وتوجيه الطاقات لتحقيق بناء الفرد من الداخل، بالنسبة لمصلحته ومكانته في المجتمع، ويتضمن مهارات النقد والتحليل للمضامين الثقافية التي يستقبلها كل من الفرد والجماعة من المصادر التربوية والإعلامية، فتشكل معتقداتهم، وتصوراتهم، ومفاهيمهم، وقيمهم التي تؤثر في تكوين سلوكهم، وعاداتهم، وتقاليدهم، وأنماط حياتهم.

تاسعاً: أهمية تنمية الوعي الثقافي:

تعد تنمية الوعي الثقافي أداة مهمة للحفاظ على الأسس الثقافية للثقافة المحلية. كما أنها تلعب دوراءأساسياً في تعبئة الشباب وتوظيف ذاكرته توظيفــاً إيجابيــاً عن طريق تزويده بمنهجية علمية تسمح له بقراءة صحيحة للأحداث المحلية والعالمية، فبقدر غياب الوعي في مجتمع ما بقدر ما تتفاقم المشكلات التنموية أمام التقدم الذي يتطلع إليه.

كما تؤثر تنمية الوعي الثقافي على النمو الإدراكي للشباب، ونجاحه العلمي، وممارساته السلوكية، وقدراته الإبتكارية، ولذلك تظهر الحاجة ملحة إلى برامج تثقيفية لتدعيم دور الثقافة في مسيرة التنمية واســتشــراف مســتقبلها من منطلق الوعي بأن الإزدهار الحضاري مرتبط بإستراتيجيات ثقافية وطنية.

تسعى الحكومات من خلال تنمية الوعي الثقافي الى تحقيق العديد من الأهداف، **من أهمها:**

1- إكساب الفرد الوعي اللازم بعاداته وتقاليده الاجتماعية، المؤثرة اجتماعيــاً وقيميــاً، وذلك لتمكينه من فهمها، والتعامل معها تعاملاً سليماً، حيث يساعده ذلك على الإندماج الاجتماعي والتعايش مع المجتمع من حوله.
2- إكســاب الفرد قدرة لغوية متنامية، تمكنه من إتقان لغته وإدراك فنونها ومواطن تميزها، وذلك لتنمية مهارات التواصل اللغوي بين أفراد المجتمع، والحفاظ على أسس اللغة وتعزيز دورها في توطيد العلاقات الاجتماعية.
3- إكســاب الفرد مهارات الحوار والإتصــال مع الآخرين من خلال تدريبه في أنشــطة تمارســها فرق، أو في أعمال وممارسات جماعية.
4- تنمية الفرد تنمية ثقافية تشكل وعيه، وتساعده على تكوين اتجاهاته الإيجابية النافعة لشخصه ومحيطه الاجتماعي، ووطنه الكبير، والإسهام في مساعدته على التموضع المتزن على موقف ملتزم ومؤمن بحقوقه وواجباته وحقوق الآخرين وواجباته والقبول بالرأي الآخر.

عاشراً: مدى اهتمام الدول بالتنمية الثقافية:

وقد اهتمت الكثير من دول العالم بتنمية الثقافة في مجتمعاتها، وإبراز عامل التنمية الثقافية كجزء رئيسي بين أركان الدولة. ونتيجة لتلك الجهود فقد انعكس ذلك على ســاعات القراءة بين الأفراد، فوفقاً لتقرير بريندان براون لعام 2016

جاءت الهند في المرتبة الأولى في ساعات القراءة أسبوعياً بمعدل 10.7، تليها تايلاند بمعدل 9.4، فالصين بمعدل 8، ثم الفيليبين بمعدل 7.6، ثم مصر بمعدل 7.5، فروسيا بمعدل 7.1 فالسويد وفرنسا بمعدل 6.9، ثم هنغاريا والسعودية بمعدل 6.8. وقد احتلت الولايات المتحدة الأميركية المرتبة الـ23 بمعدل 5.7 ساعات قراءة في الأسبوع، تلتها إيطاليا والمكسيك وبريطانيا والبرازيل واليابان[14].

أما عن البلدان الأكثر ثقافة في عام 2016، وفقاً لخصائص السلوك الثقافي التي تشمل كل شيء من عدد المكتبات والصحف وسنوات الدراسة واستخدام الكومبوتر في كل بلد، فقد جاءت الدول الاسكندنافية في المراتب الخمس الأولى على الترتيب التالي: فنلندا، ثم النروج، فأيسلاندا، ثم الدنمارك، فالسويد[15].

وعلى الرغم من تأثير فيروس كورونا على كل جوانب الحياة، فإنها لم تؤثر بشكل كبير على الثقافة في المجتمعات التي اهتمت بتنمية الوعي الثقافي. وأبرز دليل على ذلك أنه وفقاً لدراسة نشرها المركز الفرنسى للكتاب، أن إقبال الفرنسيين على القراءة قد شهد تراجعاً واضحاً، إذ أن 14% منهم لم يقرأوا أى كتاب فى 2020، و25 % لم يشتروا أى كتب جديدة[16].

وقد أرجع المركز الفرنسي للكتاب ذلك التراجع إلى تحول اهتمامات الفرنسيين الثقافية نتيجة لتفشي لفيروس كورونا من القراءة والمعرفة إلى الرغبة في تحسين فهمهم للعالم وتحليل الأزمة الراهنة. ونتيجة لذلك زادت لديهم معدلات قراءة كتب التحقيقات والأخبار (بينها المقالات والسير الذاتية)، بينما تراجعت قراءة الروايات (بنسبة 7 % أقل من 2018) والكتب العملية (تراجع بنسبة 7 %)"[17].

حادي عشراً: العلاقة بين الثقافة والعولمة:

اضطرت العولمة الدول الى إعادة النظر في كل القيم، والمعتقدات، والثورة على قبول الأمور على أنها مسلمات، وتشجيع مهارات الفكر النقدي للنشء، وصياغة عقولهم. إن العولمة أصبحت حقيقة واقعة، وأمرًا حتميًا، وليس في خياراتنا المتاحة القدرة على إيقافها، لكننا نستطيع التعامل معها، وفهمها، واستيعابها، وتوظيفها بما يخدم أهدافنا، فأصبح السبيل الوحيد أمام الحكومات، والمؤسسات التربوية، لا يتمثل في مقاومتها، وانما التفكير في كيفية إدارتها، وفهم خصائصها، وابتكار سياسات تربوية جديدة، تحقق المصالح الوطنية، وتحافظ على الهوية القومية.

وللعولمة جانب ثقافي يشكل نوعًا من التحدي، حيث تؤدي إلى الضغط على الخصوصيات الثقافية للمجتمعات. تهدد العولمة الخصوصيات الحضارية، وتؤدي الى إضعاف الدور الاجتماعي للثقافات. تمثل العولمة تحديًا ثقافيًا غير مسبوق، حيث يقوم على الإجتياح الثقافي. وينتج عن ذلك الإجتياح عدداً من النتائج الهامة، منها:

1. تفقد الدول الصغيرة ثقافتها تحت ضغط الإجتياح الثقافي العالمي، فتبدأ بالتخلي تدريجيًا عن خصوصيتها الثقافية لصالح الثقافة العالمية الجديدة.
2. ظهور الثقافة الوطنية في صورة باهتة عاجزة عن تقديم الشخصية الراقية، وفي الوقت نفسه تظهر فيه ثقافة العولمة مشرقة، وجميلة، ومقبولة كبديل عن الثقافة الوطنية.
3. ظهور روابط، وجسور، وأدوات، مهمتها إيجاد معايير تعبر من خلالها الأمم والشعوب إلى الثقافة العالمية، وتنشر الفكر الثقافي العالمي.

---

(14) هيثم مزاحم، حال القراءة في العالم: الهند الأولى وأميركا في المرتبة 23، الميادين، 7 يونيو 2017.

(15) هيثم مزاحم، مرجع سابق.

(16) محمد عبد الرحمن، كيف أثرت جائحة كورونا على تراجع معدل قراءة وشراء الكتب فى العالم؟، اليوم السابع، 2 أبريل 2021.

(17) محمد عبد الرحمن، مرجع سابق.

وهنا يبرز دور التربية في توجيه التغيير، ومساعدة الأفراد، وإعدادهم لفهم التغيير، وتقبله، والإستفادة منه، وتدريب الأفراد، وإكسابهم المرونة، وتمكينهم من تمييز العناصر الثقافية الهامة، والتي تتفق مع مقومات ثقافتهم، وتتفق مع حاجاتهم، وحاجات مجتمعهم في هذا العصر.

وتستطيع التربية القيام بدور ريادي وتجديدي في التغير الاجتماعي، حيث تقوم بتهيئة الظروف والعوامل المؤدية إلى التغيير الاجتماعي، فتتمكن من إرساء قواعد الديمقراطية، وتشجيعها بين الأجيال، واحترام الرأي والرأي الآخر، وتعليم النشء طريقة حل النزاعات بالحوار والأساليب السلمية.

كما يمكن للتربية أن تقوم بتقليل التكلفة الاجتماعية المترتبة على التغيير، وذلك من خلال حدوثه بأقل الخسائر، أو أقل صراع ممكن، والحفاظ على النسيج الاجتماعي دون تفكك. ولابد للتربية في أي مجتمع أن تنتقي بين ما يدخل المجتمع من ثقافات أخرى بما يتفق وأخلاقيات وتوجهات المجتمع.

ثان عشراً: العلاقة بين الثقافة وجودة التعليم:

إن الجودة في التعليم هي ترجمة الإحتياجات التي تؤهل الطلاب إلى إكتساب خصائص محددة تكون أساساً في تعليمهم وتدريبهم لتعميم الخدمة التعليمية وصياغتها بأهداف محددة بما يوافق تطلعات الطلاب المتوقعة. وبناء على ذلك فإن جودة التعليم ترتبط بعمليتي التعلم والتعليم والإدارة، حيث تعمل على تحديد الإطار العام للتعليم المرغوب المستهدف للطالب في ضوء معايير محددة من خلال مراقبة وفحص تقدم الطلبة وتراكم مهاراتهم المعرفية عبر ربط التعليم بحاجات المجتمع، وإحداث تغيير تربوي هادف، وبناء ملكة الإبداع عند المتعلمين.

وبذلك تعرف الجودة في التعليم بأنها استيفاء الجودة لجميع عناصر العملية التعليمية. تتضمن جودة التعليم مجموعة من الإجراءات والسياسات التي تهدف إلى إحداث تغيير مقصود في معرفة وسلوك المتعلم، فإذا لم يحدث هذا التغيير لا يمكن أن تكون العملية التعليمية صحيحة وناجحة، وذلك لعجزها عن تحقيق أهداف تنمية التعليم. كما تعبر الجودة في التعليم عن الجهود المبذولة من قبل العاملين في المجال التربوي لتحقيق الفاعلية والكفاءة داخل الفصول الدراسية والمدرسة بشكل عام، ورفع مستوى الطلبة.

إن تحقيق جودة التعليم يرتبط بشكل مباشر بالقائمين على صناعة القرار في مجال التربية والتعليم، حيث يجب أن تتضمن السياسات المتبعة الأساسيات المهنية التي ينبغي أن يتم تبنيها بطريقة سليمة داخل المدرسة وخارجها، لذا ينبغي على صانع القرار أن يأخذ بالحسبان عدة أمور لزيادة الجودة في التعليم، ومنها:

1- التفكير في وسائل أكثر فاعلية بالنسبة للدورات التدريبية للمعلمين.
2- التفكير في نظام جديد لرفع مستوى الأداء الوظيفي للمعلمين.
3- مقاومة رغبة المسؤول الشخصية أن يرتبط اسمه بتطوير التعليم، بينما تشكل لجان تربوية تضع خطط جديدة لنظام التعليم.

خلاصة الفصل الأول

إن الثقافة على المستوى الأكاديمي ليس لها تعريف موحد، وليس لها وصفاً واحداً أو تفسيراً واحداً، وإنما تتعدد تعريفات الثقافة وتفسيراتها بتعدد وتنوع المجالات والقطاعات التى ترتبط بها الثقافة، فهى ليست عنصراً منعزلاً عن المجتمع، وإنما مرتبطاً به، متفاعلاً معه، مؤثراً فيه، متأثراً به. كما أنها لا تتفاعل مع قطاع أو اثنين، وإنما تشكل فاعلاً رئيسياً في أركان عمل جميع القطاعات العلمية والعملية.

تشتمل عملية التنمية الثقافية على الإجراءات والآليات التى يتخذها صانع القرار لتعزيز مستوى الثقافة في المجتمع،

حيث تتضمن تطوير الوعي الفكرى للفئات المجتمعية المستهدفة بالقضايا المتعلقة بالثقافة والتراث والعادات والتقاليد المتعلقة بوطنه وبالثقافات المختلفة، بحيث يسمح بتشكيل رؤية واسعة من العلم المحيط به والتعرف على مشكلات البيئة المحلية التى يتعرض لها مجتمعه.

تتمثل أهمية التنمية الثقافية في مجال التعليم في تطوير العادات الخاصة للطلاب، بحيث تؤدي دورين، أهمهما دورها التوجيهي، حيث أنها تقوم بتنمية الطلاب للوصول إلى هدف مشترك. أما دورها الآخر، فيتمثل في توحيد العادات التي تجمع الطلبة ليصبحوا مجموعة واحدة تمتلك هدفاً يساهم في تثقيف الطلبة حول تاريخهم وتراثهم وعاداتهم ومعتقداتهم وممارساتهم الثقافية.

الفصل الثاني

رؤية نقدية لإدماج الثقافة في منظومة التعليم العام قبل الجامعي

عام.

تشكل الزيادة المستمرة في أعداد السكان في المجتمع المصري ضغطاً مستمراً على الطلب على التعليم، مما دفع الدولة إلى الاهتمام بالتوسع الكمي على حساب تطوير عناصر الجودة التعليمية. وقد تجلت مظاهر ذلك في ارتفاع كثافة الفصول، وتعدد الفترات المدرسية، وضعف مستوى التجهيزات المدرسية، وضعف مستوى المناهج الدراسية، والبرامج الخاصة بتطوير التعليم، وضعف طرق وأساليب التدريس، والعجز الدائم في أعداد المعلمين مقارنة بأعداد الطلاب، فضلاً عن ضعف أنظمة وأساليب وأدوات التقييم والتدريب.

تكمن المشكلة في تطوير منظومة التعليم العام في اتسامها بعدم الاستقرار، ويرجع ذلك لكثرة التغييرات الوزارية، وارتباط الخطط التنموية بشخص وزير التعليم. إضافة إلى ذلك فإن أحد أهم أسباب ضعف عملية تطوير التعليم العام يتمثل في عدم تبني رؤية واضحة للنظرية التربوية التي يقوم عليها النظام التعليمي. كما أن التعليم العام في مصر لم يعرف على مر الزمن تنفيذ خطة استراتيجية تسمح فعلياً بقبول المساءلة ووضوح منهجية الإدارة بالأداء.

وعلى ذلك فإنه لا توجد خطة استراتيجية مرحلية متكاملة الأركان لتطوير منظوة التعليم العام قبل الجامعي، مما يجعل الحاجة ملحة الى وضع فكر تخطيطي استراتيجي لوضع منهجية منهجية واضحة ومحددة للقضاء على معوقات تطوير التعليم العام قبل الجامعي. ولتطبيق ذلك يجب أن تشتمل السياسات العامة لتطوير المنظومة التعليية على فكر وفلسفة واضحة تنبع من أهمية إدماج الثقافة كعنصر أساسي من عناصر السياسة العامة التعليمية بدءاً من مرحلة التخطيط حتى مرحلة التنفيذ والمتابعة.

المبحث الثالث

تحليل سياسات تطوير منظومة التعليم العام قبل الجامعي

بعد انتهاء ثورتي 25 يناير 2011، و30 يونيو 2013، وتولي الجهات المعنية مهمة إرساء قواعد الاستقرار الأمني والسياسي ظهرت الحاجة ملحة لتولى الجهات المعنية مهمة تطوير منظمومة التعليم العام قبل الجامعي. اتخذت الحكومة المصرية بمختلف مؤسساتها المنوطة بتطوير التعليم عدد من الإجراءات والسياسات على مختلف الأصعدة سعياً منها لإحداث تغييراً جذرياً نحو تقدم قطاع التعليم، وبصفة خاصة التعليم العام قبل الجامعي.

أولاً: تطوير التعليم العام في دستور2014:

1- نص المادة رقم (19) من الفصل الأول (المقومات الاجتماعية) التابع للباب الثاني من الدستور (المقومات الأساسية للمجتمع):

"التعليم حق لكل مواطن، هدفه بناء الشخصية المصرية، والحفاظ على الهوية الوطنية، وتأصيل المنهج العلمي في التفكير، وتنمية المواهب وتشجيع الابتكار، وترسيخ القي الحضارية والروحية، وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز، وتلتزم الدولة بمراعاة أهدافه في مناهج التعليم ووسائله، وتوفيره وفقاً لمعايير الجودة العالمية. والتعليم إلزامي حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها، وتكفل الدولة مجانيته بمراحله المختلفة في مؤسسات الدولة التعليمية، وفقاً للقانون. وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم لا تقل عن 4% من الناتج القومي الإجمالي، تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية. وتشرف الدولة عليه لضمان التزام جميع المدارس والمعاهد العامة والخاصة بالسياسات التعليمية لها[18]."

2- نص المادة رقم (22) من الفصل الأول (المقومات الاجتماعية) التابع للباب الثاني من الدستور (المقومات الأساسية للمجتمع):

"المعلمون، وأعضاء هيئة التدريس ومعاونوهم، الركيزة الأساسية للتعليم، تكفل الدولة تنمية كفاءاتهم العلمية، ومهاراتهم المهنية، ورعاية حقوقهم المادية والأدبية، بما يضمن جودة التعليم وتحقيق أهدافه[19]."

3- نص المادة رقم (24) من الفصل الأول (المقومات الاجتماعية) التابع للباب الثاني من الدستور (المقومات الأساسية للمجتمع):

"اللغة العربية والتربية الدينية والتاريخ الوطني بكل مراحله مواد أساسية في التعليم قبل الجامعي، الحكومي والخاص، وتعمل الجامعات على تدريس حقوق الإنسان والقيم، والأخلاق المهنية للتخصصات العلمية المختلفة[20]."

4- نص المادة رقم (25) من الفصل الأول (المقومات الاجتماعية) التابع للباب الثاني من الدستور (المقومات الأساسية للمجتمع):

"تلتزم الدولة بوضع خطة شاملة للقضاء على الأمية الهجائية والرقمية بين المواطنين في جميع الأعمار، وتلتزم بوضع آليات تنفيذها بمشاركة مؤسسات المجتمع المدني، وذلك وفق خطة زمنية محددة[21]."

5- جزء من نص المادة رقم (80) من الفصل الأول (المقومات الاجتماعية) التابع للباب الثاني من الدستور (المقومات الأساسية للمجتمع):

"..... لكل طفل الحق في التعليم المبكر في مركز للطفولة حتى السادسة من عمره، ويحظر تشغيل الطفل قبل تجاوزه سن إتمام التعليم الأساسي،...[22]."

ثانياً: تطوير علاقة الثقافة بالتعليم في دستور 2014:

1- نص المادة رقم (47) من الفصل الثالث (المقومات الثقافية) التابع للباب الثاني من الدستور (المقومات الأساسية للمجتمع):

---

(18) الدستور المصري 2014، المادة رقم 19.

(19) الدستور المصري 2014، المادة رقم 22.

(20) الدستور المصري 2014، المادة رقم 24.

(21) الدستور المصري 2014، المادة رقم 25.

(22) الدستور المصري 2014، المادة رقم 80.

"تلتزم الدولة بالحفاظ على الهوية الثقافية المصرية برو افدها الحضارية المتنوعة[23]."

2- نص المادة رقم (48) من الفصل الثالث (المقومات الثقافية) التابع للباب الثاني من الدستور (المقومات الأساسية للمجتمع):

"الثقافة حق لكل مواطن، تكفله الدولة وتلتزم بدعمه وبإتاحة المواد الثقافية بجميع أنواعها لمختلف فئات الشعب، دون تمييز بسبب القدرة المالية أو الموقع الجغرافي أو غير ذلك. وتولي اهتماماً خاصاً بالمناطق النائية والفئات الأكثر احتياجاً. وتشجع الدولة حركة الترجمة من العربية وإليها[24]."

ثالثاً: تطوير التعليم العام في القرارات والتشريعات:

1- قانون التعليم الصادر بالقانون رقم 139 لسنة 1981 وتعديلاته:

- نص المادة رقم (1) من الباب الأول (الأهداف والاحكام العامة للتعليم):

"يهدف التعليم قبل الجامعي إلى تكوين الدارس تكويناً ثقافياً وعلمياً وقومياً على مستويات متتالية، من النواحي الوجدانية والقومية والعقلية والاجتماعية والصحية والسلوكية والرياضية، بقصد إعداد الإنسان المصري المؤمن بربه ووطنه وبقيم الخير والحق والإنسانية وتزويده بالقدر المناسب من القيم والدراسات النظرية والتطبيقية والمقومات التي تحقق إنسانيته وكرامته وقدرته على تحقيق ذاته والإسهام بكفاءة في عمليات و أنشطة الإنتاج والخدمات، أو لمواصلة التعليم العالي والجامعي، من أجل تنمية المجتمع وتحقيق رخائه وتقدمه[25]."

- نص المادة رقم (3) من الباب الأول (الأهداف والاحكام العامة للتعليم):

"التعليم قبل الجامعي حق لجميع المواطنين في مدارس الدولة بالمجان، ولا يجوز مطالبة التلاميذ برسوم مقابل ما يقدم لهم من خدمات تعليمية أو تربوية. ويجوز تحصيل مقابل خدمات إضافية تؤدى للتلاميذ، أو تأمينات عن استعمال الأجهزة والأدوات، أو مقابل تنظيم تعليم يسبق التعليم الأساسي الإلزامى، ويصدر بتحديد هذا المقابل وأحواله قرار من وزير التعليم[26]."

- جزء من نص المادة رقم (6) من الباب الأول (الأهداف والاحكام العامة للتعليم):

"التربية الدينية مادة أساسية في جميع مراحل التعليم، ويشترط للنجاح فيها الحصول على 50% على الأقل من الدرجة المخصصة لها على ألا تحسب درجاتها ضمن المجموع الكلى[27]."

- نص المادة رقم (12) من الباب الأول (الأهداف والاحكام العامة للتعليم):

"يشكل على مستوى كل مدرسة وكل إدارة ومديرية تعليمية وعلى مستوى الجمهورية مجلس يسمى "مجلس الأمناء والآباء والمعلمين"، كما يجوز أن تشكل في كل من هذه المستويات مجالس لاتحاد الطالب ويصدر بتشكيل هذه المجالس وتحديد اختصاصاتها قرار من من وزير التربية و

---

(23) الدستور المصري 2014، المادة رقم 47.

(24) السدور المصري 2014، المادة رقم 48.

(25) قانون التعليم الصادر بالقانون رقم 139 لسنة 1981 وتعديلاته، مادة رقم (1).

(26) قانون التعليم الصادر بالقانون رقم 139 لسنة 1981 وتعديلاته، مادة رقم (3).

(27) قانون التعليم الصادر بالقانون رقم 139 لسنة 1981 وتعديلاته، مادة رقم (6).

التعليم[28]."

- نص المادة رقم (16) من الباب الثاني (مرحلة التعليم الأساسي):

"يهدف التعليم الأساسي إلى تنمية قدرات واستعدادات التلاميذ واشباع ميولهم وتزويدهم بالقدر الضروري من القيم والسلوكيات والمعارف والمهارات العملية والمهنية التي تتفق وظروف البيئات المختلفة بحيث يمكن لمن يتم مرحلة التعليم الأساسي أن يواصل تعليمه في مرحلة أعلى أو أن يواجه الحياة بعد تدريب مهني مكثف، وذلك من أجل إعداد الفرد لكي يكون مواطناً منتجاً في بيئته ومجتمعه[29]."

- نص المادة رقم (17) من الباب الثاني (مرحلة التعليم الأساسي):

"تنظيم الدراسة في مرحلة التعليم ألساسي لتحقيق الأغراض الآتية:

- **التأكيد على التربية الدينية والوطنية والسلوكية والرياضية خلال مختلف سنوات الدراسة.**
- **تأكيد العلاقة بين التعليم والعمل المنتج.**
- **توثيق الإرتباط بالبيئة على أساس تنويع المجالات العملية والمهنية بما يتفق وظروف البيئات المحلية ومقتضيات تنمية هذه البيئات.**
- **تحقيق التكامل بين النواحي النظرية والعملية في مقررات الدراسة وخططها ومناهجها.**
- **ربط التعليم بحياة الناشئين وو اقع البيئة التي يعيشون فيها، بشكل يؤكد العلاقة بين الدراسة والنواحي التطبيقية، على أن تكون البيئة و أنماط النشاط الاجتماعي والاقتصادي بها من المصادر الرئيسية للمعرفة والبحث والنشاط في مختلف موضوعات الدراسة**[30]."

- نص المادة رقم (22) من الباب الثالث (مرحلة التعليم الثانوي):

"تهدف مرحلة التعليم الثانوي إلى إعداد الطالب للحياة جنباً إلى جنب مع إعدادهم للتعليم العالي والجامعي، أو المشاركة في الحياة العامة، والتأكيد على ترسيخ القيم الدينية والسلوكية والقومية[31]."

2- قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم 523 لسنة 1981 بإنشاء المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي:

- تنص المادة الأولى من القرار على أن يتشكل المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي برئاسة وزير التربية والتعليم.
- تحدد المادة الثانية من القرار اختصاصات المجلس، والتي تتمحور حول إعداد السياسة العامة

---

(28) قانون التعليم الصادر بالقانون رقم 139 لسنة 1981 وتعديلاته، مادة رقم (12).

(29)قانون التعليم الصادر بالقانون رقم 139 لسنة 1981 وتعديلاته، مادة رقم (16).

(30) قانون التعليم الصادر بالقانون رقم 139 لسنة 1981 وتعديلاته، مادة رقم (17).

(31)قانون التعليم الصادر بالقانون رقم 139 لسنة 1981 وتعديلاته، مادة رقم (22).

لتطوير التعليم قبل الجامعي.

3- قانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٦ بإنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد:

- وضعت المادة رقم (2) بعض التعريفات الهامة للقانون، ومنها:

- **"المؤسسات التعليمية: الجامعات والكليات والمعاهد والمدارس أيا كانت مسمياتها التابعة أو الخاضعة لإشراف وزارة التعليم العالى أو وزارة التربية والتعليم أو الأزهر الشريق أو غيرها حكومية كانت أو غير حكومية.**
- **البرنامج التعليمى: المناهج والمقررات الدراسية والأنشطة التى تكسب الدارس المعرفة والمهارات والقيم اللازمة لتحقيق هدف تعليمى أو تخصص دراسى محدد، والذى يتم منح الدارس درجة علمية أو شهادة اجتياز عند استيفاء مكوناته ومتطلباته.**
- **المنهج: المكون المعرفى والمهارى والوجدانى لتحقيق مخرجات التعليم المنشودة فى فترة زمنية محددة.**
- **التقويم: تحليل أداء المؤسسات والبرامج التعليمية وقياس مستوى جودة الأداء وتحديد ما قد يوجد من جوانب القصور وما يلزم لتلافيها تحقيقا لمستوى الجودة المطلوب.**
- **ضمان الجودة: هو استيفاء الجودة لجميع عناصر العملية التعليمية من مناهج ومؤسسات وطلاب ومعلمين وأساتذة ومختلف الأنشطة التى ترتبط بالعملية التعليمية[32]."**

- مادة رقم (3):

"تهدف الهيئة إلى ضمان جودة التعليم وتطويره المستمر من خلال:

- **نشر الوعى بثقافة الجودة.**
- **التنسيق مع المؤسسات التعلمية بما يكفل الوصول إلى منظومة متكاملة من المعايير وقواعد مقارنات التطوير وآليات قياس الأداء استرشاداً بالمعايير الدولية وبما لا يتعارض مع هوية الأمة.**
- **دعم القدرات الذاتية للمؤسسات التعليمية للقيام بالتقويم الذاتى.**
- **توكيد الثقة على المستوى المحلى والإقليمى والدولى فى جودة مخرجات العملية التعليمية بما لايتعارض مع هوية الأمة.**
- **التقويم الشامل للمؤسسات التعليمية وبرامجها طبقا للمعايير القياسية والمعتمدة لكل مرحلة تعليمية ولكل نوع من المؤسسات التعليمية[33]."**

- تحدد المادة رقم (4) الآليات الخاصة بتحقيق الأهداف التي تسعى إليها الهيئة، والتي تتمحور حول

---

(32) قانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٦ بإنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، المادة رقم (2).

(33) قانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٦ بإنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، مادة رقم (3).

وضع السياسات اللازمة لنشر ثقافة الجودة واتخاذ السياسات اللازمة لتعزيز مستوى الجودة في المؤسسات التعليمية.

رابعاً: سياسات تطوير التعليم العام قبل الجامعي:

بعد انتهاء ثورة 30 يونيو 2013 قامت الحكومة المصرية بالعديد من المحاولات لإصلاح منظومة التعليم قبل الجامعي، وبصفة خاصة التعليم العام قبل الجامعي. ومن أهم هذه المحاولات ما يلي:

1- استراتيجية تطوير التعليم قبل الجامعي 2014 – 2030:

وضعت وزارة التربية والتعليم الإجراءات الشكلية لتنفيذ استراتيجية تطوير التعليم قبل الجامعي، والتي تتمحور حول عمل ورش العمل للاجتماع مع الجهات المعنية بتطوير التعليم، والتعاون مع الجهات الإقليمية والدولية الشريكة في عملية تطوير التعليم، وغيرها.

كما عرضت وزارة التربية والتعليم في هذه الاستراتيجية منهجية العمل في إطار عملية تطوير التعليم قبل الجامعي، والتي تتبلور في الإيمان بمبادئ التشاركية والديموقراطية والمساواة والعدالة الاجتماعية، فضلاً عن تأكيد الدعم الكامل لجميع الجهات الشريكة في عملية التطوير.

والجدير بالذكر أن الاستراتيجية تطرقت إلى الجانب الثقافي في تطوير وتحديث التعليم، وقد تمحورت الاستراتيجية في ذلك الشأن حول وجهة نظر مفادها أن تطوير الثقافة لا يتمثل فقط في تحديث التعليم، بل في تطوير كافة قطاعات الدولة، حيث رفضت الاستراتيجية كل وجهات النظر الأخرى، والتي تتلخص في أن جوهر المشكلة يكمن في انخفاض مستوى كفاءة المعلمين، أو ضعف أساليب وطرق التدريس القائمة على الحفظ والتلقين، أو ضعف مستوى المناهج الدراسية في تعزيز مستوى الثقافة بين أفراد المجتمع، حيث بررت الاستراتيجية رفضها لوجهات النظر السابقة بأنها مجرد وجهات نظر جزئية لم تتطرق الى الصورة الكلية للمجتمع.

ومن أهم مبررات الاستراتيجية لرفضها لوجهات النظر السابقة أن المشكلات التي تواجه قطاع التعليم نابعة أساساً من المشكلة الثقافية التي يعاني منها المجتمع المصري ككل. وعلى ذلك ترى الاستراتيجية أن المعالجة الصحيحة للمشكلة التعليمية تتطلب النظر إلى طبيعة المشكلة الثقافية في هيكل المجال الاجتماعي، بحيث تكون الثقافة والسياق الثقافي مدخلاً أساسيًا للنظر في عمليات تطوير وتحديث التعليم في مصر[34].

كما ركزت الاستراتيجية في مجملها على تطوير التعليم قبل الجامعي بناءاً على عدة ركائز، **ومن أهمها:**

- تطوير المناهج الدراسية لتتماشى مع المعايير العالمية.
- التركيز على الاهتمام بتوظيف المناهج الدراسية غير المحملة ثقافياً مثل العلوم والرياضيات واللغة الإنجليزية.
- وضع مؤشرات للتقييم تتوافق مع المؤشرات العالمية لتقييم تطوير منظومة التعليم قبل الجامعي.
- التركيز على تحسين المناخ العام للبيئة المدرسية من خلال الاهتمام بعدد من الجوانب مثل التغذية المدرسية، وزيادة عدد الحجرات الدراسية، وتحديث وسائل التقييم والإختبار للطلاب.
- تأسيس منظومة التعليم في أساسها وهيكلها على أساس توظيف تكنولوجيا المعرفة والاهتمام

(34) الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى 2014 -2030، ص 27.

بتوظيف اقتصاد المعرفة.

2- تطوير التعليم العام قبل الجامعي في إطار رؤية مصر 2030:

لقد وضعت رؤية مصر 2030 قطاع التعليم قبل الجامعي في إطار العرض والطلب، وإخضاع انظوة التعليمية لنظام السوق الحر. كما تهدف رؤية 2030 إلى توظيف نظم الحوكمة والتحول الرقمي من أجل تأسيس المنظومة التعليمية على أساس المعرفة وتكنولوجيا المعلومات.

إن الهدف الاستراتيجي لوزارة التربية والتعليم وفقاً لرؤية 2030 هو تحسين القيمة المضافة من العملية التعليمية، وذلك لكي يزداد الطلب على الخدمات التعليمية. تكمن الرؤية الاستراتيجية لتطوير التعليم وفقاً لرؤية مصر 2030 في توفير تعليم يتصف بالجودة العالية على مستوى المعلم والمناهج ومسايرة النظم التعليمية العالمية، مما يزيد من تنافسية النظام التعليمي المصري للنظم التعليمية في الدول الأخرى.

ولكي يتم تحقيق هذه الرؤية الاستراتيجية التي تسعى إليها وزارة التربية والتعليم وضعت رؤية مصر 2030 عدد من المؤشرات التقييمية من أجل قياس مدى فعالية السياسات التي تخدم تطوير المنظومة التعليمية، ومن أهمها **ما يلي:**

- نسبة الإنفاق على التعليم قبل الجامعي إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث تهدف الحكومة المصرية إلى زيادته ليصل إلى 8% بحلول 2030.
- نصيب الطالب من الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعي، حيث تقارن الدولة بين نصيب الطالب في مصر ونصيب الطالب في الدول الأخرى، ولكنها ل تضع أي مستهدفات كمية في المستقبل.
- متوسط عدد الطلاب في الفصل، حيث يقيس جودة الحياة المدرسية من خلال تحديد متوسط عدد الطلاب في الفصل الدراسي الواحد، وقد وضع الدولة هدفاً مستقبلياً بأن تصل إلى 35 طالب/فصل بحلول 2030.

كما وضع الحكومة المصرية عدد من المؤشرات المستحدثة لقياس فعالية الأداء للسياسات الإصلاحية في المنظومة التعليمية، **ومن أهمها:**

- نسبة المعلمين الحاصلين على رخصة مزاولة المهنة.
- نسبة الطلاب الذين اجتازوا الاختبارات الوطنية في المواد الغير محملة ثقافياً مثل العلوم والرياضيات واللغة العربية واللغة الإنجليزية.
- نسبة المدارس المزودة بتكنولوجيا تعليم ملائمة.
- نسبة المدارس المزودة بمتطلبات الدمج.
- نسبة المناهج المسايرة للمعايير الدولية.

أما عن سياسات تطوير المؤسسات التعليمية والمعلمين فقد وضعت رؤية مصر 2030 عدد من البرامج التي تسعى الحكومة المصرية من خلالها إلى تطوير الكفاءة المهنية للمعلمين، **وتتمحور هذه البرامج حول:**

- تطوير برامج إعداد المعلمين وتأهيلهم للحصول على رخص مزاولة المهنة وضمان تحقيق

الكفاءة في الكادر الجديد مع التركيز على التأهيل التكنولوجي المساير لمتطلبات العصر[35].

- إلزام كافة المدارس بالتقدم للتأهيل للاعتماد قبل البدء في تطبيق المناهج المطورة.
- وضع سياسات وآليات لتفعيل دور مجلس الأمناء في المدرسة والمديرية بحيث يسمح لمجلس الأمناء بالمدرسة بإدارة الموارد المالية وتحديد أولويات الصرف مع تسهيل المشاركة المجتمعية في تمويل تجديد وصيانة المدارس.
- تصميم إطار قوي للمناهج يتكامل عبر كل المراحل التعليمية بما يتوافق مع المعايير العالمية ومقتضيات الحياة العلمية المتمثلة في متطلبات القرن الحادي والعشرين، مع التركيز على المواد العلمية كالرياضيات والعلوم، ووضع آلية لدمج التكنولوجيا في المناهج[36].

3- استراتيجية تطوير التعليم قبل الجامعي عام 2018:

وفقاً لتصريحات وزير التربية والتعليم الدكتور طارق شوقي، فإن الاستراتيجية الموضوعة لتطوير التعليم يتم تنفيذها وفقًا للدستور، حيث تتفرع لـ4 محاور رئيسية، **وهي:**

- تطوير نظام التعليم عن طريق توظيف تكنولوجيا المعلومات.
- تعديل نظام المرحلة الثانوية بالاعتماد على سياسات التحول الرقمي.
- فتح المدارس اليابانية، والمدارس التكنولوجية بالنسبة للتعليم الفنى[37].

وعن سياسات تطوير الكفاءة المهنية للمعلمين فقد أطلقت وزارة التربية والتعليم برنامج "المعلمون أولاً"، حيث تسعى الدولة المصرية نحو تعزيز وصقل مهارات المعلم المصرى فيما يتعلق بالتثقيف المالى، وتنمية المهارات الشخصية للمعلم حتى تتواكب مع التطور السريع للاقتصاد العالمى. كما نفذت الحكومة عدد من البرامج التدريبية لأعضاء هيئة التدريس، حيث تم تدريب عدد كبير من المعلمين على استخدامات بنك المعرفة المصرى، وتدريب قرابة 130 ألف معلم على منظومة التعليم الجديدة[38].

خامساً: التعقيب على سياسات تطوير التعليم العام قبل الجامعي:

1- الاهتمام بتطوير مستوى المعلمين:

وفقاً للمادة رقم (22) من الدستور تهتم الحكومة المصرية بالمعلمين باعتبارهم الركيزة الأساسية لتطوير التعليم وتحقيق التنمية، ومع ذلك فإن السياسات المتبعة من جانب وزارة التربية والتعليم تخالف الدستور مخالفة تامة، ويظهر ذلك جلياً في ما أقره وزير التربية والتعليم فيما يتعلق بحل إشكالية العجز في عدد المعلمين، وذلك من خلال إعلان فتح باب التطوع للعمل بالمدارس الحكومية من خريجي كليات التربية وحملة المؤهلات التربوية، والتخصصات الموازية، بالحصة الواحدة، مقابل 20 جنيهاً[39].

على الرغم من أن تنفيذ ذلك القرار يضمن للدولة عدم تحمل أعباء مالية ثقيلة، وعلى الرغم من أنه ذلك يعتبر حلاً ابتكارياً لمواجهة العجز، وفقاً لتحليلات بعض الخبراء، إلا أن ذلك يعمق الشعور بالإهانة والإحتقار الذي بدأ يتغلغل في

---

(35) رؤية مصر 2030، محور التعليم والتدريب، ص6.

(36) رؤية مصر 2030، محور التعليم والتدريب، ص7.

(37) على السلمي، استراتيجيات تطوير التعليم.. بين الرؤى والتفعيل!، المصري اليوم، 2018/8/2.

(38) ابراهيم عبد المنعم، فى 2019 .. تطوير التعليم مشروع مصر القومى، الهيئة العامة للاستعلامات، 18 مايو 2019.

(39) ألفت كامل، "تطوع المدرسين".. مسكن موضعي لأزمة نقص الكوادر، مصر 360، 24 سبتمبر 2021.

نفوس المعلمين منذ إطلاق وزارة الدالية حملات أمنية للقبض عليهم بزعم القضاء على ظاهرة الدروس الخصوصية وحماية الطلاب من الإصابة بفيروس كورونا.

كما أن التعامل مع المعلم من المنظور المالي فقط، دون الأخذ في الإعتبار الجانب الأدبي أو المهني يعتبر استهانة من جانب الحكومة للعملية التعليمية بأكملها، إذ أن المعلم، وفقاً للدستور هو الركيزة الأساسية لتطوير التعليم.

وعلى ذلك فقد كان من الأفضل التفكير بجدية في اتخاذ سياسات تسعى نحو تعزيز مستوى المعلم كجزء رئيسي في العملية التعليمية، وليس كموظف حكومي تحكمه فقط العلاقة المالية بينه وبين الحكومة.

2- الاهتمام باللغة العربية والتربية الدينية:

وفقاً لنص المادة رقم (24) من الدستور فإن الدولة تضع اللغة العربية والتربية الدينية في مقدمة أولويات التنمية الثقافية في قطاع التعليم قبل الجامعي. وعلى الرغم من ذلك فإن السياسات المتخذة من جانب وزارة التربية والتعليم تنفي ذلك، وتخالف الدستور مخالفة واضحة، ويظهر ذلك جلياً في نص المادة رقم (6) من قانون التعليم الصادر بالقانون رقم 139 لسنة 1981 وتعديلاته، حيث تشترط وزارة التربية والتعليم وفقاً للقانون بألا تضاف درجات مادة التربية الدينية إلى المجموع الكلي لدرجات الطالب.

وقد ساهم ذلك في انخفاض مستوى الاهتمام بتدريس مادة التربية الدينية انخفاضاً بارزاً، مما أدى إلى انعكاس آثار ذلك الإهمال على أخلاق الطلاب والتزامهم بالتعاليم السماوية.

أما عن تدريس مادة اللغة العربية، فإن خبراء التعليم وتطوير المناهج في مصر يعلمون حق العلم بأن تدريس مادة اللغة العربية لم يتطور على مدى أكثر من 10 سنوات، وذلك على مستوى الشكل والمضمون، والدليل على ذلك أن وزارة التربية والتعليم مازالت تقوم بتعليم الطلاب أصول اللغة العربية من قواعد نحوية وبلاغية وخلافه من خلال الرجوع إلى التراث الجاهلي الذي مضى عليه قرون عدة، وبالتالي لم يعد صالحاً لأن يتم الاعتماد عليه بشكل كبير في فهم وتعليم أصول اللغة العربية.

وعلى ذلك فقد كان من الأفضل أن تبحث الوزارة جدياً عن طرق أكثر تطوراً للتدريس للطلاب، فضلاً عن إعادة صياغة المناهج الدراسية، وخاصة منهج اللغة العربية، حتى تصبح صالحة للإستيعاب والفهم من جانب الطلاب.

3- القضاء على الأمية الهجائية والرقمية:

وفقاً للمادة رقم (25) من الدستور فإن الدولة تولي اهتماماً خاصاً بمحو الأمية الرقمية والهجائية بين مختلف فئات الشعب. وعلى مستوى منظومة التعليم قبل الجامعي، فإن عدد كبير من الطلاب يخرجون من التعليم دون أن يصلوا إلى مرحلة التخلص الكامل من الأمية سواء كانت الرقمية أو الهجائية.

كما أنه وفقاً لاستراتيجية تطوير التعليم التابعة لرؤية مصر 2030 لم تتضمن الاستراتيجية أي برامج واضحة لضمان القضاء على الأمية الهجائية بين طلاب المراحل التعليمية المختلفة.

أما عن القضاء على الأمية الرقمية، فعلى مستوى تطوير التعليم قبل الجامعي اتخذت وزارة التربية والتعليم عدد من السياسات التي تسعى من خلالها إلى القضاء على الأمية الرقمية بين الطلاب، ولكنها لا تخدم ذلك الهدف إطلاقاً، **ومن أهمها:**

- تطوير نظام الثانوية بالاعتماد على سياسات التحول الرقمي:

قامت وزارة التربية والتعليم باستبدال الكتب المدرسية الورقية بالأجهزة اللوحية (التابلت)، حيث تهدف من خلال ذلك إلى توظيف تكنولوجيا المعلومات في هيكل المنظومة التعليمية، ولكن ذلك غير صحيح.

إن توظيف تكنولوجيا المعلومات في قطاع التعليم في أي دولة يقوم على تعليم وتدريب الطلاب على كيفية استخدام الكمبيوتر وتدريبهم على التكنولوجيا المتقدمة لأنظمة (soft ware) و(hard ware)، وغيرها، وذلك لكي يكونوا على دراية كاملة بكيفية التعامل مع التكنولوجيا بمستويها المادي والمعنوي.

- استحداث مواد دراسية جديدة لتوظيف تكنولوجيا المعلومات في المنظومة التعليمية:

قامت وزارة التربية والتعليم باستحداث عدد من المواد الدراسية التي تهدف من خلالها إلى توظيف التكنولوجيا في مختلف المراحل الدراسية، مثل مادة تكنولوجيا المعلومات والإتصالات المقررة حديثاً على الصف الرابع الإبتدائي[40].

إن تدريب الطلاب على التكنولوجيا لا يكون من خلال قراءة الكتب أو الاستماع أو أي وسيلة نظرية، إذ أن تكنولوجيا المعلومات تعتبر من العلوم العملية التي يكمن تعلمها في ممارستها.

وعلي ذلك فقد كان من الأفضل تفعيل دور المعامل التكنولوجية في تدريب الطلاب بدلاً من تحميل موازنة الدولة أعباء مالية ضخمة من أجل شراء الأجهزة اللوحية وتوزيعا على التلاميذ، حيث توفر الدولة حوالي 1.8 مليون جهاز تابلت لطلاب المرحلة الثانوية، مما يكلف الدولة تقريباً حوالي 9 مليارات جنيه[41].

إن توظيف تكنولوجيا المعلومات وسيلة لتحقيق التقدم، وليس غاية نهائية. وعلى ذلك لا يمكن أن يتم تأسيس عملية تطوير التعليم على أساس واحد فقط، وهو توظيف التكنولوجيا، لأنها بذلك تصبح قائمة على أساس فارغ، لا يصلح لتدعيم أي شئ، إذ هو في الأصل ليس أساساً، بل احدى الوسائل التي يتم الاستعانة بها في تنفيذ عملية التطوير لأي قطاع، وليس قطاع التعليم وحده.

إن الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات يعد الركن الرابع من الأركان الأساسية التي يعتمد عليها قطاع التعليم، وهم المعلومة، والطالب، والمعلم، والوسيلة التي يتم بها نقل المعلومة. ولكي يثبت فعالية نقل المعلومة يجب ألا يقتصر نقلها على وسيلة واحدة، بل يجب أن يتم نقلها بمختلف الوسائل التي تحقق استيعاب الطالب بفعالية عن طريق تعزيز التفاعل بين الطالب والمعلم، وبين الطالب والمعلومة ذاتها.

4- الاهتمام بتعزيز مستوى الثقافة بين الطلاب:

وفقاً للمادة رقم (48) من الدستور فإن الدولة تولي اهتماماً خاصاً بإتاحة المواد الثقافية بين مختلف فئات المجتمع. وعلى مستوى منظومة التعليم قبل الجامعي، فإن الاهتمام بتعزيز مستوى الثقافة بين الطلاب يعتبر ضعيفاً جداً، حيث يقتصر فقط على تدريس مادتي التاريخ والجغرافيا، إذ أن درجاتهما تضاف للمجموع الكلي لدرجات الطالب، وذلك يتم الاهتمام بتدريسهما.

أما عن مادة المواطنة والتربية الوطنية، فدرجاتها لا تضاف للمجموع الكلي لدرجات الطالب، ولذلك لا يتم الاهتمام بتدريسها للطلاب. وعلى ذلك فقد كان من الأفضل أن تتخذ الوزارة سياسات جدية لإدماج الثقافة في منظومة التعليم قبل الجامعي بشقيه، العام والفني.

5- إتاحة فرص التعليم المجاني لكافة فئات الشعب:

وفقاً لنص المادة رقم (3) من قانون التعليم الصادر بالقانون رقم 139 لسنة 1981 وتعديلاته، فإن التعليم قبل

---

(40) وفاء يحيي، الأمان الرقمي وأخلاقيات وسائل التواصل.. تعرف على منهج تكنولوجيا المعلومات للصف الرابع الإبتدائي، المصري اليوم، 2021/9/22.

(41) ياسمين بدوي، الواحد بـ240 دولار.. وزير التعليم: اجهزة تابلت المرحلة الثانوية كلفتنا 9 مليارات جنيه، صدى البلد، 7 ديسمبر 2020.

الجامعي مجاني لكافة فئات المجتمع المصري، وعلى الرغم من ذلك فإن السياسات المتخذة من جانب وزارة التربية والتعليم تنفي ما يقره القانون.

ويظهر ذلك جلياً في رؤية مصر 2030، والتي تعاملت مع منظومة التعليم بآلية العرض والطلب، فضلاً عن اعتبار الحكومة المصرية زيادة الطلب على الخدمات التعليمية هدفاً استراتيجياً لتطوير التعليم، وكأن قطاع التعليم سوق لبيع السلع والخدمات، تهدف الحكومة من خلاله إلى تحقيق أكبر ربح ممكن.

والدليل الأبرز على ذلك هو زيادة مصروفات التعليم قبل الجامعي بمراحله المختلفة إلى مستويات قياسية لا تدخل في نطاق مجانية التعليم، حيث أصدر وزير التربية والتعليم، الدكتور طارق شوقي قراراً إدارياً بزيادة مصروفات المدارس الحكومية **على النحو التالي**:

- تبلغ مصروفات المدارس الحكومية من الصف الخامس الابتدائى حتى الصف الثالث الإعدادى 205 جنيها.
- تبلغ مصروفات المدارس الحكومية للصف الأول الثانوى 520 جنيهًا، والصفين الثانى والثالث الثانوى العام 505 جنيهات[42].

وعلى ذلك، فقد كان من الأفضل للوزارة أن تبحث جدياً عن مصادر أخرى للتمويل لا تؤثر سلباً على مستوى معيشة المواطنين، ولا تتناقض مع المواد المقررة في القانون.

6- تطوير التعليم بين الاهتمام بالثقافة أو الاهتمام بسوق العمل:

تقوم استراتيجية تطوير التعليم التي تبنتها الدولة بشكل عام على الاهتمام بالمواد الدراسية التي تخدم القطاعات الاقتصادية الخدمية مثل التكنولوجيا والعلوم الطبيعية وغيرها، دون الاهتمام بتعزيز مستوى الثقافة بين الطلاب سواء من خلال المناج الدراسية أو الأنشطة الطلابية أو غيرها من الآليات. ويعتبر ذلك قصوراً في سياسات تطوير التعليم من جانب الحكومة المصرية بشكل عام، ووزارة التربية والتعليم بشكل خاص.

كما تعتمد سياسات تطوير منظومة التعليم قبل الجامعي على الربط الدائم بين التعليم وسوق العمل، ويعكس ذلك ضيف أفق الحكومة المصرية، وضعف مستوى التخطيط على مستوى صناعة القرار السياسي، إذ أن واقع المجتمع المصري قد فرض حقيقة واضحة، وهي أن التعليم لا يرتبط بالعمل ارتباطاً كلياً، والدليل على ذلك أن هناك بعض المهن يشتغل بها كثيراً من الناس دون أن يكونوا حاصلين على شهادات تعليمية من أي نوع، أو حتي يعرفون القراءة والكتابة.

يرتبط التعليم ارتباطاً وثيقاً بالثقافة، ولذلك كان من الأفضل أن تهتم الحكومة المصرية في سياساتها بتوظيف الثقافة في المنظومة التعليمية عن الاهتمام بربط التعليم بسوق العمل وإهمال الثقافة. كما يعتبر الاهتمام بتعزيز المهارات اللازمة لسوق العمل بين الطلاب دور وزارة التعليم العالي والجامعات التابعة لها، وليس دور وزارة التربية والتعليم.

المبحث الرابع

رؤية مقترحة لإدماج الثقافة في منظومة التعليم العام قبل الجامعي

إن الدولة هي المسئول الأول والأخير قبل الأفراد والجماعات وبعد الأفراد والجماعات عن تكوين العقلية المصرية تكويناً يلائم الحاجة الوطنية الجديدة. وبناءاً على ذلك يجب الاهتمام بالتعليم الأساسي والثانوي اهتماماً بالغاً من أجل تنشئة الطفل المصري على القومية المصرية وتعليم مبادئ المواطنة المصرية.

---

(42) جهاد سالم، تعرف على المصروفات ورسوم دخول الامتحانات للمدارس الحكومية 2021، المال، 1 سبتمبر 2021.

ومن ناحية أخرى، فإن الدولة ليست مسئولة فقط عن تكوين عقل الطالب وقلبه، بل هي مسئولة أيضاً عن حماية جسمه من العلل والأمراض، وتمكينه من النمو المستمر الذي لا يتعرض لاضطرابات أو فساد. وعليه لابد أن يكون للتربية البدنية مكانة ممتازة، بحيث تضمن الأمة تكوين أجيال صحيحة الأجسام والعقول معاً.

أولاً: عوائق منظومة التعليم العام قبل الجامعي:

تقوم منظومة التعليم العام قبل الجامعي، وخاصة التعليم الأساسي على مبدأ محدد، وهو جعل أبناء الشعب قارئين وكاتبين في أقصر وقت ممكن، بحيث يكتفي المعلم بتدريس المقدار اليسير الذي يمكن الطلاب من القدرة على معرفة القراءة والكتابة وأوليات الحساب.

إن التعليم الأساسي بهذا المستوى يصبح تعليماً ضعيفاً لا يملك القدرة على المقومة والاستقرار والثبات. إن التعليم الأساسي بهذا المستوى يشكل خطراً على الثقافة العامة للمجتمع والثقافة الخاصة للطلاب، إذ أن هناك من الطلاب من يخرج من المنظومة التعليمية بعد مرحلة التعليم الأساسي.

وبذلك فالطالب يدفع دفعاً إلى ميادين الحياة العملية دون أن يكون مؤهلاً لتنمية ثقافته أو ثقافة البيئة المحيطة به، فإما أن تشغله الحياة العملية فينسى ما تعلمه ويرتد إلى ما كان عليه قبل إلتحاقه بالتعليم، وإما أن يبقي على ما تعلمه من أصول القراءة والكتابة وأوليات الحساب، فيقرأ من المعلومات ما يقابل عينيه دون اختيار أو تمييز أو مبالاة، وبذلك يخزن عقله كل ما تقرأه عينيه على اختلافه وتناقضه واضطرابه.

ويترتب على ذلك أن ينشأ عقل الطالب ضعيفاً، فاسد الرأي، مشوه التفكير، عاجزاً عن الفهم الصحيح لما يقرأه أو يسمعه، مستعداً للتأثر والاستجابة بكل ما يلقى أو يدعى إليه. وبذلك يصبح الفرد خطراً على نفسه، وعلى عائلته، وعلى المجتمع بأكمله.

وللتخلص من الآثار السلبية لتدني مستوى التعليم الأساسي يجب أن تتخلص وزارة التربية والتعليبم من فركة الاكتفاء بمحو الأمية أو تعليم القراءة والكتابة والحساب وقشور العلوم الأخرى، والتحول إلى سياسة أكثر جدية وفعالية تضمن تعزيز مستوى الثقافة في عقول الطلاب. يجب ان تقوم عملية إدماج الثقافة في تطوير التعليم الأساسي (الإبتدائي والإعدادي) على الاهتمام بدراسة التاريخ والحضارة على كافة الجوانب والأصعدة، بحيث تتضمن **ما يلي**:

1- دراسة تاريخ مصر وتقويمها ولغتها.
2- دراسة النظام السياسي والمدني والاجتماعي للدولة المصرية.
3- إضافة إلى ذلك يجب أن تتضمن منظومة التعليم الأساسي المقدار اليسير الذي يمكن الفرد من إعمال عقله ويده إلى حدٍ ما.

وعلى الجانب الآخر، يجب أن تعمل الحكومة المصرية على تكوين جيلاً من المعلمين يعرفون أكثر من القراءة والكتابة والحساب، ويملكون من الثقافة أعمق ما يمكن أن يضيفه إلى الطالب في هذه المرحلة من حياته. وعلى ذلك يجب أن يكون التركيز أكبر على أن يملك المعلم مقدار صالح من الثقافة العامة، ثم يتفرغ بعدها إلى المادة الدراسية التي يقوم بتدريسها.

يكمن الأسلوب الأنسب لنجاح منظومة التعليم الأساسي في أن التعليم يجب أن يتجه إلى الفرد لا إلى الجماعة، وإلى التلميذ لا إلى الفصل، إذ أن التلميذ في هذه المرحلة من العمر لم يبلغ من القوة والنضج ما يؤهله للإعتماد على نفسه إعتماداً تاماً، وأن يستغني بجهده الشخصي عن جهد المعلم في تقديم النصيحة والتقويم والإرشاد.

ولكن العائق الرئيسي الذي يقف أمام تحقيق ما سبق هو الزيادة السكانية المضطردة، والتي تؤدي إلى زيادة عدد التلاميذ في الفصل كل سنة زيادة لا يمكن الاستهانة بها، مما يجعل مهة المعلم صعبة في أن يضمن استيعاب كل التلاميذ

في الفصل. ولذلك يجب أن تقوم الدولة على ابتكار سياسة جدية فعالة تضمن حل هذه الاشكالية بصورة مستدامة، إذ أن التوسع الكمي في الأبنية التعليمية يضمن حل المشكلة على المدى القصير، ولكن مصادر تمويل الوزارة لن تحتمل الزيادة البارزة في عدد الطلاب عام بعد عام.

إن منظومة التعليم العام قبل الجامعي تشكل ركناً هاماً من أركان المنظومة التعليمية ككل، حيث تتعدد جوانبها وتتداخل مع بعضها البعض لتشكل كياناً متكاملاً، وبناءاً علي يجب الاهتمام بالتعليم الأساسي ليرتفع غلى مسوى أعلى من مجرد تعلم القراءة والكتابة والحساب، بل يجب أن يتم الاهتمام بكافة جوانبه ليشمل طرق التدريس، والمناهج الدراسية، والمعلم، والطلاب.

ثانياً: الاهتمام بالتمويل والبنية التحتية على حساب جودة العملية التعليمية:

لقد اهتمت وزارة التربية والتعليم بجودة الأبنية التعليمية وعملت على التوسع الكمي فيها، دون أن تولي نفس القدر من الاهتمام إلى جودة العملية التعليمية. ليس من المهم أن يكون المبنى أنيقاً، ولا أن يكون الأثاث حديثاً، وإنما المهم أن يكون البناء مستكملاً للقسط المعقول من الشروط الصحية، وأن يكون الأثاث نظيفاً، وليس على الدولة أو الشعب حرج إذا كان البناء والأثاث متواضعين. ولكن الحرج يقع على الدولة حين يكون اهتمامها بالتأنق والإسراف سبباً يباعد بين البيئة المدرسية والبيئة المنزلية، مما يشكل خطراً على الأخلاق والنظام معاً.

وعلى ذلك يجب أن تعيد الوزارة النظر في شئون التعليم بأكمله، بصفة عامة، وشئون التعليم الأساسي بصفة خاصة، على أن تركز اهتمامها على المضمون دون النظر إلى المظاهر والإجراءات الشكلية.

لابد أن يعاد النظر في شئون التعليم العام كافة على أنه وحدة متماسكة لا تنقسم ولا ينفصل بعضها عن بعض، بحيث يبدأ التعليم والكتابة والقراءة وينتهي بالحصول على الشهادة الثانوية. وبناءاً على ذلك يجب أن يتم تقسم البرامج والمناهج تقسيماً يعتمد على ما توصي به علوم التربية من مراعاة طاقة الطالب واستعداده ونمو الجسدي، فضلاً عن مراعاة تطوره العقلي والخلقي.

ثالثاً: التصور المقترح لإدماج الثقافة في منظومة التعليم العام قبل الجامعي:

إن الهدف من التعليم في أي دولة هو تخريج شباب واعٍ مثقف لديه انتماء لوطنه، ولتحقيق ذلك يجب أن يم مراعاة كافة الجوانب الثقافية والتاريخية والعلمية في إطار تطوير المنظومة التعليمية.

مبررات بناء التصور المقترح للدراسة:

1- ضعف الهوية الدينية، والقومية، والوطنية، والثقافية لدي الطلاب.
2- عدم توافر مهارات التواصل الحضاري لدى الطلاب.
3- ضعف قدرة الطلاب على استخدام مبدأ التفكير الناقد، والمناقشة الحضارية مع الآخرين، وتطبيق مبادئ النقد البناء.

أهداف التصور المقترح:

1- توفير مناهج وأساليب تربوية تعزز من جودة وفعالية المنظومة التعليمية، وذلك من أجل إمداد الطلاب بالمهارات والمعلومات الدراسية والوصول إلى الغايات المقررة في المنهج الدراسي.
2- إرساء حصيلة الخبرات المعرفية والتعليمية بالحياة العملية.
3- تعزيز اكتشاف أصحاب المواهب من الطلاب، وتنمية مهاراتهم وتمكينها لضمان مستقبل راقٍ لهم.
4- معالجة الحالات النفسية التي يتعرض لها الطلاب مثل التردد والخجل الزائد والإنطواء على الذات.

5- تدريب الطلاب على حب العمل، ومهارات العمل الجماعي، واحترام العاملين لإعدادهم للخوض في الحياة العملية بفاعلية.

6- القضاء على ظاهرة الإنحراف الاجتماعي والأخلاقي بين الطلاب عن طريق تدريبهم على أوقات فراغهم بما يفيد ويجدي.

ركائز التصور المقترح:

1- إن السبيل الوحيد لحقيق التطور والتنمية في جميع المجالات يكمن في تعزيز دور العلم ونشره بين الطلاب والمجتمع ككل.

2- إن الثقافة مكون اجتماعي مرن وقابل للتغيير، وعلى ذلك يجب السعي نحو تطوير الثقافة من خلال إعمال العقل لتحقيق نهضة حقيقية في كافة المجالات.

3- كل ثقافة تنبع من من جانب الخصوصية والهوية الثقافية للمجتمع، ولذلك يجب عدم مقارنة الثقافات ببعضها البعض، إذ أن لكل ثقافة ظروف نشأة وعوامل تأثير تختلف عن بقية الثقافات الأخرى.

متطلبات تحقيق التصور المقترح:

1- ضرورة استحداث المدرسة الأنشطة الطلابية خارج المدرسة مثل المعسكرات والرحلات الاستكشافية، وذلك لتحقيق الأهداف الترفيية والتعليمية والفكرية وتنمية المعارف لدى الطلاب.

2- ضرورة اهتمام المدرسة بإحياء المناسبات الدينية والوطنية لتعزيز الإنتماء الوطني بين الطلاب وتعريفهم بالموروثات والثقافة الخاصة بوطنهم.

3- ضرورة إقامة المسابقات العلمية والادبية لتحفيز الطلاب على إبراز المواهب لديهم.

4- ضرورة الاهتمام بعقد الندوات والمحاضرات التوعوية بالتنسيق مع الوزارة والإدارات التعليمية.

5- ضرورة العمل على تنشيط العمل الإذاعي بين الطلاب، على أن يتم ذلك بالتنظيم الدوري بين الفصول الدراسية حتى يشارك كافة الطلاب في العمل الإذاعي من اجل توسيع مداركهم وآفاهم الفكرية.

6- ضرورة الاهتمام بتفعيل دور الأنشطة الفنية والأعمال اليدوية، وذلك لتنمية الحس الفني والتذوق الجمالي لدى الطلاب.

7- ضرورة الاهتمام بتفعيل الأنشطة الرياضية من أجل إبراز شخصية الطالب من خلال تعزيز قدراته ومواهبه الرياضية.

لتحقيق التصور المقترح يجب أن يعاد صياغة المنظومة التعليمية من جديد عن طريق الاهتمام بالبحث العلمي من خلال إنشاء هيئة للتخطيط والبحث العلمي تكون مهمتها إعداد الدراسات اللازمة لتطوير العملية التعلبيمية على أساس مراعاة الجانب الثقافي والعلمي، فضلاً عن إعادة التأصيل النظري لدور كل جانب أو قطاع أو مؤسسة أو نشاط في المنظومة التعليمية لتوضيح أهميتها من عدمه، وعلى هذا الأساس يتم اتخاذ القرار المناسب.

ومن ضمن المبادئ الهامة التي يجب أخذها في الاعتبار عند إدماج الثقافة في العملية التعليمية طبيعة التدريس والمناهج الدراسية للطلاب في جميع المراحل التعليمية، وعلى ذلك تضع الدراسة تصوراً مقترحاً لما يجب أن تكون عليه المنظومة التعليمية، **ألا وهو:**

1- إعادة صياغة طبيعة التدريس والمناهج الدراسية في المراحل التعليمية على النحو التالي:

- **مرحلة رياض الأطفال:** يتم تدريس مبادئ اللغة العربية وأوليات الحساب.

- **مرحلة التعليم الإبتدائي**: يتم تدريس أصول اللغة العربية وأصول الرياضيات والعلوم الإجتماعية (دون التعرض للجزء الأكاديمي المتقدم منها).
- **مرحلة التعليم الإعدادي**: يتم تدريس مبادئ اللغات الأجنبية (5 لغات على الأقل) مع الاستمرار في دراسة اللغة العربية والرياضيات والعلوم الاجتماعية (مع التعرض للجزء الأكاديمي المتقدم من هذه العلوم).
- **مرحلة التعليم الثانوي**: يتم تدريس مبادئ العلوم الطبيعية ومبادئ اللغتين اللاتينية واليونانية، والتمرس على التعليم الفني، مع الاستمرار في دراسة اللغة العربية واللعلوم الاجتماعية والرياضيات واللغات.

كما يفضل العودة إلى المسمى القديم لهذه المرحلة، وهو التعليم التوجيهي، حيث يكمن الهدف الرئيسي في هذه المرحلة في توجيه الطالب وتأهيله لاستيعاب ما يتم تدريسه في الجامعة.

إن الهدف الرئيسي من تدريس اللغة العربية واللغات الأجنبية على النحو السابق ذكره يكمن في ضرورة تعليم الطالب مبادئ اللغة – أياً كانت اللغة التي يتم تدريسها -، فضلاً عن دراسة آدابها وتراثها العلمي والفكري، والتعرف على السير الذاتية لأفضل الشعراء والأدباء في كل لغة على حدة، ودراسة إنتاجهم الفكري من أجل الاستفادة به.

كما يجب ألا يكون التعليم مقسماً في هذه المرحلة إلى تعليم عام وتعليم فني، بل يجب أن يدرس الطالب الجانبين، العلمي والتقني، ليكون على دراية واسعة بشئون الحياة على اختلافها، كما أن ذلك يضيف إلى مهاراته ويوسع نطاق اختياراته بين الكليات حين يقرر الإلتحاق بالجامعة.

يجب التنسيق بين وزارة التربية والتعليم وبين الأزهر الشريف لتضمين التربية الدينية الإسلامية ضمن هيكل وإطار الحياة المدرسية للطلاب المسلمين، والتنسيق بين الكنيسة ووزارة التربية والتعليم لتضمين التربية الدينية المسيحية ضمن هيكل وإطار الحياة المدرسية للطلاب المسيحيين، بالإضافة الى تنسيق تعليم التربية اليهودية مع المعبد لتعليم الطلاب اليهوديين.

2- تطوير التعليم على أساس المناقشة الحرة:

يجب أن يقوم نظام التدريس في منظومة التعليم قبل الجامعي على أساس المناقشة الحرة، وهي أن يقوم المعلم بإعطاء عنوان موضوع للطلاب على أن يناقشهم فيه في المحاضرة التالية، وبذلك يضمن المعلم استيعاب كافة الطلاب في الفصل عن طريق التفاعل الكامل بين المعلم والتلاميذ.

كما تتضمن هذه السياسة توجي المعلم للطلاب وإرشادهم بالمعلومات والمراجع التي يحتاجونها مع تعزيز الاعتماد على المجهود الشخصي للطلاب في البحث والتحليل والفهم.

إضافة إلى ذلك يجب ألا تكون المصادر التي يعتمد عليا الطلاب تابعة لوزارة التربية والتعليم، بل يجب أن يتم التعاون بين الوزارة ودور النشر والمكتبات على اختلافها لتوريد مختلف الكتب في مختلف العلوم والمجالات في المكتبات الموجودة في المدارس، وبذلك فإن تنفيذ هذه السياسة يضمن إحياء الدور الذي تقوم به المكتبات في المدارس.

إضافة إلى ذلك، فإن تنفيذ هذه السياسة يقف عائقاً أمام انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية، حيث تعتمد الدروس الخصوصية في أساسها على ثبات المنهج الدراسي، ولكن قيام المنظومة التعليمية على أساس

المناقشة يجعل استمرار الدروس الخصوصية أمراً عسيراً.

3- **إعادة صياغة منظومة التقييم والاختبار:**

إن تنفيذ التصور المقترح على هذا النحو عند تطوير المنظومة التعليمية يستتبع بالضرورة إعادة صياغة منظومة التقييم والاختبار. إن الهدف من التعليم ليس الحفظ والتلقين، والتي قامت عليها منظومة التقييم والاختبار، حيث قامت على أساس إجبار الطالب على الإجابة عن أسئلة محددة مع تحديد نوع الإجابة المطلوبة، وقد قام تصحيح الاختبارات أيضاً على هذا الأساس.

لقد أدت سياسات الوزارة في التقييم والاختبار للطلاب غلى ترسيخ الإيمان في نفوس الطلاب بان الامتحان غاية وليس وسيلة، فأصبحت الأهالي تنشئ أبنائها في المدارس من أجل اجتياز الامتحانات وليس من أجل التعلم واكتساب الخبرات، حتي عندما يفكرون في التعليم فإنهم يفكرون فيه مقروناً بالامتحانات لا بالمعرفة.

ونتيجة لذلك فقد نشأ الشباب بصفة عامة على العناية بكل ما هو تافه من الأمور، وإعراضهم عن عظائم الأمور، بل وعجزهم عن إلتزام بالجدية عند التعرض لما ومهم وخطير من مواقف الحياة. العلمية والعملية، وذلك لأن الشباب قد نشأوا على العناية بالامتحان وهو تافه، واكبار الشهادة وهي مجرد ورقة لا تدل على أي مضمون معرفي، وفي المقابل نشاوا على الإعراض عن العلم، ورفض كل ما هو مجدي للنفس البشرية ونافع لتنمية العقلية المصرية.

وبناءاً على ذلك يجب أن تكون منظومة التقييم والاختبار قائمة أيضاً على الحرية عن طريق فتح المجال للطلاب للإجابة بكل حرية عن السؤال الطلوب دون أن يشكل السؤال ذاته قيداً على تفكيره. كما أن تنفيذ هذه السياسة تعمل على القضاء على ظاهرة الغش بين الطلاب، إذ أنه لا توجد إجابة محددة، تفرضها طبيعة المعلومات التي يدرسها الطالب أو تفرضا طبيعة السؤال المطلوب الإجابة عليه، يمكن أن يتم نقلها بين الطلاب بعضهم البعض بأي وسيلة، كما أن الإجابة تكون نابعة من ثقافة الطالب وتفكيره الشخصي استناداً إلى ما قرأه وتعلمه.

ولتعزيز فعالية منظومة الامتحانات يجب أن يتم توحيد جميع امتحانات المراحل التعليمية في صورة امتحان واحد لكل علم يدرسه الطالب، بحيث يتم فرضه في آخر عام دراسي للطالب، على أن يكون امتحاناً مشروطاً، بحيث يفتح المجال للتعلم بحرية وهدوء واستقرار ذهني والنفسي من جانلب الطالب أثناء سنوات الدراسة، من على الجانب الآخر يضمن الشرط الذي تضعه الوزارة مع امتحان الطالب جدوى تعلم واستيعابه واستفادته من المعلومات التي درسها وتعلمها.

وعلى هذا الأساس يجب أن تعقد وزارة التربية والتعليم مؤتمراً علمياً لبحث وسائل تطوير منظوة التقييم والاختبار على أساس طبيعة المناقشة الحرة في التدريس لاستقطاب الخبراء والتربويين من أجل الاستفادة من آرائهم ومقترحاتهم، ومن ثم القدرة على اتخاذ القرار المناسب.

4- **الاهتمام رفع مستوى المعلم على النحو الذي يلائم طبيعة التصور المقترح:**

تكمن مهمة المعلم في تربية الطالب وتثقيف عقله وتهيئة نفسه تيئة صالحة للحياة العملية من ناحية، وللرقي العقلي والعلمي والفكري من ناحية أخرى. وعلى الجانب الآخر إذا لم يتم الاهتمام بالمعلم على كافة المستويات يصبح المعلم أداة، وتصبح المدرسة مصنعاً، ويصبح الطلاب مادة للإنتاج، ويفقد التعليم والتربية مقوماتهما الأساسية، وهم الحياة والحب والنشاط والطموح.

يكمن جوهر الفساد في المنظومة التعليمية في الطبيعة المركزية في التخطيط والتنفيذ، حيث تستأثر وزارة التربية والتعليم مهمة رسم وتنفيذ السياسة التعليمية لنفسها دون أن يكون للإدارات والمدارس أي دور سوى طاعة الأوامر، وذلك لأنها الاوحيدة المسئولة عن وضع الخطط الدراسية، والمناهج، والنظام المدرسي. ولذلك يجب البدء بالبحث في طبيعة النظام المركزي والتفتيش المدرسي.

إن تنظيم سياسة وزارة التربية والتعليم بهذا الشكل قد ألغي شخصية المدراس، وأعجز القائمين على أمر التعليم من مديرين ومعلمين عن إحداث أي تغيير أو تاثير في التعليم أو توجيه التربية. وبذلك تحولت جميع المدارس إلى مجرد مباني مشابهة لبعضها البعض، وليست مؤسسات تتنافس من أجل تنمية الإبداع والابتكار. وقد أدى التركيز المركزي من جانب الوزارة إلى تقييد المديرين والمعلمين وعجزهم عن الاهتمام بالمسائل الفنية اهتماماً كافياً.

وبناء على ذلك يجب أن تفتح الوزارة المجال للمدراس لأن تتمتع بالاستقلال النسبي في إدارة المسائل الفنية والعلمية، وذلك من أجل فتح المجال أمام المديرين والمعلمين للابتكار والإبداع من أجل تعزيز استفادة الطلاب على كافة الجوانب والأصعدة.

كما يجب أن تعمل الوزارة على استقطاب الخبراء والتربويين من مختلف الجامعات المصرية لتدريب المعلمين في مدارسهم على أهمية التنمية الثقافية في عملية التدريس، مع توفير دبلومات أكاديمية للمعلمين لإكسابهم القدر اللازم من الثقافة العامة الذي ينفعهم على المستويين الشخصي والمهني.

5- فتح المجال لتفعيل دور الأنشطة على اختلاف مجالاتها:

نظراً لأهمية الدور الذي تساهم به الأنشطة الطلابية والمدرسية في تحقيق التنمية الثقافية والعلمية والفكرية، تظهر الحاجة ملحة أمام المدارس في تفعيل الأنشطة من أجل تعزيز مشاركة الطلاب على كافة الأصعدة، بحيث يتم ذلك **على النحو التالي**:

- تفعيل العمل الإذاعي على أن يتم ذلك من خلال التنظيم الدوري بين كافة الفصول الدراسية، على أن تولي الوزارة اهتماماً حقيقياً لتنفيذ الأنشطة في مجال العمل الإذاعي، وذلك لتعزيز مهارات الطلاب الإعلامية.
- تفعيل دور الأنشطة الرياضية في تنمية المهارات الرياضية للطلاب من خلال عقد المسابقات والمباريات الرياضية بين الفصول والمدارس بعضها البعض.
- تفعيل دور الأنشطة العلمية والفكرية من خلال عقد الندوات العلمية والفكرية على أن يتم تنفيذها عن طريق المجهود الشخصي للطلاب، فضلاً عن عقد المسابقات العلمية والفكرية بين الفصول والمدراس بعضها البعض.
- ضرورة إقامة المدارس لمجلة علمية حقيقية تكون خاصة بكل مدرسة من أجل تعزيز مهارات الطلاب في الكتابة، والبحث العلمي، والصحافة، والإعلام، وغيرها.

6- اعتماد الوزارة في تطبيقها للتصور المقترح على مصادر تمويل مبتكرة ومستدامة:

من أجل استيفاء متطلبات الرؤية المقترحة يفضل الاعتماد على مصادر تمويل مستدامة ومبتكرة من أجل تحسين مستوى المنظومة التعليمية، ولكي يوافق ما أقرته الحكومة المصرية في رؤية مصر 2030، حيث

استهدفت الحكومة المصرية أن يتم تحويل قطاع التعليم إلى قطاع منتج.

وبناءاً على ذلك يجب البحث عن مصادر للتمويل لا تمس المستوى المعيشي للأهالي، ومن أبرز هذه المصادر العمل على رفع مستوى التعليم الفني عن طريق رفع مستوى تدريب الطلاب في كافة القطاعات الفنية والتقنية مع استحداث قطاعات أكثر تطوراً مع تعميمها على كافة المدارس والمحافظات، على أن يهدف التدريب إلى إنتاج مخرجات قابلة للقياس تدل على تحسن مهارات الطلاب من جهة، وإنتاج منتجات مادية حقيقية يمكن بيعها في معارض تنظمها وزارة التربية والتعليم، حيث يمثل ذلك مصدراً مستداماً للتمويل إلى جانب مخصصات التعليم من جانب وزارة المالية، على أن يتم تنظيم المعاملة المالية بين الوزارة والطلاب المنتجين لضمان حصولهم على حقوقهم المالية والمهنية.

كما يمكن تحويل التعليم العام إلى قطاع منتج، وذلك عن طريق تعزيز المهارات الأدبية والعلمية للطلاب، وإقامة المسابقات الأدبية التي تهدف إلى تأليف الكتب والروايات والأعمال الأدبية، ومن ثم إقامة المعارض لبيع هذه الأعمال الأدبية، حيث تسهم هذه السياسة في إنتاج مصدر لتمويل قطاع التعليم من جهة، وتحفيز الطلاب على العلم والكتابة من جهة أخرى، على أن يتم تنظيم المعاملة المالية بين الوزارة والطلاب المنتجين لضمان حصولهم على حقوقهم المالية والأدبية.

إضافة إلى ذلك يمثل تنفيذ هذه السياسة ترشيداً كبيراً للتكاليف التي تمثل عبئاً على الحكومة المصرية بصفة عامة، والوزارة بصفة خاصة، وبذلك فهي تساهم في تخفيض النفقات العامة في مجال التعليم.

خلاصة الفصل الثاني

إن الدولة هي المسئول الأول والأخير قبل الأفراد والجماعات وبعد الأفراد والجماعات عن تكوين العقلية المصرية تكويناً يلائم الحاجة الوطنية الجديدة. وبناءاً على ذلك يجب الاهتمام بالتعليم الأولي والثانوي اهتماماً بالغاً من أجل تنشئة الطفل المصري على القومية المصرية وتعليم مبادئ المواطنة المصرية.

تعتمد سياسات الحكومة في تطوير التعليم العام قبل الجامعي على الاهتمام بالمواد الدراسية التي تخدم القطاعات الاقتصادية الخدمية مثل التكنولوجيا والعلوم الطبيعية وغيرها، دون الاهتمام بتعزيز مستوى الثقافة بين الطلاب سواء من خلال المناهج الدراسية أو الأنشطة الطلابية، ويعد ذلك قصوراً في سياسات تطوير التعليم من جانب الحكومة المصرية بشكل عام، ووزارة التربية والتعليم بشكل خاص.

يرتبط التعليم ارتباطاً وثيقاً بالثقافة، ولذلك يجب على الحكومة المصرية أن تهتم في سياساتها بتوظيف الثقافة في المنظومة التعليمية عن الاهتمام بربط التعليم بسوق العمل، وإهمال الثقافة.

الخلاصة العامة

توصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات، **من أهمها:**

1- إن الثقافة على المستوى الأكاديمي ليس لها تعريف موحد، وليس لها وصفاً واحداً أو تفسيراً واحداً، وإنما تتعدد تعريفات الثقافة وتفسيراتها بتعدد وتنوع المجالات والقطاعات التى ترتبط بها الثقافة، فهى ليست عنصراً منعزلاً عن المجتمع، وإنما مرتبطاً به، متفاعلاً معه، مؤثراً فيه، متأثراً به.

2- تشتمل عملية التنمية الثقافية على الإجراءات والآليات التى يتخذها صانع القرار لتعزيز مستوى الثقافة في المجتمع، حيث تتضمن تطوير الوعي الفكرى للفئات المستهدفة بالقضايا المتعلقة بالثقافة والتراث والعادات والتقاليد التي ترتبط بوطنه وبالثقافات المختلفة، بحيث يسمح بتشكيل رؤية واسعة من العلم المحيط به

والتعرف على مشكلات البيئة المحلية التى يتعرض لها مجتمعه.

3- اتخذت الحكومة المصرية بمختلف مؤسساتها المنوطة بتطوير التعليم عدد من الإجراءات والسياسات على مختلف الأصعدة سعياً منها لإحداث تغييراً جذرياً نحو تقدم قطاع التعليم، وبصفة خاصة التعليم العام قبل الجامعي.

4- إن تطوير التعليم على أساس مراعاة الجانب الثقافي يستتبع أن يتم الأخذ في الاعتبار إعادة صياغة كافة جوانب قطاع التعليم قبل الجامعي، وعلى ذلك فإن عملية إدماج الثقافة في هيكل المنظومة التعليمية تشكل عاملاً مؤثراً على منظومة التقييم والاختبار، حيث يفرض أن يتم إعادة هيكلة منظومة الامتحانات من أجل أن تلائم باقي جوانب تطوير التعليم.

5- يمثل إدماج الثقافة في هيكل المنظومة التعليمية إضافة حقيقية، حيث يساهم في ترشيد التكاليف التي تمثل عبئاً على الحكومة المصرية بصفة عامة، والوزارة بصفة خاصة، وبذلك فهي تساهم في تخفيض النفقات العامة في مجال التعليم.

الخاتمة

تشتمل عملية التنمية الثقافية على الإجراءات والآليات التى يتخذها صانع القرار لتعزيز مستوى الثقافة في المجتمع، حيث تتضمن تطوير الوعي الفكرى للفئات المستهدفة بالقضايا المتعلقة بالثقافة والتراث والعادات والتقاليد التي ترتبط بوطنه وبالثقافات المختلفة، بحيث يسمح بتشكيل رؤية واسعة من العلم المحيط به والتعرف على مشكلات البيئة المحلية التى يتعرض لها مجتمعه.

تعتمد سياسات الحكومة في تطوير التعليم العام قبل الجامعي على الاهتمام بالمواد الدراسية التي تخدم القطاعات الاقتصادية الخدمية مثل التكنولوجيا والعلوم الطبيعية وغيرها، دون الاهتمام بتعزيز مستوى الثقافة بين الطلاب سواء من خلال المناهج الدراسية أو الأنشطة الطلابية، ويعد ذلك قصوراً في سياسات تطوير التعليم من جانب الحكومة المصرية بشكل عام، ووزارة التربية والتعليم بشكل خاص.

إن منظومة التعليم العام قبل الجامعي تشكل ركناً هاماً من أركان المنظومة التعليمية ككل، حيث تتعدد جوانبها وتتداخل مع بعضها البعض لتشكل كياناً متكاملاً، وبناءاً علي ذلك يجب البحث بجدية في تخطيط رؤية استراتيجية تقوم على الاهتمام بالتعليم العام ليرتفع على مستوى أعلى من مجرد تعلم القراءة والكتابة والحساب، بل يجب أن يتم الاهتمام بكافة جوانب التعليم قبل الجامعي ليشمل طرق التدريس، والمناهج الدراسية، والمعلم، والطلاب.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب والدراسات:

1- ثناء هاشم محمد، الهوية الثقافية والتعليم فى المجتمع المصرى (رؤية نقدية)،مجلة كلية التربية، جامعة بني سويف، عدد يناير، الجزء الأول، 2019.

2- جميل حمداوى، تدبير الحياة المدرسية، شبكة الألوكة، الطبعة الأولى، 2015.

3- حميد بن كويمي حران الرويلي، محمد بن عبد الله اليحيى، دور أعضاء هيئة التدريس في تنمية الوعي الثقافي، مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، العدد الثامن، الجزء الأول، 2017.

4- حورية بكوش، تبسيط غهم الثقافة عند ماللك بن نبي – دراسة في مفهوم الثقافة وعناصرها، مجلة رفوف، مخبر المخطوطات الجزائرية في افريقيا، جامعة أدرار، الجزائر، العدد العاشر، ديسمبر 2016.

5- دنيس كوش، مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية، ترجمة نير السعيداني، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى، 2007.

6- الدور التربوي في تنمية المجتمع، المنتدى الإسلامي العالمي للتربية، 2 إبريل 2018.
7- زموري زينب، ماهية التنمية الثقافية- دراسة تحليلية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد 14، مارس 2014.
8- سعيد المصري، سياسات إدماج التراث الثقافي في التعليم، المأثورات الشعبية، العدد 84، أكتوبر 2013م.
9- سهيل أحمد الهندي، دور المعلم في تنمية بعض القيم الاجتماعية لدى طلبة الصف الثاني عشر بمحافظات غزة من وجهة نظرهم، كلية التربية، قسم أصول التربية، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، الجامعة الإسلامية، غزة،٢٠٠١.
10- طه حسين، مستقبل الثقافة في مصر، دار المعارف، الطبعة الثالثة، 2015.
11- عبد الرحمن منيف، بين الثقافة والسياسة، المؤسسة العربية للدرسات والنشر، الطبعة الرابعة، 2007.
12- عبد العزيز بن عثمان التويجري، التنمية الثقافية من منظور إسلامي، المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة، إيسيسكو، الطبعة الثانية، 2015م.
13- على المكاوي، شحاتة السيد أحمد طلبة، آخرون، المجتمع المصري، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2012/2011.
14- لزهر مساعدية، في مفهوم الثقافة وبعض مكوناتها (العادات، والتقاليد، الأعراف)، مجلة الذاكرة، مخبر التراث اللغوي والأدبي في الجنوب الشرقي الجزائري، العدد التاسع، يونيو 2017.
15- محمد جوادي أبو القاسمي، التنمية الثقافية في المجتمعات الاسلامية (الحالة الايرانية نموذجاً)، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، 2007.

ثانياً: المقالات الصحفية والتحليلية:

16- ابراهيم عبد المنعم، فى 2019 .. تطوير التعليم مشروع مصر القومى، الهيئة العامة للاستعلامات، 18 مايو 2019.
17- ألفت كامل، "تطوع المدرسين".. مسكن موضعي لأزمة نقص الكوادر، مصر 360، 24 سبتمبر 2021.
18- على السلمي، استراتيجيات تطوير التعليم.. بين الرؤى والتفعيل!، المصري اليوم، 2018/8/2.
19- وفاء يحيي، الأمان الرقمي وأخلاقيات وسائل التواصل.. تعرف على منهج تكنولوجيا المعلومات للصف الرابع الإبتدائي، المصري اليوم، 2021/9/22.
20- ياسمين بدوي، الواحد بـ240 دولار.. وزير التعليم: أجهزة تابلت المرحلة الثانوية كلفتنا 9 مليارات جنيه، صدى البلد، 7 ديسمبر 2020.
21- جهاد سالم، تعرف على المصروفات ورسوم دخول الامتحانات للمدارس الحكومية 2021، المال، 1 سبتمبر 2021.

ثالثاً: الوثائق والقوانين الوطنية:

22- الخطة الاستراتيجية الأولى لتطوير التعليم قبل الجامعى 2014 -2030.
23- الدستور المصري لعام 2014، مواد مختلفة.
24- رؤية مصر 2030، محور التعليم والتدريب.
25- قانون التعليم الصادر بالقانون رقم 139 لسنة 1981 وتعديلاته.
26- قانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٦ بإنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد.

المشي في الوسط الحضري ورهان المدينة المُستدامة

(Walking in Urban Centers and the Sustainable City Challenge)

1- محمد بوجمعة، جامعة الحسن الثاني المحمدية المغرب.

ملخص: لم يعد الاهتمام بالمشي كممارسة حضرية يقتصر على مبادرات المجتمع المدني، بل هناك أيضا اهتمام من قبل المشرفين على السياسات الحضرية بأكثر أساليب التنقل البشري بطء، باعتباره أنجع الأساليب لتحقيق ولوجية أفضل إلى الفضاءات الحضرية. يتجلى هذا الاهتمام في التهيئة الحضرية التي يتم توفيرها لصالح الراجلين في الوسط الحضري، أو ما أُصبح يعرف بالمساحات البيضاء (ممرات الراجلين، أرصفة...). يأتي هذا الاهتمام تعبيرا عن التمثل السائد، اليوم، عن المشي في الوسط الحضري. إذ لم يعد ينظر إليه كممارسة ثانوية همشها الاستعمال المكثف لوسائل النقل الميكانيكية، ممارسة مرتبطة بالدرجة الأولى بالفئات الاجتماعية الأكثر هشاشة. بل ينظر إليه كممارسة فعالة تجنبنا الانتظار في طوابير السيارات امام إشارات المرور، ممارسة ذات أهداف صحية واجتماعية توحي برسائل نبيلة فيما يتعلق بجودة واستدامة الحياة في المدينة.

الكلمات المفاتيح: المشي. المدينة. الفضاء العمومي. الولوجية. الاستدامة.

Abstract: Walking as an urban practice is no longer restricted to civil society initiatives, but there is also an interest among urban policy supervisors in the slowest method of human mobility as the most effective method for better access to urban spaces. This interest manifests itself in the urban setting provided for pedestrians or what is labelled as the white spaces (pedestrian lanes, sidewalks ...). It is an expression on the current prevailing representation of walking in the urban center. Walking is no longer seen as a secondary practice marginalised by the extensive use of mechanical means of transportation and that concerns mainly less fortunate social groups. It is rather an effective practice that helps avoid waiting in lines of cars at the traffic lights. A practice with health and social goals that entails noble messages regarding the quality and sustainability of life in the city.

تقديم:

لا يخرج حديثنا عن المشي في الوسط الحضري عن سياق كوني موسوم بعودة المشي إلى المدن العالمية.هي عودة، تبدو للوهلة الأولى، مدهشة باعتبارها تتمثل في تجدد الإقبال على أقدم أساليب التنقل البشري. لكنها ستبدو عودة معقولة جدا عندما ننظر إليها في سياق براديغم حضري جديد يفرض شروطا جديدة للعيش في المدينة، من بينها جاهزية فضاءاتها العمومية لممارسة المشي. وهو ما يعطينا كامل الحق في القول بأن المشي لم يعد فقط شرطا بشريا يدخل في تحديد طبيعتنا الإنسانية باعتبارنا من ذوات الساقين، ولكن المشي أصبح أيضا شرطا حضريا يضمن استدامة المدينة وتجويد حياة ساكنتها.

يتموضع المشي داخل المدينة بين رغبتين متناقضتين: عبادة السرعة، وفي نفس الوقت تمجيد البطء. تعبر هاتان الرغبتان عن مفارقة أساسية متضمنة في طبيعة المدينة المعاصرة: فمن جهة أولى تقاس كل المجتمعات اليوم بمدى سرعة حركيتها، على أساس أن هذه الأخيرة هي مصدر الربح والتقدم، في حين أن البطء مصدر للتخلف والجهل والإقصاء. لكن، من جهة ثانية، أصبحت سرعة الحركية في المجتمعات المعاصرة مصدرا للازدحام والتلوث والاستهلاك المفرط للطاقة، والضجيج،وحوادث السير،واحتكار الحيز الأوسع من الفضاءات العمومية، تلك الفضاءات التي من المفترض أن تتقاسمها عدة أنشطة داخل المدينة، دون أن ننسى كلفة ذلك الاقتصادية والاجتماعية على الأفراد والدول.

لهذا تجد المجتمعات المعاصرة نفسها، اليوم، أمام تحديين متناقضين: أولا، يتعين عليها كمجتمعات ديموقراطية أن تضمن الحركية (la mobilité) كحق أساسي من حقوق الإنسان، وهو ما يتطلب تحسين البنيات التحتية لشبكات النقل بشكل يسمح بزيادة حجم المواصلات وتحسين جودتها. ثانيا، يتعين عليها أن تقلص من الحركية الحضرية، للحد من التوسع الحضري، والتخفيف من التلوث المسبب للاحتباس الحراري، والتقليل من الضجيج... بهدف تجويد الحياة الحضرية وضمان استدامتها[1].

يجد هذا التناقض حلا له في الإجابة عن السؤال التالي: ماهي المدينة التي تضمن سرعة التنقل؟ هل هي بالضرورة مدينة السيارة؟ ستكون الإجابة بالنفي، إذا تم تقييم أداء وسائل التنقل على أساس معايير الولوجية، أي قدرتها على الربط في وقت محدد بين عدد من المواقع الجغرافية، والوقائع الاجتماعية. وفق هذا المعيار فإن للراجل، أكثر من مستخدمي وسائل التنقل الأخرى، إمكانية الولوج الى كل موارد المدينة،لأن المشي وسيلة التنقل الوحيدة التي تضمن ولوجا مباشرا وفوريا سواء إلى الفضاءات العمومية أو الخاصة.

لا يعني ذلك أن المشي هو مجرد أسلوب للتنقل يضاف إلى قائمة الوسائل الممكنة، ويقارن معها على أساس النجاعة والفاعلية في تدبير الحركية الحضرية. إنه، أكثر من ذلك، أساس الحركية الذي يسمح بالولوج إلى كل أساليبها الأخرى. إنه الأسلوب الأساسي الذي يمكننا من الولوج إلى وسائل التنقل الأخرى، ركوب سيارة أو حافلة. يضمن المشي بهذا المعنى حركية

1-TERRIN Jean Jacques. 2011. « Espace public et accessibilité »

مستقلة وانسيابية. وبالتالي فإن مدينة الراجلين ستكون هي المدينة السريعة[1].

على هذا الأساس ستجري مقاربتنا للمشي الحضري، في هذا المقال، باعتباره التجسيد الفعلي لفكرة الولوجية كتجاوز لمنطق زمن/ مسافة الذي يختزل الحركية في بعدها المادي، إلى منطق زمن/ وجود حيث الحركية لحظة غنية بالمعنى وصيغة للإقامة في العالم. فالمشي بالإضافة إلى كونه وسيلة للتنقل في المكان والزمان، هو أيضا مناسبة لتحقيق نوع من المؤانسة الاجتماعية بين المدينيين، إنه فرصة للقاءات غير متوقعة بين المارة، ولتبادلات مادية ورمزية بينهم[2].

وهو الأساس الذي سيتيح لنا إمكانية قراءة التجربة الحضرية من خلال المشي باعتباره نشاطا مغذيا لتلك التجربة، نشاطا يعطي للفضاء الحضري نبضه وشكله. كما سيسمح لنا بكشف التحولات الكبرى التي عرفتها التجربة الحضرية، من حيث أنه يعكس تطور علاقة المدينيين بالفضاء العمومي الحضري عبر العصور، إذ يعبر عن تمثلهم، وكيفية استعمالهم، تاريخيا لذلك الفضاء، باعتباره مجالا للعيش المشترك داخل المدينة.

I . المشي في المدينة: سلوك حضري، أم معيار للتمييز الاجتماعي؟

إن الشائع والمتداول بخصوص المشي في الوسط الحضري هو كونه ممارسة مألوفة لا تحمل بين طياتها أي تأثير على المدينة. والسبب في انتشار هذا التصور حول المشي في الوسط الحضري يرجع بالأساس إلى الاكتساح الكبير الذي عرفه هذا الأخير من طرف السيارات. لكن "*يكفي أن نتساءل ما الذي سيكون عليه شارع بدون راجلين؟ لكي نقتنع بالدور الجوهري الذي يلعبونه في حيوية التجربة الحضرية*"[3].

يأخذ الاعتراف بأهمية المشي في صياغة التجربة الحضرية مشروعيته من واقع المدن اليوم، التي أصبحت تعرف توسعا لا متناهيا للمجالات الحضرية، وتمددا للشبكات الطرقية بكل أنواعها. في واقع، كهذا، "*يبقى المشي هو الضامن الوحيد لحضورنا الجسدي في الوسط الحضري*"[4]. لكن المشي داخل المدينة لا يعني مجرد حركة فزيائية نقوم بها للتنقل من نقطة إلى أخرى، بل هو أيضا سلوك حضري يعكس أسلوب المدينين في التحضر، لأنه عبارة عن نسق معقد يجمع بين التنقل، واللقاء، والتبادل المادي والرمزي، وهي كلها أفعال تشكل الحد الأدنى للعيش المشترك، الذي يشترطه التحضر[5].

1 . المشي الحضري: فعل اجتماعي حسي مألوف

يعني المشي داخل المدينة التقدم وسط أمواج بشرية تجتاح فضاءاتها العمومية، مع الحرص قدر الإمكان على تجنب الاصطدام بالمارة، أو الحواجز المادية. يخضع هذا التقدم لقواعد ضمنية دقيقة تضبط السلوكيات العمومية، وتتطلب

1-LEVY Jacques : « Modèle de mobilité, modèle d'urbanité »

2-CAUQUELIN Anne. 2003. Préface à : URLBERGER. Andrea. *Parcours artistiques et virtualités urbaines*

3THIBAUD Jean-Paul.2007. « La fabrique de la rue en marche : essai sur l'altération des ambiances urbaines ».(p 1)

4THIBAUD Jean-Paul.2007. « La fabrique de la rue en marche : essai sur l'altération des ambiances urbaines ».(p1)

5THOMAS Rachel. 2005. « Les trajectoires de l'accessibilité ».

من الراجل تعبئة قدراته الجسدية وثقافته الاجتماعية*"أن يمشي، هو بالضرورة، أن يبصر، ويلاحظ، ويتصرف في نفس الوقت. هو أن يعدل هيأته، واتجاهه، واتصاله المادي مع بيئته المكونة من أشخاص وأشياء"*[1].

يقوم المشي الحضري،بهذا المعنى، على وجود توافق متبادل بين الراجل والفضاء العمومي كمسرح للمشي. يتأسس هذا التوافق، من جهة أولى، على احترام الراجلين لقواعد ضمنية متعارف عليها اجتماعيا تضمن انسيابية التنقلات، وتساهم في جدولة السلوكيات العمومية. مثلا تدفع الشهامة رجلا إلى التنحي قليلا لصالح امرأة، أو الحفاظ على المسافة المقبولة أخلاقيا بينهما. يتم وفق تلك القواعد تدبير وضعيات الوجود المشترك داخل الفضاء العمومي. يضمن هذا التدبير سلامة الراجلين، إذ يحول دون تصادمهم، أو اصطدامهم بالحواجز المادية خصوصا أثناء قيامهم ببعض الأنشطة كالتبضع، أو التوقف للتحدث... [2]

من جهة ثانية يقتضي المشي، كتفاعل بين الراجل والفضاء، تكييف الخطوات مع البنية المادية للمدينة.حيث تفرض هذه الأخيرة على الراجلين ايقاعات مختلفة في المشي. " *يتمايز الزقاق والشارع في جوهرهما من خلال المشي الذي يسمح به كل منهما. يكون المشي في الزقاق أكثر اصطداما وتعرجا وارتجاجا، أما في الشارع فهو أكثر انسيابية ومرونة، كما أنه مراقب بشكل جيد*"[3]. ففي الوقت الذي يفرض فيه كل فضاء حضري إيقاعا خاصا به في المشي، يعطي المشاة لذلك الفضاء معنى من خلال طرق تملكهم وتمثلهم له، وبذلك يعمل المارة على رسم ملامح المدينة من خلال مساراتهم المألوفة يوميا.

يسمح لنا ما سبق بالتأكيد على أن المشي في الفضاءات العمومية الحضرية ممارسة تستدعي، من جهة أولى تقنيات جسدية خاصة تتحدد دلالتها في إطار ثقافة المجتمع، ومن جهة ثانية نشاطا حسيا يتطلب يقظة متواصلة لحواس الراجل.

1.1. المشي كتقنيات جسدية

المشي هو قبل كل شيء تقنيات جسدية مكتسبة من المجتمع، تختلف دلالتها حسب التأويل الذي تأخذه تلك التقنيات داخل ثقافة معينة. للتدليل على ذلك يمكن العودة إلى الدراسات الأنثربولوجية التي كان لها السبق في مقاربة المشي، حيث نجد مارسيل موس يؤكد على أن: "*وضعية الذراعين، واليدين أثناء المشي تشكل خلفية اجتماعية، وليست، بكل بساطة، ...ميكانزيم فردي محض*"[4]. حيث تعبر طرق المشي عند الراجلين، على اختلافهم، عن الاستعدادات المشتركة بين أفراد المجتمع الواحد. هذه الخلفية الاجتماعية للمشي هي ما يجعل منه نشاطا جسديا اجتماعيا بامتياز يقوم على أساس التفاوض المستمر بين الراجل والبيئة التي يمشي فيها.

تتمثل الخاصية التفاوضية للمشي الحضري في وجود تقنيات جسدية تخضع لقوانين ضمنية تحكم الحياة الاجتماعية. مثلا تعمل تقنية الخطوة المنزلقة(pas glissé)، الشائعة في الأماكن المزدحمة، على تقليل الاصطدامات بين الراجلين، وذلك

1JOSEPH Isaac. 2000. « Décrire l'espace des interactions ».(p 18)

2THOMAS Rachel. 2007. « La marche en ville : Une histoire de sens ».

3 SANSOT Pierre.1996. « Marcher, marcher dans la ville ».(P 139)

4 MAUSS Marcel. 1950. «Les techniques du corps ». (P 38)

بجعل الجسد في وضع جانبي أمام جسد الغير بشكل يسمح بتناوب الأكتاف، وانزلاق الأقدام: تنزلق الأقدام بحذر فوق الأرض، القدم لا تعلو من الكعب إلى الأصابع، ولكن تبقى مستوية فوق الأرض، الخطوة قصيرة، القدم منزلقة إلى الأمام مع صوت كشط خفيف[1].غالبا ما تكون هذه القدرات الحركية مصحوبة بتفعيل مكثف لحواس الراجل بشكل يسمح له بتوقع مسار الغير، واحترام المسافة المطلوبة بين الأجساد حسب القواعد الاجتماعية المتعارف عليها.

2.1.المشي كنشاط حسي

بالإضافة إلى كون المشي عملية تحكم في الجسد، وتعديل مستمر لوضعيته بشكل يتوافق مع القواعد المدنية العمومية، فإنه أيضا تجربة تقتضي يقظة وانتباه كل الحواس، بحيث يكون لكل حاسة وظيفة خاصة في تحقيق المشي:

- **البصر**: تلعب الرؤية دورا حاسما في تملك الراجل للفضاء الذي يمشي فيه. فهي تسمحللراجل ليس فقط بفك رموز الفضاء المحيط، وتوجيهه داخل ذلك الفضاء، ولكن أيضا تسمح له باستشعار حضور الغير، وتوقع مساره عن بعد. إنها وسيلته الأساسية لتحديد المعالم التي توجه مساره، كما أنها تساهم بشكل أساسي في تحقيق الوجود المشترك مع الغير في الفضاء العمومي. فبفضلها ينتظم ذلك الفضاء في حقول بصرية متقاطعة تسمح برؤية وتوقع، ومن ثم تنظيم، أفعال الراجلين[2].
- **السمع**: تجعل هذه الحاسة من الراجل عرضة لأصوات المدينة، *" الراجل الذي يمشي داخل المدينة، يسبح في أصوات، غالبا ما تكون مزعجة له"*[3]. وهي بذلك تلعب دورا حاسما في تعديل مسار وإيقاع المشي، بشكل يسمح للراجل بوضع مسافة كافية بينه وبين المزعج من تلك الأصوات.
- **اللمس**: يستحضر الراجل في تحريك جسده البعد اللمسي (tactile)، والبعد الحسي الحركي (kinesthésique). بفضل هذين البعدين يتحرك الجسد وتتغير وضعيته داخل الفضاء، بشكل يحترم المسافة المطلوبة اجتماعيا بين الأجساد، وتحديد الصورة التي يظهر بها الراجل أمام الآخرين. وهو ما يشكل إسهاما حقيقيا في تدبير النظام العام للمظاهر[4].
- **الشم**: يلعب الشم دورا أساسيا في تمييز الراجل بين الفضاءات التي يمر منها.كما أن رائحة الفضاء تساهم في تغيير وضعية جسد الراجل داخله، وكذا إيقاعه وطريقته في المشي. قد يتغير المسار، يطول أو يقصر، حسب رائحة الأمكنة. فهذه الأخير تلعب دور العائق أو الحافز للمشي.

ينتهي بنا الحديث عن المشي كممارسة حسية اجتماعية مألوفة إلى النتيجة التالية وهي: أن المشي الحضري هو بمثابة علاقة تفاعلية بين جسد الراجل والمدينة. لأنه بالدرجة الأولى تجربة جسدية تتأثر بالفضاءات، وتؤثر فيها، تلك التجربة تأخذ دلالتها الحضرية في إطار ثقافة المجتمع الخاص للراجل.

---

1 GOFFMAN Erving. 1973. *La mise en scène de la vie quotidienne*. Tome 1 : *les relations en public.*

2THOMAS Rachel. 2007. « La marche en ville : Une histoire de sens ».

3LE BRETON David. 2000. *Eloge de la marche.* (P 135)

4THOMAS Rachel. 2007. « La marche en ville : Une histoire de sens ».

3.1.المشي الحضري ممارسة نخبوية

اعتبر المشي الحضري، تاريخيا، ممارسة نخبوية ارتبطت بظهور الرصيف، في المدن الأوربية خلال القرن الثامن عشر، كأحد أول مظاهر التهيئة الحضرية المخصصة لصالح الراجلين. حينها كان المشي الهوياتي، أو ما يعرف أيضا بالنزهة التفاخرية في الوسط الحضري، حكرا على النخب. في الوقت الذي كان فيه المشي الوظيفي ضرورة اجتماعية تفرضها الحياة الحضرية على العامة من المدينيين. لذلك ارتبط المشي لدى هؤلاء، لزمن طويل، بالتشرد والتسكع. فغالبا ما كان الراجل فقيرا، وبعدما أصبح استخدام السيارة في أوروبا أكثر انتشارا، أضحى الراجل مهمشا[1].

تراجع استخدام المشي، باعتباره أسلوبا بطيئا في التنقل لا يستجيب لمتطلبات العصر، إلى وضعية المتقادم المتجاوز تاريخيا، لصالح أساليب جديدة أكثر سرعة، وفاعلية في التنقل. فقد كان تدني المشي في تناسب عكسي مع صعود السيارة ابتداء خمسينيات القرن الماضي. لكن بعد عقود من الإهانة والتهميش سيعرف المشي نهضة حقيقة جعلت منه بديلا حضريا يستجيب لرهانات المدن المستدامة.

صحيح أن السيارة اليوم لم تفقد قيمتها الوظيفية، إذ لازالت تستعمل بشكل كبير في التنقل من طرف فئات اجتماعية عريضة، بل فقدت قيمتها الرمزية والقانونية[2].ما يفسر ذلك هو التحول الذي عرفه التمثل الاجتماعي للمشي،إذ أصبحت تُضفى عليه مجموعة من القيم الايجابية التي يتطلبها المجتمع المعاصر يوميا:إنه إيكولوجي يخفف من انبعاث الغازات، واقتصادي يستجيب لإكراهات الأزمة، ويشجع السياحة الخضراء التي تقوم على التوافق بين احترام الموارد الطبيعية، ورفاهية الساكنة المحلية والانشغالات الذاتية للسائح[3].

كرس انطلاق السياحة الحضرية المشيَ كواحد من أهم الأنشطة السياحية في بعض المدن الأوربية، التي يتمحور تسويق منتوجها السياحي على تجويد شروط المشي في فضاءاتها الحضرية. إذ لم تعد متعة المشي حكرا على النزهة في فضاءات مفتوحة خارج المدينة، بل أصبح السائح/الراجل رهانا أساسيا للسياسات السياحية في تلك المدن. سيتعزز هذا التوجه بالتطور الكبير الذي عرفته الملاحة الجوية، والقطارات، كأساليب فائقة السرعة، عوضت بشكل كبير استعمال السيارة في التنقل بين المدن الأوربية.فهي تلقي بالسائحين في المحطات تاركة لهم حرية التجول على الأقدام لاكتشاف المدينة[4].

2 . تراجع الراجل في المدينة أمام زحف السيارة

شكل انتشار السيارة، في القرن العشرين، فاتحة عهد جديد أحدث ثورة في علاقة الإنسان بالفضاء والزمان. صحيح أن السيارة لم تحتكر في بداية ظهورها كل الطرق لصالحها، وصحيح أيضا أن الحربين العالميتين أجلتا انتشارها على نطاق واسع. لكن منذ خمسينات القرن الماضي ستعرف السيارة انتشارا واسعا، محققة بذلك تحولا عميقا في طبيعة المجال

1LAVADINHO Sonia. Septembre 2011. *Le renouveau de la marche urbaine : Terrains, acteurs et politiques.*

2Ibid.

3*LE BRETON David.2012. Eloge des Chemins de la lenteur.*

4LAVADINHO Sonia. Septembre 2011. *Le renouveau de la marche urbaine : Terrains, acteurs et politiques.*

الحضري وفي السلوكيات الحضرية داخل هذا المجال.

لم يكن هاجس تسريع وتسهيل التنقلات هو السبب الوحيد وراء انتشار السيارة، بل لكونها أيضا تلعب دور مجال الذات[1]. فلوقت طويل كانت السيارة الخاصة هي المكان الوحيد، مثلا، الذي يمكن للفرد الاستماع فيه للموسيقى دون تفاوض مع الغير. إنها المجال الذي تحس فيه الذات بنوع من الحظوة، والتميز الاجتماعيين. ما يؤشر على ذلك هو أن استعمال السيارة لا يقتصر فقط على قطع المسافات الطويلة، ولكن أيضا تستخدم في تدبير المسافات القصيرة داخل المدينة، حيث توجد بدائل أخرى أكثر فاعلية وأكثر ضمانا لإستدامة وجودة الحياة الحضرية.

ساهم ارتفاع نسبة استخدام المدينيين للسيارة في تنقلاتهم اليومية في تراجع المشي. ويتمثل هذا التراجع في ضعف الاقبال على المشي، وأيضا في تغييب الراجل عن اهتمامات السياسات الحضرية:"*لقد أصبح الراجل مهمشا غير مرئي... وفي أحسن الأحوال يجري الاهتمام به من زاوية السلامة الطرقية. هكذا ستتشكل تدريجيا صورة الراجل في المدن، كضحية محتملة لحوادث السير. إنه فقير وأسير وسائل النقل العمومي، والمشي الاضطراري. هذه الصورة المهينة للراجل سيكرسها تجاهله من طرف السياسات العمومية للتهيئة الحضرية*"[2]

تتجلى أوضح صور هذا التجاهل في التراجع الملحوظ للفضاءات المخصصة للمشي داخل المدينة. وأقوى مؤشر على هذا التقلص، الذي وصل حد الاختفاء الكلي في بعض المدن للفضاءات الخاصة بالمشي، هو ظهور النوادي والقاعات الرياضية: " *مثلما تساهم المحميات في حماية بعض الأنواع المهددة في مواطنها، يساهم النادي الرياضي في بقائنا على قيد الحياة. في الوقت الذي نهجر فضاءات ممارستنا الطبيعية، يصبح النادي الرياضي هو المكان الداخلي، الذي يعوض الوسط الخارجي، إنه المكان الذي يؤجل انهيارنا الجسماني*."[3].

ظل استعمال السيارة في تصاعد مستمر إلى حدود ثمانينيات القرن الماضي، حيث كان مستقبلها، إلى حدود تلك اللحظة، يبدو مضمونا. لكن مع تتابع الصدمات البترولية، وتوالي الأزمات الاقتصادية، واشتداد الاختناقات المرورية...صار من اللازم إعادة النظر في حضور السيارة داخل المدينة. حيث أصبحت العديد من مدن العالم تغير مرفولوجيتها، لكي تستوعب كل أساليب التنقل، بما في ذلك المشي. فكانت نهاية القرن الماضي بداية لعودة الاهتمام بالمشي كأسلوب ناجع في التنقل الحضري. جاء الاعتراف بهذه النجاعة في صيغة انعقاد أول مؤتمر عالمي للمشي سنة 2000[4].

3 . الراجل في الفضاء العمومي الحضري: بين الاستعمال والاحتلال

فرض الاعتراف بالمشي، كأسلوب في التنقل الحضري، إعادة التفكير في العلاقة القائمة بين الراجل وباقي وسائل التنقل الأخرى داخل الفضاءات العمومية الحضرية. على اعتبار أن الراجل هو وحدة متنقلة تقوم باستعارة شذرات من الفضاء

1GOFFMAN Erving. 1973. *La mise en scène de la vie quotidienne.* Tome 1 : *les relations en public .*

2LAVADINHO Sonia. Septembre 2011. *Le renouveau de la marche urbaine : Terrains, acteurs et politiques.*(P 67)

3DEMERS Marie. 2008. *Pour une ville qui marche : Aménagement urbain et santé.*(P 45)

4LAVADINHO Sonia. Septembre 2011. *Le renouveau de la marche urbaine : Terrains, acteurs et politiques.*

أثناء مرورها به[1]، وهو بهذا المعني يفرض إعادة النظر في كيفية تملكه الفضاء أثناء الحركة، ومن ثم إعادة النظر في العلاقات القائمة بينه وبين مختلف وسائل التنقل الأخرى.

تنم هذه العلاقات في الواقع عن وجود تراتبية بين وسائل التنقل الحضري. وهي تراتبية تعكس علائق السلطة القائمة بين المركبات المهيمِنة، والمهيمَن عليها داخل الفضاء العمومي الحضري: "*في الحياة الحضرية العادية، يؤخذ في الاعتبار مستعملو الفضاء العمومي الحضري، بناء على قوتهم، ووزنهم، وعددهم، والحيز المكاني الذي يشغلونه. يتكون تسلسل هرمي على الشكل التالي: السكة الحديدية، الترام، الشاحنة الكبيرة، الحافلات، السيارات، الدراجات، الراجل*"[2].

تسعى سياسات التهيئة الحضرية، كإجابة على هذه الوضعية، حيث الراجل هو الحلقة الأضعف، إلى ضمان سلامته، وذلك بجعله في منأى عن أخطار وسائل النقل الأخرى. يقوم هذا التوجه المعمول به منذ مدة على عزل التدفقات الحضرية، بإبقاء الراجلين فوق الأرصفة، والدراجين في ممرات خاصة بهم، والسيارات على الطرق، والترام والحافلات في ممراتهم الخاصة: "*لا يتعلق الأمر بفوضى الدغل الحضري* (la jungle urbaine)، *ولكن بممرات جد منظمة، حيث حق الأرض له الأولوية على حق الاستعمال*"[3].

الهدف الأساسي لهذه السياسة الحضرية هو حماية الضعيف من الأكثر قوة. والنتيجة الأساسية، لمنطق الحماية هذا، هي الفصل الكلي لأساليب التنقل الواحد عن الآخر. "*أبانت هذه المقاربة عن قصورها، لأن الحدود الفزيائية لا تحترم إلا إذا كانت الاستعمالات الفعلية تبررها*"[4]يبقى الفصل بين مختلف مستعملي الطريق حلا ضروريا لتدبير الحركية داخل المدن. لكنه ليس كافيا لتشجيع المشي، لأنه يكرس نفس علاقات القوة القائمة على التراتبية بين مختلف وسائل التنقل.

إن المطلوب هو تبني مقاربة جديدة تعطي الأولوية لحق الاستعمال على حق الاحتلال، بصيغة أخرى "الفضاء لمن يستعمله"، وليس لمن يحتل أكبر مساحة فيه. وهو ما يتطلب إعطاء الراجل وسيلة مقاومة لكي يستعيد مجالاته الأكثر اتساعا، ثم ضمان ولوجه، بكل انسيابية، لمختلف موارد المدينة.

بدأت تظهر مؤشرات هذه المقاربة الجديدة في التهيئة الحضرية في بعض المدن الأوربية. حيث تم خلق فضاءات مشتركة بين مختلف وسائل التنقل"*تسمى مناطق اللقاءات في سويسرا، وفي فرنسا، فضاءات متمدنة[...] الراجلون أحرار في احتلال الفضاء كما يحلو لهم، لكنهم يوضعون أمام مسؤوليتهم كمواطنين، يجب عليهم احترام مستعملي الأساليب الأخرى*"[5].

1GOFFMAN Erving. 1973. *La mise en scène de la vie quotidienne*. Tome 1 : *les relations en public* .

2WINKIN Yves et LAVADINHO Sonia. 2005. « *Quand les piétons saisissent la ville : Éléments pour une anthropologie de la marche appliquée à l'aménagement urbain* ».. (P 3)

3Ibid. (P 3)

4 Ibid. (P 4)

5WINKIN Yves et LAVADINHO Sonia. 2005. « Quand les piétons saisissent la ville : Éléments pour une anthropologie de la marche appliquée à l'aménagement urbain » (P 4)

تبقى أهمية هذه الخطوة، التي قُدمت كبديل لسياسة الفصل، رهينة بسياقات حضرية أفرزتها شروط تاريخية لم تتوفر في جميع المدن العالمية. لكنها، رغم ذلك، تقدم مؤشرا قويا على انبثاق براديغم حضري جديد، كسر الصورة التقليدية للراجل باعتباره ذلك الكائن القاصر الضعيف الذي يتوجب حمايته، والنظر إليه كفاعل حقيقي داخل الفضاء العمومي الحضري، ليس أقل أهمية من السائق والدراج،له استقلاليته، ويتحمل مسؤوليته الأخلاقية.

II . عودة المشي إلى المدن: حنين إلى الماضي أم تغيير في البراديغم الحضري؟

صحيح أن الرغبة في المشي هي بدون شك ميل متأصل في الكائن البشري باعتباره من ذوات الساقين. ميل لم يستطع التقدم التكنولوجي أن يمحوه، لأنه أول أسلوب للحركية البشرية الذي كان بموجبه جسدنا الخاص هو مركبتنا الأولى، ولأنه ظل إلى وقت قريب وسيلتنا الوحيدة في التنقل. لكن عندما يتعلق الأمر بالإنسان الحضري (Homo_Urbanus)، فإن المشي، رغم كونه متأصلا في طبيعته البشرية، يحتاج إلى ما يوقظ هذه الرغبة فيه، أي جعله يفضل المشي على أساليب التنقل الأخرى داخل المدينة.

1. المشي ثابت وجودي في الإنسان

لايمكن اختزال أسباب عودة المشي إلى الحاضرة المعاصرة فقط في فضائله الصحية والبيئية والاقتصادية، بل هناك سبب أعمق يتغلغل في صميم وجودنا البشري. فخلف ما يحمله المشي للراجل من ألم وتعب، هناك متعة الإرادة والإحساس بالوجود المشترك مع الآخرين.حيث تضيف ممارسة المشي قيمة لوجودنا البشري، تتمثل في كونها تسمح لنا بتحقيق الوعي بذواتنا، كذوات قادرة على تملك بيئتها جسديا وحسيا أثناء حركتها. ويشكل المشي، بهذا المعنى، مدخلا لفهم الذوات الانسانية، إذ لا يمكن إدراك كائن دون تحريكه، نظرا للترابط الحميمي بين حركة الجسد والوعي بالذات[1].

صحيح أن المشي هو أبطء أساليب التنقل على الإطلاق، غير أن لهذا البطء مزايا كثيرة: إنه يجعل من زمن التنقل مناسبة للفعل. حيث تسمح سرعة الراجل له بإعادة صياغة الفضاءات التي يمشي فيها من خلال تبادلاته المادية والرمزية في إطار الوجود المشترك مع الآخرين في تلك الفضاءات.على عكس التنقل في السيارة، حيث المتنقل في وضعية سلبية تامة،وزمن تنقله هو زمن عطالة وليس زمن فعل، لأننا لا ننتقل على متن السيارة بل يتم نقلنا. فليست أهمية التنقل في المدة الزمنية التي يستغرقها، بل في غنى وثراء الوقائع التي يربطها.لذلك لا تهم نقطة الوصول في المشي، بقدر أهمية ما نقوم به في كل لحظة لأجلها، وهو بكلبساطة الإحساس بالوجودمع الآخرين[2].

على هذا الأساس يمكن اعتبار المشي بمثابة تمرد على روح هذا العصر الذي يتميز بعبادة السرعة. إنه صيغة مقاومة لروح الزمان، هذا الزمان الذي أصبح، فجأة، متسارعا بشكل لا يمكن اللحاق به[3].إنه يذكرنا بأن هدف التنقل ليس هو فقط قطع أكبر عدد من الكيلومترات في مدة وجيزة، بل أهم من ذلك الربط بين وقائع اجتماعية، تعكس عمق التجربة

1LAVADINHO Sonia. 2008. *« Le marcheur urbain, actant de la ville »*.

2 LE BRETON David.2012. *Eloge des Chemins de la lenteur*

3SOLNIT Rebecca. 2002. *L'art de marcher*

الإنسانية في الوجود.

2. الفضاء العمومي الحضري كمسرح للمشي

يحيل مصطلح "الراجل"، المبني للمجهول والمذكر بحكم الضرورة اللغوية، إلى مستعملي الفضاءات العمومية، ذكورا وإناثا، الأكثر حرية في حركاتهم وأفعالهم. وهو بهذا المعنى لا يشمل فقط من يمشون، بدافع مواصلاتي محض، للتنقل من نقطة إلى أخرى داخل المدينة. بل يعتبر راجلا كل من يتخذ المشي صيغة لتواجده في الفضاء العمومي الحضري كالمتسكعين والمتنزهين والسياح والعشاق... على هذا الأساس يتحدد معنى الفضاء بناء على تقاطع التحركات، حيث يمكن القول بأن الفضاء هو مكان مستعمل.[1] فالشارع، مثلا، المصمم هندسيا من طرف المخططين هو مكان يتحول إلى فضاء من طرف الراجل الذي يمشي فيه. *"لأنني أمشي فإن هذا الشريط المبلط يصبح رصيفا، وهذه الحزمة من الألوان الصفراء تصبح ممرا للراجلين"*[2].

عندما يصير الفضاء العمومي الحضري مسرحا للمشي فإنه يكف بذلك عن أن يكون مجرد حيز مكاني محايد، ليصير مصدر لمحفزات أو لمعيقات تتغير حسب المورفولوجيات الحضرية. حيث تفرض البنية المادية للمدينة على الراجلين إيقاعات مختلفة في المشي، فتصبح بذلك طريقة المشي وإيقاعه أداة للتمييز بين مختلف الفضاءات العمومية داخل المدينة. لكن لا يعني ذلك أن الراجل يقتصر على المشاركة في صدى الفضاء العمومي، لكنه يساهم في صناعة ذلك الصدى. إذ لا يكتفي الراجلون، في مساراتهم، باستقبال المثيرات الحسية المنبعثة من الشوارع والأزقة والساحات التي يقطعونها، بل يساهمون، أيضا في إنتاجها. إنهم ينظرون، ويسمعون، ويبعثون بإشارات وعلامات، ويتبادلون الكلام... سائح يسأل عن طريقه، متشرد يستنشق مخدرا، طفل يبحث عن أبويه، راجل يسأل شرطي، رهط من الشباب يتمازحون، مناضل يوزع منشورات، متزلج فوق لوح خشبي... في مثل هذه الأحداث يكون الراجل ممثِّلا، وفي نفس الوقت متفرجا، ملاحظا لهذه المشاهد غير المنقطعة، بالإضافة إلى كونه متدخلا بشكل لاإرادي في صياغتها[3].

ليست هذه الأحداث الصغيرة (Micro-événements)، التي تعد بمثابة الخيوط المكونة لنسيج الفضاء العمومي الحضري، هي الصيغة الوحيدة التي يتخذها المشي في ذلك الفضاء. بل هناك صيغة أخرى تتمثل في الأحداث المشائية الكبرى مثل الاستعراضات العسكرية، والمواكب الدينية، والاحتجاجات، والتظاهرات السياسية، والكرنفالات والمناسبات الاحتفالية. كلها طقوس اجتماعية تحول الفضاء العمومي إلى مسرح لدوس غير منقطع بالأقدام، مرفوق بأصوات صاخبة[4].

---

[1] DE CERTEAU Michel. 1990. *L'invention du quotidien*. Tome 1 : *arts de faire*

[2]WINKIN Yves et LAVADINHO Sonia. 2005. « Les territoires du moi : aménagements matériels et symboliques de la marche urbaine ».

3THIBAUD Jean-Paul.2007. « La fabrique de la rue en marche : essai sur l'altération des ambiances urbaines ».

4 Ibid.

تعكس هذه الأحداث، العادية والاستثنائية، البعد الرمزي للمشي الكامن خلف بعده الوظيفي المتمثل في مساهمة المشاة في إعطاء دلالات حضرية لفضاءات المدينة. أو يمكن القول بصيغة أخرى أن هذه الفضاءات لا معنى لها إلا الذي تأخذه من خلال كونها مسرحا للمشي[1]. بهذا الفعل يصير الفضاء العمومي مجالا للمؤانسة الاجتماعية، فعندما نلج الفضاء العمومي فنحن بذلك نقبل ضمنيا بالوجود مع الغير. وإذا كان هذا الولوج يتخذ صيغة المشي، فذلك يعني خوض مغامرة، متبادلة بين الأنا والغير، تساهم بصورة دائمة في تشكيل الروابط الاجتماعية. يجعل المشي من الفضاء العمومي، من جهة أولى مسرحا لتفاعلات بين الافراد، ومن جهة ثانية يخلق المشي الإحساس بالأمان في الفضاء العمومي، فالراجلون هم "*أعين الشارع*"[2] التي توفر نوع من المراقبة والحماية لبعضهم البعض.

خاتمة:

نعيش، اليوم، فترة تاريخية تتميز بكوننا لا نستطيع الاستمرار في الحياة بنفس الأسلوب الذي كنا نحيا به إلى الآن. فقد هيمنت السيارة على تنقلاتنا ومدننا، وذلك طلبا للسرعة والفاعلية. لكن الإفراط في استعمال السيارة داخل المدارات الحضرية يتعارض كليا مع رهانات المدينة المستدامة. ليس فقط لأنها من مصادر التلوث، لكن أيضا لأن السيارات أكثر احتكارا للفضاءات العمومية داخل المدن، ومن أكثر الأسباب المشجعة للتوسع الحضري، الذي غير بشكل جذري مورفلوجية الحواضر.

وبموازاة التحول الذي عرفته البيئة الحضرية، وهو التحول الذي أصبح معه المشي ممارسة صعبة وسط المدينة، هناك أيضا تحول في أنشطتنا اليومية، سمته الأساسية هي كثرة الجلوس. لقد أصبحنا نقضي وقتا أطول، في المنزل أمام التلفاز، وفي العمل أمام الحاسوب، وفي التنقلات داخل العربات ذات المحرك. جعلت هذه العادات من جسدنا وحدة عضوية معطلة. تضاعفت عطالة جسدنا بفعل تكنولوجيا التواصل (الهاتف، الانترنت) التي تسمح بتنقلات افتراضية. مما جعل الجسد ينحو نحو الضمور في عالم الجالسين. لذلك تتطلب اللحظة الراهنة، أكثر من أي وقت مضى، تغيرا جذريا في سلوكنا، تغييرا يكون فيه الكثير من الاحترام لبيئتنا. وهو ما يستوجب إعادة النظر في الكيفية التي نستعمل بها فضاءات المدن، حتى تصبح هذه الأخيرة أكثر استدامة، واحتراما لجودة الحياة.

البيبليوغرافيا:

1. CAUQUELIN Anne. 2003. Préface à : URLBERGER. Andrea. Parcours artistiques et virtualités urbaines. Paris : L' Harmattan . 224p.

2. DE CERTEAU Michel. 1990. L'invention du quotidien. Tome 1 : arts de faire .Paris : Gallimard (coll, « Folio essais », n° 146). 461p.

3. DEMERS Marie. 2008. « Pour une ville qui marche : Aménagement urbain et santé ». (1ère éd 2006) traduit de l'anglais par FOREST Françoise. Montréal. Eco société. 288 p.

1DE CERTEAU Michel. 1990. L'invention du quotidien. Tome 1 : arts de faire.

2DEMERS Marie. 2008. Pour une ville qui marche : Aménagement urbain et santé.

4. GOFFMAN Erving. 1973. La mise en scène de la vie quotidienne. Tome 1 : les relations en public .Traduit de l'anglais par Alain KIHM. Paris : Minuit. 368 p.

5. JOSEPH Isaac. 2000. « Décrire l'espace des interactions ». pp 49-55. In : Logiques de l'espace : esprit des lieux. Géographies à Cerisy. Paris : Belin. 350 pages.

6. LAVADINHO Sonia. 2008. « Le marcheur urbain, actant de la ville ». pp 30-39. In : Actions, comment s'approprier la ville ? Montréal/Amsterdam : Centre canadien d'architecture SUN.

7. LAVADINHO Sonia. Septembre 2011. Le renouveau de la marche urbaine : Terrains, acteurs et politiques. Thèse de doctorat en Géographie. Université de Lyon. 681p.

8. LE BRETON David. 2000. Eloge de la marche. Paris : Métailié. 160 p.

9. LE BRETON David.2012. Eloge des Chemins de la lenteur. Paris : Métailié.167p.

10. LEVY Jacques : « Modèle de mobilité, modèle d'urbanité », Texte paru dans l'ouvrage collectif « les sens du mouvement » aux Editions Belin, Paris 2004, pp157-169

11. MAUSS Marcel. 1950. « Les techniques du corps ». pp 365-386.In : Sociologie et anthropologie. Paris : PUF.

12. SANSOT Pierre.1996. « Marcher, marcher dans la ville... ». pp. 138 -145. In : Poétique de la ville. Paris : Armand Colin (1èreEd, 1971).

13. SOLNIT Rebecca. 2002. L'art de marcher. (1èreEd, 2000), traduit de l'anglais par Oristelle BONIS. Paris : Acte Sud. 400p.

14. TERRIN Jean Jacques. 2011. « Espace public et accessibilité », pp 10- 19. In : « Le piéton dans la ville l'espace public partagé, Walking in the city sharing public space », (édition bilingue français et anglais). Editions Parenthèses (coll : La ville en train de se faire). 279 p.

15. THIBAUD Jean-Paul.2007. « La fabrique de la rue en marche : essai sur l'altération des ambiances urbaines ». Flux, n°66/67, pp. 111-119.

16. THOMAS Rachel. 2005. « Les trajectoires de l'accessibilité ». Grenoble : éd. À la Croisée, (coll Ambiances, Ambiance).183 p.

17. THOMAS Rachel. 2007. « La marche en ville : Une histoire de sens ». L'espace géographique, n°1, (Tome 36), pp. 15-26.

18. URLBERGER Andrea. 2003. « Parcours artistiques et virtualités urbaines ». Paris : L'Harmattan. 224p.

19. WINKIN Yves et LAVADINHO Sonia. 2005. « Les territoires du moi : aménagements matériels et symboliques de la marche urbaine ». Actes du colloque :développement urbain durable, université de Lausanne.

20. WINKIN Yves et LAVADINHO Sonia. 2005. « Quand les piétons saisissent la ville : Éléments pour une anthropologie de la marche appliquée à l'aménagement urbain ». MEI - Médiation et information, L'Harmattan, pp.33- 41.

أساليب تدبير مخاطر الفيضانات بالمغرب

Methods of managing the risk of floods in Morocco

1- اليادري صديق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس فاس، المغرب
2- عبد الحميد جناتي إدريسي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس فاس، المغرب.

ملخص: يعد المغرب من ضمن بلدان جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط الأكثر تعرضا للتغيرية القوية في التساقطات المطرية، مما يجعله من بين الدول الأكثر هشاشة لمواجهة الظواهر المناخية الشاذة لا سميا الفيضانات. الشيء الذي يؤدي في معظم الأحيان إلى حدوث خسائر مادية وبشرية كبيرة بها مما دفع الحكومات المتعاقبة على وضع من التدابير لمواجهة هذا الخطر. ارتباطا بما سبق سنحاول من خلال هذه الدراسة التطرق للبرامج والقوانين التي تم وضعها على مستوى الوطني لتدبير الفيضانات، وكذا التعرف على موقع المغرب في هذا الشأن مقارنة مع فرنسا كدولة متقدمة. للإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا على البيبليوغرافية والنصوص القانونية التي تناولت إشكالية الدراسة بالإضافة الى الزيارات الميدانية للمصالح المعنية. ومن نتائج هذه الدراسة يتضح أن مخاطر الفيضانات لا تزال مطروحة بشدة بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة المتمثلة في تعدد المخططات وبرامج التنمية وإصدار قوانين البيئة وتدبير الموارد الطبيعية، ويرجع ذلك الى أن الاستراتيجيات الوطنية في مجال الوقاية من مخاطر الفيضانات لا تأخذ بعين الاعتبار كل الإجراءات الضرورية لتخفيف هشاشة المغرب أمام هذا المعطى الطبيعي وتقوية قدرته على المواجهة.

الكلمات المفاتيح: المغرب، فيضانات، خسائر بشرية، إستراتيجيات التدبير، مؤسسات تدبير الفيضانات.

Abstract : Morocco is one of the countries in the southern Mediterranean basin most exposed to high variability in rainfall, which places it among the most vulnerable countries to face the abnormal climatic phenomena, in particular floods. This often leads to significant material and human losses, prompting successive governments to put in place measures to deal with this danger. In relation to what precedes, we will try, through these studies, to address the programs and laws that have been put in place at the national level to manage floods, in addition to this, we will identify Morocco's position in this area in relation to France as a developed country. To answer the problem posed, we relied on the bibliography and the legal texts which dealt with the problematic of the studies. According to the results of this studies, it appears that the risks of flooding are still very high, despite the efforts made by the State represented in the multiplicity of development plans and programs, the enactment of environmental laws and the management of natural resources, this is due for the simple reason that national strategies in the field of floods risk prevention does not take into account all the measures necessary to reduce Morocco's vulnerability, in the face of this natural factor and strengthening its capacity to cope.

Keywords: Morocco, floods, human losses, management strategies, Flood Management Institutions

مقدمة

تزايد الاهتمام وكثر الحديث في الآونة الأخيرة عن الكوارث الطبيعية خصوصا الفيضانات، خاصة وأن التقدم التكنولوجي والصناعي والتدخل البشري المجحف في حق الطبيعة يجعل من التقلبات المناخية واحتمال حدوث الكوارث المفاجئة ظاهرة متوقعة. هذه الظاهرة الطبيعية التي يعتبر رهان تدبيرها و الوقاية منها من ضمن الأولويات التي تشغل بال الحكومات على الصعيد الوطني و الدولي، وذلك بالنظر للآثار الناجمة عنها، إذ أدى كل من النمو الديموغرافي و التطور السوسيواقتصادي، وكذا الهجرة بسبب توالي سنوات الجفاف و التوسع العمراني إلى اكتساح للمجال بشكل مهول، وأصبح التوسع العمراني ينتشر على حساب الأراضي الخصبة والصالحة للزراعة وكذا ضفاف الأودية والأنهار والمناطق الهشة، مما أدى إلى اصطدام الإنسان برد فعل من الطبيعة قوي في غالب الأحيان (الفيضانات والزلازل....). فالمغرب بمناخه المتوسطي و تضاريسه المتنوعة يجعله من البلدان المعرضة بشكل طبيعي للفيضانات، وهذا ما يؤكده الإرث المورفولوجي والتاريخي فعلى الرغم من تردد فترات الجفاف بالمغرب خاصة ما بين 1995و2006 فقد حصلت به عدة كوارث هيدرولوجية خلفت خسائر مادية وبشرية مهمة. ويعد خطر الفيضانات من أهم الظواهر التي تحتاج لتدبير محكم سواء قبل حدوثها بالتنبؤ والاحتياط أو بعدها بمحاولة التقليص من تفاقم الظاهرة بإصلاح الأضرار المخلفة عبر البرامج المستعجلة التي تضعها الدولة.

1. إشكالية الدراسة

يعد المغرب من ضمن بلدان جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط، الأكثر تعرضا للتغيرية القوية في التساقطات المطرية. مما يجعله من بين الدول الأكثر هشاشة، لمواجهة الظواهر المناخية الشاذة، من جفاف وفيضانات وذلك راجع بالأساس إلى ضعف البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية والإمكانات العلمية. ولعل ما ميز مناخ المغرب خلال العشرية الأخيرة من القرن الحالي هو تردد التساقطات الاستثنائية العنيفة وما نجم عنها من فيضانات. إذ سجلت خلال هذه الفترة وفاة أزيد من 700 شخص نتيجة لها. وأصبحت تشكل هذه الأخيرة 90% من مجموع الأخطار الطبيعية بالمغرب. ويتضح أن هذه الفترة المطيرة جاءت موالية لسنوات جفاف طويلة استمرت منذ بداية السبعينيات والتي أنبأت بعدم وجود أي خطر هيدرولوجي محتمل.

بفعل حالات الفيضانات التي أصبح يعرفها المجال المغربي، من حين لآخر، أعطت الحكومة أهمية بالغة لتدبيرها، إذ تجسد ذلك في صدور عدة قوانين مثل قانون الماء في 1995، قانون التعمير في 2002، كما تم وضع مخططات استعجالية لتدبير المناطق الحرجة على المدى القصير، وأخرى على المستوى المتوسط والبعيد، انطلاقا من المخطط الوطني للوقاية من هذا الخطر الذي صدر سنة 2002. ويرجع تطبيق هذه القوانين والمخططات إلى المؤسسات منها وكالة الأحواض المائية، الجماعات المحلية، الوقاية المدنية...الخ.

يعالج إذن هذا البحث أساليب تدبير الفيضانات بالمغرب الذي سنحاول من خلاله الإجابة عن الأسئلة التالية:

- هل هناك تشريعات تخص تدبير الفيضانات والوقاية من خطورتها؟

- ما هي المؤسسات التي تعنى بتدبير هذا الخطر؟ وماهي أدوارها؟
- ما هي الآفاق المستقبلية للسياسة الوطنية في ميدان تدبير خطر الفيضانات؟
- ما موقع المغرب في مجال تدبير مخاطر الفيضانات مقارنة مع الدول المتقدمة نموذج فرنسا؟

2. أهداف الدراسة

انطلاقا مما سبق يتضح أن مخاطر الفيضانات لا تزال مطروحة بشدة مما يستدعي التساؤل عن سبب عدم الحد من هذه الظاهرة أو على الأقل التقليص من الخسائر التي تخلفها سنويا، هل من نقص في النصوص القانونية أم في غياب إستراتيجية شاملة في التدبير تضع كل التوقعات المحتملة لتفادي الأضرار المحتملة. ارتباطا بهذا الوضع، سنحاول من خلال هذه المساهمة، تسليط الضوء على النصوص القانونية التي لها علاقة بتدبير مخاطر الفيضانات ثم الإستراتيجية الوطنية والإجراءات العملية المبذولة للتقليص من خطر الظاهرة على مستوى التراب المغربي حاليا ومستقبلا، وفي الأخير سنعمل على مقارنة المغرب مع فرنسا لمعرفة مدى تقدم المملكة في هذا الشأن.

3. المنهجية والأدوات

لمعالجة إشكالية هذه الدراسة والمتمحورة حول تدبير الفيضانات بالمغرب كنموذج لمواجهة الكوارث البيئية بالمغرب سنعتمد على العمل البيبليوغرافي، إذ في بداية هذه الدراسة عملنا على جمع أكبر قدر ممكن من الدراسات والأبحاث (كتب، مقالات، أطروحات، تقارير)، خاصة التي تناولت الإشكالية المطروحة. وقد شكلت الدراسة البيبليوغرافية الأساس النظري لدراسة الموضوع في شموليته. من خلال التعرف على ما تم كتابته في الموضوع وذلك بدءا بالدراسات القانونية التي تناولت المغرب. من أجل تسليط الضوء على الجوانب المرتبطة بتدبير الفيضانات على مستوى التراب الوطني. كما اعتمادنا أيضا العمل الميداني من خلال زيارة بعض الإدارات المعنية بتدبير شؤون هذا الخطر (كنموذج وكالة الحوض المائي لسبو، مديرية التجهيز بتازة، عمالة إقليم تازة) وهو ما مكننا من جمع بعض المعطيات المرتبطة بالإشكالية. وفي الأخير عملنا على إجراء مقارنة بين المغرب وفرنسا من أجل التعرف على مستوى تقدم المغرب في هذا الشأن.

5. النتائج والمناقشة

1.5 آليات تدبير أخطار الفيضانات بالمغرب

بفعل حالات الفيضانات التي أصبح يعرفها المجال المغربي، من حين لآخر، أعطت الحكومة أهمية بالغة لتدبيرها، إذ تجسد ذلك في صدور عدة قوانين مثل قانون الماء في 1995، قانون التعمير في 2002، وضع مخططات استعجالية لتدبير المناطق الحرجة على المدى القصير، ثم مخططات أخرى على المستوى المتوسط والبعيد، انطلاقا من المخطط الوطني للوقاية من خطر الفيضانات. ويرجع تطبيق هذه القوانين والمخططات إلى المؤسسات منها وكالة الأحواض المائية، الجماعات الترابية، الوقاية المدنية...الخ.

1.1.5. تتعدد قوانين تدبير خطر الفيضانات بالمغرب

سن المغرب مجموعة من القوانين، بهدف تدبير الشأن المحلي ومجال التهيئة وإعداد التراب الوطني (قانون الماء، قانون البيئة وقانون التعمير)، إذ تضمنت هذه القوانين بعض النصوص التي لها علاقة بتدبير خطر الفيضانات.

1.1.1.5 دور قانون الماء رقم 10-95 و 15-36 في تدبير خطر الفيضانات

أصدر المشرع المغربي قانون الماء رقم 10-95 بهدف تدبير وحماية الموارد المائية، حيث تناول كيفية الوقاية من الفيضانات، عن طريق منع إقامة حواجز لعرقلة حركة الجريان، في الأودية خاصة في المناطق الآهلة بالسكان (المادة 1 من قانون 10-95). كما تنص المادة 95 على منع عرقلة سيلان مياه الفيضانات، ويستثنى من ذلك الغرض المنفعي من إقامة هذه الحواجز (حماية السكان وممتلكاتهم الخاصة المتاخمة للمجاري المائية)، وحسب المادة 95 فإن مهمة مراقبة وحماية الملك العام المائي، من أي عرقلة لحركة سيلان المياه أسندت لوكالة الحوض المائي. في حين أوكلت مهمة إنجاز البنيات التحتية الضرورية لحماية السكان، وممتلكاتهم من خطر الفيضان، إلى الجماعات الترابية وإلى لجن العمالات والأقاليم (المادة 102).

بتاريخ 25 غشت 2016 تم إصدار قانون 15-36 المتعلق بالماء، وقد تم تخصيص بابه التاسع لتدبير الأخطار المتصلة بالماء حيث تضمن في الفرع الأول ثلاث فصول تعنى بخطر الفيضانات. الفصل الأول حول الحماية والوقاية من أخطار الفيضانات والثاني يهم أجهزة الرصد والمراقبة والإنذار والثالث حدد كيفية تدبير أحداث الفيضانات، حيث يضم هذا الأخير **المادة 123** التي تدعو الى إحداث لجن لليقظة على المستوى الوطني والجهوي والإقليمي لتدبيرها وتتبعها. تتكلف اللجان الجهوية التي يترأسها ولاة الجهات على الخصوص بتنسيق وتتبع:

-عمليات الإنذار وإخبار وتحسيس السكان؛

-عمليات التدخل وتنظيم الإنقاذ؛

-جمع المعلومات الضرورية لتقييم الخسائر.

تقوم اللجنة الوطنية لليقظة التي تترأسها السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية بالتنسيق والإشراف على اللجن الجهوية. وتتألف هذه اللجن من ممثلي السلطات الحكومية والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية المعنية. كما تحدد تركيبة لجن اليقظة وكيفية عملها بنص تنظيمي.

2.1.5. دور قانون التعمير والقوانين التنظيمية للجماعات الترابية ومجالس العمالات والأقاليم والجهات في مواجهة خطر الفيضانات

تم إصدار هذا القانون في17 يونيو 1992 بهدف تنظيم قطاع البناء وما يرتبط به داخل المدارات الحضرية والتجمعات القروية. تضمن هذا القانون مجموعة من النصوص التنظيمية، حيث تنص المادة السابعة من قانون 25-90 المتعلقة بالتجزيئات العقارية، على رفض التجزيئات السكنية التي لا تتوفر على شبكات الصرف الصحي والطرق وتوزيع الماء الصالح للشرب والكهرباء، حيث تعمل قنوات التطهير من تصريف مياه الأمطار وذلك حماية للمساكن من الفيضانات. أما بالنسبة لقانون 12-90 المتعلق بالتعمير فنجد أن المادة 19 حددت المناطق التي يمنع فيها البناء وهي مناطق يمكن أن تكون مهددة بخطر الفيضانات، كما خول هذا القانون سلطة مراقبة، ومنع البناء في هذه المناطق للجماعات الترابية وذلك عبر الشرطة الإدارية.

أما القانون 113.14 المتعلق بتنظيم الجماعات الترابية الصـــادر بتاريخ 7 يوليوز 2015، فقد أعطى بدوره للمجالس الجماعية، حق الســهر على احترام الاختيارات والضــوابط المقررة، في مخططات توجيه التهيئة العمرانية، وتصـــاميم التهيئة، والتنمية وكل الوثائق الأخرى المتعلقة بإعداد التراب والتعمير (الفصـــل الثالث المادة 85). كما تعمل الجماعات على إنشاء التجهيزات والمنشآت المائية المخصصة، للتحكم في مياه الأمطار وتصريفها والوقاية من الفيضانات. كما خول القانون رقم 112.14 (المادة 78 ، 79) لمجالس العمالات والأقاليم الســهر على التخطيط و البرمجة و الإنجاز و التدبير و الصيانة داخل دائرتها الترابية. كما مكن القانون رقم 111.14 المتعلق بالجهات، من خلال الاختصاصات الموكولة للجهة في مجال معين بما يمكنها من القيام، في حدود مواردها، وداخل دائرتها الترابية، بالأعمال الخاصـــة بهذا المجال، لاســـيما الحماية من الفيضانات (الباب الثالث- المادة 91).

كما عملت وزارتي الداخلية والسكنى على إصدار مجموعة من الدوريات لتدبير خطر الفيضانات ومنها:

- ✓ دورية رقم 2167 بتاريخ 14 نونبر 1985 المتعلقة بتجنب الخسائر التي يمكن أن تنتج عن الفيضانات.
- ✓ دورية رقم 1282/DGAI/DAG بتاريخ 25 أكتوبر 2000 المتعلقة بالوقاية من الحمولات.
- ✓ دورية رقم 26/DGAI بتاريخ 19 يناير 2001 المتعلقة بمهمة الوقاية وتدبير الأخطار.
- ✓ دورية الوزير المنتدب المكلف بالإســكان والتعمير رقم 2173/824 بتاريخ 20 فبراير 2003 المتعلقة بوضـــع مخطط الحماية الجهوية من الفيضانات وإحداث اللجنة الإقليمية للماء.
- ✓ دورية مشـتركة لوزير الداخلية والإسـكان وإعداد التراب الوطني عدد 08 بتاريخ 7 يناير 2005، تتعلق "بإرسـاء آليات تنسيق العمليات التي يقوم بها مختلف الفاعلين المحليين لمكافحة خطر الفيضان".

2.5. تدبير خطر الفيضانات على المستوى المؤسساتي

يشـــكل خطر الفيضـــانات إحدى الإكراهات التي تواجه المجالات الحضـــرية وشـــبه حضـــرية، كما يمكن أن تعرقل مسلسل التنمية بها، نظرا للخسائر التي تترتب عنها، لذا أصبح من الضروري تظافر مجموعة من المؤسسات لتدبير، هذا الخطر وذلك عبر وضع مخططات محلية، آخذة بعين الاعتبار كل العناصر المتدخلة فيها سواء الطبيعية أو البشرية.

1.2.5. دور وكالة الحوض المائي في تدبير خطر الفيضانات

أقر قانون الماء (10-95) وكالة الأحواض المائية وهي مؤسسات تقوم بتدبير الموارد المائية، على صعيد كل حوض مائي، حيث يبلغ عددها حاليا 9 أحواض. أعطيت لهذه الوكالات مجموعة من المهام منها وضـــع وتنفيذ مخططات تهيئة الموارد المائية التابعة لنفوذها، منح رخص اســتغلال الفرشــات المائية الســطحية أو الباطنية، كما جاء أيضـا قانون رقم 15-36 المتعلق بالماء وتدبير الأخطار المتصـــلة به لاســـيما المواد 117، 118 ، 119، 120، 121 ، 122 من أجل إعطاء لوكالات الأحواض المائية إمكانية تدبير وتتبع حالات الفيضـــانات من أجل حماية الســـكان وممتلكاتهم، وذلك من خلال إنجاز البنيات التحتية الضـــرورية، للوقاية من الفيضـــانات ومحاربتها، تهيئة وتنقية وتوســـيع الأودية ومجاري المياه من أجل الوقاية من الفيضـــانات. كما يعطي هذا القانون لوكالة الحوض المائي الحق، في حذف الحواجز والمنشـــآت كيف ما كانت وضـــعيتها القانونية، التي يمكن أن تعرقل الجريان وأن تســـبب في حدوث الفيضـــانات، وحماية للممتلكات التي تجاور

المجاري المائية، قد تفرض هذه الوكالات على الملاكين إقامة الحواجز. وبالنسبة لوكالة الحوض المائي لسبو والتي يوجد بها مجال دراستنا، تقوم بتدبير خطر الفيضانات داخل نفوذ هذا الحوض، وذلك عن طريق تتبع حالات الفيضانات، وجرد المواقع المهددة بهذا الخطر وإنجاز الدراسات التي تهتم بـ:

- ✓ دراسة الحمولات السائلة والصلبة بالحوض؛
- ✓ إنجاز أطلس للمناطق المهددة بخطر الفيضانات؛
- ✓ تحديد المناطق المهددة بالفيضانات لإنجاز وثائق التعمير؛
- ✓ وضع مخططات الوقاية من خطر الفيضان لمدة 20سنة؛
- ✓ دراسة وضع نظام لقياس وتتبع بعض الأودية عن بعد؛
- ✓ وضع نظام الإشعار بالفيضانات ببعض المناطق؛
- ✓ إعداد نشرات إخبارية تتضمن معطيات حول الحامولات المتوقعة، ووضعها رهن إشارة السلطة الإدارية الترابية المعنية في حالة وجود خطر للفيضان.

كما عملت على بناء الحواجز للوقاية من الفيضانات وإنشاء السدود للحد من الحمولات المتجهة للمناطق المهددة بالفيضانات، كما تقوم بتتبع حمولات الأودية وحقينة السدود بالاعتماد على المحطات الهيدرومناخية المجهزة بوسائل الاتصال للإشعار بالفيضانات.

2.2.5. تلعب الأرصاد الجوية دورا مهما في الإنذار المبكر بالفيضانات

خريطة رقم 1: نموذج من خرائط اليقظة المناخية بالمغرب

المصدر: https://vigilance.marocmeteo.ma

من المهام المنوطة بالمؤسسة المذكورة الحفاظ على الأرواح والممتلكات عبر الإنذار الرصدي، لذلك سعت مديرية الأرصاد الجوية إلى إطلاق نظام جديد، لليقظة الرصدية بشراكة مع وزارة الداخلية (المديرية العامة للوقاية المدنية ومركز اليقظة والتنسيق) ومديرية البحث والتخطيط المائي. والهدف الأساسي لهذا النظام تحسين الإنذار من أجل حث المواطنين، على الحماية بشكل استباقي ضد الظواهر المناخية القصوى، بالإضافة أيضا إلى تمكين السلطات من أخذ التدابير الوقائية لتجنب المخاطر التي يمكن أن تنتج على هذه الظاهرة، وتقوم خريطة اليقظة الرصدية بإبراز ووصف المنطقة (المقاطعات أوالشرائط الساحلية) بأربعة ألوان، حسب مستويات المخاطر المرتبطة بالظروف المناخية خلال 24 و48 ساعة القادمة. كما تقدم نصائح وإرشادات مناسبة حسب هذه المستويات (مديرية الأرصاد الوطنية)، وتخدم كأداة تعليمية لفهم مخاطر الأرصاد الجوية بشكل أفضل من قبل العموم (خريطة رقم 1).

يتجلى إذن دور الأرصاد الجوية الوطنية في الإنذار المبكر بالتساقطات التي يمكن أن تسبب في حدوث الفيضانات، ويتم ذلك عن طريق إصدارها للنشرات الإنذارية المبكرة، مما يمكن من تخفيف حدة هذا الخطر عبر إجلاء السكان، وتوفير الوسائل اللوجستيكية للتدخل عند حدوث خطر الفيضانات.

3.2.5. تتدخل الوقاية المدنية بشكل مباشر أثناء حدوث الفيضانات

بموجب المرسوم الوزاري رقم 2 .97. 176 الصادر بتاريخ 15 ديسمبر 1997. تم إعطاء الوقاية المدنية اختصاصات متعلقة بالتدخل لتدبير خطر الفيضانات، هذا التدخل يكون مبنيا على إنذار بحدوث الخطر الذي تتوصل به بصفة مباشرة انطلاقا من الأرصاد الجوية، إذ يتم ذلك عبر:

- ✓ تقديمها مقترحات حول إمكانية التعمير في المناطق المراد البناء فيها، واقتراحها مخططات للتدخل في حالة حدوث خطر الفيضانات؛
- ✓ الإعلام بالخطر والتنسيق بين مختلف المتدخلين لأخذ الحيطة والحذر، والاستعداد للتدخل؛
- ✓ حث المصالح المعنية للقيام بالعمليات الوقائية المناسبة خاصة في مجال التطهير وإصلاح المجاري تحسبا للتساقطات المطرية الشتوية،
- ✓ جرد الأماكن المعرضة لخطر الفيضانات، وإعداد مخططات للحماية والتدخل للحد من الأضرار المحتملة لهذا الخطر؛
- ✓ إنقاذ الأرواح والممتلكات وانتشال الجثث، والمساهمة في وضع الحواجز لتحويل السيول؛
- ✓ إيواء وتقديم الإسعاف للمتضررين.

4.2.5. تتدخل الوكالات الحضرية بشكل غير مباشر في تدبير خطر الفيضانات

تم إحداث الوكالات الحضرية بموجب قانون رقم 51-93-1 بتاريخ 10 شتنبر 1993، والذي أعطاها مجموعة من الاختصاصات التي لها علاقة بالتعمير والتهيئة الحضرية ومنها نجد:

- ✓ إنجاز الدراسات الضرورية بهدف القيام، بإعداد وثائق التهيئة الحضرية بما في ذلك مخطط توجيه التهيئة العمرانية، تصميم التنطيق، تصميم التهيئة، ومتابعة تطبيق التوجهات المحددة فيها؛
- ✓ العمل على تحقيق الأهداف التي ترمي إليها المخططات التوجيهية عبربرمجة مشاريع التهيئة؛

- ✓ إعداد مشاريع والنصوص التنظيمية المتعلقة بخرائط التنطيق ومخططات التنمية؛
- ✓ مراقبة التجزيئات السكنية التي في طور الإنجاز للتأكد من مدى احترامها لرخص البناء.

إذن من خلال الاختصاصات المخولة للوكالة الحضرية، والمرتبطة بإعداد وثائق التعمير داخل المجال الحضري، فهي ملزمة دائما باستحضار المخاطر الطبيعية عند إعدادها، فعلى سبيل المثال يتم إدراج المناطق المهددة بخطر الفيضانات، في هذه الوثائق لكي يتم منع البناء فيها، وتتشكل لجان مشتركة بين مختلف الفاعلين للوقوف على اتباع هذه الوثائق. من خلال ماسبق يتضح أن الوكالة الحضرية تتدخل بشكل غير مباشر في تدبير خطر الفيضانات.

3.5. الآفاق المستقبلية للسياسة الوطنية في ميدان تدبير خطر الفيضانات

وعيا منها بتزايد المخاطر المرتبطة بالتغيرات المناخية خاصة في السنوات الأخيرة، وما خلفه ذلك من تأثيرات سلبية على شتى مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فقد عملت الحكومة على اتخاذ مجموعة من الإجراءات من اجل الحد أو التخفيف من الكوارث الطبيعية، وذلك بالاعتماد على المقاربات الاحترازية والتدابير المواكبة للمخاطر الناجمة عن هذه الكوارث، كما أحدثت العديد من الصناديق وسنت العديد من القوانين المرتبطة بهذه الظواهر.

1.3.5 المقاربات المعتمدة في مواجهة التغيرات المناخية وتدبير المخاطر الناتجة عنها

من خلاله تحاول الحكومة تنفيذ السياسة المناخية، عبر اعتماد مقاربة استشرافية ووقائية لمواجهة التغيرات المناخية وكذا تدبير المخاطر الناتجة عنها، وفي هذا الصدد التزم المغرب في جميع "مؤتمرات أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطار بشأن تغير المناخ" بمكافحة الاحترار العالمي وتنفيذ إجراءات التكيف والتخفيف، وذلك عبر إصداره البلاغ الوطني الرابع للمناخ ويتضمن تقييما بخصوص الهشاشة المجالية، وجرد انبعاثات الغازات الدفيئة وتدابير التخفيف والتأقلم، بالإضافة إلى تحديده الحاجيات المرتبطة بذلك. كما أنجز المغرب سنة 2019 مخططه الوطني للمناخ، لتعزيز المسلسل التنموي منخفض الكاربون، والمقاوم لتغير المناخ، هذا وتم الشروع في إعداد المخططات الجهوية للمناخ التي من شانها تحسين المعارف فيما الهشاشة وتأثير تغير المناخ على السكان وأنشطتهم، كما ستمكن من وضع التدابير المصاحبة في مجال مكافحة التغيرات المناخية. وفي الإطار المساهمة المحددة وطنيا بشأن الاتفاقية الإطار، وضع المغرب هدفا حول الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة 42 % بحلول سنة 2030، وذلك عبر الاعتماد على الطاقات المتجددة والتخلص التدريجي من الطاقات التي تعتمد الوقود الأحفوري. ومن جهة أخرى تم وضع وتنفيذ المخطط الوطني للتكيف والذي يهدف إلى تعزيز القدرة على التكيف، في مختلف القطاعات من خلال تعبئة الدعم التقني والمالي. كما سعى المغرب أيضا إلى تقوية إطار الحكامة، خاصة على المستوى التنظيمي والمؤسساتي للسياسة المناخية، في مجال مكافحة تغير المناخ وذلك عبر وضع مشروع مرسوم بإنشاء اللجنة الوطنية لتغير المناخ، والعمل على إدماج التغيرات المناخية في البرامج القطاعية وطنيا ومحليا، والقيام بالتحسيس والتوعية لكل الفاعلين في البيئة، بهدف حثهم على المحافظة على البيئة في أفق الانخراط الإيجابي في مسلسل التنمية المستدامة.

وفيما يخص تدابير الوقاية من الفيضانات، تعمل الحكومة على عصرنة شبكات محطات الرصد الهيدرومناخية، ووضع أجهزة الرصد والمراقبة والإنذار، وكذا شبكات الإشعار عن الحمولة والرادارات، ومن جهة أخرى تعمل المصالح

المختصة بتدبير مياه حقينة السدود أثناء الحمولات، وذلك بإفراغ مياه الفيض لتجنب حصول الفيضانات بالسافلة. وتنزيلا لمقتضيات قانون الماء تم وضع مخططات الوقاية من هذه الظاهرة، وتتضمن تحديد المناطق المعرضة للفيضانات حسب ثلاث مستويات: ضعيف، متوسط ومرتفع، ضمن أطلس المناطق المهددة بالفيضانات. كما تم جرد 400 موقع معرضا لهذا الخطر، الشيء الذي مكن من إنجاز عدة عمليات لتقوية الحماية في 250 موقع، إذ تشمل السدود والمجاري الوقائية، وتهيئة المجاري المائية، وهمت جل المدن المغربية بميزانية بلغت 7,2 مليار درهم.

وسعيا وراء تعزيز قدراتها الرصدية تم تطوير الأرصاد الجوية الوطنية، ضمن استراتيجية لتدبير المخاطر المتعلقة بالطوارئ الجوية والمناخية إذ تهدف إلى توفير توقعات ونشرات إنذارية دقيقة على المستوى الزمني والمكاني، الشيء الذي سيمكنها من الانتقال من مفهوم إدارة الأزمات كردة فعل، إلى إدارة معرفة المخاطر، كفعل استباقي مبني على أساس علمي متطور وتكنولوجية حديثة من خلال: الاعتماد على المحطات الأتوماتيكية وعلى حواسيب جد متطورة، لتجميع ومعالجة المعطيات - تطوير النماذج العددية للتوقعات – اعتماد نظام جديد لليقظة ...إلخ. وفي مجال التخطيط الحضري دعت الحكومة إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار، بعض المخاطر الطبيعية ولاسيما خطر الفيضانات، وإنجاز "خرائط قابلية التعمير" وفق برنامج حكومي والذي يهم إنجاز 30 خريطة في هذا الشأن في أفق 2021.

ولتدبير أمثل للمخاطر الطبيعية عملت الحكومة في 24 شتنبر 2019 وبغلاف مالي بلغ 32,6 مليون درهم على وضع " استراتيجية شاملة ومندمجة لتدبير المخاطر المرتبطة بالكوارث الطبيعية" وتهم خاصة الزلازل، إنجراف التربة، التسونامي، والفيضانات أيضا ضمن "نظام الرائد" وذلك وفق منهجية تشاركية مع جميع القطاعات المعنية، ومع الشركاء الدوليين وتشمل الفترة مابين 2020 و2030.

وتدخل هذه الاستراتيجية ضمن المقاربة الاستشرافية والوقائية للحد من خطورة الكوارث الطبيعية، حيث ترتكز على الملاحظة والرصد واليقظة والتتبع والمراقبة والإنذار والتحسيس والوقاية. إذ تهدف هذه الاستراتيجية التي توجد في طور المصادقة، إلى تحديد المخاطر ذات الأولوية لفهم ترددها وآثارها وتقييمها بطريقة مندمجة، لكي يسهل اقتراح الحلول لمعالجتها. وستسهر على تطبيق هذه الاستراتيجية "مديرية تدبير المخاطر الطبيعية" وهي مصلحة تابعة لوزارة الداخلية، جاء إحداثها بموجب المرسوم 2.19.1086 بتاريخ 30 يناير 2020 (الجريدة الرسمية عدد 6854) الذي يهدف إلى تحديد اختصاصات وتنظيم وزراة الداخلية.

2.3.5 الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة لمواجهة آثار بعض الكوارث الطبيعية

سعت الحكومة إلى إحداث وتمويل مجموعة من الصناديق، بهدف التخفيف من هذه الكوارث وجبر الأضرار التي يمكن أن تحدثها، ومن أهم هذه الصناديق نجد:

- **الصندوق الوطني لمكافحة آثار الكوارث الطبيعية:** تم إحداثه بموجب قانون المالية لسنة 2009 لمكافحة الكوارث من قبيل الزلازل، الفيضانات، وحركات الأراضي، التعرية الساحلية والتسونامي، وذلك كإطار تمويلي لمشاريع الوقاية، حيث تم تبني هذه المقاربة سنة 2014 باعتبار أن ردة الفعل بعد الكارثة وإصلاح الأضرار يكون مكلف جدا، وفي هذا الإطار تم

تمويل أكثر من 100 مشـــروع متعلق بمكافحة الكوارث، في الفترة ما بين 2015 و2018، وفي ســـنة 2019 تم إنتقاء 38 مشروع للتمويل بقيمة 430 مليون درهم، ساهم فيها الصندوق بـ 139 مليون درهم.

- **صندوق الآفات الطبيعية:** أحدث سنة 1994 ويغطي الآفات التي تنتج عن الفيضانات، الجفاف وأضرار السيول...إلخ، وقد تم استعمال الصندوق لتغطية التكاليف المرتبطة، بنظام التأمين المحدث لفائدة الفلاحين، ضد الآفات المناخية.
- **صـندوق التضـامن ضـد الوقائع الكارثية:** تم إحداث هذا الصـندوق بموجب المادة 15 من القانون 110-14، المتعلق بإحداث نظام لتغطية الوقائع الكارثية، وينص القانون على وضع نوعين من التأمينات؛ الأول موجه للأشخاص المؤمنين والثاني لغير المؤمنين وذلك في إطار تضـــامني، إذ يهدف إلى تعويض الأشـــخاص اللذين فقدو مســـاكنهم وممتلكاتهم وأقاربهم بسبب إحدى الكوارث الطبيعية، وحدد مبلغ التعويض بما لا يقل عن 250 ألف درهم. ولتفعيل هذا الصندوق صـدر المرسـوم رقم 2.19.244 الذي يرمي إلى إحداث رسـم شـبه ضـريبي يسـمى" رسـم التضـامن على الوقائع الكارثية"، لفائدة هذا الصندوق.

كما عملت الحكومة في إطار "التدابير العملية " إلى تقوية جهاز "الوقاية المدنية"، ففي الفترة الممتدة من سنة 2016 إلى 2019 تم إنجاز ثلاث مقرات للقيادات الجهوية للوقاية المدنية ومقرين للوحدات الجهوية المتنقلة للتدخل، كما تم تشـيد مســـتودعين جهويين لتخزين معدات الإغاثة وإيواء المنكوبين...إلخ، هذا بالإضـــافة إلى تفويض 23 مليون درهم للعمالات والأقاليم قصد إحداث 10 مراكز إغاثة. كل هذا يرمي إلى تعزيز جهود الوقاية المدنية في مواجهة الكوارث الطبيعية.

وختاما تتطلب فاعلية إدارة مخاطر الفيضـانات أن تعمل الحكومة على المسـتوى الوطني مع المجتمعات المحلية والأطراف الأخرى صـاحبة المصـلحة المباشـرة وبتنسـيق مع المجتمع الدولي كما يجب أن تتولى مسـؤولية ضـمان سـلامة المواطنين وممتلكاتهم، ولدى الحكومة الصـــلاحية والقدرة على تشـجيع البحوث وتنفيذ برامج واســـعة النطاق للحد من مخاطر الفيضانات. كما أن الحكومة قادرة على وضع السياسيات والتشريعات التي تقدم الضوابط والحوافز الصحيحة موضع التنفيذ للحد من مخاطر الكوارث. ويسـتلزم العمل الفعال قوة التآزر بين الحكومات والهيئات المحلية والوكالات الخارجية المخصصة والقطاع الخاص، والمجتمع المدني والأوساط العلمية والأكاديمية.

4.5. تدبير الفيضانات: مقارنة بين المغرب وفرنسا

بمقارنة المغرب مع الدول الأوروبية في مجال تدبير الفيضـانات، نجد أنه على الصـعيد الدولي بدأت مجموعة من هذه الدول بإدماج خطر الفيضـــانات في الســـياســـات العمومية، فحســـب تقرير أنجز ســـنة 2013 من طرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصـادية حول تدبير المخاطر، يلاحظ أن أغلب البلدان المنخرطة فيها أخذت بعين الاعتبار، المخاطر المرتبطة بالفيضـانات ضـمن اسـتراتيجياتها ومخططاتها القطاعية، في مجال الاسـتثمارات العمومية، ومن النموذج على ذلك نجد فرنســا التي تأخذ بعين الاعتبار هذه المخاطر ولاســيما الفيضـــانات في التهيئة والتعمير (Barraqué et Gressent ,2004 ; Agence régionale pour l'environnement 2015 - Provence-Alpes-Côte d'Azur - 30 ans de politique inondation) وذلك من خلال:

- **تصميم التماسك الترابي** le schéma de cohérence territoriale الذي وضع بتاريخ 2001/12/13 يتكون من وثيقة تخطيط استراتيجية هدفها جعل السياسات القطاعية فيما يخص التعمير، الإسكان، النقل والتجهيزات التجارية والبيئية أكثر تماسك وتجانس. كما يطمح إلى تحقيق التوازن، التنوع واحترام البيئة.
- **المخططات المحلية للتعمير** Plan Locale d'Urbanisme ترمي إلى تقنين إعطاء رخص البناء وعدم السماح بالبناء، في المناطق المعرضة للفيضانات، خاصة تلك المشار إليها في "أطلس المناطق المهددة بالفيضانات".
- **مخطط الوقاية من المخاطر** le Plan de Prévention de Risque يتم إنجازه من طرف الدولة يقوم بتحديد المناطق، التي يمنع فيها والتي السماح بالبناء فيها مع التحفظ، يعتمد هذا المخطط على خريطة التنطيق وهو ما يسمح بإعطاء ثلاثة مناطق: منطقة محرم فيها البناء -منطقة صالحة للبناء مع شروط -منطقة لا يطبق عليها القانون لأنها لم تتعرض لفيضانات مسجلة. ومن أهدافه أيضا تحديد وسائل الوقاية، الحماية والمحافظة التي تنجز من طرف الجماعات أو الأفراد، كما يعتبر من الوسائل التي تطبق الدولة، من خلاله سياستها إذ يأخذ بعين الاعتبار: المعلومة الوقائية، تأسيس مخطط الإنذار والإغاثة والإعلان عن الامتطاحات، ولضمان تنفيذ مرامي هذا المخطط تم إصدار مجموعة من القوانين والدوريات الوزارية.

وبالموازاة مع ذلك تعمل الحكومة الفرنسية على الوقاية من الفيضانات، من أجل التخفيف من النتائج السلبية التي يمكن أن تحدثها على الأشخاص والممتلكات عبر التدابير التالية:

- **دراسة الظواهر الهيدرومناخية القصوى:** وذلك من خلال دراسة ماضي وحاضر ومستقبل هذه الظواهر، للتمييز بين المصادفة والخطر، إذ منذ سنوات عديدة بدأ استعمال أدوات وتقنيات لتجميع، المعلومات ومعالجتها وتحليلها في مجال الظواهر الطبيعية، من طرف مؤسسات عمومية متخصصة مثلا: "Météo -France"، مما مكن من وضع قاعدة البيانات والأطاليس، اللذين سمحوا بتعيين نوع المجازفة وتحديد المجالات الهشة القابلة للخطر، اتجاه هذه الظواهر. كما ساعد هذا الأمر في جعل هذه المعطيات في متناول الجميع من خلال الأنترنيت.
- **التنبؤ بالتغيرات الجوية وأحوال الطقس:** تعمل مصلحة الأرصاد الجوية بفرنسا، على وضع خريطة التنبؤ بالتغيرات الجوية، في الموقع التالي: www.meteofrance.com، كما تحين مرتين كل يوم في الساعة السادسة صباحا والرابعة بعد الزوال، وهدفها إثارة الانتباه إلى الظواهر الجوية (الرياح القوية، التساقطات، الأعاصير، الثلج والبرد، الانهيارات الثلجية، موجات الصقيع...إلخ) التي قد تكون خطيرة خلال 24 ساعة المرتقبة. يتم تبيين مستوى الخطر بسلم من 4 ألوان تمثل على مفتاح خريطة حالة الطقس.

- **اللون الأخضر**: ليس هناك خطر محدد وخاص؛
- **اللون الأصفر**: يجب أخذ الحيطة من ممارسة أنشطة حساسة للخطر؛
- **اللون البرتقالي**: يجب أن تكون يقظ جدا: حالة الطقس المرتقبة خطيرة؛
- **اللون الأحمر**: يقظة مطلقة حالة الطقس خطيرة بحدة استثنائية.

يتم تحديد الظواهر المناخية القصوى بدقة، في خريطة على شكل رسوم مرتبطة بكل منطقة معنية بالتنبؤ من المستوى الأول إلى المستوى الرابع.

- **الإعلام بحدوث الخطر:** يعتبر الإعلام بحدوث الخطر من الوسائل المساعدة، على الوقاية ولكونه يمكن المواطنين من تنمية سلوك ملائم اتجاه المخاطر، حيث نجد أن قانون البيئة الفرنسي أعطى الحق للمواطنين، للوصول إلى المعلومة المرتبطة بالظواهر التي تهددهم، والتي يكونوا عرضة لها، وفي هذا الصدد يقوم العامل بإنجاز ملف إقليمي خاص بالمخاطر الكبرى "Dossier départemental des risques majeurs " كما ينجز العمدة وثيقة معلوماتية لكل جماعة، يحدد فيها هذه المخاطر "Document d'information communal sur les risques majeurs" هذه المعلومات يمكن للمواطنين الإطلاع عليها. كما توضع على شكل ملصقات في كل أماكن التجمع، التي يزيد عدد أفرادها عن 60 شخص بهدف التوعية بها.
- **تحديد مرجعيات أو عتبة الفيضانات السابقة:** تعمل السلطات المعنية على تحديد، مرجعيات للفيضانات التي عرفتها المنطقة، ورصد الأماكن التي عرفت أعلى الفيضانات، بهدف تسجيل ذاكرة للمخاطر، من خلال الآثار التي يتركها أقصى صبيب. هذه المرجعيات توضع وتراقب من طرف الجماعة ويتم تحسيس السكان بالمحافظة عليها.
- **التربية على الوقاية من المخاطر:** عملت الوزارة المكلفة بالبيئة والتربية الوطنية سنة 1993 على توقيع اتفاقية، تهدف إلى نشر وتعميم التربية على الوقاية، من المخاطر الكبرى وذلك من خلال إدماج هذه المقاربة، ضمن مقررات المستوى الابتدائي والثانوي، ولأهميتها اعتمدتها في عدة مواد دراسية "الجغرافية، علوم الحياة والأرض، الفيزياء، الكيمياء...".

كما شاركت وزارة البيئة سنة 2002 في إنجاز "تصميم خاص، بتحقيق الأمن في مواجهة المخاطر الكبرى" موجه إلى المؤسسات التعليمية، هدفه تعزيز كفاءة التلاميذ الطلبة والآباء في مواجهة المخاطر. كما جاء قانون عصرنة الأمن المدني 2004 لتدعيم هذه الدينامية.

كما عملت الحكومة على إنشاء موقع إلكتروني www.georisques.gouv.fr ، خاص بالوقاية من المخاطر الكبرى. يتضمن هذا الموقع معلومات مدققة لهذه المخاطر، وكذا مخططات واستراتيجية الدولة في مجال تدبير الفيضانات، عبر التراب الفرنسي، إذ يساهم هذا الموقع أيضا في نشر وتعميم التربية على الوقاية من المخاطر، حيث يمكن المواطنين من الإطلاع على الأخطار الكبرى لكل جماعة من خلال الخرائط التفاعلية.

إذن من خلال التطرق لسياسة تدبير الفيضانات بفرنسا، نجد أنها تترجم باستعمال تصاميم الوقاية من المخاطر الطبيعية التي تنزل على أرض الواقع بقوانين ودوريات وزارية، والتي يتم إدماج مفهوم خطر الفيضانات فيها، كما نجدها أيضا أنها قطعت أشواط مهمة في تدابير الوقاية، من الفيضانات التي تنطلق بتدابير استشرافية بدل رد فعل أثناء وقوع الكارثة، إذ تتم بطريقة تشاركية بين المواطنين والسلطات المعنية، وذلك من خلال تنمية الوعي الجماعي بهذه المخاطر والأبحاث العلمية التي تجرى على هذه الظواهر .... إلخ.

أما بالمغرب فبالرغم من المجهودات التي يبذلها في مجال التدبير والحماية من الفيضانات، يسجل عدم أجرأة القانون الخاص بالمخاطر المرتبطة بهذا الخطر. وفي المقابل يلاحظ وجود مجموعة من المخططات القطاعية، التي تعتمد على "رد الفعل" بتدبير الحالات الاستعجالية بدل "النهج الاستباقي"، الذي يهدف إلى الوقاية من خطر الفيضانات، كما هو الشأن بفرنسا. كما تتميز التدخلات العمومية فيما يخص معالجة هذه الظاهرة بعدم التنسيق بين الفاعلين المحليين وبالإرتجالية، وذلك ناتج عن غياب النظرة التوقعية والاحتياطية لهذا الخطر، ويزيد من تعميق هذه الأزمة تدخل الإنسان غير المعقلن في استغلال المجال وذلك بالبناء في المجالات المهددة وعدم احترام قوانين التعمير. كما يلاحظ أيضا عدم استغلال "النظام الإعلامي الجغرافي MnhPRA " Morocco natural hazards Probabilistic Risk Analysis ou l'Analyse Probabiliste des Risques de Catastrophes Naturelles au Maroc (تقرير المجلس الأعلى للحسابات،2016) والتي هي عبارة عن أداة للتحليل الاحتمالي لمخاطر الكوارث الطبيعية (الفيضانات، الجفاف، الزلازل...الخ)، ويهدف هذا النظام إلى جرد المواقع المهددة للمخاطر والأضرار التي يمكن أن تنتج عنها، واقتراح برامج الوقاية منها. ومن جهة أخرى هناك ضعف استعمال شبكات وأنظمة الإنذار السريع، وتوفير المعلومات الكافية بهذا الخصوص بشكل يضمن تدبيرا استباقيا أفضل للمخاطر. وعلى مستوى الترسانة القانونية نسجل تأخر كبير في إصدار قانون إطار بخصوص الوقاية من الفيضانات، ناهيك أيضا عن تأطير غير كاف لهذا الخطر في النصوص القانونية، وعدم تطبيق العقوبات في مجال الوقاية منه، والاستمرار في الاعتماد على الدوريات الوزارية في تدبير الفيضانات.

أما المؤسسات التي تعنى بتدبير خطر الفيضانات، فتعاني من غياب وضوح الاختصاصات والتداخل فيما بينها، كمركز اليقظة والتنسيق التابع لوزارة الداخلية، ومن ضعف الوسائل اللوجستيكية وقلة الموارد البشرية، كالوقاية المدنية والدرك الملكي والمستشفيات، كما يلاحظ أن هناك تقصير في الإلتزام بمقتضيات وثائق التعمير، ويسجل أيضا تردي المنشآت الفنية التي توجد على الطرق. ومن ناحية أخرى يلاحظ عدم كفاية الوسائل المسخرة لوكالة الحوض المائي وللأرصاد الجوية الشيء الذي ينتج عنه ضعف توصيف الأماكن المتأثرة، بشكل دقيق بالحالات المناخية القصوى. ومن جانب آخر تعاني صناديق مكافحة المخاطر الطبيعية، من غياب استراتيجية واضحة لمواجهة هذه الكوارث والتخفيف من آثارها والوسائل القانونية لتتبع المشاريع وتقييمها. ونظرا لغياب الإجراءات في مجال الرفع من ثقافة ووعي وسلوك المواطنين لمواجهة هذه المخاطر، فإن الأضرار الناتجة عنها تكون كبيرة، فالتدابير المتخذة حاليا عبر التمارين والمحاكاة والموجهة للتلاميذ والطلبة تبقى غير كافية.

كما يجب التذكير إلى أن المخطط الوطني لتدبير الفيضانات، أحصى 390 موقعا مهددا بالفيضانات، وإلى حدود سنة 2016 تم معالجة 74 نقطة فقط، وذلك نظرا لضعف الإمكانيات المالية المرصودة، ومن معيقات تدبير هذا الخطر: صعوبة تحديد الملك العمومي المائي مما يجعل الساكنة تستقر به - وضع قياسات وأحجام غير ملائمة للمنشآت المخصصة للعبور- ضعف التنسيق بين الجهات المعنية (وزراة التجهيز ووالوزارة المكلفة بالماء)، خاصة خلال مراحل تصميم وبناء منشآت العبور- النقص في صيانة المجاري المائية - صعوبة ضبط المعطيات المتعلقة بتوحل السدود، للتحكم في الحقينة أثناء الفيضانات.

خلاصة

رغم أن الحكومة المغربية أعطت أهمية للمخاطر الهيدرولوجية، من خلال إصـــدار عدة قوانين مثل قانون الماء، قانون التعمير، قانون البيئة، وتحديد بعض المناطق المهددة بهذه المخاطر والعمل على التدخل لمعالجة هذا المشـــكل. وذلك بوضع استراتجيات ومخططات مثل "المخطط الوطني للوقاية من خطر الفيضان"، فإن ذلك لم يرق للمستوى المطلوب، ولم يحد من هذه الظاهرة ومن الخسائر البشرية والمادية المترتبة عنها، وذلك لضعف إدراج خطر الفيضانات ضمن وثائق التعمير، وعدم تطبيق قانون الماء لحماية وتحرير الملك المائي العمومي. كما أنه يسـجل عدم أجرأة القانون الخاص بالمخاطر المرتبطة بهذه الظاهرة. وفي المقابل يلاحظ وجود مجموعة من المخططات القطاعية، التي تعتمد على "رد الفعل" بتدبير الحالات الاستعجالية بدل "النهج الاستباقي"، الذي يهدف إلى الوقاية من خطر الفيضانات، كما هو الشأن بالدول المتقدمة كما هو الحال بفرنســا. كما تتميز التدخلات العمومية فيما يخص معالجة هذه الظاهرة بعدم التنســيق بين الفاعلين المحليين وبالإرتجالية، وذلك ناتج عن غياب النظرة التوقعية والاحتياطية لهذا الخطر، ويزيد من تعميق هذه الأزمة وضع البنايات في المجالات المهددة وعدم احترام قوانين التعمير.

المراجع:

- الحافظ إدريس: نشأة وتدبير الأخطار الهيدرولوجية داخل المدارات الحضرية حالة: وجدة بركان والسعيدية. أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا كلية الآداب سايس فاس (2005).
- العمراني محمد: المناطق الهشة و تدبير المخاطر البيئية بمدينة تازة. ، بحث لنيل شهادة الماستر ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز فاس (2011).
- المقنيسي عبد الرفيع: تدبير الموارد المائية بين الممارسة والقانون حالة السقي غير المرخص بحوض سبو الأوسط. أطروحة لنيل شهادة الدكتورة في شعبة الجغرافيا، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب، سايس .فاس (2007).
- الرفيق محمد: إشكالية المباني المهددة بالانهيار الناجمة عن الأخطار الطبيعية والممارسات الحضرية بمدينة فاس. أطروحة لنيل شهادة الدكتورة في شعبة الجغرافيا، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب، سايس .فاس (2012).
- القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات. الصادر بالجريدة الرسمية عدد 6380 بتاريخ 23 يوليوز 2015
- القانون التنظيمي رقم 112-14 المتعلق بالعمالات والأقاليم الصادر بالجريدة الرسمية عدد 6380 بتاريخ 23 يوليوز 2015.
- القانون التنظيمي رقم.14.113 المتعلق بالجماعات الصادر بالجريدة الرسمية عدد 6380 بتاريخ 23 يوليو 2015.
- القانون رقم 36.15 المتعلق بالماء الصادر بالجريدة الرسمية رقم 6494 بتاريخ 25غشت 2016.
- المجلس الأعلى للحسابات: تقرير حول تقييم تدبير الكوارث الطبيعية بالمغرب، (2016).
- الوزارة المنتدبة للطاقة والمعادن والماء والبيئة المكلفة بالبيئة، 2016: المساهمة المحددة وطنيا.
- تقريرشبكة الخبراء المعنيّة بالتغيّرات المناخية والبيئية في منطقة البحر الأبيض المتوسط MedECC: المخاطر المرتبطة بالمناخ والتغيرات البيئية في منطقة البحر الأبيض المتوسط (2019).
- عمالة إقليم تازة ومديرية التجهيز: اليوم الإعلامي حول الماء بإقليم تازة، تحت رئاسة السيد وزير التجهيز 25 مارس 2002، حصيلة المنجزات البرنامج الوطني لتزويد العالم القروي بالماء الشروب (2002).
- عمالة تازة: المندوبية الإقليمية للسكنى، المديرية الإقليمية للتجهيز والنقل، الوكالة الحضرية لتازة، المديرية الإقليمية للفلاحة: تقرير عام حول أشغال اللجنة المكلفة بمعاينة أضرار فيضانات 2010 بإقليم تازة (2010) .
- وكالة الحوض المائي لسبو: دراسة حول الوقاية من الفيضانات بإقليم تازة (2005) .

Bressers, H., : From public administration to policy networks. Contextual interaction analysis. In: Stéphane N, Varone F (eds) Rediscovering public law and public administration in comparative policy analysis. A tribute to Peter Knoepfel. Presses polytechniques, Lausanne. (2009).

Barraqué, B., Gressent, P., (2004): La politique de Prévention du Risque d'Inondation en France et en Angleterre : de l'action publique normative à la gestion intégrée, Ministère de l'Écologie et du Développement durable, D4E/SRP/Subvention 01135.

الجرائم البيئية وآثارها فى بعض دول جنوب حوض النيل

Environmental crimes and their effects in some southern Nile Basin countries

1- ريم حسام الدين محمد عبد الله، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة الفيوم، مصر

الملخص: يسعى البحث إلى التعريف بماهية الجرائم البيئية موضحاً خصائصها الاساسية ، و الدوافع التى ادت لانتشار هذا النوع من الجرائم داخل دول الدراسة ، و التحديات التى تحول عن رصدها و مراقبتها ، و يقدم البحث ملخصًا للتقييم الكمي لمستويات الجريمة البيئية فى بعض دول جنوب حوض النيل (اوغندا – رواندا – بوروندى) و تأثيرات على بيئة منطقة الدراسة مستخدمة البيانات و الخرائط المتاحة ، و فقد اختار البحث عدد من مجالات الجريمة البيئية حيث توجد بيانات و خرائط كافية للتحليل و المراجعة ، هذه المجالات هى التى تحدث بشكل كبير داخل غابات دول الدراسة كحرائق الغابات و قطع الأشجار غير المشروع وتجارة الأخشاب ، و قد اكد البحث على ان العديد من الآثار النوعية للجرائم البيئية كان لها تأثيرات كبيرة جداً على المحميات الطبيعية و انخفاض مساحتها التدريجى فى دول الدراسة

الكلمات المفاتيح : (الجرائم البيئية-حرق الغابات-قطع الاشجار-المحميات الطبيعية-تجارة الاخشاب)

ABSTRACT: The research seeks to define what environmental crimes are, explaining their basic characteristics, the motives that led to the spread of this type of crime within the study countries, and the challenges that prevented their monitoring and control.The research provides a summary of the quantitative assessment of environmental crime levels in some countries in the southern Nile Basin (Uganda - Rwanda - Burundi), and effects on the environment, the research chose a number of fields of environmental crime where there are sufficient data and maps for analysis and review. These fields are forest fires, illegal logging and timber trade, the research confirmed that many of the qualitative effects of environmental crimes had very significant effects on the natural reserves and the gradual decrease in their area in the study countries.

Keywords : (Environmental crimes - burning forests - cutting down trees - natural reserves - wood trade)

تقديم :

يعد موضوع حماية البيئة من أهم الموضوعات المطروحة للبحث ، حيث توفر النظم البيئية أساسيات الحياه و التنمية المستدامة ، فهى توفر إمدادات المياه النظيفة والهواء النظيف والغذاء ، فضلاً عن توفير الموارد الطبيعية كسبل عيش السكان ، و إن دور البيئة معترف به عبر أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر المتفق عليها دوليًا والتي تم تبنيها في عام 2015م ، حيث تُعد هذه الأهداف دعوة عالمية إلى العمل على الحد من الفقر وحماية الكوكب ، و تساهم استجابتنا على المستوى الدولي إسهاماً فعالاً في تحقيق هذه الأهداف التى تتعلق بالأمن البيئي كالهدف (الثانى : القضاء التام على الجوع ، والهدف الثالث : الصحة الجيدة والرفاه ، الثالث عشر : العمل المناخي ، والهدف الرابع عشر : الحياة تحت الماء والهدف الخامس عشر : الحياة في البرّ) ، و لذلك تصبح البيئة معرضة لعدد كبير من الاخطار و التهديدات (الجرائم البيئية) و التى اصبحت نوعا من التحدي الذي يتعين على الإنسان أن يواجهه و يحد من تدميره المتعمد و غير المتعمد لها ، حيث ازداد ت نسبة التلوث والتدهور البيئي واختل توازن عناصرها وأصبحت البيئة غير قادرة على تجديد عناصرها الطبيعية ، و اصبح مستقبل الحياة على الأرض مهددا بأخطار جسيمة نتيجة لتصرفات الإنسان واعتداءاته المتزايدة على البيئة.

و لقد شهدت السنوات الأخيرة إهتماما كبيراً بموضوع الجرائم البيئية كواحدة من أكبر الجرائم التي تمس بحياة الإنسان سواء من الناحية البيئية او المعيشية أو الاقتصادية أو الصحية ، وعليه فقد استدعت الضرورة لدى معظم الدول إلى إعطاء الأولوية لموضوع حماية البيئة ، فقد أصبحت الجريمة البيئية على نحو متزايد بطبيعتها منظمة وعابرة للحدود ، ويمكن اعتبارها أحد أهم مجالات النشاط الإجرامي العابر للحدود ، فهي تهدد التوازن البيئى وتعطل المجتمعات في المنطقة وتعوق التنمية المستدامة ، لذلك فهى ليست مجرد قضية بيئية بل تشتمل على عدداً كبيراً من الأنشطة غير المشروعة .

مشكلة الدراسة و اهدافها :

تتجلى مشكلة هذه الدراسة في ما تتعرض له بيئة منطقة الدراسة من إعتداءات وتلوثات ادت الى الاخلال بحقوق سكان دول الدراسة فى أن يعيشوا في بيئة ملائمة مع ضمان حقوقهم في نصيب عادل من الثروات والخدمات البيئية ، فضلا عن الاستغلال السئ لموارد البيئة و ما ينتج عنه من أضرار جسمية تخل بالتوازن البيئى و قد تودي فى النهاية بحياة الإنسان ، فإن الجرائم البيئية برزت كتحد أساسي يقف عائقا أمام الحفاظ على البيئة و مدى قدرة نظامها الايكولوجى فى تلبية احتياجات السكان ، و استمرار التنمية المستدامة لدول الدراسة والتطلع إلى وضع اقتصادي وبيئي أفضل ، ومن هنا فمن الأهمية إعطاء هذا الموضوع اهتماما اكبر بالنظر إلى النتائج السلبية للجرائم البيئة على بيئة دول الدراسة ، و من ناحية أخرى تبدو أهمية الدراسة في البعد العالمي لموضوعها حيث أننا نواجه مشكلة خطيرة ذات أبعاد عالمية ، فوجود التلوث في مكان ما من العالم لا يقتصر أثره على تلك المنطقة بل تسقط أمامه الحدود السياسية والجغرافية ، لنكون أمام كارثة بيئية يتعدى أثرها المحيط الذي وقعت فيه ، وهكذا فقد يتسبب التلوث في مشاكل دولية يجب أن تجتمع الجهود الدولية لعلاجها ، فبات من الضروري أن تتدخل الجغرافيا لتوضيح و تحليل هذه الظاهرة محاولة ايجاد حلول ما أمكن للمحافظة على البيئة و الحد من تدميرها .

و توضح الدراسة كيف يمكن ان تؤثر بعض انواع الجرائم البيئية بشكل كبير على بيئة منطقة الدراسة و نظامها الايكولوجى و ذلك من خلال عدد من الاهداف الفرعية الاتية :

1- تسليط الضوء على طبيعة الجرائم البيئية و التحديات التى تواجه دراستها داخل دول الدراسة ، و اهم العوامل التى تدفع السكان لارتكاب مثل هذه الجرائم .

2- الوقوف على الوضع الراهن لعدد من الجرائم البيئية داخل دول الدراسة.

3- توضيح الآثار البيئية الناتجة عن بعض انواع تلك الجرائم.

4- جمع و تحليل البيانات حول مدى تأثير بعض أنواع الجرائم البيئية على غابات دول الدراسة

5- عرض ملخص لمصادر البيانات المتاحة لأنواع مختلفة من الجرائم البيئية ونوع ومدى و دقة البيانات التي تحتويها هذه المصادر.

مصادر الدراسة :

اعتمدت الدراسة على عدد كبير من التقارير و الابحاث و النشرات الاحصائية الصادرة عن منظمات رسمية دولية تعمل فى دول منطقة الدراسة (اوغندا و رواندا و بوروندى) ، و ذلك لان البيانات المتعلقة بالجريمة البيئية داخل دول الدراسة عادة ما تكون مشتتة ، لذلك اعتمد البحث على مصادر البيانات من المؤسسات الدولية كالبنك الدولى و التنمية الأفريقي و منظمة الامم المتحدة المعنية بالبيئة و تقارير الاتحاد الأوروبي ، فضلاً عن تقارير و احصائيات عدد من قواعد البيانات ، بما في ذلك المعلومات المحدثة والموثوقة حول حرائق الغابات لكل دولة كقاعدة بيانات EFFIS، ومنصة Global Wildfire Information System (GWIS) وتحليلها الخاص بحرائق الغابات ، و منصة Energypedia لتبادل المعرفة التعاوني حول الطاقة والوصول اليها و و تقديرات مساهمة الاخشاب ضمن مصادر الطاقة الاولية ، و تقارير منظمات Seneca Creek Associates, LLC, Wood Resources International لمعرفة حجم استهلاك و تجارة الاخشاب غير المشروعة ، وذلك لجمع الأدلة التي تكشف كيف تؤثر انواع مختلفة من الجرائم البيئية على بيئة دول الدراسة .

بالاضافة الى تحليل الصور الفضائية بأستخدام أدوات نظم المعلومات الجغرافية (GIS) في تقييم و مراقبة التأثير البيئى لبعض انواع الجرائم البيئية على غابات و محميات دول الدراسة و مقارنتها بماكانت عليه ، وصولاً إلى استخلاص عدد من التوصيات للمساهمة فى الحد من تأثير هذه الجرائم .

عناصر البحث :

الحفاظ على البيئة يستدعى ضرورة معالجة أهم التهديدات التي تواجهها ، و التى تكمن في السلوك البشري الخاطئ الذي لم يكتفي فقط باستغلال واستنفاذ الموارد التي تمنحها البيئة ، بل تعدى ذلك إلى تدميرها بطريقة عشوائية غيرمسؤولة ، الأمر الذي استدعى الاهتمام بفهم طبيعة ما أصبح يسمى بالجريمة البيئية ، ومن أجل الإلمام بجوانب الموضوع تم تقسيم الدراسة الى مايلى :.

أولا : الجريمة البيئية و خصائصها

ثانياً : مبررات و دوافع الجريمة البيئية و تحديات رصدها

ثالثاً : التقييم الكمى لمستويات بعض جرائم الغابات

1- حرائق الغابات

2- قطع الأشجار غير المشروع وتجارة الأخشاب

رابعاً : التقييم الكمى لتأثيرات حرق الغابات و قطع الأشجار غير المشروع وتجارة الأخشاب على بيئة دول منطقة الدراسة

أولا : الجريمة البيئية و خصائصها

قد حظيت الجريمة البيئية في السنوات الأخيرة باهتمام عالمي بسبب تأثيرها الخطير والضار على البيئة والنظم الإيكولوجية ، وكذلك على السلام والأمن والتنمية المستدامة ، و لا تهدد الجريمة البيئية مجموعات الأحياء البرية فقط ، ولكن تهدد ايضاً النظم البيئية .

تعريف طبيعة الجريمة البيئية امراً صعباً لأنها تتضمن أنواعًا عديدة من الجرائم مختلفة الشدة ، و بالرغم من ذلك ، يمكن ان تُعرف على انها أي عمل غير قانوني له تأثير سلبي ضار على البيئة و هذا يشمل الأفعال التي تنتهك التشريعات البيئية وتسبب ضررًا أو خطرًا كبيرًا على البيئة وصحة الإنسان[1]، و تعرف ايضاً بأنها كل سلوك إيجابي أو سلبي سواء كان عن عمد أو غير عمد يصدر عن شخص طبيعي يضر بأحد عناصر البيئة سواء بطريق مباشر أو غير مباشر ، كما يمكن تعريفها على أنها ذلك السلوك الذي يحدث تغييراً في خواص البيئة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مما يؤدي إلى الإضرار بالكائنات الحية والموارد الطبيعية ، أو هو فعل ما يضر بالبيئة مما يؤثر سلباً على عناصرها أو يخل بالتوازن الطبيعي لها[2] ، و على الرغم من أن تعريف "الجريمة البيئية" غير متفق عليه عالميًا ، إلا أنه يُفهم عمومًا على أنه مصطلح جماعي لوصف الأنشطة غير القانونية التي تضر بالبيئة وتهدف إلى إفادة الأفراد أو الجماعات أو الشركات من استغلال أو إتلاف أو الاتجار أو سرقة الموارد الطبيعية[3] .

و غالباً ما يُنظر إلى هذه الجرائم على أنها "جرائم بلا ضحايا" ولا توضع ضمن قائمة الأولويات لدى حكومات دول الدراسة ، فضلاً عن انها تفشل في تحفيز الاستجابة المطلوبة من المعنيين بالامرالمحلى و الدولى ، على الرغم من انها لا تؤثر على البيئة فقط بل تؤثر على المجتمع بأسره ، فعلى سبيل المثال يساهم قطع الأشجار غير القانوني في إزالة الغابات مما يؤدى الى حرمان مجتمعات الغابات من سبل العيش الحيوية ، ويتسبب فى عدد كبير من المشاكل البيئية مثل الفيضانات ، وهو مساهم رئيسي في تغير المناخ (خمس انبعاثات غازات الاحتباس الحراري تنجم عن إزالة الغابات) .

و يمكن تعريف الجريمة البيئية عبر خمسة مجالات واسعة للجرائم التي اعترفت بها هيئات مثل مجموعة الثماني ، والانتربول ، والاتحاد الأوروبي ، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة ، و قامت بتوضيحها ضمن دراسة حديثة أجرتها منظمة الأمم المتحدة للبيئة بعنوان The State of Knowledge of Crimes that have Serious Impacts on the Environment عام 2018 و هم :

1-الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية بما يتعارض مع اتفاقية واشنطن لعام 1973 بشأن التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض .(CITES) .

2-التجارة غير المشروعة في المواد المستنفدة للأوزون بما يتعارض مع بروتوكول مونتريال لعام 1987 بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون .

3-إلقاء أنواع مختلفة من النفايات الخطرة ونقلها بصورة غير مشروعة بالمخالفة لاتفاقية بازل لعام 1989 بشأن التحكم في النفايات الخطرة .

4-الصيد غير المشروع وغير المنظم وغير المبلغ عنه (IUU) بما يتعارض مع الضوابط التي تفرضها مختلف المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك (RMFOS).

5-قطع الأخشاب والاتجار غير المشروعين بالأخشاب ، عندما يتم قطع الأخشاب أو نقلها أو شراؤها أو بيعها بما ينتهك القوانين الوطنية (لا توجد حاليا ضوابط دولية ملزمة على تجارة الأخشاب الدولية باستثناء الأنواع المهددة بالانقراض التي تغطيها اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض) .

---

(1) Intelligence Project on Environmental Crime (IPEC),2015, Environmental Crime in Europe,p7:9

(2)نفيس أحمد, الجريمة البيئية بين عمومية الجزاء وخصوصية المخاطر,2019

(3) Nellemann, C. (Editor in Chief); Henriksen, R.,Kreilhuber, A., Stewart, D., Kotsovou, M., Raxter, P., Mrema, E., and Barrat, S. (Eds). 2016. The Rise of Environ mental Crime – A Growing Threat To Natural Resources Peace, Development And Security. A UNEPINTERPOL.

و لا يشمل مصطلح الجريمة البيئية على الانواع الخمس السابقة فقط ، بل شملت ايضاً على الحرق العمد للغابات و عمليات التعدين غير القانوني الى يتسبب فى آثار بيئية شديدة ، سواء من التلوث بالزئبق من تعدين الذهب الحرفي ، أو تدمير النباتات الطبيعية والحيوانات ، والتلوث ، وتدهور المناظر الطبيعية ، فضلاً عن تأثيره السلبي على الأراضي الصالحة للزراعة.

و من هنا فالفهم الواسع للجريمة البيئية يشمل التمويل الذى يهدد باستغلال الموارد الطبيعية مثل المعادن والنفط والأخشاب والفحم والموارد البحرية والجرائم المالية في الموارد الطبيعية وغسيل الأموال والاحتيال الضريبي والتجارة غير المشروعة في النفايات الخطرة والمواد الكيميائية ، فضلا عن الآثار البيئية لهذا الاستغلال والاستخراج غير القانونيين للموارد الطبيعية.

و تتميز الجريمة البيئية بعدد من الخصائص التى تميزها عن غيرها من انواع الجرائم أهمها:

1-الجريمة البيئية لا تعترف بالحدود السياسية أو الإدارية ، فهي جريمة دولية عابرة للحدود لأنها تتعلق بالطبيعة التي لا تقف عند الحدود المرسومة سياسياً أو إدارياً ، خاصة إذا تعلق الأمر بجريمة تلوث البيئة الهوائية أو المائية ، و الجرائم التى تؤثر على الوسط الارضى الذى يؤثر بدوره على باقي الأوساط الطبيعية ، فعلى سبيل المثال انتقال الامطار الحمضية من دولة الى دولة اخرى يسبب لها أضرار بيئية كبيرة على التربة و النباتات و غيرها .

2-تتميز ايضاً الجريمة البيئية بان لها ضرر مستدام (موروث) يلحق بالأجيال القادمة ، الا ان هناك جرائم بيئية وقتية تنتهي بمجرد ارتكاب الفعل .

3-كما تتميز الجريمة البيئية باتساع مسرحها ونطاقها اللامتناهي كالجرائم الملوثة للهواء والمياه التي تجد انتشارا واسعا .

4-الكثرة الفعلية لاعداد الضحايا ، حيث انه لا يزال يعاني من ضرر الجرائم البيئية ضحايا لا حصر لهم ، سواء كانت بشرية أو حيوانية أو ، خاصة إذا وقعت الجرائم البيئية داخل المناطق المحمية و السكنية والتجمعات البشرية[4].

5-يعد الدافع الرئيسي لكثير من الجرائم البيئية أمراً اقتصادياً بحتاً .

6-صعوبة تحديد الجريمة البيئية ، اى صعوبة تحديد اركانها وعناصرها ، فمن الصعب ان يكتشفها الانسان العادي إلا عن)طريق أجهزة و برامج خاصة تساعد فى الكشف عن اثارها).

ثانياً : مبررات و دو افع الجريمة البيئية و تحديات رصدها

تختلف الأسباب الجذرية للجرائم البيئية اختلافًا كبيرًا ، هذه الأسباب الجذرية هي في المقام الأول المخاطر المنخفضة والأرباح المرتفعة في بيئة متساهلة نتيجة لعدم سيطرة الحكومات و استهانتها لمدى خطورة الاثار الناتجة عن الجرائم البيئية ، والفساد المنتشر داخل دول الدراسة ، والدعم المؤسسي غير الكافي ، فضلاً عن الحد الأدنى من الفوائد التى تعود على المجتمعات المحلية و ارتفاع الطلب على الموارد الطبيعية ، فضلاً عن ارتفاع مستويات الفقر داخل دول الدراسة ، مما يسهل انضمام الاشخاص من المستوى الاقتصادى المنخفض الى الخطوط الأمامية فى الجريمة المنظمة للمشاركة فيها ، و لا تزال ردود افعال حكومات دول الدراسة ضعيفة كثيرًا في مكافحة الدور المتزايد للجرائم المرتبطة بالبيئة ، و لا يزال ادراكها ضعيفاً جداً بأرتباط الجريمة البيئية بتمويل التهديدات في النزاعات وفي التنمية المستدامة والأمن البيئي .

1- تورط الجماعات الاجرامية المنظمة

يعد تورط الجماعات الإجرامية المنظمة التي تعمل عبر الحدود ، أحد العوامل العديدة التي ساعدت على التوسع الكبير في الجرائم البيئية داخل دول الدراسة في السنوات الأخيرة ، و ذلك نتيجة المكاسب المالية الهائلة بجانب انخفاض

(4) بشير محمد أمين, الحماية الجنائية للبيئة , رسالة دكتوراه,2016

مخاطر الكشف عنها وندرة معدلات الإدانة ، لذلك فالجرائم البيئية تمثل اليوم شكلاً ناشئًا من أشكال الجريمة المحلية المنظمة التي تتطلب مزيدًا من التحليل المتعمق والاستجابات المنسقة بشكل أفضل على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية لمحاولة منع تلك الجرائم البيئية ومكافحتها.

2- عامل الفقر

يعد الفقر سببًا جذريًا حيث أنه يسهل انضمام و ارتكاب الاشخاص ذوي المستويات الاقتصادية المنخفضة أو المهربين أو المجرمين للجريمة البيئية ، كما أنه سبب رئيسي لقطع الاخشاب و الصيد الجائر بشكل خاص لأن الفقراء يحتاجونها لتلبية الاحتياجات الأساسية ، كما يرتبط الفقر بنقص فرص العمل و ضعف مستويات الوعى و التعليم ، فضلا عن محدودية الدعم المحلي للحفاظ على البيئة و نظامها الايكولوجى ، والكثافة السكانية وعدم المساواة في الدخل ، و لا يزال قطاع الجرائم البيئية يعمل على توفير عدد كبير من فرص التوظيف داخل دول الدراسة ، مما يؤدى الى استمرار ازدهار الجريمة البيئية ونموها.

3- عامل الطلب

مع الطلب و الاستهلاك الكبير لكل ماتحتويه الطبيعة من موارد (موارد معدنية و حيوانية و غابية من اخشاب و نباتات وصولاً إلى المواد الكيميائية غير القانونية الرخيصة الملوثة للبيئة و غيرها) ، سوف تستمر انشطة الجرائم البيئية ، و سوف تستمر ايضاً فى توفير فرص العمل والتجارة غير المشروعة نتيجة الطبيعة المربحة لما يتم تداوله ، فضلاً عن ان المشترون يضعون قيمة أعلى لمنتجات هذه التجارة فعلى سبيل المثال ترتفع اسعار منتجات الحياة البرية غير القانونية ، حيث تعد نادرة وغير شائعة خاصة إذا نجحت جهود مكافحة الصيد الجائر في جانب العرض فقد تساهم مع ذلك في رفع الأسعار مما يؤدي إلى أرباح هائلة ، كما أن هذه الأسعار تجعل الاستثمار فى هذه المنتجات أمرًا جذابًا للغاية مما يدفع مرتكبى الجريمة البيئية الى زيادة استغلال و جمع هذه المنتجات وتخزينها للمبيعات المستقبلية عندها ستكون الندرة أعلى و بالتالى السعر اكثر ارتفاعاً .

اما عن الموارد الخشبية (الحطب او الفحم) و الموارد الحيوية ، فهى تعد المصدر الرئيسي للطاقة داخل دول الدراسة التى تستخدم خاصة فى عمليات الطهى ، نتيجة انه أسهل مصادر الطاقة إن لم يكن أرخصها دائمًا كما أنه مصدر مهم للدخل ، فنجد ان الخشب و الفحم النباتي يلبيان تقريبًا كل الطلب الإجمالي على الطاقة في بوروندي و ان 95٪ (70.8% خشب الوقود ، 5.8% فحم ، 18.3% مخلفات زراعية ، 1% تفل قصب السكر ، 0.04% الخث) من إجمالي إمدادات الطاقة الأولية فيها يتم توفيرها بواسطة الكتلة الحيوية ، و من المقدر أن يتطلب استهلاك الخشب المحتمل إنتاج (احتياجات الإنتاج المتوقعة) حوالي 289,479 هكتار وهو أعلى من نصف مساحة الغابات الحالية البالغة 542,569 هكتار لعام 2018 و هذا مايوضح مقدار ما يتوقع ان تفقده الغابات سنوياً من الأخشاب المستخدمة على المستوى الوطني ، و تستحوذ المناطق الريفية على الجزء الأكبر من الاستهلاك وهو أكثر من 76٪ من الاستهلاك الكلي بمعدل 2.93 كجم / فرد / يوم ، حيث تؤكد هذه الأرقام على الحاجة إلى الحد من استهلاك الأخشاب والحاجة إلى مزيد من التشجير.

و تمثل الكتلة الحيوية أهم مصدر للطاقة يستخدم من خلال الحطب بنسبة تقدر بحوالى 86.3٪ من استخدام الطاقة في رواندا و التى تمثل ما يصل إلى 95٪ من إجمالي الطاقة المستهلكة ، و من المتوقع أن يزداد استهلاك حطب الوقود على المدى القصير بسبب النمو السكاني وزيادة الأنشطة الاقتصادية (نما طلب رواندا على الطاقة بسرعة بنسبة 25٪ سنويًا) مما سيشكل تهديد كبير على موارد الغابات فى الدولة ، و قد لوحظ أنه إذا استخدمت الأسرة العادية 1.8 طن من الحطب في السنة لتلبية احتياجاتها من الطهي باستخدام موقد تقليدي ، فإن نفس الأسرة ستستخدم 3.5 طن من الخشب إذا كان عليها التحول إلى الفحم باستخدام موقد محسن. ولذلك فإن استخدام الفحم النباتي في المناطق الحضرية إلى جانب

معدلات النمو الحضري المرتفعة هو ظاهرة مقلقة تسرع من الضغط على الموارد الخشبية ، اما فى اوغندا فتعد الاخشاب هى المسؤولة عن أكثر من 89.9٪ من الطاقة المولدة في أوغندا ، حيث يعتمد أكثر من 96 % من السكان على الفحم غير المستدام(21%) والحطب (75%) كمصدر أساسي للوقود خاصة فى عمليات الطهي ، و يبلغ متوسط الطلب على الكتلة الحيوية فى اوغندا حوالى 44 مليون طن سنويًا ، و الحطب هو الوقود الأساسي الأكثر استهلاكًا حيث يبلغ استهلاكه السنوي حوالي 28 مليون طن ، لكن الكتلة الحيوية الخشبية التي يمكن الوصول إليها بشكل مستدام تبلغ 26 مليون طن تلبي هذه الكمية 59٪ من إجمالي الطلب البالغ 44 مليون طن سنويًا . هذه الحاجة غير الملباة تخلق ضغوطًا على موارد الكتلة الحيوية في البلاد.

جدول رقم (1) مساهمة الكتلة الحيوية فى مصادر الطاقة الاولية

الدولة	نسبة المشاركة فى مصادر الطاقة الاولية	النسبة من اجمالى الطاقة المستهلكة فى الدولة
اوغندا	89.9	96
رواندا	86.3	95
بوروندى	95	98

المصدر : اعتماداً على عدد من المصادر منهاMudaheranwa, E., Udoakah, Y. O., & Cipcigan, L. (2019, August). Rwanda's Energy Profile and Potential Renewable Energy Resources Mapping toward Sustainable Development Goals. In 2019 IEEE PES/IAS PowerAfrica (pp. 533-538). IE.

و بالتالى فينتج عن احتراق الكتلة الحيوية عدد كبير من الاثار السلبية البيئية و الصحية ، حيث تكون بيئة مناسبة لانتشار الملاريا والسل اللذان يمثلان المرتبة الأولى للامراض المنتشرة في دول الدراسة ، فضلا عن انه من المتوقع أن يرتفع الطلب على حطب الوقود ، مما سيؤدى الى قطع المزيد من الأشجار لإنتاج الخشب والفحم لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة ، مما يؤدي إلى إزالة الغابات ، وهو محرك رئيسي للجرائم البيئية و لأزمة المناخ والتدهور البيئي ، و سيستمر الطلب بالارتفاع خاصة عندما تكون الأسعارفى الاسواق غير القانونية أقل بكثير من الأسواق القانونية ، حيت تنعدم الضوابط و الالتزامات القانونية ، مما يسهل التجارة غير المشروعة.

جدول رقم (2) معدلات استهلاك سكان دول الدراسة للاخشاب 2018م

الدولة	الاستهلاك من الوقود الخسبى/1000م3	الاستهلاك من الحطب / مليون طن
اوغندا	1023	28
رواندا	406	4
بوروندى	537	24

المصدر : The FAO Yearbook of Forest Products,2019 و IRENA,2020 و MININFRA,2020 و International Energy Agency Website: iea.org,2020 و MEMD, 2013 و UBOS Energy Survey 2012

و يمثل البحث عن الجريمة البيئية داخل دول الدراسة تحديًا كبيراً لعدد من الأسباب ، والتي تشمل على سبيل المثال لا الحصر:

1- نقص البيانات :

غالبًا ما تعانى الموضوعات التي يتم البحث عنها فى قضايا الجرائم البيئية الى نقص كبير فى البيانات و ذلك لصعوبة رصدها و مراقبة نتيجة عدم قانونيتها لذلك فانها غالباً لا تخضع للبحث ، و نتيجة لذلك سيتعين على الباحث أولاً أن يقدم مسحًا نظريًا واسعًا لمنطقة الدراسة وفهمًا معمقًا لتاريخ الجريمة وتطورها ، من أجل جمع البيانات الأولية اللازمة للدراسة.

2- توثيق البيانات :

يثير البحث عن أي نوع من الجرائم موضوع توثيق البيانات (معظمها من الإحصائيات) ، وحتى التجارة القانونية

لسلعة معينة كالاخشاب لا تخضع للرصد و المراقبة نتيجة لضعف قدرة حكومات دول الدراسة على تصنيفها و توفير البيانات المحدثة و المستمرة لها ، كما يعيق جمع البيانات و دقتها من قبل الجهات الفاعلة الحكومية وكالات الدولة الفاسدة التى لا تتوفر لها الحوافز الكافية لنشر إحصاءات الجريمة إن وجدت ، فضلاً عن انه لا توجد وسيلة فاعلة لإجبار المجرمين على قول الحقيقة وتقديم بيانات موثوقة .

3- نقص الموارد المالية :

الموارد المخصصة لجهود الإنفاذ الدولية ضد الجرائم البيئية قليلة تمامًا و قاصرة على المنظمات الدولية فقط مثل (الإنتربول ، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، ومنظمة الجمارك العالمية ، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة) ، مما ادى إضعاف قطاع الإنفاذ والملاحقة المحلى ، و بالتالى إلى استمرار المشاركة المتزايدة من الجماعات الإجرامية المنظمة بسبب توفر بيئة متساهلة .

4- تحديات اخرى :

حددت منظمة البيئة للأمم المتحدة عدة ثغرات رئيسية في الاستجابة للجريمة البيئية داخل دول الدراسة ، تتمثل في الافتقار إلى المعرفة والوعي ، وعدم وجود استخدام محدد للتشريعات ، وانعدام الإرادة المؤسسية والحوكمة ، ونقص القدرة في سلسلة الإنفاذ ، وانعدام التعاون الوطني والدولي وتبادل المعلومات بين السلطات ، وعدم المشاركة مع الجهات الفاعلة الخاصة بالمجتمعات المحلية.

ثالثاً : التقييم الكمى لمستويات بعض جرائم الغابات

تعد جرائم الغابات النوع الاكثر انتشاراً فى الجرائم البيئية فى دول الدراسة ، وعادة ما ترتبط الأنشطة غير القانونية بقطع الأشجار أو الحرق العمد و الاتجار بالحياه البرية والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية ، و تظهر تأثيرها السلبي بصورة واضحة على النظام البيئي المحلى كتآكل التربة و تهديد التنوع البيولوجي و فقدان الموائل الطبيعية (المحميات الطبيعية و الغابات) وتدهورها و الاخلال بالتوازن البيئى ، فضلاً عن التأثير على السلسلة الغذائية وسلامة الأغذية التى يحصل عليها السكان المحليين من الغابة و هذا أيضًا يعد من الجرائم البيئية ، و عالمياً يمكن أن يكون لها تأثير كبيرعلى تغير المناخ ، و يرتبط هذا ارتباطًا وثيقًا بالحفاظ على المناطق المحمية بشكل خاص.

نجد أن جرائم الغابات داخل دول الدراسة ترتكب من خلال أربع صور رئيسية منها (حرائق الغابات - قطع و استغلال الأخشاب غير القانوني – الصيد غير المشروع للحياه البرية خاصة فى المناطق المحمية وما حولها - تدهور جودة الهواء و اتساع ثقب الاوزون) ، و سوف يتناول البحث نوعين من اكثر انواع الجريمية البيئية انتشاراً داخل الغابات كما يلى :

1- حرائق الغابات

تعد حرائق الغابات واحدة من أهم التهديدات ، مما أدى إلى ظهور العديد من الآثار البيئية والاجتماعية والاقتصادية السلبية ، و قد تكون حرائق الغابات نتيجة لكارثة طبيعية او ظاهرة بشرية المنشأ تعتمد بشكل مباشر على السلوك الاجتماعي لسكان دول الدراسة ، و تعرفها المجموعة الوطنية لتنسيق حرائق الغابات[5] على أنها حرائق غير خاضعة للرقابة ناتجة بشكل طبيعي أو من قبل البشر الذين لديهم قابلية للتوسع في مناطق الغابات بما في ذلك أي هياكل وبنى تحتية موضوعة داخل هذه المناطق ، اما جريمة الحريق فتُعرَّف على أنها الحرق المتعمد للغابات و يمكن تمييزه عن أسباب أخرى مثل حرائق الغابات الطبيعية ، و وفقًا للبيانات التي تم جمعها والصور التي تم التقاطها بواسطة مقياس الطيف التصويري ذي الدقة المتوسطة (MODIS) على القمر الصناعي تيرا لدول منطقة الدراسة على مدار عام 2018م ، فقد انتشرت و

(5) National Multi-AgencyCoordinating Group,2012 ,Strategic Direction to Optimize Firefighting Capability

تزايدت اعداد حرائق الغابات (النقاط الحمراء) بشكل كبير في السنوات الأخيرة ، مما اثر بشكل كبير على البيئية ، و يظهر العدد الهائل من حرائق الغابات وموقعها الجغرافي و تأثيراتها البيئية الكبيرة فضلاً عن أبعادها الاجتماعية و الاقتصادية .

جدول رقم (3) حرائق الغابات فى دول الدراسة

الدولة	اوغندا	رواندا	بوروندى
عدد حرائق الغابات 2018	بين 29 ديسمبر 2017 و 30 ديسمبر 2018 ، شهدت أوغندا حوالى 110056 حريق	فى الفترة بين 1 يناير 2018 و 2 يناير 2019 ، شهدت رواندا حوالى 654 حريق.	في الفترة ما بين 31 ديسمبر 2017 و 1 يناير 2019 ، شهدت بوروندي حوالى 1970 حريق
ذروة الحرائق	يبدأ موسم الحرائق في أوغندا عادةً في أواخر ديسمبر ويستمر حوالي 15 أسبوعًا	يبدأ موسم الحرائق في رواندا عادةً في أوائل يوليو ويستمر حوالي 13 أسبوعًا	يبدأ موسم الحرائق في بوروندي عادةً في أواخر يونيو ويستمر حوالي 14 أسبوعًا
المقاطعات الاكثر تعرض للحرائق	كانت المنطقة التي بها أكبر عدد من الحرائق هي Kitgum ، حدث بها حوالى 25٪ من جميع الحرائق المكتشفة في أوغندا	كانت المنطقة التي بها أكبر عدد من الحرائق هي منطقة Iburasirazuba ، و حدث بها حوالى 90٪ من جميع الحرائق المكتشفة في رواندا	المنطقة التي بها أكبر عدد من الإنذارات بالحرائق هي منطقة Bubanza ، و حدث بها حوالى 12٪ من جميع الحرائق المكتشفة في بوروندي

المصدر : اعتمادا على على World Resources Institute,2020 و The United Nations Environment Programme (UNEP),2020 و Global Forest Watch (GFW),2020.

لقد أدت حرائق الغابات الى فقدان مساحات كبيرة من غابات دول الدراسة بلغت حوالى 32645 هكتار ، و بالنظر إلى الخريطة رقم (1) نجد أن اوغندا كانت الدولة الأكثر تضررًا من حيث المساحة المحترقة بسبب جرائم الحرائق تبلغ حوالى 95.1 ٪ من المساحة المحترقة بأكملها في دول الدراسة ، تليها بوروندى (2.98%) و رواندا (1.9%) وهى كانت الدولة الأقل تضررًا .

خريطة رقم (1) التوزيع الجغرافي لجريمة حر ائق الغابات فى دول الدراسة على مدار عام 2018م

المصدر : عمل الباحثة اعتماداً على World Resources Institute,2020 و The United Nations Environment Programme (UNEP),2020 و Global Forest Watch (GFW),2020 و National Aeronautics and Space Administration NASA,2020 و The World Bank Group,2020 و The Regional Centre for Mapping of Resources for Development (RCMRD),2020

شكل رقم (1) تطور اعداد الحرائق فى دول الدراسة على مدار عام 2018م

يوضح الشكل رقم (1) تطور اعداد جرائم الحرائق وما يرتبط بها من إجمالي المساحة المحترقة سنويًا في دول الدراسة خلال العام 2018م ، و لا تختلف الإحصائيات بشكل كبير من سنة إلى أخرى ولكنها في الغالب تتبع نفس الاتجاه كما يوضح الشكل رقم (2) ، مما يؤكد أن إجمالي المساحة المحروقة تعتمد في الغالب على السلوكيات الخاطئة للسكان فضلاً عن ظروف الأرصاد الجوية الموسمية (ظروفًا مناخية شديدة الحرارة والجفاف) أدت إلى عدد من حرائق الغابات .

شكل رقم (2) تطور اعداد الحرائق فى دول الدراسة على مدار عام 2017 و 2018م

جدول رقم (4) حرائق الغابات حسب الأسباب في دول الدراسة

الدولة	اجمالى عدد الحرائق عام 2018م	طبيعى / %	إهمال متعمد / %	مجهول / %
اوغندا	110056	9	86	5
رواندا	654	7	84	8
بوروندى	1970	6	90	4

المصدر : Regional Subsahara Wildland Fire Network (Afrifirenet),2018 و Uganda Bureau of Statistics (UBOS),2019 و Institute Statistics And Studies Economic Du Burundi (Isteebu),2018 و National Institute of Statistics Rwanda(NISR),2020 .

تمثل أحداث حرائق الغابات الناتجة عن العمد و الاهمال حوالى 86٪ من إجمالي عدد حرائق الغابات في اوغندا ، تليها بوروندى (90٪) و رواندا (84٪) على الرغم من التأثير البيئي المنخفض جدًا لجرائم للحرائق فيها و الذى لا يتعدى (623 هكتار) فإن معدل جرائم الحرائق كبير نتيجة لتقنيات الزراعة التي تتمثل فى حرق بقايا الأراضي الزراعية و انتقال هذه الحرائق الى الغابات المجاورة ، فضلاً عن عدم كفاية التشريعات الوطنية للتصدي لجرائم الحرائق ، في حين أن حرائق الغابات التي تحدث بشكل طبيعي هي قليلة جدا ، كما يوضح الجدول رقم (4) .

2- قطع الأشجار غير المشروع وتجارة الأخشاب

يعد قطع الأشجار غير القانوني احد الجرائم البيئية الرئيسية التى تؤثر على غابات دول الدراسة ، حيث عانت دول الدراسة من عجز في الأخشاب ، و فيها يتجاوز الطلب على الأخشاب والمنتجات المرتبطة به طلبات العرض ، فهناك طلب متزايد وتناقص في المعروض من منتجات الغابات بسبب طول فترة او دورات نمو الغابة ، و بالتالى لا يمكن زيادة المعروض من أخشاب الغابات الطبيعية بسرعة مما يؤدي إلى زيادة الأسعار ، بالتالى تعد تجارة الأخشاب المقطوعة بطريقة غير مشروعة مربحه للغاية حافزاً كبيراً للجناه للاسراف فى قطع الاخشاب بطريقة غير قانونية .

تشير الخريطة رقم (2) إلى أن دول الدراسة فقدت مساحات كبيرة من الغابات نتيجة لقطع الاشجار غير القانونى وتجارة الأخشاب ، حيث بلغت المساحة الاجمالية حوالى 21433 هكتار عام 2018م ، و تعد أوغندا الدولة الاكثر فقداناً لهذه المساحات بنسبة تقدر بحوالى 93.7% من اجمالى المساحة المفقودة ، تليها دولة بوروندى بنسبة اقدر حوالى 5.37% ، ثم تأتى دولة رواندا فى النهاية بنسبة تقدر بحوالى 0.8% نتيجة للجهود الكبيرة المبذولة للقضاء على هذه النوعية من التجارة ، فضلاً عن اتساع عمليات التشجير التى تقوم بها و تشجع عليها الحكومة الرواندية .

خريطة رقم (2) التوزيع الجغرافى لازالة الغابات بطرق غير المشروعة عام 2018م

جدول رقم (5) انتاج و استهلاك الخشب المستدير عام 2018م

الدولة	الانتاج / 1000متر3	الاستهلاك / 1000متر3
اوغندا	49061	49060
رواندا	6212	6212
بوروندى	6624	6622

المصدر : FAO, Yearbook of Forest Products,2018

و كما يوضح الجدول رقم (5) حجم العرض و الطلب القانونى المسجل على الاخشاب المستديرة داخل دول الدراسة ، و التى تكاد تكون متقاربة جدا من بعضها ، وهذا مايصعب تصديقه مما يؤكد على صعوبة تقدير حجم قطع الأشجار غير المشروع وتجارة الأخشاب نظرًا لطبيعته غير المشروعة ، ومع ذلك فإن الابحاث و التقارير المتعمقة في ممارسات الغابات من جميع أنحاء العالم ، وكذلك البحث في تجارة الأخشاب تشير جميعها إلى أنها جريمة بيئية كبيرة ، فعلى سبيل المثال قدرت تقارير Seneca Creek Associates, LLC, Wood Resources International,2019 و FAO,2018 ، أن قطع الأشجار غير القانوني يمثل 50-90 ٪ من حجم أنشطة الغابات في دول الدراسة ، و تشير التقديرات ايضاً إلى أن قطع الأشجار غير المشروع لا يزال يحدث في العديد من الغابات المحمية رسميًا ، ففي عام 2018م مثل الحصاد غير القانوني فى دول الدراسة حوالى 21433 هكتار منها 20098 هكتار فى اوغندا و 1152 هكتار فى بوروندى و 183 هكتار فى رواندا .

خريطة رقم (3) فقدان اجمالى الغطاء الغابى نتيجة الجرائم البيئية عام 2018م

واستناداً إلى هذه الأرقام فأن أكثر من 50000 الف متر مكعب من الأخشاب تم حصادها بشكل غير قانوني عام 2018م ، فعلى الرغم من ذلك تواجه دول الدراسة نقصًا كبيراً في إمدادات الأخشاب ، حيث تشير سجلات FAO جدول رقم (5) إلى أن الإنتاج من محميات الغابات المركزية قد انخفض الى 49061 , 6212 , 6624 الف متر مكعب فى اوغندا ,

رواندا , بوروندى على التوالى من الخشب المستديرة في عام 2018م ، و سوف ينخفض هذا الرقم أكثر مع إزالة المزارع المتبقية.

رابعاً : التقييم الكمى لتأثيرات حرق الغابات و قطع الأشجار غير المشروع وتجارة الأخشاب على بيئة دول منطقة الدراسة

هناك أنواعًا مختلفة من التأثيرات البيئية المباشرة للجرائم البيئية ، تشمل جودة البيئة (تلوث الهواء والماء وتدهور نوعية التربة) ، والتأثيرات السلبية المباشرة على مواطن التنوع البيولوجي ، فضلاً عن التأثر السلبى على الموارد (مثل فقدان التربة الصالحة للاستخدام ، ونضوب موارد الغابات ، و نضوب الموارد المعدنية) ، و سوف نتناول هنا التأثير البيئى السلبى على التقلص التدريجى لمساحة المحميات الطبيعية فى دول الدراسة الذى ينتج عنه الكثير من الاثار السلبية الاخرى كفقدان التنوع البيولوجى الذى يعتمد على المحميات الطبيعية كموطن طبيعى له .

خريطة رقم (4) التوزيع الجغرافى لتأثير جريمتى حرق الغابات و قطع الأشجار غير المشروع وتجارة الأخشاب على المحميات الطبيعية

فالتأثير البيئي لجريمة حرائق الغابات و استغلال و قطع الأشجار غير المشروع وتجارة الأخشاب داخل دول الدراسة يزداد خطورة فى المناطق المصممة لحماية التنوع البيئي والحفاظ عليه ، فتتعرض المناطق المحمية بما في ذلك غابات دول الدراسة و المتنزهات الوطنية لتهديد متزايد من حرائق الغابات و قطع الاشجار غير القانونى خاصة فى دولة اوغندا ، و من الخرائط و البيانات نستطيع تحديد حجم التأثير البيئي على المناطق المحمية .

توضح الخريطة رقم (4) مقدار ما تم فقدانه بالحرق او القطع من إجمالي مساحة المحميات الطبيعية فى دول الدراسة خلال عام 2018م ، و بالنسبة لتأثير جريمة حرائق الغابات على المحميات الطبيعية ، فنجد ان اعداد الحرائق داخل المحميات الطبيعية على مدار عام 2018م ، بلغت حوالى 33350 حريق في المناطق المحمية عامة (مثل الحدائق الوطنية والأراضي المحمية العامة) 30% منها فى حدث فى اوغندا و هى الدولة الاكثر تضرراً ، و 15% من اجمالى الحرائق فى رواندا ،

و حوالى 12% فى بوروندى ، و غطت هذه الحرائق اجمالى 9524 هكتارًا من اجمالى محميات دول الدراسة ، منها 9314 هكتار فى اوغندا ، و 93 هكتار فى رواندا ، و 117 هكتار فى بوروندى ، اما عن جريمة قطع الأشجار غير المشروع وتجارة الأخشاب ، فقد قضت على اجمالى 1874 هكتار من المناطق المحمية ، منها حوالى 9% من محميات اوغندا ، و حوالى 4% من محميات رواندا ، و 5% من محميات بوروندى .

جدول رقم (6) الآثار البيئية في المناطق المحمية 2018م

الدولة	اجمالى مساحة المحميات الطبيعية/هكتار	عدد الحرائق/حريق	ماتم فقدانه نتيجة حرائق الغابات/هكتار	ما تم فقدانه نتيجة قطع الأشجار غير المشروع وتجارة الأخشاب/هكتار	الاثر البيئى على المحميات الطبيعية/هكتار
اوغندا	3888955	33016	9314	1809	3877832
رواندا	240047.166	98	93	7	239947.166
بوروندى	211309.4	236	117	58	211134.4

و كما يوضح جدول رقم (6) ان التأثير البيئى لجرائم الغابات فى دول الدراسة قد ادى الى تقليص المناطق المحمية في اوغندا تدريجيًا بمساحة تبلغ حوالى -0.046% خلال عام 2018 ، و فقدت رواندا حوالى -0.0037% من اجمالى المناطق المحمية ، و انخفضت مساحة المحميات الطبيعية فى بوروندى ما يقارب -0.006% من اجمالى مساحة المحميات الطبيعية البالغ مساحتها 7.5915% من مساحة الدولة .

و بصرف النظر عن هذه الآثار الواضحة ، فان حرق و قطع الأشجار غير القانوني له عواقب وخيمة تمتد إلى ما هو أبعد من مكان الجريمة ، فيؤثران ايضاً بشكل مباشر على خدمات النظم البيئية التى تؤديها الغابات ، بما في ذلك تنظيم الفيضانات والجفاف وتدهور الأراضي ، و عزل الكربون وتخزينه حيث اتضحت المستويات المتزايدة لثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي بعد انخفاض مساحة الغابات ، و مع زيادة إزالة الغابات في دول الدراسة حلت الأراضي العشبية سريعة الاشتعال محلها ، و يمكن أن يؤدي حدوث حرائق الغابات إلى تغيير الخصائص الفيزيائية والهيكلية للمناظر الطبيعية للنباتات ، وبالتالي اختلافات كبيرة في الغطاء النباتي والتربة والحيوانات ، و قد تفقد النظم البيئية المتأثرة بالحرائق و القطع كليًا أو جزئيًا لفترة زمنية تصل إلى سنوات ، خلال هذا الوقت تتعرض التربة للتآكل بفعل الرياح والمياه التي يمكن أن تسهم في تدهور دورة المغذيات (الكربون والنيتروجين والفوسفور) الضرورية للنباتات ، وبالتالي للأنواع الحيوانية التى تتغذى عليها.

الاستنتاجات و التوصيات :

قدم البحث ملخصًا عن بعض انواع الجرائم البيئية داخل غابات دول الدراسة (حرق الغابات و قطع الأشجار غير المشروع وتجارة الأخشاب) ، و التأثير السلبى لهذه الجرائم على مساحة المحميات الطبيعية ، و قد توصل الى بعض الاستنتاجات و التى نؤكد من خلالها على التباين الواسع لآثار حرائق الغابات و قطع الاشجار غير المشروع و تجارة الاخشاب داخل دول الدراسة ، وطول الأفق الزمني لاستعادة النظام الإيكولوجي ، نتيجة طبيعة الجريمة البيئية العابرة للحدود ، والتى منها نتوصل الى بعض التوصيات التى تساهم فى تحديد أفضل الممارسات التى تحد من هذه الجرائم داخل دول الدراسة منها :.

1- الاعتراف بالجرائم البيئية والتصدي لها باعتبارها تهديدًا خطيرًا ، مع توضيح الأبعاد المتعددة للجريمة البيئية ، وأثرها البالغ على البيئة وأهداف التنمية المستدامة داخل دول الدراسة ، والمساعدة على دعم وموازنة التنسيق المناسب

وتبادل المعلومات بين جميع أصحاب المصلحة (المجتمع المدني والقطاع الخاص والشعوب الأصلية والحكومات ومنظمة الأمم المتحدة بوجه عام) ، مع الحاجة إلى الإقرار أيضًا بدور إنفاذ القانوني في الحكم البيئي الرشيد .

2- يجب التأكيد على توافر البيانات والخرائط التي تعمل على تمييز تأثيرات الجرائم البيئية بصفة مستمر ، مع تقوية البحوث على وجه التحديد التي تجرى حول حجم الجرائم البيئية و تأثيرها على البيئة .

3- تعزيز و تنسيق جهود إصدار التشريعات واللوائح البيئية وتخفيف حدة الفقر ودعم التنمية مع الاستجابة من قطاع الإنفاذ للحد من الجريمة البيئية كجزء من نهج شامل يسعى إلى مجابهة التهديد الشديد لكلٍ من البيئة والتنمية المستدامة الذي يسببه استمرار الجريمة البيئية ، فضلاً عن تقوية الأنظمة المؤسسية والقانونية والتنظيمية لزيادة مقاومة الفساد لضمان رصد التجارة غير المشروعة وإدارتها بطريقة أكثر فعالية ، و التركيز على الدعم الدولي والتنموي لدعم العائد القانوني والتنمية المستدامة وللحد من آثار الجريمة البيئية داخل دول الدراسة .

4- القيام بحملات لزيادة وعي المستهلكين وتقديم الدعم التكنولوجي ، لزيادة قدرتهم على التفرقة بين المنتجات القانونية وغير القانونية (منتجات الأخشاب مثل الورق و غيرها) ، و محاولة ايجاد أفضل الممارسات في تغيير السلوك لتقليل الطلب و ايجاد بدائل لمطالب المستهلكين من منتجات الغابات التي يجري الاتجار فيها بطريقة غير قانونية .

المراجع و المصادر:

المراجع الاجنبية و العربية :

1- Adeyemi, K. O., & Asere, A. A. (2006). A review of the energy situation in Uganda. Population, 28(33,817,496), 39-778.

2- Andrea Illes, Stephanie Newman, Emma Watkins, Andrew Farmer, Lucas Porsch Anna Rita Germani, Filippo Reganati, Cesare Imbriani and Piergiuseppe Morone ,Annalisa Lucifora , Floriana Bianco, Niels Philipsen, Katarina Kubovicova, Andrea Rigamonti and Michael Faure. 2014. Understanding the damages of environmental crime. A study compiled as part of the research project "European Union Action to Fight Environmental Crime". London, IEEP.

3- Andrea Illes, Stephanie Newman, Emma Watkins, Andrew Farmer, Lucas Porsch, Anna Rita Germani, Filippo Reganati, Cesare Imbriani and Piergiuseppe MoroneAnnalisa Lucifora and Floriana Bianco, Niels Philipsen, Katarina Kubovicova, Andrea Rigamonti and Michael Faure2014, Understanding the damages of environmental crime, EFFACE project as part of the research project "European Union Action to Fight Environmental Crime" (www.efface.eu).

4- BP,2019, BP Statistical Review of World Energy2019,68th edition.

5- Debbie Banks,Charlotte Davies, Justin Gosling, Julian Newman,Mary Rice, Jago Wadley and Fionnuala Walravens,2008, ENVIRONMENTAL CRIME, ENVIRONMENTAL INVESTIGATION AGENCY (EIA), London N1 0NY, UK

6- Debbie Banks,Charlotte Davies, Justin Gosling, Julian Newman,Mary Rice, Jago Wadley and Fionnuala Walravens,2008, ENVIRONMENTAL CRIME, ENVIRONMENTAL INVESTIGATION AGENCY (EIA), London N1 0NY, UK.

7- Deutsche Gesellschaft für Technische Zusammenarbeit – GTZ ,2009, Regional Reports on Renewable Energies in East Africa.

8- Di Fonzo M., P.M. Falcone, A.R. Germani, C. Imbriani, P. Morone, F. Reganati (2015). The Quantitative and Monetary Impacts of Forest Fire Crimes. Report compiled as part of the EFFACE project, University of Rome "La Sapienza", www.efface.eu.

9- Energy Private Developers,2020, Rwanda Energy Sector 2019.

10- EnviCrimeNet,2014, Intelligence Project on Environmental Crime, Report on Environmental Crime .

11- ENVIRONMENTAL INVESTIGATION AGENCY (EIA),2008, ENVIRONMENTAL CRIME, UK.

12- European Commission,2017, ENVIRONMENTAL PROFILE OF RWANDA, Kigali.

13- FAO and UNEP. 2020. *The State of the World's Forests 2020. Forests, biodiversity and people.* Rome. https://doi.org/10.4060/ca8642en.
14- FAO, 2017, Analysis of forests and climate change in Eastern Africa, Food and Agriculture Organization of the United Nations,Rome.
15- FAO,2020, Global Forest Resources Assessments of (FRA) 2018 report, Uganda.
16- FAO,2020, Global Forest Resources Assessments of (FRA) 2018 report, Rwanda.
17- FAO,2020, Global Forest Resources Assessments of (FRA) 2018 report, Burundi.
18- FAO. 2020. FAO Yearbook of Forest Products 2018, Rome.
19- Farmer, A.M. (2015). Qualitative and monetary analysis of the impacts of environmental crime: Overview. A study in the framework of the EFFACE research project. London: IEEP.
20- Farmer, A.M. (2015). Qualitative and monetary analysis of the impacts of environmental crime: Overview. A study in the framework of the EFFACE research project. London: IEEP.
21- Geeraerts, K., Mutafoglu, K. and Illes, A. 2015. Illegal e-waste shipments from the EU to China. Quantitative and monetary analysis of illegal shipments and its environmental, social and economic impacts economic impacts. A study compiled as part of the EFFACE project. London, IEEP.
22- Gerald Eilu,2018, NATIONAL ENERGY REPORT – UGANDA, Makerere University.
23- IEA,2019, KEY WORLD ENERGY STATISTICS, International Energy Agency Website: iea.org.
24- INTERPOL, R., & Global Initiative. (2018). World Atlas of Illicit Flows.
25- IRENA ,2019, ENERGY PROFILE of Burundi 2018, Abu Dhabi,United Arab Emirates.
26- IRENA ,2019, ENERGY PROFILE of Rwanda 2018, Abu Dhabi,United Arab Emirates.
27- IRENA ,2019, ENERGY PROFILE of Uganda 2018, Abu Dhabi,United Arab Emirates.
28- Josephat, M. (2018). Deforestation in Uganda: Population increase, forests loss and climate change. Environ Risk Assess Remediat, 2(2), 46-50.
29- Kamweti, D., Osiro, D., & Mwiturubani, D. A. (2009). Nature and extent of environmental crime in Kenya. Institute for Security Studies Monographs, 2009(166), 78.
30- Lambrechts, D. (2016). Environmental Crime in Sub-Saharan Africa–A Review and Future Challenges.
31- Lambrechts, D. 2014. "Doing Research on Sensitive Topics in Political Science: Studying Organised Criminal Groups in Cape Town, South Africa." Politikon 41 (2): 249–265. doi: 10.1080/02589346.2014.905257 [Taylor & Francis Online], [Web of Science ®], [Google Scholar]
32- Lee, L. Y. T. (2013). Household energy mix in Uganda. Energy Economics, 39, 252-261
33- Li, R., Buongiorno, J., Turner, J. A., Zhu, S., & Prestemon, J. (2008). Long-term effects of eliminating illegal logging on the world forest industries, trade, and inventory. Forest Policy and Economics, 10(7-8), 480-490.
34- Luc Pelkmans,2018, IEA Bioenergy Countries' Report – Update 2018,Bioenergy policies and status of implementation,IEA Bioenergy.
35- MINISTRY OF ENERGY AND MINERAL DEVELOPMENT,2018, UGANDA'S SUSTAINABLE ENERGY FOR ALL INITIATIVE –ACTION AGENDA, Kampala, Uganda.
36- Ministry of Energy and Mineral Development,2019, Draft National Energy Policy, Kampala, UGANDA.
37- MINISTRY OF INFRASTRUCTURE of RWANDA,2018, ENERGY SECTOR STRATEGIC PLAN 2018/19 - 2023/24.
38- Mudaheranwa, E., Udoakah, Y. O., & Cipcigan, L. (2019, August). Rwanda's Energy Profile and Potential Renewable Energy Resources Mapping toward Sustainable Development Goals. In 2019 IEEE PES/IAS PowerAfrica (pp. 533-538). IEEE.

39- Munyaneza, J., Wakeel, M., & Chen, B. (2016). Overview of Rwanda energy sector: from energy shortage to sufficiency. Energy Procedia, 104, 215-220.
40- Munyaneza, J., Wakeel, M., & Chen, B. (2016). Overview of Rwanda energy sector: from energy shortage to sufficiency. Energy Procedia, 104, 215-220.
41- Munyaneza, J., Wakeel, M., & Chen, B. (2016). Overview of Rwanda energy sector: from energy shortage to sufficiency. Energy Procedia, 104, 215-220.
42- NATIONAL ENVIRONMENT MANAGEMENT AUTHORITY (NEMA),2019, Environmental Monitoring using Earth Observation Technologies, Kampala ,Uganda.
43- National Interagency Fire Center,2012, Strategic Direction to Optimize Firefighting Capability, National Multi-Agency Coordinating Group, Boise, Idaho.
44- National Wildfire Coordinating Group,2017, Interagency Prescribed Fire Planning and Implementation Procedures Guide.
45- Nellemann, C. (Editor in Chief); Henriksen, R.,Kreilhuber, A., Stewart, D., Kotsovou, M., Raxter, P., Mrema, E., and Barrat, S. (Eds). 2016. The Rise of Environ mental Crime – A Growing Threat To Natural Resources Peace, Development And Security. A UNEPINTERPOL..
46- Nellemann, C. (Editor in Chief); Henriksen, R.,Kreilhuber, A., Stewart, D., Kotsovou, M., Raxter, P., Mrema, E., and Barrat, S. (Eds). 2016. The Rise of Environ mental Crime – A Growing Threat To Natural Resources Peace, Development And Security. A UNEPINTERPOL.
47- Nellemann, C. (Editor in Chief); Henriksen, R.,Kreilhuber, A., Stewart, D., Kotsovou, M., Raxter,P., Mrema, E., and Barrat, S. (Eds). 2016. The Rise of Environ mental Crime – A Growing Threat To Natural Resources Peace, Development And Security. A UNEPINTERPOL Rapid Response Assessment. United Nations Environment Programme and RHIPTO Rapid Response–Norwegian Center for Global Analyses,www.rhipto.org.
48- Nellemann, C., Henriksen, R., Raxter, P., Ash, N.,Mrema, E. (Eds). 2014. The Environmental Crime Crisis – Threats to Sustainable Development from Illegal Exploitation and Trade in Wildlife and Forest Resources. A UNEP Rapid Response Assessment. United Nations Environment Programme and GRID Arendal, Nairobi and Arendal, www.grida.no.
49- Nellemann, C., Stock, J., & Shaw, M. (2018). World atlas of illicit flows. Global Initiative.
50- NEMA (2019): Sixth National Report to the Convention on Biological Diversity, Kampala, Uganda.
51- Netherlands Enterprise Agency,2018, Final Energy report Uganda ,ministry of Economic Affairs and Climate Policy.
52- Pappis, I., Howells, M., Sridharan, V., Usher, W., Shivakumar, A., Gardumi, F. and Ramos, E., Energy projections for African countries, Hidalgo Gonzalez, I., Medarac, H., Gonzalez Sanchez, M. and Kougias, I., editor(s), EUR 29904 EN, Publications Office of the European Union, Luxembourg, 2019, ISBN 978-92-76-12391-0, doi:10.2760/678700, JRC118432.
53- Plumptre, A. J., Ayebare, S., Behangana, M., Forrest, T. G., Hatanga, P., Kabuye, C., ... & Nampindo, S. (2019). Conservation of vertebrates and plants in Uganda: Identifying Key Biodiversity Areas and other sites of national importance. Conservation Science and Practice, 1(2), e7.
54- Prof Dr Pierre-Célestin Karangwa,2018, BURUNDI NATIONAL ENERGY REPORT, University of Burundi.
55- Rhodes, W. M., Allen, E. P., Callahan, M., Abt Associates, Inc, & United States of America. (2006). Illegal Logging: A Market-Based Analysis of Trafficking in Illegal Timber, Final Report.
56- Riggio, J., Jacobson, A. P., Hijmans, R. J., & Caro, T. (2019). How effective are the protected areas of East Africa?. Global ecology and conservation, 17, e00573.
57- Seneca Creek Associates, LLC & Wood Resources International, LLC (2014),Illegal Logging and Global Wood Markets.
58- Smith-Hall, C. (2009). Forests sustain livelihoods. In Vital Forest Graphics. Stopping the Downswing? (pp. 16-17).

59- Stephens, S. L., Collins, B. M., Biber, E., & Fulé, P. Z. (2016). US federal fire and forest policy: emphasizing resilience in dry forests. Ecosphere, 7(11), e01584.

60- Taber, Mary A.; Elenz, Lisa M.; Langowski, Paul G. 2013. Decision Making for Wildfires: A Guide for Applying a Risk Management Process at the Incident Level. Gen. Tech. Rep. RMRS-GTR-298WWW. Fort Collins, CO: U.S. Department of Agriculture, Forest Service, Rocky Mountain Research Station. 59 p.

61- TECHNICALITIES OF ENVIRONMENTAL CRIMES, Minsitry of Justice and Constitutional Affairs.

62- The European Commission,2018, Forest Governance and Timber Trade Flows within, to and from Eastern and Southern African Countries.

63- The Federal Republic of Germany,2008, Partnerships for enhancing regional enforcement of laws against environmental crimes, Uganda.

64- Turyahabwe, N., Kakuru, W., Asiimwe, M., & Byakagaba, P. (2015). Proximate and Underlying Causes of Illegal Timber Trade in Uganda. Precious Forests: Precious Earth, 1.

65- Turyahabwe, N., Kakuru, W., Asiimwe, M., & Byakagaba, P. (2015). Proximate and Underlying Causes of Illegal Timber Trade in Uganda. Precious Forests: Precious Earth, 1.

66- U.S. Department of the Interior,2012, Wildland Fire Management Program Benefit-Cost Analysis, Office of Policy Analysis.

67- UNEP, 2017, Atlas of Africa Energy Resources,United Nations Environment Programme, Nairobi, Kenya.

68- United Nations Department of Economic and Social Affairs Statistics Division,2019, Energy Statistics Pocketbook 2019, Statistics Papers Series, E No.2.

69- United Nations Environment Programme (UNEP) and INTERPOL. 2016. The Rise of Environmental Crime: A Growing Threat to National Resources, Peace, Development and Security. Accessed June 14. http://unep.org/documents/itw/environmental_crimes.pdf [Google Scholar[

70- United Nations Environment Programme, 2018, The State of Knowledge of Crimes that have Serious Impacts on the Environment.

71- United Nations Environment Programme, 2018,Summary Report Rwanda : From Post-Conflict to Environmentally Sustainable Development

72- Unodc,2015, Environmental Crime –The Trafficking of Wildlife and Timber, www.unodc.org/toc.

73- Vincent Wagoona,2018, CRIMINAL ASPECTS OF ENVIRONMENTAL LAW AND

74- Wheater, R. J. (1972). Problems of controlling fires in Uganda National Parks. In Tall Timbers Fire Ecol Conf Proc.

75- White, R. D. (Ed.). (2009). Environmental crime: A reader. Cullompton, Devon, UK: Willan.

76- World Bank and FAO. 2020. Assessment of Forest Resource Degradation and Intervention Options in Refugee-Hosting Areas of Western and Southwestern Uganda. World Bank and FAO.

77- World Bioenergy Association,2020, GLOBAL BIOENERGY STATISTICS 2019.

78- ابتسام سعيد الملكاوي، جريمة تلويث البيئة دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، دار .- - الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008 ، ص 22 و 33.

79- أشرف هلال ، جرائم البيئة بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار النهضة. العربية، مصر، 2005 ، ص 36

80- بشير محمد أمين,2016, الحماية الجنائية للبيئة, أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه تخصص علوم قانونية فرع قانون وصحة, كلية الحقوق , جامعة الجيلالي اليابس, وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ,الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

81- س. نيلمان و ر. هينريكسن و ب. راكستر و ن. آش وإي مريما,2014, . تهديدات التنمية المستدامة من استغلال الحياة البرية وموارد الغابات والاتجار فيها,تقييم برنامج الأمم المتحدة للبيئة للاستجابة السريعة برنامج الأمم,نيروبي,www.grida.no .

82- سليمان مختار النحوي و عبد المالك لزهاري الدح ,2018, إشكالات الحماية الجنائية للبيئة في التشريعات الجزائرية والحلول المقترحة لمجابهتها , كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة عمار ثليجي ,الأغواط , الجزائر.

83- فيصل بوخالفة,2017, الجريمة البيئية و سبل مكافحتها, أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتو ا ره علوم في القانون, كلية الحقوق و العلوم السياسية, جامعة باتنة,الجزائر.
84- لطالي مراد,2016, الركن المادي للجريمة البيئية وإشكالات تطبيقه, مذكرة بحث لاستكمال نيل شهادة الماجستير, كلية الحقوق والعلوم السياسية, جامعة محمد الأمين دباغين سطيف,الجزائر.
85- محمد محمود الشركسي,2015, الحماية الجنائية للبيئة في التشريع الليبي, مجلة وادى النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية والتربوية, كلية الحقوق جامعة بنغازي.
86- نفيس أحمد,2019, الجريمة البيئية بين عمومية الجزاء وخصوصية المخاطر, مجلة آفاق علمية, المجلد: 11 العدد: 1 السنة 2019, رقم العدد التسلسلي 18.

المواقع الالكترونية :

1- https://earthobservatory.nasa.gov
2- www.Meteo Rwanda.com
3- www.Uganda National Meteorological Authority – UNMA.com
4- www.Institut Géographique du Burundi (IGEBU) Météo Burundi.com
5- http://www.unep.org/conflictsanddisasters
6- https://www.interpol.int/Crimes/Environmental-crimeEnvironmental-crime
7- https://www.cbd.int/countries/?country=bi
8- https://rainforests.mongabay.com
9- http://www.globalforestwatch.org
10- https://www.ubos.org/explore-statistics/0/
11- https://data.worldbank.org/indicator
12- http://www.nbsapforum.net
13- https://www.mininfra.gov.rw/index.php?id=188
14- https://tradingeconomics.com/
15- https://www.activesustainability.com/environment/
16- https://www.unenvironment.org/
17- https://www.impel.eu/
18- http://www.unicri.it/
19- https://www.irena.org/
20- https://knoema.com/
21- https://www.nasa.gov/
22- https://www.noaa.gov/
23- https://www.unenvironment.org/
24- https://sencreek.com/
25- https://efface.eu/
26- http://www.nbsapforum.net/forum
27- http://www.fao.org/forestry/en/
28- https://www.unma.go.ug/index.php
29- https://www.cbd.int/
30- https://www.iea.org/
31- https://earthobservatory.nasa.gov/
32- https://www.worlddata.info/
33- https://globalinitiative.net/
34- https://www.interpol.int/en
35- https://www.meteorwanda.gov.rw/
36- https://gfmc.online/
37- https://rise.esmap.org/
38- https://www.irena.org/
39- https://earthexplorer.usgs.gov/
40- https://energypedia.info/wiki/Main_Page
41- https://www.nifc.gov/fireInfo/fireInfo_statistics.html
42- https://www.ubos.org/
43- https://www.statistics.gov.rw/
44- http://www.isteebu.org

السكن غير القانوني وإشكالية تنظيم المجال الحضري بمدينة سوق أربعاء الغرب

The illegal housing and the problem of regulating the urban area in the city of Souk Arba` Al-Gharb.

1- زهير الكنفاوي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل، القنيطرة، المغرب.

2- عيسى البوزيدي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل، القنيطرة، المغرب.

الملخص: منذ أن تم إنشاء مركز سوق أربعاء الغرب في بداية المرحلة الاستعمارية الفرنسية بموقع يتوسط عددا من الاتجاهات بين مدينة طنجة شمالا، والمدن المغربية الأخرى جنوبا ووسطا وشرقا (فاس، مكناس، الرباط)، منذ ذلك الحين تابع هذا المركز نموه إلى أن صار تدريجيا مدينة صغرى قائمة الذات مع نهاية المرحلة الاستعمارية.

غير أن التطورات اللاحقة لهذه المدينة لم تحقق انتقالها إلى مستوى مدينة متوسطة متكاملة الوظائف السكنية والخدماتية لفائدة سكانها ولفائدة محيطها القروي، لعوامل أهمها عدم تحكم وثائق العمير في توجيهها، والتي كانت من بينها، أحياء السكن غير القانوني، الآخذة في التوسع ابتداء من سبعينيات القرن 20، والدواوير القروية التي وقع إدماجها ضمن النطاق الحضري للمدينة ابتداء من 2009.

لذلك تعمل هذه المقالة على التعريف بهذه التطورات، وكذا التعريف بتدخلات الفاعلين المؤسساتيين المعنيين بإعداد مخططات التهيئة الحضرية، من بينها مؤسسة الوكالة الحضرية، وخاصة ما يتعلق بإعادة هيكلة أحياء السكن غير القانوني، بما يعنيه ذلك من توفير التجهيزات والمرافق الضرورية لاكتساب هذه الأحياء صفتها الحضرية.

الكلمات المفتاحية: مدينة سوق أربعاء الغرب ، السكن غير القانوني، إعادة الهيكلة، تنظيم المجال.

Abstract: Since the establishment of the Souk Arbaa Al-Gharb center at the beginning of the French colonial phase, in a location that mediates a number of directions between the city of Tangiers in the north, and other Moroccan cities in the south, center and east (Fez, Meknes, Rabat), since then this center has continued its growth until it gradually became a small independent city at the end of the colonial phase.

However, the subsequent developments of this city did not achieve its transition to the level of a medium city with integrated residential and service functions for the benefit of its residents and for the benefit of its rural surroundings, due to factors, the most important of which is the lack of control of the construction documents in directing it, among which were the illegal housing neighborhoods, which were expanding from the seventies of the 20th century And the villages that have been incorporated into the urban area of the city starting in 2009.

Therefore, this article introduces these developments, as well as the interventions of institutional actors involved in preparing urban development plans, including the Urban Agency Institution, especially with regard to the restructuring of illegal housing neighborhoods, including the provision of equipments and facilities necessary for these neighborhoods to acquire their urban characteristic.

key words: Souk Arba' Al-Gharb city, Illegal housing, restructuring, organizing the field.

تقديم:

من بين المقاربات الأساسية التي حاولت تدبير الاختلالات الحضرية نجد تلك المقاربات الداعية الى خلق التجانس والتكامل بين كافة مكونات المجال الحضري، بعيدا عن أي تمايزات مجالية، داخل المدينة (Ségrégation spatiale) وبعيدا عن كل ما من شأنه أن يكرس التمايز الاجتماعي بين ساكنة المدينة (الوصم الاجتماعي خاصة)؛ وهو ما يصطلح عليه في سوسيولوجيا المجال(gentrification) .

نعلم أن استحضار هذا النوع من المقاربات لا يغيب عن الفاعلين في مجال التخطيط الحضري، خاصة وأن موضوع المدينة يشكل احدى اهتمامات وانشغالات السلطات العمومية لكونها تجسد رهانات عدة (سياسية، اقتصادية، اجتماعية، تعميرية، ثقافية...)[1]، ولكننا نعلم في نفس الوقت أن تنزيلها ليس بالسهل أمام حجم وثقل مشاكل التعمير القائمة بالمدن المغربية وخاصة عندما تتعمق بأزمة السكن العشوائي وغير القانوني وسوء التنظيم المجالي، مما يجعل أي تدخل لاحق من أجل تحسين المشهد الحضري صعب التنفيذ. وهذا ما تعرفه أغلب المدن المغربية الكبيرة منها والمتوسطة والصغرى، وخاصة الواقعة في المحيط القروي كما هو الحال بالنسبة لمدينة سوق أربعاء الغرب.

تسعى هذه المساهمة الى ابراز أوجه الإشكالية المطروحة بهذا الخصوص على صعيد المشهد او المجال الحضري لمدينة انتقلت من كونها قرية بمواصفات أوروبية خلال المرحلة الاستعمارية، الى مدينة متوسطة تعرف مشاكل حضرية متنوعة، ابتداء من سبعينيات القرن العشرين على الخصوص؛ وكيف أن التدخلات الحضرية لم تكن موفقة في بعض الأحيان عند معالجة اختلالات مدينة متوسطة تعرف تواجد أحياء عشوائية وناقصة التجهيز، وفي نفس الوقت تعرف توسعا أدى الى ادماج دواوير قروية داخل مدارها الحضري، وبالتالي الى مراكمة الاختلالات المجالية بالمدينة عوض معالجتها في ابانها.

خاصة أن السكن ناقص التجهيز والسكن غير القانوني يختلف عن المظاهر الأخرى للسكن غير اللائق، بالنظر الى تموقعه كمنظومة موازية للإنتاج العقاري والسكني، ويتميز بدينامية ومرونة وقدرة كبيرة على التأقلم مع حاجيات الأسر ذات الدخل الضعيف 2 .

من أجل تقديم العناصر الأولية الموضحة لهذه الإشكالية سنعمل من جهة أولى على تقريب القارئ من الصورة الحضرية للمدينة عندما صارت مكوناتها المختلفة تعرف اختلالا واضحا، بين الاحياء السكنية الأصلية للمدينة (village) ثم الأحياء العشوائية، والأحياء العصرية، إضافة الى الدواوير القروية المدمجة حديثا ضمن نطاقها؛ وسنعمل من جهة تانية على تقديم لمحة تعريفية بواقع حال الأحياء ذات الطابع غير القانوني والعشوائي، من أجل بيان حجم هذا الاختلال بمدينة

1- رشدي عبد العزيز، تدبير المدن بالمغرب، أية حكامة وأية رهانات، "التعمير والحكامة المجالية وفق آخر المستجدات التشريعية والقضائية"، منشورات المجلة المغربية للأنظمة القانونية والسياسية، العدد الخاص رقم: 11 ص 207.

2 - وزارة اعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، أشغال الدورة الثانية للمجلس الوطني للإسكان، "خارطة الطريق للنهوض بقطاع الإسكان" الرباط، 24 أكتوبر 2018.

متوسطة تأخرت في تنظيم مجالها ومعالجة صعوباتها الحضرية؛ ومن جهة ثالثة سنعمل على إبراز التدخلات التنظيمية المقترحة من طرف المعنيين بتنظيم وتخطيط المجال الحضري، وخاصة رؤية الوكالة الحضرية في الموضوع.

بالإضافة إلى معاينتي المباشرة لأحوال المدينة من موقعي كباحث ومن موقعي كذلك كمهتم بالشأن المحلي للمنطقة (منتخب محلي) فإنني سأعتمد على بعض وثائق التعمير المرتبطة بهذه الإشكالية وعلى الخرائط الموضحة للمشهد الحضري، ابتداء من السبعينيات وكذا بعض الاحصائيات الخاصة بتطور السكان والسكنى بالمدينة عموما وفي هذه الاحياء خصوصا، كما سنستعين بخبرة ذوي الاختصاص المهتمين بالموضوع، من أجل فهم أكثر لصعوبات تدبير المجال كما يطرحونها من موقعهم الإداري.

1- نشأة المدينة وطورها: تطور موقع حضري داخل مشهد قروي

ينتمي مجال الدراسة، مدينة سوق أربعاء الغرب إداريا إلى إقليم القنيطرة الذي يشكل أحد مكونات جهة الرباط سلا القنيطرة. حيث تقع المدينة في الجزء العلوي لسهل الغرب، على مشارف سفح مقدمة تلال الريف، مما يحفظ المنطقة من الفيضانات التي يعرفها عادة سهل الغرب، في السنوات الممطرة. أما على مستوى المحاور الطرقية، فتقع المدينة في نقطة التقاء الطريق الوطنية رقم 01 الرابطة بين مدينتي الرباط وطنجة، والطريق الجهوية رقم 413 الرابطة بين مدينتي سيدي قاسم وسوق أربعاء الغرب في اتجاه مدن الشمال، حيث تمثل المدينة نقطة عبور بين جنوب المغرب وشماله خاصة على مستوى الطرق الوطنية، ومن هنا تبرز أهمية موقع مدينة.

تحيلنا دراسة موضوع مشاريع اعادة الهيكلة، الى الوقوف عن واقع السكن غير القنوني بمجال الدراسة وتتبع مسلسل تطور هذا الأخير منذ ظهوره، وما شكله من مساهمة في التحولات المجالية التي عرفتها مدينة سوق أربعاء الغرب من جهة، كما سندرس حجم ومستوى تدخلات الفاعلين في مجال سياسة التخطيط الحضري ورهان التنمية المجالية بمدينة سوق أربعاء الغرب من جهة ثانية. لهذا فلا بد من ابراز مظاهر التحولات المجالية التي شهدتها مدينة سوق أربعاء الغرب.

يعود تاريخ مركز سوق أربعاء الغرب إلى عهد الرومان حيث كان نقطة المرور بين القصر الكبير ومدينة وليلي الرومانية بجبل زرهون، وقد كشفت حفريات تمت سنة 1937 قرب منطقة الدعادع[3] المحادية للمدينة شمالا، عن وجود قطع نقدية يعود تاريخها إلى عهد الرومان، ثم حفريات تمت سنة 1953، بالقرب من محطة القطار عن وجود قطع نقدية رومانية وأخرى عربية يعود تاريخها إلى سنة 220هـ فمركز سوق أربعاء الغرب موجود كنقطة عبور منذ عهد الرومان، وفي عهد المولى إسماعيل أصبحت منطقة سوق أربعاء الغرب وضاحيتها تابعة لأراضي المخزن بعدما أقام المولى إسماعيل بالمنطقة، ثم سكنها خدمة المخزن4.

أما بخصوص التسمية، فمنطقة سوق أربعاء الغرب كانت تعرف بسيدي عيسى بلحسن المصباحي الذي أسس زاويته بأولاد

3 - منطقة الدعادع: أو موقع الدعادع ،هو موقع يضم بقايا الموقع الأثري الروماني "فوبيسكيانا Vopisciana" المتواجد ضمن المدار الحضري لمدينة سوق أربعاء الغرب، المرتب في عداد الآثار حسب قرار وزاري بتاريخ 20 أكتوبر 1954، (ج . ر، رقم 2194 في 12 نونبر 1954).

4 - EL MOULA EL IRAKI AZIZ « petites villes et villes moyennes : Etat , Migrants et Elites locales. Cas de trois villes de la région nord_ouest marocaine « thèse du doctorat d'état en géographie, paris juin 1999 tome II, page 413 et 414.

حماد أحد الأحياء القديمة بسوق أربعاء الغرب الذين أقاموا بهذا المكان أواخر القرن العاشر الهجري، ثم أصبحت المنطقة تعرف بسوق أربعاء الغرب نسبة إلى السوق الأسبوعي الذي أحدث قرب أولاد حماد وهو الاسم الذي تحمله مدينة سوق أربعاء الغرب الآن، والذي يعد من أكبر الأسواق بالجهة.

ساعد موقع مدينة سوق أربعاء الغرب الاستراتيجي السلطات الاستعمارية الفرنسية على بسط سيطرتها على المنطقة منذ سنة 1912، كما هو الشأن بالنسبة لباقي المناطق المغربية. لذلك فإنشاء مركز سوق أربعاء الغرب كانت وراءه أهداف عسكرية وإدارية واقتصادية من طرف الحماية الفرنسية عندما دخلت فرنسا إلى المغرب وبسطت نفوذها عليه، ولتركيز وتثبيت وجودها وخدمة أهدافها قامت بخلق نسيج حضري جديد، ببناء مدن أو مراكز حضرية جديدة في مناطق محددة بعد دراسات عسكرية وإستراتيجية وغيرها، فكانت منطقة الغرب من بين المناطق التي اهتمت بها السلطات الفرنسية وأدخلتها فيما أسمته بالمغرب النافع. بعدما تمكنت من السيطرة على مجموعة من المراكز والمدن كمدينة القنيطرة، وسيدي قاسم، وسيدي سليمان، وسيدي يحيى، ومشرع بلقصيري وسيدي علال التازي وسوق الثلاثاء وسوق أربعاء الغرب الذي هو موضوع دراستنا.

إن ما ميز مركز سوق أربعاء الغرب عن باقي المراكز الأخرى بالمنطقة هو الدور الإداري والعسكري الذي أعطي له منذ دخول الاستعمار الفرنسي، حيث لعب هذا المركز دورا عسكريا مهما بسبب موقع تحكمه في طرق القوافل، كذلك قربه من منطقة الحدود مع منطقة نفوذ الحماية الاسبانية في الشمال، كما يوجد كذلك على مشارف سفوح مقدمة تلال الريف التي قد يأتي الخطر منه بالنسبة للمستعمر، ما دفع بالحماية الفرنسية إحداث ثكنة عسكرية سنة 1913 بسوق أربعاء الغرب، إضافة إلى تأسيس مرافق إدارية وأمينة أخرى بوسط المدينة لا زالت تسمى إلى حد الآن "القاشلة" أي الثكنة ما يبرز الطابع العسكري للمركز أنداك، فتوالى النمو العمراني بعد ذلك بنقطة القاشلة (مركز المدينة حاليا).

وفي سياق مسلسل التحكم والسيطرة بالنسبة للسلطات الفرنسية على منطقة الغرب منحت الحماية الفرنسية لمركز سوق أربعاء الغرب دائرة ترابية للخدمات الادارية بالمنطقة5 خلال مرحلة الاستعمار، وخاصة على المستوى الاداري وبالتالي أصبح مركز سوق أربعاء الغرب مركزا خدماتيا على المستوى الإداري، وجعل مدينة مشرع بلقصيري تابعة لها على هذا المستوى، الشيء الذي أدى الى إنشاء مجموعة من المرافق اللازمة للاطلاع بالدور الإداري.

هكذا شرع المستعمر في إحداث بعض المرافق كالأمن والبريد وإدارة تسيير شؤون المدينة، ومحكمة ومستشفى، والمدارس سنة 1934 بهدف قضاء حاجات وخدمات المقيمين الأجانب والسكان المغاربة المجاورين لمناطق نفوذ الدائرة التي كانت تضم عدة مراكز كجرف الملح وعين الدفالي وبلقصيري وعرباوة ومولاي بوسلهام واللاميمونة وسوق الثلاثاء الغرب، أما النفوذ القضائي كان يمتد حتى لمناطق سيدي قاسم وتروال ووزان، وبقي مركز سوق أربعاء الغرب يلعب هذا الدور بحكم قربه من هذه المراكز من جهة، والعمل على وقف زحف السلطات الاسبانية بشمال المغرب من جهة ثانية، وهذا ما استمر حتى

5- احمد الرازي: الجماعات المحلية أداة لتحقيق التنمية، سوق أربعاء الغرب نموذجا، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام 2002/2001 جامعة محمد الخامس ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية ، الرباط، أكدال.

عهد الاستقلال.

واكب ذلك إنشاء دور لإقامة الموظفين والمشتغلين بهذه المرافق من طرف الأجانب وخاصة الفرنسيين الذين أقاموا منطقة تجارية التي لا زالت تعرف حاليا "بالقيسارية"، حيث شيدوا حولها سكناهم ومعبدهم، وضلت معظم أنشطتهم تتمحور حول التجارة والخدمات.

من هنا بدأت الأحياء القريبة من المركز التجاري تنموا وتتطور مثل حي أولاد حماد وحي السلام، اللذان يدخلان ضمن مجال المدار الحضري للمدينة.

المصدر: الخريطة الطبوغرافية لسنة 1973، بتصرف.

عرفت مدينة سوق أربعاء الغرب توسعا عمرانيا بفضل النمو الديمغرافي والهجرة التي شهدتها المدينة خلال بداية الاستقلال، والتي نتجت عنها حركة مجالية، فالزيادة الطبيعية والهجرة القروية بفعل الخدمات الإدارية والتجهيزات السوسيواقتصادية التي أصبحت تتوفر عليها المدينة، كانت أهم العوامل التي ساهمت في انتعاش حركة التمدن بالمدينة.

فمنذ استقلال المغرب لم تكن مدينة سوق أربعاء الغرب تعرف كثافة سكانية ونموا عمرانيا كبيرتين حيث كان عدد السكان بالمدينة لم يتجاوز 11624 نسمة سنة 1960 6، أما الأحياء السكنية فلم تكن موجودة بكثرة، إلا وسط المدينة والحي الإداري وبعض دور الصفيح بحي أولاد حماد بالشمال الشرقي للمدينة قرب ضريح سيدي عيسى اضافة الى حي السلام

6 - الإحصاء العام للسكان والسكنى سنة 1971

(كليطو) الموجود بالجنوب الشرقي للمدينة وبفضل الزيادة الطبيعية لسكان الجماعة وتزايد الهجرة القروية، بدأ عدد سكان المدينة في تزايد مستمر، حيث انتقل عدد السكان إلى 15455 نسمة سنة 1971 ثم بلغ 25057 نسمة سنة 1982 فانتقل كذلك إلى 37216 نسمة سنة 1994، ثم الى 43392 نسمة سنة 2004 ، ليبلغ 69265 نسمة سنة 2014.

2- ظهور وتطور السكن غير القانوني بالمدينة

ساهمت حركة التمدين التي عرفتها مدينة سوق أربعاء الغرب، خاصة بعد الاستقلال، في ظهور وتطور السكن غير القانوني، ظهر ذلك في عدة أحياء، التي نشأت في سياقات مختلفة داخل المدار الحضري للمدينة، التي سنتطرق لذكرها لاحقا، منها أحياء قريبة من مركز المدينة. كما أدى الضغط العمراني المتزايد بهوامش مدينة سوق أربعاء الغرب، على مستوى شرق وغرب المدينة، الى الدفع بالسلطات العمومية لمراجعة التقسيم الإداري للمدينة سنة 2009، حيث تم توسيع المدار الحضري للمدينة، ومن خلال ذلك تم ضم أربعة دواوير قروية لمدارها، هذه الدواوير كانت تابعة إداريا الى الجماعة الترابية بني مالك.

ان عملية انضمام هذه الدواوير، قبل تأهيلها واعادة هيكلتها، زادت من تفاقم المشاكل السوسيومجالية بالمدينة، حيث أن هذه الأخيرة، تطور معها السكن غير القانوني مند نشأتها، وبدأ يتطور هذا النوع من السكن تدريجيا مع مرور الوقت بسبب النمو الديمغرافي والهجرة القروية التي عرفتها مدينة سوق أربعاء الغرب خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي من جهة، وعدم مواكبة سياسة التخطيط الحضري للضغط العمراني الذي تعرفه بعض الأحياء بالمدينة وهامشها من جهة أخرى، خلفت عدة انعكاسات سوسيومجالية على مستوى النسيج الحضري للمدينة.

الشكل رقم 2 : مظاهر السكن غير القانوني بالمدينة

Source :Agence urbaine kenitra-sidi kacem- sidi slimane En partenariat avec la commune de Souk Elarbaa ; « Etude de la charte architecturale, urbanistique et paysagère De souk el arbaa du gharb » ; phase 1 : « Rapport d'analyse-diagnostique et recommandations » p: 71.

شكل السكن غير القانوني بمجال مدينة سوق أربعاء الغرب جزءا كبيرا من المساحة السكنية العامة، وعلى نطاق واسع من مجموع أراضي المجال الحضري للمدينة، هذا النوع من السكن، هو موطن لعدد كبير من الأسر الذي أصبحوا ضمن السكان الحضريين. الذي يعد نتاج لمنشآت سكنية بطريقة غير قانونية. منشآت غير متناسقة، وغير مساعدة على التدخل للمساهمة في تحسين البيئة الحضرية للمدينة، نظرا لطبيعة هذه المباني الصلبة.

هكذا ساهمت الجماعة الترابية بني مالك التي تشكل حزاما حدوديا لمدار مدينة سوق أربعاء الغرب، في تغدية مجال هذه الأخيرة بالسكن غير القانوني، بعدما عجزت عن ضبط ومواكبة النمو العمراني المتزايد بمجال ترابها، وعملت على تصدير أزماتها واختلالاتها السوسيومجالية المتراكمة على مستوى دواويرها التي تم ضمها للمجال الحضري للمدينة.

فما هو حجم وطبيعة الدواوير القروية التي تم الحاقها بالمدار الحضري للمدينة، ديمغرافيا، عمرانيا، وعقاريا؟ وكيف نشأت وتطورت باقي الأحياء السكنية غير القانونية بالوسط الحضري للمدينة، وما هي خصوصياتها السوسيومجالية؟ وكم يشكل السكن غير القانوني بمدينة سوق أربعاء الغرب؟

هذا ما سنقف عنده أثناء دراستنا للأحياء السكنية غير القانونية بمدينة سوق أربعاء الغرب، من حيث الخصائص السوسيومجالية لكل حي من هذه الأحياء، والتي هي على الشكل التالي:

الشكل رقم 3 : انتشار السكن غير القانوني بمدينة سوق أربعاء الغرب.

المصدر: الوكالة الحضرية ، بتصرف.

1-2أحياء السكن غير القانوني التي تم الحاقها كدواوير قروية بالمدار الحضري للمدينة

- **حي أولاد بن السبع**

يمثل حي أولاد بن السبع الذي يشكل حاليا حزاما حدوديا شرق مدينة سوق أربعاء الغرب، ترجمة مجالية للحركة المكثفة للسكان، أدى ذلك الى عدم التحكم في النمو الحضري، يبرز خصوصا في التمدد المكثف للسكن غير القانوني "العشوائي" عبر نشأة دوار أولاد بن السبع.

"حسب الأبحاث والإحصائيات في بداية الاستعمار، كان عند " البهان" جزء من قبيلة السفيان، 11 زاوية، وكانت أولاد بن السبع احدى هذه الزوايا " يقع في سوق أربعاء الغرب "سيدي عيسى"، هذا الدوار نصفه سفياني ونصفه مالكي". أهم أعيانه، "زعماء "اولاد بن السبع ذلك الوقت هم: الشريف سيدي الطيب السباعي، الشريف سيدي الكامل السباعي، الشريف الحاج بوسلهام السباعي."7

" هؤلاء الذين استقروا باولاد بن السبع كانوا مند اوائل القرن العشرين، يعتبرون من ذوي الحقوق، عددهم تضاعف، ويمتلكون حاليا 70 منزلا تقريبا، فهؤلاء من دوي الحقوق أصبحوا أقلية، يقدر عددهم بين 2500 و 3000 ولكن بسبب الهجرة القروية (النزوح الريفي) وكذلك بعض العوامل السوسيوثقافية والاقتصادية، بدأت الهجرة نحو الدوار مند بداية الخمسينيات، وبرزت أثناء فترات الجفاف المتتالية. الذين ليسوا من ذوي الحقوق يعدون بين 10000 و 11000 ساكن8

- **حي اكريز**

يقع هذا الحي شرق مدينة سوق أربعاء الغرب، حيث ساهم في امتداد الحزام الحدودي للمدينة الى جانب حي أولاد بن السبع. نشأ قرب معقل "البشان" أكبر زعمائهم كان سي الطيب ولد الحاجة الكريزي، الذي كان قائدا ثم قاضي لفخدة "السفيان".9

الكريزيين هم ادن غرباويين كانو يسكنون على بضع كيلمترات من سوق أربعاء الغرب، في كريز التيرس.10، دوار الذين استقروا في سوق أربعاء الغرب يسمى كريز الرمل. عموما اغلب المهاجرين جاؤوا من مدن مثل القصر الكبير العرائش وزان، أو من مراكز حد كورت او دواوير هامشية، مثل الشعاب، بوحزيطات، أولاد عيسى كريز العتية، ولاد الرياحي، الغيالسة، أولاد عاصم، بورك، البعابشة، الدريهمين، الحكاكشة واولاد سنان.

حيث يبلغ حاليا 2583 نسمة وعلى مساحة تقدر ب 18.32 هكتارا11 . كما يعد هذا الحي من أبرز الأحياء العشوائية بالمدينة.

- **حي أولاد دبة**

7- Abderrahmane Harour " l'habitat non réglementaire dans la ville de souk-el-Arbaa, mécanisme de production et rôle des acteurs, mémoire de troisième cycle pour l'obtention du diplôme des études supérieures en aménagement et urbanisme", institut national d'aménagement et d'urbanisme. P : 48

8- نفس المرجع السابق

9- Archives marocaines (volume 20) page : 338

10- نسبة الى نوعية تربة التيرس بالمنطقة

11 - مصلحة التعمير بالجماعة

يعد دوار أولاد دبة الذي يسمى حاليا بحي دبة من بين الدواوير التي تم الحاقها بالمدار الحضري للمدينة، ظهر وتطور مؤخرا، بعد دوار السياح. فأصل اولاد دبة هو دوار من أولاد غانم، تفرع عن دوار أولاد عاصم الذي يشكل فرع من قبيلة بني مالك، الذي يقع قرب مدينة سوق أربعاء الغرب، بدأت نشأته باستقرار سبع عائلات استقروا باولاد دبة عن طريق القائد الشرقاوي قرب السياح" الى حدود نهاية السبعينات12، كانت هناك العشرات من الأحياء الفقيرة. بداية من منتصف الثمانينيات وفي التسعينيات عرف هذا الدوار انتشارا مهولا للسكن غير القانوني. فحي أولاد الدبة يقع في مدخل غرب مدينة سوق أربعاء الغرب، على الطريق الوطنية رقم 1 التي تربط هذه الأخيرة بمدينة القنيطرة. خاصة عل شارع بئرزاران الذي يمثل أهم محور من محاور المدينة.

ما يميز هذا الحي السكني هو قربه من مركز المدينة، ويبلغ حوالي 1223 نسمة على مساحة تقدر ب 90.58 هكتارا[13]، وهو ضمن احياء السكن غير القانوني بالمدينة التي خضعت لبرنامج إعادة الهيكلة.

- **حي السياح**

بموازاة مع تطور السكن غير القانوني في الجزء الشرقي والجنوبي الشرقي للمدينة، عرف الجزء الغربي منشأ لنواة السكن غير القانوني، يتعلق الأمر بدوار السياح الذي يعتبر من أقدم الدواوير بجوار المدينة، حيث كانوا ينقسمون لثلاث دواوير: الدوار الأول للسياح كان قرب سيدي محمد الظهري قبيلة بني احسن، جنوب المناصرة (10 خيام)14 وكان كبيرهم هو الشريف سيدي المكي .

الدوار الثاني من السياح كان يقع على وادي مضى، قرب قرية بن عودة على طريق مدينة سوق أربعاء الغرب بالجنوب الشرقي وكان كبيرهم هو سيدي عبد السلام السايحي. 15

الدوار الثالث من السياح كان يقع على كدية الطويلة قرب عين فلفل وكبيرهم هو سيدي عبد السلام بن سيدي علي السايحي.16

"تعد عائلات كل من بن الزين، الكنفود، الصغير،البقول، بن ميمونة، بن التهامي، الشرقي، أوائل العائلات التي استقرت بالسياح في بداية القرن العشرين، ويعتبرون من دوي الحقوق. بعد ذلك استقرت عائلة الغازي من طرف المسمى مولاي المهدي الذي كان بتطوان. كانوا ضد السكان الأصليين بالسياح ، فبدأ النزاع حول الملكية."17

---

12 - نفس المرجع السابق

13- مصلحة التعمير بالجماعة.

14- Archives Marocaines (Volume XX) p : 387

15 - نفس المرجع السابق

16- نفس المرجع السابق

17- Abderrahmane Harour " l'habitat non réglementaire dans la ville de souk-el-Arbaa, mécanisme de production et rôle des acteurs, mémoire de troisième cycle pour l'obtention du diplôme des études supérieures en aménagement et urbanisme", institut national d'aménagement et d'urbanisme. P : 45

" أما عائلات غيمور، بن حمادي وعائلة الشرقي، استقرت فيما بعد وتكاثر افرادها وشيدوا مسجدهم الخاص وتمكنوا من تشكيل جماعتهم (الجماعة) وناضلوا ليصبحوا من ذوي الحقوق وتمكنوا من ذلك".

هكذا نشأ حي السياح بالجهة الغربية للمدينة وبالحدود مع حي أولاد دبة لدرجة أنهما يشكلان حيزا جغرافيا واحدا بسبب تقاربهما وغياب الحدود بينهما على غرار باقي الاحياء السكنية الأخرى، ويبلغ عدد سكان هذا الحي حوالي 1185 نسمة بمساحة تقدر ب 90.46 هكتارا .

2-2 أحياء السكن غير القانوني التي نشأت داخل المدار الحضري للمدينة

- **حي أولاد حماد**

يقع حي اولاد حماد في شمال- شرق مدينة سوق أربعاء الغرب، حيث يشكل هذا الأخير أقدم حي سكني بالمدينة، كان عبارة عن دوارا ظهر في بدايات العشرينيات من القرن الماضي على ضواحي وسط المدينة و تطور ببطء حول السوق الأسبوعي، تظهر الخرائط القديمة للمدينة أن السوق القديم تم انشاؤه قرب دواراغريب الشرقاوي، أوائل المهاجرين في دوار اولاد حماد، حيث كانوا يمتهنون حراسة المعدات وأدوات المتسوقين، نظرا للنقص الحاصل أنداك في وسائل المواصلات، كانوا يفضلون أن يتركوهم في السوق"18

مع مرور الوقت فإن هؤلاء الحراس اختاروا الاستقرار بصفة نهائية قرب السوق. كانوا يسكنون في الخيام وأكواخ القصدير، وبالتالي تكون تجمعا سكانيا صغيرا.

لكن في فترة الاستعمار ظهر دوارين من دواوير اولاد حماد، واحد " يقع على وادي ورغة، الضفة اليمنى، غير بعيد عن منزل القايد محمد بن عبد الله الفاضلي و الذي كان أهم مساعديه هو السي محمد بن بلحاج الكريزي"19

فيما بعد قامت بعض أسر دوار أولاد حماد، الذي انقسم الى كل من دوار اولاد حماد عشلوج و اولاد حماد سيدي امغيث، بالاستقرار قرب السوق لتتشكل النواة الأولى لحي اولاد حماد.

واصبح سكان هذا الحي يشكلون احتياطا من اليد العاملة الذين يشتغلون في مزارع المستعمرين الفلاحين.

بدأ يتحضر هذا الحي بطريقة بطيئة مند سنة 1956 مع بداية الاستقلال، واصبح يمتد على مسافة 14 هكتار و يظم ساكنة تفوق 4904 نسمة، موزعة على حوالي 1142 أسرة.

يوجد هذا الحي شمال المدينة وهو حي سكني غير كامل الهيكلة ومعظم وحداته السكنية فهي مبنية بشكل عشوائي وهو حي هامشي ثم ضمه خلال فترة الاستقلال إلى المدار الحضري للمدينة حيث يعد أقدم حي بالمدينة، كما يعد من أفقر الأحياء تجهيزا بالمدينة، وتبقى وضعيته العقارية أغلبها تابعة إلى الجماعة السلالية أولاد حماد وجزء منه تابع للأملاك المخزنية.

- **حي اعزيب بن زهرة**

يقع حي اعزيب بن زهرة أيضا في غرب مدينة سوق أربعاء الغرب وشرق حي السياح. يوجد بين هذا الأخير ومركز المدينة من

18- نفس المرجع السابق

19- Archives Marocaines (Volume XX) p ; 338

جهة، و بين مقر البلدية والطريق المؤدية الى مولاي بوسلهام من جهة أخرى. كما يمكن الولوج اليه عبر الشارع الرئيسي للمدينة، شارع بئرانزاران.

"هذا "العزيب" يسمى اعزيب بنزهرة، نسبة الى "محمد بنزهرة"، خلافا لما يمكن تخيله، هذا الأخير ليس قائدا كبيرا او فلاحا كبيرا، فهو من أولاد خليفة كان يسكن ب "اتنين عين فلفل" او "اتنين سيدي محمد لحمر" بالمنطقة، على بضع كيلمترات من مدينة سوق أربعاء الغرب. فحي اعزيب بنزهرة لم تكن به اسطبلات أو مساكن للحراس، مثل اعزيب الشرقاوي، بل فقط مسكن "الشريف" الشرقاوي، محاطا بحدائق مخصصة لزراعة الخضر". 20

ان تعمير هذا الحي تم بطريقة جد بطيئة ليس به الا 70 وحدة يسكنها 420 ساكن21 على مساحة ثلاثة هكتارات تقريبا. لكن حسب شهادة الملكية المسلمة من طرف الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية، فان شهادة تسجيل الملكية المسماة "القيطنة" موضوع طلب التسجيل رقم 18 799R الواقعة بدائرة سوق أربعاء الغرب على مساحة أكثر من 8 هكتارات مقسمة كما يلي:

"تحت التسمية الأولى "القيطنة" باسم السيد عبد السلام بن محمد بنزهرة على تقسيم من ثلاثة على اثنا عشر. نفس التقسيمة سجلت باسم التهامي بن محمد بن زهرة. من طالبي التسجيل، تحت اسم "اجماعة السياح موالين البروزيين" بخصوص ما تبقى من الأرض، جماعة السياح. هذا يفسر الصراع حول العقار ما بين ورثة بن زهرة وجماعة السياح، الحي المجاور لهذا الأخير." 22

جدول رقم 1: عدد السكان، الأسر والكثافة بالأحياء السكنية غير القانونية بالمدينة

الأحياء السكنية	عدد الأسر	عدد السكان	المساحة (هكتار)
اولاد بن السبع	2609	15087	128.41
كريز	473	2583	18.32
السياح	209	760	08
اولاد دبة	240	1223	12
أولاد حماد	1142	4940	14
اعزيب بنزهرة	70	470	03
المجموع	4743	25063	183.73

المصدر: الحصاء العام للسكان والسكنى، 2004، 2014، بتصرف

- 20- Abderrahmane Harour " l'habitat non réglementaire dans la ville de souk-el-Arbaa, mécanisme de production et 20 rôle des acteurs, mémoire de troisième cycle pour l'obtention du diplôme des études supérieures en aménagement et urbanisme", institut national d'aménagement et d'urbanisme. P : 46

21- مصلحة التعمير ببلدية سوق أربعاء الغرب

22 - نفس المرجع السابق

المصدر: الحصاء العام للسكان والسكنى، 2004، 2014، بتصرف

الشكل رقم 3: عدد السكان والمساحة لأحياء السكن غير القانوني بالمدينة

إن مجموع سكان الأحياء ذات السكن غير القانوني بمدينة سوق أربعاء الغرب يبلغ أزيد من 25000 نسمة، على مساحة أكثر من 180هكتارا، حيث شكل حي أولاد بن السبع الذي يمتد على مساحة تقارب 130 هكتارا، أكثر من 15000 نسمة، أي بنسبة أزيد من 60% من مجموع السكان القاطنين بأحياء السكن غير القانوني بالمدينة، بينما حي أولاد حماد الذي يمتد على مساحة 14 هكتارا وبعدد سكان حوالي 5000 نسمة، بهذا يعد الحي الثاني بعد حي أولاد بن السبع من حيث عدد السكان ، أما حي اكريز الذي يبلغ عدد سكانه 2583 نسمة على مساحة تقدر ب 19 هكتارا تقريبا، و حي أولاد دبة بعدد سكان 1223 نسمة على مساحة أكثر من 1223 هكتارا، ثم حي السياح الذي تصل مساحته 08 هكتارات بعدد سكان 760 نسمة، ليحتل حي اعزيب بنزهة المرتبة الأخير بين أحياء السكن غير القانوني بمساحة 03 هكتارات وبعدد سكان ما يقارب 500نسمة، وبالتالي فان أحياء السكن غير القانوني تشكل رصيدا عقاريا وبنية ديمغرافية مهمتين، بالمجال الحضري لمدينة سوق أربعاء الغرب، وما يوفره هذا الرصيد العقاري والبشري من إمكانيات لتنمية الاقتصاد الحضري.

3- تدخلات المؤسسات الفاعلة في تنظيم المجال الحضري للمدينة؛ قراءة في تصاميم إعادة الهيكلة. (تدخلات الوكالة الحضرية)

نظرا لحاجة الفاعل والمتدخل المحلي إلى وثائق تعميرية توجه وتقود تدخله، فإن مدينة سوق أربعاء الغرب قد عرفت إعداد عددا لا يستهان به من الوثاق على مراحل وخاصة بعد سنة 2009. في هذا الاطار سيتم تحضير المخططات والتصاميم التوجيهية لإعادة هيكلة الاحياء غير القانونية وناقصة التجهيز بالمدينة، والتي لا يسع المقام لاستعراض تفاصيلها ضمن هذا المقال، وسنكتفي بالإشارة الى ما يتناسب منها مع موضوعنا.

من أجل إعادة هيكلة الأحياء التي هي موضوع هذه التصاميم والتي تسعى إلى إخراجها من وضعية الاحياء ناقصة التجهيز من جهة (غياب طرقات والشوارع والأزقة، نقص في التزود الفردي بالماء الصالح للشرب وغياب بعض المرافق العمومية...) وغير الحاملة للصفة القانونية كملك خاص (سكن بدون وثائق قانونية كافية) من جهة أخرى ، فان هذه العملية قد تواجهها بعض الصعوبات بخصوص الغاية المرجوة منها مند انطلاقتها سنة 2010 ، بعد مرور حوالي عشر سنوات وخاصة

فيما يتعلق ببعض الاحياء التي تأخر تنفيذ التصاميم الخاصة بإعادة هيكلتها (أولاد بن السبع، اكريز) أو تلك التي لم يتم الشروع بعد في تنفيذها (أولاد حماد).

الشكل رقم 3: تصاميم إعادة الهيكلة لأحياء السكن غير القانوني بالمدينة.

المصدر: الوكالة الحضرية، القنيطرة، سيدي قاسم، سيدي سليمان، بتصرف

يبين الشكل أعلاه تصاميم إعادة الهيكلة لكل من حي أولاد حماد، حي أولاد دبة، حي السياح، حي اعزيب بنزهرة، حي اكريز وحي اولاد بن السبع. وهو شكل يقدم صورا لتصاميم إعادة هيكلة الأحياء المعنية.

فبعد اطلاعنا على تصاميم إعادة الهيكلة التي تخص الاحياء المذكورة سلفا، ومقابلتنا ببعض المسؤولين الإداريين، بالإضافة الى معرفتنا بخصوصية هذه الاحياء، انطلاقا من الزيارات الميدانية، يتضح بان المسار العام لنقل هذه الاحياء من وضعية غير قانونية وناقصة التجهيز الى وضعية قانونية ترتقي بهذه الاحياء الى مرتبة الاحياء الحضرية بمقاييس التخطيط الحضري للمدينة، سيعرف بعض الصعوبات أثناء التنفيذ، وذلك لعدد من العوامل ندكر بعضها:

بعض نقط الاختلاف في زوايا وجهات نظر الجهات المتدخلة في اعداد وتتبع مشاريع إعادة الهيكلة، من خلال هاجس الفاعل المحلي (المنتخب) والمتمثل في توفير إطار قانوني يتيح له تلبية استجابة طلبات السكان بالأحياء غير القانونية من رخص (البناء، الماء والكهرباء..) وذلك في اسرع وقت وبأقل كلفة التي تنتج عن ارتفاع نسبة الهدم. في حين ان هاجس السلطات العمومية هو ضبط عملية التوسع العشوائي والحد من انتشارها. أما الإدارة المكلفة بالتعمير خاصة الوكالة الحضرية القنيطرة سيدي قاسم سيدي سليمان، فمنطلقها هو تطبيق المقتضيات القانونية المعمول بها في مجال التعمير.

ان بعض مشاريع إعادة الهيكلة تم اعدادها من طرف الوكالة الحضرية، ويتعلق الأمر بكل من حي السياح واولاد دبة واعزيب بنزهرة في حين أسندت مهمة الدراسة الى مكتب دراسات مختص (حسب مصالح الجماعة)، تحت اشراف الوكالة الحضرية، ويتعلق الامر بمشاريع إعادة الهيكلة لكل من حيي اولاد بن السبع وحي اكريز.

لكن رغم اسناد هذه المهمة لمكتب دراسات مختص، الذي استجاب لتصور الجماعة الترابية[23]بهدف تفادي هدم البنايات القائمة قدر الإمكان في الدراسات الأولية للمشاريع، حيث ان هذه الاحياء تعرف كثافة سكانية عالية وضيق بعض الازقة. فان الصيغ النهائية لتصاميم إعادة الهيكلة، طبعتها وجهة نظر الوكالة الحضريةّ، المتمثلة في برمجة توسيع الشوارع والازقة القائمة وإحداث أخرى جديدة، بغض النظر عن عمليات الهدم التي قد تترتب عنها بسبب البنايات القائمة والمتراصة. (حسب مصالح الجماعة).

ان دراستنا لمشاريع إعادة هيكلة أحياء السكن غير القانوني بالمدينة، والبحث عن مدى نجاح هذه المشاريع، ذلك في سياقها العام والظروف التي انطلقت فيها، إضافة إلى الأهداف التي رسمت لها من طرف جل المتدخلين، والإكراهات التي برزت أثناء مرحلة التنزيل.

استنادا على مجموعة من المعطيات الإحصائية والوثائق التعميرية من جهة، والمقابلات مع بعض المسؤولين بمصلحة التعمير والزيارات الميدانية لأحياء موضوع إعادة الهيكلة من جهة اخرى، نذكر ما يلي:

أولا: سياق عملية إعادة الهيكلة

ان سياق عملية إعادة الهيكلة بمدينة سوق أربعاء الغرب باستثناء حيي أولاد حماد، الذي يعتبر من الأحياء القديمة بالمدينة وحي اعزيب بنزهرة، فإن الأحياء التي كانت موضوع مشاريع إعادة الهيكلة كانت تابعة للجماعة القروية بني مالك. حيث تم إلحاقها بالمدينة سنة 2009. ويتعلق الأمر بحيي السياح وأولاد دبة المتواجدين بالضفة الغربية للمدينة وحيي أولاد بن السبع وكريز المتواجدين في الضفة الشرقية للمدينة.

23- حسب أحد المسؤولين الإداريين بمصلحة التعمير بالجماعة الحضرية لسوق أربعاء الغرب.

هذه الوضعية الإدارية للأحياء السالفة الذكر جعلت السلطات الإقليمية ممثلة بقسم التعمير بالعمالة والإدارة المكلفة بالتعمير، خاصة الوكالة الحضرية، تتعامل بصرامة أكبر في إبداء رأيها حول طلبات رخص البناء، وتضع شروطا وضوابط أملتها ضرورة التمييز بين المجالين الحضري والقروي، مما أدى إلى توقف البث في طلبات رخص البناء ابتداء من سنة 2010، والبحث عن حلول في إطار القوانين الجاري بها العمل في ميدان التعمير[24].

بعد تشخيص لطبيعة البناء والعقار ومدى توفر البنية التحتية والتجهيزات الأساسية بهذه الأحياء. كلفت الجماعة بإعداد الدراسات الطبوغرافية وتشكلت لجن مكونة من جميع المتدخلين في مجال التعمير تحت إشراف السلطات الإقليمية، من أجل تتبع عملية إعداد هذه الدراسات والتي تم إعدادها والمصادقة عليها، قبل اعتمادها من طرف الوكالة الحضرية في إعداد مشاريع إعادة الهيكلة.

حيث قامت بإعداد مشاريع إعادة هيكلة أحياء السياح، أولاد دبة واعزيب بن زهرة وأولاد حماد، الوكالة الحضرية، في حين أسندت مهمة إعداد مشروعي إعادة هيكلة أولاد بن السبع واكريز إلى مكتب دراسات مختص تحت إشرافها. وقد تمت المصادقة على المشاريع المتعلقة بكل من حي السياح، أولاد دبة واعزيب بن زهرة سنة 2014، أما حيي أولاد بن السبع واكريز حتى سنة 2017، في حين أنجزت الدراسة المتعلقة بإعادة هيكلة حي أولاد حماد وتمت المصادقة عليها سنة 2019.

ثانيا: الأهداف المتوخاة من عملية إعادة الهيكلة

من أهم الأهداف التي سطرت لعملية إعادة هيكلة الأحياء السالفة الذكر إيجاد إطار قانوني لتسليم رخص التعمير بالأحياء المشمولة بإعادة الهيكلة، من خلال إعداد وثيقة تعميرية تكون أساسا ومرجعا لإنجاز التجهيزات الأساسية من بنية تحتية ومرافق عمومية، خاصة مرافق القرب من جهة، وتمكين الساكنة من البناء وفقا للمعايير والضوابط المعمول بها في إطار القوانين المنظمة للمجال من جهة أخرى. إن مشاريع إعادة الهيكلة برمجت في إطار مقاربة تشاركية كانت فيها مؤسسة العمران شريكا أساسيا، حيث أسندت إليها مهمة تجهيز أراضي الجموع المجاورة من أجل استيعاب المتضررين الذين نصت التصاميم على أن تكون منازلهم موضوع عملية هدم.

في هذا السياق، نسوق مثالا لمشروع إعادة هيكلة حي أولاد ابن السبع، الذي يعتبر من أكبر الأحياء التي شملتها عملية إعادة الهيكلة، بمساحة 156 هكتار تحتوي على 3077 بناية تقريبا، حددت فيها نسبة الهدم ب 19%،[25] كما نص التصميم على إحداث بقع إضافية عددها 2895 بقعة. لكن تنزيل التصميم وتجسيده على أرض الواقع اصطدم بعدة إكراهات وعقبات حالت دون تحقيق أهدافه نشير إلى أهمها في النقطة الموالية.

ثالثا: الإكراهات والعقبات

يتضح من خلال بطء وثيرة تسليم الرخص إلى جانب ارتفاع عدد المخالفات في مجال التعمير خاصة بحي أولاد بن السبع، رغم المصادقة على تصاميم إعادة الهيكلة أن عدة إكراهات وصعوبات حالت دون تفعيل التصميم المنجز على الوجه المطلوب. فخلال أربع سنوات تقريبا، منذ تاريخ المصادقة على التصاميم إلى الآن، لم يتم تسليم سوى ثلاثة رخص، في حين

24- نفس المرجع السابق

25- مصلحة التعمير بالجماعة الحضرية لسوق أربعاء الغرب

تم ضبط أكثر من 100 مخالفة، في نفس الفترة، من طرف المصالح الجماعية المختصة. ومن جهة أخرى ارتفع عدد طلبات رخص الإصلاح وإعادة البناء أو تدعيم أسقف المنازل تجنبا لانهيارها، كإجراء وقائي مؤقت. ومن أهم أسباب تعثر عملية تنزيل تصميم إعادة الهيكلة خاصة بحي أولاد ابن السبع نذكر ما يلي:

- صعوبة القيام بعمليات هدم البنايات القائمة، فمن غير الممكن أن يتم هدم ما يقارب 600 بناية التي تمثلها نسبة 19% بحي أولاد بن السبع، إضافة إلى أن عدة بنايات أخرى هي موضوع هدم جزئي. في ظل عدم إيجاد بدائل لاستيعاب المتضررين المعنيين بالهدم الكلي أو الجزئي لبناياتهم.

- رفض تسليم البقع المشار إليها "بالإضافية" في تصاميم اعادة الهيكلة، والبالغ عددها 2895 بقعة من طرف السلاليين الذين يحوزون هذه الأراضي.

- الشروع في إنجاز عدة أزقة بالحي المذكور في إطار تنزيل المخطط الاستراتيجي للتنمية المستدامة والمندمجة بالمدينة، أخذا بعين الاعتبار الواقع الحالي لهذه الأزقة نظرا لصعوبة الاستجابة لمقتضيات تصميم إعادة الهيكلة من جهة، والحيز الزمني المحدد لإنجاز المشاريع المبرمجة في إطار المخطط السالف الذكر من جهة ثانية.

- تراجع المواكبة أثناء مرحلة التنزيل خلافا لمرحلة الإعداد التي تميزت بانخراط جميع المتدخلين في المجال.

هذه بعض الأسباب التي حالت دون تنزيل تصاميم إعادة الهيكلة وخاصة بجل قطاعات حي أولاد ابن السبع، يضاف إليها كذلك عدم وجود التجهيزات الأساسية، كليا او جزئيا في بعض قطاعات الحي، مثل قطاع "أولاد جلول".

خلاصات

يتبين من الاستعراض السابق ان مدينة سوق أربعاء الغرب لا تخرج عن قاعدة المشاكل الحضرية المعروفة في أغلب المدن المغربية وخاصة منها مشكلة التدبير اللاحق للاختلالات الحضرية عوض التدبير الاستباقي لها. لقد كان بالإمكان إيجاد التدخلات التعميرية لمعالجة مشاكل الاحياء غير القانونية بالمدينة عندما بدأت في البروز والتطور ابتداء من سبعينيات القرن العشرين؛ بينما كان التأخر هو سيد الموقف وكانت معالجة الاحياء غير القانونية في اطار إعادة الهيكلة، نسبيا غير موفقة بالشكل الكافي لا في معالجة مشاكل هذه الأحياء ولا في تأهيل المدينة لكي تكون في مستوى التطورات اللاحقة عندما صارت مدينة متوسطة مند تسعينيات القرن العشرين.

ستعرف المدينة استفحالا لهذه المشاكل وتوسعا لنطاقها بعد أن تم ادماج دواوير ذات مواصفات قروية بالمدار الحضري للمدينة سنة 2009؛ وبالتالي انضاف الى الاختلال السابق للأحياء غير القانونية وناقصة التجهيز، اختلالات حضرية جديدة متصلة بالدواوير القروية التي هي بدورها ذات مواصفات بعيدة عن مقومات المدينة وتحتاج الى تدخلات خاصة بها. وهكذا ستنتقل المدينة في غضون أربعين سنة تقريبا من أربعة أحياء سكنية، غير قانونية، تمت إعادة هيكلة اثنان منها حي السلام، أما حي اعزيب الشرقاوي فقد تم ترحيل سكانه الى الضفة الشرقية للمدينة بتجزئة "هند" (حي هند حاليا)، واحياء غير مهيكلة (أولاد حماد، اعزيب بنزهرة) الى ستة أحياء غير مهيكلة، بعد إضافة أربعة دواوير قروية جديدة الى المدار الحضري للمدينة (دوار أولاد بن السبع، اكريز، أولاد دبة، والسياح).

ادا كان الفاعل المؤسساتي المعني بقضايا التعمير ومعالجة مشاكل المدينة قد تدخل في أكثر من مناسبة عبر اعداد مخططات وتصاميم ووثائق خاصة بتنمية وتأهيل المجال الحضري للمدينة، فإن واقع الحال يقول بأن تلك التدخلات لم تكن بالفعالية المطلوبة، والتي يتأكد من خلالها أن التخطيط الحضري المبني على المعالجة اللاحقة للمشاكل، والذي يقتصر على التدخلات الجزئية في حدود كل حي على حدة، لا يمكنها الا أن تعرف بعض التعثرات، خاصة إذا علمنا أن رهانات الفاعلين المؤسساتيين وغيرهم، المعنيين بالشأن الحضري (مجلس محلي، سلطات عمومية، القطاع الخاص) لا تكون دائما منسجمة فيما بينها، وقد تتعارض في بعض الأحيان.

وبالتالي فإن بعض أحياء السكن غير القانوني بمدينة سوق أربعاء الغرب، التي خضعت لعمليات إعادة الهيكلة. من ناحية الطرق والبنيات التحتية في جل المناطق التي ينتشر فيها هذا النوع من السكن، ستبقى دون تحقيق هدف الإجابة عن سؤال الإنصاف والاندماج الحضري بغية خلق توازن عادل بين جل أحياء المدينة مُنتِجة اقتصاديا، ومدمِجة اجتماعيا، ومستديمة على المستوى البيئي.

نظرا للكثافة السكانية التي تعرفها هذه الاحياء والمساحات الضيقة للشوارع والأزقة، وندرة المرافق العمومية وغيرها من جهة أخرى، مما ستخلف هوّة داخل النسيج الحضري للمدينة. لأن برامج ومشاريع إعادة الهيكلة لم تستحضر بالشكل الكافي الشروط الحضرية الأساسية لإعادة الهيكلة، وخاصة منها تلك التي تحقق المميزات الحضرية للمجالات المهيكلة وللمشهد الحضري للمدينة ككل، حيث لا يجوز التعامل أحياء كما لو كانت مفصولة عن اطارها الحضري العام؛ فضلا عن المقومات المعمارية والمواصفات التقنية والجمالية المفروض الاهتمام بها لإعداد مدينة المستقبل.

العلاقات المغربية مع القوى المسيحية الجديدة (ابريطانيا، فرنسا، هولندا) / دراسة موجزة لفترات متفرقة من الدولتين السعدية والعلوية

The Moroccan relations with the new christian powers (Great Britain, France, Netherlands)/ a brief study on separate periods of the Saadian and the Alaouite States.

1- بسام اسموني ، جامعة الحسن الثاني بالدارالبيضاء. المملكة المغربية.

ملخص: يمنح هذا المقال فكرة حقيقة على علاقات المغرب مع قوى مسيحية بدأت تتصدر المشهد السياسي والعسكري في أوروبا هي ابريطانيا وفرنسا وهولندا مع نهاية القرن السادس عشر وطيلة القرنين السابع عشر والثامن عشر، حيث جاء صعود هذه القوى على حساب بداية تراجع القوى الأوروبية الكلاسيكية، وهي القوى الإيبيرية المتمثلة في إسبانيا والبرتغال. فإذا كانت علاقات المغرب القديمة مع القوى الإيبيرية انحصرت لردح طويل من الزمن حول حروب الإسترداد أولا ونقلها إلى ثغوره الساحلية المتوسطية والأطلنتية، فإن انتصار معركة واد المخازن على البرتغال سنة 1578م، قفزت بالمغرب السعدي إلى نادي العشرة الأقوياء في العالم، ومكن المولى أحمد المنصور من الإمساك بخيوط اللعبة الدبلوماسية الدولية آنذاك كدوره في أزمة الخلافة البرتغالية، حيث استغل السفارات الأوروبية المتوافدة على حاضرته بمراكش لإنهاء خلافات سياسية أو للإنخراط في صراعات عسكرية من أجل إبرام معاهدات اقتصادية لتنمية المغرب. غير أن وفاة المنصور أغرقت البلاد في دوامة حرب أهلية دامت ثلاث عشرة سنة، انتهت بتغلب الناصر زيدان على المغرب، لكن حكمه كان ضعيفا جراء الفساد الذي استشرى في جسم الدبلوماسية المغربية في علاقاتها مع هذه القوى. ولم يتمكن خلفاء الناصر زيدان من الحفاظ على وحدة المغرب التي استرجعها العلويون سنة 1666م، وظهر ذلك على قوة الخارجية المغربية في عهد المولى إسماعيل، والتي نسجت علاقات قوية مع كل من ابريطانيا وفرنسا كان أساسها التسلح. وقد حافظ حفيده المولى محمد بن عبد الله على علاقات المغرب مع كل من ابريطانيا وفرنسا وهولندا، بل وسع في علاقاته لتشمل الولايات المتحدة وروسيا وممالك أخرى في أوروبا، وذلك لتنفيذ مشروعه الإصلاحي لتنمية المغرب.

الكلمات المفاتيح: المغرب، العلاقات، ابريطانيا، فرنسا، هولندا.

Abstract : This Article gives an real idea about the relations between Morocco and other leader christian powers in Europe such us Great Britain, France, Netherlands in the end of the Vl century, and during all the Vll and Vlll centuries, which had rised after the discreasing of the classic Iberian powers : Spain and Portugal. If it was the dispute between Morocco and the Iberian powers concerning the reconquest's wars and transfer them to the mediterranean and the atlantic Moroccan coasts, the victory of Oued Al-Makhazin in 1578 against Portugal, put Morocco as one of the ten strongest powers in all over the world, and gave the king Al-Mansour many secrets to dominate on many diplomatic subjects like the Portuguese crisis, in order to resolve some international problems, and to intervene in some military plans aiming to sign many economic pacts around the development of his kingdom.

However, the death of Al-Mansour had thrown Morocco inside a civil war during thirteen years ended by the king Al-Nasser Zidan, who his reign was so weak according to the corrupt of many responsibles in the Moroccan foreign affairs. After its falling down, Morocco had recovered its strenght by the Alaouite dynasty in 1666, precisely in the reign of Moulay Ismael, who built good relations with the great Britain and France based on the armament.

His grand son Moulay Muhamed ibn Abdullah kept the Moroccan relations well with these new powers, and got new pacts with other powers like the united states of America an the Russian empire and some kingdoms in Europe, in order to achieve a reform plan for Morocco.

keywords : Morocco, relations, Great Britain, France, Netherlands

تقديم:

وجد المغرب نفسه بعد الانتصار المدوي في معركة وادي المخازن 4 غشت 1578م وسط خارطة سياسية إقليمية ودولية معقدة، دفعته دفعا إلى إقامة علاقات صداقة في مختلف المجالات مع قوى كبرى اختلفت نظرتها للمغرب باختلاف ظروفه الداخلية من جهة وباختلاف مستجداتها ومصالحها من جهة أخرى.

لذلك، اتجه المغرب السعدي والمغرب العلوي الأول –لاحقا– إلى تحديث مؤسسات البلاد وجعلها تلحق بالركب الحضاري المجاور، حيث أعيد بناء هياكل المخزن على معايير جديدة وبتأثيرات أجنبية مستوحاة من الطراز العثماني على وجه الخصوص، كما أدخلت تحسينات على الجيش ومعداته العسكرية، إضافة إلى إعادة بناء المرافئ وتهيئتها، علاوة على إقامة التحصينات الدفاعية على امتدادها تمهيدا لتحرير الثغور المحتلة وصد الأخطار الخارجية القادمة عبر البحر.

وساهمت كذلك التجارة بعيدة المدى التي طبعت العصر الحديث في إدراج المغرب ضمن سلسلة من المعاهدات التجارية مع القوى المسيحية التي من خلالها حققت امتيازات كبيرة لتجارها، على الرغم من تعاظم حركة القرصنة التي خيمت بظلالها على العلاقات الدبلوماسية المغربية المسيحية لا سيما في العهد العلوي الأول.

سيتطرق من خلال هذا المقال إلى رصد ملامح من العلاقات التي أقامها المغرب مع قوى مسيحية أخرى خارج شبه الجزيرة الإيبيرية خلال العصر الحديث، وذلك بتسليط الضوء على أربع حقب تاريخية متباينة: حقبة أولى ترتد إلى العهد السعدي، حيث هيمن على هذه العلاقات الإنفتاح على ابريطانيا في عهد السلطان السعدي المنصور، وذلك نتيجة ظروف عدة أملت على البلدين نسج خيوط رفيعة ميزها التقارب والتحالف تارة والنفور والتوتر تارة أخرى، وهي ظروف سادها التوازن والتحدي باعتبار المغرب جزءا من شبكة سياسية إقليمية تقبض على خيوط مهمة من عشرات خيوط اللعبة السياسية.

غير أن هذه الظروف سرعان ما ستنقلب إلى الضعف بعد وفاة المنصور 1603م، ومعها ستأخذ الأمور منحى آخر في حقبة ثانية بعد إعادة توحيد المغرب على يد العلويين، إذ سيُعاد رسم المغرب القوي دبلوماسيا من طرف المولى إسماعيل في مرحلة أولى، ثم في عهد حفيده المولى محمد بن عبد الله مرحلة ثانية، والتي تزامنت مع فصل جديد من فصول التفوق الغربي.

اولا: العلاقات المغربية مع باقي القوى المسيحية خلال العهد السعدي

ميز العهد السعدي بداية اطلاع المغرب الحديث على الأوضاع الدولية ومدى اهمية المغرب بفضل تاريخه موقعه الإستراتيجي وتاريخه المعقد مع القوى الأوروبية عموما، والآخذة قوتُها في التصاعد بحكم العديد من مقومات التحديث التي شهدتها منذ القرن الرابع عشر (الدولة القومية)، مرورا بعصر النهضة وتقويض الكنيسة، ثم وصولا إلى الإصلاح الديني، في حين سيعمل المغرب جاهدا على استثمار ما لديه لصد الأطماع الخارجية وبناء الدولة، وذلك عبر إبرام مجموعة من الإتفاقيات مع قوى مسيحية أخرى خارج الإطار الإيبيري همت قضايا سياسية واقتصادية.

1- العلاقات المغربية مع باقي القوى المسيحية/ فترة المولى المنصور أحمد:

استأثرت العلاقات مع ابريطانيا بجل اهتمامات المولى أحمد المنصور بعد الإنتصار الذي حققه المغاربة في واد

المخازن، سيما بعد أن طفا على السطح ما بات يعرف حينئذ بأزمة الخلافة البرتغالية[1]، حيث أبدى السلطان السعدي موافقته على المبادرة البريطانية لحل الأزمة، والمتمثلة في تنصيب الدون أنطونيو[2] ملكا على البرتغال لوقف أطماع الملك الإسباني فيليب الثاني[3]، حيث راهنت إنجلترا على المغرب باعتباره الجزء الأكبر من الحل لإعادة الأمور إلى نصابها في البرتغال، حيث ذكر الفشتالي في مناهل الصفا: **"(...) ونجا إلى ملكة نكلطيرة إيزبيل[4] فنزل منها خير نزل فآوته وشمرت لنصرته ثم نظر في امره فرأى أن جبر صدعهم وبناء ما تهدم من ملكم لا يتأتى إلى على يد أمير المؤمنين.."[5]**

وقد توخى السلطان السعدي المولى أحمد المنصور من هذه الفرصة تحرير بعض الثغور التي لازالت تحت

---

[1] بعد هزيمة البرتغال في معركة واد المخازن ومقتل ملكهم سبستيان ومقتل وأسر معظم قيادات بلاطه وجيشه، استغل الملك الإسباني فيليب الثاني الوضع واحتلت جيوشه البرتغال سنة 1580م بعد وفاة الملك الكاردينال هينريك الذي لم يعقب ولدا لداعي الإلتزام الكهنوتي، وقد كان غزو فيليب للبرتغال بدعوى احقيته في عرشها لقرابته من الملك سبستيان إذ كان خالا له وفي نفس الوقت حفيد ملك البرتغال السابق مانويل الأول من ابنته، وبالتالي ضمت البرتغال إلى اسبانيا وسقطت مستعمراتها في يد إسبانيا. وقد فجر ذلك كله ما سمي في التاريخ بحرب الخلافة البرتغالية، حيث لن ترض إنجلترا ضم البرتغال إلى إسبانيا في إطار العداء الديني الكاثوليكي- البروتستانتي، إذ سعت إنجلترا جاهدة نزع البرتغال من يد فيليب عبر استغلال وجود الأمير أنطونيو "دوق كراتو" الوريث الشرعي في البلاط الملكي الإنجليزي وجر المغرب إلى تحالف واسع ضد إسبانيا، خاصة وأن المولى أحمد المنصور كان يقيم كريستوف ابن أنطونيو عنده كرهينة للمساومة السياسية.

أنظر: كريم عبد الكريم. ***"المغرب في عهد الدولة السعدية: دراسة تحليلية لأهم التطورات السياسية ومختلف المظاهر الحضارية"***. شركة الطبع والنشر. الطبعة الثانية. الدارالبيضاء. 1978م. ص- ص: 123-124.

[2] الدون انطونيو من امراء أسرة افيش الملكية البرتغالية، ولد في 20 مارس سنة 1531م، يلقب بـ"المحارب" أو "الإستقلالي"، كان كذلك عضوا في فرسان القديس يوحنا لتخليص القدس. وابن إنفانتي لويس احد أبناء الإمبراطور البرتغالي إمانويل الأول غير الشرعيين، أمه يهودية الأصل تدعى فيولانتي غوميز. كان من أبرز المرشحين لتولي عرش البرتغال والغرب فيما عرف بأزمة الخلافة البرتغالية. غادر إلى فرنسا في ضيافة الملك هنري الثاني وزوجته كاترين دي ميديتشي. توفي سنة 1596 بدير صغير ضواحي باريس.

SERRÃO Joel, ***(Dictionnaire de l'Histoire du Portugal)***, volume 1, éd: SERRÃO, Joaquim VERISSIMO, Université de Coimbra, P: 157.

[3] ولد بتاريخ 21 مايو 1527م ببلد الوليد، ابن الإمبراطور شارل الخامس أو كارلوس الأول الأكبر من زوجته البرتغالية إيزابيل أفيش، تسلم ملك نابولي وصقلية منذ 1554م بمجرد انهيار قدرات والده العقلية، ودُعي أرشيدوق النمسا ودوق ميلان نصب ملكا في حياة أبيه سنة 1556م، ملك على إنجلترا ما بين 1554 و1558م كملك قرين باعتباره زوجة لماري الأولى، ملك على البرتغال ومستعمراتها ما بين 1580 و1598م، حاكم على المقاطعات السبعة عشر إلى غاية 1581م. من إنجازاته تحويل العاصمة من طليطلة إلى مدريد وبناء صرح الأسكوريال الذي توفي به بتاريخ 13 شتنبر 1598م.

LOTH David, ***(Philippe II)***, Payot, collection : Bibliothèque historique , Paris, 1933, p: 348.

[4] إيزابيلا، ورد ذكرها بهذا الإسم خطأً في المصادر المغربية القديمة التي تعود إلى تلك الحقبة أو بعدها، وذلك لتشابه إسمها الحقيقي إليزابيث مع إيزابيلا ملكة قشتالة. ولدت سنة 1533م من ابيها الملك هنري الثامن وزوجته الثانية آن بولين، ارتقت العرش بعد أختها غير الشقيقة الملكة ماري الأولى سنة 1558م التي كانت مناصرة للكاثوليكية، في حين اعتبرت إليزابيث من المؤيدين الحاسمين للبروتستانتية، مما دعا البابا إلى إصدار مرسوم كنسي بإخراج الملكة من الملة المسيحية. لم تقاوم فقط كاثوليك الشمال المتمثلين في اسكتلندا، بل كذلك قاومت إسبانيا الكاثوليكية، التي نسجت تحالفات ضد انجلترا وأوشكت على غزوها سنة 1588م. توفيت سنة 1603م دون أن تتزوج.

LE ROUX Nicolas, ***(Élisabeth 1ère)***, L'histoire par l'image, article publié, Avril 2015.

[5] الفشتالي أبو فارس عبد العزيز. ***"مناهل الصفا في مآثر موالينا الشرفا"***. تحقيق: عبد الكريم كريم. مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والثقافة. بدون تاريخ. ص: 101.

الإحتلال البرتغالي من ناحية، وكذلك إجبار الملك الإسباني فيليب الثاني على المساومة من ناحية أخرى، حيث كان يهم هذا الأخير إبقاء موقف المغرب على الحياد في حربه الواسعة ضد إنجلترا، إضافة إلى رغبة المنصور أن تكون القوى المجاورة سيما القوى الأوروبية منها محايدة في مشروعه التوسعي الذي يحضّره في السودان الغربي، الذي سيتضح أن المنصور قد راهن عليه كثيرا.[6]

وقد كان من آثار دخول المولى أحمد المنصور في المبادرة الإنجليزية جهره بشكل صريح بمعاداة إسبانيا، وبالتالي انضمامه للحلف السياسي الواسع الذي يضم إلى جانب إنجلترا كلا من فرنسا وهولندا[7]، إضافة إلى استمرار الضغط على ملك إسبانيا فيليب الثاني من خلال التخوف من بقايا الوجود البشري الموريسكي المتفرق في أجزاء ممتدة وواسعة من تراب المملكة الإسبانية.[8]

ترتب عن تدخل المنصور في المشكلة البرتغالية استقباله لسفارة إنجليزية في مايو سنة 1587م تضم وفدا برتغاليا لشرح ضرورة تنصيب الدون أنطونيو ملكا على البلاد، وعرض مقترح غزو البرتغال وتحديد دور المغرب في الغزو[9]، حيث رد المنصور عن طريق سفارة مماثلة إلى لندن في يناير 1588م، تعهد من خلالها على تقديم العون المادي والعسكري واللوجستيكي للحملة، و ذلك من خلال رسمه لخطة تقتضي قدوم قطع الأسطول الإنجليزي إلى موانئ المغرب الشمالية لإيهام الملك فيليب الثاني وإجباره على توزيع دفاعاته البحرية على الشواطئ الجنوبية لمملكته لجعل مقاومته محدودة، مما سيُنجح الحملة[10].

بيد أن المنصور سرعان ما بدأ يتلكأ في وعوده للمبادرة الإنجليزية، حيث انشغل بثورة ابن قرقوش[11] التي اندلعت في جبال غمارة وكافة بلاد الهبط واستنزفت الكثير من قوة المنصور، مما جعل هذا الأخير يعيد النظر شيئا في موقفه من

---

[6] كريم عبد الكريم. ***"المغرب في عهد الدولة السعدية"***. مرجع سابق. ص: 123.

[7] كانت هولندا تسمى آنذاك بالفلاندر وهي مقاطعات عددها 17، وكانت تابعة لإسبانيا في عهد الملك شارك الخامس بشكل مباشر، وفي عهد فيليب الثاني حكمتها إسبانيا بنظام شبيه حاليا بالنظام الكونفدرالي، حيث اعتبر فيليب مجرد حاكم برتبة كونت. وقد تطلعت للإستقلال بمساعدة كل من فرنسا وانجلترا، ومنذ تهاطل الثروات من العالم الجديد خلال العُشرية الخامسة من القرن السادس عشر الميلادي، بدأت القطيعة بين المقاطعات الهولندية والمركز في إيبيريا، لكن انتصار تيار دوق ألبا في مدريد سنة 1566م حفز فيليب على استرداد المقاطعات بشكل مباشر إلى المركز قبل ثورة البشارات في الجنوب، لكن نمو الطبقة البورجوازية في المقاطعات الهولندية عقب خروجها رابحا أكبر لحرب الثمانين عاما، مهد لاستقلالها لاحقا.

CHAUNU Pierre, ***(Les Pays-Bas dans l'Empire de Charles Quint et Philippe II),*** Histoire, économie & société 1492, 12ème année, troisième trimestre, Article publié, 1993, p: 403.

[8] كريم عبد الكريم. ***"المغرب في عهد الدولة السعدية"***. مرجع سابق. ص: 124.

[9] DE CASTRIES Henry, ***(Les Sources Inédites de l'Histoire du Maroc: Première Série-Dynastie Saadienne),*** Archives et Bibliothèques de France, Tome II, Ed : Ernest Le Roux, Martinus Nijhoff, Paris, La Haye, 1907, p: 131.

[10] *Ibid.* TOME I, p :513.

[11] اندلعت ثورة ابن الحجاج قرقوش المكناسي سنة 1587م واستمرت شهور.. بدأت من منطقة الريف وانتشرت بعد ذلك في جبال غمارة وسائر بلاد الهبط، وقد شغلت بال المنصور كثيرا بحكم انتشار هذه الثورة بقرب من الثغور المغربية المحتلة من طرف إسبانيا كسبتة وطنجة والعرائش. تمكن المولى أحمد المنصور من القضاء عليها عن طريق ولي عهده محمد الشيخ المأمون وقائده حمو بجة.

غزو البرتغال، خاصة قرب مواطن ثورة ابن قرقوش من مراكز الإحتلال الإسباني[12].

ومع ذلك، فإن ثورة ابن قرقوش – وإن جعلت المولى احمد المنصور أكثر ترددا في دعم المبادرة الإنجليزية– فإن تسارع الأحداث دفعت المنصور إلى الإنغماس اكثر في التحالف الذي تقوده إنجلترا فيما يخص مشكلة العرش البرتغالي.. ومما رفع مستويات التقارب، فشل الحملة العسكرية البحرية التأديبية التي شنها الملك فيليب الثاني ضد إنجلترا التي استفحل خطرها على المصالح السياسية والإقتصادية الإسبانية، حيث باءت هذه الحملة بالفشل الذريع[13]، وزاد مركز المنصور قوة حين تسلم الدون كريستوف ابن الأمير أنطونيو رهينة، واكتفت الصيغة الجديدة بتحديد الدور المغربي في الدعم المالي[14] وقيادة الجيش المغربي والتوجه به إلى إسبانيا بالتزامن مع تحرك البحرية الإنجليزية[15]، مقابل امتيازات أخرى فرضها المنصور على شكل مقترحات دبلوماسية فيما يتعلق بمحاصرة إسبانيا: كتزويد المغرب بالسلاح والذخيرة، علاوة على آلات ومعدات الحرب وكذلك معدات بناء الأسطول، والسماح له بتوظيف المهرة الإنجليز في صنع سلاح المدفعية، إضافة إلى الإستعانة بالبحارة الإنجليز في حالة نشوب حرب ضد حاكم غير مسيحي[16].

غير أن المولى أحمد المنصور كانت له حسابات أخرى عند اقتراب الموعد الصفر المحدد لغزو البرتغال، حيث دخل في مفاوضات سرية مع ملك إسبانيا للتنازل عن بعض المراكز المغربية المحتلة، فكانت الجائزة جلاء القوات الإسبانية عن أصيلا بتاريخ 13 شتنبر 1589م، والعدول عن المطالبة بالعرائش بعد أن تأكد وقوف السلطان السعدي على الحياد، كما يُفرد عبد الكريم كريم[17]، في حين تُركت الحملة البحرية الإنجليزية على البرتغال وحيدة، حيث تعرضت للهزيمة في معركة ألكانترا بعد أن تخلى المغرب عن دوره، مما أدخل العلاقات المغربية الإنجليزية في نفق مظلم غلب عليه التوتر وفقدان الثقة، وخير تعبير عن ذلك ما ذكره الفشتالي حول سياسة المنصور بقوله: **"(...) فلم يزل أمير المؤمنين يُسدي في أمرها ويُلجم.. ويوعد ويعد وبنى ذلك على أساس من المكايد"**[18]. لذلك، اتجهت ملكة إنجلترا بأنظارها إلى

---

[12] الفشتالي. ***"مناهل الصفا"***. مصدر سابق. ص: 93/ كريم عبد الكريم. ***"المغرب في عهد الدولة السعدية"***. مرجع سابق. ص، ص: 126، 127.

[13] أطلق على هذه العملية العسكرية البحرية التي شنتها إسبانيا على إنجلترا بـ" الأرمادا"، وقد دامت عشرة أيام من 30 يوليوز إلى 10 غشت 1588م، كانت نتائجها كارثية على إسبانيا التي اهتزت مكانتها في كامل أنحاء أوروبا.

كريم عبد الكريم. ***"المغرب في عهد الدولة السعدية"***. مرجع سابق. ص: 128.

[14] حددت السفارة الإنجليزية التي قدمت على المنصور بعد فشل عملية الأرمادا دور المغرب في تنصيب الدون أنطونيو على عرش البرتغال في تقديم قرض مالي لهذا الأخير بقيمة مائة ألف دوكة.

DE CASTRIES .H, ***(Les Sources Inédites de l'Histoire du Maroc)***, Archives et Bibliothèques de France, *op.cit.*, Tome II, p :151.

[15] BRAUDEL Fernand, ***(La Méditerranée et le Monde Méditerranéen à l'époque de Philippe II)***, Ed : Armand Colin, Paris. 1949. P : 590.

[16] DE CASTRIES .H, ***(Les Sources Inédites de l'Histoire du Maroc)***, Archives et Bibliothèques d'Angleterre, *op.cit.*, Tome I, p : 476.

[17] كريم عبد الكريم. ***"المغرب في عهد الدولة السعدية"***. مرجع سابق. ص، ص: 132، 133.

[18] الفشتالي. ***"مناهل الصفا"***. مصدر سابق. ص: 114.

السلطان العثماني مراد الثالث للضغط على المنصور لإنجاز الوعود المتفق عليها[19]، حيث قرر الأخير إرجاع الدون كريستوف إلى إنجلترا نهائيا سنة 1592م.[20]

وقد تأثرت العلاقات التجارية بين المغرب وإنجلترا خلال عهد المولى أحمد المنصور بعد أن لاحت إشارات النفور في العلاقة السياسية والدبلوماسية، حيث وردت على الملكة إليزابيث تقارير عن سوء معاملة المخزن السعدي للتجار الإنجليز، وخير دليل على ذلك، استنكارها للمعاملة برسالة وجهتها إلى المنصور تشكو الظلم الذي تعرض له تجار مملكتها في المغرب وتتهمه بالتعدي عليهم محاباة لإسبانيا[21]، بعد ان كانت العلاقات التجارية مزدهرة قبل سطوع المشكلة البرتغالية، حيث أسس التجار البريطانيون سنة 1585م بمباركة من المنصور "الشركة البربرية"، التي من خلالها احتكروا تجارة السكر المغربي[22].

دفع التوتر الذي خيم على الدبلوماسية المغربية- الإنجليزية المولى المنصور إلى البحث عن أصدقاء جدد، حيث استقبل في بلاطه بمراكش بعثة هولندية وصلت في أكتوبر 1596م لعرض مقترحات تتعلق بإبرام معاهدة تجارية تسمح للتجار الهولنديين بالتعامل مع المرافئ المغربية وتمنحهم حق التصدير والإستيراد. [23]

ويشار إلى أن السلطان السعدي قد رحب بالوفد الهولندي وأحسن استقباله، ومرد ذلك العداء الشديد المستحكم بين الهولنديين وإسبانيا، ونيتهم تزويد المغرب بما يصبو إليه من سلاح وذخيرة، حيث أرادت هولندا من هذه الزيارة جعل المرافئ المغربية مفتوحة في وجه سفنها المتوجهة إلى الشرق الأقصى او القادمة منه وحمايتها من تبعات القرصنة الإسبانية، خاصة وأن لهولندا مستعمرات في غينا بإفريقيا وجزيرة جاوا بأرخبيل أندونيسيا.. كما هدفت ايضا إلى استثمار الموانئ المغربية المطلة على المحيط الأطلنتي للهجوم على السفن الإسبانية القادمة من الشرق الأقصى والعائدة إلى إسبانيا لقطع الطريق عنها وسلبها ما تحمله من بضائع[24].

كما استقبل المغرب كذلك سفارة قادمة من فرنسا في 13 من دجنبر 1596م، وذلك لإبرام تعاون عسكري موجه ضد إسبانيا، خاصة وأن فرنسا آنذاك تحت حكم هنري الرابع قد خاضت صراعات عسكرية مستمرة ضد إسبانيا التي حاولت جاهدة توحيد العرشين الإسباني والفرنسي ضمن خطة كاثوليكية أوسع لتقويض إنجلترا وحلفائها من البروتستانت[25].

---

19 DE CASTRIES .H, ***(Les Sources Inédites de l'Histoire du Maroc),*** Archives et Bibliothèques d'Angleterre, *op.cit.*, Tome II, p : 40.

20 *Ibid*, p : 70.

21 كريم عبد الكريم. ***"المغرب في عهد الدولة السعدية"***. مرجع سابق. ص، ص: 140، 141.

22 المصدر نفسه. ص: 141.

23 DE CASTRIES. H, ***(les Sources Inédites de l'Histoire du Maroc),*** Archives et Bibliothèque d'Angleterre, *op, cit,*. Tome I, p : 27.

24 كريم عبد الكريم. ***"المغرب في عهد الدولة السعدية"***. مرجع سابق. ص: 207.

25 المصدر نفسه. ص، ص: 207، 208.

2- العلاقات المغربية مع باقي القوى المسيحية خلال فترة المولى الناصر زيدان:

ما إن توفي المولى أحمد المنصور سنة 1603م، حتى دخل المغرب في فترة حالكة هيمنت عليها الفوضى وعدم الإستقرار في الحكم، حيث تنازع المغرب أبناء المنصور الثلاثة الأقوياء محمد الشيخ المأمون، أبو فارس وزيدان، قبل أن تستتب الأمور نهائيا لهذا الأخير نهائيا سنة 1613م بعد مقتل أخويه[26].

وقد ساهم هذا العقد المشحون في عودة المطامع الإيبيرية بالمغرب خاصة الإسبانية، حيث تجددت مطامع هذه الاخيرة في ثغر العرائش، في حين رنت البرتغال بأبصارها صوب المعمورة [27]، حيث استغل الملك فيليب الثالث [28] حالة النزاع بين الإخوة وانحاز إلى جانب محمد الشيخ المامون في صراعه حول العرش، مما حذا بالأمير زيدان إلى البحث عن حلفاء جدد في ضوء المتغيرات الجديدة المتمثلة في عودة الأخطار الأجنبية الى البلاد.

اتجه زيدان قبل توحيده المغرب إلى الإتفاق مع فرنسا، حيث عرض عليه قنصلها في آسفي جان فيليب كاستيلان سنة 1611م التحالف مع بلاده، حيث تحمس زيدان للمشروع وأطلق سراح عدد من الأسرى الفرنسيين كبادرة حسن نية، وأرفق مع كاستيلان هدايا إلى ملكه لويس الثالث عشر. إلا أنه وبعد رجوع كاستيلان من فرنسا، وجد زيدان قد هرب من ابن أبي محلي، فطلب منه كراء سفن لنقل أسرته واغراضه إلى سوس عبر البحر، فأبحر زيدان وأسرته على متن سفينة هولندية، اما أغراضه وممتلكاته فقد أبحرت في سفينة كاستيلان بسعر 3000 دوكة ضمنها 73 حملا من الكتب.. وبمجرد وصول السفينة إلى ميناء أكادير، رفض كاستيلان تسليم الشحن قبل استلامه الأجر المتفق عليه، مما اضطر هذا الأخير إلى الهرب بحرا حيث وقع في قبضة ثلاث سفن إسبانية، وبعد ذلك، أصدرت محكمة قادس البحرية جنوب إسبانيا حكمها بسجن القنصل الفرنسي كاستيلان ومصادرة الممتلكات المغربية التي حوتها السفينة بما فيها مكتبة زيدان

---

[26] يفرد كل من الإفراني والناصري أوصافا دقيقة عن أبناء المنصور الثلاثة مما يحيل على ابتعادهم الكبير عن سيرة والدهم وأجدادهم، وهي أوصاف من القبح بما يكفي لزعزعة الوضع العام للمغرب: فمحمد الشيخ المامون " أكل رمضان وشرب الخمر فيه جهارا"، أما أخوه أبو فارس " أكول عظيم البطن، مصاب بالجن، غير أن زيدان كان أكثر منهما استقامة إلا أنه كان منكوس الراية: " ولم يخل قط في سنة من سني دولته من هزيمة عليه أو وقيعة بأصحابه".

الناصري أحمد بن خالد. ***"الإستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى"***. تحقيق: جعفر الناصري ومحمد الناصري. دار الكتاب. الدارالبيضاء. الجزء السادس. ص، ص: 70،71/ الإفراني محمد الصغير. ***"نزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي"***. تصحيح: السيد هوداس. طبعة مدينة إنجي. 1888م . ص: 290/ الشاذلي عبد اللطيف. ***"المجاهد السلاوي محمد بن احمد العياشي: من تاريخ المغرب في القرن السابع عشر"***. منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط. الطبعة الثانية. بدون تاريخ. ص:61.

[27] حاصر أسطول برتغالي المدينة وأنزل بها جيشا عدده حوالي ثمانية آلاف في يونيو 1515 م، غير ان المحاولة باءت بالفشل.

COINDREAU Roger, ***(La Casbah de Mehdia)***, Les éditions de la porte, Imp : de F.Moncho, Rabat, 1946, P : 47.

[28] ولد فيليب الثالث سنة 1578م لأبيه الملك فيليب الثاني وزوجته آن النمساوية، تولى عرش إسبانيا في سن العشرين، وعلى خلاف من سبقه ردد المؤرخون عن سيرته صفات سيئة كالضعف والتردد وسوء التدبير والخمول وعدم التحلي بالمعرفة. غلب عليه الرجال الأقوياء من بلاطه على فترة حكمه كدوق ليرما ودوق أوسيدا، حيث ساد جو معاداة المعسكر البروتستانتي في المقاطعات الهولندية، إضافة إلى قراره بطرد أحفاد الموريسكيين من البلاد.

LASSALE Adéläide et BILLAUT François, ***(Les rois Philippe sur le trône d'Espagne)***, Point de vue, Article publié le 18.06.2018

الشهيرة التي تزين رفوف الأسكوريال حاليا، فطويت صفحة المشروع المغربي الفرنسي[29].

أمام المحاولات المتكررة من لدن إسبانيا لاحتلا مدينة العرائش، اتفق زيدان مع هولندا لمنحها ثغر المعمورة وتشييد حصن دفاعي فيها، حيث وجهت هذه الأخيرة ثلاث سفن حربية وسفينة خاصة بالمؤونة ظلت تبحر ما بين ثغري آسفي والمعمورة في انتظار الضوء الأخضر من السلطان زيدان لدخولها والشروع في أعمال التحصين، بيد أنه بدأ يماطل في منح الإشارة وأخذ يتحجج بانشغاله بالحرب المستعرة بينه وبين الثائر ابن أبي محلي[30]، الشيء الذي عجل بسقوط مدينة العرائش أخيرا في يد الإسبان الذين عرفوا كيف ينتهزون الفرصة وينظمون حملة عسكرية كبرى، حيث استغلوا التردد الحاصل بين طرفي الصفقة[31].

وإلى جانب الهاجس السياسي في صياغة المعاهدات والإتفاقات لدى المولى الناصر زيدان، إلا أن الجانب الإقتصادي كان محركا موازيا لإبرام معاهدات خاصة في الجانب التجاري، حيث أبدى الناصر حماسا شديدا للتعاون مع هولندا، إلا أن الجانب الهولندي أخذ وقتا مريحا للتفكير من أجل معالجة جيدة للإقتراحات التي تكون لفائدة التجار، وفي مقدمتها تكريس الحرية في تجارتهم وتوظيف كافة الموانئ المغربية، وضمان صيانة البضائع، وعدول المغاربة عن سياسة حجز السفن والسلع الهولندية دون الإستناد على قانون، في مقابل التزام الطرف الهولندي بمساعدة المغرب وتنفيذ مطالبه خاصة فيما يرتبط ببيع الأسلحة حسبما تمليه الظروف[32]، حيث أرضى السلطان السعدي الجانب الهولندي بإصدار 235 صندوق من السكر لفائدتهم في صفقة استثنائية على الرغم من الحاجة الماسة للشعب المغربي لهذه الكمية الكبيرة، لاسيما بعد التخريب الذي لحق معاصر السكر وتراجع قدرته التنافسية مع سكر العالم الجديد[33].

ومما يلاحظ من خلال عرض نموذجين من الإتفاقيات ضعف المغرب أمام الدبلوماسيين المعتمدين في المغرب واستخفافهم بحكامه خلال فترة التفكك السعدي، إضافة إلى الفساد الذي استشرى النخبة الدبلوماسية المغربية التي اعتمد عليه الناصر زيدان في بلاطه السلطاني.. وفي هذا الشأن، لا بد من التذكير بأن زيدان كان مترددا في توقيع المعاهدة مع هولندا سنة 1610، والتي اعتبرت معاهدة أساس للعديد من الإتفاقات الجانبية التي ستأتي لاحقا، حيث استعمل

---

[29] الشاذلي عبد اللطيف. ***"المجاهد السلاوي محمد بن احمد العياشي"***. مرجع سابق. هامش. ص: 58.

[30] DE CASTRIES .H, (***Les Sources Inédites de l'Histoire du Maroc***), Archives et Bibliothèques de France, *op.cit.*, Tome II, p : 566.

[31] توجه أسطول متكون من 99 سفينة عليه 7500 جندي بتاريخ 1 غشت 1614م من ميناء قادس، ووصل بعد ثلاثة أيام واقتحم المدينة يوم 6 غشت.

DE CASTRIES .H, ***(Les Sources Inédites de l'Histoire du Maroc),*** Archives et Bibliothèques des Pays Bas, *op.cit.*, Tome I, p :628.

[32] *Ibid.* p,p : 542, 543.

قدوري عبد المجيد. ***"المغرب وأوروبا ما بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر/مسألة التجاوز"***. المركز الثقافي العربي. الطبعة الأولى. الدارالبيضاء. 2000م. ص، ص: 332، 333.

[33] المصدر نفسه. ص: 56.

الديوان الفلامنكي[34] على حد تعبير عبد المجيد قدوري الإغراءات المادية بمنح هدايا للوفد المغربي المسؤول عن التفاوض، من قبيل المبعوث السلطاني أحمد بن عبدالله من خلال منحه سلسلة ذهبية بقيمة 1600 فلوارن[35]، وبقطع من الثوب بنفس القيمة، في حين استلم الذمي صامويل بلاش بسلسلة ذهبية بقيمة 600 فلوران وبميدالية ذهبية، ومُنح أخوه موسى بلاش ميدالية ذهبية.[36]

وحسبما ذكرته المصادر الدفينة لتاريخ المغرب أن الوفد المغربي لم يشارك نظيره الهولندي في صياغة نص الإتفاقية، بل اكتفيا بعدم إغفال الألقاب السلطانية ووجوب معرفة لغة تحرير البنود[37].

ثانيا: العلاقات المغربية مع باقي القوى المسيحية خلال العهد العلوي الأول:

بعد استلام العلويين زمام الأمور في المغرب منذ أواسط القرن السابع عشر، دخل المغرب مرحلة أخرى من العلاقات مع أوروبا، تحكمت فيها الإملاءات الظرفية التي اقترنت بالتفوق الأوروبي مع تفشي مشاكل القرصنة بين الطرفين.. ومع ذلك، لم تخلُ هذه المرحلة من صفحات مشرقة ستبقى غرة في جبين الدبلوماسية المغربية.

1- العلاقات المغربية مع باقي القوى المسيحية (فترة المولى إسماعيل):

تميزت حقبة حكم المولى إسماعيل الطويلة (1672-1727م) بتوطيد السلطة المركزية في البلاد والإتجاه نحو تحرير باقي الثغور المحتلة، مما جعل المصادر والدراسات التاريخية حول المغرب تقارن بشكل دقيق بين شخصية هذا السلطان العلوي والسلطان السعدي المولى أحمد المنصور، لاسيما في استثمار العلاقات الخارجية في طي الملفات الداخلية العالقة المتمثلة في التحرير وبناء جيش قوي.

كان احتلال البريطانيين لمدينة طنجة في تلك الظروف الدقيقة التي اجتازها المغرب في فترة ضعف الحكم السعدي عاملا أساسيا في ربط الموقف السياسي المغربي من علاقته بابريطانيا[38] على الجملة، حيث استغل المولى اسماعيل الظرف الداخلي البريطاني المشحون[39] وأكد من خلال دبلوماسيته مع ملوكها على ضرورة جلاء الحامية

---

[34] الفلامنكي: يقصد بها اللغة الهولندية، وذلك كناية على اللغة التي يتحدث بها ساكنة الأراضي المنخفضة، وجزء من الساكنة البلجيكية.

[35] الفلوران: العملة المتداولة في الأراضي المنخفضة آنذاك، وظلت متداولة إلى سنة 1999م، حيث استبدلت بالوحدة النقدية الأوروبية إسوة بالدول التي وافقت على الإنضمام إلى دول إتحاد اليورو.

[36] DE CASTRIES.H, ***(les Sources Inédites de l'Histoire du Maroc),*** Archives et Bibliothèque des Pays Bas, op, cit,. Tome I, P,p : 586, 587.

[37] قدوري عبد المجيد. ***"المغرب وأوروبا/مسألة التجاوز"***. مرجع سابق. ص: 571.

[38] في عهد الملك آن ستيوارت تم ضم عرش اسكتلندا إلى عرش إنجلترا، وبالتالي ظهر لأول مرة إسم "ابريطانيا العظمى".

[39] شهدت إنجلترا ثورة عظيمة ما بين 1642 و1651م، حيث كادت الملكية تختفي بصعود حكومة جمهورية، وهي حرب تسمى كذلك عند المؤرخين البريطانيين بالحرب الأهلية أو الثورة الكبرى. اندلعت في عهد الملك تشارلز الأول، وأدت إلى محاكمة الاخير وإعدامه لاحقا في آخر يومي شهر يناير 1649م، ولم تدم الحكومة الجمهورية التي سميت بـ"كومنولث إنجلترا"، حيث مهدت للملكية الدستورية بعد ذلك.

COTTRET Bernard, ***(Cromwell)***,Fayard, Paris, 1992, p : 542.

غير أن التيار الملكي كان متجذرا في السياسة المحلية وكان له انتشار بين أعضاء البرلمان، مما اعاد الملكية بسلطات أقل عما كان عليه الامر. ومما زاد في حدة الأوضاع، استمرار الصراع حول العرش بين الفروع الملكية برغم مذهبها الديني بعد اعتلاء جاك الثاني (ورد الإسم خطأ في

البريطانية عن طنجة خاصة السفارة التي بعثها برئاسة محمد بن حدو، على الرغم من موقف ابريطانيا الاستراتيجي في مساعدة الجانب المغربي على حماية جبل طارق الخاضع للسيطرة البريطانية[40].

ولم يفت المولى إسماعيل ان يحاول الإستفادة من الضعف الذي طال الوجود العسكري الإنجليزي في جبل طارق، حيث أوفد سفارة برئاسة أحمد بن أحمد بن قردناش سنة 1706م إلى الملكة آن لتزويد المغرب بمساعدة من أجل تحرير سبتة من أيدي الإسبان مقابل تعهده بتموين حامية جبل طارق بكافة مستلزماتها، إلا أن المساعي كللت بالفشل بعد أن قامت الجهاد البحري المغربي بأسر مركبين ابريطانيين على متنه 55 بحارا، حيث اكتفت الملكة آن بالعمل على الرقي بالعلاقات المغربية الإسبانية وتسوية قضية الأسرى[41].

وقد غابت إنجلترا عن المشهد الدبلوماسي منذ تلك الفترة التي سبقت تحرير المغرب لطنجة سنة 1689م، لتعود في آخر عهد المولى إسماعيل، حيث سعى السلطان العلوي من خلال سفارته التي بعثها إلى الملك جورج الأول[42] إلى استثمار الصراع البريطاني- الإسباني لتحرير مدينة سبتة، ونصت الرسالة التي حملها السفير المغربي عبد القادر بيريز[43] كذلك على معاملة التجار المغاربة في جبل طارق بالحسنى، بالإضافة إلى ضرورة تحرير مركب كان يحتوي على بضاعة مغربية وتم أسره من طرف قراصنة بريطانيين عند جبل طارق[44].

المقال، والصواب هو تشارلز الثاني) عرش إنجلترا، حيث قامت ثورة ما بين 1688 و1689م، اعتُبرت أهم ثورة، إذ خلقت قطيعة نهائية بين تيار تجديدي وتيار ملكي تقليدي، مما مهد لانتصار البروتستانت على الكاثوليك أخيرا.

PINCUS Steve, (***La Révolution Anglaise de 1688: Economie Politique et Transformation Radicale)***, Revue de l'Histoire Moderne et Contemporaine, Ed: Belin, 1N° 58-1, Article publié, 2011, p-p :1-4.

[40] التازي عبد الهادي. ***"الموجز في تاريخ العلاقات الدولية للمملكة المغربية"***. الطبعة الأولى. 1404هـ/1984م. ص، ص: 102، 104.

[41] روجرز. ب. ج. ***"تاريخ العلاقات الإنجليزية المغربية حتى عام 1900م"***. ترجمة ودراسة وتعليق: د. يونان لبيب رزق. نشر: دار الثقافة. الطبعة الاولى. الدارالبيضاء. 1401هـ/1981م. ص، ص: 114،117.

[42] الملك جورج الأول، اسمه جورج لويس، ولد بتاريخ 28 مايو 1660م ملك ابريطانيا العظمى وايرلندا منذ 1 غشت 1714م ، دوق براونشفايغ لونيبورغ المعروفة بهانوفر في عهد الإمبراطورية الرومانية المقدسة، ورث ألقابه الملكية في ألمانيا بعد أن ورث هانوفر من أبيه ووسعها مع ميراثه من أعمامه. على الرغم من وجود صلات دم وقرابة تربط 50 مرشحا من الروم الكاثوليك مع الملكة البريطانية آن، إلا أن المرسوم القاضي بمنع الكاثوليك من اعتلاء عرش ابريطانيا مهما كانت صلاتهم بالملك المتوفي او الملكة المتوفية والذي سُنَّ سنة 1701م، مكن من ترشيح ملكة هانوفر صوفيا لولاية عهد الملكة آن لقرابتها معها، ولاعتناق البيت الهانوفري الحاكم المذهب البروتستانتي على النهج اللوثري، حيث كانت تحكم إمارات هانوفر مناصفة مع ابنها جورج لويس. وبعد اصابتها بجلطة دموية، اعتلى جورج لويس عرش هانوفر الالمانية منفردا، وغدا ولي العهد الوحيد للملكة آن. توفيت الملكة البريطانية آن، وتم جلب الامير الهانوفرى جورج لويس لحكم ابريطانيا العظمى وايرلندا تحت مسمى جورج الاول.

FLANTZER Susan, ***(King George I of Great Britain)***, Article published on: Unofficial Royalty, Royal News and Discussion, 15 of December 2015.

[43] السفير عبد القادر بيريز، أو الحاج الأدميرال عبد القادر، من دبلوماسيي العهد الإسماعيلي، ينحدر من عائلة بيريز الموريسكية، استقبل من طرف جورج الأول في سفارة بتاريخ 29 غشت 1724م.

[44] التازي عبد الهادي. ***"سفارة إسماعيلية إلى ابريطانيا"***. مقال. أعمال ندوة السلطان مولاي اسماعيل. منشورات عمادة جامعة المولى إسماعيل. بدون تاريخ. ص، ص: 162،164.

ساهم تحرير المولى إسماعيل لعدد من الثغور المحتلة كالمهدية سنة 1681م وطنجة سنة 1684م والعرائش سنة 1689م، إلى التوجه نحو إقامة علاقات أكثر قوة مع القوى المسيحية بغرض التسلح والإستفادة من مواد تجهيز السفن لتحرير سبتة بالأساس، فوجد ضالته في فرنسا التي ناصبت العداء لابريطانيا[45]، مستفيدا من رغبتها في إقامة صداقة دائمة مع المغرب وإقصاء ابريطانيا عن طنجة، وكذلك من تمثيلها القنصلي الواسع مما شكل نقطة إيجابية فيما بتعلق بسهولة التفاوض في شتى المشاكل المعروضة على البلدين، هذا بالإضافة إلى نظرة المولى إسماعيل الطيبة لفرنسا التي لم تكن تحتل أي جزء من التراب المغربي، دون إغفال نفس التوجه السياسي السلبي الذين كان يكنه المغرب مع فرنسا لدايات الجزائر الأتراك[46].

ومنذ ذلك الحين، خطت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين سطورا رفيعة في باب الصداقة الدولية، حيث ولج السفراء المغاربة البلاط الفرنسي باستمرار لربط العلاقات الشخصية التي قامت بين كل من المولى اسماعيل والملك لويس الرابع عشر[47]، وكذلك قدم السفارات الفرنسية دون انقطاع على بلاط السلطان في مكناس[48]، ومن أشهر الدبلوماسيين المغاربة إلى فرنسا عبد الله بن عائشة[49].

---

[45] بوصول آل البوربون إلى الحكم في فرنسا أواخر القرن السادس عشر، احتدم التنافس حول مستعمرات أمريكا الشمالية بين فرنسا وابريطانيا إضافة إلى جزر وأرخبيلات آسيا الشرقية، واستفادت فرنسا كذلك من جو الثورات السياسية التي عصفت بابريطانيا خلال النصف الثاني من القرن المذكور لتزيد من قوة مركزها على الصعيد الأوروبي، وسيزيد التنافس حدة بعد حرب الخلافة الإسبانية سنة 1700م.

[46] رزوق محمد. ***"الجهاد البحري في عهد السلطان مولاي إسماعيل: ملاحظات أولية"***. مقال. أعمال ندوة السلطان مولاي اسماعيل. منشورات عمادة جامعة المولى إسماعيل. مكناس. 1995م. ص، ص: 170، 171.

[47] الملك لويس الرابع عشر، من أشهر ملوك البوربون وملوك فرنسا إلى الإطلاق، ولد في 5 شتنبر 1638م، يلقب بـ "الأكبر" أو "الشمس"، عاش طفولة صعبة جدا بعد وفاة أبيه لويس الثالث عشر سنة 1638م وعمره خمس سنوات فقط، لهذا اقتسمت والدته آن النمساوية تربيته وتنشئته مع كبير وزرائه مازاران إلى وفاة هذا الاخير سنة 1661م. بعد ذلك، اقتحم الملك الشاب معترك السياسة الداخلية والخارجية من أوسع أبوابها. خاض حروبا لا تنتهي مع ابريطانيا وهولندا بسبب الإستمرار في نهج السياسة التوسعية. أسس من خلال طريقة حكمه للملكية المطلقة. أسس قصره الشهير فرساي ليكون رمزا للمجد والقوة التي عرفت بها فرنسا أثناء حكمه. تزوج من ماريا تيريزا أخت الملك الإسباني كارلوس الثاني في إطار زواج سياسي يهدف إلى توحيد العرشين عند الضرورة، حيث ستواجه فرنسا تحالفا أوروبيا ضدها فيما عرف بحرب الخلافة الإسبانية عقب وفاة الملك كارلوس الثاني، حيث سيشدد الملك لويس الرابع عشر على أحقية زوجته بميراث أخيها الملك الذي لم ينجب اولادا. تمكن ابنه فيليب من حكم إسبانيا سنة 1714م دون توحيد العرشين الفرنسي والإسباني وفق مقتضيات معاهدة أوتريخت سنة 1713م المبرمة بين لويس الخامس عشر لاحقا وبين القوى الأوروبية المناهضة لتوريث العرش الإسباني أميرا من آل البوربون. توفي سنة 1715م.

ISKANDAR Kara, ***(Louis XIV- Roi de France 1638-1715),*** Histoire de France, Souverains et Chefs d'Etats, Article publié le 1.03.2021.

[48] يذكر ذ. عبد المجيد قدوري حول ظروف هذه المعاهدة بين المغرب وهولندا، أن المولى إسماعيل لم يشأ أن يذيل المعاهدة بتوقيعه بعد أن تشدد في ضرورة وصول هدية متفق عليها نظير بداية العمل ببنود المعاهدة.

قدوري عبد المجيد. **"المغرب وأوروبا/ مسألة التجاوز"**. مرجع سابق. ص: 333.

[49] عبد الله بن عائشة، ولد اواسط القرن السابع عشر في أسرة موريسكية امتهنت القرصنة ضد السفن الإيبيرية.. واصل الجهاد البحري وكان يصل بسفنه إلى الدانمارك وبحر الشمال، وكان متخصصا في تعقب السفن القادمة من العالم الجديد، وقع في الأسر لدى ابريطانيا سنة

وعلى منوال ابريطانيا وفرنسا، حاول المولى اسماعيل نسج علاقات مع هولندا وذلك بالعزم على توقيع معاهدة جديدة سنة 1684م على نفس النموذج الذي تم بينها وبين دايات الجزائر سنة 1680م، حيث احتوت الصيغة المرتقبة للمعاهدة 21 شرطا، غير ان السلطان لم يوقعها إلا بعد شهور[50].

ومع ذلك، شاب علاقات المغرب في عهد المولى إسماعيل مع هولندا الكثير من التوتر، حيث ألزم السلطان العلوي هذه الأخيرة على مواصلة قيامها بتموين البحرية المغربية، حيث هدد بإعلان الحرب عليها في حالة تهاونها في الوفاء بما تم الإتفاق عليه من قبل، بل اتجه إلى إعلان الحرب على هولندا سنة 1674م بعد إخلال القنصل الهولندي بالإلتزامات المنصوص عليها، ولم يتم التراجع عن إعلان حالة الحرب إلا سنة 1696م بعد ان اضطرت هولندا إلى إرسال عسكري هولندي للإقامة في المغرب، والإستمرار في تنفيذ بنود الإتفاقيات العسكرية المبرمة بين الجانبين[51].

من أهم القضايا التي حركت الدبلوماسية الإسماعيلية القرصنة أو ما سماه المغاربة آنذاك بـ "الجهاد البحري".. ولا يجب تناول هذه القضية من باب العمل العشوائي، فقد قام المولى اسماعيل بتشجيع عمليات الجهاد البحري، وذلك لما يدره من أموال طائلة على خزانة الدولة، وشجع عملياته حتى في ظل الحصار المفروض من طرف أوروبا في سبعينيات القرن السابع عشر، حيث سقط عدد كبير منهم في أسرى في يد فرنسا، وعاقب المتخلفين عن الجهاد البحري[52].

وقد سعى المولى إسماعيل جاهدا إلى توظيف الجهاد البحري للضغط على القوى المسيحية لمنحه السلاح والعتاد الحربي، وهذا ما توضحه رسالته إلى ملك فرنسا لويس الرابع عشر[53].

وقد أقلقت وضعية الأسرى الأوروبيين المحتجزين في السجون المغربية بال الدول المسيحية التي أرسلت بعثات دينية للوقوف على أحوال الأسرى لاسيما فرنسا.. وقد لعبت البعثات "الفرنسسكانية" دورا مهما في تطبيب الأسرى وتضميد جراحهم النفسية بعد أن سمعوا عن تعسف السجانين المغاربة لحقوق الأسرى، حيث سمح المولى إسماعيل ببناء كنائس للاسرى لإقامة شعائرهم الدينية في مختلف المدن المغربية كـ "سانتا ماريا" بفاس سنة 1672م، و"سانتا أنا"

1680م. تدخل الأمير جيمس شقيق الملك تشارلز الثاني لإطلاق سراحه لما بدا له من امارات الذكاء والنباهة، وعندما غدا جيمس ملك تحت لقب جيمس الثاني، أوفده السلطان مولاي اسماعيل سفيرا لديه لما أخذه عن المجتمع الاوروبي. اشتهر بسفاراته المتعددة لفرنسا، حتى أعجب في واحدة من هذه السفارات بابنة الملك لويس الرابع عشر وفاتح السلطان العلوي بخطبتها واذن له لذلك، حيث توجه إلى خطبتها، غير أن لويس الرابع عشر رد سلبيا بتلطف وذلك للفارق الكبير في العادات الإجتماعية بين الفرنسيين والمغاربة.

[50] قدوري عبد المجيد. ***"المغرب وأوروبا/ مسألة التجاوز"***. مرجع سابق. ص: 333

[51] رزوق محمد. ***"الجهاد البحري في عهد السلطان مولاي إسماعيل"***. مقال سابق. ص: 173.

[52] المقال نفسه. ص: 172.

[53] **"(..) من أمير المؤمنين.. الشريف الحسني أيده الله.. إلى عظيم الروم لويس الرابع عشر. اما بعد، فاعلم أن الذي ظهر لنا أن ليس عندك قول صحيح.. فالإنجليز تكلموا معنا كلمة وقبضنا ووفوا بها. فحين ذهب خديمنا لبلادهم... فرحوا به و أكرموه وبروا به و أتى من عندهم بعشر مائة مكحلة وستة عشر مائة قنطار من البارود... ثم بعد ذلك، قدم لعلي مقامنا صاحبكم انبشدورو أتانا بشيء من الفرو مع بالطو الحرير. وهل نحن ممن يعجبه ذلك ويسره؟ فنحن معشر العرب لا نعرف إلا الصحيح".**

DE CASTRIES. H, ***(Les Sources Inédites de l'Histoire du Maroc: Deuxième Série-Dynastie Filalienne)***, Archives et Bibliothèques de France, *Op.cit*, Tome II, p :434.

في سلا سنة 1680م، وقام بمبادرات أخرى كإغلاق المطامير التي كانت تضم الأسرى تحت الأرض وأقام لهم عنابر فوق سطحها، ومنح البعثات الدينية رخصا للتنقل ونقل البضائع عبر الجمارك المغربية وسمح لهم بشراء منازل بالمغرب[54]. ولإنجاح السفارات المتلاحقة لتحرير الأسرى المسيحيين بالسجون المغربية، وصلت سفارة فرنسية سنة 1682 بإمنتانوت برئاسة "سانت أمانس"، وأخرى برئاسة "سانت أولون" سنة 1693م، إضافة إلى زيارة السفير الفرنسي للسلطان بمكناس حول ذات الموضوع[55].

2- العلاقات المغربية مع باقي القوى المسيحية (فترة المولى محمد بن عبد الله).

بعد وفاة المولى إسماعيل ودخول المغرب في أزمة حول الحكم دامت ثلاثين سنة، عادت أجواء الإستقرار لتخيم على البلاد بعد ان تولى محمد بن عبد الله بن إسماعيل العرش سنة 1757م. وقد صادف تاريخ توليته المزيد من مظاهر التفوق الأوروبي بالمقارنة مع المغرب وجنوب ضفة المتوسط على العموم، على الرغم من شخصيته الرامية إلى الإنفتاح على الغرب وإدراك أسرار قوتهم.

اتخذ المولى محمد بن عبد الله كما يذكر عبد المجيد قدوري من علاقاته بالعالم الخارجي ركيزة أساسية في سياسته، لهذا تميز حكمه بكثرة المعاهدات وخيم الصلح على علاقات المغرب بكافة القوى الأوروبية[56].

حضر هاجس التسلح بقوة لدى السلطان محمد بن عبد الله في دبلوماسيته المنفتحة، واتجه صوب البلاط الهولندي مقابل منح التجار الهولنديين امتيازات كبيرة في تجارتهم بمرسى أكادير[57]. وستزيد العلاقات المغربية الهولندية متانة في أواسط عهد السلطان من خلال الوفد الكبير الذي ترأسه البارون شخونينخ لعقد معاهدة صلح واسعة سنة 1776م والتي كانت لها إشارات حول دور الدبلوماسيين اليهود[58] الذين كان يعتمد عليهم المولى محمد بن عبد الله في البلاطات الأوروبية، حيث كشف البارون الهولندي للمخزن العلوي عن سوء تصرفات هؤلاء الدبلوماسيين وتشويههم للإمبراطور المغربي وتلطيخ صورته[59]. ويستفيض البارون شخونينخ في معرض كشفه لبعض الخبايا التي عرفتها

---

[54] بنيس عبد الحي. ***"مسألة الأسرى المسيحيين بالمغرب على عهد السلطان مولاي إسماعيل"***. أعمال ندوة السلطان مولاي اسماعيل. منشورات عمادة جامعة المولى إسماعيل. مكناس. 1995م. ص، ص: 182، 183.

[55] المقال نفسه. ص: 187.

[56] قدوري عبد المجيد. ***"المغرب وأوروبا/ مسألة التجاوز"***. مرجع سابق. ص: 333، 334.

[57] **"خديمنا الحاج الرزيني. سلام عليك.. وبعدا... ولا يخفى عليك أن جنس الفلامنك أقرب من جميع الأجناس.. ولهم فينا الحظ الذي ليس لغيرهم وتجارهم مقدمون لدينا على سائر التجار ولا نعمل لهم إلا ما في خاطرهم. ولو أننا أعطيناهم مرسى ثغر أقدير يأخذون جميع مستفادها لنفوسهم ويحتفظون به لرؤوسهم، لكان ذلك قليلا عندنا في جهة الإصطادوس لوقوفهم في أمورنا واعتنائهم بحو ائجنا...".**
رسالة السلطان المولى محمد بن عبدالله إلى عامله على أكادير.
المصدر نفسه. نفس الصفحة.

[58] المقصود بهم الوسطاء التجاريون الذي اعتمد عليهم المحزن السعدي والعلوي في احتكار التجارة المغربية مع أوروبا وكانوا جلهم يهودا.

[59] DE SCHOENING Le BARON, ***(Croisières et negotiations de MR. DE KINSBERGEN.. Ambassadeur à la cour de Maroc, avec des détails historiques ,moraux et politiques sur l'empereur et l'empire de Maroc)***, Amsterdam, 1779, P : 88.

الدبلوماسية التجارية للمغرب آنذاك بحديثه عن صمويل سمبل ممثل السلطان مع الجانب الهولندي، فيقول: ".. **هو ماكر مخادع مناور، لا يتردد في طمس الحقائق عن السلطان، ويبالغ في طلبات هذا الأخير ليجعلها صعبة المنال. وكان يقدم على هذه الممارسات لانه كان يستفيد منها، وكان يسعى جاهدا لإفشال عدد كبير من مشاريع السلطان الجيدة"**[60].

وفي إطار ربط مستقبل المغرب وقتئذ بالمحيط الأطلنتي، سعى المولى محمد بن عبد الله إلى تحرير الثغور المحتلة بعد أن ضمن السلاح القادم من هولندا، وكانت عينه على الجديدة منذ أن كان واليا لأبيه في مراكش لقربها منه إضافة إلى ضعف الحامية البرتغالية المقيمة فيها[61]، وكذلك لوقوفه على خطأ المولى أحمد المنصور الذي لم يول أهمية للمحيط في اللعبة السياسية.

وبعد تحرير الجديدة سنة 1780م، تبين المشروع العملاق الذي هدف إليه السلطان العلوي بالتنازل عن القرصنة كأداة توظفها الدولة للضغط على القوى الأوروبية إلى تقنينها وتعويضها بأسطول هائل مكتمل في العدد والعتاد والأساليب والزج به في التجارة الدولية، بعد استكمال تحديث المرافئ المغربية، وبالتالي إدماج الجهاد البحري في باقي مؤسسات المخزن[62].

لذلك، ستتجلى نصائح المولى محمد بن عبد الله المسترسلة للتجار المغاربة في الذهاب بعيدا في التجارة الدولية والسفر بحرا بين الموانئ المغربية، على الرغم من بعض المخاوف التي أعرب عنها الأوروبيون في نية السلطان في الجهاد وشن الحرب على المسيحيين، والتي ينفيها على الجملة الباحث الإسباني رامون لوريدو دياز. [63]

وعلى غرار الإمتيازات التي منحها المولى محمد بن عبد الله للهولنديين بالمغرب، وقع مع الملك الفرنسي لويس الخامس عشر[64] معاهدة بتاريخ 28 مايو 1767م ضمن من خلالها الجانب المغربي حرية التجار الفرنسيين ومصالحهم في

---

60 *Ibid.* p :141.

61 المراكشي أبو القاسم محمد بن سليمان. *"الحلل البهيجة في فتح البريجة"*. دراسة: عبد الكريم كريم. الرباط. 1986م. ص: 12.

62 الضعيف محمد الرباطي. ***"تاريخ الضعيف"***. تحقيق وتعليق: دار المأثورات. الرباط. 1987م. ص: 166.

63 لوريدو دياز رامون. ***"المغرب والعالم الخارجي في النصف الثاني من القرن الثامن عشر"***. الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي. مدريد. 1989م. ص: 101.

64 لويس الخامس عشر، ولد بتاريخ 15 فبراير سنة 1710م، اشتهر بلقب "لويس المحبوب"، والده لويس دافو دوق بورغونديا امه هي ماري أديلايد دوقة سافوا، استلم العرش بتاريخ 1 شتنبر 1715م، عانى من وفاة جميع أفراد أسرته، وعانى العزلة معها، ومع ذلك فقد كان ذا سمعة طيبة لدى مكونات الشعب الفرنسي في بداية حكمه، حكم وعمره خمس سنوات بمجرد وفاة جد أبيه لويس الرابع عشر سنة 1715م. إلى غاية بلوغه سن الرشد سنة 1723م، كانت شؤون فرنسا تُدار من قبل الأمير فيليب دوق أوليان. تزوج من ليزينسكا إبنة ستانيسلاف الأول ولي عهد بولندا آنذاك وعاهلها اللاحق. أثرت سياسته في المجتمع الفرنسي إلا أنها أصبحت غير مقبولة لدى أوساط واسعة منه بعد سنة 1744م. تدخل في حرب الخلافة النمساوية ما بين 1740 و1748م ضد طموحات كل من النمسا ومؤيدتها ابريطانيا. ترك مجالا وساعا للنساء للتحكم من داخل بلاطه الملكي في فرساي، وانتشرت أفكارهن في المجتمع الفرنسي بإيعاز من الملك لويس الخامس عشر من قبيل مدام ماركيز دو بومبادور، التي ألقت أفكارها ظلالا وارفة إلى غاية وفاتها سنة 1764م. دخل كذلك معترك حرب السبع سنوات ضد كل من ابريطانيا وبروسيا خلال الفترة الممتدة ما بين 1756 و1763، لكنه انهزم أمام ابريطانيا صاحبة الأسطول البحري الذي لا يقهر. توفي سنة 1774م.
Augustyn Adam, ***(Louis XV King of France),*** Encyclopedia Britannica, Managing Editor, Revised on 06.05.2021.

البلاد وحق استعمال المراسي المغربية. ويعتبر المؤرخون هذه المعاهدة الأكثر جرأة ما بين كل المعاهدات التي وقعها السلطان العلوي المذكور مع كافة القوى المسيحية، خاصة في الجانب القانوني لها والذي يتميز بإقصاء القضاء المغربي عند نشوب نزاع بين مغربي وفرنسي، حيث يكون الحكم بيد السلطان نفسه من جهة وبيد القنصل الفرنسي من جهة أخرى[65].

ويغلب على الظن أن هذا التنازل الذي حصل في هذه المعاهدة في ذلك التاريخ ذاته، يعود لتوقف حرب السبع سنوات 1756م – 1763م التي نشبت بين فرنسا وابريطانيا في العالم الجديد والتي امتدت رحاها إلى حروب بحرية في المحيط الاطلنتي، حيث كانت النية توظيف المراسي المغربية لمد الحاميات الفرنسية في أمريكا الشمالية، وأن تكون قاعدة استراحة للسفن الفرنسية المحملة بالمؤن، الشيء الذي فسح المجال للتجارة الفرنسية لمزاحمة نظيراتها الأوربية الأخرى.

لم تشأ القرصنة إلا أن تطل برأسها في عهد المولى محمد بن عبد الله 1757-1790م، حيث نغصت صفو العلاقات التي أقامها مع العديد من القوى المسيحية، حيث أوفد السلطان سفيره الكاتب أحمد المهدي الغزال سنة 1766م إلى الملك فرناندو الرابع[66] ملك نابولي لتوقيع اتقافية صلح وهدنة مع المغرب ولافتكاك بعض الأسرى، حيث تحرر بموجبها 300 أسير جزائري وتركي[67].

وقد لعبت جزيرة مالطة التي كانت تتبع مملكة نابولي دورا مهما في القرصنة المتوسطية، حيث سقط العديد من البحارة المغاربة والجزائريين والتونسيين حيث كانوا يستغلون كيد عاملة، وبلغت أعدادهم أرقاما مخيفة أقلقت السلطان العلوي [68]، مما استدعى هذا الأخير وبعد التنسيق مع الوزير الإسباني الكونت "فلوريدا بلانكا" لإرسال محمد بن عبد الهادي الحافي لإحصاء الأسرى قبل افتدائهم بالمال، قبل أن يلتحق به محمد بن عثمان المكناسي بعده بعام سنة 1781م[69].

وفي سياق العلاقات التي نسجها المولى محمد بن عبد الله مع الغرب المسيحي، يذكر عبد الهادي التازي ان: "..**أيام هذا السلطان أسمعت أوروبا وأمريكا صدى المغرب المدوي**"، حيث أبرم المغرب اتفاقيات هدنة وتجارة مع مملكة

---

[65] قدوري عبد المجيد. ***"المغرب وأوروبا/مسألة التجاوز"***. مرجع سابق. ص: 335.

[66] ولد بتاريخ 12 يناير 1751م، وهو ثالث الأبناء الذكور لملك إسبانيا كارلوس الثالث، توج ملكا على نابولي تحت لقب فرناندو الرابع منذ سنة 1799م، تزوج من الأميرة النمساوية ماريا كارولينا وأنجب منها عدة أميرات وأمراء، من الذكور ثلاثة: كارلو، فرانشيسكو وجينارو، لكن الحروب النابليونية ما بين 1804 و1815م أفقدته عرشه. وبعد مقررات مؤتمر فيينا سنة 1815م، تقرر إرجاع فرناندو الرابع على عرش نابولي لكن مع إضافة صقلية إلى حكمه، فصار ملكا على ما بات يُعرف بمملكة الصقليتين ما بين 1815 و1825م تحت إسم فرديناند الأول. توفي يوم 4 يناير 1825م.

PATTOU Etienne, ***(Bourbon Deux-Siciles)***, racines & histoire, Article publié, 2006,p-p : 1-3.

[67] المكناسي محمد بن عثمان. ***"البدر السافر لهداية المسافر إلى فكاك الأسارى من يد العدو الكافر"***. دراسة وتحقيق: مليكة الزاهدي. منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية. سلسلة الرسائل والأطروحات الجامعية. الطبعة الاولى. 1426هـ/2005م. ص: 26.

[68] بلغ عدد أسرى المغاربة في جنوة وحدها 232، وفي نابولي 285، أما في مالطة فقد بلغ 1395 أسير.

لوريدو د. ر. ***"المغرب والعالم الخارجي"***. مرجع سابق. ص: 145.

[69] المكناسي. ***"البدر السافر لهداية المسافر"***. مصدر سابق. ص: 29.

الدنمرقة (الدانمارك) ومع مملكة السويد سنة 1765م، كذلك مع مملكة فينسيا سنة 1765م[70]، مملكة توسكانيا سنة 1778م[71]، ومع الإمبراطورية النمساوية المجرية سنة 1783م، بالإضافة إلى معاهدة هدنة مع روسيا القيصرية من خلال رسالة بعث بها السلطان محمد بن عبدالله إلى وزير الخارجية الروسي محملة إلى الملكة كاترينا الثانية في انتظار وصول سفيرها إلى المغرب لتوقيع شروط هذه الهدنة[72].

خلاصة:

فرضت التحولات الجذرية التي عرفتها القارة العجوز منذ مطلع العصر الحديث على المغرب خياران لا ثالث لهما: إما أن ينصهر في بوتقة التغيير التي تتعاظم ويتحول إلى بلد قوي، وإما أن يكون فريسة الأطماع الخارجية. لذلك، شهد المغرب منذ عهد عبد الملك المعتصم السعدي 1576- 1578م عاصفة من التحديث استمرت على قدم وساق طيلة عهد أحمد المنصور السعدي 1578- 1603م، همت كافة القطاعات السياسية، العسكرية، الإقتصادية والإدارية. غير ان فترات الضعف والإنقسام حول السلطة مصحوبة بالكوارث الطبيعية والأوبئة وتوالي الجفاف، كلها كانت عوامل تُرجع المغرب بسرعة إلى الوراء، في حين كانت عجلة التقدم آخذة في الدوران دون توقف عند القوى الأوروبية، التي ما فتئت تطمع في المغرب بعد وفاة أحمد المنصور.

نفس السيناريو سيعاد رسمه في عهد المولى إسماعيل الذي استنسخت الذاكرة المغربية من حكمه نموذجا من المولى المنصور السعدي، حيث اعاد للمغرب هيبته الضائعة منذ ما يقرب من ثلاثة أرباع القرن، وحاول أن يقف على نفس المسافة من القوى الأوروبية، واستغل العديد من نقط القوة في شخصيته اولا وفي بعض التفاصيل التي تعرفها أوروبا ثانيا من أجل استكمال المشروع التحريري الذي بدأه السلاطين السعديون، إضافة إلى تحديث الإدارة والجيش، كما لم يتساهل في استثمار الجهاد البحري "القرصنة" من أجل الضغط على البلاطات الملكية في أوروبا.

إلا أن مرحلة الأزمة التي عصفت بالبلاد مع وفاة المولى إسماعيل بين الفترة الممتدة من 1727 إلى 1757م وما شابها من نزاع حول العرش، ساهمت في إيقاف وتيرة الإصلاح التي ستنمو أكثر مع حفيده المولى محمد بن عبد الله طيلة 33 سنة من حكمه، إذ بدأت مسيرة إصلاحية في جميع المجالات بما فيها التعليم، وتظل فكرة تقوية الأسطول المغربي وإقحامه في التجارة العالمية التي كانت تجوب المسارات البحرية للمحيط الأطلنتي، من أقوى الأفكار الرائدة التي تضمنها مشروع هذا السلطان العلوي للنهوض بالمغرب، وذلك انطلاقا من البعد الإقتصادي، متوخيا إثراء خزائن الدولة في سبيل الإنفاق على تنمية البلاد.

بيد أن النزاع حول العرش بات نقطة حتمية تلحق وفاة كل سلطان قوي، حيث سيختلف أبناء المولى محمد بن عبد الله حول الحكم، مما سيدخل المغرب مرحلة أخرى من الضعف، وازتها مشاهد كبرى من التفوق الاوروبي المستند على الثورة الصناعية، إضافة إلى التغييرات المتلاحقة التي نتجت عن الثورة الفرنسية سنة 1789م كتعاظم حركة التربص

---

[70] مملكة عاصمتها آنذاك البندقية الإيطالية.

[71] مملكة عاصمتها آنذاك فلورنسا الإيطالية.

[72] التازي عبد الهادي. *"الموجز في تاريخ العلاقات الدولية للمملكة المغربية"*. مرجع سابق. ص، ص: 108، 109، 116.

الإمبريالي بالبلدان الضعيفة.

ببليوغرافيا المقال:

أولا: المصادر باللغة العربية.

- الإفراني محمد الصغير. " نزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي". تصحيح: السيد هوداس. طبعة مدينة إنجي. 1888م.
- المكناسي محمد بن عثمان. "البدر السافر لهداية المسافر إلى فكاك الأسارى من يد العدو الكافر". دراسة وتحقيق: مليكة الزاهدي. منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية. سلسلة الرسائل والأطروحات الجامعية. الطبعة الاولى. 1426هـ- 2005م.
- المراكشي أبو القاسم محمد بن سليمان. "الحلل البهيجة في فتح البريجة". دراسة: عبد الكريم كريم. الرباط. 1986م.
- الناصري أحمد بن خالد. "الإستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى". تحقيق: جعفر الناصري ومحمد الناصري. دار الكتاب. الدارالبيضاء. 1997/1418م.
- الفشتالي أبو فارس عبد العزيز. "مناهل الصفا في مآثر موالينا الشرفا". تحقيق: عبد الكريم كريم. من مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والثقافة. بدون تاريخ.
- الضعيف محمد الرباطي. " تاريخ الضعيف". تحقيق وتعليق: دار المأثورات. الرباط. 1987م.

ثانيا: الدراسات والمقالات باللغة العربية:

أ- الدراسات:

- كريم عبد الكريم. "المغرب في عهد الدولة السعدية: دراسة تحليلية لأهم التطورات السياسية ومختلف المظاهر الحضارية". شركة الطبع والنشر. الطبعة الثانية. الدارالبيضاء. 1978م.
- لوريدو ديازرامون. " المغرب والعالم الخارجي في النصف الثاني من القرن الثامن عشر". الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي. مدريد. 1989م.
- قدوري عبد المجيد. "المغرب وأوروبا ما بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر (مسألة التجاوز). المركز الثقافي العربي. الطبعة الأولى. الدارالبيضاء. 2000م.
- روجرز. ب. ج. "تاريخ العلاقات الإنجليزية المغربية حتى عام 1900م". ترجمة ودراسة وتعليق: د. يونان لبيب رزق. نشر: دار الثقافة. الطبعة الاولى. الدارالبيضاء. 1401هـ/1981م.
- الشاذلي عبد اللطيف. "المجاهد السلاوي محمد بن احمد العياشي: من تاريخ المغرب في القرن السابع عشر". منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط. سلسلة أطروحات ورسائل/ رقم 65. الطبعة الثانية. بدون تاريخ.
- التازي عبد الهادي. "الموجز في تاريخ العلاقات الدولية للمملكة المغربية". الطبعة الأولى. 1404هـ/ 1984م.

ب- المقالات:

- بنيس عبد الحي. "مسألة الأسرى المسيحيين بالمغرب على عهد السلطان مولاي إسماعيل". أعمال ندوة السلطان مولاي اسماعيل. منشورات عمادة جامعة المولى إسماعيل. مكناس. 1995م.
- رزوق محمد. "الجهاد البحري في عهد السلطان مولاي إسماعيل: ملاحظات أولية". أعمال ندوة السلطان مولاي اسماعيل. منشورات عمادة جامعة المولى إسماعيل. مكناس. 1995م.
- التازي عبد الهادي. "سفارة إسماعيلية إلى ابريطانيا". أعمال ندوة السلطان مولاي اسماعيل. منشورات عمادة جامعة المولى إسماعيل. مكناس.1995م.

ثالثا: الدراسات والمقالات باللغات الأجنبية:

أ- الدراسات:

- BRAUDEL Fernand. "La Méditerranée et le Monde Méditerranéen à l'époque de Philippe ll". Paris. 1949.
- COINDREAU. Roger. "La Casbah de Mehdia". Les éditions de la porte. Imp : de F.Moncho. Rabat. 1946.
- COTTRET Bernard, (Cromwell) ,Fayard, Paris, 1992
- DE CASTRIES Henry, *(Les Sources Inédites de l'Histoire du Maroc)*, Archives et Bibliothèques de France, Tome ll, Ed : Ernest Le Roux, Martinus Nijhoff, Paris, La Haye, 1907.
- LOTH David, (*Philippe II)*, Payot,collection : Bibliothèque historique , Paris, 1933.
- SERRÃO Joel, *(Dictionnaire de l'Histoire du Portugal)*, volume 1, éd : SERRÃO, Joaquim VERISSIMO, Université de Coimbra.
- DE SCHOENING Le BARON, *(Croisières et négotiations de MR. DE KINSBERGEN.. Ambassadeur à la cour de Maroc, avec des détails historiques ,moraux et politiques sur l'empereur et l'empire de MAroc)* , Amsterdam, 1779.

ب- المقالات:

- Augustyn Adam, (Louis XV King of France), Encyclopaedia Britannica, Managing Editor, Revised on 06.05.2021.
- LE ROUX Nicolas, *(Élisabeth 1ère),* L'histoire par l'image, article publié, Avril 2015.
- CHAUNU Pierre, *(Les Pays-Bas dans l'Empire de Charles Quint et Philippe II),* Histoire, économie & société 1492, 12ème année, troisième trimestre, Article publié, 1993.
- LASSALE Adéläide et BILLAUT François*, (Les rois Philippe sur le trône d'Espagne*), Point de vue, Article publié le 18.06.2018,
- PINCUS Steve, (La Révolution Anglaise de 1688 :Economie Politique etTransformation Radicale), Revue de l'Histoire Moderne et Contemporaine, Ed: Belin, 1N° 58-1, Article publié, 2011.
- FLANTZER Susan, (King George I of Great Britain), Article published on :Unofficial Royalty, Royal News and Discussion, 15 of December 2015.
- ISKANDAR Kara,(Louis XIV- Roi de France 1638-1715), Histoire de France, Souverains et Chefs d'Etats, Article publié en 1.03.2021.
- PATTOU Etiènne, *(Bourbon Deux-Siciles),* racines histoire, Article publié, 2006 .

مساهمة خرائطية لتدبير مخاطر الحركات الكتلية للسفوح

دراسة تطبيقية على دينامية السطح بمنطقة القصر الصغير (المغرب).

A cartographic contribution to the management of the risks of mass movements of slopes

Applied study on surface dynamics in Ksar Sghir region (Morocco)

1- ظريف جواد، كلية الآداب والعلوم الإنسانية – مراكش

ملخص: تتناول الدراسة إشكالية الحركات الكتلية بمنطقة القصر الصغير، ويشكل هذا الخطر الطبيعي تحديا حقيقيا أمام تنمية المناطق الجبلية، حيث يخلف خسائر مادية واقتصادية، تظهر آثارها في تعرض البنايات للدمار وضياع التربة بالأراضي الفلاحية، وتفاقم اللجوء البيئي، لذلك يبقى التدبير الخرائطي مهما لتجاوز أضرار هذه الحركات الكتلية. تنبني المنهجية الخرائطية المعتمدة في الدراسة على تركيب ثلاث خرائط أساسية، وهي؛ خريطة الانحدارات وحساسية الصخارة من الماء ودينامية السفوح، وإخضاعها للمحاكاة والتفسير والاحتمال للوصول لخريطة درجات حدوث الحركات الكتلية، التي تقسم المنطقة لأربع درجات خطر (ضعيفة ب 29.4%، ومتوسطة ب 62.5% ومرتفعة ومرتفعة جدا ب 8.4%)، وانطلاقا من هذا التصنيف يمكن اتخاذ التقنيات اللازمة لتقوية مناعة المجالات ذات الدرجة المرتفعة والمرتفعة جدا، كما يمكن اعتماد هذه الخريطة في وثائق التهيئة والتعمير لتوجيه التوسع العمراني نحو المناطق الآمنة.

الكلمات المفاتيح: القصر الصغير، حركات كتلية، خرائطية، خطر طبيعي، تدبير.

Abstract: The study deals with the problem of mass movements in the Al-Qasr Al-Saghir area, and this natural danger constitutes a real challenge to the development of mountainous areas, as it leaves material and economic losses, the effects of which appear in the exposure of buildings to destruction and the loss of soil in agricultural lands, and the exacerbation of environmental refuge, so the mapping measure remains important to overcome the damages of these movements mass; The cartographic methodology adopted in the study is based on the installation of three basic maps, namely; The map of the slopes and the sensitivity of the rocks to the water and the dynamics of the slopes, and subjecting them to simulation, interpretation and the possibility of reaching the map of the degrees of occurrence of mass movements, which divides the area into four degrees of danger (weak with 29.4%, medium with 62.5% and high and very high with 8.4%), and based on this classification can be taken Techniques needed to strengthen the immunity of areas of high and very high degree, and this map can be adopted in the preparation and reconstruction documents to direct urban expansion towards safe areas.

Key words: small palace, mass movements, cartography, natural hazard, measure.

تقديم:

تشهد المناطق الجبلية الرطبة بشمال المغرب، دينامية سطحية متسارعة نظرا لتفاعل خصائصها الطبوغرافية والمناخية والجيولوجية والتدخلات البشرية، وتظهر معالمها على شكل انتقال كتلي للتكوينات الفتاتية والصخرية من عالية المنحدرات نحو السافلة، وهو ما يعرف بالحركات الكتليةles mouvements de masses، على شكل؛ انخسافات وانزلاقات أرضية، وتدفقات/جريانات وحلية نتيجة لتشبع الصخارة بالماء، وانهيارات وانهيالات صخرية، نتيجة لحدوث تشققات بالأجراف العالية. يتكرر حدوث هذا الخطر الطبيعي بمداشر منطقة القصر الصغير، حيث تعاني بعض الساكنة المستقرة بالمنحدرات الشديدة أكثر من 30%، خلال الفترات الرطبة من السنة، من تعرض بناياتهم للدمار أو إصابتها بتشققات بالغة الخطورة، كما تتسبب أيضا في انجراف أجزاء من الطرق والسواقي وطمر الآبار، لذلك تحاول مديريات التجهيز والنقل مقاومة هذه الدينامية عبر إنشاء تقنيات لصد التكوينات المتدفقة باتجاه الطرق، لكنها تبقى تدابير محدودة جدا.

ينبغي أن تعتمد الإجراءات والتدابير الوقائية ضمن إستراتيجية وطنية، تأخذ بعين الاعتبار نوع وشدة الحركة الكتلية قبل وخلال وبعد حدوثها، ودرجة هشاشة المجال المهدد، لذلك دعم المغرب مشروع إنشاء إستراتيجية وطنية للتدبير المندمج للأخطار 2010-2012، في إطار مشروع مشترك بين عدة وزارات وبدعم من البنك العالمي والصندوق العالمي للحد من الكوارث والوكالة السويسرية للتعاون والتنمية، وارتكز هذا المشروع على نظم المعلومات الجغرافيةSIG[1]، والذي يستعمل في تقدير قابلية المنحدرات على الحركة، من خلال تركيب لعدة خرائط تتناول العوامل المسؤولة عن هذه الحركية[2].

تعتبر الخرائطية وسيلة حديثة تعتمد من طرف مجموعة من البلدان، لتحديد المناطق التي يحتمل أن تحدث بها هذه الأخطار الطبيعية عامة والحركات الكتلية خاصة، كما تعتبر أيضا ضرورة اجتماعية ملحة، تمكن من تنبيه وإخبار السكان بالأخطار الكبرى، التي يحتمل أن تحدث بمنطقتهم، ويتم الاعتماد عليها في جميع مراحل التدبير، وفي توجيه برامج وتصاميم

[1] The World Bank et autre, 2014. Renforcement de la résilience du Maroc, apport pour une stratégie de gestion intégrée des risques, P16, P78

[2] El Aaggad N, Algouti A, Algouti A, 2015. Amaya A, cartographie par sig de l'aléa d'éboulement dans le bassin versant de dades (haut atlas central), Maroc, European Scientific Journal June 2015 édition vol.11, No.18, P 227, PP 222-237.

التهيئة والتعمير نحو المناطق الآمنة والمستقرة من حدوث الخطر الطبيعي[3]، وبذلك يمكن اتخاذ التقنيات اللازمة في عمليات التشييد والبناء بشكل يتناسب مع درجات الخطر.

1-الإطار المنهجي للبحث:

1-1- الإشكالية: تعتبر مداشر القصر الصغير (لشهبة، دهر الفوال وغوجين وفرسيوة...) شاهدة على حدوث عدة حركات كتلية، والتي تسببت في تأثر عدة بنايات سكنية بتشققات بالغة الخطورة، وانجراف التربة من الأراضي الزراعية وأجزاء من الطرق، مما يدفع الساكنة المتضررة إلى اللجوء لأحد أفراد العائلة. تحدث هذه الدينامية السطحية في ظل اهتمام الدولة بتنمية وإنعاش أقاليم الشمال، وخلق مناطق اقتصادية كبرى، لذلك يشهد هذا المجال عمليات التشييد، والتهيئة وتوسيع خطوط السكك الحديدية، والشبكة الطرقية للربط بين البلديات والمراكز الحضرية الكبرى (الفنيدق وطنجة وتطوان...)، ببلديتي القصر المجاز والقصر الصغير حيث يوجد ميناء طنجة المتوسطي، مما سيساهم في جذب السكان والاستثمارات الأجنبية وبالتالي توسع العمران، وهنا تكمن أهمية اعتماد خريطة درجات حدوث خطر الحركات الكتلية، والتي يمكن اعتمادها في توجيه التعمير نحو المناطق الآمنة والمستقرة.

1-2- المنهجية:

*__العمل الميداني__: يكتسي أهمية بالغة في الدراسات الجغرافية، حيث يمكن من تشخيص الواقع ومعرفة خصوصياته واختلالاته المجالية والبيئية، عبر الملاحظة المباشرة للمجال، والوقوف على مظاهر دينامية السطح، وجمع المعلومات عن المنشآت والبنايات السكنية، التي تأثرت بحدوث الحركات الكتلية، والمقارنة بين المنحدرات المستقرة والمتحركة، ثم الحصول على عينات من الصخارة.

*__العمل المخبري__: يساهم في الوصول لخريطة حساسية الصخارة من الماء، والتي تصنف المجال حسب مؤشر اللدانة Indice de Plasticité إلى صخارة ذات حساسية مرتفعة 15< IP <40 ومتوسطة 5< IP <15 وضعيفة5 >IP، وللوصول لهذا الهدف تم إخضاع عينات الصخارة المأخوذة من مجال القصر الصغير، لتجربة حدود أتربرغ.

*__العمل الخرائطي__: يرتكز على تركيب ثلاث خرائط أساسية وهي؛ خريطة حساسية الصخارة من الماء، والانحدارات

---

[3] ظريف جواد 2020. أهمية خريطة الأخطار الجيومورفولوجية للحركات الكتلية بالمناطق الجبلية: دراسة مقارنة بين المغرب وفرنسا، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل، مج 21، ع 2، ص 119، ص 119-125.

ودينامية السفوح، للوصول لخريطة تفسير حدوث الحركات الكتلية، والتي يتم استغلالها للحصول على خريطة الاحتمال، ثم خريطة درجات حدوث الحركات الكتلية، والتي تقسم المجال إلى أربع درجات؛ مرتفعة جدا، ومرتفعة ومتوسطة وضعيفة.

خطاطة رقم 1: مراحل وضع خريطة درجات حدوث الحركات الكتلية[4].

2- تتميز منطقة القصر الصغير بعدة خصائص مساعدة على حدوث الحركات الكتلية:

تنتمي منطقة القصر الصغير إلى المنطقة الفليشية شرق مدينة طنجة، يحدها ¨بلدية تغرامت شرقا وبلدية البحراويين وعمالة طنجة أصيلة غربا، والبحر الأبيض المتوسط شمالا، وبلديتي أنجرة وملوسة جنوبا. يقع هذا المجال بين خطي طول "30′00 °5 و "30 ′37 °5 غربا، ودائرتي عرض "45′00 °35 و"55′00 °35 شمالا. تتميز هذه المنطقة بحداثة تكوينها

[4] Farés A, Rollet M, Broquet P, 1994. Méthodologie de la cartographie des risques naturels liés aux mouvements de terrain (Région de Taounate – Rif, Nord du Maroc), revue française de géotechnique, N°69, 4e trimestre, P 65, PP63-72.

الجيولوجي، ويتجلى ذلك في وجود وحدات بنيوية زاحفة، وصخارتها الهشة (الصلصال، والحث والبليت والطين...) ومناخها شبه الرطب، حيث يتجاوز المتوسط السنوي للتساقطات 750 مم، ثم انحداراتها الشديدة أكثر من 20% والتي تمثل أكثر من 55% من مساحة القصر الصغير، وتتعرض المنحدرات لضغط كبير من طرف الشاحنات الضخمة، التي تقوم بنقل مواد البناء، والجرافات التي تنحث المنحدرات لتوسيع وتشييد الطرق والسكك الحديدية، وبالتالي فهذه العوامل تجعل المنطقة خاضعة للقوى المحفزة على حدوث الحركات الكتلية (صور رقم 1 و2 و3 و4)، مما يؤدي إلى تفاقم عدة ظواهر اجتماعية مثل؛ الهجرة والفقر واللجوء البيئي، وطبيعية مثل؛ ضياع التربة من المنحدرات، فحسب دراسات هوش بالمغرب فالانزلاقات الأرضية، تؤدي إلى ضياع 1000 طن/هكتار/سنة، أما انزلاقات جوانب الأودية فتؤدي إلى ضياع حوالي 10000 طن/هكتار/سنة[5].

صورة رقم 1: انزلاق أرضي بالطريق الوطنية رقم 16.

صورة رقم 2: آثار انزلاق أرضي بدوار منصورة.

المصدر: زيارة ميدانية يوم 05-07-2011 لمنطقة القصر الصغير.

[5] Antipolis S,.2003 Les menaces sur les sols dans les pays méditerranéens, plan bleu centre d'activités régionales, 2003, P31, P72.

صورة رقم 3: تساقط الكتل الصخرية بدوار دهر الفوال. صورة رقم 4 : إنزلاق أرضي بالطريق الاقليمية المؤدية لدوار لشهبة.

المصدر: زيارة ميدانية يوم 27-07-2013 لمنطقة القصر الصغير.

3- تعتمد عدة خرائط لتركيب خريطة درجات حدوث الحركات الكتلية:

يهدف البحث إلى وضع خريطة درجات حدوث الحركات الكتلية، والتي ترتكز على منهجية تبدأ بالمحاكاة ثم التفسير والاحتمال، من خلال الجمع بين ثلاث خرائط تعبر عن الأسباب الرئيسية لحدوث الحركات الكتلية، وهي: خريطة حساسية الصخارة من الماء، الانحدارات بالمنطقة وديناميكية السفوح، وتنبني هذه المنهجية على نتائج العمل الميداني والمخبري. يتم تقسيم درجات الخطر الطبيعي المرتبط بالحركات الكتلية، إلى أربع درجات؛ وضعيفة، ومتوسطة ومرتفعة ثم مرتفعة جدا.

3-1- خريطة ديناميكية السفوح:

تلعب هذه الخريطة دورا كبيرا في دراسة الحركات الكتلية، فهي من جهة تمكننا من تحديد كل أشكال عدم الاستقرار بالمجال (انزلاقات أرضية، وتدفقات/جريانات وحلية و انهيارات صخرية...)، اعتمادا على الخريطة الطبوغرافية، والجيولوجية والصور الجوية، ثم الأبحاث السابقة والملاحظة الميدانية باستعمال جهاز GPS.

3-2- خريطة الانحدارات:

تقدم هذه الخريطة توزيع فئات الانحدارات بالمنطقة، وتبعا لاختلاف توزيعها في المجال، يختلف معها احتمال حدوث الحركة الكتلية، فالمنطقة التي تنتشر بها انحدارات أكثر من 30%، تكون معرضة أكثر للديناميكية بالمقارنة مع الانحدارات

أقل من 10%، شريطة توفر العوامل الأخرى. ستتم دراسة الانحدارات في علاقتها بالصخارة، للوصول لمحاكاة حدوث الحركات الكتلية المرتبطة بالانحدارات.

3-3- خريطة حساسية الصخارة من الماء:

تم الاشتغال على الخريطة الجيولوجية لمنطقة القصر الصغير بمقياس 1/50000، لتحديد أنواع الصخور وموقعها في الميدان، والعمل على جمع العينات وإخضاعها للتحليل المخبري من خلال تجربة حدود أتربرغ.

4- محاكاة حدوث الحركات الكتلية:

نقوم بإعطاء مؤشر رقمي لكل عامل من العوامل المسببة للحركات الكتلية، وهذا المؤشر يحدد طبيعة ونوعية المنطقة طبوغرافيا وجيومورفولوجيا وجيوتقنيا.

4-1- محاكاة حدوث الحركات الكتلية المرتبطة بالانحدارات:

إن كل تكوين جيولوجي في المجال، مستقر في نسبة انحدار معين (انحدار مستقر (إ م))، وتتم عملية المحاكاة عبر مقارنة الانحدار المستقر مع انحدارات السفوح الأخرى (إ س)، ذات نفس التكوين (جدول رقم1)، ويتم اعتماد هذا المؤشر في خريطة تفسير حدوث الحركات الكتلية.

جدول رقم 1: القيم المعتمدة في محاكاة حدوث الحركات الكتلية المرتبط بالانحدارات.

- إذا كان (إ س) أكبر كثيرا من (إ م) فإن مؤشر الانحدار (م إ) يأخذ قيمة مرتفعة.....	4
- إذا كان (إ س) أكبر من (إ م) فإن مؤشر الانحدار (م إ) يأخذ متوسطة تعادل.....	3
- إذا كان (إ س) أكبر قليلا من (إ م) فإن مؤشر الانحدار (م إ) يأخذ منخفضة تعادل.....	2
- إذا كان (إ س) يعادل (إ م) فإن مؤشر الانحدار (م إ) يأخذ قيمة منخفضة جدا تعادل.....	1

تبين من خلال الزيارة الميدانية باعتماد الملاحظة واستعمال جهاز قياس الانحدارات Inclinomètre، أن استقرار السفوح يختلف حسب التكوينات، ففي المنحدرات ذات التكوينات الرصيصية، نجد أنها مستقرة في كل نسب الانحدارات، وبالتالي تأخذ المؤشر رقم 1، أما بالنسبة لأغلب التكوينات الأخرى، فإن الاستقرار يظهر في نسبة الانحدار ما بين 5 – 10%، وبالتالي فتوزيع مؤشرات الانحدار سيكون على الشكل التالي:

جدول رقم 2: توزيع المؤشرات حسب نسب الانحدارات.

نسبة الانحدار%	مؤشر الانحدار
5-10	1
10-20	2
20-40	3
أكثر من 40	4

4-2- محاكاة حدوث الحركات الكتلية المرتبطة بحساسية الصخارة من الماء:

يتم الاعتماد على خريطة حساسية الصخارة من الماء، ويتم إعطاء كل درجة حساسية، مؤشر من الرقم 1 كحساسية منخفضة إلى الرقم 3 والذي يعبر عن حساسية مرتفعة، والتي يمكن أن تقع فيها حركة كتلية، وتتوزع حسب الجدول التالي:

جدول رقم 3: درجات حساسية الصخارة من الماء المعتمدة في محاكاة حدوث الحركات الكتلية.

- حساسية مرتفعة.....3
- حساسية متوسطة.....2
- حساسية منخفضة.....1

4-3- محاكاة حدوث الحركات الكتلية المرتبطة بدينامية السفوح:

تختلف النتائج السلبية التي تنتج عن حدوث الحركات الكتلية في المجال، لأن كل حركة لها عمق، وسرعة وقوة وكمية معينة من المنقولات، وبالتالي فحتى الخسائر الناتجة عنها في المجال تكون مختلفة. يتم في إطار محاكاة حدوث الحركات الكتلية المرتبطة بدينامية السفوح، القيام بتحديد المجالات التي تشغلها حركات كتلية وإعطاءها مؤشر معين حسب قوتها. ويبتدئ هذا المؤشر من الرقم 1، وهو يعبر عن المجال الآمن والذي لم تحدث به أي حركة كتلية، ويستمر حتى المؤشر رقم 5، حيث تظهر الحركات العميقة والمدمرة (جدول رقم 4)، التي تخلف خسائر مادية كبيرة. وبالتالي فالمحاكاة تأخذ بعين الاعتبار أهمية الحركة على جميع المستويات.

- جدول رقم 4: المؤشرات المعتمدة في محاكاة حدوث الحركات الكتلية المرتبط بدينامية السفوح.

- مجال تشغله انهيارات، انزلاقات ترابية وتدفقات/جريانات وحلية.....	5
- مجال الإنسياخ (التخوير).....	4
- مجال به تدفق/جريان وحلي خامد.....	3
- مجال به إمكانية حدوث حركة كتلية.....	2
- مجال ليست به أي حركة كتلية.....	1

5- خريطة تفسير محاكاة حدوث الحركات الكتلية:

تقدم هذه الخريطة تركيبا لمؤشرات محاكاة حدوث الحركات الكتلية (مؤشر الانحدار، مؤشر حساسية الصخارة من الماء و مؤشر دينامية السفوح) بمنطقة القصر الصغير، وذلك على الشكل التالي:

خطاطة رقم 2: تركيب خريطة التفسير اعتماد على المؤشرات.

تتجزأ الخريطة رقم 1 إلى عدة مجالات، تتكون من ثلاث مؤشرات (أرقام) تعبر عن العوامل المعتمدة للوصول لخريطة درجات حدوث الحركات الكتلية.

مثال: 143

الرقم 3: مؤشر محاكاة حدوث حركة كتلية مرتبطة بحساسية الصخارة من الماء.

الرقم 4: مؤشر محاكاة حدوث حركة كتلية مرتبطة بالانحدارات.

الرقم 1: مؤشر محاكاة حدوث حركة كتلية مرتبطة بدينامية السفوح.

المصدر: تركيب لخرائط (حساسية الصخارة من الماء، الانحدارات وديناميكية السفوح بمنطقة القصر الصغير)

6- حساب احتمال التردد انطلاقا من المؤشرات:

إن تنفيذ منهجية وضع خريطة درجة حدوث الحركات الكتلية، يقتضي اعتماد المؤشر لحساب الاحتمال. يعتبر المؤشر تراتبية رقمية لدرجات كل عامل من العوامل المسئولة عن حدوث الحركات الكتلية. وتبتدئ من 1 إلى 4 في نسبة الانحدارات، ومن 1 إلى 3 في حساسية الصخارة من الماء، ومن 1 إلى 5 في دينامية السفوح. يتم حساب الاحتمال بقسمة جميع فئات المؤشرات المنخفضة على الفئة المرتفعة (جدول رقم 5)، على اعتبار أن هذه الأخيرة، هي الحد الأقصى الذي يمكن أن تقع فيه حركة كتلية. فمثلا لحساب احتمال الانحدار ما بين 5-10% الذي يمثل بمؤشر رقم 1، فيتم قسمته على الفئة المرتفعة رقم 4 (**0.25**= ¼)، وبالتالي فاحتمال الانحدار هو 0.25.

جدول رقم 5: حساب الاحتمال اعتمادا على المؤشرات.

حساسية الصخارة من الماء		الانحدارات		دينامية السفوح	
مؤشر الصخارة	احتمال الحساسية	مؤشر الانحدارات	احتمال الانحدارات	مؤشر الدينامية	احتمال الدينامية
1	0.33	1	0.25	1	0.20
2	0.66	2	0.50	2	0.40
3	1	3	0.75	3	0.60
		4	1	4	0.80
				5	1
للحصول على الاحتمال نطبق العملية التالية: 0.25×100= 25%					

7- خريطة احتمال حدوث الحركات الكتلية:

يتم وضع خريطة احتمال حدوث الحركات الكتلية، انطلاقا من خريطة تفسير المحاكاة. يتم تحويل مؤشرات محاكاة حدوث الحركات الكتلية إلى احتمال، من خلال ضرب الخارج في 100 (خريطة رقم2). يتدرج احتمال حدوث الحركات الكتلية بالخريطة من 1.65% كأدنى نسبة، إلى 100% كأعلى نسبة.

خطاطة رقم 3: تركيب خريطة الاحتمال.

خريطة احتمال حدوث الحركات الكتلية

- احتمال الانحدارات:33.3%
- احتمال حساسية الصخارة من الماء: 33.3%
- احتمال دينامية السفوح:33.3%

مثال: احتمال حدوث الحركات الكتلية = الانحدار× حساسية الصخارة× حركية السفوح×100. **75% =**

(0.75×1×1)* 100

يمثل العدد 75% هو احتمال حدوث حركة كتلية في هذا المجال.

المصدر: الاعتماد على خريطة تصور حدوث الحركات الكتلية بمنطقة القصر الصغير.

8- خريطة درجات حدوث الحركات الكتلية:

تعتبر هذه الخريطة هامة جدا لأنها تحدد المناطق الخطيرة والآمنة والمستقرة من الحركات الكتلية، وهي ضرورية في إعداد وتهيئة المناطق الجبلية، وهو ما يطالب به الباحثون باستمرار.

يتم إنشاء خريطة درجات حدوث الحركات الكتلية، اعتمادا على خريطة الاحتمال، من خلال تفيء النسب المئوية إلى أربع درجات، على الشكل التالي:

جدول رقم 6: درجات حدوث الحركات الكتلية ونسبتها في مجال القصر الصغير.

احتمال حدوث حركة كتلية (%)	درجة حدوث الحركات	النسبة في المجال (%)
من 1 إلى 10	ضعيفة	29.4
من 10 إلى 30	متوسطة	62.5
من 30 إلى 60	مرتفعة	7.4
من 60 إلى 100	مرتفعة جدا	0.7

المصدر: الاعتماد على خريطة احتمال حدوث الحركات الكتلية بمنطقة القصر الصغير.

يتضح من خلال الجدول رقم 6 وخريطة درجات حدوث الحركات الكتلية بمنطقة القصر الصغير رقم 3، أن الدرجة المتوسطة هي السائدة بشكل كبير في المجال وتمثل حوالي 62.5% بينما الدرجة المرتفعة والمرتفعة جدا فتمثل حوالي 8% من مساحة مجال القصر الصغير.

9- استغلال خريطتي درجات حدوث الحركات الكتلية والانحدارات في خدمة إعداد المجال:

إن السياسة الوطنية لتهيئة التراب الوطني تعتبر أن المناطق الجبلية، هي مجالات ذات أولوية، لأنها تتضمن مساحة هامة من الغابات، وخزانات من المياه ومحيا لعدة كائنات حية، كما أنها تشكل مناطق سياحية[6]، لذلك ينبغي العمل على حمايتها وتهيئتها لتصبح أكثر جذبا للسكان والاستثمارات. تقتضي عملية التهيئة الأخذ بعين الاعتبار الظواهر الطبيعية التي تحدث بهذه المناطق، وتؤثر بشكل سلبي على استقرار السكان خصوصا بالمنحدرات.

يمكن استغلال العمل المنجز، لوضع تصور لإمكانية تهيئة منطقة القصر الصغير (خريطة رقم 4)، من خلال إدماج خريطة درجات حدوث الحركات الكتلية، بخريطة الانحدارات، بحكم أن الانحدار من أهم العوامل التي تحول دون ثبات وصمود المنازل، لذلك فكلما ارتفعت درجة حدوث الحركات الكتلية بمجال يتميز بانحدار شديد، يكون صعب التهيئة أما بالنسبة للمجالات التي تنخفض بها درجة الحدوث ونسبة انحداره منخفضة، فتكون سهلة التهيئة، كما يتضح في الجدول التالي:

جدول رقم 7: التركيب المجالي لنسب الانحدارات ودرجات الحركات الكتلية بالمجال.

فئات الانحدارات (%) / درجة حدوث حركة	40 فأكثر (a)	(B) 40-20	(c) 20-10	(d) 10-5
مرتفعة جدا (4)	**4a**	**4B**	**4c**	**4d**
مرتفعة (3)	**3a**	**3B**	**3c**	**3d**
متوسطة (2)	**2a**	**2B**	**2c**	**2d**
منخفضة (1)	**1a**	**1B**	**1c**	**1d**

[6] Laouina A 2005. La montagne dans les plans nationaux sectoriels et dans la vision de l'aménagement du territoire», actes du 7eme colloque Marocco - allemand, Rabat, PP 25-33.

المصدر: تركيب لخريطة الانحدارات وخريطة درجة حدوث حركات كتلية بمنطقة القصر الصغير.

خلاصة البحث:

نخلص مما سبق أن حدوث الحركات الكتلية بمنطقة القصر الصغير، وتأثيرها على البنايات والطرق، هو نتيجة لتفاعل خصائصها الطبوغرافية والمناخية والجيولوجية والبشرية. تشكل المناهج الخرائطية أداة فعالة لتحديد درجات خطر الحركات بالمناطق المهددة بحدوثها، وينبني النهج الخرائطي المعتمد في هذا البحث على المحاكاة والتفسير والاحتمال، للوصول لخريطة درجات حدوث الحركات الكتلية، وخريطة إمكانية التهيئة، وتكمن أهميتهما في ضرورة اعتمادهما في وثائق التعمير لتوجيه التوسع العمراني نحو المناطق الآمنة، وبالتالي يمكن للفاعلين تحديد التقنيات والوسائل الملائمة لكل درجة خطر.

لائحة المراجع:

* ظريف جواد 2020. أهمية خريطة الأخطار الجيومورفولوجية للحركات الكتلية بالمناطق الجبلية: دراسة مقارنة بين المغرب وفرنسا، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل، مج 21، ع 2، ص 119-125.

*Antipolis S 2003. Les menaces sur les sols dans les pays méditerranéens, plan bleu centre d'activités régionales, 72 p.

*El Aaggad N, Algouti A, Algouti A, Amaya A 2015. Cartographie par sig de l'aléa d'éboulement dans le bassin versant de dades (haut atlas central), Maroc, European Scientific Journal June 2015 édition vol.11, No.18, PP 222-237.

* Farés A, Rollet M, Broquet P 1994. Méthodologie de la cartographie des risques naturels liés aux mouvements de terrain (Région de Taounate – Rif, Nord du Maroc), revue française de géotechnique, N°69, 4e trimestre, PP63-72.

*Laouina A 2005. La montagne dans les plans nationaux sectoriels et dans la vision de l'aménagement du territoire», actes du 7eme colloque Marocco - allemand, Rabat, PP 25-33.

* The World Bank et autre 2014, Renforcement de la résilience du Maroc, apport pour une stratégie de gestion intégrée des risques, p78.

أثر هشاشة الدولة على الانتقال والتحول الديمقراطي في السودان

(حالة ما بعد ثورة ديسمبر2019م)

The impact of state fragility on the transition and democratic transition in Sudan

(The situation after the December 2019 revolution)

1- أحمد سليمان أبكر، باحث في العلوم السياسية_ السودان.

ملخص: تسعى هذه الدارسة إلى التعريف بمفهوم الدولة الهشة ومؤشراتها ومفهوم الانتقال السياسي والتحول الديمقراطي. وتناولت الدراسة الأسباب التي أفضت إلى وقوع السودان ضمن الدول الهشة وتأثير ذلك على عملية الانتقال والتحول الديمقراطي فيه بتسليط الضوء على حالة الانتقال الحالية التي بدأت عقب ثورة ديسمبر2019م التي أطاحت بنظام الإنقاذ في أبريل 2019م.استخدم الباحث المنهج الوصفي الذي يعتمد على وصف الحقائق بأسلوب علمي وموضوعي دقيق والمنهج الوظيفي في الدارسة لتحقيق هدف البحث وتحليل واقع أداء الحكومة الانتقالية الحالية في السودان الذي فقد تحقيق العديد من عناصره الأساسية إزاء تهيئة المناخ لعملية التحول الديمقراطي المنشود. ختاما كشفت نتائج البحث عن أسباب هشاشة الدولة وتحديات واقع الانتقال الذي يكتنفه الاضطراب بفعل ضعف الإرادة السياسية وصراعات القوى المتنفذة التي هي السبب الرئيسي وراء هشاشة الدولة واقع حكومة الفترة الانتقالية الموسومة بالضعف والأداء المتعثر.

كلمات مفتاحية: هشاشة الدولة، الانتقال، التحول الديمقراطي، السودان.

Abstract : This study seeks to define the concept of a fragile state and its indicators and the concept of political transition and democratic transition. The study dealt with the reasons that led to Sudan's fall within the fragile states and its impact on the process of transition and democratic transformation in it by highlighting the current state of transition that began after the December 2019 revolution that toppled the rescue regime in April 2019The researcher used the descriptive approach, which depends on describing the facts in a scientific and objective manner, and the functional approach in the study to achieve the goal of the research and to analyze the reality of the performance of the current transitional government in Sudan, which has lost the achievement of many of its basic elements towards creating the climate for the desired democratic transformation process.In conclusion, the results of the research revealed the reasons for the fragility of the state and the challenges of the reality of transition, which is shrouded in turmoil due to the weakness of political will and the conflicts of influential forces, which are the main reason behind the fragility of the state and the reality of the transitional period government marked by weakness and faltering performance.

Keywords: State fragility, transition, democratic transition, Sudan.

تقديم:

مع تدهور الأحوال الاقتصادية والاجتماعية وسوء الممارسات السياسية والفلتات الأمنية هنا وهناك، وتعاظم التأثير الخارجي وعمليات الشد والجذب بين المكونات السياسية الحاضنة لحكومة الفترة الانتقالية التي منوط بها في الأساس ترتيبات الحكم المؤقت في إطار مؤسسي يرمي إلى بناء (جسر) لاجتياز حالة العجز عن الحكم الناجمة عن اندلاع الأزمة سياسية التي خلفها النظام السلطوي السابق. الأمر الذي أدى إلى عجز الحكومة الانتقالية عن إيجاد حلول عاجلة للضائقة الاقتصادية وتأثيراتها الاجتماعية والأمنية التي أدت إلى حالة من عدم الاستقرار والهشاشة في سودان ما بعد ثورة ديسمبر2019م التي أطاحت بنظام الإنقاذ.

سوف يتطرق هذا البحث إلى مفهوم الدولة الهشة والأسباب الجذرية التي تؤدي لهشاشتها وأثر ذلك على الانتقال والتحول الديمقراطي فيها وأخيرا سيتطرق للإصلاحات المقترحة في شتى المجالات الممكنة مع الإسقاط على حالة السودان الذي مر في مسار الانتقال الديمقراطي بثلاث دورات لم تستطع فيها القوى السياسية الحاكمة (حكومة ومعارضة) التوافق على قواعد تحكم العملية السياسية ويرتضيها الجميع وقد شهد السودان العديد من فترات الحكم الانتقالي في الأولى(1964م) تمكن تحالف سياسي-نقابي من إسقاط نظام(عبود) وفي الثالثة تمكن التحالف السياسي-النقابي من إسقاط نظام(نميري)،وفي الرابعة وقع نظام (البشير) اتفاقية سلام (2005م) حتى (2011م) لتنتهي بانفصال جنوب السودان كدولة مستقلة وفي ديسمبر2019م تكمن تحالف سياسي-نقابي عريض تحت مسمى (قوي الحرية والتغير) عبر ثورة شعبية من إسقاط نظام (البشير) لتجيء الفترة الانتقالية الحالية التي هي أكثر ضعفًا وهشاشةً من سابقاتها والسبب في ذلك الطبيعة البنيوية للأزمة السياسية في الدولة السودانية، وتأرجح ميزان القوى المصاحب لفترات الانتقال، التي ساهمت مع عوامل أخرى في فشل فترات الانتقال والتحول الديمقراطي وهشاشة الترتيبات الدستورية، الأمر الذي أكده عجز الحكومات الانتقالية عن تحقيق المهام المطروحة والمنوطة بأنظمة الانتقال (وحدة الوطن الدولة الرشيدة التنمية الاقتصادية) فتؤجل المهام لفترات القوى الديمقراطية التي أن ما تعتلي كراسي السلطة حتى تبدأ في التناحر فيما بينها فينقض عليها نظام عسكري بإيعاز من بعضها فيتآكل الرصيد التراكمي للديمقراطية ودولة القانون.

الإطار المنهجي للبحث:

*موضوع البحث وحدوده: موضوع البحث هو أثر هشاشة الدولة على الانتقال والتحول الديمقراطي في السودان (حالة ما بعد ثورة ديسمبر 2019م) أما حدود البحث المكانية هي السودان كدولة، وأما الزمانية ففي الفترة من أبريل 2019م إلى سبتمبر2021م.

***إشكاليه البحث:**

تتمثل إشكاليه البحث في هشاشة الدولة وذلك من خلال ضعف أداء مؤسستها، وتزايد اعتماد اقتصادها القومي على قاعدة نمو غير إنتاجية، وتهتك نسيجها الاجتماعي بالحروب والنزاعات الأمر الذي بدوره صعّب إمكانية التعايش السلمي وتحقيق الاستقرار المنشود.

***أسئلة البحث:**

أ. ما الدولة الهشة؟ وهل يعد السودان دولة هشة ضمن هذا المفهوم؟

بما دقة المؤشرات الموضوعة من المؤسسات والمنظمات الدولية

لقياس الهشاشة في تقييمها لدولة السودان، ومدى القدرة على توظيف هذه المؤشرات بوصفها أداة إنذار للتعامل مع الأزمات التي يعاني منها السودان؟

جهل لهشاشة الدولة في السودان وضعفها أثر في عملية الانتقال

والتحول الديمقراطي؟ وما هي الحلول التي تساعد الدولة على سلاسة الانتقال وتحقيق التحول الديمقراطي بصورة تمكنها من أداء واجباتها، وتجنبها الوصول إلى مرحلة التفكك والانهيار؟

*منهجيات البحث وتقنياته:

منهج البحث هو المنهج الوصفي الذي يعتمد على وصف الحقائق

بإتباع أسلوب علمي وموضوعي دقيق والمنهج الوظيفي الذي يتناول مدى أداء الدولة بتحقيق وظائفها من عدمها، والنتائج التي تفضي إلى ذلك.

أما تقنيات البحث وهي: القراءة المنظمة للوقائع اليومية الرسائل العلمية والدراسات المتعلقة بموضوع البحث الملاحظة الهادفة الخبرة العلمية الاستشارة.

***فرضيات البحث:**

1. ثمة علاقة بين أداء الدولة لوظائفها الداخلية والخارجية، وما تعانيه من أزامات حادة ومتتالية وحالة الهشاشة ربما تؤدي بها إلى صعوبة الانتقال والتحول الديمقراطي المنشود، وعلى ضوء ذلك يمكن تصنيف السودان دولة تعاني من جيوب هشاشة وفقًا لأكثر المؤشرات موضوعية في تقيمها للدولة.

2. إن وراء جيوب الهشاشة في دولة السودان وتعثرها في أداء وظائفها الداخلية والخارجية جملة من العوامل التاريخية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية، وهذه العوامل مجتمعة ساهمت بشكل فعّال في الحد من استقرار السودان وتطوره رغم موارده الهائلة وأراضيه الشاسعة، الأمر الذي يتطلب وضع مجموعة من الحول على المستويين الداخلي والخارجي، التي تصل بالسودان كدولة إلي المرونة في التعامل مع الأزمات، وتجنّبه الانزلاق في المحذور، وهو التجزئة والتقسيم، والانهيار لا قدر الله في حالة استمرار أداء الدولة على حاله الموسوم بالضعف والهشاشة.

3.ثمة نهج المحاصة الحزبية والصراع على السلطة والنفوذ، يرجح أنه وراء تراجع أداء الدولة، بل وعدم قدرتها على أداء واجباتها تجاه موطنيها الأمر الذي قد يعمق فقدان الثقة في مؤسساتها مع استمرار التظاهرات المنددة بنقص الخدمات وتغول الفساد وهجرة ملايين السكان عن مناطق سكناهم إلى خارج البلد وداخله وهذا بالطبع له أثره الواضح في عملية الانتقال والتحول الديمقراطي.

4.ثمة تعدد الفصائل المسلحة والمليشيات وانتشار السلاح خارج إطاره القانوني، يعرقل عملية الانتقال والتحول الديمقراطي، وربما يشكل تهديدا لوجود الدولة نفسها.

الإطار النظري للبحث:

مفهوم الدولة:

لاصطلاح الدولة عدة معان: أولها وأوسعها أن كلمة الدولة تعني مجموعة منظمة قاعدتها الاجتماعية الأمة، وهذا هو المقصود بقولهم أن السودان وبريطانيا وروسيا دول والمعنى الثاني أضيق من ذلك ويراد به الحكام بالمقابلة للمحكومين داخل مجتمع سياسي، وهذا هو المقصود عند قولهم إن الدولة تسيطر أو إن الدولة عاجزة عن حل مشاكل المجتمع، أما المعنى الثالث وهو أكثر ضيقًا، فتشير فيه كلمة الدولة إلى جزء من السلطات العامة وهو السلطة المركزية بالمقابلة للسلطة المحلية أي الولايات والمدن والقرى وهذا هو المعنى المقصود عند قولهم إن السلطات المحلية عليها تنفيذ الخطة العامة للدولة أما الدولة بمعناها الواسع هي تجمع بشري مرتبط بإقليم محدد يسوده نظام اجتماعي وسياسي وقانوني[1] موجه لمصلحته المشتركة، تسهر على المحافظة عليه سلطة مزودة بقدرات تمكنها من فرض النظام ومعاقبة من يهدده بالقوة.

مفهوم ومؤشرات الدولة الهشة:

الدولة الهشة تتسم بضعف كفاءتها في أداء مهامها الأساسية أو باهتزاز شرعيتها بشكل يجعل المواطنين فيها عرضة لمجموعة واسعة من الأخطار المختلفة. على سبيل المثال، يعرف البنك الدولي الدولة على أنها هشة:

(أ)إذا كانت بحاجة إلى تلقي معونات أو منح من مؤسسة التنمية الدولية.

(ب) إذا كانت مسرحًا لإحدى عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، خلال الأعوام الثلاث التي تسبق عملية التقييم.

(ج)أن تحصل على درجة أقل من 3.2 في الحوكمة، وذلك بحسب مؤشر تقييم أداء الدولة والأداء المؤسسي، التابع للبنك الدولي.

هنالك مجموعة من المقومات لابد أن يتضمنها مفهوم هشاشة الدولة حتى يُصبح ذو دلالة وواقعية، وهي:

عدم قدرة الحكومة المركزية على فرض سيطرتها أو سلطتها على كامل التراب الوطني (نقص السيادة)،عدم قدرتها على حماية حدودها المتنوعة من الاختراقات الخارجية الافتقار إلى الشرعية وتداول السلطة، وتفشي الفساد وغياب النظم القانونية الانقسام المجتمعي وحدة الصراعات بين مكوناته[2].

والدولة الهشة عرضة للأزمات، في واحد أو أكثر من نظمها الفرعية فهي معرضة للتقلبات الداخلية والخارجية والصراعات المحلية والدولية. كذلك الترتيبات المؤسسية فيها، قد تجسد أو حتى تحمي أوضاع الأزمات؛ فمن الناحية الاقتصادية، قد تكون تلك المؤسسات (خصوصًا كالمتعلقة بحق التملك) هي التي تعزز من الركود أو معدلات النمو المنخفضة أو قد تجسد أوضاع متطرفة من عدم المساواة (فيما يتعلق بالوصل إلى مقدرات الثروة، حيازة الأرض، وسائل كسب المعيشة). من الناحية الاجتماعية، فإن تلك المؤسسات قد تجسد اللامساواة الشديدة غياب المقدرة على الحصول على الخدمات بشكل كلّي. أما من الناحية السياسية فقد تحمي تلك المؤسسات مجموعات إقصائية تسيطر على الحكم (مبنية على أساس عرقي

---

[1]. الشرقاوي، د. سعاد (أستاذة القانون العام بكلية الحقوق جامعة القاهرة) _النظم السياسية في العالم المعاصرة_2007م_ص16.

[2]. CPIA public sector management and institutions cluster average(1=low to 6=high) Data. Data.worldbank.org.

(باللغة الإنجليزية).مؤرشف من الأصل في 4 أبريل 2016م (ويكيبيديا).

ديني إقليمي)، أو قد تحمي مجموعات حزبية متطرفة أو مؤسسات أمنية مجزأة بشكل كبير. وفي الدول الهشة تكون الترتيبات المؤسسية القانونية عرضة لتحديات مناوئة من نظم مؤسسية منافسة سواء استمدت تلك النظم وجودها وسلطتها من القوي التقليدية التي أوجدتها المجتمعات، في ظل ظروف وضغوطات عجزت الدولة عن مجابهتها (من ناحية الأمن أو النمو الاقتصادي والرفاهية)، أو كانت تستمد كيانها وسلطتها من أمراء الحرب أو غيرهم من الوسطاء من غير الدول[3].

مفهوم الانتقال والتحول الديمقراطي:

عملية الانتقال والتحول الديمقراطي تعني ترتيبات الحكم المؤقت من خلال ممارسة جهاز تنفيذي أو تشريعي للسلطة العامة بغرض إنجاز المهام الحكومية وعمليات الإصلاح في بيئة مضطربة من أجل استعادة النظام الدستوري بواسطة مؤسسات جديدة أو مؤسسات قديمة تشهد إصلاحًا. وهذه الترتيبات إطار مؤسسي[4] يتم إرساؤه ليشكل جسرًا لتجاوز أزمة حكم سلطوي وبداية عهد جديد يحكمه نظام أكثر ديمقراطية لا يفرق بين مواطنيه ومكوناته.

أدبيات البحث (الدارسات السابقة):

دراسة مشابهة لموضوع البحث (مؤشرات الدولة الهشة ومستقبل الاستقرار في الجزائر للدكتور مبروك ساحلي جامعة البواقي _الجزائر _أغسطس 2018م).

الهدف من الدراسة: إيجاد إطار نظري للدراسة من خلال التطرق إلى مفهوم الدراسات المستقبلية ومفهوم الدول الهشة من خلال تحديد معاييرها. كما حاولت الدراسة أيضًا تسليط الضوء على مستقبل الاستقرار في الجزائر، اعتمادًا على مؤشرات صندوق السلام العالمي وباستخدام طريقة التنبؤ.

نتائج الدراسة: مؤشرات الدولة الهشة:

أولا: المؤشرات الاجتماعية:

1. الضغط الديمغرافي: الكوارث الطبيعية، المرض، البيئة، التلوث، الأمن الغذائي، سوء التغذية، ندرة المياه، النمو السكاني، وجود فئة عريضة من الشباب معدل الوفيات.
2. المظالم المجموعة: يقصد بها وجود التوتر والعنف بين الجماعات نتيجة عدم قدرة الدولة على توفير الأمن وتطبيق القانون: التمييز العجز العنف الجماعي، العنف العرقي، العنف الطائفي، العنف الديني.

---

[3]. Nay,Olivier.International Organisations and Production of Hegemonic Knowledge: (How the World Bank and The helped Invent the Fragile State Concept) Third World Quarterly 35,2(2014):210-31.

[4]. فورستر، روبرت_ترتيبات الحكم المؤقتة في البيئات الهشة وبيئات ما بعد الصراع (الدورة السادسة من حوار إدنبره حول إعداد الدساتير في فترات ما بعد الصراع2019م) (هذا العمل نتاج لجهد قام به برنامج أبحاث التسوية السياسية الممول من قبل برنامج المعونة البريطانية UK) (Aidالتابع لوزارة الخارجية والكومنولث والتنمية البريطانية(FCDO) لصالح البلدان النامية)_المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات_السويد_ استكهولم_2021م_ص6.

3.اللاجئين والنازحين: بسبب الضغوط وهذا قد يشكل تهديدًا أمنيًا: العزل، مخيمات اللاجئين، مخيمات المشردين، الأمراض الناجمة عن المهجرين، القدرة على الاستيعاب.

4.هجرة الأدمغة: ضائلة الفرص في البلاد أو إندلاع صراع، يؤدي بالناس إلى الهجرة وترك فراغ في رأس المال البشري: هجرة الفرد هجرة المواطنين المتعلمين.

ثانيًا: المؤشرات الاقتصادية:

1. التنمية الاقتصادية غير المتوازنة: عندما يكون توزيع الحكومة يقوم على أساس اثني، ديني جهوي: معامل جيني، حصة الدخل الأعلى ى10%، حصة الدخل ال أدنى10%، نصيب الريف من الخدمات، تحسين وصول الخدمة، الأحياء الفقيرة للسكان.

2.الفقر والتدهور الاقتصادي: يجهد الفقر والتدهور الاقتصادي قدرة الدولة على توفير المتطلبات الأساسية لمواطنيها وهذا قد يخلق الاحتكاك بين من يملكون ومن لا يملكون: العجز الاقتصادي، الدين الحكومي، البطالة، تشغيل الشباب، القوة الشرائية، الناتج الإجمالي للفرد، نمو الناتج المحلي الإجمالي، التضخم المالي.

ثالثًا: المؤشرات السياسية والعسكرية:

1.شرعية الدولة: يقوض الفساد وانعدام التمثيل في الحكومة العقد الاجتماعي: الفساد، فاعلية الحكومة، المشاركة السياسية، العملية الانتخابية، مستوى الديمقراطية، الاقتصاد غير المشروع، تجارة المخدرات، الاحتجاجات والمظاهرات، الصراع على السلطة.

2.الخدمة العامة: تعتبر توفير الخدمات الصحية والتعلمية، والصرف الصحي من صميم الأدوار الرئيسة للدولة: الشرطة، الجريمة، توفير التعليم، المياه والصرف الصحي، البنية التحتية، جودة الرعاية الصحية، الطرق، توفير الطاقة، الاتصالات.

3. حقوق الإنسان وسيادة القانون: الحريات المدنية والسياسية، حرية الصحافة، السجناء السياسيين، بالبشر السجن، الاضطهاد التعذيب، الإعدام.

4. جهاز الأمن: الفساد في هذا الجهاز يضعف العقد الاجتماعي ويؤثر على الجماعات المتنافسة: الصراعات الداخلية، انتشار الأسلحة أعمال الشغب والاحتجاجات الوفيات من الصراعات الانقلابات العسكرية، نشاط المتمردين، التشدد، التفجيرات.

5. إعاقة النخب: الصراع على السلطة، الانشقاقات، الانتخابات المزورة، المنافسة السياسية.

6. التدخل الخارجي: عندما تتقاعس الدولة عن الوفاء بالتزاماتها الدولية أو المحلية، ترخص بذلك للجهات الخارجية بالتدخل لتوفير الخدمات أو التلاعب بالشئون الداخلية: المساعدات الخارجية، وجود قوات حفظ سلام، وجود بعثات الأمم المتحدة التدخل العسكري الأجنبي، العقوبات، التصنيف الائتماني.

أما مستقبل الاستقرار في الجزائر (باستخدام طريقة التنبؤ) واستنادًا على معدلات المتوسط الحسابي للسنوات (2016،2017،2018) التي حددتها مؤسسة دعم السلام: المظالم ال مجموعة7,43نقطة، شرعية الدول ة7,3، جهاز ال

أمن7,26، إعاقة النخب7,06، اللاجئين والنازحين6,8، حقوق الانسان6,56، الفقر والتدهور الاقتصادي 6,56، التنمية غير المتوازنة6,4، هجرة الأدمغة5,73، الخدمات العامة5,66، الضغوط الديمغرافية5،16، التدخل الخارجي4,86.

وعليه تكون نسبة عدم الاستقرار هي مجموع نقاط التأثير ×100/ النقاط القصوى لكل متغير ×3سنوات.

مجموع نقاط التأثير:76,96 ×3=230,88

وهذا يعني أن نسبة الاستقرار في الجزائر بعد السنوات الثلاث

ستكون: 230،88 ×100/360=64,13% دولة في خطر متوسط إلى خطر.

البحث:

الخلفية التاريخية:

بما أن الديمقراطية شكل من أشكال الحكم يتم فيه اشتراك الشعب في حكم نفسه، وعادة ما يكون ذلك عبر حكم الأغلبية عن طريق نظام التصويت والتمثيل النيابي. وبالحديث عن المجتمع الحر فإن الديمقراطية تعني حكم الشعب لنفسه بصورة منفردة من خلال حق الملكية الخاصة والحقوق والواجبات المدنية (الحريات والمسؤوليات الفردية) وهو ما يعني توسيع مفهوم توزيع السلطات من القمة إلى الأفراد المواطنين. والسيادة بالفعل في المجتمع الحر هي للشعب ومنه تنتقل إلى الحكومة وليس العكس. فلذا من محاسن الديمقراطية: الاستقرار السياسي التجاوب الفعال في أوقات الحروب، انخفاض مستوى الفساد، انخفاض مستوى الإرهاب، انخفاض الفقر والمجاعة، نظرية السلام الديمقراطي، سلامة الشعب السعادة[5].

استنادًا على ما تقدم مر السودان في مسار الانتقال والتحول الديمقراطي بثلاث دورات(1954_1958م،1964_1965م،1986_ 1989م) بالإضافة الدورة الرابعة الحالية التي بدأت في ديسمبر 2019م.في كل هذه الدورات لم تستطع الطبقة السياسية(حكومة ومعارضة) التوافق على قواعد تحكم العملية السياسية بصورة يرتضيها الجميع حتى يتحقق الاستقرار المنشود للبلاد، إذ سرعان ما تتدخل القوات المسلحة بإيعاز من بعض القوى الحزبية نفسها للانقلاب على التجربة الديمقراطية، ثم تستعيد ذات القوى عبر انتفاضات شعبية الحكم الديمقراطي وتدخل البلاد في فترة انتقالية هشة تديرها ذات القوى المتصارعة، ففي 1953م انتقلت السلطة من الاستعمار الثنائي (الإنجليزي المصري) إلى حكومة وطنية أعلنت الاستقلال الكامل في 1956م، ودخلت البلاد العهد الوطني الأول بحكم ديمقراطي[6]،لكن فشلت القوى الحزبية بعد الاستقلال في الاتفاق على أية صيغة توفيقية بينها حول نظام الحكم والدستور

[5].العتيبي،محمد الفاتح عبد الوهاب _ ورقة علمية بعنوان (مفهوم الديمقراطية والتجربة السودانية)_(الورشة التدريبية حول التحول الديمقراطي) منظمة زينب لتنمية وتطوير المرأة بالتعاون مع مؤسس فريدريش ايبيرت الألمانية (السودان)_ الشواك_ولاية القضارف 22 – 25 يونيو 2008م.

[6].البطحاني،السيد عطا(أستاذ العلوم السياسية بجامعة الخرطوم)_دراسة (تجربة السودان المتعثرة في مسار الانتقال الديمقراطي)_المنتدى الدولي حول(التنمية بالمشاركة وتسوية النزاعات؛مسار الانتقال الديمقراطي والعدالة الاجتماعية)_بيروت_نوفمبر2011م.

واستمر الخلاف لعدة سنوات بعد الاستقلال، كما اخفقت في تقديم حل لمشكلة جنوب السودان، بالإضافة لتردي الأحوال الاقتصادية مما مهد لتدخل الجيش لإقصائها من الحكم بإيعاز من القوى الحاكمة(حزب الأمة) وذلك في نوفمبر 1958م،ثم بدأ عهد الشمولية بصدور أول أمر ينص على أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة هو أعلى سلطة دستورية بالبلاد، ويخوّل المجلس الأعلى رئيسه كافة السلطات الدستورية والقضائية والتنفيذية وكذلك قيادة القوات المسلحة. وقد تحدث السيد عبد الرحمن المهدي (زعيم الأنصار) حول أسباب الانقلاب حيث ذكر أن الفساد هدد بشكل جدي استقلال البلاد، لذا فإن حركة الجيش كانت للدفاع عن الاستقلال، وفي بداية هذه الحكومة العسكرية الجديدة كان الشيوعيون أول المعارضين علانية وقد اعتبروا هذا الانقلاب تسليمًا سلميًا للسلطة من يد عبد الله خليل (رئيس الوزراء) لقيادة الجيش ثم ألغى الفريق عبود الحياة الحزبية والبرلمانية وكون المجلس المركزي من عناصر كانت موزعة على ذات القوى السياسية المختلفة التي أدت صراعاتها إلى تسليم السلطة للجيش. لقد فات على هذه القوى أن الديمقراطية لها منابر أخرى هي التي تحقق الاستقرار السياسي. ثم عادت ذات القوى الحزبية تبحث عن السلطة من خلال تحالف سياسي نقابي عريض (جبهة الهيئات) استغل تذمر الشعب وتمكن من إسقاط الحكم العسكري الأول (نظام الفريق إبراهيم عبود) في أكتوبر 1964م، ودخلت البلاد في فترة انتقالية هشة بدأت بانقسام مجلس الوزراء الانتقالي من بدايته إلى قسمين: قسم ضم الأحزاب التقليدية (الوطني والاتحادي وحزب الأمة) ومعهم الإخوان المسلمين). وقسم آخر من الشيوعيين وحلفائهم من جبهة الميثاق. ولما اشتد الصراع قدم رئيس الوزراء الانتقالي السيد سر الختم الخليفة استقالته بعد أن وجد نفسه عاجزًا عن حل المشاكل المتنازع عليها بعد ذلك حدثت أزمة حادة على إثر استقالة سر الختم فقد حاول الشيوعيون تحريض العمال على الإضراب في كل المدن وظلت البلاد لخمسة أيام دون حكومة ثم انتهت الأزمة وتشكلت وزارة سر الختم الخليفة الثانية، التي تمكنت من إجراء الانتخابات العامة الثالثة في أبريل1965م، لتدخل البلاد في عهد ديمقراطي ثاني موسوم بالهشاشة ومكتنف بالصراعات والمكايدات السياسية. وفي غمرة ذلك أذاع قاضي القضاة السابق بابكر عوض الله والعقيد جعفر نميري بيانين على الشعب في مايو 1965م، حيث زعم نميري في بيانه أن السودان لم يشهد استقرارًا منذ عام 1956م متهمًا الأحزاب السياسية بأنها السبب في عدم ذلك الاستقرار وتمت تلك الخطوة بمشاركة الحزب الشيوعي وعدد من القوميين. استمر نظام(مايو) حتى تمكن التحالف السياسي النقابي القديم الجديد(جبهة تجمع الشعب السوداني) من إسقاطه بانتفاضة أبريل 1986م،ودخلت البلاد فترة انتقالية ثانية هشة كسابقتها قادت إلى تجربة ديمقراطية أكثر هشاشة انقض عليها انقلاب العميد عمر البشير المسنود بـ(الجبهة الاسلامية القومية) في 1989م وأُسس نظام (الإنقاذ) الذي استمر في إدارة البلاد في ظل حصار ونزاعات وحروب بسبب توجهاته حتى تم توقيع اتفاقية السلام في مايو 2005م التي انتهت بانفصال جنوب السودان في يوليو 2011م وأصبح دولة مستقلة، ولكن استمرت الحروب والنزعات تعصف بالبلاد حتى عاد التحالف السياسي النقابي للواجهة تحت مسمى (قوى الحرية والتغير) وتمكن من استغلال غضب الشعب الثائر أصلًا من إسقاط نظام الإنقاذ(نظام البشير) في أبريل 2019م، لتدخل البلاد في فترة انتقالية غاية في الهشاشة وهي المعنية

بالدراسة في هذا البحث[7].

عرض الوضع العام لموضوع البحث:

استنادًا على مؤشرات الدولة الهشة المتمثلة في درجة تماسك المجتمع وقوة الدولة وقدرتها على مواجهات التحديات الأمنية والانحدار الاقتصادي وتوزيع عوائد التنمية على فئات المجتمع بجانب هجرة العقول والكفاءات بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية والشرعية والرضاء العام وحالة حقوق الإنسان وحكم القانون داخل الدولة وخارطة التوزع الديموغرافي ومدى وجود ضغوطات سكانية،مع حالة اللاجئين والنازحين في أراضي الدولة الذي حتمًا يشكل عبء إضافي عليها بجانب تأثير العوامل الخارجية على اقتصاد وأمن الدولة والتدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية من قبل الحكومات والفاعلين من غير الدول،وحجم ضغوط المساعدات والقروض،ومدى

ومدى تبعية اقتصاد الدولة للخارج[8].تترای هشاشة الدولة في السودان بعد نجاح ثورة ديسمبر2019م،من خلال عدم متانة المؤسسات والكيانات القائمة في التصدي للأزمات.

فبُعيد سقوط نظام الإنقاذ كانت الأحداث المتواترة بعكس التوقعات المتفائلة، فقد دخلت البلاد في صراعات على السلطة والنفوذ بين عدة أطراف تسعى داخليًا وخارجيًا إلى توطيد نفسها دون وجود الرغبة والإرادة الجدية في التوصل إلى حل ينقذ البلاد، وذلك في ظل غياب تام لمؤسسات الدولة وانتشار مظاهر التفلت الأمني بصورة واضحة. وتتلخص تلك الأطراف في عدة اتجاهات من بينها حكومة الفترة الانتقالية تحت رئاسة (د. عبد الله حمدوك)، وقوى الحرية والتغير (الشق المدني)، والقوات المسلحة وقوات الدعم السريع (الشق العسكري) والحركات المسحلة (حركات الكفاح المسلح) الموقعة على اتفاق جوبا للسلام، إلى جانب الحركات المسلحة غير الموقعة التي لا زالت تراقب المشهد من بعيد، بالإضافة إلى تشكيلات النظام السابق القادرة على التحرك هنا وهناك بصورة أو أخرى، مما يعني أن الوضع يتسم بالتعقيد.

ومع إلغاء الحياة الحزبية والمجتمع المدني بمجيئ نظام الإنقاذ 1989م،تأتي المقاربة القبلية على الطرف النقيض من المقاربة المؤسسية، فقد لعبت المجتمعات القبلية في السودان التي حلت محل الأحزاب الطائفية والسياسية دورا كبيرًا في الحياة السياسية السودانية ولا زالت تقوم بهذا الدور، كونها تشكل عنصر أساسي في طبيعة المجتمع السوداني، حيث اعتمد عليها نظام الإنقاذ في توطيد حكمه من خلال التقرب من بعض القبائل ذات الثقل، كما أن هذه القبائل كان لها دور كبير في النظام السياسي من خلال المشاركة السياسية وإن كان بشكل غير رسمي، فعملية التصعيد والاختيار للقيادات والأشخاص في كثير من الأحيان كانت تتم بصورة قبيليه ومع سقوط دولة الحزب لم تجد القبائل سبيلًا لحماية نفسها وتنظيم شؤون حياتها إلا من خلال إنشاء كيانات كمجموعات ضغط من جهة واستقطابها من قبل بعض الأطراف

[7].أبكر،أحمد سليمان_السودان وإهدار الثورات_ دار نشر رقمنة الكتاب العربي- ستوكهولم (السويد)_2012م.

[8].يونس،محمد عبد الله_(مؤشر الدول الهشة في عام 2017)_الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية _2017م، متاح على الرابط التالي:

www.politics-dz.com

السياسية من جهة أخرى الأمر الذي أعطى الصراع الحالي بُعدًا سياسيًا وقبليًا.

بالإضافة إلى ذلك حالة اللاجئين والنازحين في الأراضي السودانية بسبب التوترات في دول الجوار (إثيوبيا، جنوب السودان) وما يشكله ذلك من أعباء إضافية بجانب تأثير العوامل الخارجية على اقتصاد وأمن الدولة والتدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية من قبل الحكومات والفاعلين من غير الدول.

معالجة الحالة المدروسة في البحث:

رغم سوء الأوضاع في أماكن عديدة حول العالم يحل السودان في مراتب متقدمة على مؤشر الدول الهشة الذي تعده سنويًا مجلة فورين بوليسي بدعم من صندوق السلام الأميركي، وتضع فيه الدول ضمن تصنيفات محددة بناء على ضعفها وعدم استقرارها.

فوجود السودان في أعلى قائمة الدول التي تستوجب سوء الأوضاع فيها (التحذير بدرجة عالية جدًا) حسب المؤشر، يعود إلى أن الدولة السودانية فيما بعد ثورة ديسمبر 2019م ليس لديها قدرة في حدود متدنية لإتمام وظائف إدارة الحكم، وتعاني من أزمات داخلية وخارجية على الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ناهيك عن تفشي متلازمة الفقر والبطالة والفساد والفلتات الأمنية المتكررة هنا وهناك.

يمثل هذا الفصل محاولة لتحليل حالة الهشاشة التي تعتري الدولة السودانية وأثرها على عملية الانتقال والتحول الديمقراطي في حالة ما بعد ثورة ديسمبر2019م.

صحيح عند متابعة موقع السودان بين الدول الأكثر هشاشة بدءًا من عام 2014م وهو العام الذي بدأ فيه صندوق السلام ينشر التقارير تحت مسمى الدولة الهشة وحتى عام 2021م لم يكن وليد هذه الأعوام، لكن الدولة والوضع الانتقالي الحالي، قام على أسس مفضية إلى الهشاشة والفشل بدءًا من تشكيل مجلسي الحكم(مجلس السيادة ومجلس الوزراء) اللذان أرسيا التقسيم العسكري والمدني والحزبي والنقابي والقبلي والطائفي والديني وقد وجدت الأحزاب السياسية المتنفذة فيما يعرف بقوى إعلان الحرية والتغير في هذه الصيغة منفذًا لتوكيد أيديولوجياتها وتوجهاتها بذريعة حماية الثورة وانسحب هذا الأمر على الانقسام جراء المحاصصة في توزيع المناصب لعموم مؤسسات الدولة وهذه التقسيمات بالطبع تمثل مؤشر من مؤشرات هشاشة الدول(الصراع على السلطة والانشقاقات) الأمر الذي يتعارض مع ترتيبات الحكم المؤقت كجسر يسمح بإرساء جهاز حكم وترتيبات دستورية أكثر استقرارًا مما يعني عملية الانتقال هي وسيلة لغاية أسمى وليست هدفًا في حد ذاتها، وبالتالي ينبغي أن يوزنا واضعو هذه الترتيبات بين متطلبات إشراك الأطراف كافة والقيام بإصلاحات شاملة وبين الحاجة إلى عدم تحميل الجسر بما يفوق طاقة استيعابه وهو ما يهدد بانهيار عملية الانتقال السياسي.

وبما أن الشكل الذي ستتخذه الترتيبات الوقتية مرتبط بالوضع المخصوص السائد في الدولة، فإن هذه الترتيبات تتضمن غالبًا ثلاثة مكونات وهذه المكونات الثلاثة تكون مدرجة عادة في أربعة مسارات محددة يمكن أن تشملها عملية الانتقال:

أولًا: مسار سياسي ينص على تشكيل حكومة مؤقتة توكل إليها مهمتي تولي أعباء الحكم خلال الفترة الانتقالية وتنفيذ

عمليات الإصلاح[9]. هذا المسار في حالة السودان الانتقالية الحالية لم يتم التوصل إليه إلا بعد عملية طويلة وشاقة طابعها الخلاف بين المجلس الانتقالي الذي خلف الرئيس عمر البشير في حكم السودان في 12أبريل 2019م وقوى إعلان الحرية والتغير المشكلة من مجموعة واسعة من الائتلافات المدنية (تجمع المهنيين السودانيين، الجبهة الثورية السودانية، تحالف قوى الإجماع الوطني، نداء السودان والتجمع الاتحادي)ولعبت دور كبير في تنظيم الاحتجاجات ضدّ نظام الانقاذ حتى إسقاطه في 11أبريل 2019م. وأساس هذا الخلاف هو طلب قوى إعلان الحرية والتغير إصرارها على أن ينقل المجلس العسكري الانتقالي[10] السلطة كاملة للمدنيين ولكن رفض المجلس هذا الطلب جملة وتفصيلًا بحجة أن الجيش شريك أصيل في الثورة واستمر الخلاف الذي تحول إلى صراع وتبادل الاتهامات بسبب الفلتات والتجاوزات الأمنية هنا وهناك التي راح ضحيتها العديد من المواطنين، قرابة الأربعة أشهر ولم يتم حسم ذلك الصراع إلا بوساطة من الاتحاد الإفريقي والجارة إثيوبيا[11]، من خلال التوصل لاتفاق سياسي (الوثيقة الدستورية) [12]الذي وقَّع عليه الطرفان في الرابع من أغسطس 2019م وبموجبه تم تشكيل مجلس سيادة يضم (عسكريين ومدنيين)بجانب تشكيل حكومة برئاسة د. عبد الله حمدوك[13] في21 أغسطس 2019م.وهذه الأخيرة هي الجهة التي يفترض أن تدير الانتقال وتُعد الملعب السياسي لتنظيم انتخابات حرة تنتج منها حكومة مدنية منتخبة وتفضي إلي تحول ديمقراطي حقيقي، لكن منذ الوهلة الأولى واجهت عقبات جمّة أولها أن القوى التي كانت تحمل السلاح وساهمت في صناعة الثورة

---

[9]. فورستر، روبرت_ترتيبات الحكم المؤقتة في البيئات الهشة وبيئات ما بعد الصراع)_مرجع سابق_ص6.

[10].برئاسة الفريق أول عبد الفتاح البرهان ونائبه الفريق أول محمد حمدان دقلو قائد قوات الدعم السريع (قوات الدعم السريع هي قوات شبه عسكرية مشكّلة ومكّونة من مليشيات التي كانت تقاتل مع حكومة السودانية (حكومة الإنقاذ) خلال الحرب في إقليم دارفور وكانت هذه القوات تتبع في إدارتها إلى جهاز الأمن و المخابرات الوطني. ثم تحولت تبعيتها كقوات منفصلة إلى قيادة القوات المسلحة السودانية،إلا أنها تأتمرُ بأمرِ الفريق أول محمد حمدان دقلو المعروف بـ(حميدتي)الذي برزَ بعدَ سقوط نظام البشير وصارَ في وقتٍ لاحقٍ نائب رئيس المجلس العسكري الذي أطاح بالرئيس البشير في 11أبريل 2019م).

[11].الوساطة كانت برئاسة مبعوث الاتحاد الإفريقي البروفسير محمد حسن اللبات (موريتاني) ومساعده المبعوث الخاص لرئيس الوزراء الإثيوبي السفير محمود درير وآخرين(أمريكون وأوربيون وعرب).

[12]. وقّع عن المجلس العسكري الفريق أول محمد حمدان دقلو(حميدتي) وعن قوى إعلان الحرية والتغيير ممثلها الأستاذ أحمد ربيع.

[13]. الدكتور عبد الله أدم حمدوك أدم: خبير اقتصادي حصل على البكالوريوس في الاقتصاد الزراعي من جامعة الخرطوم ،وماجستير ودكتوراة في علم الاقتصاد من كلية الدراسات الاقتصادية بجامعة مانشستر في المملكة المتحدة. بدأ مسيرته المهنيّة عام 1981م في وزارة المالية السودانية حتى 1987م،غادرَ بعدها صوبَ زيمبابوي ليعملَ في شركة مستشارين خاصة حتى عام 1995م ومن ثم مستشارًا في منظمة العمل الدولية في نفسِ الدولة حتى عام 1997م بعدها مباشرة؛عمل في بنك التنمية الأفريقي في ساحل العاج مدة 4سنوات،انضم بعدها للجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة في أديس أبابا في عدة مواقع حتى أصبحَ نائبًا للأمين التنفيذي، في الفترة من 2003م حتى 2008م ،عمل في المعهد الدولي للديمقراطية ومساعدات الانتخابات ثمّ شغل في وقتٍ لاحقٍ منصبَ كبير الاقتصاديين ونائب الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لإفريقيا منذ عام 2011م،في عام 2016م ؛ عيّنه الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون كقائمٍ بأعمال الأمين التنفيذي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقي. عملَ كخبيرٍ اقتصادي وخبيرٍ في مجال إصلاح القطاع العام والحوكمة والاندماج الإقليمي وإدارة الموارد وإدارة الأنظمة الديموقراطية، والمساعدة الانتخابية. برزَ اسم حمدوك في عام 2019م خلال الاحتجاجات السودانية التي أطاحت بنظام الرئيس عمر البشير حيثُ اعتُبرَ أبرز المرشحين لتولي رئاسة الوزراء في الفترة الانتقالية بعد سقوط النظام وقد كان بأن أصبح أوّل رئيسِ وزراء للسودان بعد سقوطِ الرئيس عمر البشير الذي ظلّ في الحكم ثلاث عقود.

والتغيير لم تجد حصتها في كعكة الحكومة الانتقالية مما جعلها ترفع مطالبها وتوجه أحيانًا تهديدات مبطنة بالعودة إلى حمل السلاح الذي لم تضعه جانباً بعد أو استخدام ورقة الضغط المتمثلة بالمطالبة بالحكم الذاتي لجنوب كردفان (جبال النوبة)،وجنوب النيل الأزرق ودارفور وشرق السودان، ومع ذلك نجحت الحكومة الانتقالية في إحداث اختراق في ملف السلام كأولوية ووقعت اتفاق سلام في 31 أغسطس2020م بوساطة من دولة جنوب السودان[14] (اتفاق سلام جوبا)[15] بينها وبين عدد كبير من تلك القوى التي أصبحت جزء من مؤسسات الحكم الآن.أما العقبة الثانية وهي الأكثر تأثيرًا؛ هي حالة الارتباك والتوتر بين القوى السياسية المنضوية تحت مظلة (قوى الحرية والتغيير) الحاضنة السياسية للحكومة الانتقالية التي تعصف الخلافات بين مكوناتها المشاكسة مرة بعد مرة من جهة وبينها وبين الجانب العسكري من جهة أخرى الأمر الذي انعكس وينعكس بصورة واضحة في اعتلال وضعف الأداء الحكومي، وهذا بالطبع مؤشر هشاشة يقدح في شرعية الدولة من خلال الصراع على السلطة فاعلية الحكومة الاحتجاجات والمظاهرات.

ثانيًا: مسار أمني يشمل وقف إطلاق النار، وإرساء آليات لنزع سلاح الميليشيات المسلحة وتسريح مقاتليها وإعادة إدماجهم، إضافة إلى إصلاح القطاع الأمني الحكومي، بما في ذلك إمكانية دمج القوات وهيئات القيادة العسكرية[16].هذا المسار رغم اتفاق السلام الذي وقع مع جزء كبير من الحركات المسلحة (الجبهة الثورية) لكنه موسوم بالهشاشة بسبب العقبات تواجهه كحالة الاحتقان بين الأجهزة الأمنية والقوى السياسية والمدنية التي أضعفت العقد الاجتماعي وأثرت على الجماعات المتنافسة، وهذا بالطبع فتح الباب أمام أعمال

الشغب والاحتجاجات والمظاهرات والوفيات من الصراعات والانقلابات العسكرية. كذلك بطء عملية إرساء آليات لنزع سلاح الميليشيات المسلحة وتسريح مقاتليها وإعادة إدماجهم وإصلاح القطاع الأمني الحكومي فتح الباب أمام الاحتكاكات والتوترات بين قوات الحركات المسلحة الموقعة على السلام وبعض القوات النظامية من جهة وبينها وبين بعض المدنيين من جهة أخرى، بالإضافة إلى كل ذلك الحركات المسلحة التي لا تزال تتعنت وترفض توقع اتفاق سلام مع الحكومة الانتقالية وهي ترفع مطالبها مرة بعد مرة وتوجه أحيانًا تهديدات مبطنة بالعودة إلى حمل السلاح الذي لم تضعه جانبًا بعد (حركة تحرير السودان جناح عبد الواحد محمد نور)،أو التي تستخدما ورقة الضغط المتمثلة بالمطالبة بتقرير المصير(الحركة الشعبية قطاع الشمال جناح عبد العزيز الحلو) لجنوب كردفان (جبال النوبة).

---

[14].الوساطة برئاسة الفريق توت قلواك المستشار الأمني للرئيس الجنوب سوداني سلفاكير ميارديت وآخرين (أمريكون،أوربيون،عرب،أفارقة).

[15].تم التوقيع في جوبا عاصمة دولة جنوب السودان التي سمي بها الاتفاق، بحضور رئيس الوزراء الانتقالي عبد الله حمدوك ورئيس مجلس السيادة الانتقالي الفريق أول عبد الفتاح البرهان،وقادة الجبهة الثورية السودانية التي تضم الجماعات السودانية المتمردة الخمس الرئيسية، وعلى رأسها حركة العدل والمساواة وحركة تحرير السودان، وكلاهما من إقليم دارفور في الغرب، والحركة الشعبية لتحرير السودان – الشمال التي تقود تمردًا ضد الحكومة السودانية في جنوب كردفان والنيل الأزرق. ويهدف الاتفاق إلى تحقيق الاستقرار والسلام في السودان بعد عقود من الصراعات الأهلية المتعددة، التي راح ضحيتها أكثر من 300 ألف نسمة وتشريد أكثر من مليوني ونصف المليون وفق ما تشير التقديرات، خاصة بعد أن اتسعت رقعة الصراع في دارفور منذ عام 2003م.

[16]. المرجع السابق_ص6.

ثالثًا: مسار دستوري ينص على إجراء إصلاحات قانونية ودستورية من بينها إرساء آليات لإجراء مشاورات عامة بين كل مكونات العملية الانتقالية[17]. وهذا في حالة السودان الحالية لا زال تكتنفه الهشاشة بسبب حالة ارتباك وضعف المكونات نفسها وتأثير ذلك على القائمين على أمر الاصلاح الدستوري والقانوني في ظل غياب السلطة التشريعية كضلع ثالث من أضلع العملية، التي لا زالت الخلافات تشكّل حجر عثر أمام تشكيلها.

رابعًا: مسار اقتصادي يهدف إلى الحصول على تمويلات خارجية لعملية الانتقال، وهذا المسار في حالة السودان يواجه عدم توافر مؤسسات اقتصادية قوية تستطيع أن تفي بالمطلوب[18].أما عملية الحصول على تمويلات خارجية فهذه اعترضتها في أول الأمر عقبة وجود اسم السودان في قائمة الدول الراعية للإرهاب وخروجه من حالة من العزلة الدولية التي كان يعيشها بسبب الحصار الاقتصادي الذي فرض عليه منذ منتصف تسعينات القرن الماضي، لكن بعد أن نجحت الحكومة في تذليل هذه العقبة، وجدت نفسها أمام تدخل خارجي تحرص وحداته الدولية على تحقيق مصالحها أكثر من استقرار الدولة محل التدخل.

استنتاجات وتوصيات:

الاستنتاجات:

1.تشهد مكونات العملية الانتقالية في السودان منافسة شرسة بين النخب السياسية والعسكرية، فان لم يظل ذلك كله تحت رقابة أصحاب المصلحة المحليين والدوليين ويكتسي التقييم الشعبي لمدى تقيد صناع القرار بمبدأي الشمول والإنصاف فان ذلك قد يؤثر أيما تأثير في إضفاء الشرعية على العملية برمتها،وإن أي محاولة لإضافة مسار جديد إلى مسارات العملية الانتقالية سيزيد من هشاشتها وذلك راجع إلى ترابط تلك المسارات وتأثير كل مسار في الآخر،وفي حال تحقيق تقدم على صعيد أحد المسارات فقد يشكل ذلك جهدًا يبدد صعوبة تعطل الانتقال السياسي وفي المقابل، فإن أي تعطيل يشهده مسار ما قد يعطل تحقيق تقدم في العملية الانتقالية برمتها.

2.بما أن اعتبارات التصميم الجيد تؤدي دورًا ثانويًا في تشكيل المؤسسات الانتقالية وعقد الاتفاقات بشأن عمليات الإصلاح بدلا من ذلك، تعتمد العوامل الكفيلة بدفع عمليات الإصلاح على منطق المفاوضات بين أصحاب المصلحة ويمكن أن تتأثر كذلك بالعوامل الهيكلية التي ينبغي التحكم فيها باستمرار ومن بين هذه العوامل:

توازن القوى بين أصحاب المصلحة؛ قوة المؤسسات القائمة؛ طبيعة الأزمة التي تضرب العملية الانتقالية؛ الحاجة إلى تحقيق تقدم رمزي طبيعة عملية التفاوض السياسي؛ والأطر القانونية القائمة قبل العملية الانتقالية. إلا أن المكونات السياسية والعسكرية في السودان في حالة ما بعد ثورة ديسمبر افتقرت منذ البداية إلى اعتبارات التصميم الجيد لتشكيل المؤسسات الانتقالية وعقد الاتفاقات الواضحة بشأن عمليات الإصلاح، مع غياب منطق المفاوضات مع أصحاب المصلحة بجانب عدم القدرة على التحكم في العوامل الهيكلية.

---

[17]. المرجع السابق_ص6.

[18]. المرجع السابق_ص6.

3.بما أن الأطراف الدولية الفاعلة تضطلع بدور بالغ الأهمية في تنفيذ الإصلاحات وإرساء الحكومات الانتقالية وكفالة استقرارها عبر نيل الاعتراف الدولي وتوفير دعم فني وسياسي وعسكري للمسار الانتقالي وتمويله ،ومن المسائل المهمة التي تقتضي انتهاج مقاربات أفضل هي مسألة تمويل الانتقال إلا أن من المفارقات أن تجد الحكومة الانتقالية في السودان نفسها في الكثير من الأحيان مضطرة للحصول على تمويلات قصيرة الأمد ذات غايات محددة، من جانب قد يكون ذلك نظرًا إلى افتقارها إلى سجل لتقييم أدائها وبالتالي عجزها عن نيل تمويلات منتظمة طويلة الأمد من المؤسسات المالية الإنمائية ومن جانب آخر يمكن القول أن أهداف الدول المتدخلة في السودان ما بعد ثورة ديسمبر 2019م تتميز بالبساطة والواقعية، فهي تسعى لإبقاء وضع سياسى يوفر ممرًا سهلًا لبسط نفوذها، ويضمن حصتها في السودان وموارده الهائلة في المستقبل.

4. يبدو أن تحمل كل عملية إصلاح أو هيئة انتقالية في إطار ترتيبات الحكم الانتقالي في سودان ما بعد ثورة ديسمبر2019م مجالًا آخر، سمح لأصحاب المصالح مواصلة صراعاتهم وإن كان ذلك بطرق سلمية من خلال التفاوض إلا أنه يمكن أن يصل الأمر إلى طريق مسدود أو فشلًا أو خيبة أمل قد تؤدي إلى تجريد عملية الانتقال من الشرعية، وقد تخرج ترتيبات الحكم الانتقالي عن السيطرة وتصبح غير عملية إذا ما كثرت المفاوضات الجارية والمترابطة والتي من شأنها تصعيد الصراع بدلًا من تهدئته في ظل مطالب أصحاب المصلحة الدوليين والمحليين.

التوصيات:

1. إعطاء الاعتبار الرئيسي لتبسيط ترتيبات الحكم الانتقالي وتجنب زيادة الحمل عليه (كالجسر) مع الإقرار بأن مسار الانتقال وسيلة لإحداث التحول الديمقراطي وليس غاية في حد ذاته.

2. إيلاء للبنية التحتية للحكم المؤقت من خلال تشكيل هيئات الحكم الانتقالي على نحو يشمل الأطراف كافة مع تحديد الإجراءات المتعلقة بصنع القرار والمشاورات تحديدًا واضحًا.

3.استنباط طرق تحفز الجميع على الالتزام بالإنصاف في توزيع المناصب، أو عن طريق اللجوء إلى تدابير مثل التداول على المناصب أو المحاصصة بصورة مرضية للجميع.

4.الإتفاق على آليات لفض النزاعات تتسم بالواقعية والمصداقية.

5.توخي الواقعية في وضع الجدول الزمني لمراحل المسار الانتقالي والحرص على ألا تكون الآجال قصيرة وغير مرنة على نحو يسهل عدم التقيد بها، أو طويلة جدا على نحو يسبب فقدان التأييد الشعبي.

6.الحرص على حصول الأطراف الموكل إليها أمر تنفيذ الإصلاحات على التمويلات الكافية لدعم الانتقال.

7.الإنفتاح على أسلوب الإدارة المتكيفة، والإقرار بدور إجراءات الوساطة القائمة في الحفاظ على الصلة بين عمليات الإصلاح المدني ومسارات التسوية السياسية، والعمل على تنفيذ تلك الإجراءات.

8.فصل عناصر جدول الأعمال، التي يمكن لمؤسسات الانتقال القائمة راهناً التكفل بها أو التي ستستمر بعد نهاية الفترة الانتقالية الرسمية، عن سائر عناصر جدول الأعمال وإعداد جدول زمني خاص بهذه الإصلاحات وفقاً لذلك، مع تحديد بنود جدول الأعمال الممكن معالجتها من خلال المؤسسات الموجودة، أو بعد انتهاء الفترة الانتقالية رسميا

وهذا يعني فصل عمليات الإصلاح الأكثر طولًا عن الترتيبات القصيرة، فقد يكون الحل لإدارة وتركيز المهام الانتقالية بشكل أفضل في عزل المسارات التي من المحتمل أن تمتد إلى ما بعد الفترة الانتقالية، أو التي تتضمن عمليات انتقالية متعددة تركز على المهام.

9.الاتفاق على آليات تسوية الخلافات من خلال تنوع النماذج والهياكل المؤسساتية التي يمكن تبنيها لغرض حل الخلافات، مع تقليب الأمر على أوجهه بما في ذلك العمر الافتراضي والتركيب الهيكلي والحياد والاستقلال السياسي ومدة الولاية والسلطة القانونية، والشخصيات ذات العلاقة. إذا تم اعتماد الإجماع كآلية لاتخاذ القرار، توجب على الوسطاء دمج هياكل الدعم للمساعدة في تجاوز الجمود، على أن تتم الأمور بصفة إما غير رسمية أو مرتبطة رسميًا بالمسار.

10.الالتزام بالواقعية عند وضع الإطار الزمني الانتقالي بأن لا يكون بناء الثقة وثقافة التعاون بين أصحاب المصلحة وداخل المؤسسات بين ليلة وضحاها، وغالبا قد لا تكفي الفترة المخصصة للعملية الانتقال لإكمال جميع المهام فلذا من المهم الانتباه إلى التسلسل والآجال الواقعية لمختلف مهام الإصلاح ويمكن استخلاص العبرة من الجداول الزمنية الفعلية في سياقات أخرى.

الخاتمة:

مع الإقرار بأن الحروب الأهلية وعوامل أخرى هي وراء هشاشة الدولة وتأثيرها على عمليات الانتقال والتحول الديمقراطي في السودان مرة بعد مرة إلا أن فرضية أن القوى السياسية التي ظلت مسيطرة على المشهد السياسي في البلاد منذ نشأة الدولة تتضارب مصالحها مع توطين نظام ديمقراطي حقيقي، وهذا الأمر لا شك له الأثر الحاسم في تعثر إحداث واستقرار وتطور التحول الديمقراطي في البلاد، والأسباب وراء ذلك متعددة، لكن السبب الرئيسي يرجع لاستهلاك تلك القوى معظم فترات حكمها في المناورات السياسية والمكايدات الحزبية بعيدًا عن قضايا الدولة الأساسية كتوفير الأمن وإحداث استقرار سياسي واقتصادي واجتماعي ينعم الموطن بموجبه بحياة كريمة في بلاده. واضح أن حالة هشاشة الدولة في السودان وتأثيرها على عملية الانتقال والتحول الديمقراطي مسألة قديمة منذ فجر الاستقلال وأن الأزمة هي أزمة القوى المسيطرة على الحكم التي حولت مشروع التحرر الوطني وكرّسته لمصلحتها فأصبحت الهشاشة متكررة ومهددة لتماسك الوحدة العضوية للكيان السياسي في البلاد باستمرار. لكن هذا الهشاشة الآن صارت أكثر خطورة بسبب زيادة وتعقيد مؤشرات الهشاشة المتمثلة في: الضغوط الديموغرافية الحركة الهائلة للاجئين والمشردين داخليا المظالم الجماعيّة الساعية إلى الانتقام النزوح البشري المزمن والمستدام التنمية الاقتصادية غير المتوازنة الفقر، والتدهور الاقتصادي الحاد أو الشديد؛ شرعية الدولة؛ التدهور المضطرد للخدمات العامة؛ انتهاك حقوق الإنسان وسيادة القانون تغوّل الأجهزة الأمنيّة؛ صعود النخب الفئوية؛ تدخل الجهات الخارجية[19].

[19].أبو شرف،رقية_دراسة (الهامش والمركز في السودان:في تاريخية ضعف الدولة)_السياسة الهشة (تقرير موجز:الدول الهشة في الشرق الأوسط الكبير)_ كلية الشؤون الدولية بجامعة جورجتاون في قطر مركز الدراسات الدولية والإقليمية _الدوحة_ 2016م_ص16.

خلاصة القول إن إدارة الانتقال تستوجب توازنًا بين إشراك النخبة في الأمر والمشاركة واسعة النطابين خلق حشد دافع للعملية الانتقالية على ألا يؤدي إلى انهيارها وبين التريث قبل الانتقال إلى الانتخابات قبل إضفاء الشرعية على ما بعد المرحلة الانتقالية كما يجب في الوقت نفسه الإقرار بأن الهياكل المؤقتة تفقد شرعيتها كلما طالت الفترة الانتقالية دون انتخابات فعلى القائمين على أمر الانتقال في السودان الآن أن يدركوا أن الفائدة في تصوير الانتقال كجسر من ماضٍ ملؤه الاضطراب إلى مستقبل أكثر سلامًا تكمن في تذكير الأطراف المعنية بعدم تحميله توقعات لا طاقة له به فينهار.

المصادروالمراجع:

1.الشرقاوي، د. سعاد (أستاذة القانون العام بكلية الحقوق جامعة القاهرة) _النظم السياسية في العالم المعاصرة_2007م.

2.CPIA public sector management and institutions cluster average(1=low to 6=high) Data. Data. worldbank.org.

(باللغة الإنجليزية).مؤرشف من الأصل في 4 أبريل 2016م (ويكيبيديا).

3.Nay,Olivier.International Organisations and Production of Hegemonic Knowledge: (How the World Bank and The helped Invent the Fragile State Concept) Third World Quarterly 35,2(2014):210-31.

4.فورستر، روبرت_ترتيبات الحكم المؤقتة في البيئات الهشة وبيئات ما بعد الصراع (الدورة السادسة من حوار إدنبره حول إعداد الدساتير في فترات ما بعد ال صراع2019م) (هذا العمل نتاج لجهد قام به برنامج أبحاث التسوية السياسية الممول من قبل برنامج المعونة البريطانية UK) (Aidالتابع لوزارة الخارجية والكومنولث والتنمية البريطانية(FCDO) لصالح البلدان النامية) _المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات_السويد_ استكهولم_2021م.

5.د. ساحلي، مبروك (الأستاذ بجامعة البواقي بالجزائر) _دراسة (مؤشرات الدولة الهشة ومستقبل الاستقرار في الجزائر_الجزائر _أغسطس 2018م.

6.العتيبي,محمد الفاتح عبد الوهاب _ ورقة علمية بعنوان (مفهوم الديمقراطية والتجربة السودانية)_(الورشة التدريبية حول التحول الديمقراطي) منظمة زينب لتنمية وتطوير المرأة بالتعاون مع مؤسس فريدريش ايبيرت الألمانية (السودان)_ الشواك_ولاية القضارف 22 – 25 يونيو 2008م.

7.البطحاني، السيد عطا (أستاذ العلوم السياسية بجامعة الخرطوم) _دراسة (تجربة السودان المتعثرة في مسار الانتقال الديمقراطي) _المنتدى الدولي حول (التنمية بالمشاركة وتسوية

النزاعات مسار الانتقال الديمقراطي والعدالة الاجتماعية)_بيروت_نوفمبر2011م.

8.أبكر، أحمد سليمان السودان وإهدار الثورات_ دار نشر رقمنه الكتاب العربي- ستوكهولم (السويد)_2012م.

9.يونس محمد عبد الله_ (مؤشر الدول الهشة في عام 2017) _الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية _2017م، متاح على الرابط التالي:

www.politics-dz.com

10.أبو شرف، رقية_دراسة (الهامش والمركز في السودان: في تاريخية ضعف الدولة) _السياسة الهشة (تقرير موجز: الدول الهشة في الشرق الأوسط الكبير) _ كلية الشؤون الدولية بجامعة جورجتاون في قطر مركز الدراسات الدولية والإقليمية _الدوحة_ 2016م.

أهداف وطرق جرد التراث الثقافي اللامادي في المغرب

ترجمة وتعليق لمقال رحمة ميري[1]

Aims and methods of inventorying the intangible cultural heritage in Morocco

1- المعطي بريان، جامعة ابن طفيل القنيطرة -المغرب.

الملخص : إن وعي وزارة الثقافة بأهمية التراث الثقافي اللامادي يعتبر حالة حديثة، وخصوصا بعد إعادة هيكلة مديرية التراث الثقافي عام 2006، تم إحداث قسم للجرد والحفاظ على التراث اللامادي، ومن أهدافه التعريف بالتراث الثقافي اللامادي أو ما يعرف اختصارا بـ "التراث الثقافي اللامادي". لقد قوت مبادرة المغرب من أجل الاهتمام بالتراث الثقافي اللامادي والمحافظة عليه انطلاقا من سنة 2003 وذلك انسجاما مع تفعيل الاتفاقية (الفصل 12 والتي تضمن عملية المحافظة على التراث). في إطار هذه الرؤية، فإن إدارة التراث الثقافي من خلال قسم الجرد والتوثيق الخاص بالتراث، قد أصدرت دليلا منهجيا للجرد والهدف منه هو جرد وتوثيق الوثائق وأشكال هذا التراث، وذلك بطريقة منهجية، سواء كان ماديا أو لا ماديا.

الكلمات المفاتيح : الثقافة – التراث اللامادي – البحث الميداني- الجرد- التوثيق – المحافظة – التثمين.

Abstract : The why awareness of the Ministry of Culture about the importance of intangible cultural heritage is a recent case, especially after the restructuring of the Cultural Heritage Directorate in 2006, a division for the inventory and preservation of intangible heritage was created, and one of its goals is to define the intangible cultural heritage, or what is known for short as "intangible cultural heritage." Morocco's initiative has been strengthened to take care of and preserve the intangible cultural heritage starting in 2003, in line with the implementation of the Convention (Chapter 12, which includes the preservation process). Within the framework of this vision, the Department of Cultural Heritage through the Department of Inventory and Documentation of Heritage has issued a methodological guide for inventorying, the aim of which is to inventory and document the documents and forms of this heritage, in a systematic way, whether it is tangible or not.

Key words : Culture - Intangible Heritage - Field Research - Inventory - Documentation - Preservation - Valuation.

[1] - Rahma Miri ; «Objectifs et méthodes d'inventaire du patrimoine culturel immatériel au Maroc». Collectif L'ouvrage : De l'immatérialité du patrimoine culturel, Editeurs : Ahmed Skounti & Ouidad Tebbaa Bureau régional de l'UNESCO à Rabat et Equipe de recherche Culture, patrimoine et tourisme de la Faculté des Lettres et des Sciences humaines, Université Cadi Ayyad, Marrakech, Imprimerie Walili Marrakech Première édition 2011.PP 79-84.

تقديم:

يتوفر المغرب على تراث ثقافي لامادي غني ومتنوع، يعكس هويته الثقافية المتعددة المصادر والروافد، عبر تاريخه الطويل[2]، الذي عرف تعاقب عدة حضارات وسلالات مالكة، أمازيغية وعربية، وكانت لها تأثيرات ثقافية متعددة، إفريقية ويهودية وأندلسية ومتوسطية وصحراوية،... كونت الشخصية المغربية، كما استطاع الحفاظ بذلك على كيانها السياسي والاجتماعي والثقافي عبر القرون.

وعليه فإن، المحافظة على التراث الثقافي اللامادي وتثمينه يتعلقان بأهداف وطرق عمليات جرده، لا سيما أن الجرد يستلزم، إتمام أهدافه، بمجموعة من الوسائل من بينها: وسائل تسيير المعطيات، تنظيم المحفوظات (Archivage)، وكل الضروريات المفترضة التي تبدو إلزامية لتحقيق أهداف الجرد في رفع كل التحديات التي تهدد التراث الثقافي اللامادي الانساني بالزوال والاندثار، ولا مناص من الاعتراف، أن المحافظة على التراث الثقافي اللامادي، وإدماجه في مشاريع التنمية المستدامة، بإمكانه أن يلعب، دورا هاما في الانتعاش الاقتصادي على الصعيد الوطني أو الجهوي أو المحلية.

إشكالية البحث:

أما عن الإشكالية المركزية للمقال، فهي تتمحور حول الأهداف والطرق المنهجية العلمية، التي يمكن اتباعها كاستراتيجية أساسية، من أجل جرد التراث الثقافي اللامادي في المغرب. وتفرعت عن هذه الإشكالية، أسئلة أخرى لا تقل أهمية وهي؛ إلى

---

[2] - من بين المؤثرات التي لعبت دورا كبيرا في التأثير على مفهوم التحقيب، هناك البروديلية. ويعتبر الزمن من بين المفاهيم التي قدم بروديل بصدد طروحات أصيلة، فقد حاول أن يجاوز التاريخ التقليدي الذي يركز على الحدث في الزمن ويجعل منه (أي التاريخ) علما يشمل الجغرافيا وعلم الاجتماع والاقتصاد وفروعا أخرى، فالتاريخ الحقيقي، بالنسبة له، هو علم الانسان في الزمن، هذا الزمن المتصل، ولكن في ذات الوقت هذا التغيير الدائم، "فالمؤرخ لا يخرج أبدا عن زمن التاريخ، إذ يلتصق به كما يلتصق التراب بمعزفة البستاني". لقد انتهى بروديل في أطروحته إلى رصد ثلاث زمنيات (قصيرة ومتوسطة وطويلة)، وشك أن مفهوم الزمن الطويل هو المستوى العميق للواقع التاريخي، إذ يشكل المركز الذي ينجذب حوله الزمن الدوري والزمن القصير، في إطار جدلية الآماد. إن التاريخ واقع معقد، ولذلك يستلزم تحولا عموديا في الرؤية. "إن قبول المؤرخ لهذه الرؤية، يقول بروديل، يعني تغيرا في الأسلوب والموقف، يعني انقلابا في نظام التفكير، يعني تصورا جديدا للواقع الاجتماعي، يعني تكيفا مع زمن بطئ". لكن الزمن الطويل لا يمكن فهمه بعمق إلا بالعلاقة مع مفهوم آخر هو "البنية"، لأن تاريخ الأمد الطويل هو تاريخ بنيات جغرافية واقتصادية واجتماعية وذهنية متأصلة وبطيئة التطور. والبنية هنا يستعملها بروديل بمفهوم تاريخي يختلف عن المعنى الذي تمنحه إياها السوسيولوجيا والأنثروبولوجيا. رغم اختلف النظر إلى الزمن باختلاف اتجاهات الناظرين المعرفية والفكرية. فقد ينظر إليه بعضهم باعتباره شرطا ضروريا للتجربة الإنسانية، وقد ينظر إليه بعض آخر باعتباره مجرد إحساس، وقد يراه كثير من المعاصرين تشييدا ثقافيا. مهما اختلفت الأنظار والرؤى، فإن ما يلاحظ هو وضع معالم للزمن اعتمادا على تأويل مقصود لبعض الآثار ومعانيها. هذه المعالم تدعى التحقيب (Périodisation). فالتحقيب إذن إمساك بمجموع الفترات الزمنية المختلفة وبتعالقاتها وتتابعاتها، وضبط الإجراءات لفهم الأعمال الفردية والجماعية وتفسيرها وتأويلها لتشييد مفهوم لعصر معين باعتباره كلا، أو لعصور معينة كثيرة باعتبار ها كليانية. هذا المفهوم يكون محورا فرديا وجماعيا يعكس وعي الحقبة، ويتجلى في بنية زمنية وبنية العالم مزيجتين من التشييد وإعادة البناء وللآثار ولأصحابها ولتجارب المتلقين. على أن التحقيب باعتباره تأويلا لموجود ومشيد في آن واحد يختلف من عصر إلى عصر، ومن شخص إلى شخص، ومن مرحلة حياة فرد إلى مرحلة أخرى من حياته، وذلك لعوامل كثير: منها الخلفيات الدينية والفكرية والعرقية، ومنها ثورة التصورات المعرفية وتطور الخلفيات الفكرية، مما يتجلى في التحقيب العالمي والجهوي والوطني. **للمزيد من التوسع حول هذه المسألة راجع :**

- صهود (محمد)، **التحقيب التاريخي إسهام في التأصيل الابستيمولوجي والمنهجي**، مطابع الرباط نت، الطبعة الأولى 2016. ص 68.
- حبيدة (محمد)، **كتابة التاريخ قراءة وتأويلات**، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الطبعة الأولى 2013. ص 70.
- إشكالية التحقيب، تنسيق مفتاح (محمد) و بوحسن (أحمد)، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط سلسلة ندوات ومناظرات رقم 56، مطبعة فضالة- المحمدية الطبعة الأولى1996. ص 9.

أي حد يعد البحث الإثنوغرافي والميداني رافدا معرفيا ومنهجيا لجرد وتثمين التراث الثقافي اللامادي بالمغرب؟ ثم، هل أصبحت الرقمنة خيار لا محيد عنه لتثمين التراث الثقافي اللامادي وحمايته؟ وعليه، ما هي المقاربات والاستراتيجيات البيداغوجية التي يقتضي اعتمادها لصون التراث الثقافي اللامادي وتثمينه؟.

أهمية البحث:

تكمن أهمية ترجمة مقال رحمة ميري[3]، لكونه دراسة قيمة ذات أهمية بالغة، بحيث تقدم من الناحية المنهجية آليات الاشتغال والبحث حول التراث الثقافي اللامادي، التي يمكن التسلح بها، من طرف كل باحث يقتحم غمار من أجل البحث والدراسة والتحليل حول المواضيع التراثية، والتي تستدعي عملية الجرد والصيانة والتثمين العاجل.

لهذا، فالاهتمام بالتراث الثقافي اللامادي بالمغرب أمر مؤكد وضروري على المستوى المنهجي. فهو روح الشعب، في قيمته، في أعماله، في مؤسساته في مآثره، طرق العيش المنقولة بواسطة الأعراف والعادات بين الأجيال السابقة واللاحقة، كما يمكن إضافة الممتلكات المنقولة وغير المنقولة وكل القيم التي تؤمن إنتاج، وتداول واستهلاك هذه الممتلكات. بصفة أدق فالتراث الثقافي هو الوطن بامتياز في حد تعبير Raymond Polin ماديا كان أو غير مادي.

وكما لا يخفى على أحد، أن مديرية التراث الثقافي بالمغرب، تعتبر أهم مؤسسة مسؤولة عن جرد التراث الثقافي غير المادي. وهي جزء من الإدارة المركزية لوزارة الثقافة. وتتمثل مهامها في حماية التراث المعماري والأركيولوجي والإثنوغرافي والمحافظة عليه وصيانته وتثمينه والتعريف به، وكذا حماية كل الثروات الوطنية التي تمثل أهمية تاريخية وفنية.

أهداف البحث:

يهدف هذا المقال إلى المساهمة في النقاش الدائر حاليا حول طرق وأهداف جرد التراث الثقافي اللامادي، وإثارة الانتباه إلى أهمية اشراك الفاعلين المباشرين في كل مشروع يتوخى حماية وتثمين التراث الثقافي اللامادي بالمغرب والتعريف به لما له من قيمة حضارية ورمزية. وضمان توارثه بين الأجيال. ولا سبيل لإنكار، أن ترتيب هذا التراث وإدماجه في محيطه للمساهمة في التنمية الشاملة. يتطلب الأمر إنجاز دراسات وأبحاث أكثر عمقا وشمولية.

وفي نفس الاتجاه، فقد خصص الدستور المغربي لسنة 2011 حيزا هاما للهوية الثقافية للمغرب، ففيما يتعلق بهوية الدولة المغربية وانتمائها، نصت ديباجته الدستور على أن : "لمملكة المغربية دولة إسلامية ذات سيادة كاملة، متشبثة بوحدتها الوطنية والترابية، وبصيانة تلاحم مقومات هويتها الوطنية، الموحدة بانصهار كل مكوناتها، العربية الإسلامية،

---

[3] - رحمة ميري باحثة أنثروبولوجيا، حاصلة على دبلوم الدراسات العليا من المعهد الوطني لعلوم الآثار والتراث في INSAP بالرباط. شغلت عدة مناصب في وزارة الثقافة المغربية - مديرية التراث الثقافي - منذ 1993، بما في ذلك رئيسة قسم جرد التراث غير المادي لمدة 9 سنوات. وكانت مسؤولة عن تنفيذ اتفاقية عام 2003 على المستوى الوطني ونسقت إعداد العديد من ملفات الترشيح للإدراج في التراث الثقافي غير المادي لليونسكو. ألّفت وشاركت في تأليف العديد من المقالات والكتب في مجال التراث الثقافي غير المادي. نذكر أهمها :

-Venir au monde Les rituels de la naissance au Maroc Éditeur : AFRIQUE ORIENT mars 2014.

-Objectifs et méthodes d'inventaire du patrimoine culturel immatériel au Maroc Collectif L'ouvrage : De l'immatérialité du patrimoine culturel, Editeurs : Ahmed Skounti & Ouidad Tebbaa Bureau régional de l'UNESCO à Rabat et Equipe de recherche Culture, patrimoine et tourisme de la Faculté des Lettres et des Sciences humaines, Université Cadi Ayyad, Marrakech, Imprimerie Walili Marrakech Première édition 2011.

والأمازيغية، والصحراوية الحسانية، والغنية بروافدها الأفريقية والأندلسية والعبرية والمتوسطية. كما أن الهوية المغربية تتميز بتبوئ الدين الإسلامي مكانة الصدارة فيها، وذلك في ظل تشبث الشعب المغربي بقيم الانفتاح والاعتدال والتسامح والحوار، والتفاهم المتبادل بين الثقافات والحضارات الإنسانية جمعاء"[4]. وغني عن البيان، أن هوية المغرب مركب ومتنوعة، موحدة بانصهار كل مكوناتها العربية والأمازيغية والصحراوية الحسانية، والغنية بروافدها.

رغم أن هذا لا يعني أن مقال خالي من العيوب والنقائص، وهي نقائص لا يخلو منها أي بحث علمي، رغم أنها لا تؤثر كثيرا على جانبه العلمي وعلى الجهد الواضح الذي بذله صاحبها، لكن تم إدراك هذه الهفوات بإضافةٍ وتعليقٍ على النص الأصلي، عن طريق تطعيمه بالهوامش والإحالات لملء البيضات وسد الثغرات التي نرى أنها في حاجة إلى الدراسة والتحليل.

مقدمة:

لقد وضعت مديرية التراث الثقافي[5]، من خلال قسم الجرد والتوثيق الخاص بالتراث، دليلا منهجيا يهدف إلى إحصاء وتوثيق، بشكل منهجي، العناصر المختلفة الخاصة بالتراث الثقافي سواء منه المادي أو غير المادي. و تم توضيح المكونات الأساسية لـ التراث الثقافي اللامادي بالمغرب، وكذا نوعية المنهجية الخاصة بجمع الوثائق واستغلالها سعيا وراء المحافظة عليها وتطويرها وتقييمها.

1- الهدف من جرد التراث الثقافي اللامادي:

إن جرد التراث الثقافي اللامادي[6]، يهدف أولا إلى التعريف به، وتصور العناصر الخاصة بالتراث الثقافي اللامادي بالمغرب، وسعيا وراء هذا، فقد أصدرنا تحديدا لهذه الأنواع بالتفصيل من خلال عشرة مواضيع[7] :

---

[4] - **الدستور الجديد للمملكة المغربية**، إعداد وتقديم امحمد لفروجي، مطبعة النجاح الجديدة –الدار البيضاء، الطبعة السادسة 2018. ص 19.

[5] - تعتبر مديرية التراث الثقافي من أهم المديريات المركزية في قطاع الثقافة. تم إنشاؤها سنة 1987 بغرض إدارة وحماية و تثمين التراث الثقافي الوطني و التعريف به. وقد شكل ذلك خطوة أساسية في إعادة تنظيم المصالح المكلفة بإدارة الموروث الثقافي الوطني والمحافظة عليه، والتي كانت تتمثل أنذاك في قسم المتاحف والأركيولوجيا، وقسم المباني التاريخية و المواقع بالإضافة إلى قسم الجرد العام للتراث الذي تم إلحاقه بالمديرية سنة 1987 تحت وصاية وزارة الشؤون الثقافية. وقد نجحت مديرية التراث الثقافي في القيام بالدور المنوط بها بالنظر إلى إنجازاتها المهمة و دورها الفعال في المحافظة على التراث الوطني.
تعمل هذه المديرية على تنفيذ سياسة قطاع الوزارة في مجال الثقافة، وبصفة خاصة، استراتيجيتها المتعلقة بالتراث. وتنجز مهامها المتمثلة في تحديد عنصر التراث الثقافي الوطني في شقيه المادي وغير المادي ودراسته وحمايته و المحافظة عليه، وذلك بتنسيق تام مع المصالح الجهوية التابعة لها. حرصت مديرية التراث الثقافي منذ تأسيسها على وضع و تنفيذ برامج عمل ناجعة في مجال جرد التراث الثقافي، مما مكنها من إنجاز العديد من البعثات الميدانية والمشاريع القيمة، سواء في إطار الميزانية المخصصة لها سنويا أوفي إطار الشراكة و التعاون مع الفاعلين المعنيين على الأصعدة المحلية أو الوطنية والدولية. وهكذا وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية، نفذت المديرية بفضل تعاون مثمر و فعال بين مختلف الاقسام والمصالح الجهوية التابعة لها (المفتشيات، المحافظات، المراكز المتخصصة، ومراكز التعريف بالتراث) عددًا كبيرًا من المشاريع التراثية التي يعتبر الجرد من بين أولوياتها. فبالإضافة الى العديد من عمليات الترميم و التهيئة للمباني التاريخية و المواقع الأركيولوجية، فقد تم الرفع من وثيرة العمليات الميدانية المتعلقة بالجرد و توسيع مجالاتها لتشمل مجموع التراب الوطني مما مكن من إغناء قوائم الجرد و المنظومة المعلوماتية الخاصة به. **راجع بهذا الخصوص:**
- جرد التراث الثقافي المغربي: مسار على مدى أكثر من 100 سنة، منشورات مديرية التراث وزارة الثقافة والاتصال الرباط 2019.

[6] - تم اعتماد اتفاقية حماية التراث الثقافي غير المادي من قبل المؤتمر العام لليونسكو المنعقد سنة 2003. ويبلغ عدد الدول الأعضاء المنضوية تحتها 137 عضوا في دجنبر 2011 (وهو تقدم سريع بالنظر إلى عمر هذه الاتفاقية الفتية) وتحتوي القائمة التمثيلية للتراث الثقافي غير المادي 232 عنصرا، وقائمة صيانة التراث الثقافي الذي يحتاج إلى صون عاجل ل 27 عنصرا، وسجل أفضل ممارسات الصون 8 مشاريع، وبرامج أو أنشطة تستجيب لأهداف الاتفاقية.

[7] - تندرج دراسة وضع منظومة الكنوز الإنسانية الحية في إطار برنامج مشترك للتعاون (PCC)، التراث الثقافي والصناعات الخلاقة قاطرة للتنمية بالمغرب 2008 - 2011 الذي قامت بإطلاقه وكالات الأمم المتحدة والحكومة المغربية.

1. العادات والتعابير الشفوية.
2. فنون الفرجة.
3. الممارسات، والطقوس و الاحتفالات.
4. المعارف والممارسات الخاصة بالطبيعة والكون.
5. الحرف ومعرفة الطرق التقليدية.
6. السلوك وأنماط العيش.
7. حركة الجسد وفن الظهور.
8. الكنوز المادية الحية.
9. الفضاءات الثقافية وأماكن العبادة.
10. المؤسسات الاجتماعية التقليدية.

وقد تم استلهام هذه العناصر، في جزء منها، من تعريف التراث الثقافي اللامادي الذي حددته اتفاقية 2003[8] وهي تحدد أيضا الحقول الأساسية التي تحتوي الأصناف الثانوية الأكثر تفصيلا للتراث الثقافي اللامادي وهذه الأصناف الثانوية يمكن إغناؤها واستكمالها من خلال العمل التجريبي (خلال البحث الإثنوغرافي في الميدان والذي سوف يحدد لنا نوع فن الفرجة مثلا، وكذا شكل الاستغلال الفلاحي الخاص بمنطقة ما، أو حركة جسدية والتي يمكن الحاقها بهذا الجرد[9] المنهجي).

أما الهدف الثاني من الجرد[10] فهو عملية التعريف بعناصر التراث الثقافي اللامادي من خلال أنشطة مختلفة :

---

[8] - لقد ساهم المغرب من خلال الخبير المغربي لدى اليونسكو، السيد أحمد سكونتي، في تحرير اتفاقية حماية التراث الثقافي غير المادي عامي 2002 - 2003 وكذا في عملية إعداد التوجهات العملية لتنفيذ بنود الاتفاقية. ويقصد بعبارة «التراث الثقافي غير المادي» الممارسات والتصورات وأشكال التعبير والمعارف والمهارات - وما يرتبط بها من آلات وقطع ومصنوعات وأماكن ثقافية – والتي تعتبرها الجماعات والمجموعات، وأحيانا الأفراد، جزءا من تراثهم الثقافي. وهذا التراث الثقافي غير المادي المتوارث جيلا عن جيل، تبدعه الجماعات والمجموعات من جديد بصورة مستمرة بما يتفق مع بيئتها وتفاعلاتها مع الطبيعة وتاريخها، وهو ينمي لديها الإحساس بهويتها والشعور باستمراريتها، ويعزز من ثم احترام التنوع الثقافي والإبداع البشري. ولا يؤخذ في الحسبان لأغراض هذه الاتفاقية سوى التراث الثقافي غير المادي الذي يتفق مع الصكوك الدولية القائمة المتعلقة بحقوق الإنسان، ومع مقتضيات الاحترام المتبادل بين الجماعات والمجموعات والأفراد والتنمية المستدامة. (المادة: 2 من الاتفاقية بشأن حماية التراث الثقافي غير المادي لسنة 2003.). **للتوسع أكثر بخصوص هذه الاتفاقية راجع:**

- مهداوي (عبد الواحد)، **قانون التراث الثقافي والطبيعي اتفاقيات دولية ونصوص تشريعية وتنظيمية حديثة**، مطابع الرباط نت، الطبعة الأولى 2019. ص 82.

[9] - تنص المادة: 12 من اتفاقية عام 2003 على أن الجرد ينبغي أن يوضع "من أجل ضمان تحديد التراث الثقافي غير المادي بقصد صونه". وتلتمس اليونسكو من الدول الأعضاء التي من بينها المغرب، القيام بجرد وطني، إذ يشكل أحد معايير ترشيح عناصر التراث غير المادي الوطنية بهدف تسجيلها ضمن القائمة التمثيلية لتراث الإنسانية الثقافي غير المادي لليونيسكو. **أنظر:**

- مهداوي (عبد الواحد)، **مرجع سابق**، ص 86.

[10] - يعتبر الجرد في مجال التراث الثقافي عملية أساسية ووسيلة فعالة تمكن من التعرف على التراث الوطني وحمايته والمحافظة عليه ودراسته والتعريف به. فالجرد يمكن من تحديد كل مكونات الموروث الثقافي الوطني ويعتبر ضمانا لاستمراريتها من خلال تحديث المعلومات المحصل عليها عن طريق البعثات الميدانية المنجزة من أجل توثيق ممنهج لكل مكونات التراث الثقافي والطبيعي. يتم إنجاز عملية الجرد وفقاً لمقاربتين أساسيتين؛ المقاربة الطبوغرافية أو الممنهجة لإحصاء شامل لجميع المكونات التراثية في منطقة معينة والمقاربة الموضوعاتية (جرد نوع محدد من الممتلكات الثقافية). يتكون التراث الثقافي الوطني، المتميز بالغنى والتنوع مما يلي:

1- 1- تغدية وتزويد قاعدة بيانات:

إن قاعدة البيانات هذه لم تكن عملية بعد، و في الوقت الحالي فإن البيانات المتحصل عليها يتم دمجها في ملفات مفصلة متعلقة بكل حقل من الحقول. وهذه المعلومات يتم الولوج إليها من خلال قاعدة بيانات مفتوحة في وجه العموم.

1-2- تزويد البيانات الخاصة بواجهة التراث:

يتم إعلان هذه المعطيات المتعلقة بالتراث الثقافي اللامادي وكذا عملية التوثيق الخاصة بالتراث على الموقع www.patrimoine Maghreb.info/Maroc والجدير بالذكر أن هذه الواجهة قد تم إطلاقها من طرف مكتب اليونيسكو بالرباط، والإيسيسكو. والهدف منها تمثيل غنى وتنوع التراث الخاص بالبلدان المغاربية مثل المغرب تونس الجزائر وليبيا وموريتانيا.

1-3- الدعم والتحسيس بأهمية التراث الثقافي اللامادي:

- اعتمادا على قاعدة المعلومات المجتمعية حول عناصر التراث الثقافي اللامادي، فقد تم اتخاذ مجموعة من أنشطة الدعم والتحسيس[11] ومنها:
- إطلاع العموم على أعمال التراث الثقافي اللامادي من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة والمتعلقة بالمعلومات مثل اصدار الكتيبات والملصقات وغيرها باللغة المحلية، إضافة إلى لغات أخرى في البلاد، إضافة إلى وضع أفلام وثائقية وأقراص مدمجة وإصدارات على الفضاء الرقمي إلخ.... وذلك بهدف توسيع الوصول إلى المعلومات، وهذه الأدوات هي وسيلة للنقل العصري والحديث والتي تدعم النقل الشفوي لهذا الشكل التقليدي من التعبير.
- جذب الانتباه للسلطات المحلية والمنتخبين والمسؤولين الجمعويين وكذا الجمهور الواسع حول أهمية المحافظة على التراث الثقافي اللامادي ونقله إلى الأجيال القادمة.
- نشر معلومات التراث الثقافي اللامادي المختلفة لمختلف المسؤولين من أجل مساعدتهم على دعم وتدبير عناصر التراث الثقافي اللامادي المتواجدة على مستوى القطاع.

- التراث الثقافي بشقيه المادي التراث الأركيلوجي والمعماري والمنقول وغير المادي التقاليد والتعبيرات الشفهية، الممارسات الاجتماعية، (فنون الأداء المهارات المرتبطة بالصناعة التقليدية...).

- التراث الطبيعي (التكوينات الجيولوجية ، الأنظمة البيئية، المحميات الطبيعية...). بخصوص المجهودات التي قامت بها مديرية التراث الثقافي وزارة الثقافة والاتصال، بقطاع الثقافة، **راجع:**

- جرد التراث الثقافي المغربي : مسار على مدى أكثر من 100 سنة، **منشورات وزارة الثقافة والاتصال – قطاع الثقافة، مديرية التراث الثقافي**، الرباط 2019، ص 26.

[11] - كما أن الدولة مطالبة، إلى جانب الجماعات المحلية والقطاع الخصوصي، بدعم المواسم التقليدية والمهرجانات الثقافية، بالنظر إلى الدور الذي تلعبه كذلك في في هذه التنمية الثقافية، من خلال : حفاظها على التراث، وتعبيرها عن التنوع الثقافي والثقافات المحلية، وتنشيطها الاقتصادي والاجتماعي والسياحي لعدد من القرى والمدن المغربية، إضافة إلى إشعاعها الثقافي والحضاري الوطني والدولي. ومثاله مهرجانات: الفنون الشعبية بمراكش، والموسيقى الروحية بفاس، ومهرجان طانطان الثقافي، ومهرجان كناوة بالصويرة، وموازين بالرباط، والبوليفار بالدار البيضاء، وتيمتار بأكادير، موسم أصيلا الثقافي. **انظر:**

- بهضوض (محمد)، **المغرب الثقافي نحو مشروع وطني للثقافة**، سلسلة أبحاث، منشورات وزارة الثقافة، مطبعة الأمنية الرباط، الطبعة الأولى 2014. ص 76.

- القيام بحملات تحسيسية خلال أعمال الاستقصاء الميداني وتشجيع الجماعات على الاهتمام وتقييم التراث.
- تنظيم المعارض المؤقتة في المتاحف، وتشجيع التبادل ما بين المؤسسات التي تنشط في مجال الـ التراث الثقافي اللامادي.
- تنظيم لقاءات تجمع الباحثين في التراث الثقافي اللامادي والمسؤولين المحليين والجماعات المعنية.
- ضمان إعلام واسع وممكن للأنشطة المرتبط بالتراث الثقافي اللامادي.

2-3- المحافظة على التراث الثقافي اللامادي وتثمينه:

إن الاستراتيجية التي يتم الالتزام بها سعيا وراء المحافظة وتثمين التراث الثقافي اللامادي[12] يجب أن ترتكز على النقاط التالية:

- التعاون والتنسيق مع مختلف المؤسسات المدرسية : تنظيم المحترفات، الدورات التكوينية، الأيام التكوينية، الأنشطة الخاصة بمواضيع التراث الثقافي اللامادي من أجل مساعدة الشباب على الوعي بضرورة المحافظة على التراث الثقافي اللامادي، وعلى المستوى الجامعي يجب دعم الدراسات الخاصة بمظاهر التراث الثقافي اللامادي خصوصا تلك المتعلقة بالتغيرات التي هي في طور الاندثار.
- التعاون مع الجامعات والمسالك المختلفة، والجمعيات التي تنشط في مجال المحافظة على التراث الثقافي اللامادي وذلك بجمع وإحصاء وتوثيق وتثمين المعلومات المتعلقة بـ التراث الثقافي اللامادي من جهة، والقيام بمختلف

---

[12] - في هذا الباب، سطرت الاستراتيجية ثلاثة أهداف وعددا من العمليات الفرعية، وهي:

أ- جرد التراث الثقافي وحمايته وتثمينه، ويتضمن العمليات التالية:

- تعزيز النظام الوطني للجرد (SNI)، وتحديد حالة التراث الثقافي المادي واللامادي والطبيعي في كل ربوع المملكة.
- تطوير البحث العلمي حول التراث الثقافي، بما يفيد دعم التخصصات العلمية في المجال، وتشجيع البحث العلمي، ونشر الدراسات المرتبطة بالمجال بشكل واسع.
- حماية التراث الثقافي، من خلال : إعداد ميثاق وطني للتراث، وبرنامج وطني لحفظه يتضمن ترتيب 300 موقع أثري ومبني تاريخي و 1000 قطعة متحفية، وإحداث مركز وطني متخصص لترميم المباني، ومختبر لترميم التراث المنقول، وخلق شرطة للتراث الثقافي.
- تعميم التراث الثقافي، وتضمن: نصب علامات التشوير والارشاد والاشارات المتعلقة بالمواقع الأثرية، وإصدار كتيبات وأفلام وثائقية سمع بصرية ورقمية (الأنترنت)، وإنشاء بوابة إلكترونية للتراث الوطني، والترويج الإعلامي لهذا التراث على المستويين الوطني والدولي.

ب – تحسين قدرات ووسائل المهنيين والمتدخلين في المجال، ويتضمن العمليات التالية:

- تزويد المهنيين المتدخلين في التراث، وإنشاء دليل مرجعي للمهن التراثية، وضمان التكوين والتكوين المستمر، وتعزيز التعاون الدولي في المجال.
- تعزيز الموارد البشرية وآليات تمويل المحافظة على التراث وتحسين التنسيق بين المصالح الجهوية المكلفة بالتراث، وتغطية كافة التراب بالموارد البشرية.

ج- تطوير الشعور بالافتخار والهوية لدى السكان، وتتضمن العمليات التالية:

- إدماج التراث الثقافي في المنظومة التربوية، إحداث برنامج مشترك بين وزارتي الثقافة والتربية الوطنية بعنوان "أعراف تراثي"، إشراك مهني القطاع في إعداد الكتاب المدرسي.
- التوعية بقيمة التراث الثقافي، عن طريق تنظيم حملات للتحسيس، وتنظيم أنشطة ثقافية، وخلق أوراش صيفية للتنقيب الأثري، وتنظيم برامج إذاعية وتلفزيونية وإعلانات حول التراث.
- إشراك كافة الفعاليات المعنية بتدبير التراث الثقافي مثل: إدماج السكان المعنيين في مشاريع الترميم، وتنظيم زيارات أوراش الحفريات الأثرية لفائدة أطفال المدارس المجاورة. **للمزيد من التفاصيل راجع :**
- تقرير وزارة الثقافة، مشروع استراتيجية التراث 2020، الرباط، 2012.

الأنشطة الداعمة والتحسيسية بأهمية التراث الثقافي اللامادي من جهة ثانية.

- تنظيم المعارض المؤقتة في المتاحف واللقاءات التي تجمع ما بين مسؤولين التراث الثقافي اللامادي، وكذا المسؤولين المحليين والباحثين بخصوص مبادرة الـ التراث الثقافي اللامادي.
- التعاون مع مختلف الفاعلين في ميدان التراث غير المادي، ومساعدتهم على القيام بإنجازات مختلف المشاريع التي تروم المحافظة على التراث الثقافي اللامادي.
- تشجيع الحوار والتواصل ما بين الفاعلين بميدان التراث الثقافي اللامادي من خلال عقد اللقاءات وإنشاء المواقع الالكترونية (خصوصا من طرف الفاعلين في ميدان التراث الثقافي اللامادي الموزعين على مختلف مناطق المغرب).
- تشجيع مختلف فاعلي مجال التراث الثقافي اللامادي على تطوير أدائهم في دعم التراث وإنتاجه.

2- التراث الثقافي غير المادي:

إن عملية تجميع المعطيات الإثنوغرافية سعيا وراء استخلاص مظاهر التراث الثقافي اللامادي تضم مجموعة من الإجراءات والخطوات الخاصة، ويتعلق الأمر بجمع العناصر الأساسية للتراث الثقافي اللامادي بطريقة منهجية وذلك بمراعاة بعض المبادئ العامة لعملية البحث الإثنوغرافي والخطة التي تبنيناها تتضمن ثلاثة مراحل :

2-1- الاطلاع على المعطيات الموجودة:

إن العديد من مجالات التراث الثقافي اللامادي التي تم الحديث عنها، وتصنيفها قد كانت موضوعا للعديد من الدراسات والمنشورات والإحصاءات والمعارض والأفلام والوثائق وكان الهدف من خلالها مساءلة والتعرف على مختلف مصادر المعلومات التي من شأنها توضيح موضوع بحثنا وكذا التواصل مع مختلف الباحثين والمسؤولين عن المؤسسات التي لها علاقة بمجال التراث الثقافي اللامادي، أيضا، فالجامعات والمكتبات ومراكز الأبحاث والتوثيق والمراكز القافية ومراكز الأرشيف المحلية والصحافة والأنترنيت والمؤسسات المتخصصة تتوفر على وثائق مكتوبة (تقارير، أعمال مكتوبة، مجلات، أرشيف....). سواء منها المصورة (مجموعات الصور والصحافة...). أو المصورة على طريق فيلم (وثائق، حوارات مع مختصين....).

وكل هذه المصادر تشكل مرجعا للمعلومات وذات قيمة كبيرة لإغناء مجال التراث الثقافي اللامادي، وتعتبر عملية استحضارها في الأعمال القادمة عملية مهمة خصوصا ما تعلق في الأعمال الميدانية وكذا معالجة المواضيع والمعطيات المتحصل عليها. من جهة أخرى، فإن المتحف الإثنوغرافي[13] يضل المكان الأمثل لحفظ الشهادات المادية والممارسات

[13] - تشكل المتاحف مؤسسات ثقافية ذات منفعة عامة، تهدف إلى صون التراث بمجمله والحفاظ عليه. كما أنها تعد مخازن استثنائية للتنوع الثقافي ومراكز للتعليم النظامي وغير النظامي عن طريق عرض المعارف الثقافية لتحقيق التفاهم المتبادل والتماسك الاجتماعي والتنمية الاقتصادية والبشرية. وتضطلع المتاحف أيضا بدور علمي عبر إنجاز الدراسات العلمية اللازمة لفهم وتحديد معنى هذا التراث وأهميته، مع تقريبه إلى الأجيال الناشئة والفئات الطلابية من خلال تنظيم أنشطة محددة كأوراش لرسم التحف أو طرق صيانتها أو زيارات مؤطرة بمناسبة شهر التراث الثقافي، وهكذا، نجد أن المتحف يضطلع بمهام ثقافية، علمية، تربوية، بل وترفيهية في بعض الأحيان. إنه مرأة المجتمع في ماضيه وحاضره ومستقبله عبر قراءة شاملة لطرق اشتغاله واستراتيجيات عمله للحفاظ على هذا الموروث عبر الأزمنة. والمتحف أيضا، يعد شريك تنموي في أكثر من مكان، قبلة ثقافية، تساهم في تثمين عناصر الذاكرة المحلية والوطنية،

ومختلف أشكال التبادل الاقتصادي والتكنولوجي. وهو يحتوي على مختلف الأشياء المرتبطة بإثنية محددة أو مجموعة اجتماعية أنتجته.

وعندما يتم نقل هذه الأشياء من مكانها الأصلي، فذلك بغاية المحافظة على مدلولها الأصلي، كما أن الملف الوصفي الخاص بهذه الأشياء يعطي مختلف المعلومات المهمة عن طريقة وظروف إنتاجها واستخدامها وقيمتها الرمزية السحرية أو الدينية.

2-3- البحث الإثنوغرافي الميداني:

إن الهدف من البحث الاثنوغرافي الميداني[14] في إطار التصور المرتبط بـ (التراث الثقافي اللامادي) هو تجميع المعلومات الخاصة بالحقول الموضوعاتية التي سبق لنا التطرق لها. ويتوجب على الباحث التأكد من نجاعة الطريقة التي عرفناها

مكان اجتماعي، يتيح بطابعه المفتوح والممتع، تواصلا راقيا بين فئات المجتمع الواحد، وبين جماعات بشرية مختلفة. وهو إلى ذلك فضاء اقتصادي، يكشف تدريجيا عن سبل جديدة لبناء اقتصاد ثقافي، يجمع بين مقومات الأصالة وروح الحداثة، بين قيم الهوية وبين الاحتمالات اللانهائية التي تتيحها التقنية.

وتصنف المتاحف في وقتنا الحاضر إلى متاحف أثرية ومتاحف إثنوغرافية. **فأما المتاحف الأثرية**، فعادة ما تكون فيها الأشياء التاريخية التي عثر عليها بعد تنقيبات أثرية، معبرة عن حياة الناس عامة. ولما كانت التنقيبات الأثرية تتم عادة في المدن المملوكية، مدن السلاطين والقصور والمعابد وما إليها من الآثار التي لها دلالات حضارية في التاريخ الرسمي المعهود، أكثر مما تتم في غيرها، فإن هذه الوجائد تنتمي إلى مرحلة خاصة من الحياة التاريخية. وهكذا فكل ما يتخلف عن الناس في التاريخ ويوجد بعد تقنيات أثرية يشكل متحفا أثريا بالمعنى الأثري المحض. **أما المتاحف الإثنوغرافية**، فتعنى بمواد تنتمي إلى ثقافة خصوصية قوامها استعادة مختلف مظاهر حياة كل جنس بشري على حدة (باعتبار أن هنالك نوعا من الانفجار في التنوع الحضاري عبر القارات). فالمتحف الإثنوغرافي ليس من الضروري أن يتكون من الوجائد الأثرية التي أسفرت عنها التنقيبات، إذ يمكن أن تجمع فيه الأشياء المختلفة عن الناس، وربما تعاد إليها الحياة وتنشأ منها مجموعات تمثل حياة الفلاحين أو الرعاة أو البدو أو الحدادين أو الصيادين، إلخ.، لربط الماضي بالحاضر وملء الثغرات الموجودة بين الأجيال والأفكار لأن التاريخ شيء يغيب عنا، ولا يستعاد إلا بالآثار التي تغني الخيال والذاكرة.

تقوم الدولة بصيانة المتاحف الموجودة، وتعزيز رصيدها من المخزونات المتحفية، ورقمنتها، وضمان تمويلها وحسن تدبيرها عبر مؤسسات مختصة مثل "المؤسسة الوطنية للمتاحف"، مع ضمان بقائها تحت وصاية وزارة الثقافة. كما تقوم بإنشاء متاحف جديدة موضوعاتية أو مختلطة بمواصفات عالمية حديثة (مثل المتحف الوطني للفنون المعاصرة بالرباط)، وضمان تنشيطها الثقافي والفني عن طريق تنظيم تظاهرات ثقافية دورية، والانفتاح على المحيط الاقتصادي والاجتماعي، وتعزيز التبادل مع المتاحف الدولية. بيد أن ما يجب التأكد عليه هو، من جهة أن الراث ثقافة حية، وأن المحافظة على التراث أو إنشاء الأرشيف أو المتاحف ليس بالتالي هدفا في حد ذاته، يروم تقديس الماضي وتحنيطه. وإنما هو عملية لاستغلال هذا التراث الغني، الفكري منه والعلمي والديني والأدبي والفني والهندسي، من أجل خدمة الحاضر عبر المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والإعداد للمستقبل، أي الإبداع والتطور لبناء مجتمع الغد، في حلقة متواصلة دوما بين الماضي والحاضر والمستقبل. من جهة ثانية، أن مفهوم التراث ذاته ما فتئ يتسع ليشمل، إضافة إلى المجالات التقليدية المذكورة، مجالات أخرى مثل : التراث التحت مائي، والتراث الصناعي، والتراث العسكري، والتراث العلمي، والتراث الرقمي (..). **للمزيد من التفاصيل راجع كل من:**

- خديد (رضوان)، **المتحف والمتحفية بداية وامتدادات ثقافية**، إفريقيا الشرق 2014.
- بوشمال (فاطمة)، "المتحف الإثنوغرافي بشفشاون فضاء ثقافي لحفظ الذاكرة التاريخية والسياحة التراثية لمنطقة جبالة-غمارة (الشمال-الغربي المغربي)"، **مجلة التراث المغربي منشورات جمعية خريجي المعهد الوطني لعلوم الآثار والتراث، دجنبر 2016**. ص 16.
- توفيق (أحمد)، "نحو تربئ متحف تراثي بأبي الجعد"، **مقال ضمن كتاب مدينة أبي الجعد الذاكرة والمستقبل**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط سلسلة ندوات ومناظرات رقم 40، مطبعة النجاح، الطبعة الأولى 1995. ص 84.
- بهضوض (محمد)، **مرجع سابق**، ص 40.

[14] - البحث الإثنوغرافي في رأي "تيلوين" منهج لناء الحقائق، واستنتاج الدلائل والبراهين من المشاهدة الفعلية للظاهرة المدروسة، ويتطلب هذا المنهج من الباحث معايشة فعلية للميدان أو الحقل موضع الدراسة، وعليه يكون الباحث الإثنوغرافي من النوع المشاهد المشارك، ما يجعل البحث الإثنوغرافي واقعا بين حدود البحث الكيفي السوسيولوجي مراد الفهم، والبحث الإجرائي الذي يستهدف الفهم والمشاركة في التغيير نحو الأفضل. أما علماء الأنتروبولوجيا الأمريكيون، ومنهم "إتكنسون"، و"سميث"، و"ديلامونت"، فقد عرفوا المنهج الإثنوغرافي بأنه الطريقة التي يتم من خلالها وصف ثقافة مجتمع ما، وهو المنهج الذي يستخدمه الباحث لملاحظة السلوك في بيئته ووضعه الطبيعي، ويتوصل من خلال هذه الملاحظات إلى معنى لهذا السلوك. فالبحث الإثنوغرافي إذن، هو ذلك النوع من البحوث التي يتم إجراؤها بواقع طبيعي غير متكلف، وبواسطة معيشة الباحث الفعلية الملاحظة بالمشاركة لجميع وقائع السلوك في

مسبقا وسلكناها من أجل جمع المعطيات الميدانية من خلال الملاحظة والمعالجة وصيرورتها، ومن أجل تسهيل البحث الإثنوغرافي الميداني[15] ، فقد وضعنا دليلا للمقابلات له صلة موضوعات التراث الثقافي اللامادي التي عرفناها مسبقا.

يقوم الباحث بتسجيل المعلومات المفيدة مباشرة، وهذه العملية يجب أن تكتمل من خلال وضع تصورات وملاحظات لمختلف المظاهر الممثلة لموضوعات البحث. وبغض النظر عن الصور، فيمكنه تعزيز بحثه بتوثيق مسجل بتقنية التصوير السينمائي من خلال وضع مقاطع قصيرة ما بين 3 إلى 10 دقائق بخصوص موضوعات البحث وكذا وضع سياق لمختلف المخططات المصورة.

3- استثمار معطيات البحث الميداني:

بالإمكان عرض المعطيات المجمعة خلال البحث الميداني[16] وتقديمها بطريقة شاملة تحت الأشكال التالية : نصوص مكتوبة، صور، أفلام، مراجع ببيليوغرافية، مقاطع الصحف، لوائح المنظمات... إلخ، وكل هذه العناصر يجب أن تكون موضوع ترتيب وتصنيف مناسب. ويمكن للمواد المكتوبة والملاحظات أن يتم تصنيفها بطريقة تراعي اختلاف المواضيع والمناطق مما يجعلها سهلة من حيث الاستقرار والاستشارة، وفيما يخص الصور والأفلام فيجب أن تكون مرقمة ومعلقة مما يسهل عملية استعمالها (كتابة الملفات، والبطاقات والرسومات المختلفة ...).

إن المعلومات المحصل عليها، انطلاقا من عملية البحث الميداني[17]، يجب أن تراعي إمكانية استخدامها فيما بعد سعيا وراء استخدامها لتعزيز قاعدة البيانات وكما سبق لنا الاشارة إلى ذلك، سوف نقوم بدمج هذه المعلومات داخل الملفات التي

الحقل، ودونما أي نوع من الضبط المسبق، ويعتمد المنهج الإثنوغرافي على الوصف والتحليل، باستخدام الكلمة والعبارة، عوضا الأرقام والجداول الإحصائية. **للمزيد من التوسع حول هذه النقطة أنظر:**

- جيرار (لكركر)، **الأنثربولوجيا والاستعمار**، ترجمة جورج كتورة، المؤسسة الجامعية للدراسات، النشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1990، ص 26.

- معتوق (جمال)، شماخي موسى (إسماعيل)، "منهجية البحث الإثنوغرافي في ميدان العلوم الاجتماعية"، مقال منشور ضمن **مجلة أنتروبولوجيا، مجلد 04 عدد 07 السنة 2018**، ص 67.

[15] - خلال البحث الإثنوغرافي الميداني من الممكن على سبيل المثال الوقوف على نوع فني من الفرجة ونمط للاستغلال الفلاحي النوعي في منطقة معينة وتقنية من تقنيات الجسد....، يمكن إضافتها إلى التصنيف وتكون موضوع جرد منتظم.

[16] - يبدأ العمل الميداني في أي مجال بالمكتبة، أي بالاطلاع على الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث، إذ يتعين على الباحث جمع كل المادة المكتوبة المنشورة وغير المنشورة عن موضوع بحثه ومنطقته وسكانه. كذلك يتعين على الباحث في مجال التراث الثقافي سواء منه المادي واللامادي، الاستعانة بالباحثين الذين سبقوه في العمل الميداني في المناطق قيد البحث، علاوة على المؤرخين المحليين وجامعي التراث المادي واللامادي بالمناطق المعنية، ولكننا نعلم يقينيا أن العمل الميداني هو العمود الفقري لأي دراسة في الثقافة المادية وميادين الفنون الشعبية الأخرى. **للمزيد من التفاصيل راجع :**

- يوسف (حسن مدني)، "اتجاهات وطرق ومناهج العمل الميداني لدراسة الثقافة الشعبية المادية"، مقال منشور ضمن **مجلة الثقافة الشعبية العدد 35 -السنة التاسعة خريف- 2016**. ص 14.

[17] - قبل تفصيل أدوات البحث والتوثيق الميداني هناك مسألة هامة يحددها الباحث قبل السفر إلى المنطقة التي سيجرى فيها بحثه وهي كما ذكر كينين قولد شتاين في كتابه دليل العمل الميداني للباحثين في مجال الفولكلور يحدد قولد شتاين الخطوات التالية:

- تحديد مشكلة البحث وهي التي على أساسها يجمع الباحث مادته سعيا وراء حلها.

- تحليل المشكلة، وهي تحديد المناهج المناسبة للحصول على ما يعينه على الجمع والتوثيق.

- جمع وتوثيق لمادة ميدانيا عن طريق الجمع والتوثيق المباشر من المنطقة قيد البحث.

- تحديد المشكل هي المرحلة الأولى للبحث العلمي، الباحث المدرب في مجال الثقافة الشعبية بصورة عامة والثقافة المادية بصورة خاصة لا يبدأ العمل الميداني دون الأخذ بخطوات المنهج العلمي للدراسة، دون تحديد مشكلة البحث، بدونها يأخذ الجمع صفة الجامعين الهواة ويكون الجمع غير دقيق، غير محدد وغير

تتضمن مجموعة من القطاعات (التعرف على العنصر، مميزاته، الأشخاص والمؤسسات التي لها علاقة بالعنصر، الحالة الحالية للعنصر ... وتجميع البيانات).

خاتمة :

إن الجرد المنهجي للتراث الثقافي اللامادي يسمح بالتعريف بمختلف المقدرات والغنى الثقافي لكل منطقة، وسوف تكون هذه الأشياء قاعدة لكل عملية استراتيجية ثقافية يتم الأخذ بها خلال برامج التطوير المحلي والذي يسمح بالمحافظة على الهوية الوطنية والذاكرة الجماعية.

إن التحسيس بضرورة المحافظة على التراث الثقافي اللامادي للأجيال القادمة من طرف السلطات العمومية تسمح باستغلاله أيضا على الصعيد الثقافي، الاقتصادي، والاجتماعي. وبضرورة إعطاء أهمية قصوى للتراث الثقافي اللامادي من طرف السلطات العمومية والمحلية يقود إلى توسيع للأنشطة وتلك المدرة للدخل والتي من شأنها تطوير الشأن المحلي.

و تأكيدا، فإن تثمين هذا التراث ليس بالعملية السهلة، ولهذا نعتقد أنه من الضروري خلق تنسيق ما بين الجامعات والسلطات المحلية والجمعيات وكل مؤسسة لها علاقة بـ التراث الثقافي اللامادي مما يجعلها، كلها ، مسؤولة عن تحقيق أهداف هذه العملية.

لائحة المراجع:

المراجع باللغة الفرنسية :

- Skounti, Ahmed, étude pour la mise en place du système des trésors humains vivants, Dar Al Manahil, Rabat, 2010.
- UNESCO, Convention pour la sauvegarde du patrimoine culturel immatériel - Textes fondamentaux, Bruxelles, Albe de Coker, 2009.
- Union Européenne (Programme Euromed Héritage) – Projet de développement des systèmes culturels territoriaux (DELTA) : Guide méthodologique pour le développement des systèmes culturels territoriaux, Institut méditerranéen de Rome: Edigraf, 2005. Portail du patrimoine marocain : http://www.patrimoine-maghreb.info/maroc.
- Rahma Miri ; «Objectifs et méthodes d'inventaire du patrimoine culturel immatériel au Maroc». Collectif L'ouvrage : De l'immatérialité du patrimoine culturel, Editeurs : Ahmed Skounti & Ouidad Tebbaa Bureau régional de l'UNESCO à Rabat et Equipe de recherche Culture, patrimoine et tourisme de la Faculté des Lettres et des Sciences humaines, Université Cadi Ayyad, Marrakech, Imprimerie Walili Marrakech Première édition 2011.

المراجع باللغة العربية :

- إشكالية التحقيب، تنسيق مفتاح (محمد) و بوحسن (أحمد)، **منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط سلسلة ندوات ومناظرات رقم 56**، مطبعة فضالة- المحمدية الطبعة الأولى1996.

منظم. تحديد مشكلة البحث تتأتى إلا للدارس الأكاديمي المدرب في مجال نظريات الفولكلور ولكن ليس هذا مجالا للخوض في تفاصيل النظريات وإنما أردت التنبيه إلى أهمية التدريب الكامل الخاص بالجمع والتوثيق الميداني. **للتوسع أكثر حول هذه المسألة يمكن العودة إلى :**

- يوسف (حسن مدني)، **مرجع سابق**، ص 19.

- بهضوض (محمد)، **المغرب الثقافي نحو مشروع وطني للثقافة**، سلسلة أبحاث، منشورات وزارة الثقافة، مطبعة الأمنية الرباط، الطبعة الأولى 2014.
- بوشمال (فاطمة)، "المتحف الإثنوغرافي بشفشاون فضاء ثقافي لحفظ الذاكرة التاريخية والسياحة التراثية لمنطقة جبالة-غمارة (الشمال-الغربي المغربي)"، **مجلة التراث المغربي منشورات جمعية خريجي المعهد الوطني لعلوم الآثار والتراث، دجنبر 2016**. ص ص 16-32.
- تقرير وزارة الثقافة، مشروع استراتيجية التراث 2020، الرباط، 2012.
- توفيق (أحمد)، "نحو تهيئ متحف تراثي بأبي الجعد"، **مقال ضمن كتاب مدينة أبي الجعد الذاكرة والمستقبل**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط سلسلة ندوات ومناظرات رقم 40، مطبعة النجاح، الطبعة الأولى 1995. ص 81-90.
- جرد التراث الثقافي المغربي : مسار على مدى أكثر من 100 سنة، **منشورات وزارة الثقافة والاتصال – قطاع الثقافة، مديرية التراث الثقافي**، الرباط 2019.
- جيرار (لكركر)، **الأنثربولوجيا والاستعمار**، ترجمة جورج كتورة، المؤسسة الجامعية للدراسات، النشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1990.
- حبيدة (محمد)، **كتابة التاريخ قراءة وتأويلات**، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الطبعة الأولى 2013.
- خديد (رضوان)، المتحف والمتحفية بداية وامتدادات ثقافية، إفريقيا الشرق 2014.
- **الدستور الجديد للمملكة المغربية**، إعداد وتقديم امحمد لفروجي، مطبعة النجاح الجديدة –الدار البيضاء، الطبعة السادسة 2018.
- صهود (محمد)، **التحقيب التاريخي إسهام في التأصيل الابستيمولوجي والمنهجي**، مطابع الرباط نت، الطبعة الأولى 2016.
- معتوق (جمال)، شماخي موسى (إسماعيل)، "منهجية البحث الإثنوغرافي في ميدان العلوم الاجتماعية"، مقال منشور ضمن **مجلة أنتروبولوجيا، مجلد 04 عدد 07 السنة 2018**، ص ص 65-74.
- مهداوي (عبد الواحد)، **قانون التراث الثقافي والطبيعي اتفاقيات دولية ونصوص تشريعية وتنظيمية حديثة**، مطابع الرباط نت، الطبعة الأولى 2019.
- يوسف (حسن مدني)، "اتجاهات وطرق ومناهج العمل الميداني لدراسة الثقافة الشعبية المادية"، مقال منشور ضمن **مجلة الثقافة الشعبية العدد 35 -السنة التاسعة خريف- 2016**. ص ص 14-25.

المرعى والانتجاع المتبادل إبان الحماية الفرنسية:
تفاعل العرف والقانون في تدبير النزاع بأيت سخمان الشرق

Pasture and mutual transhumance during French protectorate
The interaction of custom and law in the management of the conflict among the eastern Ait Sukhman

1. دكتورعثمان زوهري باحث في التاريخ المعاصر والتراث- الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين/بني ملال-خنيفرة/ المغرب

الملخص: تغيت هذه الدراسة مقاربة موضوع الانتجاع، والانتجاع المتبادل تحديدا، ببلاد أيت سخمان الشرق بالأطلس الكبير الأوسط على عهد الحماية الفرنسية. وسعت إلى تحليل هذه الفاعلية في المجال الطبيعي المتنوع تحليلا تاريخيا يأخذ في الاعتبار مجمل التحولات التي أحدثها الاستعمار، والتي مسّت في العمق البنية العقارية، ومختلف البنيات الأخرى، وتحالفات القبائل، وأعراف الرعي والمرعى، وما نتج عن ذلك من نزاعات وتوافقات، وتنظيمات غير مألوفة، امتزج فيها القانون والضوابط الجديدة بالأعراف والعوائد، و شكّلت إطارا جديدا للانتجاع المتبادل والمفروض وفق إيقاعات زمنية محددة، وجدولة خاصة تحت مراقبة إدارية عسكرية صارمة. وحاولت هذه الدراسة أيضا الوقوف على ما لحق نمط عيش أيت سخمان الشرق، وروابطهم الاجتماعية، وعلاقتهم القبلية من تغيير، وعلى نزوعهم إلى أنشطة إنتاجية أخرى لمواجهة متطلبات الحياة الجديدة.

الكلمات المفاتيح: أيت سخمان الشرق- الانتجاع المتبادل- الحماية الفرنسية- العرف- القانون- المجال المراقب. والمراقب

Abstract : This study aimes to approach the transhumance,and mutual transhumance in particular in eastern Ait Sukhman in Middle High Atlas during French protectorate.It sought to analyze historically this effectiveness in the diverse natural field,taking into account the whole transformations brought about by colonialism,which have touched in depth the real estate structure and various other stuctures,tribal alliances,grazing customs and pasture,and the resulting conflicts, consensuses, and unfamiliar organizations in which the law and new controls blended with customs and returns,and formed a new framework for mutual transhumance imposed withing specific temporal rhythm and special tabulation under strict administrative military control.And this study also tried to find out the changes occuring to the pattern of eastern Ait Sukhman and their social ties,their tribal relationships,and their propensity for other productive activities to meet the demands of the new life.
KeyWords Ait Sukhman of east-Mutual transhumance-French Protectorate-Custom-Law-Controlled Domain.

تقديم:

الحديث عن المرعى والانتجاع، وخاصة الانتجاع المتبادل ببلاد أيت سخمان الشرق*، فرضه في الحقيقة انكبابنا السابق على بنيتهم العقارية والماء، وما لحقهما من تحولات على مستوى التدبير والتنظيم والتقنية زمن الحماية الفرنسية. وإذا كان أيت سخمان قد انشغلوا بالأرض والماء، فإنهم انشغلوا أيضا، وبنفس القدر أو أكثر، بمراعيهم بعدما تقلص مجالهم الجغرافي، وأصبح تحت المراقبة اليومية لمكتب الشؤون الأهلية منذ 1926، وسوف يزيد هذا الانشغال بعد 1932.

مما لاريب فيه أن المرعى والانتجاع يحيلان مباشرة على نمط عيش أيت سخمان كباقي الجبليين المغاربة. فتربية الماشية كفاعلية اقتصادية أولى في المجال، كانت مصدرا أساسيا "للاغتناء" الرمزي قبل المادي؛ أما الزراعة – زراعة القمح الصلب والشعير – فقد كانت الفاعلية الثانية. و الحق أن الفاعليتين معا أساس اقتصاد معيشي لا يبلغ مستوى الاكتفاء الذاتي في أغلب الحالات. ومع ذلك، لا يقصي التبادل العادي في مستوييه الداخلي والخارجي، وهو تبادل -وكما لاحظ ذلك أحد الاقتصاديين- يستجيب فقط لإشباع الحاجات، ولا يهيمن عليه البحث المنتظم عن الربح.[1] ويهمنا في هذه الدراسة، وفي المقام الأول، بناء معرفة تاريخية بانتجاع أيت سخمان في الشتاء وفي الصيف. فتنظيم المراعي زجّ بالناس في دوامة الصراع والتوافق، و وضعهم تحت المراقبة اليومية. وقبل رصد وضعية المرعى ونشاط الانتجاع في الدينامية الاجتماعية لأيت سخمان تحت الحماية، لابد من إلقاء نظرة عليهما في سياقات السياسة الاستعمارية. فما هي وضعية نشاط الرعي، والانتجاع تحديدا، ببلاد أيت سخمان الشرق في الفترة المذكورة؟، و كيف دبّرتهما سلطات الحماية واجماعات الإدارية؟

أولا- وضعية المرعى والانتجاع تحت الحماية

لمقاربة هذه الوضعية، سنعتمد مذكرة وتقريرا،[2] صدرا عن سلطات الحماية بناحية مكناس، وخلال فترتين متقاربتين، وتناولا مسألة الانتجاع، وما مسّ هذا النشاط الأساسي من تحول كان له بالغ الأثر على حياة الناس، و علاقاتهم مع جيرانهم من القبائل المحاذية وخاصة قبائل أزغار.[3]

ركّزت المذكرة على الانتجاع الشتوي باعتباره حركة مع بداية فصل الشتاء من القمم والأودية نحو أزغار؛ وتكون حركة العودة مع فصل الربيع. غير أن هذه الحركة في المجال، ستتأزم لمّا وضع الاحتلال القبائل المحاذية للسهول

---

* أيت سخمان الشرق بطن من بطون صنهاجة الجبل. وهم أيت حمامة ومركزهم أغبالة؛ وأيت عبدي ومركزم تيزي نِسْلي وبوتفردا بالأطلس الكبير الأوسط.

[1]- Driss BEN ALI , Le Maroc précapitaliste. Formation Economique et Sociale, Coll.Atlas-Société Marocaine des Editeurs Réunis, Rabat,1983, p.186

[2]-Note relative à la transhumance, 17 janvier 1934. Boite 7. Archives du Maroc Rabat

- Leblanc CD, Rapport sur la transhumance. Territoire de l'Atlas Central, Cercle Zaïan, Service des A. I. et Renseignements, Khénifra , 13 juin 1939, Boite 7. Archives du Maroc Rabat

[3]- للوقوف على الدلالة القبلية والجغرافية لمصطلح أزغار خلال هذه الفترة، يمكن الاطلاع على:

« Le pays : Observations générales », 1ère Partie

ضمن:

- Said GUENNOUN, La montagne berbère. Les Ait Oumalou et pays Zaian, Ed. Omnia, Rabat, 1933, pp.15-19

تحت المراقبة العسكرية المباشرة، فتوقفت النجعة وحوصرت القطعان. و على هامش هذه المذكرة، لابد أن نذكر أن بداية الغزو لبلاد أيت سخمان الشرق، وتقدم القوات الاستعمارية بالمنطقة قضى على أعداد مهمة من الماشية، و التي كان الفارون من الأهالي يدفعون بها أمامهم هربا من نيران المدفعية، وغارات الطائرات؛ وقد وصف القبطان گنون هذه الوضعية وصفا تراجيديا عندما تساءل، وعلى نحو استنكاري، عن مصير المتمردين ببلاد أيت سخمان، بعد أن باعوا أفرشتهم، وضاعت مواشيهم.[4]

والحق أن أغلب قطعان أيت سخمان فُقد خلال معارك تازيزاوت 1932، واضطروا إلى شراكات مع كبار ملاكي الماشية، وخاصة إمحزان زيان من أبناء موح أوحمو أزايّي. و وفرت لهم هذه الشراكات إمكانية الولوج إلى مراعي الشتاء الجيدة، عندما يتعذر البقاء في بسيط ملوية أيت حمامة و إشقيرن. ولذلك، فضّل أيت سخمان- و خاصة أيت حمامة - اللجوء إلى زيان ثم إشقيرن. فارتبطوا بهم بعقود جماعية، وفردية؛ وقد مكّنهم ذلك – وإلى حد ما – من إعادة "بناء" أغلب قطعانهم المتضررة والمنهكة، ولعبت العقود الخاصة وذات الأمد البعيد، بين بعض أيت حمامة و إمحزان زيان دورا مهما في ذلك، وخلال فترات ما بعد "التهدئة"، بعد أن تقلصت مساحات أغلب المراعي، وبالعودة إلى المصدرين السابقين (المذكرة والتقرير)، يمكن أن نضع الأصبع على بعض الأسباب الأخرى، ومن أهمها نذكر:

- توسيع المساحات المزروعة على حساب الأراضي المخصصة للرعي، نظرا للحاجة المتزايدة للحبوب، ونظرا أيضا لغلاء القمح خلال فترات ما بعد التهدئة؛
- تقسيم الأراضي الجرداء، والأراضي الجماعية التي كانت في حقيقة الأمر مخصصة للرعي، وتحويلها إلى ملكيات عائلية خُصص أغلبها للزراعة؛
- النزوع المتزايد إلى الاستقرار، واستغلال الأراضي في البناء، والزراعة على حساب الرعي.

وأمام تراجع فاعلية الرعي، ونظرا لأهمية هذه الفاعلية في اقتصاد الجبل واستقرار الجبليين، اقتُرحت مجموعة من الحلول الأساسية، وهي:

- تنمية وتهيئة المراعي؛
- خلق مآوي القطعان في المناطق الجبلية؛
- بناء مخازن العلف؛
- تهيئة نقط الماء؛
- تجويد القطعان، ومحاربة الأمراض المعدية Les épizooties؛
- تسويق منتوجات المواشي؛
- مراعاة حقوق القبائل في المساحات الغابوية، وهي حقوق متوارثة ومكتسبة وبدون مقابل، وتخصيص هذه المساحات للقطعان.

إن التنصيص على حقوق الأهالي في الغابات، التي اعتُبرت دائما من ممتلكات القبيلة و ضمن أراضيها، يرجع إلى إدراك سلطات الحماية لمسؤوليتها، إزاء ما آلت إليه أوضاع الرعي بالمناطق الجبلية، بسبب العنف السياسي والقضائي الذي مارسته على البنية العقارية (ظهير 10 أكتوبر 1917 وما تلاه من ظهائر أخرى). وفي هذا الإطار، جاءت الرسالة رقم

4- Said GUENNOUN. La voix des monts. Mœurs de guerre berbères, Ed. Omnia, Rabat, 1934, p.272

22.469، والصادرة في 20 دجنبر 1933، مؤكدة أن الغابة تعتبر "الملجأ" الأخير لمراعي القبائل، ولابد من ضمان وتوطيد وحدتها لمصلحة الأهالي.

وفي حديث الضابط "لوبلون" (Leblanc) عن الانتجاع المتبادل، أشار إلى أن قبائل أيت سخمان، وأيت مگيلد ملوية، وأيت يحند ملزمة بعدم الركون إلى الانتجاع الأحادي مع زيان، وأيت إسحاق، وإشقيرن، بعد أن رفضت مجمل اتفاقيات الرعي المفروضة عليها من لدن السلطات الفرنسية. ومن ثَمّ، فرضت الحاجة نفسها إلى ضرورة خلق توازن بين الحاجات والإمكانات المتاحة في أراضي الرعي المختلفة باختلاف المناطق، و تباين الظروف الطبيعية والمناخية. وبالإضافة إلى ذلك، اضطرت السلطات الفرنسية إلى إعادة النظر في ضوابط وقواعد الانتجاع.

1- انتجاع أيت سخمان في المجال المتنوع

يعتبر الرعي أو الانتجاع أساس اقتصاد أيت سخمان الشرق، شأنهم في ذلك شأن معظم أهل الجبل في المغرب المركزي. ولما كان أساسا لاقتصادهم، ولاقتصادهم المنزلي على وجه التخصيص، اعتُبر ركيزة لكل رأسمال رمزي ومادي داخل القبيلة، وفي مناسبات التجابه بين الأفراد والإغصان كوحدات اجتماعية. وتقوم الماشية عندهم على الغنم والماعز، وأطلقوا عليها اسم "لْمَالْ"، أو "الذرع" الواقي من الفقر والبؤس. فمن لا يتبع القطعان نحو الأزغار ولا رعاة له، لا يمكن أن يكون إلا معدوما عاجزا، أو فارغ اليدين من الأقوات الضرورية. وهي في المقام الأول السمن، والأصواف في الثاني، واللحوم في الأخير. وحيث إن الماشية كانت بهذه الهالة، فُرِض على الناس البحث عن المراعي، وخاصة مراعي الشتاء، عندما تكسو الثلوج القمم والأودية؛ وفُرِض عليهم- تبعا لذلك- الدخول في تحالفات جديدة، وتجاوز صراعات الحروب القديمة.

إن الانتجاع، أو ممارسة الرعي شتاء وصيفا، شرط من شروط الوضع البشري في المجال الجبلي. ولذلك، فهو نشاط يومي فردي وجماعي، فعّال في سيرورة إعادة إنتاج القبيلة لوجودها المادي، والاجتماعي.[5] غير أن الانتجاع سوف يعرف تحولا ملحوظا تحت الحماية. ولأنه حركة في المجالات، وعبور للحدود صيفا وشتاءً، فقد خضع لشروط جديدة، وإملاءات تدبيرية صارمة، وتراخيص العبور والإقامة، مما أدى إلى تراجع في وتيرته.

2- المراعي والنجع والقطعان

كلما تحدث أحد أيت حمامة عن الرعي والمرعى بالمنطقة قبل انشطار اتحادية (أقبيل) أيت سخمان، ونعني هنا أحد المسنين العارفين بأسرار وخبايا هذه الفاعلية، تتكرر الإشارة إلى فقدان أيت حمامة لأجود مراعيهم ببلاد أيت عبدي، بسبب ترسيم حدود 1934. لكن، وفي مقابل ذلك، فقَدَ أيت عبدي هم أيضا أجود أراضي القمح خلف حدود أيت حمامة. و هذا التكافؤ في الربح والخسارة نتيجة حتمية للنزاع الدموي قبل الحماية، وسبب وراء مختلف المنازعات القضائية تحت الحماية. و قد فرض سياسة التوافق بين الطرفين تحت إمرة ضباط الشؤون الأهلية بملحقة أغبالة.

داخل المجال الطبيعي لأيت سخمان الشرق، يملك أيت حمامة مراعي "إگدلان" ملوية، وفي مجالهم عُيِّنت مراعي شرفاء أيت سيدي اعمر أوحلي، وهم من زاوية سيدي بويعقوب. ومن هذه المراعي، "تَالْزارْتْ"، و "تِلَكَّلْمانْ"، و"زْبْزْباتْ". وداخل نفس المجال الطبيعي، لأيت عبدي مجموعة من المراعي من الجودة بمكان، منها "إسروتا"، و"تِيزْگَّاتْ"، و"تافساست"،

[5]-Fredy, PERLMAN « La reproduction de la vie quotidienne »,L'Homme et la Société, N°15, 1970, p.345

و"تادمامين"، و"أغبالو أوكركور". ولأيت ويدير "تفرت" و "تارْصَّافْتْ".[6]

داخل هذه الفسيفساء من المراعي، تبدو حصة أيت حمامة هزيلة مقارنة بأيت عبدي. كما أن استفادتهم من مراعي ملوية كانت محصورة في الفترة الممتدة من مارس حتى نونبر من كل سنة. ومن نهاية نونبر يغادرون ملوية قبل أن تهلك قطعانهم بالبرد القارس، و اعتُبرت هذه الفترة بالفصل الأسوأ.

قبل الحماية، كانت اتجاهات أيت حمامة في فصل الشتاء الحرج إلى مختلف المراعي، فكانوا يلتمون حول أغبالة ووَانْتْسْ وروافده، وحول كُلْوُو و ألمسيد، وكانوا يتقاسمون "أزغار فال" مع أيت عبدي. أما في الصيف، فقد كانوا يصلون إلى عيون ملوية، وكان أيت حمي يقصدون جبل توجوط مع كل من أيت حديدو، وأيت يحيى. أما أيت عيسى، فكانوا يرتادون درن، وتاوريرت – ن – تِيِيْنِي، ومّ گِيسْتْ، وأغبالو – ن – دادّا احماد، وأحانو – ن – تيزي، وغيرها من الأماكن الجبلية الأخرى. وكانت أفخاذ أيت حمامة الأخرى تنتجع إلى قبيلتي إشقيرن، و أيت إسحاق في الاتجاه الجنوبي الغربي، وترافقهما إلى أزغار حتى مشارف قمم دير أيت سري.[7]

رغم شيوع مصطلح "إرْحَّالْ" أو"إرحَّالن" أي الرحل في القاموس اليومي لأيت سخمان الشرق، إلا أنهم لم يكونوا رحلا بكل ما يحمله المصطلح من معاني وتقنية وخصوصية. فالإتنوغرافي"بوريللي"(Bourrilly)، [8] لم يذكرهم ضمن قبائل الرحل على غرار أيت يوسي، وإمرموشن الذين يرحلون من فگيگ إلى برگنت، ومن الحدود الجزائرية إلى ملوية العليا. وصنّفهم ضمن المنتجعين. ومن الملاحظ أن أيت سخمان يتداولون فعل " نْ جْ غْ" إلى جانب فعل "رْح لْ"، ومع ذلك فالمقصود في هذا السياق، هو فاعلية الانتجاع. والانتجاع كما في حالهم وحال غيرهم، يوافق الحياة الرعوية والزراعية، ويقوم على انتقال القطعان بين مناطق محددة ومتجاورة، ويكون انتقالا بالتناوب ومرحليا.[9]

وإذا كان الأمر كذلك، فإن الانتجاع بمناطق الأطلس المتوسط والأطلس الكبير الأوسط، انتجاع شتوي، وانتجاع صيفي transhumances hivernale et estivale. وتلعب الثلوج دورا فعالا في هذه الفاعلية، خاصة في نمطها الصيفي عندما يكون السهل حارا وجافا. ويذكر الجغرافي "سيريلي" (Célérier) أن الثلوج تستقر في القمم في دجنبر، وخلال يناير وفبراير تتوقف حركة المرور بالأطلس المتوسط، ومن غير الممكن إيجاد الكلأ للقطعان، ويعتبر الغنم أكثر عرضة للخطر[10] مقارنة مع الماعز، خاصة بالمنطقة الوسطى، ما بين ملوية العليا و أزغار. ولا ينسى أيت سخمان الشرق معاناة الشتاء، وهي معاناة تقاسموها مع قطعانهم، ومنحفرة في المسافات التي قطعوها نحو الجيران. فكم من قطعان ضاعت، وكم من رعاة محليين وأجانب لقوا حتفهم، ولا يمكن أن تغادر الذاكرةَ الجماعيةَ أحداثُ شتاء 1955، حيث لم يتمكن أيت حمامة من دفن أمواتهم إلا بعد فترة ليست بالقصيرة، وقد هلك خلق كثير، وضاعت قطعان لا تُقدَّر ولا تحصى. بالإضافة إلى هذه المعاناة، لم تكن دائما نجع الشتاء تمر من غير خلافات، وتبلغ مستوى النزاع الدموي بين الرعاة، وبين

6- Fiche de tribu des Ait Sokhman de l'Est, Annexe des Affaires Indigènes d'Arhbala, 1er Janvier 1953,D.A.I, N°391,p.31, Archives diplomatiques de Nantes

7- Cmd. TARRIT « Etude sur le front chleuh. Le pays des Ait Seri et des Ait Chokhman», Bulletin de la Société de Géographie du Maroc, Vol. III, Fasc.5, 2ème, 3ème, 4ème Tome, Casablanca, 1923, pp. 533-534

8- Joseph BOURRILLY , Eléments d'ethnographie marocaine, L. C. et O. Larose, Paris, 1932, p.159

9- Ibidem.

10- Jean CELERIER, « La transhumance dans le Moyen-Atlas ». Hespéris, Tome VII, A. B. B. I. H. E. M. 1er trimestre, Année 1927, Ed. Larose,Paris,1927,p.56

الرعاة وغيرهم من المستقرين. وقد كان منتجعو أيت حمامة وأيت عبدي ضيوفا ثقلاء على غيرهم. وتعزو سلطة الحماية ذلك- كما هو بيّن في بعض التقارير- إلى رفضهم الامتثال للقوانين المنظمة للانتجاع.[11] أضف إلى ذلك، حالات السرقة والعنف التي جرت أطوار أغلبها على تراب أيت إسحاق.[12]

أما نجع الصيف، فقد كانت أقل تكلفة بالنسبة لأيت سخمان في عمومهم، وأقل ضررا قياسا إلى نجع الشتاء. ويرجع ذلك أولا إلى عامل المناخ، والثراء الإيكولوجي في القمم والأودية والمنحدرات، حيث وفرة الماء والعشب. ويرجع ثانيا إلى القرب، وما له من انعكاس إيجابي يتجلى في اقتصاد الجهد، واقتصاد "الصوائر" على مستوى مائدة الخيمة،[13] ويتجلى أيضا في تقليص هامش المخاطر المحدقة دائما بعمليات الانتجاع.

لن يتنفّس أيت سخمان الشرق الصعداء إلا ابتداءً من سنة 1934، وهي السنة التي بدأت فيها عمليات استقبال قطعانهم من طرف مكاتب الشؤون الأهلية المجاورة. وفي 1948 فتح أيت عبدي، تحت سلطة المراقبة، أبواب مراعيهم الصيفية والشتوية الغنية أمام أيت حمامة. وخلال هذه الفترة، أحيت هذه السلطة بعض أعراف الرعي والانتجاع القديمة نظرا لأهميتها، في توجيه وضبط حركة النجع، وتنظيم القطعان حسب الأفخاذ، بعد أن تزايد عددها ما بين أيت حمامة وأيت عبدي. ففي 1932، وبُعيْد الخضوع النهائي، كان عدد رؤوس مواشي أيت سخمان الشرق 6000 رأس، لينتقل في العام 1946 إلى 80.000، ويمكن إضافة 20.000 رأس وتخص عقود الشراكات مع زيان و إشقيرن وغيرهم، ليصبح العدد الإجمالي في 1946 هو 100.000 رأس. وفي 1947، ارتفع عدد رؤوس الماشية إلى 137.562 رأس (أيت حمامة: 56809، وأيت عبدي: 80.753). وبلغ في العام 1951 ما مجموعه 145.349 رأس (56.805 لأيت حمامة، و88.544 لأيت عبدي).[14]

---

[11]- Cpt DUBARRY, Dossier de passage de consignes, Annexe des A.I et des Renseignements d'Arhbala,25 janvier 1951, p.17,Archives du Bureau des Affaires Indigènes d'Arhbala

[12]- يتعلق الأمر هنا، بمراسلتي القبطان Mignot بمكتب الشؤون الأهلية لأيت اسحاق إلى رئيس مكتب الشؤون الأهلية لأغبالة:

- Lettre n° 275 A. I, Aff. 3937/ A. Y. du 23 mars 1951, A. B. A. I. d'Arhbala
- Lettre n° 364 A. I, Aff. 3937/ A. Y. du 21 avril 1951, A. B. A. I. d'Arhbala

[13]- في نجعة الصيف،و في أغلب الحالات، يتم تعويض رئيس الخيمة، الذي لا يرافق القطيع إلى الأعالي، قصد الإشراف على عملية الحصاد، وما يليها من أنشطة أخرى على امتداد أشهر فصل الصيف. وقد يعَوَّض بالابن الأكبر أو الأخ، أو غيرهما، ولابد من حضور المرأة (زوجة أو أخت أو ابنة)، والرعاة حسب حجم القطيع.

وتتشكل مائدة الخيمة من مواد ضرورية، نذكر منها: طحين القمح والشعير، وحبوب القمح المكسرة لتحضير "أحْرِيرْ"، وحبوب القمح والشعير المحمصة لتحضير "بُنْدُقْ"، والسمن، واللحم المجفف، والشاي والسكر. وتختلف المائدة وتتباين من خيمة لأخرى، تبعا للوضع المادي لرب الخيمة.

بالإضافة إلى ذلك، تلعب بعض الدواب أدوارا مهمة في عملية الانتجاع الشتوي والصيفي، خاصة البغال في نقل الخيام والأفرشة، والمؤن وأدوات المطبخ وغيرها. وقليلا ما استُعمِلت الجمال عند أيت حمامة. وفي نجعة الشتاء، تبقى السواعد ضرورية للغاية، نظرا لطبيعة الفصل نفسه، فالقوة والسرعة في الإنجاز تفرضهما وبإلحاح، سلامة القطيع أمام أحوال الطبيعة، وغارات أو هجمات السراق. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فالمائدة في نجعة الشتاء باهظة ،إذ تتضاعف الحاجة إلى القمح والشعير والسمن.

إن الانتجاع في نظر F. Braudel، يستدعي كل أنواع الشروط المادية، والإنسانية، والتاريخية، والتي يجب تفعيلها في هذه العملية.

- Fernand BRAUDEL, La méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II : 1- La part du milieu, Armand Colin, Paris, 1966 et 1990, pp. 97-98

[14]- Cpt. GIRAUD, Fiche de la tribu des Aït Sokhman , mai 1947, p. 30, Archives du Bureau des A.I d'Arhbala

وقبل أن نعرض لبعض هذه الإحصائيات في جداول تفصيلية، تجدر الإشارة إلى أن مكتب الشؤون الأهلية لأغبالة، ومنذ 1948، بدأ يستقبل أعدادا مهمة من قطعان القبائل المجاورة في إطار الانتجاع المتبادل، وذلك بعد أن استقبلت خنيفرة (بلاد زيان)، ولقباب (بلاد إشقيرن) قطعانه في العامين 1934 و1938،[15]وسوف نعرض لحركية هذه الاستقبالات في الاتجاهين في فقرة تالية.

جدول رقم 1: رؤوس مواشي أيت سخمان في 1947

	الجمال	البقر	الغنم	الماعز	المجاميع
أيت حمامة	346	898	30.514	25.051	56.809
أيت عبدي	363	1703	42.982	35.705	80.753
المجاميع	709	2601	73.496	60.756	137.562

المصدر: Résultats du tertib, In: Giraud, Fiche de la tribu,1947, op.cit (s. p)

جدول رقم 2 : رؤوس مواشي أيت سخمان في 1951

	الجمال	البقر	العجول	الغنم	الماعز
أيت حمامة	22	1102	282	30.931	**24.468**
أيت عبدي	159	2296	536	48.489	**37.064**
المجاميع	**181**	**3398**	**818**	**79.420**	**61.532**

المصدر: Recensement du Tertib,1951 In: Dubarry. Dossier de passage, op. cit, p. 26

ثانيا- أيت سخمان الشرق في سيرورة الانتجاع المتبادل

لننطلق من مقولة للمهندس الزراعي "كولو" (Couleau)، وهي مقولة رائعة ومعبرة، يقول فيها: "كل قبيلة تبحث عن 'أزغارها' ".[16] ولما قال قوله هذا، كان يقصد – وعلى نحو مباشر – أيت سخمان.

لا تسمح هذه المقولة إلا بتأويل واحد ووحيد، مؤداه أن انتجاع الشتاء، انتجاع أساسي وضروري للجبليين. فبقاء أغلب القطعان ببلاد أيت سخمان على قيد الحياة، كان يتطلب وإلى حد بعيد، النزول في اتجاه أزغار. ومن ثَمّ، كانت الحاجة ماسة إلى تحالفات وتعاقدات مع غيرهم من القبائل قبل وإبان الحماية.

قبل الحماية، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك، كان أيت حمامة مع بداية الشتاء، يغادرون ملوية إلى باقي أحواز أغبالة الأخرى، وإلى أيت عبدي. وكان هؤلاء لا يستضيفونهم إلا على مضض، نظرا للعداء الذي بينهم. و كان بعضهم ينزلون في اتجاه بعض أفخاذ إشقيرن. أما أيت عبدي، فكانوا يتجهون في الأغلب نحو أيت - م- البخث، وأيت ويرًا.

أما على عهد الحماية، فزيان وإشقيرن لم يستقبلوا أيت حمامة و أيت عبدي، إلا في العام 1934. ولم تسجل أية حركة انتجاعية في الأعوام 1931، و1932، و1933. وكان من الطبيعي أن يحدث ذلك خلال هذه الفترة الحساسة من تاريخهم

- Dubarry. Dossier de passage, op. cit, pp.18-26

[15]- Leblanc, Rapport, op.cit., (s.p)

[16]- Julien COULEAU, La paysannerie marocaine, Publication de la section moderne et contemporaine, Editions du Centre National de la Recherche Scientifique, Paris VII, 1968, p. 104

، فترة زحف الغزاة ومقاومتهم، وفترة العودة الاضطرارية من معركة تازيزاوت شتنبر1932.

ويخبرنا "لوبلون" رئيس الفيلق، ورئيس دائرة زيان السالف الذكر،[17] أن مكتب الشؤون الأهلية لخنيفرة خلال شتاء 1934، استقبل 100 خيمة، و 10.000 رأس من قطعان منتجعي مكتب الشؤون الأهلية لأغبالة. كما استقبل مكتب الشؤون الأهلية للقباب، وخلال نفس الشتاء ومن نفس المنتجعين، 50 خيمة و 4000 رأس. وفي العام 1938، وفي فصل الشتاء، بلغ عدد خيام وقطعان مكتب الشؤون الأهلية لأغبالة لدى زيان خنيفرة 405 خيمة و44.000 رأس. ولدى لقباب 35 خيمة و3545 رأس.

و خلال انتجاع الصيف 1934، استقبل مكتب الشؤون الأهلية لأغبالة، من مكتب الشؤون الأهلية لخنيفرة، ما عدده 20.000 رأس، و 1000 من لقباب. وارتفع عدد رؤوس الماشية المستقبلة في 1938،أي بعد أربع سنوات، إلى 43.000 من خنيفرة، و3500 من لقباب.

جدولان توضيحيان رقم3: الحركية الانتجاعية شتاء / صيف

القبائل المنتجعة	شتاء 1934				شتاء 1938			
مكتب الشؤون الأهلية جدول رقم:3 انتجاع أيت سخمان في	م.ش.أ خنيفرة		م.ش.أ. لقباب		م.ش.أ خنيفرة		م.ش.أ. لقباب	
	عدد الخيام	عدد رؤوس الماشية	عدد الخيام	عدد رؤوس الماشية	عدد الخيام	عدد رؤوس الماشية	عدد الخيام	عدد رؤوس الماشية
أيت حمامة أيت عبدي	100	10.000	50	4.000	405	44.000	35	3.545

المصدر: المعطيات الرقمية الواردة في الجدول أعلاه، مستقاة من تقرير Leblanc السالف الذكر.

جدول رقم4: انتجاع صيف 1934 / 1938

مكتب الشؤون الأهلية المستقبل "أغبالة"			
1934		1938	
خنيفرة	لقباب	خنيفرة	لقباب
عدد رؤوس الماشية	عدد رؤوس الماشية	عدد رؤوس الماشية	عدد رؤوس الماشية
20.000	1.000	43.000	3.500

المصدر: نفسه.

من الملاحظات التي يمكن أن نسوقها بخصوص المعطيات الرقمية الواردة في الجدولين التوضيحيين أعلاه،

[17]- Leblanc, Rapport, op. cit., (s. p.)

والمتعلقة بانتجاعي الشتاء والصيف للعامين 1934 و 1938 في إطار الانتجاع المتبادل، أن أعداد رؤوس الماشية المحسوبة على مكتب الشؤون الأهلية لأغبالة، تخص أيت سخمان الشرق في مجموعهم، على اعتبار أن عدد رؤوس مواشيهم في العام 1932- كما أبان عن ذلك التقرير السالف الذكر- لم يتجاوز 6000. ويمكن أن نزعم أن نصيب أيت حمامة من هذا العدد، وفق معطيات رقمية بعدية، أقل من 50%. ولذلك، ف 14.000 رأس المنتجعة إلى مكتبي خنيفرة ولقباب في شتاء 1934، تجعلنا نستشف أن قطعان أيت سخمان الشرق تضاعفت في ظرف وجيز لم يتجاوز العامين، وفي ظروف قاسية أيضا. وخلال أربع سنوات، من 1934 إلى 1938، بلغ عدد الخيام المنتجعة من مكتب الشؤون الأهلية لأغبالة إلى نفس المراعي الشتوية 440، وارتفع عدد رؤوس الماشية إلى 47.545 رأس. فإلامَ يمكن أن نعزو ذلك؟

في الحقيقة يصعب تعيين العوامل التي كانت وراء هذا النمو المطرد في بيئة سوسيو – جغرافية كبيئة أيت سخمان الشرق، لانعدام المعطيات والمؤشرات الدالة، و لابد من القول بأن العامل السيكولوجي، و المتمثل في الحافزية والتنافس، كان له دور أساسي في إعادة بناء وتطوير فاعلية الرعي بعد تازيزاوت 1932، حيث انخرط الناس في شراكات مع جيرانهم، ومع عناصر الگوم، وهذا أمر طبيعي، فتربية الماشية هي المورد الرئيس للسواد الأعظم من العوائل، ولم يكن للناس من خيار آخر. فبفضل مردودها السنوي و الموسمي، استطاع عدد من أيت سخمان الشرق اقتناء الأفدنة والدور، وبقع البناء خارج وداخل أغبالة وتيزي-ن- إسلي.

إن تنافس الناس على الشراكات "الكسبية"، و إقبالهم عليها ارتبطا بماهية القبيلة نفسها، فهي - وعلى حد تعبير Couleau- رجال وماشية.[18] وبالإضافة إلى ذلك، نذكر أن محاصيل المواسم الفلاحية منذ 1932 إلى 1934 جيدة، قياسا إلى الموسم الفلاحي 1930 – 1931، الذي تعرضت فيه المحاصيل لاكتساح الجراد ، وظهور أمراض كريبطوگامية أصابت الغطاء النباتي.[19] وهكذا، فمواسم 1932 - 1934، كان لها الأثر الإيجابي في توفير الكلأ، وإنعاش المراعي التي تضررت في الأعوام السابقة.

ويمكن أن نلاحظ أيضا أهمية مراعي القمم الصيفية، ومراعي ملوية بالنسبة لقطعان الأزغار، وخاصة زيان وإشقيرن. فاستقبال مكتب الشؤون الأهلية لأغبالة ل 46.500 رأس (43.000 من خنيفرة و 3500 من لقباب) في صيف 1938، يدفعنا إلى القول بأن المنطقة لم تتأثر بالجائحة الطبيعية 1937 – 1938، والتي ساهمت، إلى جانب جوائح أخرى بعدها، في خلخلة توازن المجتمع المغربي القائم على النمط الزراعي الرعوي.[20] كما أن مسألة الانتجاع المتبادل، لم تكن فقط استراتيجية ضمن سياسات الحماية، بل كانت أيضا إجراءً فرضته بعض القبائل، وتَمّ تطبيقه من طرف مكاتب الشؤون الأهلية فيما بعد. فقبيلة زيان على سبيل المثال، فرضت على أيت سخمان الشرق الصعود إلى مراعيهم الصيفية، مقابل النزول إلى مراعيها الشتوية. ويمكن أن نلاحظ أن الزيانيين أرسلوا إلى أغبالة في 1934، ما مجموعه 20.000 رأس، واستقبلوا 10.000. وفي 1938، 44.000 مقابل 43.000.

و رفض الزيانيون تحيز أيت سخمان لإمْحْزَانْ أبناء موح أوحمو، ودعمت دائرة زيان ذلك، مما فسح المجال أمام القطعان الزيانية للاستفادة من مراعي الصيف السخمانية. و ليس هذا بجديد، فقد سبق للزعماء الزيانيين في شتاء

18- COULEAU, La paysannerie, op. cit, p.90.

19- Jacques GADILLE, « L'agriculture européenne au Maroc. Etude humaine et économique». Annales de Géographie, tome.66, n° 354, 1957, p.150.

20- Daniel RIVET, Le Maroc de Lyautey à Mohamed V. Le double visage du protectorat, Imp, Najah El Jadida, Casablanca, 2004, p. 179.

1926 – 1927 أن فرضوا على أيت بوگُمانْ استقبال 10.000 من خرفانها في منبسط عْريضْ.[21] ويؤكد "سيليري" أن قبائل الأزغار كانت دائما في عداء مع قبائل الانتجاع الشتوي، ويضيف أنها استفردت بمراعيها خلال الفترات التي أحكمت فيها قوات الغزو حصارها على المنتجعين الجبليين،[22] فتعودت على الاستفادة منها وحدها. ولما رخصت لهم سلطات الحماية الانتجاع، اعتبرت ذلك اعتداء على ممتلكاتها الجماعية.

بعد عقد من الزمن، سوف تتزايد حاجات أيت سخمان الشرق إلى مزيد من المراعي الشتوية. وأمام هذه الوضعية، كان لابد من مراعاة حالة أيت حمامة، كونهم الأكثر احتياجا مقارنة مع أيت عبدي، وقد سبقت الإشارة إلى أهمية مراعيهم الجماعية. واضطرت سلطة الحماية إلى وضع اتفاقيتين أساسيتين، ترجع الأولى إلى 1947، وخلال هذه الفترة كان مكتب أغبالة تابعا لدائرة زيان. وتعود الثانية إلى 8 مارس 1950 ما بين رؤساء كل من ناحيتي الدار البيضاء و مكناس. وهاتان الاتفاقيتان سمحتا لأيت سخمان، و في مقدمتهم أيت حمامة وأيت ويدير، بالاستفادة من المراعي الشتوية لإشقيرن وأيت إسحاق.[23] ويمكن عرض محصلة كل من الاتفاقيتين في الجدولين أدناه.

جدول رقم5: الحركية الانتجاعية الشتوية في اتجاه دائرة زيان (مراعي إشقيرن)

	مراعي إشقيرن الشتوية – دائرة زيان			
السنوات	1947-1948	1948-1949	1949-1950	1950-1951
مكتب ش.أ. أغبالة/ عدد رؤوس الماشية	9.000	6.000	6.000	6.000

المعطيات الرقمية الواردة في الجدول أعلاه، مستقاة من تقرير Leblanc السالف الذكر.

جدول رقم6: الحركية الانتجاعية الشتوية في اتجاه دائرة زيان (مراعي أيت إسحاق)

	مراعي أيت إسحاق الشتوية – دائرة زيان			
السنوات	1947-1948	1948-1949	1949-1950	1950-1951
مكتب ش.أ. أغبالة/ عدد رؤوس الماشية	29.000	10.000	10.000	10.000

المصدر: نفسه

انطلاقا من الجدولين أعلاه، يمكن أن نسجل تراجع عدد الرؤوس المرخص لها بالانتجاع الشتوي، من مكتب الشؤون الأهلية لأغبالة، إلى مراعي إشقيرن ب 3000 رأس من 1948 إلى 1951. وإلى أيت إسحاق ب19000 رأس خلال نفس الفترة. وذلك راجع إلى قرار سلطة المراقبة بتحديد عدد رؤوس الماشية المنتجعة في 6000 بالنسبة لمراعي إشقيرن، و10000 لمراعي أيت إسحاق منذ شتاء 1948 – 1949. و يعود هذا التراجع إلى أسباب تنظيمية، وليس إلى أسباب

21- Célérier, « La transhumance », op.cit., p. 68.

22- Ibidem.

23- DUBARRY. Dossier de passage, op. cit, pp. 18-19.

- GIRAUD. Fiche de la tribu, op. cit., (s. p).

طبيعية بيئية، و ذلك من أجل التخفيف عن المراعي المشار إليها. ومع ذلك، عمدت سلطة المراقبة إلى تعويض أيت سخمان بمراعي أخرى، فسمحت لهم ب 12.000 رأس في اتجاه أي مْ لبخث، و 5000 في اتجاه أيت ويرا،[24] و في دجنبر 1951، وبعد اتفاق أيت ويرّا وأيت سخمان الشرق، زاد العدد من 5000 إلى 12.000 رأس. وخلال شتاء 1952، سمح قيّاد زيان لأيت سخمان الشرق بالرعي في أراضيهم الخاصة ، غير أن جفاف 1953، و الذي أضر بالأزغار والسهول، حال دون ذلك.[25]

وفي إطار انتجاع التبادل وفق اتفاق 1948، كان إشقيرن لا ينتجعون كثيرا إلى أيت حمامة لجودة وثراء مراعيهم الصيفية. أما أيت إسحاق، فقد كانوا يصعدون صيفا إلى أيت ويدير. وسُمح لأيت حديدو، في إطار نفس الاتفاق، بارتياد مراعي أيت سيدي اعمر أوحلي على تراب أيت حمامة، ومراعي أيت عبدي، وحُدِّد عدد رؤوس ماشيتهم في 3000 رأس منذ العام 1947، ليرتفع إلى 5000 من 1948 إلى 1950، مع العلم أن هذه الأعداد كانت تُقسَّم بالتساوي على كل من أيت سيدي اعمر أوحلي وأيت عبدي.

و تجدر الإشارة إلى أن انتجاع التبادل عرف وتيرة خاصة، وتزايد نشاطه مع مشارف نهاية الحماية. فبالإضافة إلى استفادة أيت حمامة من مراعي أيت عبدي الصيفية و الشتوية منذ 1948، فإنهم دخلوا بمعية أيت عبدي في اتفاقيات جديدة، مع كل من أيت إسحاق، وإشقيرن، وزاوية الشيخ، وأيت ويرا، وزيان في موسم 1954 – 1955. ويمكن أن نعرض لأعداد رؤوس مواشيهم المسموح لها بالانتجاع الشتوي إلى مراعي القبائل المشار إليها:

1- استقبل أيت إسحاق 9800 رأس: أيت حمامة 6000، وأيت عبدي3800؛
2- استقبل إشقيرن: 5800 رأس: أيت حمامة؛
3- استقبلت زاوية الشيخ: 4000 رأس: أيت حمامة 1950، وأيت عبدي 2050؛
4- استقبل أيت ويرّا: 5000 رأس: أيت حمامة 1514، وأيت عبدي 3485؛
5- استقبل زيان: 8000 رأس: أيت حمامة 5500، وأيت عبدي 2500.[26]

---

[24]- Rapport d'accord de transhumance n°38, daté du 15-1-1949, A. B. A. I. d'Arhbala.

[25]- Fiche de la tribu,1953, op. cit., p. 36.

[26]- P-V de délibération des Jemaas administratives du 6-12-1954. Registre, Décisions des Jemaas Aït Hammama. Archives du Tribunal Coutumier Berbère d'Arhbala.

ولابد أن نشير إلى أن عمليات الانتجاع إلى المراعي الشتوية هاته، خضعت لتنظيم، ومراقبة سلطة مكتب الشؤون الأهلية لأغبالة؛ وكان يشمل التنظيم مجموعة من الإجراءات الإدارية، منها تعيين أسماء المنتجعين وأفخاذهم، وعدد رؤوس الماشية وتصنيفها، وعدد الدواب من خيول وبغال وحمير، ثم عدد الخيام. وكانت عملية التعيين، و في أغلب الحالات، تخضع للقرعة. و بعد هذا الإجراء، يمنح ضابط مكتب الشؤون الأهلية رخص الانتجاع، في أسماء أشخاص محددين، غالبا ما يكونوا مقدمين. وينوب كل مقدم عن أفراد من فخذ واحد أو أفخاذ متعددة، ويتراوح عددهم ما بين 4 إلى 6 أفراد. ويتعين عليه أن يحضر لدى رئيس الدائرة أو الملحقة المستقبلة، ثلاثة أيام قبل عبور القطيع للحدود الإدارية، كي يتلقى التعليمات والأوامر التي ينبغي أن يلتزم بها، ويمتثل لها هو ومن معه.

- Permis de transhumance n°32, 33, 34 et 35 datés du 16-12-1953. Annexe d'Arhbala. A.B.A.I. d'Arhbala

- مراسلات القبطان Gruyer، رئيس ملحقة أغبالة للشؤون الأهلية، بتواريخ 1، 8، 9 و 10 دجنبر 1955، تحت الأرقام:

- 1030 AA/4 C1 transhumance/ 1046 AA/4 C1 transhumance/ 1048 AA/4 C1 transhumance/ 1050 AA/4 C1 transhumance. Région de Casablanca, Territoire du Tadla, Cercle El Ksiba, A.B.A.I. d'Arhbala

عندما ننظر في سيرورة انتجاع أيت سخمان الشرق، نلاحظ مدى إصرارهم على التنقل في المجالات نزولا وصعودا، وإنْ كان النزول هو المهيمن والشغل الشاغل. يتعلق الأمر- وعلى حد تعبير "بروديل" (Braudel)- بتنقل عمودي جسّد الحياة بطابقين متساوقين.[27] وهذا الإصرار، والذي حاولنا تتبعه منذ 1934 حتى نهاية الحماية، وفق المتاح من الوثائق والمعطيات، يكاد يكون يوميا. وهذا مؤشر سوسيولوجي واقتصادي يدل على سيادة فاعلية الرعي، وهيمنتها على باقي الفاعليات الأخرى، رغم جُماع التحولات التي مسّت أيت سخمان الشرق تحت الاستعمار، لأن تربية الماشية مركز اقتصاد الجبل، ومورد فعّال للعائلات. واعتُبرت الماشية أيضا- وكما لاحظ ذلك بعض الأنثروبولوجيين الذين اشتغلوا على الجبل المغربي- ناقلا أساسيا للتبادلات، و القطيع متعدد الوظائف: إنتاج اللحم، والحليب، والزبدة، والصوف، والجلود، ومورد للنقود، ووسيلة للحصول على الشرف والامتياز.[28]

و لا غرو إذا ألحّ أيت سخمان الشرق على طلب "عشب الآخرين" (العبارة لكولو) في فصول الشتاء الطويلة والقاسية، واستثمروا من أجل ذلك تحالفات الماضي، والعوائد المشتركة، والتاريخ، واللغة، والمصاهرة. وأصروا على طلب تدخل سلطة المراقبة عبر شيوخهم، واجماعاتهم الإدارية و القضائية، من أجل بلوغ مختلف المراعي لحماية رأسمالهم المتحرك، وتنميته في مجال طبيعي و اجتماعي دينامي وصراعي بامتياز.

1- إكدلان أيت عبدي

وفي 16 يونيو 1948، حدّدت اجّماعات أيت سخمان الشرق، وتحت رئاسة القايد بًّا سيدي، وبحضور القبطان "دوباري"(Dubarry)، طرائق وشروط انتجاع أيت حمامة لدى أيت عبدي خلال فصلي الشتاء والصيف. وفي 6 أكتوبر من نفس السنة، اجتمعت نفس اجّماعات تحت رئاسة نفس القايد، وبحضور نفس القبطان رئيس ملحة أغبالة، في شأن استقبال خيام وقطعان أيت حمامة بأزغار فال. وبعد المداولة، قرر أيت عبدي، وبالإجماع الترخيص لهم بذلك.[29] فماهي مجمل الطرائق أو الشروط التي حدّدها أيت عبدي لانتجاع أيت حمامة إلى مراعيهم شتاءً وصيفا؟، وماذا قدم أيت حمامة في مقابل ذلك؟

قبل التعاطي لهذين السؤالين، سنعرض لأسماء إكدلان أيت عبدي. فالاجتماع الأول (القرار رقم 4) شمل:

- إسروتا؛
- إسروتا – ن – أيت بولمان؛

ورغم ما كان يسود هذا التنظيم من صرامة ودقة في المواعد، إلا أن البعض يتذكر ما كان يشوبه أيضا من تحيز ومحسوبية، وإن كان السبب في ذلك ، تدخلات بعض الشيوخ والمقدمين ، الذين كانوا يتلقون الهدايا والرشاوى.

ولا ننسى أيضا أن تكاليف وصوائر الانتجاع، كانت على عاتق منتجعي القبيلة أو الفخذ ، وترتبط بعدد رؤوس الغنم والماعز. وتشمل الهدايا والذبائح، التي كانت تقدم لأعضاء اجماعات المستقبلة عند إبرام أو إعادة إبرام اتفاقيات الانتجاع.

- Décisions n° 2 du 21 janv. 1948, R. Décisions des Jeamaas A. Sokhman, 116 à 170, A. T. C. B. Arhbala

وشملت مراقبة سلطات المراقبة أيضا ، الجانب الصحي والوقائي للماشية قبل الانتجاع، حيث كان لابد من تلقيح الماشية ضد بعض الأمراض، خاصة الجدري، وذلك قبل الالتحاق بمواضع الانتجاع. وكان المسؤول عن المجموعة في أغلب الأحيان، أو صاحب الماشية في بعضها، ملزَما بالإدلاء بشهادة التقني البيطري التابع لمصلحة تربية الماشية بالقصيبة.

[27]- BRAUDEL. La méditerranée, op. cit, p. 98.

[28]-Béatrice LECESTRE-ROLLIER, Anthropologie d'un espace montagnard. Les Ayt Bou-Guemez du Haute-Atlas marocain, thèse de Doctorat de l'Université, Paris V Sorbone, René Descartes(Dactylographie),1992,p.92.

[29]- Décision n° 4/ 16/6/1948, et Décision n° 5/6-10-1948,op.cit.

- تافراوت – ن – أيت بْنْدْقْ؛
- تِيزُوكّاتْ – ن – أيت واغاظ، وأيت الرّبع؛
- تارْصْفْتْ – ن – أيت ويدير؛
- أمالو – ن – عاري – ن – أيت ويدير.

وشمل الاجتماع الثاني (القرار رقم 5):

- أزغار فال.

2- شروط الانتجاع إلى المراعي "إگدلان"الستة: المرعى/الشفعة

كل فخذ من أفخاذ أيت حمامة ملزم، بعد عملية القرعة، بالالتحاق بالأكدال التابع لأحد أفخاذ أيت عبدي، ولابد له من تعيين مقدم مسؤول يتلقى أوامر شيخ الفخذ المستقبِل. وبما أن أفخاذ أيت عبدي خمسة، فقد تم تنظيم أفخاذ أيت حمامة السبعة على هذا النحو:

- المجموعة الأولى: أيت حمي؛
- المجموعة الثانية: أيت جابر؛
- المجموعة الثالثة: أيت علي أوعيسى؛
- المجموعة الرابعة: إحْريرْ، وأيت يشو (أيت الربع)؛
- المجموعة الخامسة: إعدلون، وأيت سيدي اعمر اوحلي.

وعند نهاية المدة المخصصة للانتجاع، يتعين على أيت حمامة الالتحاق بمواطنهم. وخلال فصل الشتاء، يمكن لقطعانهم أن ترعى بأزغار فال على امتداد دجنبر ويناير وفبراير.

في مقابل ذلك، تراجع أيت حمامة عن ممارسة حق الشفعة ضد أيت عبدي الراغبين في شراء أراضي البناء، أو منازل بمركز أغبالة. غير أن هذا الحق في ممارسة الشفعة، ظل ساريا بين أيت حمامة أنفسهم، و فيما بين أيت عبدي. وتمّ توضيح بعض النقط الأساسية الأخرى، لاسيما تلك المتعلقة بامتيازات القائد بّا سيدي، والترخيص لأيت حمامة، ولأيت عبدي الذين هم في شراكات "كَسْبِيّة"، برعي قطعانهم في نفس الإگدلان، شريطة أن تكون هذه الشراكات مسجلة لدى مكتب الضبط بالمحكمة العرفية لأغبالة. وأخيرا، منعت اجماعة ايت عبدي رعاتها العاملين لدى أيت حمامة من الاستفادة من نفس المراعي.

ويمكن أن نعرض لنتيجة سحب القرعة الأولى في العام 1948، وهي كالتالي:

+أيت حمي أگدال إسروتا أيت بولمان؛

+أيت جابر أگدال تافراوت أيت بندق؛

+أيت علي أوعيسى أگدال تيزوگات أيت الربع؛

+أيت يشو وإحرير أگدال أيت ويدير؛

+إعدلون وأيت سيدي اعمر أوحلي أگدال أيت واغاظ.

وفي العام 1953، أي بعد انصرام خمس سنوات، حصل الاتفاق بأن تكون انطلاقة تنظيم النجع الجديدة من نتيجة قرعة 1948، و أن مجموعة 1948 ستتنظم نُجعها وفق نفس الإيقاع في سنوات 1953، 1958، 1963، 1968، وهكذا.

3-طرائق وشروط الانتجاع إلى أگدال أزغارفال

يتم استقبال خيام وقطعان أيت حمامة في أزغال فال، من فاتح أكتوبر إلى 8 مارس حسب التقويم الفلاحي، أي من 10 أكتوبر إلى 20 مارس حسب التقويم الگريگوري، في انتظار فتح إگدلان أفخاذ أيت عبدي السالفة الذكر. ويتوجب على أيت حمامة مغادرة أزغار فال في 20 مارس لترك المكان لأيت عبدي.

وفي مقابل ما قدمه أيت عبدي لأيت حمامة، جدّد هؤلاء قرارهم النهائي بالتراجع عن حق ممارسة الشفعة في أراضي البناء و المنازل بمركز أغبالة. و التزم مسؤولو أيت حمامة أيضا، بعدم العودة إلى المطالبة بمراعي أيت عبدي، و أن كل رجوع في الوعد يعرّض لأقصى العقوبات.

إن التخلي عن حق الشفعة[30] droit de préemption لصالح أيت عبدي،[31] يمكن أن يؤوَّل إثنولوجيا ب "رفع" أيت حمامة لتحدي أيت عبدي، الذين اتفقوا- وبالإجماع- على استضافتهم خياما وقطعانا على أراضيهم، التي انتزعوها بالقوة أو التوافق أو بهما معا. ووفق ذلك، سيعود أيت عبدي إلى أغبالة، مركزهم السياسي والاقتصادي مع أيت حمامة، ولهم الحق في اقتناء منازل أو أراضي البناء، وفي الاستقرار الرسمي واستكمال "حق المدينة". وسوف يرجع أيت حمامة، ولو مؤقتا، إلى أجود المراعي. إنه تبادل للمصلحة في بعديها الرمزي والمادي، فرضته فاعلية الرعي باسم الانتجاع المتبادل. ومن الملاحظ، أن الاجتماع الأول والاجتماع الثاني لم يحددا، ضمن طرائق الانتجاع وشروطه، أعداد رؤوس القطعان المسموح لها بالانتجاع، كما هو الحال في النجع الشتوية السالفة الذكر.

4 - مراعي أيت حمامة وتدابير "البيرو" واجّماعة

سنحاول التعرف على بعض انشغالات أيت حمامة المرتبطة بفاعلية الرعي، وخصوصا تدبير أهم مراعيهم بأگدال ملوية، وبأحواض ألمسيد بدءا من العام 1948. ومصدر هذه الانشغالات عاملان، عامل تزايد عدد رؤوس الماشية الذي تجاوز، في العام المشار إليه، 50.000 من الغنم والماعز. وعامل تراجع مساحات أراضي الرعي لصالح أراضي الزراعة، بسبب نزوع الناس إلى ملكية الأرض، و تنافسهم حول تقسيم الأراضي الجرداء التي كانت في الحقيقة مخصصة للرعي، والمعروفة بأراضي المَحْرُومْ وكذا أراضي أَسَاوْغْ، والتي تحوّلت إلى أفدنة لزراعة الشعير والقمح. ولم تعد اجّماعة تدبر وتراقب هذه الأراضي التي كانت ملكية جماعية للإغصان. والواقع أن تراجع مساحات الرعي هو نتيجة أولا لسياسات الحماية التي عمدت إلى مراقبة الطرق والمسالك، ورسم حدود الأراضي الجماعية وأراضي المخزن،[32] وتسييج الغابات التي كانت تعتبر جزءا لا يتجزأ من أراضي القبائل.

---

[30]- حق مستمد من الشرع، وليس مصطلحا أمازيغيا، ويرى البعض أن الأمازيغ قبل مجيء الإسلام لم يكونوا في حاجة إلى الشفعة، لأن الأرض لم تكن موضوعا للتفويت والبيع، بل كانت ملكية قبلية. والشفعة استراتيجية عرفية للمحافظة على الأرض داخل وحدات العائلة، والإغص، والقبيلة. وبذلك، فالشفعة "L'anhad"، مؤسسة متمركزة حول الملكية، وللأقرباء الدمويين Les agnats حق الاعتراض على بيع الأرض للأجنبي. راجع:

- C Ravès , « La colonisation en pays de coutume berbère », Société Historique Algérienne. Pub, Deuxième congrès de la Fédération des Sociétés Savantes de l'Afrique du Nord. Telemcen 14-17 avril Alger, 1936, p. 430

- رحمة بورقية، الدولة والسلطة والمجتمع، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 1991، ص. 80

- Ahmed SKOUNTI, Le sang et le Sol .Nomadisme et sédentarisation au Maroc. Les Ayt Merghad du Haut-Atlas Oriental, Ed. IRCAM. El Maarif Al Jadida-Rabat, 2012, p.73

[31]- Réunion du Collège Judiciaire des Aït Sokhman de l'Est, du 1er fév. 1952 (1er point, c), R. Inscription..., op. cit.

[32]- Gérard MAURER , « L'Homme et les montagnes atlasiques au Maghreb ». Annales de Géographie, tome.105, n° 587,1996, p.51

ومهما يكن، فأيت حمامة- و خاصة اجّماعتهم وأعيانهم من "أيت لْمَالْ" أو أصحاب القطعان- كانوا مضطرين إلى إيجاد حلول عملية لهذه المسألة، تمكنهم من المحافظة على ما تبقى من المراعي، دون إغفال النشاط الزراعي لتزايد حاجتهم إليه. فطبيعة اقتصاد الجبل طبيعة مركبة: اقتصاد رعوي - زراعي. وإذا كانت الفاعلية الرعوية موردا أساسيا في التبادل، فالزراعة أساسية ولا تقل قيمة، فهي مورد لسد حاجيات أغلب كوانين "أَلْمِسِّيتْنْ" أيت حمامة، فالقمح الصلب أولا والشعير ثانيا أساسيان، ويحضران في أغلب أطباقهم أو موائدهم اليومية، كما يحضر الشعير أيضا في علف الدواب والأبقار وغيرها، والذرة في المراتب الدنيا لندرتها لا لقيمتها.

فكيف دبر "البيرو" أو مكتب الشؤون الأهلية، واجّماعة والأعيان المجال الإنتاجي لأيت حمامة؟، ونقصد هنا بالمجال الإنتاجي أهم المراعي بملوية وأحواض ألمسيد، وهي في نفس الوقت مساحات للزراعة، وتعتبر العمود الفقري لفاعليتي الرعي والزراعة ببلاد أيت حمامة وأيت سخمان الشرق عامة. ولذلك اتُّخِذت مجموعة من القرارات[33] وتخص:

أ- تعيين حدود أگدال ملوية وتاريخي فتحه و إغلاقه

في 18 مارس 1948 عيّنت سلطة المراقبة حدود ملوية أيت سخمان الشرق، و قررت إغلاق أگدال ملوية في 20 مارس، وفتحه في 20 يوليوز من كل عام. ومنذ ذلك التاريخ، و هو ينتظم على النحو المذكور حتى نهاية الحماية؛

ب- شراكات الماشية مع الأجانب

نظرا لنمو قطعان أيت حمامة (أزيد من 50.000 رأس من الأغنام والماعز)، ونظرا أيضا للمشاكل التي يطرحها نشاط الرعي خلال فصل الربيع، خاصة قلة مساحات الرعي الربيعية، كان لابد أن تتخذ اجماعات أيت حمامة تحت سلطة المراقبة، قرار منع شراكات الماشية مع الأجانب من مكاتب الشؤون الأهلية المجاورة، وفي نفس الوقت لم تمنع الشراكة مع أيت عبدي؛

ت- حماية أراضي الرعي

من أولويات أيت حمامة منذ يونيو 1949، المحافظة على المساحات المخصصة للرعي، وإن كانوا راهنوا على عدد قليل من هذه المساحات بكل من أگدال ملوية وأحواض ألمسيد، نظرا للإقبال الكبير على زراعة القمح والشعير. ففي عام 1948، بلغ محصول القمح الصلب حوالي 5000 عبرة (1عبرة= 17 كلغ)، والشعير تقريبا 7310 عبرة (1عبرة= 13 كلغ)، وارتفع في العام 1949 إلى حوالي 5700 عبرة من القمح الصلب، و8625 من الشعير.[34] مما ضيق الخناق، وبشكل ملحوظ، على نشاط الرعي.

ولتجاوز هذه المشكلة، تَمَّ التواضع وبالإجماع، على ضرورة تقسيم أحواض ألمسيد وملوية إلى أربع مناطق، مع إلزامية تخصيص في كل عام، ووفق نظام التناوب، منطقتين للرعي ومنطقتين للزراعة، بعدما تبيّن أن نظام استراحة الأرض(أسيكي)La mise en jachère سنة من كل سنتين، وعلى مستوى كل الأراضي المخصصة للزراعة، يستحيل إنجازه. ولتطبيق هذا الإجراء، كان لابد من ضبط حدود أحواض ألمسيد وملوية، و تَمَّ تعيين المناطق الأربع تعيينا مجاليا، وعلى الطريقة التالية:

- المنطقة الأولى في غرب ممر الدواب النازل من تيزي – ن – تغانمين، مرورا بمحاذاة المرابط سيدي امْحْمْدْ أوسعيد،

[33]- Décisions n° 1 du 18 mars 1948, n° 2 du 16 juin 1948, n° 3 du 16 juin 1948, et n° 9 juin 1949, R. Décisions des Jemaas A. Hemmama 116 à 170. A.B.A.I. d'Arhbala et A.T.C.B. des Ait Hemama

[34]- Document relatif au tableau de commandement 1945-1950. A.B.A.I. d'Arhbala

وتاغزوت – ن – الشُّرْ (أو الشُّرْظْ)، وأجعبو – ن – أوعازْرْ وصولا إلى الحدود الإدارية مع إشقيرن؛

- المنطقة الثانية، وتوجد بين الحدود السالفة الذكر، وطريق العربات، من تيزي – ن – تغانمين إلى مدخل بلاد إشقيرن؛
- المنطقة الثالثة بين طريق العربات وواد ملوية، وانطلاقا من أغبالو – ن – تْمْشْطْ إلى مدخل بلاد إشقيرن. وفي جنوب أغبالو – ن – تمشط عُيّنت حدود هذه المنطقة بممر الدواب المنطلق من هذه العين، مرورا بأكُرْضْ – ن – بو وطاس، وتيزي – ن – بوعْمْرِي إلى حدود إعدلون؛
- المنطقة الرابعة، وتوجد في شرق الحدود المشار إليها أعلاه.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا القرار لا يشمل إلا أراضي البور، على اعتبار أن الأراضي المسقية يمكن أن تُخصّص للزراعة كل سنة. و بعد إجراء عملية القرعة، تقرر تخصيص المنطقة الأولى، والمنطقة الثالثة في موسم 1949 – 1950 للزراعة؛ على حين تُركت المنطقة الثانية و المنطقة الرابعة أيضا، وخلال نفس الموسم، لاستقبال القطعان. وخلال 1950 – 1951، عُيِّنت المنطقة الثانية والمنطقة الرابعة للزراعة، وخُصصت المنطقة الأولى والمنطقة الثالثة للرعي، وهكذا في إطار التناوب.

وتمّ تطبيق غرامة خرق عرف المرعى، واعتبرت اجّماعة أيت حمامة هذه العادة من أعراف الرعي القديمة عند أيت سخمان الشرق، لما كان أمغار – ن – إگدلان، والذي كان يُعيَّن لعام واحد، يتولى تدبير فاعلية الرعي، بالسهر على احترام مواقيتها، وتحديد شروط الانتجاع التي كانت تولي الأهمية القصوى لحجم ونوع القطعان، واستخلاص الذعائر والتي يمكن أن تصل، في الحالات الشاذة، إلى نزع القطيع.

وإذا كانت الذعائر فيما مضى عينية، وتتمثل في رؤوس الماشية تبعا لحجم القطيع، وكان تنفيذها مناطا بأعضاء اجّماعة وعلى رأسهم أمغار، فإنها تحت الحماية تحولت إلى غرامات نقدية، وذلك وفق القرار الذي اتخذته اجّماعة أيت سخمان الشرق وشيوخهم وقائدهم تحت إمرة ضابط الشؤون الأهلية لأغبالة يوم 21 يناير 1948.[35] واتفق الحاضرون في اجتماع اليوم المذكور، على أن مبالغ الذعائر أو ما يُسمى "تمودال" التي يقدمها أصحاب القطعان من مكاتب الشؤون الأهلية المجاورة، ومن أيت حمامة وأيت عبدي؛ و الهدايا المفروضة بالعادة على الأجانب المستفيدين من مراعي أيت حمامة، والتي تُمنح للأفخاذ التي تدخل المراعي في ملكيتها الجماعية، تتحول إلى رؤوس أغنام وماعز ، ويبقى القطيع ملكية القبيلة أو الفخذ أو الأفخاذ، من أجل تغطية بعض مصاريف الاستقبال وغيرها.

لم يحدد اجتماع 21 يناير 1948 قيمة تمودال، ومع ذلك مكنتنا وثيقة يعود تاريخها إلى 29 دجنبر 1960،[36] من تحديد هذه القيمة وهي:

- 3000 فرنك يوميا بالنسبة لقطيع من الغنم؛
- 2500 فرنك يوميا لقطيع من الماعز؛
- 500 فرنك لكل رأس من الأبقار، و دواب الحمل؛ وإذا تجاوز عدد الرؤوس عشرا، يضطر الجاني إلى إعطاء "تَامْگْدُولْتْ"، وهي نعجة من الصنف الجيد يتم انتقاؤها وتباع في السوق.

إن الظروف الاجتماعية والاقتصادية، ولاسيما النمو الديموغرافي، والنزوع إلى الاستقرار، حتّمت على أيت

[35]- Décisions n° 2 du 21 janvier 1948, R. Décisions des Jeamaas A. Sokhman, 1 à 50 A.T.C.B. des Ait Sokhman

[36]- Compte rendu du Caïd Haddou ou Hassan Zouhry, Chef de l'Annexe d'Arhbala, n° 77/ A/ I du 29-12-1960, suite à la transmission n° 2787 PBM/KS. CLT : 3 du 16-12-1960. Royaume du Maroc, Ministère de l'Intérieur, Province De Béni Mellal, Cercle d'El-Ksiba. A. A. Arhbala

سخمان الشرق مواجهة حتمية الجمع بين الرعي والزراعة. وقد تبين لنا، ومن خلال نظام التناوب، أن الفاعليتين معا أصبحتا في نفس درجة الأهمية، وإن كان ذلك لا يمنع من ملاحظة توجه الناس أكثر فأكثر إلى النشاط الزراعي، من خلال إقبالهم - إبان أربعينيات وخمسينيات القرن العشرين- على اقتناء الأراضي، وزراعة القمح أولا، والشعير ثانيا، والذرة في المرتبة الثالثة، وغرس الأشجار المثمرة، ثم بناء وكراء المنازل، والاستثمار في شراكات الماشية.

خاتمة

لقد شكّلت حركية الانتجاع مظهرا أساسيا من مظاهر الحياة اليومية في بلاد أيت سخمان الشرق، وأثرت على روابطهم وعلاقاتهم داخل مجال متحول ومحدود وصراعي. ولذلك، حرصت اجّماعاتهم تحت سلطة مكتب الشؤون الأهلية على ضبط هذا المجال، و تنظيمه وفق ضوابط زجرية حفاظا على توازنه الإيكولوجي – الاجتماعي.

غير أن هذا التوازن لم يكن دائما يسيرا، فحاجات الأفخاذ وتزايد إكراهات اليومي، غالبا ما كانت تُملي إملاءاتها الخاصة. فقد سُمح لإعدلون، على إثر نزاع بينهم وبين أيت سيدي حْسِينْ، بسبب الحدود الفاصلة بين أراضيهم الزراعية في 22 دجنبر 1949، باستصلاح أراضي الرعي ب "تالزاست" لتوسيع النشاط الزراعي، وذلك من التاريخ المذكور إلى نهاية شهر مارس 1952. أما الأراضي غير المحروثة، فقد اعتبروها مراعي مشتركة بين كل أيت حمامة.[37]

وإجمالا، إن فاعلية الرعي، قبل و إبان الحماية الفرنسية، شكلت أساس اقتصاد أيت سخمان الشرق، شأنهم في ذلك شأن أغلب القبائل الجبلية. بيد أن السلطات الاستعمارية أجهزت على هذا النشاط، بسياسة الحدود الإدارية، ومراقبة المراعي و"تنظيم" الانتجاع، وفرض الانتجاع المتبادل وفق قوانين وضوابط إدارية غير مألوفة على حساب الأعراف. و قد أذكى ذلك النزاعات الداخلية، ومع قبائل الجوار، وقضى تدريجيا على التحالفات التقليدية. و في خضم هذه الظروف، نزع الناس نحو أنشطة أخرى -بعد أن جنح أغلبهم للاستقرار- كتربية المواشي، والاشتغال بالزراعة، والتجارة، ومختلف الحرف الأخرى لمواجهة متطلبات اليومي و غلاء الأسعار.

البيبليوغرافيا:

- AA/4 C1 transhumance/ 1046 AA/4 C1 transhumance/ 1048 AA/4 C1 transhumance/ 1050 AA/4 C1 transhumance. Région de Casablanca, Territoire du Tadla, Cercle El Ksiba, A.B.A.I. d'Arhbala
- Ahmed SKOUNTI, Le sang et le Sol .Nomadisme et sédentarisation au Maroc. Les Ayt Merghad du Haut-Atlas Oriental, Ed. IRCAM. El Maarif Al Jadida-Rabat, 2012
- Béatrice LECESTRE-ROLLIER, Anthropologie d'un espace montagnard. Les Ayt Bou-Guemez du Haute-Atlas marocain, thèse de Doctorat de l'Université, Paris V Sorbone, René Descartes(Dactylographie),1992
- Cmd. TARRIT « Etude sur le front chleuh. Le pays des Ait Seri et des Ait Chokhman», Bulletin de la Société de Géographie du Maroc, Vol. III, Fasc.5, 2ème, 3ème, 4ème Tome, Casablanca, 1923

[37]- Décisions n° 8/H du 22-12-1949. R. Décisions des Jemaas. A. Sokhman, 116 à 170. A.T.C.B. des Ait Sokhman

في 7 يونيو من العام 1952، وبمناسبة افتتاح إگدلان ملوية، مُنِع إعدلون وأيت سيدي حْسينْ، ولمدة شهر واحد، من الدخول إليها، باستثناء أربع خيام عن كل فخذ، التي سُمِح لها بولوجها في 7 يوليوز على غرار جميع أيت حمامة. غير أنه لم نعثر عن السبب الذي يمكن أن يبرر هذا المنع بمناسبة الافتتاح الأول، ولم نجد كذلك أي مسوغ لانتقاء العائلات الأربع في كل فخذ.

- Décisions n° 15 du 4 juin 1952. Registre des Décisions des Jemaas A. Sokhman, 116 à 117, A.T.C.B. des A. Sokhman

- Compte rendu du Caïd Haddou ou Hassan Zouhry, Chef de l'Annexe d'Arhbala, n° 77/ A/ I du 29-12-1960, suite à la transmission n° 2787 PBM/KS. CLT : 3 du 16-12-1960. Royaume du Maroc, Ministère de l'Intérieur, Province De Béni Mellal, Cercle d'El-Ksiba. A. A. Arhbala
- Cpt DUBARRY, Dossier de passage de consignes, Annexe des A.I et des Renseignements d'Arhbala,25 janvier 1951.Archives du Bureau des Affaires Indigènes d'Arhbala
- Cpt. GIRAUD, Fiche de la tribu des Aït Sokhman , mai 1947, p. 30, Archives du Bureau des A.I d'Arhbala
- CRavès , « La colonisation en pays de coutume berbère », Société Historique Algérienne. Pub, Deuxième congrès de la Fédération des Sociétés Savantes de l'Afrique du Nord. Telemcen 14-17 avril Alger, 1936
- Daniel RIVET, Le Maroc de Lyautey à Mohamed V. Le double visage du protectorat, Imp, Najah El Jadida, Casablanca, 2004
- Décisions n° 1 du 18 mars 1948, n° 2 du 16 juin 1948, n° 3 du 16 juin 1948, et n° 9 juin 1949, R. Décisions des Jemaas A. Hemmama 116 à 170. A.B.A.I. d'Arhbala et A.T.C.B. des Ait Hemama
- Décisions n° 15 du 4 juin 1952. Registre des Décisions des Jemaas A. Sokhman, 116 à 117, A.T.C.B. des A. Sokhman
- Décisions n° 2 du 21 janvier 1948, R. Décisions des Jeamaas A. Sokhman, 1 à 50 A.T.C.B. des Ait Sokhman
- Décisions n° 8/H
- Gérard MAURER du 22-12-1949. R. Décisions des Jemaas. A. Sokhman, 116 à 170. A.T.C.B. des Ait Sokhman
- Document relatif au tableau de commandement 1945-1950. A.B.A.I. d'Arhbala
- Driss BEN ALI , Le Maroc précapitaliste. Formation Economique et Sociale, Coll.Atlas-Société Marocaine des Editeurs Réunis, Rabat,1983
- Fernand BRAUDEL, La méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II : 1- La part du milieu, Armand Colin, Paris, 1966 et 1990
- Fiche de tribu des Ait Sokhman de l'Est, Annexe des Affaires Indigènes d'Arhbala, 1er Janvier 1953,D.A.I, N°391,p.31, Archives diplomatiques de Nantes
- Fredy, PERLMAN, « L'Homme et les montagnes atlasiques au Maghreb ». Annales de Géographie, tome.105, n° 587,1996
- GIRAUD. Fiche de la tribu, op. cit., (s. p). Rapport d'accord de transhumance n°38, daté du 15-1-1949, A. B. A. I. d'Arhbala.
- Jacques GADILLE, « L'agriculture européenne au Maroc. Etude humaine et économique». Annales de Géographie, tome.66, n° 354, 1957.
- Jean CELERIER, « La transhumance dans le Moyen-Atlas ». Hespéris, Tome VII, A. B. B. I. H. E. M. 1er trimestre, Année 1927, Ed. Larose,Paris,1927
- Joseph BOURRILLY , Eléments d'ethnographie marocaine, L. C. et O. Larose, Paris, 1932
- Julien COULEAU, La paysannerie marocaine, Publication de la section moderne et contemporaine, Editions du Centre National de la Recherche Scientifique, Paris VII, 1968
- Leblanc CD, Rapport sur la transhumance. Territoire de l'Atlas Central, Cercle Zaïan, Service des A. I. et Renseignements, Khénifra , 13 juin 1939, Boite 7. Archives du Maroc Rabat
- Lettre n° 275 A. I, Aff. 3937/ A. Y. du 23 mars 1951, A. B. A. I. d'Arhbala
- Lettre n° 364 A. I, Aff. 3937/ A. Y. du 21 avril 1951, A. B. A. I. d'Arhbala

- Note relative à la transhumance, 17 janvier 1934. Boite 7. Archives du Maroc Rabat
- Permis de transhumance n°320, 33, 34 et 35 datés du 16-12-1953. Annexe d'Arhbala. A.B.A.I. d'Arhbala
- P-V de délibération des Jemaas administratives du 6-12-1954. Registre, Décisions des Jemaas Aït Hammama. Archives du Tribunal Coutumier Berbère d'Arhbala.
- Said GUENNOUN, La montagne berbère. Les Ait Oumalou et pays Zaian, Ed. Omnia, Rabat, 1933
- Said GUENNOUN. La voix des monts. Mœurs de guerre berbères, Ed. Omnia, Rabat, 1934
- رحمة بورقية، الدولة والسلطة والمجتمع، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 1991

ملامح من التواصل الثقافي بين المغرب وبلاد السودان خلال العصر الوسيط.

Features of cultural communication between Morocco and Sudan during the Middle Age.

1- ذ. نورالدين امعيط، كلية الآداب والعلوم الانسانية- الجديدة-

الملخص: تسعى هذه الدراسة إلى رصد الملامح الكبرى للعلاقات الثقافية بين المغرب وبلاد السودان خلال العصر الوسيط، من خلال التنقيب في جدور هذه العلاقات، والبحث في العوامل المساهمة في تعزيزها، مع التركيز على دور النخبة العالمة في تمتين التفاعل الثقافي بين ضفتي الصحراء، وذلك بالوقوف على نماذج لعلماء مغاربة رحلوا إلى بلاد السودان وسودانيون حلوا ببلاد المغرب، و ما نتج عن ذلك من مظاهر التأثير والتأثر على المستوى الثقافي، معتمدين في ذلك على بعض كتب الرحلة والتراجم.

الكلمات المفاتيح: العلاقات الثقافية- بلاد المغرب- بلاد السودان- العصر الوسيط.

Abstract : This study seeks to monitor the major features of cultural relations between Morocco and Sudan during the Middle Ages, by excavating the roots of these relations, and researching the factors contributing to their strengthening, with a focus on the role of the scholarly elite in strengthening the cultural interaction between the two sides of the desert, by standing on the Examples of Moroccan scholars who traveled to Sudan and Sudanese to the countries of the Maghreb, and the resulting manifestations of influence and influence on the cultural level, relying on some travel books and translations.
Keywords: Cultural relations - Morocco - Sudan - Middle Age.

تقديم:

لا شك أن موضوع العلاقات الثقافية بين المغرب وبلاد السودان خلال العصر الوسيط، لم ينل ما يستحقه من العناية والتنقيب من قبل الباحثين، ففيما تراكمت الأبحاث حول العلاقات الاقتصادية بين ضفتي الصحراء، ظلت الدراسات التي تناولت العلاقات الثقافية بين الجانبين محصورة غير وافية[1]، ومعظم ما أنجز منها ارتبط زمنيا بالعصر الحديث في إطار مواضيع عامة[2]، بينما ظلت الفترة الوسيطية، تشكو فراغا لا يتناسب و مستوى التطور الذي طال العلاقات الرفيعة بين الجانبين، حيث حققت الثقافة المغربية العربية الإسلامية تغلغلا كبيرا، وحضورا متميزا ببلاد السودان خلال الحقبة الوسيطية.

ومعلوم أن العلاقات الحضارية بين المغرب[3] وبلاد السودان[4]، تعود إلى أزمنة تاريخية عريقة، فقد عرفت التجارة القافلية رواجا منذ عهد القرطاجيين الذين جابوا الصحراء لجلب الذهب والعبيد والعاج، مقابل المنسوجات والنحاس والأدوات المصنعة، واستمر الحال على العهدين الروماني والبيزنطي، حتى إذا ما جاء الإسلام امتزجت العلاقات التجارية بالروابط الدينية التي أعطت نفحة خاصة لهذه العلاقات خلال العصور اللاحقة.

وإذا كان التجار المغاربة، قد لعبوا دورا كبيرا في ترسيخ العلاقات الثنائية بين المغرب وإفريقيا جنوب الصحراء خلال مراحل مختلفة من العصر الوسيط، فإن العديد من هؤلاء كانوا يجمعون بين التجارة والعلم والدعوة، حتى ليصعب التمييز أحيانا بين التاجر والداعية والعالم[5] ، فقد كان منهم الدعاة للإسلام، ومنهم المتصوفة، ومنهم الفقهاء الذين قاموا بأدوار طلائعية لنشر الدين الإسلامي و ترسيخ المذهب المالكي بالسودان الغربي.

و بالمثل، فقد زاوج العديد من العلماء السودانيين بين العلم والتجارة، وأحيانا أخرى جمعوا بين الرحلة العلمية والرحلة الحجية قاصدين بلاد الحجاز عبر بلاد المغرب ومصر، فيما اتخذت رحلات نظرائهم المغاربة أبعادا مماثلة تجارية وعلمية ودينية، استهدفوا من خلالها تنمية تجارتهم و الدعوة لترسيخ تعاليم الإسلام، أو لشغل بعض الوظائف كالتدريس والإمامة والقضاء ببلاد السودان.

ولم تقتصر الرحلة على العلماء فحسب، بل امتدت لتشمل رحلات الطلاب[6] أيضا، الذين قاموا برحلات علمية بين المغرب وبلاد السودان، خاصة وأن سبل التواصل كانت ممهدة، بفعل تواتر حركية التبادل التجاري الذي ظلت

---

[1] - يبدو أن ما أنجز حول العلاقات الثقافية بين المغرب و بلاد السودان خلال العصر الوسيط، ظل محصورا ومختصرا، ومنه نذكر:
عبد العزيز العلوي، الرحلة العلمية من امبراطورية مالي الى فاس في العصر المريني، مجلة دعوة الحق، العدد 350، 1420هـ/2000م، (ص.68-79). محمد الغربي، من عظمة الحضارة المغربية، الملامح المغربية في الثقافة الافريقية، مجلة دعوة الحق، العدد 273، السنة 1409هـ/1989م، (ص. 172-177). عزالدين أحمد موسى، الثقافة العربية الإسلامية في غرب إفريقيا، ضمن دراسات إسلامية غرب إفريقية، الجمعية التاريخية السعودية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1419هـ/1999م، (ص.95-130).

[2] - أنظر على سبيل المثال، دراسة مطير سعد غيث (أحمد)، الثقافة العربية الاسلامية وأثرها في مجتمع السودان الغربي خلال القرنين العاشر والحادي عشر للهجرة/السادس عشر والسابع عشر للميلاد، دار المدار الإسلامي، بيروت، ط1، يناير2005. قداح نعيم، إفريقيا الغربية في ظل الإسلام، مطبعة الوحدة العربية، دمشق، 1960م.

[3] - يقصد بالمغرب خلال العصر الوسيط، المغرب الأقصى والأوسط وإفريقية ثم الأندلس، أنظر التفاصيل عن الحدود السياسية لبلاد المغرب الإسلامي عند : عزالدين أحمد موسى، النشاط الاقتصادي في المغرب الاسلامي خلال القرن السادس الهجري، دار الشروق، بيروت، ط1، 1403هـ/1983م، ص. 39 وما بعدها.

[4] - يقصد ببلاد السودان تلك الربوع الإسلامية الممتدة غرب إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وقد أجملها العمري في "بلاد مالي وغانا وما معها، يسلك إليهما من غربي صعيد مصر على الواحات في بر مقفر تسكنه طوائف من العرب، ثم من البربر إلى عمران يتوصل منه إلى مالي وغانة، وهي مسامتة بجبال البربر في جنوب مراكش وما يليها في قفار طويلة وصحار ممتدة موحشة"، فيما كان يطلق عليها كتاب أوربا في العصور الوسطى مصطلح نيجيرتيا (Nigirtia)، نسبة إلى نهر النيجر، أنظر: مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، تحقيق كامل سلمان الجبوري، دار الكتب العلمية، بيروت، 2010م، ط1،ج4، ص.58. أيضا: مهدي رزق الله أحمد، حركة التجارة والإسلام في غربي إفريقية قبل الاستعمار واثارها الحضارية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ط1، 1419هـ/1998م، ص.40-41.

[5] - LEWIS ,I.M, Islam in Tropical Africa , Oxford,1969,p.20.

[6] - عبد العزيز العلوي، م س، ص.70.

مسالكه بمثابة معابر تنقلت عبرها الأخبار والأفكار والرجال والبضائع.

وتسعى هذه الدراسة إلى رصد الملامح الكبرى للعلاقات الثقافية بين المغرب وبلاد السودان خلال العصر الوسيط، من خلال التنقيب في جدور هذه العلاقات، و البحث في العوامل المساهمة في تعزيزها، مع التركيز على دور النخبة العالمة في تمتين التفاعل الثقافي بين ضفتي الصحراء، وذلك بالوقوف على نماذج لعلماء مغاربة رحلوا إلى بلاد السودان وسودانيون حلوا ببلاد المغرب، و ما نتج عن ذلك من مظاهر التأثير والتأثر على المستوى الثقافي، معتمدين في ذلك على بعض كتب الرحلة، نظير مسالك وممالك أبي عبيد الله البكري[7] (ت487هـ) و مسالك الأبصار لابن فضل الله العمري (ت 749هـ)، و تحفة النظار لابن بطوطة اللواتي الطنجي[8] (ت 779هـ)، ووصف إفريقيا للحسن بن محمد الوزان الفاسي[9](ق10هـ/16م)، فضلا عن كتب التراجم المتاحة وخاصة كفاية المحتاج[10] ونيل الابتهاج[11] لأحمد بابا التنبكتي(ت 1036هـ)، ودرة الحجال لابن القاضي (ت 1082هـ)، وفتح الشكور[12] لأبي عبد الله محمد البرتيلي (ت1165هـ)، وتاريخ السودان[13] لعبد الرحمان السعدي(ت 1376هـ).

1- العلاقات الثقافية بين المغرب وبلاد السودان، محاولة في التأصيل

لا سبيل للتدليل على قدم العلاقات الحضارية بين المغرب وإفريقيا جنوب الصحراء، فهي علاقات ضاربة في أعماق التاريخ، تحكمها علاقات تجارية، فضلا عن شبكة من العلاقات الأخرى التي ربطت بين ضفتي الصحراء، مما تولد عنه تواصلا ثقافيا كبيرا لم يكن وليد الحقبة الوسيطية، فحسب، وإنما امتدت جدوره إلى حقب تاريخية قديمة، حيث كانت المسالك البرية العابرة للصحراء بارزة ومرسومة منذ القرن الأول الميلادي على الأقل، بدليل ما أورده سترابون(ق1 ق.م-1م) بشأن قبائل الجنوب أو "الفاروسيين" الذين اعتادوا ربط القرب المليئة بالماء إلى بطون جيادهم أثناء عبورهم للصحراء[14].

وتؤكد الرسوم المنحوتة في صخور الأطلس والصحراء، قدم العلاقات بين الضفتين الشمالية والجنوبية للصحراء[15]، فقد عثر المنقبون على صور للأبقار والحلي والحيوانات وأنواع الأسلحة والعربات التي كانت تشق طريقها من البحر المتوسط صوب بلاد السودان عبر نفس الطريق الذي سلكته القوافل التجارية في العصر التاريخي[16].

و في بداية العصر الوسيط، توافدت العديد من الهجرات من المغرب في اتجاه بلاد السودان، ولا تعوزنا الإشارات المصدرية في إثبات ذلك النزوح، حيث أورد البكري أن ببلاد غانا قوما يسمون "بالهنيهين من ذرية الجيش الذي كان بنو أمية

---

7 - البكري، المغرب في ذكر بلاد افريقية والمغرب، وهو جزء من المسالك والممالك، نشره دي سلان، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، 1857م.

8 - ابن بطوطة، تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، تقديم وتحقيق عبد الهادي التازي، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، سلسلة التراث، 1417هـ/1997م، المجلد 4.

9 - الحسن الوزان، وصف افريقيا، ترجمه عن الفرنسية محمد حجي ومحمد الأخضر، منشورات الجمعية المغربية للترجمة والنشر، دار الغرب الاسلامي، بيروت، ط2، 1983م.

10 - أحمد بابا التنبكتي، كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج، تحقيق أحمد مطيع، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مطبعة فضالة المحمدية، 1401هـ/2000م.(جزءان).

11 - أحمد بابا التنبكتي، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، عناية وتقديم عبد الحميد عبد الله الهرامة، منشورات دار الكاتب، طرابلس، ط2، 2000.

12 - محمد البرتيلي، فتح الشكور في معرفة أعيان علماء التكرور، تحقيق محمد ابراهيم الكتاني ومحمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1401هـ/1981م.

13 - عبد الرحمان السعدي، تاريخ السودان، اعتنى بطبعه السيد هوداس، مطبعة بردين، باريس، 1898م.

14 - Strabon ; Géographie, Traduction Tardieu, édition Hachette, 1905-1906 ; XVII ;p.8.

15 - ماجدة بنحيون، أضواء على تاريخ العلاقات المغاربية الافريقية خلال العصر القديم، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الجديدة، العدد20، السنة2019م، ص.199 وما بعدها.

16 - Raymond Mauny ; Une route préhistorique a travers le Sahara occidental,bull,I.F.A.N.1947.pp.341-357.

Laurent Auclair ; Abdellhadi Ewague ; Benoit Hoarau ; Les Paysages Gravés Du Haut-Atlas Marocain ; édition errance 2018 ;pp.49-66.

قد أنفدوه إلى غانة في صدر الإسلام (...)، بيض الألوان حسان الوجوه، وبسلى قوم منهم يعرفون بالفامان"[17]، و هو ما أكده ابن عذاري المراكشي حين ذكر أن المغاربة قد وصلوا إلى غانا عن طريق وادان، رفقة عقبة بن نافع انطلاقا من بلاد المغرب، وبنوا مساجد فيها[18].

ويذكر صاحب العبر، أن أحد الأدارسة من حفدة موسى الحوف بن عبد الله بن الحسن المثنى، ويسمى صالحا، قد وصل إلى بلاد السودان لإقامة ملك هناك، بعيدا عن ملاحقة عيون بني العباس[19]، انطلاقا من المغرب الأقصى، "وبقي عقب الأدارسة هناك معروفا"[20].

ويبدو أن جهود الأدارسة بإفريقيا جنوب الصحراء، كانت جهودا محمودة لنشر الثقافة العربية الإسلامية، فقد ذكر ابن أبي زرع أن إدريس الأكبر جاب مختلف جهات المغرب منذ القرن الثاني للهجرة، "فلما استقام أمره بالمغرب، أخذ جيشا عظيما من وجوه قبائل زناتة وأوربة وصنهاجة وهوارة وغيرهم فخرج بهم غازيا"[21]، ثم سار حتى بلغ تلمسان شرقا، "وبايعه أميرها محمد بن خزر وجميع من معه (...) من قبائل زناتة فدخل (...) المدينة صلحا"[22]، ليتوجه الأدارسة بعد ذلك جنوبا قصد توطيد علاقتهم ببلاد السودان من خلال تأسيسهم لمدينة تامدولت[23] التي ربطوا عبرها علاقات وطيدة مع إفريقيا الغربية[24].

و غني عن البيان، أن العلاقات التجارية، قد ازدهرت بين الإمارات الزناتية وإفريقيا جنوب الصحراء، منذ القرن الثالث الهجري، حيث كانت بلاد السودان معبرا للقوافل التجارية المغربية نحو بعض بلدان المشرق الإسلامي، فكانت تمر بسجلماسة عبر بلاد التشاد والسودان للتوجه إلى اليمن والخليج العربي، وخاصة مدينة البصرة الشرقية التي سميت بها بصرة المغرب قرب القصر الكبير[25].

وليس ثمة شك فيما صاحب هذه العلاقات التجارية من احتكاك ثقافي خلال القرون الأربعة الأولى للهجرة، وهو ما ترسخ أكثر مع المرابطين خلال القرن الخامس الهجري، وذلك لسببين أساسيين، أولهما متاخمة المرابطين في مضاربهم الأولى لحوض السينيغال، وما نتج عن حركتهم الإصلاحية في مطلع القرن الخامس الهجري من تدفق سيل الإسلام واللغة العربية على حوض النيجر وسائر جهات غرب إفريقيا[26]، وثانيهما تأسيس دولتهم على أساس المذهب المالكي، حيث وحدوا القبائل الصنهاجية بإفريقيا الغربية في إطار دولة سنية واحدة، شملت معظم أقطار الغرب الاسلامي، وهو المذهب الذي حرص المرابطون على نشره في مختلف أرجاء دولتهم[27].

---

17 - البكري، م س، ص.179.

18 - ابن عذاري المراكشي، البيان المغرب في اختصار أخبار ملوك المغرب، تحقيق كولان وليفي بروفنسال، دار الثقافة، بيروت، 1983، ج1، ص.27.

19 - ابن خلدون، العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، تحقيق خليل شحادة وسهيل زكار، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1421هـ/2000م، بيروت، ج4، ص.245.

20- نفسه، ج4، ص.211.

21 - ابن أبي زرع الفاسي، الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، راجعه عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية، الرباط، 1420هـ/1999م، ص.24.

22 - نفسه، ص.25.

23 - ذكر صاحب الاستبصار أن "تامدلت مدينة كبيرة أسسها عبد الله بن ادريس العلوي وتوفي بايجلي وبها قبره"، وذكر ياقوت أن "تامدولت أو تامدلت بلد من بلاد المغرب شرقي لمطة، وقيل تامدنت بالنون وهي مدينة في مضيق بين جبلين في سند وعر، لها مزارع وحنطة"، أنظر: مجهول، كتاب الاستبصار في عجائب الامصار، تحقيق سعد زغلول عبد الحميد، دار النشر الغربية، البيضاء، 1985م، ص.213. ياقوت الحموي، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، 1397هـ/ 1993م، ج2، ص.7.

24 - محمدالغربي، الجدور الإدريسية لامبراطورية غانا والأصول السينغالية للدولة المرابطية، مجلة دعوة الحق، العدد269، السنة 1988م، ص.237.

25 - عبد العزيز بنعبد الله، الموسوعة المغربية، معلمة الصحراء، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1977م، ملحق1، ص.127.

26 -محمد حجي، الحركة الفكرية في عهد السعديين، منشورات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، سلسلة التاريخ 2، 1976م، مطبعة فضالة،1397هـ/ 1977م، ج1،ص.70.

27 - نفسه، ص.239.

و لا تعوزنا القرائن التاريخية عن تجدر المذهب المالكي ورسوخه ببلاد السودان الغربي منذ العصر المرابطي وبعده، إلى درجة أن المذهب الموحدي، لم يجد موطن قدم له بهذه الأقطار، فساد نوع من الفتور السياسي والثقافي بين الموحدين ومملكة غانا، واقتصرت العلاقات بين الطرفين على المجال التجاري دون سواه، وهو الفتور الذي انعكس على العلاقات الدبلوماسية بين ملك غانا والمنصور الموحدي، ويرجح أحد الباحثين[28] أن ذلك يعزى إلى موقف الموحدين من المذهب المالكي الذي ترسخت جدوره وصار مهيمنا بالسودان الغربي منذ العصر المرابطي.

و خلال القرن الخامس الهجري، تؤكد المصادر التاريخية أن قادة الدولة المرابطية، قد أبلوا البلاء الحسن في فتح بلاد السودان، سواء تحت قيادة الفقيه عبد الله بن ياسين الجزولي، أو الأمير أبي بكر بن عمر اللمتوني الذي غزا "السودان فاستولى منها على نحو تسعين مرحلة"[29] سنة 453هـ، أو في عهد يوسف بن تاشفين الذي ملك في المغرب "من جزائر بني مزغنة إلى طنجة إلى آخر السوس إلى جبال الذهب من بلاد السودان"[30]، و استمر ت جهود المرابطين في التواصل الحضاري مع بلاد السودان زمن علي بن يوسف الذي "ملك بجاية إلى آخر بلاد السوس، وملك في القبلة من سجلماسة إلى جبل الذهب من بلاد السودان"[31].

ولما بسطت الدولة المرينية قبضتها على حكم بلاد المغرب، وخاصة في عهد السلطان أبي الحسن وابنه أبي عنان، توطدت العلاقات بين المغرب وبلاد السودان في مجالين ظلا متلازمين خلال العصر الوسيط، وهما المجالين التجاري و الثقافي، وشهدت علاقات ملوك المغرب وملوك مالي، وخاصة زمن منسا موسى[32] (738-712هـ/1464-1492م)، تطورا كبيرا، فكان بديهيا أن ينتج عن هذا التواصل التجاري والسياسي، تواصل ثقافي وعلاقات فكرية بين ضفتي الصحراء، حيث رحل علماء المالكية المغاربة لتدريس المذهب بتلك الأصقاع، وتوافد الطلبة والعلماء السودانيون على المغرب ليصبحوا أطرا مالكية في بلادهم.

2- العوامل المساعدة على التواصل الثقافي بين المغرب وبلاد السودان

كثيرة هي العوامل التي ساعدت على التواصل الثقافي بين المغرب وبلاد السودان، لعل أبرزها العامل الجغرافي، فبلاد المغرب تتصل اتصالا طبيعيا بإفريقيا الغربية، وقد حددت الطبيعة وسيلة هذا الاتصال وطريقته، فإقليم فزان بطرابلس مثلا، لا يبعد عن بلاد برنو إلا بمسيرة أربعين يوما، وفي الغرب ينحني نهر النيجر صوب الشمال ليقرب من شقة الصحراء التي لا تتصل بالمحيط الأطلسي اتصالا مباشرا، وإنما تترك سهلا ساحليا يجعل الاتصال عبره ممكنا بين الجنوب والشمال[33].

ومن العوامل المساعدة على تمتين التواصل الثقافي بين الجانبين، الموقع الاستراتيجي لبلاد المغرب الذي ظل يقوم بدور الوساطة التجارية والثقافية معا، حتى فترات متأخرة من العصر الوسيط، فقد شكل معبرا لذهب السودان نحو أوربا، كما جسد محطة عبور للأخبار والأفكار والرجال، فكانت القوافل "تخرج محملة بذهب السودان من تمبكتو سالكة عبر الصحراء الطريق المستقيم الذي يمر بمعادن الملح الشهيرة في تاودني وتغازى فلكتاوة، أو من كاغو معرجة شرقا نحو توات فسجلماسة، أومن جني وتمبكتو معرجة غربا إلى واحة ودان فتالكوست بسوس لتلتقي كلها في مراكش، وعن طريق

---

[28] - إبراهيم حركات، طبيعة العلاقة المغربية مع افريقيا الغربية في العصر الوسيط، مجلة دعوة الحق، العدد269، السنة 1408هـ/1988م، ص.188.

[29] - المراكشي، الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام، تحقيق عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية، الرباط، 1413هـ/1993م، ج1، ص.203.

[30] - ابن القاضي، جدوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس، دار المنصور للطباعة و الوراقة ، الرباط، 1973م، ج2، ص.545.

[31] - نفسه، ج2، ص.460.

[32] - ابن مرزوق، المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا أبي الحسن، دراسة وتحقيق ماريا خيسوس بيغيرا، تقديم محمد بوعياد، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981م، ص.454.

[33] - حسن أحمد محمود، الإسلام والثقافة العربية في إفريقيا، دار الفكر العربي، القاهرة، 1976م، ص.190 وما بعدها.

الموانيء المغربية، كانت تأخذ أوروبا حظها من المعدن الثمين"[34].

ويبدو أن بعض المدن المغربية، قد لعبت دورا مهما في التواصل والانفتاح الثقافيين، بين ضفتي الصحراء، وخاصة مدينة سجلماسة ومنطقة وادي نون ودرعة، باعتبارهما محطتين رئيسيتين كانت تمر عبرهما محاور التجارة القافلية، فقد نشط المحور الأول عبر سجلماسة ما بين القرنين الخامس والسابع للهجرة، بينما امتدت أهمية المحور الثاني، بعد القرن السابع الهجري حيث تخلت سجلماسة عن أولويتها التجارية لصالح منطقة درعة وسوس[35].

وتظل العلاقات الاقتصادية، أكبر حافز على تمتين التواصل الثقافي بين ضفتي الصحراء، حيث شهدت التجارة القافلية ازدهارا مهما منذ فترات مبكرة من العصر الوسيط، ولا تعوزنا الشواهد التاريخية عن أهمية النشاط التجاري الذي بات من أهم قنوات التواصل الثقافي بين الطرفين، ومن خلاله بنى المغاربة والسودانيون علاقات اجتماعية وثقافية متينة، فقد تحدث القزويني عن التجارة الصامتة بين تجار القطرين، حين كان "يصل التجار إلى بلاد السودان، كانوا يضربون طبولا ليعلموا القوم(...) فإذا علم التجار أنهم سمعوا صوت الطبل، أخرجوا ما معهم من البضائع(...) فوضع كل تاجر بضاعته من التبر و يترك البضاعة، وضربوا الطبول وانصرفوا، ولا يذكر أحد من هؤلاء التجار أنه رأى أحدا منهم"[36].

ولئن كان هذا النص يعبر عن حال التجارة خلال فترات سابقة عن القرن السادس الهجري زمن القزويني، بدليل أن التجارة الصامتة بين المغرب وبلاد السودان، قد عرفت منذ القرن الخامس قبل الميلاد على الأقل، بحسب إفادات هيرودوت[37]، فإن هذا النمط من التبادل التجاري، ينم عن معاملات تجارية، كان يطبعها الصدق والانسجام والثقة المتبادلة، وهو ما استمر حتى فترات متأخرة من العصر الوسيط، إذ يذكر ابن فضل الله العمري في منتصف القرن الثامن الهجري، أن التجار المغاربة "إذا جاؤوا وصنعوا الملح، ثم غابوا فيصنع السودان إزاءه الذهب، فإذا أخذ التجار الذهب، أخذوا هم الملح"[38] .

وقد لعب عامل الاستقرار السياسي بداخل ضفتي الصحراء، لا سيما خلال القرن 8هـ/14م، دورا مهما في توطيد العلاقات الثقافية بين الجانبين، ولا غرو، فقد تجسدت علاقات دبلوماسية متينة بين المغرب المريني ومملكة مالي، وتبادل حكام الطرفين السفارات والوفود والهدايا، وهو ما اتضح من خلال حديث ابن بطوطة عن السلطان منسى سليمان (741-761هـ/1341-1360م) الذي "صنع طعاما برسم عزاء مولانا أبي الحسن رضي الله عنه، واستدعى الأمراء والفقهاء والقاضي والخطيب (...) فأتوا بالربعات وختموا القرآن ودعوا لمولانا أبي الحسن رحمه الله"[39].

لقد استفادت العلاقات الثقافية من تشجيع الحكام للعلم والعلماء، حيث اعتنى سلاطين الدولة المرينية بالعلماء وأغدقوا عليهم العطاء، وحسبنا شهادة ابن جزي عن ابن بطوطة الذي لم يتخذ "فاسا قرارا ومستوطنا بعد طول جولاته، إلا لما تحقق أن مولانا أيده الله(أبو عنان المريني) أعظم ملوكها شأنا (...) وأكثرهم إحسانا وأشدهم بالواردين عليه عناية، وأتمهم بمن ينتمي إلى طلب العلم حماية"[40].

وبالمثل، فقد شجع حكام مالي العلماء للالتحاق ببلاد المغرب قصد الزيادة في العلم، ومن هؤلاء ذكر السعدي الإمام القاضي كاتب موسى (ق8هـ) "وهو من علماء السودان الذين رحلوا إلى فاس لتعلم العلم في دولة أهل مالي بأمر

---

34 - المختار السوسي، إيليغ قديما وحديثا، تحقيق محمد بن عبد الله الروداني، المطبعة الملكية، الرباط، 1966م، ص.92.

35- D.J.Meunie ; Le Maroc saharien des origines a 1670 ,Paris, klincksieck, 1982, p.393.

36 - القزويني(زكرياء بن محمد ت682هـ)، آثار البلاد وأخبار العباد، دار صادر، بيروت، 1969م، ص.19.

37 -Hérodote ;op.cit. IV,p.196.

38 - العمري، م س، ج4، ص.60.

39 - ابن بطوطة، م س، المجلد4، ص.255. وقد كانت وفاة السلطان أبي الحسن المريني في 23 ربيع الثاني سنة 752هـ/19 يونيو 1351م.

40 - نفسه، المجلد 4، ص.280.

السلطان العدل الحاج موسى"[41]، ثم الفقيه عبد الرحمان التميمي الذي اصطحبه معه السلطان منسى موسى إلى بلاده غداة عودته من الحج سنة 726هـ/1325م، فاستوطن تنبكت، غير أن عجزه عن مسايرة المستوى الفكري بها، جعله يضطر إلى الالتحاق بفاس قصد استكمال تكوينه، قبل أن يعود ليستقر نهائيا بتنبكت[42]، وهو ما يوضح نشاط وتطور الحياة الثقافية بتنبكت من جهة، وعناية السلطة الحاكمة بالعلم وأهله من جهة ثانية، فقد دأب السلطان منسى موسى على إرسال بعثات طلابية إلى المغرب مقدما لهم كل الدعم والمساندة ماديا ومعنويا.

و من جانب آخر، فإن المصادر تؤكد تشجيع ملوك مالي للفقهاء المغاربة قصد القدوم إلى بلاد السودان بتنسيق مع سلاطين دولة بني مرين، وخاصة زمن أبي الحسن وابنه أبي عنان[43]، حتى صار في "تنبكت عدد كثير من القضاة والفقهاء والأئمة، يدفع الملك إليهم جميعا مرتبا حسنا، ويعظم الأدباء كثيرا" بحسب شهادة الوزان[44].

لقد كان للإرادة السياسية دورا حاسما في تعزيز العلاقات الثقافية بين المغرب و إفريقيا جنوب الصحراء، حيث أعطى حكام بلاد السودان المثل بأنفسهم في خوض غمار الرحلة لأداء مناسك الحج و ملاقاة العلماء، وحسبنا الاشارة إلى رحلتي منسى موسى[45] سنة 724هـ، و الأسكيا محمد الأول سنة 902هـ، اللذان سار في رفقتهما الأعيان والعلماء والصلحاء، فقد حج هذا الأخير "بيت الله الحرام مع جماعة من أعيان كل قبيلة، وفيهم ولي الله تعالى مور صالح جور رحمه الله تعالى"[46]. وهو ما أعطى نفسا قويا للعلماء السودانيين لأداء الفريضة والاتصال بأهل العلم الذين كانت تستقطبهم منطقة الحجاز في هذه المناسبة من مختلف الأقطار ، بما فيهم العلماء المغاربة، بل و تحصيل مؤلفات ظلت نادرة ببلدانهم لعدة عقود[47]، سواء عن طريق الاقتناء أو النسخ.

تظافرت هذه العوامل جميعها لتجعل من تبادل وفود العلماء والطلاب بين المغرب وبلاد السودان، أمرا اعتياديا ومتواترا، خاصة خلال القرن الثامن الهجري وبعده، حيث اشتهر المغرب حينئذ بمراكزه العلمية ومدارسه[48] التي ذاع صيتها في الآفاق، لا سيما جامع القرويين بفاس، وهو ما زاد من تمتين العلاقات الثقافية بين ضفتي الصحراء.

2- نماذج لعلماء مغاربة ببلاد السودان

لقد جادت بعض كتب الرحلة والتراجم، بأسماء لعلماء مغاربة ممن شدوا الرحال إلى بلاد السودان خلال فترات مختلفة من العصر الوسيط، وشغلوا مناصب دينية وإدارية وتعليمية وقضائية، وفيما يلي جرد لأبرز أسماء هؤلاء ومواطنهم الأصلية ومقر إقامتهم، مع ملاحظات تخص أنشطتهم وأوصافهم.

إسم الفقيه	موطنه الأصلي	مقر إقامته	المصدر	ملاحظات
ابن بداء السلاوي	سلا	ايولاتن	ابن بطوطة، تحفة النظار، ج4، ص.244.	كان فقيها وتاجرا.
الحاج محمد بن	سجلماسة	تنبكت(مالي)	نفسه، ج4، ص.276.	إمام مسجد

41 - السعدي، م س، ص.57.
42 - نفسه، ص.51. البرتيلي، م س، ص.176.
43 - محمد الغربي، من عظمة الحضارة المغربية، م س، ص.174.
44 - وصف إفريقيا، م س، ج2، ص.167.
45 - يذكر صاحب مسالك الأبصار عن السلطان منسى موسى أنه كان "كريما جوادا، كثير الصدقة والبر، خرج من بلده بمائة وسق جمل من الذهب أنفقها في حجته على القبائل بطريقه من بلاده الى مصر، ثم بمصر، ثم من مصر الى الحجاز الشريف في التوجه والعود حتى احتاج الى القرض فاستدان على دمته من التجار"، أنظر : العمري، م س، ص.56.
46 - السعدي، م س، ص.72.
47 - مطير سعيد غيث، م س، ص.167.
48 - عن المدارس المرينية ودورها في تعزيز الإشعاع الفكري بالمغرب خلال العصر المريني، أنظر: السعيد لمليح، المدارس المرينية ودورها الفكري في المغرب، نموذج مدارس مدينة فاس، ددع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهراز، فاس، 1989م، ص.294 وما بعدها.(مرقونة).

سعيد السجلماسي				البيضان بمدينة مالي. فقيه وتاجر
الحاج وجين الغدامسي	غدامس	مالي	نفسه، ج4، ص.273.	كان مرافقا لقافلة ابن بطوطة دليلا ومقدما.
أبو عثمان سعيد الدكالي	دكالة	مالي (بيتي)	العمري، مسالك الأبصار، ج4، ص.49	من أهم مصادر العمري الشفوية، وصفه بالشيخ الثقة الثبت. أقام بمملكة مالي مدة 35 سنة.
الشيخ سعيد بن علي الجزولي	جزولة (جنوب المغرب)	مدينة تكدا	تحفة النظار، ج4، ص.274.	كان شيخا للمغاربة بتكدا
القاضي ابراهيم ابن اسحاق الجناتي	المغرب	مدينة تكدا	نفسه، ج4، ص.274.	قاضي وفقيه مغربي "كان من الأفاضل".
القاضي أبو العباس ابراهيم الدكالي	دكالة	مالي	نفسه، ج4، ص.268.	عرف بجشعه، وكان مقربا من السلطان منسى موسى الذي أحسن اليه بمال ادعى أنه سرق منه، فلما اكتشف أمره، نفاه السلطان.
الفقيه مدرك بن قفوص	المغرب	مالي	نفسه، ج4، ص.264-265.	فقيه أسلم على يد جده، جد السلطان منسى سليمان.
الفقيه عبد الله بن أحمد الزموري	أزمور	ولاتة	نيل الابتهاج، ص.234-325.	"فقيه وأديب و ومؤرخ، وصل الى بلاد ولاتن(...) وكان حيا سنة 888هـ"
الفقيه عبد الواحد المقري	تلمسان	مالي	تحفة النظار، ج4، ص. 253. نفح الطيب، ج5، ص.205.	فقيه وتاجر استقبل ابن بطوطة بمالي.

علي المقري	تلمسان	مالي	نفح الطيب، ج5، ص.205.	كان هذا الفقيه صاحب شركة تجارية الى جانب أخيه الفقيه عبد الواحد.
أبو اسحاق الساحلي[49]	غرناطة	مالي	تحفة النظار، ج4، ص.264-269.	فقيه و أديب ومهندس، يعرف بالطويجن، حظي بكرم السلطان منسى موسى.
محمد ابن الفقيه الجزولي	جزولة (جنوب المغرب)	مالي	نفسه،ج4، ص. 255.	فقيه نال ثقة أهل السودان، و كان متزوجا ببنت عم السلطان منسى موسى.
ابن شيخ اللبن	تلمسان	مالي	نفسه،ج4، ص.265.	فقيه "كان قد أحسن إلى السلطان منسى موسى في صغره بسبعة مثاقيل وثلث".
ولد ابن شيخ اللبن	تلمسان	مالي	نفسه،ج4، ص.265.	من الطلبة كان يعلم القرآن بمالي.
الطالب علي الزودي المراكشي	مراكش	مالي	نفسه،ج4، ص.253.	كان من الطلبة.
ابراهيم بن الخضر	فاس	تنبكت	تاريخ السودان، ص.64.	كان كاتبا لملك مالي سن علي869-897هـ.
العالم عبد الرحمان بن علي سقين السوفياني.	فاس	السودان	ابن القاضي، درة الحجال، ج2،ص. 407.نيل الابتهاج، ص.344.	استقر بالسودان سنوات عديدة قبل أن يعود إلى فاس حيث توفي.

49 - أنظر ترجمته وافية عند كل من: لسان الدين ابن الخطيب، الكتيبة الكامنة في من لقيناه بالأندلس من شعراء المائة الثامنة، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، 1983م، ص.235. المقري التلمساني، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1408هـ/1988م،ج3، ص.410.

الفقيه النحوي محمد بن يوسف الزياتي الغماري.	غمارة	السودان	درة الحجال، ج2، ص.238.	"رحل إلى السودان وراح ينشر المذهب المالكي هناك إلى أن أدركته الوفاة سنة 990هـ"
العالم مخلوف بن علي بن صالح البلبالي	المغرب	تنبكت	درة الحجال، ج3، ص.312-313.	دخل بلاد السودان واقرأ أهلها، ثم دخل تنبكت ونشر علوم مذهب مالك هناك، وأخيرا رجع الى المغرب، ومن تلامذته الشيخ عبد الله بن عمر أقيت.
الفقيه سالم بن محمد بن ابي بكر العصنوني التواتي	توات	مالي	تاريخ السودان، ص.57.	"أسلم على يده خلق كثير من السودانيين ومنهم سلطان كاني".

يبدو من خلال جرد لأبرز أسماء العلماء المغاربة الذين رحلوا إلى بلاد السودان، أهمية حضور النخبة المغربية العالمة بهذه المناطق، وإن كان من الصعب تقديم إحصاء دقيق لجميع العلماء الذين رحلوا إلى هذه الربوع، خاصة وأن المصادر لم تكلف نفسها عناء تحديد طبيعة النشاط الذي زاوله أفراد الجالية المغربية ببلاد السودان إلا نادرا، غير أن الثابت، أن حضورهم كان مهما و كثيفا، حيث جمع العديد منهم بين العلم والتجارة، ولعل من أبرز هؤلاء الفقيه عبد الواحد المقري الذي كان في استقبال ابن بطوطة عشية وصوله إلى بلاد السودان، وعنه يذكر صاحب تحفة النظار "قصدت محمد بن الفقيه فوجدته قد اكترى لي دارا إزاء داره، فتوجهت إليها، وجاء صهره الفقيه المقريء عبد الواحد بشمعة وطعام"[50].

ولم يكن الفقيه المقريء الذي استقبل ابن بطوطة، سوى واحدا من أفراد عائلة المقري التي زاوجت بين العلم والتجارة، واشتهر أفرادها من التجار المقيمين بولاتة بتحكمهم في النشاط التجاري بين تلمسان ومالي[51]، فضلا عن حظهم من العلم، وحسبنا أن نشير إلى المؤرخ والأديب أحمد بن محمد المقري التلمساني(ت1041هـ) صاحب نفح الطيب[52]، سليل هذه الأسرة العالمة. ويبدو أن العديد من المغاربة، قد شكلوا أسرا علمية أو تجارية[53] سكنت مدن السودان بصفة دائمة أو مؤقتة.

50 - ابن بطوطة، م س، ج4، ص.253.
51 - المقري، نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب، تحقيق احسان عباس، دار صادر، بيروت، 1408هـ/1988م،ج5، ص.205. عبد الهادي التازي، هامش تحقيق رحلة ابن بطوطة، م س، ج4، الهامش رقم 63، ص.253.
52 - أحمد بابا التنبكتي، نيل الابتهاج، م س، ص.420 وما بعدها.
53 - محمد الشريف، الجالية المغربية ببلاد السودان الغربي(ق8هـ/14م)، ملاحظات حول دورها في التفاعل الحضاري بين ضفتي الصحراء"، مجلة التاريخ العربي، العدد15، صيف 1421هـ/2000م، ص.198.

ولا نعدم من الإشارات المصدرية عن أسماء بعض المغاربة الذين توافدوا على بلاد السودان، ممن طلبوا العلم وامتهنوا التجارة، ومن هؤلاء محمد بن عمر المكناسي[54] والحاج زيان التلمساني[55]وعلي أغيول التادلي[56] والتاجر ابن عدي وابن عمته ابن زيري[57] الذي كان قد ظل الطريق "فضاع في الصحراء"[58] بعد أن تخلف عن ركب القافلة، ثم جماعة "من تجار سجلماسة"[59]، وأبو عثمان سعيد الدكالي الذي كان من أهم المصادر الشفوية للعمري إذ وصفه "بالشيخ الثقة الثبت (...) ممن سكن بيتي خمسة وثلاثين سنة"[60]، وقد كان العمري يرجح دائما قول هذا التاجر الفقيه في توثيقه لأخبار بلاد السودان بقوله "وقول الدكالي أثبت"[61]، وهو ما يؤكد جمع هذا الشيخ، و غيره من التجار، بين العلم والتجارة في الغالب الأعم.

و يبدو أن المغاربة وخاصة العلماء، كانت لهم مكانة متميزة عند أهل السودان، وحسبنا أن نشير إلى الترحاب الذي لقيه ابن بطوطة نفسه بولاتة حين ذكر إقامته بايولاتن مدة خمسين يوما، وكرم أهلها الذين أضافوه، ومنهم "قاضيها محمد بن عبد الله بن ينومر وأخوه الفقيه المدرس يحيى"[62] ،بل إنه وصف حسن الترحاب وكرم الضيافة الذي حظي به في أكثر من مكان ببلاد السودان، فبينما ذكر أنه لقي بمالي القاضي عبد الرحمان السوداني، واصفا إياه أنه "حاج فاضل له مكارم"[63]، نعت سلطان مالي مانسا موسى بالكرم والفضل وحبه للبيضان، فهو من "أعطى أبي إسحاق الساحلي في يوم واحد أربعة ألاف مثقال"[64].

والواقع أن أهل السودان، قد دأبوا على مواصلة عادتهم في الكرم وحسن الضيافة، حتى بعد عهد ابن بطوطة بقرنين من الزمن، حيث ذكر الوزان أن بمدينة مالي "عدد كثير من الصناع والتجار المقيمين والطارئين الذين يعيرهم الملك عناية أكثر من غيرهم"[65].

ويمكن تفسير المكانة المتميزة للمغاربة لدى أهل السودان، بما كانت تحظى به بلاد المغرب عامة، ومدينة فاس على وجه التحديد، من تقدير وإعجاب، فقد ظل جامع القرويين قبلة للطلبة والعلماء السودانيين، وهو ما أكده عبد الرحمان السعدي حين ذكر أحد علماء السودان المعروف بكاتب موسى ممن "رحلوا إلى فاس لتعلم العلم في دولة أهل مالي بأمر من السلطان العدل الحاج موسى"[66]، ويبدو أن هذه العناية قد شملت جميع العلماء والطلاب السودانيين ممن كانوا يرغبون في التكوين وتحصيل العلم ببلاد المغرب.

ومما يؤكد المكانة العلمية المرموقة للمغاربة عند أهل السودان، أن بعض ملوكهم اتخذوا من العلماء المغاربة كتابا ومستشارين، وقبلوا وساطتهم في إصلاح ذات البين[67]، وهي المهمة التي كانت تستلزم من صاحبها أن يكون على قدر كبير من الثقة والعلم والدين، وفي هذا الصدد يذكر صاحب تاريخ السودان أن الملك السوداني سني علي(869-

---

54 - ابن بطوطة، م س، ج4، ص.271.
55 - نفسه، ج4، ص.243.
56 - نفسه، ج4، ص. 274.
57 - نفسه، ج 4، ص.242.
58 - نفسه، ج4،ص.242.
59 - نفسه، ج4، ص.239.
60 - العمري، م س، ج4، ص.49.
61 - نفسه، ج4، ص.55.
62 - ابن بطوطة، م س، ج4، ص.245.
63- نفسه، ج4، 253.
64- نفسه، ج4، ص.264.
65 - الوزان، م س، ج2، ص.162.
66- السعدي، تاريخ السودان، وقف على طبعه هوداس، مطبعة بردين أنجي، 1898م، ص.57.
67 - ذكر ابن بطوطة أن القضاة المغاربة قد توجه منهم "القاضي أبو إبراهيم والخطيب محمد والمدرس أبو حفص والشيخ سعيد بن علي إلى سلطان تكدا(بعدما) وقعت بينه وبين التكروري، وهو من سلاطين البربر منازعة، فذهبوا إلى الإصلاح بينهما"، أنظر : تحفة النظار، م س، ص.276.

897هـ/1464-1492م) الذي عرف ببطشه للعامة والخاصة من رعيته، وكذلك "فعل أيضا بكاتبه إبراهيم الخضر، وهو فاسي، جاء لتنبكت في حومة الجامع الكبير (...) فرتبه كاتبا"[68]، قد "أمر يوما بقتله (ابراهيم الخضر) وأكل جميع أمواله فنفذ أمره، ولكن اذخره الخدام إلى يوم واحد، جاءه كتاب الرسالة ولم يكن عنده قارئ، فقال إن كان إبراهيم كبير البطن حيا لم نتوحل في هذا الكتاب فقالوا له هو حي ادخرناه، فأمر بإحضاره فقرأ الكتاب ورده في خطته وأعطاه ضعف ما ضاع له من المال، ولم يجد السكون والهنا إلا في مدة أسكيا محمد فأبقاه في مقامه عزيزا مكرما إلى أن توفي فخلفه في ذلك المقام ابنه حوي، ولكن رجع كاتبا لناظر أسكيا في تنبكت في رتبة عظيمة وقدر مكين، ودخل في كبر سنة اثنتين وثمانين وثمانمائة"[69].

ومن العلماء المغاربة الذين رحلوا إلى بلاد السودان، وتركوا صدى طيبا هناك، نذكر المهندس أبو إسحاق الساحلي الغرناطي "المعروف ببلده بالطويجن"[70]، فقد نال هذا العالم، ثقة وكرم سلطان مالي مانسا موسى، حيث "دخل بلاد السودان فاتصل بملكها واستوطنها زمنا طويلا(...) ثم آب إلى المغرب، لكن القدر صرفه إلى مستقره من بلاد السودان ورزق هناك أولادا كالخنافسة"[71]، وقد ترجم له ابن الخطيب ترجمة وافية، فوصفه "بالكاتب الرئيس، جواب الآفاق ومحالف الرفاق(...) رفع للأدب راية لا تحجم(...) ولما آنس بكساد سوقه من بعد بسوقه (...) ارتحل، وبإثمد ملك السودان اكتحل، وفي تلك البلاد الموحشة رحل"[72].

و لم يكن الفقيه أبو عبد الله محمد بن عبد الكريم المغيلي التلمساني[73]، صاحب التصانيف والرسائل والأجوبة المعروفة، بأقل درجة من سابقه، فقد كانت له مكانة مرموقة عند أهل كانو وكانشينا ببلاد الهوسا(نيجيريا الحالية) وعند ملك السنغاي الحاج محمد أسكيا، وإليه يعود الفضل في رسم خطوط السياسة الشرعية للإمارات الإسلامية بالسودان الغربي[74].

هكذا، كان المغاربة أكثر حظا من غيرهم فنالوا ثقة ومحبة أهل السودان، عكس المصريين الذين فقدوا ثقة السودانيين، فقد كان هؤلاء "في غاية سلامة الصدر والطمأنينة(...) ثم ساءت ظنونهم بأهل مصر غاية الإساءة، لما ظهر لهم من غشهم لهم في كل قول يقال لهم بالقبول والصدق(...) في تراجحهم المفرط عليهم، وفي أثمان ما يباع عليهم من الأطعمة والسلع حتى لو رأوا اليوم أكبر أئمة العلم والدين، وقيل لهم إنه مصري، (...) أساؤوا به الظن لما رأوه من سوء معاملتهم لهم"[75] .

ويبدو أن التواصل الثقافي بين ضفتي الصحراء، قد بلغ أوجه أواخر العصر الوسيط ومطلع الحديث، بحكم العلاقات التجارية والدبلوماسية المتميزة بين المغرب وبلاد السودان خلال هذه المرحلة، وهو ما نجد له دليلا عند ابن

---

68 - تاريخ السودان، ص.68.

69- نفسه، ص.68.

70 - ابن بطوطة، م س، ج4، ص.269.

71 - المقري، م س، ج1، ص.329.

72 - ابن الخطيب، الكتيبة الكامنة في من لقيناه بالأندلس من شعراء المائة الثامنة، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، 1983م، ص.253. أيضا: الإحاطة في أخبار غرناطة، تحقيق محمد عبد الله عنان، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1398هـ/ 1977م، ج1، ص.329. أيضا: المقري، م س، ج3، ص.410.

73 - هو الإمام محمد بن عبد الكريم المغيلي التلمساني، ت909هـ، أنظر ترجمته عند: أحمد بابا التنبكتي، نيل الابتهاج، م س، ص.576. وما بعدها. ابن عسكر الشفشاوني، دوحة الناشر لمحاسن من كان بالمغرب من مشايخ القرن العاشر، مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، تحقيق محمد حجي، الرباط،1397هـ/1977م ص.130 وما بعدها.

74 - عبد العلي الودغيري، اللغة العربية والثقافة الإسلامية بالغرب الافريقي وملامح من التأثير المغربي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، سلسلة بحوث ودراسات رقم 51، مطبعة النجاح الجديدة، البيضاء، ط1، 1432هـ/2011م، ص.24.

75 - العمري، م س، ج4، ص.58.

بطوطة في رحلته، ومعه العالم المغربي عبد الله بن أحمد بن سعيد الزموري[76] الذي "وصل إلى بلاد ولاتن المتصلة ببلاد السودان، وأقرأ أهلها ولقي هناك فقهاءها فأثنى عليهم في العلم، ثم رجع"[77].

4 - نماذج لعلماء سودانيين في المغرب

إسم الفقيه	مقتطف من ترجمته	المصدر والصفحة	ملاحظات
أبو اسحاق إبراهيم بن يعقوب الكانمي	"وكان من كانم أبو اسحاق ابراهيم بن يعقوب الكانمي الاسود الشاعر وهو الذي دخل على يعقوب المنصور الموحدي".	الاستقصا، ج5، ص. 103.	عاش خلال القرن 6هـ/12م.
محمد بن فارس بن شاكلة الذكواني	"من أهل كانم (...) قدم المغرب قبل الستمائة بيسير وسكن مراكش ودخل الاندلس(...) وكان عالما بالآداب شاعرا مفلقا(...) وكان لونه مسودا، وله في ذلك أشعارا نادرة".	المراكشي، الاعلام، ج1، ص.153. معجم البلدان، ج4، ص.432.	توفي سنة 608هـ، أو 609هـ
القاضي كاتب موسى[78]	"وهو من علماء السودان الذين رحلوا إلى فاس لتعلم العلم في دولة أهل مالي بأمر السلطان العدل الحاج موسى"	تاريخ السودان، ص.57.	عاش خلال القرن 8هـ/14م.
الفقيه مخلوف بن علي بن صالح البلبالي	" سافر للغرب فأخذ عن ابن غازي وغيره". "ثم رجع إلى الغرب فدخل مراكش ودرس بها، وسم هناك فرجع لبلاده".	فتح الشكور، ص.146. نيل الابتهاج، ص.608.	توفي سنة 940هـ
الفقيه عمر بن محمود بن عمر بن محمد أقيت	أخذ العلم عن والده، وتولى القضاء في تنبكت (...)بعد الإباية، حتى كتب له أسكيا أنه إن لم يقبلها يوليها الجاهل، وكل ما حكم به الجاهل لا يسأل عنه غدا بين يدي الله تعالى إلا هو".	فتح الشكور، ص.178.	"توفي سنة 1003هـ بمراكش، ودفن بجوار قبر القاضي ابي الفضل عياض رحمهما الله تعالى".
عبد الرحمان بن عبد الرحمان بن الفقيه محمود بن عمر	"كان فقيها عالما زاهدا معرضا عن الدنيا (...)ذا مكاشفات، وأصحابه يحكون في ذلك حكايات".	نفسه، ص.175.	"توفي (...) في العام السادس بعد الألف بمدينة مراكش، ودفن (...) بإزاء جامع علي بن

76 - كان حيا سنة 888هـ، أنظر، نيل الابتهاج، م س، 235.

77 - نفسه، ص.234-235.

78 - كان القاضي كاتب موسى، قاضيا وإماما، فقد "مكث في الإمامة أربعين سنة لم يستنب ولو في صلاة واحدة لأجل صحة في البدن التي رزقه الله تعالى بها، وسئل عن سبب تلك الصحة فقال أحسبها من ثلاثة أشياء: ما بث في الهوى ولو ليلة واحدة في الفصول الأربعة كلها، وما بث ليلة واحدة إلا وذهنت جسمي، وبعد الفجر استحممت بالماء السخون، وما خرجت لصلاة الصبح قط إلا بعد الفطور"، أنظر: السعدي، م س، ص.57.

			يوسف بن تاشفين".
عمر بن الحاج أحمد بن عمر بن محمد أقيت المعروف بباكري	"كان نحويا مادحا لرسول الله صلى الله عليه وسلم صباحا ومساء، يسرد كتاب الشفا في رمضان في مسجد سنكري".	فتح الشكور، ص.178. تاريخ السودان، ص.31-32.	"توفي في شهر ربيع الثاني عام 1006هـ في مدينة مراكش".
الفقيه عبد الله بن محمود بن عمر بن محمد أقيت بن عمر بن علي	"كان فقيها ساذجا مستحضرا لمسائل الفقه ونوازله معتنيا بذلك(...) لا حظ له في غير الفقه".	نيل الابتهاج، ص.236.	توفي بعد امتحانه وإجلائه مع أهل بيته إلى مراكش عام ست وألف في الطاعون مطعونا".
أحمد بابا التنبكتي	من " بني أقيت التكروريون من أهل مدينة تنبكتو، وممن لهم الوجاهة الكبيرة والرياسة الشهيرة ببلاد السودان دينا ودنيا".	كفاية المحتاج، ص514. الاستقصا، ج5، ص.129. تاريخ السودان، ص.173. فتح الشكور، ص35.	"وهو من أكابر علماء وقته"، عاش ما بين (962- 1036هـ)
سيدي محمد السوداني	"فابو الحسن علي بن عبد الرحمان بن صالح الدرعي (...) لقي هناك(بسوس) الولي الصالح العلامة سيدي محمد السوداني، فلازمه واغتبط بملاقاته، وقرأ عليه ما تيسر من العلوم".	صفوة من انتشر، ص.315.	"كان سيدي محمد السوداني عالما من أهل التصوف".

لعل من أهم الملاحظات التي أمكن التقاطها من خلال جرد بعض أسماء العلماء السودانيين الذين حلوا ببلاد المغرب، أن أغلبهم قد استوطن بها أواخر العصر الوسيط، فباستثناء الشاعر أبو إسحاق الكانمي والأديب ابن شاكلة السلمي الدكواني[79]، فإن معظم علماء السودان، قد حلوا بالمغرب خلال القرن الثامن الهجري وبعده، بيد أن هذه الملاحظة، وإن كان لها ما يبررها بحكم عمق العلاقات بين المغرب المريني ومملكة مالي، فإنها لا تعكس الواقع التاريخي، لأن عددا من السودانيين، وخاصة الطلبة منهم، قد طاب لهم المقام بمراكزه العلمية، لا سيما بفاس ومراكش، منذ فترات مبكرة من العصر الوسيط، وإن كنا لا نتوفر على إشارات مصدرية تؤكد حضور هؤلاء خلال القرون الخمسة الأولى، بالنظر لصمت المصادر عن ذكرهم، إلا أن حضورهم كان ثابتا ومؤكدا[80].

وتبقى أولى الإشارات عن الحضور السوداني ببلاد المغرب، تعود للعصر الموحدي، بوجود الشاعر والأديب

79 - اسمه الكامل: "إبراهيم بن محمد بن فارس بن شاكلة بن عمر بن عبد الله السلمي الدكواني، قدم المغرب قبل الستمائة بيسير"، أنظر ترجمته كاملة عند: أبي العباس ابن إبراهيم السملالي المراكشي، الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام، راجعه عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية، الرباط، ط2، 1413هـ/1993م، ج1، ص.153.

80 - عبد العلي الودغيري، م س، ص. 18.

السوداني أبا إسحاق إبراهيم بن يعقوب الكانمي[81] في بلاط الخليفة الموحدي يعقوب المنصور، حيث دخل الشاعر على السلطان فأنشده أبياتا شعرية[82] جعلته يزيل الحجاب، على غير عادته، بينه وبين ضيفه الشاعر الكانمي ليقربه منه، وهو ما ينم عن تقدير ومحبة متبادلة بين الطرفين، من جهة، و يؤكد قوة التواصل الثقافي واستمراريته بين المغرب وبلاد السودان من جهة أخرى.

ولم يكن أبا إسحاق وحده من علماء السودان الذين قربهم المنصور الموحدي وأحاطهم بالعناية والتكريم، بل إنه قرب إليه شاعرا وأديبا آخر من أهل كانم، إنه محمد بن فارس بن شاكلة الذكواني الذي "قدم المغرب قبل الستمائة بيسير، وسكن مراكش، ودخل الأندلس، وكان عالما بالآداب شاعرا مفلقا مع التيقظ والفهم وصدق القالة(...) وأقرأ مقامات الحريري تفقها(...) وتوفي سنة ثمان أو تسع وستمائة"[83].

ولما كانت "الرحلة لا بد منها في طلب العلم، لاكتساب الفوائد والكمال بلقاء المشايخ ومباشرة الرجال"[84]، فإن العديد من العلماء السودانيين، قد حطوا الرحال بالمغرب ومصر في طريقهم إلى الحج ذهابا وإيابا، وذلك لمكانة المراكز الثقافية بهاذين البلدين من جهة، والمكانة الاجتماعية المرموقة التي تصبح لدى الحاج العالم بتقليده إحدى الوظائف الدينية أو السياسية[85] في بلده، من جهة أخرى.

و لعل من أشهر العلماء ممن سخروا جهودهم العلمية في خدمة التواصل الثقافي بين المغرب وبلاد السودان، نذكر الشيخ أحمد بابا التنبكتي الذي كان نتاجا طبيعيا للحركة الثقافية التي ازدهرت في عهد الأسكيا محمد الكبير، إذ كان أفراد أسرة أحمد بابا وعائلته ممن شملتهم عناية الأسكيا ورعايته[86]، فلما استقدم إلى بلاد المغرب، لعب دورا فاعلا خدمة للتواصل الفكري. فبغض النظر عن ظروف تهجيره ومعاناته في الطريق[87]، فإن وجوده في المغرب، قد جسد بحق، محطة مشرقة في تاريخ التواصل الفكري بين المغرب وبلاد السودان أواخر العصر الوسيط، وذلك بالنظر لمكانته العلمية المرموقة فقد "جد واجتهد (...) بخدمة العلم حتى برع على جميع معاصريه، وفاق عليهم، ولا يناظر في العلم إلا أشياخه وشهدوا له بالعلم"[88]، وألف "تواليف عديدة و مفيدة"[89].

5- مظاهر التأثير والتأثر الثقافي بين المغاربة وأهل السودان

لقد كان للنخبة المغربية العالمة، دورا فاعلا في تعزيز التواصل الثقافي بين ضفتي الصحراء، ولا غرو، فقد ظهرت

---

81 - هو أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب الكانمي، أديب وشاعر كبير، قدم مراكش ومدح الدولة المؤمنية واختلط بساداتهم، وانتفع بجهاتهم، كانت العجمة في لسانه، لكنه يعرب عن شعر فصيح ولفظ صحيح، وكان يحفظ الجمل في النحو وكثيرا من أشعار العرب وتوفي بحدود ستمائة للهجرة"، أنظر: أنظر ترجمته عند: ابن الأبار، تحفة القادم، أعاد بناءه وعلق عليه إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1406هـ/1986م، ص.157-158

82 - ومما قاله هذا الشاعر في حق السلطان أبو يوسف يعقوب المنصور الموحدي:

أزال حجابه عني وعيني *** تراه من المهابة في حجاب

وقر بني تفضله ولكـــــــن *** بعدت مهابـــــة عند اقترابي. أنظر: الناصري، م س، ج5، ص.103.

83- العباس بن إبراهيم التعارجي، م س،ج1، ص.153. وذكر ياقوت بعد ذكر كانم، "وفي زماننا هذا شاعر بمراكش المغرب يقال له الكانمي مشهود له بالإجادة". أنظر: معجم البلدان، م س، ج4، ص.432.

84 - ابن خلدون، المقدمة، تحقيق ابو عبد الله السعيد المندوه، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط2، 1417هـ/1996م، المجلد2، ص.242.

85 - سامي سعيد، مساهمة في دراسة تاريخ الحياة الدينية في السودان الغربي خلال العصر الوسيط: الدين والعلم في عصر الاسكيين 1493-1591م، ددع، كلية الآداب، ظهر المهراز، فاس، 1411هـ/1991م، ص.356 وما بعدها.

86 - محمد التكتيك (جميلة)، مملكة سنغاي الاسلامية في عهد الاسكيا محمد الكبير 1528-1493م، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، ط1، 1998م، ص.191.

87 - السعدي، م س، ص.173، البرتيلي، م س، ص35. كفاية المحتاج، م س، ص514. المقري، روضة الآس العاطرة الأنفاس في ذكر من لقيته من أعلام الحضرتين مراكش وفاس، المطبعة الملكية، الرباط، ط2، 1983م، ص303 وما بعدها. وعن الدراسات التي اهتمت بحياته وشيوخه وإنتاجاته ومؤلفاته، راجع: سامي سعيد، م س، ص.557 وما بعدها.

88 - السعدي، م س، ص.35.

89- من تآليفه: "شرح المدونة الصغرى في أربعة كراريس والمأرب والمطلب في أعظم أسماء الرب تعالى في كراسة، وكتاب شرح الصدور وتنوير القلوب ببيان مغفرة ما نسب للجانب النبوي من الذنوب(...)". أنظر: البرتيلي، م س، ص.35-36. كفاية المحتاج، م س، ص.514.

أهمية الوجود المغربي ببلاد السودان على المستوى الثقافي، بادية للعيان، إلى الحد الذي شدت اهتمام الرحالة ابن بطوطة الذي سجل رسوخ تعاليم الدين الإسلامي والمذهب المالكي لدى الأهالي السودانيين، وخاصة "مواظبتهم على الصلوات والتزامهم لها في الجماعات، وضربهم أولادهم عليها، وإذا كان يوم الجمعة ولم يبكر الإنسان إلى المسجد، لم يجد أين يصلي لكثرة الزحام، ومن عادتهم أن يبعث كل غلام بسجادته فيبسطها له بموضع يستحقه بها حتى يذهب إلى المسجد،(...) ومنها لباسهم الثياب البيض الحسان يوم الجمعة، ولو لم يكن لأحدهم إلا قميص خلق غسله ونظفه وشهد به الجمعة، ومنها عنايتهم بحفظ القرآن العظيم، وهم يجعلون لأولادهم القيود إذا ظهر في حقهم التقصير في حفظه، فلا تفك عنهم حتى يحفظوه"[90].

وإذا كان أول مظهر من مظاهر التأثير المغربي بالسودان الغربي، هو انتشار الإسلام السني المالكي، الذي ظل قائما إلى يومنا الحاضر، فإن هذا الانتشار، قد أفرز قيام دول إسلامية بجنوب الصحراء الكبرى نظير مملكة غانا وسنغاي ومالي، علما أن فقهاء المرابطين الأوائل، كان لهم دورا رياديا في تثبيت أسس الإسلام وقواعد مذهب مالك، فضلا عن دور الدعاة والمتصوفة و العلماء المغاربة الذين رحلوا إلى بلاد السودان خلال فترات مختلفة من العصر الوسيط.

وتتجلى مظاهر التأثير المغربي ببلاد السودان، على مستوى مناهج التعليم ومصادره التي كانت في أغلبها مغربية روحا وجسدا[91]، ويبرز المنهج المغربي في التعليم منذ الدخول إلى الكتاب والبدء بحفظ القران برواية ورش، ثم تعلم الخط وترتيب الحروف، وقد عاين ابن بطوطة حرص أهل السودان على تعليم صبيانهم وتحفيظهم القرآن الكريم كاملا، طوعا أو كرها[92].

ولم تكن مصادر التعليم بالسودان وبرامجه المعتمدة إلا المصادر المغربية نفسها، وحسبنا الاستشهاد بالقائمة الطويلة للكتب التي أوردها محقق فتح الشكور المرحوم إبراهيم الكتاني في مقدمة تحقيقه، حين أورد قائمة طويلة بأسماء الكتب المغربية التي كانت تدرس في مراكز التعليم السوداني، ومنها نذكر كتاب الشفا لعياض، وكتاب دلائل الخيرات للجزولي، ومقدمة بن أجروم في النحو، وشرح المكودي على الألفية، وغيرها كثير[93].

وعلى مستوى اللغة، كان للمغاربة تأثير بارز على أهل بلاد السودان، حيث تعددت ألفاظ الدراجة المغربية التي تضمنتها مصادر سودانية من قبيل تاريخ السودان للسعدي (ت. بعد سنة 1065هـ) وتاريخ الفتاش لمحمود كعت (ت 1002هـ) وتذكرة النسيان في أخبار ملوك السودان لمؤلف مجهول[94]، بالرغم من أن هؤلاء المؤرخين لم يثبت أنهم أقاموا بالمغرب أو زاروه، فجميعهم سودانيو المولد والنشأة والوفاة.

ولعل من أهم الألفاظ والمصطلحات المغربية التي سادت ببلاد السودان، نذكر على سبيل المثال، لفظ "**طاب**"[95] أي نضج، و لفظ "**طاح**"[96] أي سقط، و مصطلح "**طيفور**"[97] أي مائدة الطعام، و لفظ "**عياط**"[98] أي صراخ، ومصطلح

---

90 - ابن بطوطة، م س، ص.265.
91 - الودغيري، م س، ص.20.
92- ابن بطوطة، م س، ج4، ص.265.
93 - أنظر البرتيلي، م س، ص.10 وما بعدها.
94 - صدرت الطبعة الأولى لهذا الكتاب سنة 1913-1914م، مع ترجمة إلى اللغة الفرنسية بعناية السيد هوداس ومساعدة إدمون بنوة، وأعيد طبع الكتاب بباريس سنة 1966.
95 - محمود كعت التنبكتي، تاريخ الفتاش في أخبار البلدان والجيوش وأكابر الناس وذكر وقائع التكرور وعظائم الأمور وتفريق أنساب العبيد من الأحرار، دراسة وتحقيق الدكتور أدم بامبا، مؤسسة الرسالة ناشرون، ط1، 1435هـ، 2014م، ص.95.
96 - السعدي، م س، ص.65.
97 - تاريخ الفتاش، م س، ص.162.
98 - مجهول، تذكرة النسيان في أخبار السودان، طبع بعناية السيد هوداس(O.Houdas) وبنوة (Benoist)، منشورات مدرسة اللغات الشرقية الحية، باريس 1966م، ص.46.

"**فرجية**"[99] أي اللباس المغربي الطويل الفضفاض، وغيرها من الألفاظ والمصطلحات المغربية التي سادت ببلاد السودان وتداولها أهله من العامة والخاصة.

لقد كان للنخبة العالمة من الجانبين، دورا مهما في تعزيز التواصل الثقافي بين المغرب وبلاد السودان، حيث ازدهرت تجارة الكتب، وقد سجل الوزان أن مخطوطات كثيرة كانت تأتي من المغرب إلى مدينة تنبكت، وتباع بأثمنة مرتفعة تفوق أثمان سائر البضائع الأخرى[100].

ويبدو أن التأثير الثقافي صار متبادلا وأكثر حيوية بين المغرب وبلاد السودان منذ أواخر العصر الوسيط، خاصة بعد مقدم العلامة أحمد بابا التمبوكتي وإقامته بمراكش، مما جعل الناس يهرعون إليه للاستفادة من علمه والجلوس إليه، وحسبنا الإشارة إلى بعض تلامذته المغاربة ممن أخذوا عنه نظير أحمد بن محمد المقري[101]، وغيرهم ممن ذكرهم بالاسم في كفاية المحتاج قائلا "وازدحم علي الخلق وأعيان طلبتها (مراكش) ولازموني، بل قرأ علي قضاتها، كقاضي الجماعة بفاس العلامة أبو القاسم ابن أبي النعيم(...) وقاضي مكناسة أبو العباس ابن القاضي المكناسي(...) ومفتي مراكش الرجراجي وغيرهم"[102].

خاتمة

صفوة القول، أن العلاقات الثقافية بين المغرب وبلاد السودان خلال العصر الوسيط، قد عرفت تطورا لافتا، بفعل عدة عوامل، لعل أبرزها إرادة الحكام ودور النخبة العالمة وأهمية الاستقرار السياسي في ضفتي الصحراء، وهو ما سهل عملية الاندماج الثقافي، حتى صار المغاربة و السودانيون يرتبطون بعلاقات متينة شملت مختلف مناحي الحياة، بل صار المغاربة مندمجين اندماجا كليا في المجتمع السوداني، حتى إن أحدهم تصاهر مع السلطة الحاكمة، و تزوج ببنت عم السلطان منسا سليمان حاكم مالي، في وقت تبادل فيه العلماء والتجار، أدوارا ثقافية واقتصادية رائدة فساهموا في تمتين الصلات الثقافية بين المغرب وبلاد السودان، عن طريق تأصيل الإسلام وعلومه، والإسهام في إنماء مراكز إسلامية ثقافية، مجسدين بذلك مشاعل حقيقية ساهمت في إضاءة أرجاء بلاد السودان، ورسخت جدور علاقات متينة ضمنت لنفسها مزيدا من التطور والاستمرارية.

قائمة المصادروالمراجع المعتمدة:

أولا: المصادر:

- ابن أبي زرع الفاسي، الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، راجعه عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية، الرباط، 1420هـ/1999م، ص.24.

-ابن الابار، تحفة القادم، أعاد بناءه وعلق عليه إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1406هـ/1986م،

- الافراني(محمد بن الصغير)، صفوة من انتشر من أخبار صلحاء القرن الحادي عشر، تقديم وتحقيق عبد المجيد خيالي، مركز التراث الثقافي المغربي، البيضاء، ط1، 1425هـ/2004م.

-البكري، المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، نشره دي سلان، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، 1857م.

- البرتيلي (محمد)، فتح الشكور في معرفة أعيان علماء التكرور، تحقيق محمد ابراهيم الكتاني ومحمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1401هـ/1981م.

- التنبكتي (أحمد بابا)، كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج، تحقيق أحمد مطيع، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مطبعة

[99] -السعدي، م س، ص.174.
[100] - الوزان، م س، ج2، ص.167.
[101] - المقري، م س، ج1، ص .303.
[102] - نفسه، ص.516.

فضالة المحمدية، 1401هـ/2000م.(جزءان).
- التنبكتي (أحمد بابا)، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، عناية وتقديم عبد الحميد عبد الله الهرامة، منشورات دار الكاتب، طرابلس، ط2، 2000.
- الحموي (ياقوت)، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، 1397هـ/ 1993م، ج2.
- ابن الخطيب، الكتيبة الكامنة في من لقيناه بالأندلس من شعراء المائة الثامنة، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، 1983م.
- ابن الخطيب، الإحاطة في أخبار غرناطة، تحقيق محمد عبد الله عنان، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1398هـ/ 1977م.
- ابن خلدون، العبر وديوان المبتدأ والخبر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، تحقيق خليل شحادة وسهيل زكار، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1421هـ/2000م، بيروت، ج4.
- ابن خلدون، المقدمة، تحقيق ابو عبد الله السعيد المندوه، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط2، 1417هـ/1996م، المجلد2.
- السعدي (عبد الرحمان)، تاريخ السودان، اعتنى بطبعه السيد هوداس، مطبعة بردين، باريس، 1898م.
- السوسي (المختار)، إيليغ قديما وحديثا، تحقيق محمد بن عبد الله الروداني، المطبعة الملكية، الرباط، 1966م.
- الشفشاوني (ابن عسكر)، دوحة الناشر لمحاسن من بالمغرب من مشايخ القرن العاشر، مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، تحقيق محمد حجي، الرباط،1397هـ/1977م.
- العمري، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، تحقيق كامل سلمان الجبوري، دار الكتب العلمية، بيروت، 2010م، ط1،ج4.
- ابن عذاري المراكشي، البيان المغرب في اختصار أخبار ملوك المغرب، تحقيق كولان وليفي بروفنسال، دار الثقافة، بيروت، 1983، ج1.
- ابن القاضي، جدوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس، دار المنصور للطباعة و الوراقة ، الرباط، 1973م، ج2.
- ابن القاضي، درة الحجال في غرة أسماء الرجال، تحقيق محمد الأحمدي أبو النور، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، 1391هـ/ 1971م.
- القزويني(زكرياء بن محمد ت682هـ)، آثار البلاد وأخبار العباد، دار صادر، بيروت، 1969م.
- كعت (محمود)، تاريخ الفتاش في أخبار البلدان والجيوش وأكابر الناس وذكر وقائع التكرور وعظائم الأمور وتفريق أنساب العبيد من الأحرار، دراسة وتحقيق الدكتور أدم بامبا، مؤسسة الرسالة ناشرون، ط1، 1435هـ، 2014م.

- المقري، روضة الآس العاطرة الأنفاس في ذكر من لقيته من أعلام الحضرتين مراكش وفاس، المطبعة الملكية، الرباط، ط2، 1983م.
- المقري، نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب، تحقيق احسان عباس، دار صادر، بيروت، 1408هـ/1988م.
- المراكشي، أبو العباس ابن إبراهيم السملالي، **الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام**، راجعه عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية، الرباط، ط2، 1413هـ/1993م.
- مجهول، تذكرة النسيان في أخبار السودان، طبع بعناية السيد هوداس(O.Houdas) وبنوة (Benoist)، منشورات مدرسة اللغات الشرقية الحية، باريس 1966م.
- مجهول، كتاب الاستبصار في عجائب الامصار، نشر وتعليق سعد زغلول عبد الحميد، دار النشر المغربية، البيضاء، 1985م.
-ابن مرزوق، المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا أبي الحسن، دراسة وتحقيق ماريا خيسوس بيغيرا، تقديم محمد بوعياد، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981م.
-الناصري(أحمد بن خالد)، الاستقصا لأخبار دول المغرب الاقصى، تحقيق جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب، البيضاء، 1955م.

ثانيا: المراجع باللغة العربية:

- بنعبد الله (عبد العزيز)، الموسوعة المغربية، معلمة الصحراء، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1977م، ملحق1.
- بنشريفة (محمد)، بين أحمد بابا وأحمد المنصور، ندوة المغرب وإفريقيا جنوبي الصحراء في بدايات العصر الحديث، معهد الدراسات الافريقية، مراكش23-25 أكتوبر 1992م، ، (ص.63-73).
- بنحيون (ماجدة)، أضواء على تاريخ العلاقات المغاربية الافريقية خلال العصر القديم، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الجديدة، العدد20، السنة2019م.(ص.195-218.).
- التكتيك محمد، مملكة سنغاي الإسلامية في عهد الأسكيا محمد الكبير 1493-1528م، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، ط1، 1998م.
- حجي (محمد)، الحركة الفكرية في عهد السعديين، منشورات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، سلسلة التاريخ 2، 1976م، مطبعة

فضالة،1397هـ/ 1977م،ج1.
- حسن أحمد محمود، الاسلام والثقافة العربية في إفريقيا، دار الفكر العربي، القاهرة، 1976م.
- السعيد لمليح، المدارس المرينية ودورها الفكري في المغرب، نموذج مدارس مدينة فاس، دبلوم الدراسات العليا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهراز، فاس، 1989م، ص.294 وما بعدها.(مرقونة).
- سامي سعيد، مساهمة في دراسة تاريخ الحياة الدينية في السودان الغربي خلال العصر الوسيط: الدين والعلم في عصر الاسكيين 1493-1591م، ددع، كلية الآداب، ظهر المهراز، فاس، 1411هـ/1991م.
- الشريف محمد ، الجالية المغربية ببلاد السودان الغربي(ق8هـ/14م)، ملاحظات حول دورها في التفاعل الحضاري بين ضفتي الصحراء"، مجلة التاريخ العربي، العدد15، صيف 1421هـ/2000م.(ص.195-221).
- العلوي (عبد العزيز)، الرحلة العلمية من امبراطورية مالي الى فاس في العصر المريني، مجلة دعوة الحق، العدد 350، 1420هـ/2000م، (ص.68-79).
- عزالدين أحمد موسى، الثقافة العربية الاسلامية في غرب إفريقيا، ضمن دراسات إسلامية غرب افريقية، الجمعية التاريخية السعودية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1419هـ/1999م، (ص.95-130).
- عزالدين أحمد موسى، النشاط الاقتصادي في المغرب الاسلامي خلال القرن السادس الهجري، دار الشروق، بيروت، ط1، 1403هـ/1983م، ص. 39 وما بعدها.
- الغربي (محمد)، من عظمة الحضارة المغربية، الملامح المغربية في الثقافة الافريقية، مجلة دعوة الحق، العدد 273، السنة 1409هـ/1989م،(ص. 172-177).
- الغربي (محمد)، الجدور الإدريسية لامبراطورية غانا والأصول السينغالية للدولة المرابطية، مجلة دعوة الحق، العدد269، السنة 1988م.(ص. 241-235).
- المنوني (محمد عبد الهادي)، التكامل الثقافي بين المغرب وإفريقيا في العصر الحديث من خلال المصادر العربية، دعوة الحق، العدد 269، ماي- أبريل، 1988م، (ص.123-131).
- مهدي رزق الله أحمد، حركة التجارة والاسلام في غربي افريقية قبل الاستعمار واثارها الحضارية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية، الرياض، ط1، 1419هـ/1998م.
- مطير سعيد غيث، الثقافة العربية الإسلامية وأثرها في مجتمع السودان الغربي خلال القرنين 10و11هـ/16 م17م، دار المدار الاسلامي، بيروت، ط1، يناير، 2005م.
- الودغيري (عبد العلي)، اللغة العربية والثقافة الإسلامية بالغرب الافريقي وملامح من التأثير المغربي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، سلسلة بحوث ودراسات رقم 51، مطبعة النجاح الجديدة، البيضاء، ط1، 1432هـ/2011م.

ثالثا: المراجع باللغة الفرنسية:

-Hérodote ;Histoires ;rupestres TET ; Legrand ;édition Paris ;1946-1956 ; IV.
- Lewis ,I.M, Islam in Tropical Africa , Oxford,1969.
-Laurent Auclair ; Abdellhadi Ewague ; Benoit Hoarau ; Les Paysages Gravés Du Haut-Atlas Marocain ; édition errance 2018 .
-Raymond Mauny ; Une route préhistorique à travers le Sahara occidental,bull,I.F.A.N.1947.pp.341-357.
-Strabon ; Géographie, Traduction Tardieu, édition Hachette, 1905-1906 ; XVII.
- D.J.Meunie ; Le Maroc saharien des origines a 1670, Paris, klincksieck, 1982.

الدينامية الحضرية وتأثيرها على المجال الفلاحي حالة مدينة الفقيه بن صالح

Urban dynamism and its impact on the agricultural field, the case of the city of Al-Faqih bin Saleh

1- هدى قصطال، باحثة بسلك الدكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية مراكش، جامعة القاضي عياض مراكش (المغرب)
2- محمد السبتي، أستاذ باحث، كلية الآداب والعلوم الإنسانية مراكش، جامعة القاضي عياض مراكش(المغرب)
3- سعيد كمتي، أستاذ باحث، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، بني ملال خنيفرة، المغرب.

ملخص: يسعى هذا المقال ر دراسة الدينامية الحضرية وتأثيرها على المجال الفلاحي بمدينة الفقيه بن صالح، كحالة ضمن باقي المدن المغربية التي عرفت ضياع عدد مهمم من الأراضي الفلاحية، بفعل الزحف العمراني. ظاهرة في تصاعد مستمر ومست مختلف المناطق الفلاحية بما في ذلك المسقية. ومن بين المجالات التي عانت من حركة التمدن السريعة والعفوية إثر نزوح عدد من السكان الريفيين نحوها، وتأكل الأراضي المحيطة بها نجد؛ مدينة الفقيه بن صالح، بحكم موقعها ضمن سهل تادلة وما يوفره من فرص للشغل، وارتقاءها إلى مركز إقليم وما رافق ذلك من دينامية، في ظل ارتفاع الطلب على السكن بالمدينة، الشيء الذي جعل حركة التعمير والتوسع على حساب المجالات الفلاحية يتم بأشكال مختلفة.

الكلمات المفاتيح: - الدينامية – الدينامية الحضرية- التخطيط الحضري

Abstract : The subject of this article aims to study of urban dynamics and its impact on the agricultural field in the city of Fqih ben Salah, as an example among the rest of the Moroccan cities that have experienced the loss of a significant amount of agricultural land, due to urban extension. A phenomenon that continues to intensify and affects various agricultural areas, including irrigation. Among the areas that have suffered from the rapid and spontaneous movement of urbanization due to the displacement of a number of rural people to them, and the erosion of the surrounding land, we find; The city of Fqih ben Salah, due to its location within the Tadla plain and the job opportunities it offers, its elevation in the center of a region and the dynamism that accompanies it, taking into account the high demand for housing in the city, which caused the movement of reconstruction and expansion at the expense of agricultural fields to take place in different forms.

Keywords : dynamic, urban Dynamics, urban planification.

تقديم:

عرفت المدن المغربية وخاصة الفلاحية منها توسعا ملموسا على مستوى رقعتها الحضرية، وتعد مدينة الفقيه بنصالح مثلا حيا لهذا التوسع، حيث ساهم تزايد عدد سكانها، سواء بفعل الهجرة القروية أو بسبب التزايد الطبيعي، في ازدياد الطلب على العقار في مختلف المجالات. أثر هذا الوضع بشكل واضح على استهلاك الأرض، وطرح أسئلة عن كيفية الحصول على الوعاء العقاري في ظل تزايد الطلب عليه خاصة من قبل المهاجرين الدوليين العائدين[1] إلى المنطقة. أفرز هذا الطلب ارتفاعا واضح في أثمنة الأرض الفلاحية خاصة بالمجالات المحيطة بالمدينة، كما رافق هذا الطلب تحول في وظيفة هذه المجالات، حيث أضحت مجالا حيويا في إنتاج السكن والخدمات الحضرية دون الاكتراث لما قد ينتج عنه من تراجع في المجالات الفلاحية، ومعها تراجع الإنتاج الغذائي. وهكذا في ظل سكوت الجهات المسؤولة عن وضع حل للوضع الراهن لتقلص المجال الفلاحي بالمنطقة، فإن الساكنة القروية تعاني من أضرار هذا التوسع، خاصة أن مدينة الفقيه بن صالح، تعد قطبا فلاحيا بامتياز، إضافة إلى أن جزءا كبيرا من الساكنة يعتمد على قوته اليومي بالعمل في الأنشطة الفلاحية.

الإشكالية:

شهدت الأراضي الفلاحية المجاورة للمدن المغربية تهديدا وتراجعا مهما بفعل عوامل عديدة وفي مقدمتها التوسع الحضري ويزداد خطورة هذا التراجع عندما يتعلق الأمر بالتوسع على حساب الأراضي السقوية مثل ما هو عليه الحال بسهل تادلة. وفي ظل هذه الدينامية الحضرية المتزايدة التي يعرفها المغرب وجنوح الساكنة القروية للاستقرار بالمدن لأسباب عديدة كالتغيرات المناخية وضعف التنمية، تبرز إشكاليتنا الهادفة إلى دراسة الأثار الناجمة عن التوسع الحضري وتأثيره على المجال الفلاحي بالفقيه بن صالح باعتباره مجالا يتطور بشكل مستمر وما سينجم عنه مستقبلا. وهذه الإشكالية قادتنا إلى طرح عدة تساؤلات سنعمل على الوقوف عليها من خلال مقالنا هذا، ومنها: ما هو شكل التوسع الذي عرفته مدينة الفقيه بن صالح على الأراضي المسقية المجاورة؟ وماهي الأليات التي تحكمت فيه وماهي أثاره السوسيو-مجالية؟

عرفت مدينة الفقيه بن صالح تزايدا ديموغرافيا هاما، منذ تأسيسها أثر بأشكال مختلفة على المجال المبني. فإذا كان هذا الأخير قد طبعه التجانس قبل فترة الاستقلال، فإنه سرعان ما بدأت ملامح التغيير تظهر بعد ذلك، بالنظر إلى الأنشطة التي تقوم بها المدينة وما رافقها من تحولات، ناهيك عن التأثيرات الخارجية لمجال الفقيه بن صالح، ومعه المدينة خاصة ما يتعلق بتأثيرات الهجرة بنوعيها الداخلية والخارجية، فنسبة الساكنة الوافدة من المجالات الأخرى والمستقرة بأحياء المدينة تمثل نسبة مهمة تصل إلى 30.6% من مجموع الساكنة. وهذا ما أدى إلى خلق دينامية حضرية مهمة، نشطت بشكل مهم مختلف القطاعات وحركت المجالات المحيطة بشكل كبير. فتضخم أنشطة مدينة الفقيه بنصالح، وتزايد عدد سكانها وتعاظم أهمية مدينة بني ملال ... كان وراء ارتقاء مدينة الفقيه بنصالح إلى إقليم ارتقاء افرز لنا دينامية جديدة، إلى جانب الدينامية التي كانت تعرفها المدينة من قبل.

I التوسع الحضري : افراط في استهلاك المجال الفلاحي.

عرف التوسع الحضري بالمغرب في السنوات الأخيرة تقنينا ملحوظا، من خلال إلزامية العمل بقوانين التعمير، الشيء الذي نتج عنه ارتفاع تكاليف الأرض بسبب المبالغ المكلفة لتجهيزها، مما فتح الباب أمام كبار المقاولين والمضاربين العقاريين في وقت تعذر فيه الأمر على الفئات الفقيرة أو ذات الدخل المحدود، من هنا أصبح الواقع السكني يطرح مجموعة من المشاكل بسبب تزايد الطلب وصعوبة الحصول على البقع الأرضية، أو شراء المنازل بسبب ارتفاع أثمنتها. هكذا أصبح للخواص، في

[1] الأنصاري إبراهيم، تأثير الهجرة الدولية على تنوع وتعدد الأنشطة الحضرية بكل من مدينتي بني ملال والفقيه بن صالح، جامعة السلطان مولاي إسماعيل، بني ملال، كلية الأداب والعلوم الإنسانية، المركز الديمقراطي العربي للنشر، الطبعة الأولى، 2019، ص.168.

ظل الواقع الجديد، الذي يفرض التجهيز، بالإضافة إلى تدخلات الدولة، دور مهم في الدينامية الحضرية.

1.القطاع الخاص: المستهلك الأول للمجال والمتحكم الأساس في توزيعه المجالي.

لعب القطاع الخاص[2] من خلال منجزاته دورا هاما في تغيير معالم المجال، وتوجيه التوسع الحضري في عدد من المدن، وذلك من خلال التدخلات التي قام بها في هذا الصدد، من خلال شراء الأراضي وتجهيزها وإعادة بيعها وذلك على شكل بقع أرضية ومجالات مبنية بأشكال مختلفة؛ منازل، فيلات، شقق، ومحالات تجارية وخدماتية.

1.1أسباب تنامي دورالقطاع الخاص في المجال العقاري بالفقيه بن صالح

حضي القطاع الخاص باهتمام كبير من قبل الدولة، وذلك لعدة اعتبارات منها:

- الحد من ظاهرة السكن العشوائي التي أصبحت تعاني منها مدننا، ولا يقتصر الأمر على المدن الكبرى بل مست هذه الظاهرة حتى المدن المتوسطة والصغرى.
- التخفيف من أزمة السكن التي أصبحت تعرفها عدة مدن مغربية، وذلك بإحداث عدد من التجزيئات القانونية، من أجل تلبية الحاجيات المتزايدة للأسر والأفراد الراغبين في امتلاك بقع أرضية مجهزة وبناء مسكن لها وفي اقتناء مسكن مبني.
- التحكم في النمو الحضري السريع الذي صارت تعرفه عدد من المركز الحضرية...

2.1 عرفت التجزيئات السكنية بالفقيه بن صالح تزايدا ملحوظا منذ ثمانينيات القرن الماضي وخلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين.

1.2.1 التطورالعددي للتجزيئات السكنية بالفقيه بن صالح.

شهدت مدينة الفقيه بن صالح ظهور التجزيئات السكنية منذ أواسط سبعينيات القرن الماضي، وعرف هذا الشكل من إنتاج المجال الحضري خلال العقود الأخيرة تطورا مهما.

الجدول رقم 1: تطورعدد التجزيئات الخاصة الموجهة لإنتاج الأرض الحضرية بمدينة الفقيه بن صالح

السنوات	عدد التجزيئات	المساحة بالهكتار	عدد البقع
1975	10	3.4	219
85-76	40	22	1603
95-86	126	118	2706
2000-96	7	10	381
2012-2002	94	89	1881
2013	13	301	1189
2015-2014	3	32	164
2017-2016	11	723	1103
2019-2018	5	34	124
2021-2020	3	20	113

المصدر: الجماعة الحضرية الفقيه بن صالح

ترتب عن إحداث عدد من التجزيئات السكنية من قبل الخواص بالمناطق المحيطة لمدينة الفقيه بن صالح، توسعا مهما لمجالها المبني، تم هذا الأخير في كثير من الأحيان على حساب مساحات شاسعة من الأراضي الخصبة، فقد تزايد عدد التجزيئات السكنية الخاصة منذ سبعينيات القرن الماضي بشكل مهم، حيث انتقل مجموعها من عشر تجزيئات خلال سنة

[2] المقصود بها أساسا كل الأنشطة الناتجة عن المبادرات الفردية، وهذا القطاع قد يكون عبارة عن أفراد كالمضاربين أو مقاولين أو جماعة مكونة للشركة أو الودادية أو التعاونية وما إلى ذلك من أشكال التنظيم التي لا تخضع في ملكيتها للدولة.

1975، إلى حوالي 277 تجزئة سنة 2012، أي أن العدد تضاعف بقرابة ثمانية وعشرون مرة خلال سبعة وعشرون سنة، ليصل إلى حوالي 35 تجزئة سنة 2020[3]. وتعتبر الفترة الفاصلة ما بين 1986 و 1995 هي الفترة الزمنية التي شهدت خلالها مدينة الفقيه بن صالح، أكبر عدد من التجزيئات السكنية الخاصة وقد شهدت سنة 1993 ميلاد ثمانية عشر تجزئة فاقت مساحتها أربعون هكتار.

2.2.1 أسباب تزيد التجزيئات السكنية بمدينة الفقيه بن صالح.

يعود تزايد عدد التجزيئات الحضرية وتضاعفها في المدينة إلى عدة أسباب نذكر منها:

الخريطة رقم (1): التوزيع الجغرافي للتجزءات السكنية الخاصة بمدينة الفقيه بن صالح

المصدرعمل شخصي

* **عائدات الهجرة الدولية:** ساهمت عائدات الهجرة الدولية بشكل كبير في تزايد عدد التجزيئات خاصة خلال فترة ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، فقد تم تجزيء مساحات مهمة من الأراضي وإنتاج عدد مهم من البقع الأرضية المجهزة.

* **ارتفاع الطلب على البقع الأرضية المجهزة** من قبل عدد من الأسر الحضرية ذات الدخل المحدود الراغبة في امتلاك مسكن لها بأحد الأحياء.

* **تزامن تضخم هذه الظاهرة مع تدفق عائدات الهجرة الدولية** وإقبال المهاجرين من أبناء المنطقة ريفيين وحضريين على الاستثمار، وذلك باقتنائهم لبقع أرضية مجهزة وبناء منازل تختلف مساحتها وصنفها حسب إمكانية المهاجر.

* **التساهل وغياب الصرامة في تطبيق القانون** من قبل المجلس البلدي عند تسليم رخص التجزيئات السكنية.

* **تزايد وتعدد أصناف منتجي الأرض الحضرية** حيث تحول عدد من الفلاحين إلى مضاربين عقاريين وذلك بالنظر إلى ما يذره تسويق البقع الأرضية من أرباح مهمة ومضمونة.

[3] مقابلة ميدانية مع رئيس قسم التعمير، بلدية الفقيه بن صالح.

بالإضافة إلى ذلك فقد ساهمت عوامل أخرى سواء بشكل مباشر أو غير مباشر في تعدد هذا الصنف من التجزيئات نذكر منها:

- سيادة الملك الخاص على مساحات مهمة من الأراضي الموجودة داخل المدار الحضري.
- استفحال ظاهرة الإرث وما يترتب عنه من جهة من تجزيء للأرض الفلاحية على شكل ملكيات صغيرة يصعب أحيانا الاستمرار في استغلالها ومن جهة أخرى النزاعات التي غالبا ما يستغلها المنعشون العقاريون من أجل اقتناء الأرض.
- تراجع المردودية بالحيازات الفلاحية المجاورة للأحياء السكنية بسبب انعدام الأمن وفي بعض الأحيان صعوبة توفير مياه السقي.

تحكم في إحداث تجزيئات سكنية داخل المدار الحضري لمدينة الفقيه بن صالح، عدة عوامل نذكر منها:

* **موقع التجزئة** إذ غالبا ما يفضلون المجزؤون تجزيء الأراضي القريبة من أحياء المدينة وشوارعها الرئيسية مادام الطلب على البقع الأرضية بهذه المناطق يبقى مها.

* **نوع السكن** المبرمج للمنطقة ضمن تصميم التهيئة حيث يفضل عدد كبير من المجزئين إقامة تجزيئات سكنية بالمناطق الموجهة لاستقبال السكن العمودي والسكن الاقتصادي بدلا من المناطق المخصصة لسكن الفيلات.

* **توفر بعض التجهيزات التحتية** كالطرق وشبكة تطهير السائل بالمناطق الموجهة للتعمير.

بصفة عامة يمكن القول أن المناطق المحاذية للأحياء السكنية بمدينة الفقيه بن صالح عرفت ظهور عددا مهما من التجزيئات الخاصة، ساهمت هذه الأخيرة بدورها إلى جانب التجزيئات العمومية في فتح عدة مناطق فلاحية ذات أهمية في وجه التعمير، وفي نفس الوقت في ظهور تجمعات سكنية بعيدة ومنعزلة أحيانا عن باقي أحياء المدينة. بالإضافة إلى الفئات الفقيرة التي ساهمت هي الأخرى في تنوع المشهد الحضري داخل مدينة الفقيه بن صالح.

1. لعب ذوو الدخل المحدود دورا مهما في بروز السكن العشوائي.

1.2 شكلت الأراضي الفلاحية المجال المستهلك من قبل السكن العشوائي.

كما هو الحال بباقي المدن المغربية، فقد ساهم تزايد أعداد السكن العشوائي[4] الناتج عن عجز في التخطيط الحضري، في توفير السكن للأعداد المتزايدة من الأسر الوافدة على مدينة الفقيه بن صالح من العالم القروي، وهو ما ساهم في توسع الرقعة الحضرية وفي نفس الوقت في استهلاك جزء لا يستهان به من الأراضي الهامشية لهذه المدينة طيلة السنوات الأخيرة. حيث ظهرت دواوير وأحياء ضعيفة التجهيز، وقد تضخمت بشكل كبير وفوضوي خلال فترة زمنية قصيرة إذ تطلب الأمر عملية إعادة هيكلة بعض الأحياء الهامشية بالمجال الحضري للمدينة والتي كلفت مبالغ كبيرة أرهقت ميزانية الجماعة الحضرية[5] وزادت من استهلاك المجالات الفلاحية المجاورة للمدينة.

يعتبر السكن غير المنظم هو أكثر أصناف السكن الهامشي انتشارا واستهلاكا للأراضي الفلاحية المحيطة بالمدينة، وهو عبارة عن سكن صلب بني خارج القوانين المعمول بها في مجال التعمير، أو على أراضي تم تجزيئها بدون ترخيص من قبل الجهات المسؤولة عن قطاع التعمير. إن تدفق أعداد بشرية مهمة نحو مدينة الفقيه بن صالح خلال فترة الاستقلال، صاحبه غياب بنيات استقبال كفيلة باستيعاب هؤلاء الوافدين، مما أفرز تجمعات سكنية عشوائية مهمة بالمنطقة الغربية على شكل دواوير مثل دوار أولاد سيدي شنان وأيت الراضي، اللذان أقيما على أراضي جماعية بالإضافة إلى دوار الشمندر الذي أنشا

---

[4] Pierre Milovanovitch : « L'habitat Périurbain » Transformation de la Famille et habitat, acte du Colloque, Cahier n° 120, Institut Française D'urbanisme 1986.p 320.

[5] تصريح أحد نواب رئيس الجماعة الحضرية لمدينة الفقيه بن صالح.

من قبل السلطة على جزء من الاراضي الجماعية لأولاد هاتن[6].

الخريطة رقم (2): توزيع أحياء السكن العشوائي بمدينة الفقيه بن صالح

المصدر: عمل شخصي

بالموازاة مع ذلك، عرفت المنطقة الشرقية والشمالية انتشارا مهما لهذا الصنف من السكن، إذ تكونت بهذه المناطق من المدينة في سبعينات وثمانينات من القرن الماضي، مجموعة من الأحياء على أراضي يمتلكها الخواص كحي المصلى وسيدي أحمد الضاوي وحي القواسم وحي لارمود، أو في ملك الدولة مثل حي دراعو. وقد تم الحد من هذه الظاهرة بعد تأهيل البعض من هذه الأحياء، لتظهر من جديد أحياء أخرى كسيدي خلخال، وإيزة خيتي(حي سلام)، و(الكرين) حي التقدم، و(دوار شنيولة)، حي الفتح وحي زيز، وهذا السكن ينتشر في مختلف جهات المدينة كما هو موضح في الخريطة أعلاه.

3 الدولة منعش عقاري ومنظم مجالي على حساب الأراضي الزراعية المحيطة بمدينة الفقيه بن صالح.

قامت الدولة بدور مهم في إنتاج المجال الحضري بمدينة الفقيه بن صالح، إلى جانب القطاع الخاص حيث عملت في إطار السياسة التي ظلت تتبعها في مجال السكنى والتعمير، على إحداث عدد من التجزيئات السكنية العمومية منذ عقد السبعينات إلى جانب التجزيئات الخاصة في توسيع الرقعة الحضرية، وذلك على حساب مساحات مهمة من الأراضي الخصبة، والتي لم تكن في الغالب موجهة إلى التعمير. فبالرغم من أن الدولة قد حرصت خلال فترة الاستقلال على خلق تجزيئات سكنية، والتي كانت تهدف من خلالها التحكم في التمدين السريع وفي التخفيف من حدة أزمة السكن، التي صارت

[6] أقدمت السلطة سنة 1956 على ترحيل حوالي 200 أسرة كانت تقطن سكنا هشا (برلريك) بمناطق مختلفة من المدينة نحو الأراضي الجماعية لأولاد هاتن، أنظر:

Ragoub H : Dynamique et mécanismes de production des quartiers périphériques cas de fquih ben salah. mémoire D.E.S INAU.1996.page 76.

تعرفها العديد من المدن المغربية، إلا أن تدخل الدولة في هذا المجال ظل محدودا، بحيث ركز على بعض المشاكل الآنية ولم يندرج ضمن رؤية مستقبلية تأخذ بعين الاعتبار التحولات التي أصبح يعرفها المجتمع الحضري، وتحديد متطلبات الساكنة الحضرية من السكن على الأمد المتوسط والبعيد.

1.2 أحدثت الدولة عدة تجزيئات سكنية لتجاوز مشكل السكن بالفقيه بن صالح.

تضم مدينة الفقيه بن صالح عدد كبير من التجزئات السكنية العمومية التي أنشئت في الفترة الممتدة من سبعينات القرن الماضي، (الجدول رقم: 2) إلى اليوم بهدف تلبية الحاجيات المتزايدة للسكان الحضريين من البقع الأرضية المجهزة من جهة ومن جهة أخرى لضبط السوق العقارية ولتخفيف من أثار المضاربة العقارية التي تزايدت حدتها كما أسلفنا، وقد امتدت التجزيئات العمومية على مساحات تفوق 214 هكتار[7].

الجدول رقم: 2 تطور بعض التجزئات السكنية العمومية بمدينة الفقيه بن صالح

اسم التجزئة	سنة بداية المشروع	تاريخ الانتهاء	مساحتها بالهكتار	عدد البقع
نزهة 1 و2	1980	1988	26.5	1049
الزهور	1990	1993	21.36	917
المجد	1991	1995	3.5	159
الياسمين	1994	1998	15.9	551
بدر	1993	1996	8.30	344
العمران	2009	2013	165	739
السلام	2015	2017	563.58	1321
الزهور3	2016	لا تزال أشغال التهيئة قائمة إلى يومنا الراهن	165.77	732
سيدي خلخال	2017 – 2018	لا تزال أشغال التهيئة قائمة إلى يومنا الراهن	78	469

المصدر: قسم التعمير بلدية الفقيه بن صالح

2.3 ساهمت الدولة من خلال التجزيئات السكنية التي أقامتها في استهلاك المجال الزراعي.

أمام استحالة الحصول على ما يكفي من الأراضي داخل مدينة الفقيه بن صالح، أقيمت التجزيئات السكنية العمومية عند مشارف المدار الحضري بمحاذاة أهم المحاور الطرقية، وبالقرب من بعض الأحياء السكنية المنظمة ومن بينها:

أولا: المنطقة الجنوبية من المدينة والتي تضم ثلاث تجزيئات سكنية هي نزهة 1 و2 والمجد وبدر. وتشكل هذه التجزيئات التي أقيمت على أراضي فلاحية مسقية، امتداد للأحياء الجديدة المحاذية لشارع الحسن الثاني كحي القواسم 1 ومن جهة أخرى، الحد الفاصل ما بين المجال المبني والمجال الفلاحي الذي يحيط بالمدينة.

ثانيا: المنطقة الشمالية الشرقية وتقع بها تجزئة ياسمين بالقرب من الحي الإداري والقريبة من شارع علال بن عبد الله، لقد أحدثت هذه التجزئة فوق منطقة فلاحية تم فتحها في وجه التعمير مع مطلع عقد التسعينات، وذلك بهدف الحد من السكن العشوائي بحي سيدي أحمد الضاوي من جهة وتلبية حاجيات عدد من السكان الحضريين الراغبين في اقتناء بقع أرضية موجهة لبناء السكن العمودي وسكن الفيلات من جهة أخرى. (الصورة رقم: 1) و (الخريطة رقم: 3).

ثالثا: المنطقة الشمالية تضم تجزئة الزهور التي أقيمت إلى الشمال من الحي الإداري على أراضي فلاحية، وقد كان الغرض من إحداثها بهذه المنطقة هو توفير بقع أرضية موجهة أساسا للموظفين العاملين بالإدارات الموجودة بهذا الحي كالمكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي.

[7] المكتب التقني بقسم التعمير بالجماعة الحضرية الفقيه بن صالح.

الخريطة رقم (3): التوزيع الجغرافي للتجزئات العمومية بمدينة الفقيه بن صالح

المصدر: عمل شخصي

لصورة رقم: 1 زحف العمران على الأراضي العمرانية

المصدر: البحث الميداني،2019

3.2 الأثار المستقبلية للزحف العمراني على سهل تادلة وضمنها مدينة الفقيه بن صالح.

عرفت المنطقة استهلاكا واسعا للمساحات الفلاحية بسبب الدينامية الحضرية المتسارعة، وذلك راجع للضغط السكاني والنمو الديموغرافي الذي عرفته. ظاهرة أثرت على أراضي الأرياف المغربية، وخاصة الأراضي المسقية[8]. الشيء الذي أدى إلى التحول في استخدام الأراضي الفلاحية، من الفلاحة إلى أراضي موجهة للبناء، هذا البناء الذي تم بشكل عفوي على أراضي مجهزة بقنوات السقي، والتي كلفت الدولة ميزانية ضخمة. إذ خضعت هذه الأراضي الزراعية المسقية بسهل تادلة إلى طلبات متكررة من طرف السلطات المحلية والمنعشين العقاريين، من أجل تهيئها للسكن. سيما وأن قوانين التعمير لم تفعل بالشكل المطلوب حتى تحافظ على المجالات الفلاحية وخصوصا المسقية منها. كلها عوامل ساهمت في التأثير بشكل سلبي على المجالات الفلاحية، في ظل غياب استراتيجية واضحة المعالم تهيكل المجال الفلاحي، والذي سينتج عنه أزمة على عدة مستويات سواء البيئية منها أو الاقتصادية... مما يستلزم وضع خطة من أجل حمايتها، خاصة إذا علمنا أن القطاع الفلاحي يلعب دورا مهما في الاقتصاد المغربي، ويوفر أكبر نسبة عمل في الاقتصاد الوطني، حيث يوفر إثنين من أصل خمسة وظائف على المستوى الوطني وثلاثة أرباع في العالم القروي (المبيان رقم 1) الذي يوضح مدى استهلاك المجال الفلاحي بسبب الزحف العمراني المستقبلي.

المبيان رقم 1:تطور المجال المبني من 1990 إلى حدود 2020 والتوقعات المستقبلية في أفق 2030

المصدر: المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي بتصرف

انطلاقا من المبيان يتبين أن المجال الفلاحي بمنطقة تادلة عرف استغلالا كبيرا وسيعرفه مستقبلا نظرا للتزايد الكبير لطلبات التعمير، حيث أن المنطقة تعرف دينامية وحركية اقتصادية واضحة خاصة في العقدين الأخرين الشيء الذي ينعكس على المجال، وخاصة مدينة الفقيه بن صالح مما يدفعنا للتساؤل هل هناك رؤيا مستقبلية لخلق توازن مجالي؟ لأن واقع الحال لا يوحي بهذا التوازن حيث أن منطقة تادلة ستعرف استنزافا مفرطا لمجالها الفلاحي. وضمنها مدينة الفقيه بن صالح التي تعرف توسعا حضريا واضحا وستعرف زحفا أكثر في السنوات القادمة وذلك على حساب المجالات الفلاحية المحاذية لها.

من خلال معرفة أشكال التوسع الحضري الذي عرفته مدينة الفقيه بن صالح وما قد تؤول إليه المنطقة والمدينة معا يمكن أن نستخلص ما يلي:

[8]Abdelmajid Sahnouni, « le phénomène D'urbanisation dans la plaine du Haouz Oriental cas de la Ville D'alataouia. », punlications de faculté des lettres et des Sciences humaines de Rabat, Série Colloques et Séminaires, n°162, p101,2010.

- ✓ إن مساحات مهمة من الأراضي الفلاحية المحيطة بمدينة الفقيه بن صالح، استهلكت بشكل كبير بسبب التطور الذي شهده إنتاج المجال الحضري القانوني وغير القانوني خلال السنوات الأخيرة.
- ✓ إن المساحة التي استهلكت ظلت أهميتها تختلف حسب كل شكل من أشكال إنتاج المجال الحضري والآليات المتحكمة فيه، وحسب أهداف المتدخلين في عملية إنتاج السكن سواء تعلق الأمر بالتمدن المنظم، الذي اكتسى به تجزئ الأرض أهمية بالغة من طرف الخواص أو من طرف الدولة.
- ✓ إن هذا التقلص ساهم فيه كذلك إحداث التجمعات السكنية الغير قانونية سواء بالمناطق الواقعة داخل المدار الحضري أو المناطق المحاذية لها.
- ✓ من بين العوامل التي ساهمت في هذه الظاهرة نجد تزايد الطلب على البقع الأرضية واحتدام المضاربة العقارية.
- ✓ عدم اكتراث جل المنتخبين لما قد يحدث للمجال الفلاحي من تراجع وتغليب مصلحتهم الخاصة على المصلحة العامة.
- ✓ ماعدا وثائق التعمير الأخيرة فإن مختلف الوثائق الأخرى التي عرفتها المدينة فيما قبل لم تهتم بالمحافظة على الأراضي الفلاحية المجاورة.
- ✓ إن مساحات مهمة من الأراضي الفلاحية، تستهلك سنويا في البناء بسبب الضغط السكاني والتوسع العمراني بسهل تادلة على العموم ومدينة الفقيه بن صالح على وجه الخصوص،

إن الدينامية الحضرية التي عرفتها مدينة الفقيه بن صالح، هو ما مكنها من تحقيق إشعاع مهم ورشحها لأن تكون قطب صاعد في منطقة سهل تادلة.

البيبليوغرافيا

- الأنصاري إبراهيم، تأثير الهجرة الدولية على تنوع وتعدد الأنشطة الحضرية بكل من مدينتي بني ملال والفقيه بن صالح، جامعة السلطان مولاي إسماعيل، بني ملال، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المركز الديمقراطي العربي للنشر، الطبعة الأولى، 2019.
- الوكالة الحضرية لبني ملال: تقرير عن أشغال اليوم الدراسي المنظم في 27 ماي 1999 حول إشكالية التعمير والبناء بجهة تادلة أزيلال.
- AbdelmajidSahnouni, « le phénomène D'urbanisation dans la plaine du Haouz Oriental cas de la Ville D'alataouia. », punlications de faculté des lettres et des Sciences humaines de Rabat,Série Colloques et Séminaires,n°162,p101,2010.
- Pierre Milovanovitch : « L'habitat Périurbain » Transformation de la Famille et habitat, acte du Colloque, Cahier n° 120, Institut Française D'urbanisme 1986.p 320.
- Ragoub H : Dynamique et mécanismes de production des quartiers périphériques cas de fquih ben salah. Mémoire D.E.S INAU. 1996.page 76.

Crues torrentielles de l'oued Aouerga dans la commune Ouled Dahhou : Mécanismes, impact et mesures d'aménagement proposées (Plaine de Souss-Maroc)

Torrential spates of the Aouerga oued in the Ouled Dahhou commune: Mechanisms, impact and Suggested developing measures (Plain of Souss-Morocco)

الامتطاحات السيلية لواد أوركا بجماعة أولاد داحو: الآليات والتأثيرومقترحات التهيئة (سهل سوس، المغرب)

OULGHAZI Abdelaziz*, ENNASSIRI Badreddine*, EL AMRANI Abdelouahed et AMRANI Soukaina****

***Equipe de recherche ESEAD, FLASH, Ait Melloul, Université Ibn Zor, Agadir**
****Equipe de recherche GEAMDD, FLSH, Université Ibn Zor, Agadir**

Abstract: This work aims to study the impact of torrential spates of the Aouerga oued in the Ouled Dahhou commune, which is considered one of the most threatened areas on the left bank of the Souss Basin.

The study relied on a holistic approach that takes into account the various natural and human mechanisms that control and contribute to the occurrence and exacerbation of the phenomenon in the region.

Regarding the results, the study showed that the Ouled Dahhou region is characterized by natural and human conditions suitable for the emergence and exacerbation of flood risks. This phenomenon also causes, during each spate, heavy material losses (the spates of 2014 and 2018). To limit the phenomenon or at least mitigate its severity, the peculiarities of the region require a comprehensive intervention, in order to carry out the management works, whether at the level of the watershed of the Aouerga oued or at the level of the Ouled Dahhou commune.

Keywords: Oued Aouerga, Torrential spates, Risk, Developing, Ouled Dahhou.

ملخص: يهدف هذا العمل إلى دراسة تأثير الامتطاحات السيلية لواد أوركا على الجماعة الترابية أولاد داحو، التي تعتبر من أبرز المناطق المهددة على مستوى الضفة اليسرى لحوض سوس.

اعتمدت الدراسة على مقاربة شمولية تأخذ بعين الاعتبار مختلف الآليات الطبيعية والبشرية المتحكمة والمساهمة في حدوث وتفاقم الظاهرة بالمنطقة.

بخصوص النتائج، فقد أظهرت الدراسة أن منطقة أولاد داحو تتميز بالظروف الطبيعية والبشرية الملائمة لنشوء واستفحال مخاطر الامتطاحات السيلية. كما تتسبب هذه الظاهرة، خلال كل امتطاح، في وقوع خسائر مادية ثقيلة (امتطاحات 2014 و2018). وللحد من الظاهرة أو التخفيف من حدتها على الأقل، فإن خصوصيات المنطقة تستدعي تدخلا شاملا، بغية القيام بأشغال التهيئة سواء على مستوى العالية بحوض تصريف واد أوركا أو على مستوى السافلة بجماعة أولاد داحو.

الكلمات المفاتيح: واد أوركا، الامتطاحات السيلية، الخطر، التهيئة، أولاد داحو.

Introduction

De nombreuses zones urbaines, semi-urbaines et rurales du Maroc sont confrontées à de nombreux défis liés à la protection contre les aléas naturels et plus particulièrement les inondations. Le phénomène des inondations est le plus important par rapport aux autres phénomènes naturels, auquel le territoire national est exposé (OCDE, 2016). Cette situation est due d'une part à des facteurs physiques, dont les changements climatiques (alternance de périodes humides et de périodes sèches), autre part, à des causes anthropiques, comme la croissance démographique rapide et l'urbanisation anarchique et non contrôlée.

Les inondations entraînent, également, d'énormes dégâts socio-économiques et environnementaux, ce qui nécessite d'importants efforts pour la reconstitution et la protection des zones exposées aux risques (RCC, 2016).

Le phénomène des inondations à Ouled Dahhou et dans la plaine de Souss en général a fait l'objet de plusieurs études (Saidi,1994 ; ABHSMD, 2013). Certaines de ces études se sont focalisées essentiellement sur les côtés techniques. En revanche, ce travail permet l'étude du phénomène suivant une approche globale multifactorielle afin de mettre en évidence le risque d'inondation dans la zone d'étude et proposer quelques solutions d'aménagement pour surmonter cette problématique.

La commune Ouled Dahhou, qui se situe sur la rive gauche de l'Oued Souss, est l'une des zones les plus menacées par les crues, chose qui cause des dégâts sur les biens et les infrastructures de la commune. À cet effet, l'objectif de l'étude est de mettre en évidence les mécanismes contrôlant le phénomène des crues torrentielles, ainsi que ses répercussions sur la zone d'étude, tout en proposant quelques mesures d'interventions pour la protection contre ce risque.

I. Méthodologie et démarches

1- Travail de terrain

Cette étude repose sur une approche globale prenant en compte les différents mécanismes contrôlant le phénomène étudié.

Le travail de terrain consiste à saisir le territoire par des parcours multiples, en vue de relever les éléments caractérisant l'espace. La visite de la zone d'étude a permis d'observer les éléments amplifiant le risque d'inondation.

L'étude est basée sur des documents collectés auprès des administrations (Agence du Bassin Hydraulique de Souss Massa, Commune Ouled Dahhou) et sur les documents cartographiques.

2- La cartographie

Pour réaliser ce travail, nous nous sommes appuyés sur la carte géologique du Maroc à l'échelle 1/100.000, pour déduire les caractéristiques géologiques de la zone d'étude. Afin de déterminer les éléments morphologiques et topographiques et l'extraction du réseau hydrographique, nous avons adopté le modèle numérique de terrain SRTM caractérisé par une résolution de 30m.

L'étude s'est également appuyée sur les images satellitaires de Google earth pro pour l'année 2020 afin d'identifier les formes d'occupation du sol.

Finalement, pour connaître l'état général du couvert végétal dans le bassin versant de l'oued Aouerga, source des crues torrentielles, nous avons utilisé une image satellitaire Landsat 8 Oli

datée du 13-09-2020. Cela a été fait sur la base de l'indice de couverture végétale (NDVI), comme le montre la formule suivante :

$$NDVI= (PIR-R) /(PIR+R).$$

Le traitement et l'analyse des images et des fonds cartographiques ont été élaborés avec les logiciels Arc GIS et Erdas Emagine.

Figure n°1 : Données et matériels utilisés

II.Présentation de la zone d'étude

Située sur la rive gauche de l'oued Souss, la zone d'étude repose sur les formations détritiques quaternaires d'une partie des cônes de déjection du versant septentrional de l'Anti-Atlas. Les paysages géographiques sont dominés par l'agriculture et l'espace occupé par les bâtis de la commune territoriale Ouled Dahhou.

Administrativement, elle appartient à la préfecture d'Inezgane - Ait Melloul, appartenant à la région de Souss Massa. Limitée au Nord par les communes Amskroud et Drarga, au Sud, par les communes de Ouad Essafa et Lagfifat, à l'Ouest, par la commune de Sidi Boumoussa et Issen, et à l'Est, elle est limitée par la commune de Temsia.

La zone d'étude s'étend sur une superficie de 88 km^2, faisant partie de la plaine du Souss avec une population atteignant 14493 habitant (HCP, 2014) et une densité d'environ 165 hab./km^2. La commune Ouled Dahhou est constituée de 15 douars s'étendant principalement, le long du cours d'eau de l'oued Aouerga (environ 17 km), qui constitue un affluent direct de l'oued Souss.

Sur le plan économique, la commune Ouled Dahhou est une zone agricole par excellence. Cette activité s'est développée au cours des dernières décennies avec l'installation de nouvelles techniques d'exploitation des terres et d'élevage, qui ont permis le développement de plusieurs

fermes agricoles modernes à forte exploitation, reposant sur des cultures couvertes (culture sous-serre) et des systèmes d'irrigation modernes comme le goutte-à-goutte (Informations obtenues lors du travail de terrain).

Figure n°2 : Localisation de la zone d'étude

Source : Analyse du modèle numérique du terrain SRTM 30 m et images google earth.

III.Résultats obtenus

1. Rôle des caractéristiques physiques dans la survenue des crues torrentielles

a. Facteurs morphométriques

Le bassin versant d'Aouerga appartient au versant nord de l'Anti-Atlas occidental, s'étend sur une superficie de 1220,22km^2 avec un périmètre de 216,68km. Les paramètres de forme (Coefficient de compacité, Longueur du rectangle équivalent, Largeur du rectangle équivalent et l'Indice de forme) montrent que le bassin d'Aouerga a une forme longitudinale (Tab.1). Le bassin versant prend également une direction générale sud-est - nord-ouest.

La figure n° 3 et l'analyse morphométrique, montrent que le bassin versant est dominé par des altitudes entre 1000 et 1800 m, constituant 77,96% de la surface totale du bassin. Les altitudes comprises entre 1200 et 1400 m ne représentent que 28,46%, concentrées au milieu du bassin versant.

Les altitudes les plus élevées dépassant 2000 m se situent au sud-ouest près du Jbel El Kest,

dont la hauteur atteint 2374 m, appartenant au massif de Kerdous (Peltier, 1978).

Figure n°3 : Répartition des tranches d'altitude dans le bassin versant de l'oued Aouerga.
Source : Analyse du modèle numérique de terrain SRTM 30 m

Les indices de forme tels que, la pente moyenne, l'indice de pente global et la dénivelée spécifique sont très élevés, expliqués par la présence des reliefs très accidentés, et plus particulièrement, l'indice de la dénivelée spécifique qui atteint 444,68 m. Ces caractéristiques intègrent le bassin versant d'Aouerga dans la classe numéro six, réservée aux reliefs accidentés (voir la classification ORSTOM) (Laborde, 2009).

Superficie A (km^2)	Périmètre P (km)	Coefficient de compacité Kc	Longueur du rectangle équivalent L (km)	Largeur du rectangle équivalent l (km)	Indice de forme Sf
1220,22	216,68	1,74	95,8	12,74	7,52

Tableau 1 : Indices de forme du bassin versant de l'oued Aouerga

Indications des symboles :
$L=(Kc.\sqrt{A})/1.12\times[1+\sqrt{(1-(1.12/Kc)^2)}]$; $l=(Kc.\sqrt{A})/1.12\times[1-\sqrt{(1-(1.12/Kc)^2)}]$; $Kc= 0,28\times(P/\sqrt{A})$; $SF= L^2/A$.
(ElKhalkiet Benyoucef. 2005 ; Roche,1963).

Tranches d'altitudes (m)	Superficie (km²)	Pourcentage (%)	Pourcentage cumulé
<600	68,35	5,60	5,60
600-800	60,09	4,92	10,53
800-1000	89,47	7,33	17,86
1000-1200	167,75	13,75	31,61
1200-1400	347,23	28,46	60,06
1400-1600	271,13	22,22	82,28
1600-1800	165,13	13,53	95,81
1800-2000	43,33	3,55	99,37
>2000	7,74	0,63	100
Totale	1220,22	100	****

Tableau n°2 : Répartition des tranches d'altitude dans le bassin versant de l'oued Aouerga

Figure n°4 : Courbe hypsométrique et histogramme des altitudes du bassin versant de l'oued Aouerga

A (km^2)	P (km)	H_{max} (m)	H_{min} (m)	D_t (m)	P_t (%)	$H_{95\%}$ (m)	$H_{5\%}$ (m)	$H_{50\%}$ (m)	P_m (m/km)	D_s (m)	I_g (m/km)
1220,22	216,68	2307	307	2000	2,09	560	1780	1320	20,88	444,68	12,73

Tableau n° 3 : Paramètres de pente dans le bassin versant de l'oued Aouerga.

Indications des symboles :

A : superficie du bassin versant. P : périmètre du bassin versant. Hmax: altitude maximale. Hmin: altitude minimale. H95% : altitude dépassée sur 95 % de la superficie du bassin versant. H5% : altitude dépassée sur 5 % de la superficie du bassin versant. H50% : valeur médiane des altitudes du bassin versant.Pm : pente moyenne du bassin ; Pm = Dt/ Lrect.éq. = (Hmax- Hmin) / Lrect.éq. ; avec D_t: dénivelée théorique (m),Lrect.éq. : longueur du rectangle équivalent (km), Hmaxet Hmin: altitudes maximale et minimale du bassin (m). Pt : pourcentage de la

pente ; Pt = Dt (m)/ Lrect.éq. (m) = (Hmax - Hmin).100 / Lrect.éq. Ig : indice de pente global ; Ig = D / Lrect.éq. = H95% - H5% / Lrect.éq. ; avec $H_{5\%}$: altitude dépassée sur 5% de la superficie du bassin (m), $H_{95\%}$: altitude dépassée par 95% de la superficie du bassin (m) et Lrect.éq. :longueur du rectangle équivalent (km).Ds : dénivelée spécifique ;Ds = Ig.$\sqrt{A}$; avec Ig : indice de penteglobal et A : superficie du bassin versant (km^2). (El Khalki et Benyoucef. 2005 ; Dubreuil, 1974 ; Roche, 1963, Touaibia, 2004).

b. Facteurs hydromorphométriques

Le cours d'eau principal du bassin versant de l'oued Aouerga se prolonge sur une distance de 104,11km de l'amont vers l'exutoire. Il se caractérise par un coefficient de sinuosité atteignant 1,96, ce qui signifie la présence de forte méandres (Fig 5).

Les indices hydromorphométriques mesurés (Tab.4 et 5) ont montré que le bassin versant se caractérise par des éléments importants qui contrôlent son comportement hydrologique. La densité de drainage et la densité hydrographique sont faibles en raison de ses caractéristiques géologiques représentées par la présence d'importantes zones de roches carbonatées perméables, en particulier les dolomies. Néanmoins, l'écoulement des eaux dans ce bassin versant est caractérisé par une vitesse et un temps de concentration importants (ils atteignent respectivement 2,45m/s et 11,78h). Ceci s'explique, notamment, par la pente générale du cours d'eau principal et ses affluents, ainsi que la dégradation du couvert végétal dans la majeure partie de la superficie du bassin hydrographique.

Figure n°5 : Le réseau hydrographique du bassin versant de l'oued Aouerga.
Source : Analyse du modèle numérique de terrain SRTM 30 m

Ordre du cours d'eaux	Nombre du cours d'eaux	Longueur des cours d'eaux (km)	Longueur moyenne des cours d'eau (km)	Rapport de confluence
1	309	501,72	1,62	--
2	71	246,93	3,48	4,35
3	20	174,26	8,71	3,55
4	7	57,87	8,27	2,86
5	1	79,43	79,43	7,00
Total	408	1060,22	2,60	***

Tableau n°4 : Caractéristiques hydrographiques du bassin versant de l'oued Aouerga.

Superficie A (km^2)	Densité de drainage D_d (km/km^2)	Densité hydro-graphique F	Longueur du cours d'eau principal (km)	Pente moyenne du cours d'eau principal P_{moy}(m/km)	Temps de concentration T_c (h)	Vitesse de l'écoulement de l'eau V (m/s)	Coefficient de sinuosité Si
1220,22	0,87	0,33	104,11	14,5	11,78	2,45	1,96

Tableau n°5 : Paramètres hydromorphométriques du bassin versant de l'oued Aouerga.

c. Facteur géologique

Les caractéristiques géologiques jouent un rôle très important dans l'étude d'un bassin versant. Plus la structure géologique est imperméable, plus le ruissellement de surface est important, et donc la possibilité d'un fort écoulement d'eau et la survenue des crues et des inondations.

Figure n°6 : La géologie du bassin versant de l'oued Aouerga.

Source : Carte géologique du Maroc 1/1.000.000, la Direction de la Géologie, Ministère de l'Energie et l'Exploitation Minière et les Energies Renouvelables.

Structuralement, le bassin versant d'Aouerga, fait partie de l'Anti-Atlas occidental, constitué principalement de formations géologiques précambriennes, dont les formations calcaires et dolomitiques inférieures d'âge Adoudounien, qui représentent 43,83% de la surface du bassin versant. D'autres formations dolomitiques, calcaires et de schistes violacés d'âge Taliwinien occupent 13,85% de la surface.

Le cambrien inférieur est représenté par une série de formations variées au niveau du synclinal d'Aouerga, constituées de calcaires noirs et une alternance de calcaires et de dolomie avec un pourcentage de 29,22%. Les différents types de roches, trouvés dans le bassin versant d'Aouerga, sont mentionnés dans la figure n° 6 et le tableau n° 6.

Au point de vue hydrologique, « l'oued Aouerga, profondément encaissé dans les formations "lie-de vin" qui constituent au sein de la masse calcairo-dolomitique un niveau plus tendre, draine un vaste bassin allongé » (Saidi,1995), et bien que ce bassin versant soit constitué, principalement, de roches de perméabilité importante, cela n'empêche pas la survenue d'un ruissellement de surface rapide, notamment avec une faible couverture végétale et la présence relative de pentes accidentées. Le ruissellement de surface est plus intense dans ces zones, lorsque la pluie continue pendant plusieurs jours (au moins deux jours) ou que de forts orages se produisent provoquant des crues dévastatrices. C'est ce que montrent les données enregistrées dans les stations météorologiques et les crues qui ont frappé la région (par exemple les crues de 2010, 2014 et 2018).

Types de roches	Superficie (km^2)	Surface (%)
·Adoudounien : dolomies inférieures précambrien	534,86	43,83
·Cambrien inférieur	356,59	29,22
·Taliwinien : "Série lie de vin" précambrien	169,00	13,85
·Série schisto-gréseuse et conglomératique	39,99	3,28
·Quartzites et localement dolomies	31,97	2,62
·Gabbros précambrien	30,72	2,52
·Série sédimentaire de base	28,00	2,29
·Séries volcaniques	19,50	1,60
·Dolérites, gabbros et adinolites	4,94	0,40
·Dunes pléistocène moyen	4,65	0,38
Totale	1220,22	100

Tableau n°6 : Répartition des types de roches dans le bassin versant de l'oued Aouerga

d. Le couvert végétal :

Le couvert végétal est un élément de grande importance dans l'étude du comportement hydrologique des bassins versants. Ceci est évident pour la réception et l'infiltration de quantités d'eau de pluie, ce qui réduit et ralentit, à la fois, la vitesse de ruissellement de surface et le temps de concentration. Il permet, également de stabiliser les versants et assure une protection antiérosive et contre les risques d'inondations (Rey, 2018). L'efficacité de cet élément dépend

de sa densité, tandis que l'absence d'une couverture végétale dense constitue un facteur favorable pour la production et la propagation des crues importantes (Salomon,1997).

Figure n°7 : Le couvert végétal dans le bassin versant de l'oued Aouerga

Source : Image satellitaire Landsat 8 Oli, datée du 13 -09-2020

Généralement, cette région est classée parmi les zones les plus vulnérables à la désertification et à la dégradation des terres (HCEFLCD, 2013).

Les images satellitaires montrent que le bassin versant d'Aouerga se caractérise par un couvert végétal très dégradé et concentré sur les versants à des altitudes qui dépassent 2000 mètres au sud-ouest (Figure n°7).

L'arganier (Argania spinosa) est l'espèce la plus dominante et répandue. Elle se situe parmi les espèces thermophiles et xérophiles (Quarro et al, 2011), et caractérisée par sa capacité de résistance et d'adaptation à la variabilité pluviométrique. Également, on trouve d'autres espèces rares, ainsi que des plantes herbacées et aromatiques telles que l'armoise (Artemisia), le thym

(Thymus), Euphorbe cactiforme "Daghmous" (Euphorbia echinus) (Informations obtenues lors du travail sur le terrain).

Il existe d'autres espèces végétales associées à l'exploitation humaine, dans les endroits où la population s'installe près des douars ou petits villages (presque 107 douars), dont les plus importants sont les amandiers et les oliviers, ainsi que les arbres fruitiers et diverses cultures, qui se concentrent notamment le long de l'oued, sous forme de petites exploitations (microfundium). En outre, l'activité pastorale est traditionnelle, elle cible les pâturages naturels et affecte le couvert végétal de la région.

Photo n°1 : Arganier dégradé sur les versants de l'Anti-Atlas
(Les rives de l'oued Aouerga en aval de son bassin versant)

e. Facteur climatique (la pluviométrie)

Les précipitations constituent un facteur important dans le fonctionnement des bassins versants (Saidi,1995). Afin d'étudier la distribution des pluies annuelles et mensuelles dans le temps et dans l'espace, cette étude a été servie des données fournies par la NASA, en raison de l'absence des stations de mesure dans la zone étudiée. Nous rappelons que la plateforme numérique de la NASA ne fournit que des données mensuelles et annuelles ; pour cela, nous étions obligés d'utiliser les données de la station d'Amaghouz, près du bassin Aouerga, qui fournit des enregistrements journaliers.

Selon les données climatiques et l'indice d'aridité de De Martonne (1926) (Lebourgeois, 2010), le climat de la région varie de semi-aride à aride (de l'aval vers l'amont). La moyenne pluviométrique annuelle dans le bassin d'Aouerga varie entre 170,62 mm en amont et 264,73 en aval. Pendant une période de 39 ans (1981-2019), les pluies maximales annuelles ont été enregistrées en 1987, 1996 et 2014, atteignant plus de 500 mm. Alors que les pluies les plus basses ont été enregistrées au cours de deux années successives 2018 et 2019, atteignant respectivement, 10,11 mm et 3,64 mm (Figure n°8). Les résultats de l'analyse ont montré que les quantités enregistrées au cours des 25 années à Ait Brahim étaient inférieures à la moyenne interannuelle, contre 14 années seulement pendant lesquelles les pluies ont dépassé la moyenne. Cela montre que les pluies dans la région sont caractérisées par des irrégularités d'une année à l'autre, en raison de l'impact de deux types d'influences ; influences nord et nord-ouest d'un côté, sud et sud-est de l'autre côté (Quarro et al, 2011).

Le climat de la région est également influencé par d'autres facteurs importants, à savoir la topographie et l'exposition des versants. Les versants nord et nord-ouest reçoivent les vents humides de l'océan Atlantique, tandis que les versants sud et sud-est sont exposés aux vents secs du désert (Chergui).

Les pluies mensuelles moyennes sont réparties de manière inégale d'un mois à l'autre. En général, on peut distinguer deux périodes différentes ; la période humide s'étend d'octobre jusqu'à avril, et la période de pluies très faibles et parfois sèche de mai à septembre comme le montre la figure n° 9.

Figure n°8 : Pluies annuelles enregistrées au milieu du bassin versant de l'oued Aouerga entre 1981 et 2019 (Ait Brahim, Lat30.14551° ; Long-9.03199°).

Source: Prediction of Worldwide Energy Resource (POWER)https://power.larc.nasa.gov/

La figure ci-dessous, montre que le mois de novembre a enregistré la moyenne mensuelle la plus élevée au cours de la période étendant de 1981 à 2019, avec une valeur de 46,45 mm suivi du mois de décembre avec une valeur de 42,61 mm.

Figure n°9 : Pluies moyennes mensuelles enregistrées au bassin versant d'Aouerga entre 1981 et 2019 (Ait Brahim, Lat30.14551° ; Long-9.03199°)

Source: Prediction of Worldwide Energy Resource (POWER)https://power.larc.nasa.gov/

En ce qui concerne les pluies maximales journalières, nous nous sommes appuyés sur les données de la période prolongée de 1977 jusqu'à 2019 pour la station météorologique d'Amaghouz située au sud-ouest du bassin versant d'Aouerga, en raison de la qualité de ses données et de l'absence, presque totale, des lacunes, par rapport aux deux stations voisines (Barrage Ahl Souss et N'Guerf).

La moyenne de pluies journalières maximales est d'environ 44,8 mm. Les résultats de l'analyse ont montré qu'au cours des 18 dernières années (2002- 2019), certaines années ont enregistré des quantités exceptionnelles et bien supérieures à la moyenne interannuelle. Ce qui donne une tendance générale à l'augmentation, et explique également, les crues très extrêmes survenues pendant cette période, en particulier, les crues de 2002, 2010, 2014 et 2018, qui ont enregistré, respectivement 89,8mm, 66,8 mm, 155,3 mm et 57,1 mm (Figure n°10).

Figure n°10 : Pluies maximales journalières enregistrées à la station d'Amaghouz entre 1977 et 2019 (Amaghouz, Lat. 29.732689° ; Long.-9.163558°).

Source : ABHSM

Il semble que les pluies journalières maximales qui ont dépassé la moyenne interannuelle pendant 43 années, se sont produites 19 fois, contre 24 fois en dessous de la moyenne. Ces pluies maximales sont inégalement réparties au cours des mois, et concentrées principalement dans les mois de novembre, janvier et février. Par conséquent, la plupart des crues dévastatrices connues dans la région, se produisent au cours des trois mois mentionnés, en raison de précipitations journalières extrêmes qui atteignent parfois plus de 155 mm en quelques heures.

Les périodes de retour ou temps de retour (Meylan et Musy, 1999) de pluies maximales journalières, selon la loi Ln-normale, sont indiquées dans le tableau n° 7.

Fréquences	1/2	1/5	1/10	1/20	1/50	1/100
Période de retour (en années)	2 ans	5ans	10ans	20ans	50ans	100ans
P. Max. Journalières (mm)	39,7	60,5	75,4	90,5	111,1	127,4

Tableau n°7 : Période de retour de pluies maximales journalières selon la loi Ln-normale.

Source : Station Amaghouz, ABHSM.

En raison de l'absence des données de débit d'écoulement, ce travail a adopté la formule de Fuller, l'une des formules empiriques la plus utilisée pour estimer le débit de crues. (Bouziane,1997 ; Ouarda et al., 2001).

$$Q_T = (4xN /300) (1 + a \log T) (A^{0,8} + 8/3\ A^{0.5})$$

Où

Q_T : Débit de pointe en m^3/s de période de retour T années ;

A : Superficie du bassin versant en km^2 ;

N : Coefficient généralement pris égal à 80 en plaine et 100 en montagne ;

a : Coefficient variant entre 0.7 et 1.7 et pouvant dépasser 2 dans les régions arides.

Fréquences	1 /5	1/10	1/20	1/50	1/100
Période de retour (en années)	5ans	10ans	20ans	50ans	100ans
Débits des crues (m^3/S)	807,93	966,65	1125,38	1335,20	1493,92

Tableau n°8 : Temps de retour des débits de crues selon la formule empirique de Fuller (Formule développée).

2. Impact du risque des crues torrentielles sur la commune Ouled Dahhou

L'oued Aouerga coule dans une direction Sud-Est-Nord-Ouest sur une distance d'environ 24 km depuis l'exutoire sur le pied du versant nord de l'Anti-Atlas à Tagounite jusqu'à son embouchure dans l'oued Souss. Il traverse trois communes rurales (Imi Mqourn, Ahl Reml et Lagfifat) avant d'atteindre la commune Ouled Dahhou, qui constitue son dernier passage pour se déverser dans l'oued Souss. Il traverse, également, au cours de son écoulement, un paysage morcelé en terres agricoles et fermes, la route provinciale numéro 1714 et la route nationale numéro 10.

En raison de sa faible profondeur (lit superficiel) et de l'absence des murs de protection, l'oued Aouerga perd son lit au nord-ouest de la commune Lagfifat voisine, presque deux kilomètres avant d'atteindre la route provinciale numéro 1714, à une distance d'environ 6,8 km, pour s'étendre sur de grandes surfaces, notamment lors de la survenue de grandes crues à haut débit.

En aval, l'oued Aouerga prend la forme d'un cône de déjection constitué de dépôts sablo-limoneux très calcaires (Watteeuw, 1964). Cette situation permet l'apparition d'un ruissellement de surface diffus lors des crues ; cela rend, les centres ruraux et les exploitations agricoles exposées aux crues de l'oued Aouerga.

Figure n° 11 : Profil topographique de l'oued Aouerga dans sa partie aval.

a. Rôle anthropique dans l'amplification du risque des crues torrentielles

La responsabilité humaine dans l'exacerbation du risque des crues torrentielles dans la commune Ouled Dahhou est fortement présente. Au cours des dernières décennies, la région a connu de longues périodes de sécheresse. C'est ce qui a conduit la population à exploiter le cours libre de l'oued Aouerga, totalement ou partiellement. Cela s'explique, d'une part, par le désir des habitants d'acquérir plus de terrains pour l'agriculture ou le logement, et d'autre part, par leur conviction que l'oued ne réutilisera pas son « cours » après une longue période de sécheresse. Cependant, cette croyance reste erronée du point de vue hydrologique, car l'oued n'oublie jamais son lit. Bien que la loi n°10.95 et après la loi n°36.15, relatives à l'eau, définissent respectivement, dans le premier et le deuxième chapitre, le domaine public hydraulique, et interdisent son exploitation non réglementée. Cependant, cela ne se reflète pas dans la réalité. Parallèlement à l'expansion de l'utilisation de l'espace dans la commune, il n'y a eu aucun appui en termes des infrastructures de protection contre les crues, ni au niveau des canaux de drainage et d'assainissement, ni en termes de murs de protection et de ponts adéquats.

L'impact de l'homme se manifeste, également, par sa contribution à la dégradation du couvert végétal en amont du bassin versant d'Aouerga, en raison des activités pratiquées, notamment l'agriculture, le surpâturage et l'abattage des arbres. Cette dégradation rend les sols plus sensibles aux précipitations et au ruissellement superficiel violent.

b. Quelques événements dramatiques de crues

La commune territoriale Ouled Dahhou a connu, ces dernières années, trois événements catastrophiques (2010, 2014 et 2018), dus aux crues dévastatrices de l'oued Aouerga, qui ont laissé de lourdes pertes, et resteront gravées dans la mémoire collective de la population locale.

Les visites du terrain et les enquêtes réalisées avec la population locale montrent que la région est exposée, à chaque fois, à des pertes matérielles lourdes : chute des murs, endommagement des propriétés des résidents, inondation des équipements et d'établissements publics tels que les établissements d'enseignement, accumulation de boue, destruction des routes et interruption de la circulation routière, coupure d'eau et d'électricité et endommagement

des cultures.

Les douars les plus vulnérables et les plus exposés aux risques des crues de l'oued Aouerga sont : Ali Ben Haddi, Dar Ben Ali, Ouled Abbou, Ouled Ali, Eshabat, Ediabat, Ouled Semmane, El kherarza, Ali Oubrahime, El Jarf et Ait Alla.

Photos n° 2 et 3 : Centre de la commune Ouled Dahhou lors de crue de 2018.

Figure n°12 : Les zones exposées aux risques des crues dans la commune Ouled Dahhou.

3. Propositions d'aménagement et de protection

D'après les résultats obtenus, nous proposons deux projets fondamentaux afin de réduire et d'affaiblir les effets des crues torrentielles dévastatrices.

a. Aménager l'amont pour protéger l'aval

Les travaux d'aménagement en amont visent la réduction de la vitesse d'écoulement des eaux de surface y compris la construction des petits barrages de drainage ou barrages d'écrêtement des crues, la réalisation des seuils au niveau des principaux affluents de l'oued Aouerga, la construction d'un grand barrage sur le cours d'eau principal afin d'en profiter pour l'approvisionnement en eau, le reboisement des versants dégradés dénudés et à pente forte, ainsi que la sensibilisation de la population à l'importance du couvert végétal pour la lutte contre l'érosion et dégradation du sol et dans la durabilité et l'équilibre des écosystèmes.

b. Travaux de protection en aval

Les travaux de protection en aval nécessitent la construction d'un canal principal ou d'un cours d'eau artificiel, afin de dévier l'écoulement de l'oued Aouerga en dehors du centre Ouled Dahhou vers son embouchure à l'oued Souss.

Les passages et les ponts routiers doivent, également, être construits selon les normes et les dimensions qui permettent le passage et l'écoulement de volumes de crue importants (crues rares et exceptionnelles), avec des périodes de retour de 20 à 50 ans et plus. Ces types d'inondations peuvent être considérés comme des crues de référence ou crue de projet.

Conclusion :

Sur la base de tout ce qui précède, la zone d'étude présente des caractéristiques physiques et anthropiques très favorables à la formation des écoulements superficiels violents et à la genèse des crues torrentielles dévastatrices. La combinaison de toutes ces caractéristiques augmente et aggrave le niveau de la vulnérabilité dans la commune, et le degré d'exposition de la population locale aux risques crues torrentielles.

Par conséquent, les travaux de protection contre les risques liés à ce phénomène à Ouled Dahhou doivent être exécutés d'une manière globale. D'une part, l'aménagement du bassin versant source des crues torrentielles de l'oued Aouerga, d'autre part, l'aménagement au niveau de la commune, afin de permettre le passage facile des eaux et améliorer les conditions d'écoulement de l'oued sans provoquer de perte.

Bibliographie :

- Agence du Bassin Hydraulique du Souss Massa et Drâa (ABHSMD) (2013). Étude de protection contre les inondations dues à l'oued Aouerga et ses affluents.
- Bouziane A., (1997). Estimation régionale des débits de crues : Méthodes utilisées au Maroc, Rapport scientifique. Université Mohammed V, École Mohammadia d'Ingénieurs, Maroc, 12p.
- Cour des comptes (2016). Synthèse du rapport relatif à l'évaluation de la gestion des catastrophes naturelles, 50 p.

- Dubreuil P., (1974). Initiation à l'analyse hydrologique (dix exercices suivis des corrigés), ORSTOM, Paris, 216 p.
- El Khalki Y. et Benyoucef. A., (2005). Crues et inondation de l'Oued El Handak : Genèse, impact et proposition d'aménagement (Atlas de Beni Mellal). Études de géographie physique, UMR6012, ESPACE du CNRS et l'Université de Nice-Sophia-Antipolis, N°XXXII-2005, p 47-61.
- Haut-Commissariat au Plan (HCP), (2014). Recensement Général de la Population et de l'Habitat. (Http://rgphentableaux.hcp.ma/).
- Haut-Commissariat aux Eaux et Forêts et à la Lutte Contre la Désertification (HCEFLCD), (2013). Le Programme d'Action National de Lutte Contre la Désertification : Actualisation et adaptation aux spécificités zonales, Rapport de synthèse.
- Laborde J.P., (2009). Eléments d'hydrologie de surface, Ecole Polytechnique, Université de Nice - Sophia Antipolis, 202p.
- Lebourgeois F., (2010). Cours de bioclimatologie à l'usage des forestiers, Départ. SIAFEE – UFR FAM – AgroParisTech-ENGREF, Nancy, 250p.
- Meylan P. et Musy A., (1999). Hydrologie fréquentielle, édition H G A, Bucarest, 1999, 413p.
- OCDE, (2016). Étude de l'OCDE sur la gestion des risques au Maroc, Editions OCDE, Paris, 239p.
- Ouarda T.B.M.J., Gingras, H., Bobée, B., Lemonier, M. synthèse des méthodes simples de régionalisation : rapport de recherche, INRS-Eau, Québec, 2001.
- Peltier J.P., (1978). La végétation de massif du Kerdous (Anti Atlas occidental), Bulletin de l'Institut Scientifique, Rabat, p5 à 32.
- Quarro M., Sabir M. et Haboudane D., (2011). Diagnostique de la situation actuelle des systèmes arganiers, IRCAM, 221 p.
- Rey, F., (2018). Restaurer les milieux et prévenir les inondations grâce au génie végétal, Editions Quæ, Versailles, 116 p.
- Roche M., (1963). Hydrologie de surface, Gauthier-Villars ORSTOM, Paris, 429 p.
- Saidi M. E., (1995). Contribution à l'hydrologie profonde et superficielle du bassin du Souss (Maroc) climatologie, hydrogéologie, crues et bilans hydrologiques en milieu sub-aride, thèse de doctorat, Université Paris IV-Sorbonne, 213 p.
- Saidi M. E., (1994). Genèse et propagation des crues en milieu subaride : exemple de l'oued Souss (Maroc), Bull. Assoc. Géogr. Franç., Paris, 1994 – 1.
- Salomon J-N., (1997). L'homme face aux cures et inondations, Collection Scieteren ; Presses Universitaires de Bordeaux.136 p.
- Touaibia B., (2004). Manuel pratique d'hydrologie, Editeur Presses Madani frères. Année de publication, Blida, 166p.
- Watteeuw R., (1964). Les sols de la plaine du Souss et leur répartition schématique au 1/500 000e, AL AWAMIA (MA), n° 10, p. 141-185.

إفريقيا: هل يشكل التزايد السكاني السريع تهديدا لأروبا؟

Africa : Is the rapid increase in population a threat to Europe?

1- امحمد لزعر، جامعة سيدي محمد بن عبدالله- فاس

الملخص: إن القارة الافريقية التي تعرف تزايدا سريعا في عدد سكانها ونموا ضعيفا في اقتصادها وعجزا ديموقراطيا ، تجمع كل العوامل المشجعة على الهجرة .غير أنه إذا كانت كل المعطيات تظهر أهمية الهجرة الداخلية، فإن هجرة الافارقة خارج القارة ،يمكن أن تشهد تزايدا في العقود المقبلة .

وبالنظر لقربها الجغرافي ولعلاقاتها التاريخية ، فإن أوربا التي أصبحت واحدة من المناطق الأولى للهجرة في العالم ، ستكون بالتأكيد وجهة مفضلة للافارقة المرشحين المحتملين للهجرة . لكن الموقف الحالي لاوربا اتجاه القارة وأحواض الهجرة ،يستبعد علنا فتح مجالها أمام المهاجرين ، وعلى الخصوص المهاجرين غير القانونيين. ومع ذلك ، فإن ضعف ديموغرافيتها ، يفرض عليها اللجوء إلى الهجرة ، علما أن هذه المبادرة لا يحصل حولها الاجماع ، فهي مدانة سياسيا ، لكنها مرغوب فيها ومدافع عنها اقتصاديا .علاوة على ذلك لا ينكر المعادون للهجرة ، الدور الحيوي الذي يلعبه حضور الأجانب في مجتمعاتهم . وقد تجسدت هذه الحقيقة بشكل ملموس خلا ل فترة كوفيد 19 .وبالنظر لما نعرفه عن المجتمعات الاوربية ،فإن إغلاق الحدود في وجه الأجانب يتعارض مع توازناتها. لهذا فإن الدعوة إلى فتح قنوات قانونية للهجرة مطلوبة، أكثر من أي وقت مضى، لتجنب الكوارث الإنسانية (20000غريق في البحر الأبيض المتوسط بين 2014-2020).

الكلمات المفاتيح: افريقيا- أوروبا-الانفجار السكاني-الهجرة واللجوء-سياسات غير مستقرة- أزمات عرقية.

Abstract: With its rapidly growing population, insufficient economic growth, and democratic deficit, the African continent combines all the factors that encourage emigration. However, if all available data show the importance of internal migration, the departure of Africans from their continent could increase in the coming decades.

Given its geographical proximity and historical ties, Europe, which has become one of the world's leading immigration areas, will certainly be a preferred destination for Africans, potential candidates for emigration.

But the current attitude of Europe towards the continent and the large migratory basins openly excludes opening its space to migrants and more particularly to illegal migrants.

The fact remains that the weakening of its demography makes it necessary to resort to immigration, knowing that this initiative is not unanimously supported; it is politically denounced, but economically defended and desired. On the other hand, those who are hostile to immigration cannot deny the vital role of the presence of foreigners in their society.

This reality has been further carcerized during the Covid-19 period.

In the light of what we know about European societies, closing the borders to foreigners goes against their equilibrium. This is why the call for the creation of legal channels for international migration is more necessary than ever to avoid human dramas(20000 drowned in the Mediterranean betwen 2014-2020).

The keywords: Africa - Population growth - Europe - Immigration - Emigration - Political instability - Ethnic conflicts.

Introduction

En légitimant le partage du continent africain, sous prétexte de civiliser les races inferieures, la conférence de Berlin (1884-1885) a jeté les bases de balkanisation du continent et sa soumission aux grandes puissances européennes. Les Etats africains nouvellement créés dans les années 60 en relation avec le processus de décolonisation sont restés, en majorité, très dépendants des anciennes puissances coloniales[1]. Celles-ci ont conservé des relations privilégiées avec leurs anciennes colonies, sources de matières premières, vitales pour le fonctionnement de leur appareil productif. Les frontières héritées de la période coloniale, l'essor des conflits ethniques et l'instabilité politique ont créé les conditions propices pour les anciens colons de continuer à tirer profit de ses richesses. Cette instabilité s'est exacerbée avec l'augmentation rapide de la population depuis les années 60. Entre 1950 et 2000, la population totale de l'Afrique a plus que triplé, quant à la population urbaine, elle a été multipliée par 9 sur l'ensemble du continent, avec des disparités spatiales notoires au niveau régional.

Aujourd'hui, l'Afrique représente plus de18% de l'ensemble de la population mondiale contre 16% en 2018. Malgré l'énorme richesse du continent et ses immenses terrains fertiles, il concentre, paradoxalement, le plus grand nombre de pauvres au monde et occupe une place inquietante en matière du développement humain. Ce constat laisse prévoir une éventuelle intensification des flux migratoires. Dans ce continent où la migration est très ancrée dans les structures culturelles, notamment en Afrique de l'ouest, les déplacements de la population se font en grande partie entre les pays voisins .Quant aux flux vers les pays européens, américains, arabes producteurs de pétrole et asiatiques, relativement modérés, jusqu'à présent, ils augmenteront probablement dans les prochaines décennies au regard de la surcharge démographique, de l'insuffisance de la croissance économique et de l'instabilité politique.

Cet article s'articule autour de trois axes. Le premier analysera succinctement l'évolution rapide de la population africaine et l'enracinement de la mobilité dans le continent. Le second s'attachera à évoquer quelques aspects de l'instabilité politique, la recrudescence des conflits ethniques, stimulateur des mobilités, et enfin, le troisième traitera de l'importance du phénomène migratoire international africain.

Il s'appuie sur une série d'études réalisées en Afrique, en France et au Maroc, ainsi que sur des données statistiques de l'UE, des Nations-Unies et du ministère de l'intérieur marocain .Les données les plus récentes sont extraites de certains journaux nationaux et internationaux

- Augmentation rapide de la population Africaine

Il est reconnu, aujourd'hui, que parmi les changements majeurs à venir ce sera l'augmentation rapide de la population en Afrique. De 250 millions en 1950, 1,1milliard en 2020, le continent devrait avoisiner les 2,5milliards en 2050. De 2000 à 2017, la population de l'Afrique a augmenté de 58 %, contre 19% pour le reste du monde. Cette augmentation a été remarquable, surtout en Afrique Subsaharienne qui a enregistré la croissance la plus rapide au monde depuis l'an 2000 (autour de 2,7%, contre 0,3% à 1,8% à 2 , 8% ailleurs), selon les Nations unies. C'est

[1] - Audrey Lenoel et yoan Molinero Gerbeau :Migrations ouest –africaines vers les pays méditerranéens et travail agricole,in Book Mediterra2018-Migrations et développement rural , inclusif en Méditerranée, Publisher :CIHEAM

pourquoi l'hypothèse d'un triplement de la population africaine d'ici 2100 est plus raisonnable[2], par rapport à celle rapportée par le journal le monde « la population pourrait quadrupler pour atteindre 4,4milliards en 2100 »[3]. Cette progression démographique vertigineuse est soulignée également par Ivan Martin : « Plus de la moitié de la croissance démographique du monde sera concentrée dans dix pays , dont six Africains (Nigéria , Ethiopie ,République Centre Africain ,Tanzanie, Ouganda et Egypte) »[4] .Quant à la population d'Angola ,du Burundi, de la RDC, du Mali, de l'Ouganda, de la Somalie, de la Tanzanie et du Zambie serait multipliée au moins par 5 en 2050[5]. Le problème se pose encore avec plus d'acuité pour le Nigéria et l'Ethiopie. La population du Nigéria, pays le plus peuplé d'Afrique, atteindrait 444 millions en 2030, dépassant les Etats-Unis et 900 millions en 2100[6], en raison d'une forte fécondité : environ 5,7 enfants par femme. Il en est de même pour l'Ethiopie, sa population est passée de 18297476 habitants en 1951 à 108493469(mi-avril 2019)[7].Malgré un taux en assez forte baisse depuis plusieurs années, la population Ethiopienne augmente toujours d'environ 2,3% par an, soit la deuxième population d'Afrique derrière le Nigéria et juste devant l'Egypte. L'indice de fécondité dépasse 4,20 enfants par femme, soit un indice largement réduit par rapport à celui enregistré au Niger : 7,6 enfants par femme. Le faible recule de la fécondité enregistré au Niger : de 7,6 à 6,95 enfants par femme sur la période 2015-2020 n'empêche pas l'augmentation vertigineuse de sa population : de 2,5 millions d'habitants seulement en 1950, ce pays en compte presque dix fois plus aujourd'hui et pourrait atteindre 164 millions d'habitants en 2100, selon les projections des Nations- unies[8]

Selon les prévisions des Nations-unies, le continent africain représentera 22% de la population mondiale en 2050, contre 16% en 2018. En 2017, 41% de la population africaine avait moins de 15 ans. La classe d'âge 15-30 ans qui présente 480millions aujourd'hui ; passera à 780 millions en 2050[9]. L'Afrique en général et l'Afrique Subsaharienne en particulier, présentent, les taux les plus élevés du monde de jeunes entre 15 et 34 ans. Pour répondre à cette croissance démographique fulgurante, l'Afrique doit créer 18 millions d'emplois par an , soit davantage que le reste du monde souligne l'organisation mondiale du travail ,alors que seulement 3 millions y sont créés actuellement[10]. Mais l'insuffisance de la croissance économique, environ 1,5% en 2018 avec des différences notoires entre les pays, risque de renforcer leur instabilité. Ceci est d'autant vrai lorsqu'on sait que les richesses du continent (les hydrocarbures, les

---

[2] - Dominique Tauti et Bruno Schoumaker :Les évolutions démographiques de l'Afrique Subsaharienne entre 2000et 2020 et les défis d'ici 2050,Ined , mise en ligne ,novembre 2020 ;la démographie de l'Afrique Subsaharienne aux XXI siècle .Bilan des changements de 2000-2020, perspectives et défis d'ici 2050, population 2020 ;2et3

[3] - Le Monde 20sep 2017

[4] - Ivan Martin :Jeunesse ,Emploi ,Migration et partenariat Europe Afrique ,in Laarbi Jaidi et Ivan Martin (ds) :Le patenariat Afrique –Europe en quête de sens, CP Policy 2018

[5] - Rapport de l'Assemblée Nationale n 4551, 2017

[6] - Rapport de l'Assemblée National,2017,op cit

[7] - htt//countryoneters.inf/fr/Ethiopia

[8] --Sabin Cessou : Une Afrique à plusieurs vitesses, le Monde Diplomatique, Octbre-Septembre2019

[9] - Ivan Martin ,2018,op cit

[10] - Ivan Martin,2018,op cit

minerais, les nappes aquifères, les fertilités des sols…), profitent plus aux anciennes puissances coloniales ; aux groupes terroristes et aux réseaux mafieux, plutôt qu'aux africains. D'où l'aggravation de malnutrition ; puisque presque la moitié½ de la population africaine en souffre. D'après certaines estimations, plus de 400millions de personnes en Afrique vivent avec moins de 1,25 dollars par jour[11].

En effet, tandis que d'autres régions ont connu une forte baisse du niveau de pauvreté au cours des quatre dernières décennies, celle-ci s'est aggravée dans quarante-sept pays de l'Afrique Subsaharienne. C'est l'unique région du monde où le nombre de personnes vivant dans l'extrême pauvreté a presque doublé[12] .Parmi les quarante-huit pays les plus pauvres du monde trente-quatre se trouvent en Afrique qui concentre également les vingt-quatre des trente-deux pays qui occupent les dernières places de l'indice du développement humain ajoute-t-elle. Selon un rapport récent des Nations unies (27 avril 2021), le nombre de Sahéliens qui ont besoin d'aide alimentaires et de protection atteint 29 millions. Il s'agit d'un nouveau record enregistré dans six pays : le Burkina-Faso , le nord du Cameroun , le Mali , le nord du Nigéria et le Niger[13]. Partout en Afrique et plus particulièrement en Afrique de l'Ouest, le Sahel central, le bassin du lac Tchad ,le spectre de la faim constitue une préoccupation majeure . Et il est illusoire de remédier à cette situation dramatique dans un contexte marqué par la recrudescence des conflits communautaires, ethniques et la menace des terroristes. Le problème se pose encore avec plus d'acuité pour les pays du Sahel, qualifiés de « l'angle mort de la mondialisation », pour reprendre le terme de Sylvie Brunel[14]. L'essor des conflits, la pauvreté et la recrudescence des opérations terroristes dans cette zone, sont autant de facteurs menaçants la paix sociale et par conséquent accentuent l'instabilité des populations. A ces facteurs déstabilisants, faut-il y ajouter les changements environnementaux qui provoquent des mouvements intenses et soudains de la population. Ces mouvements se font majoritairement et souvent au sein du même pays et parfois entre les pays voisins.

Au sein de ce paysage déstabilisé, les migrations deviennent une question de subsistance et une option pour les familles et les communautés qui rêvent d'un avenir meilleur.

- Conflits et déplacements de la population

En Afrique où les hostilités n'ont jamais vraiment cessé, les déplacements de la population sont un phénomène constant. Les guerres civiles, les conflits étatiques, ethniques et intercommunautaires, les changements environnementaux et l'émergence des groupes djihadistes sont autant de facteurs à l'origine de ces mouvements. Il s'agit d'un continent instable humainement à cause de l'interaction des facteurs cités ci-dessus. Les chiffres disponibles illustrent largement cette réalité .Entre1991et 2002, plus de 2 millions de Sierra Léonais ont été déplacés à cause de la guerre civile. Entre 1990 et1995 , un peu plus de 800.000 Libériens ont trouvé refuge en Côte d'Ivoire et en Guinée. En 2002, plus de 400000 Burkinabais ont pris fuite de la côte d'Ivoire vers leur pays .Le Gabon, quant à lui, a renvoyé en 1995, 80000 étrangers dans leurs pays d'origine.

---

[11] - htt/www as.flerclase.fr/hiche/29/1-afrique-les defis-du développement

[12] --Joaquin Giro Miranda : l'immigration africaine en Espagne, in Papa Denba Fall et Joordi Garreta Bochaca(eds) :Les migrations africaines vers l'Europe .Entre mutations et adaptation des acteurs sénégalais .REMIGRAF-IFAN/GR-ASE Lieida

[13] - Nations-Unies,crise au Sahel , pressRekase2021 sahel crisis VFTR pdf

[14] - Sylvie Brunel 2014 :L'Afrique est-elle si bien partie ,éditions Sciences Humaines

En 2017 , sur les 20millions de déplacés de par le monde , 75% proviennent de 5 pays africains, la RDC , le Nigéria, la Somalie et le Soudan (Nord et Sud) .Près des 2/3 des déplacés se réalisent à l'intérieur des frontières de leurs pays .En 2018 , le continent africain abritait plus de la moitié des 8,5millions de nouveaux déplacés internes que compte la planète[15] .Sur les 10 pays les plus concernés par ce phénomène , l'Ethiopie est la plus touchée, avec 1,4 millions, résultat des violences intercommunautaires et des groupes séparatistes au nord du pays . Sont concernés également la RDC, le Nigéria , la Somalie , le Centre Afrique et le Sud du Soudan ,selon les Nations-unies[16] . Récemment, plus de 5,3 millions de personnes sont déplacées du Sahel au bassin du Lac Tchad .

Les mouvements de personnes risquent de s'intensifier davantage avec l'émergence des groupes djihadistes(Katiba Macina ,Alquaeda) qui trouvent dans une Afrique instable et de plus en plus vulnérable , minutieusement décrite par Sylvie Brunel, un environnement propice pour semer la peur et l'instabilité. En 2018 ,au Burkina Faso, par exemple, la ville Gorgadji, située à une centaine de Kilomètre de la frontière avec le Mali , a accueilli plus de 100.000 personnes déplacées suite aux multiples attaques dans le Nord et l'Est du pays[17] .Il en est de même pour le Mali ,marquée par l'intensité des conflits entre les groupes socio-professionnels provoquant des déplacements sans cesses des populations depuis le début de la crise. Ces conflits se transforment parfois en véritables massacres comme cela s'est produit très récemment dans le village Ogossagou où 160 personnes ont été tuées[18]. Un massacre similaire a eu lieux également dans le Village Dogon où 95 personnes ont trouvé la mort suite à des violences intercommunautaires)[19]. Des drames à répétition sont observés également au Niger, au Nigéria et au Mali, bien que le nombre de morts soit modéré par rapport aux 800.000 décès tutsis enregistrés au Rwanda dans les années 90, sans compter les milliers de déplacés.

En outre, le rôle des facteurs environnementaux dans l'essor des déplacements des populations africaines n'est pas à sous-estimer comme cela s'est produit en 2018, au Kenya, en Somalie, en Ouganda, au Madagascar et en Éthiopie où les inondations et la sècheresse ont entrainé le déplacement massif des populations.

En effet , les déplacements internes et externes de la population africaine résultent de la combinaison de facteurs complexes :environnementaux ,politiques, ethniques et historiques .Pratiquement , les anciennes puissances coloniales , soit par le soutien inconditionnel qu'elles apportent aux régimes autoritaires , soit par leur silence complice , ont une part de responsabilité dans les conflits meurtriers en Afrique et dans l'instabilité politique de plusieurs pays africains. Entre 1960 et 2020 , 200 coups d'Etat , voire plus, ont été recensés en Afrique , 15 rien que pour le Mali[20] . Pour les anciennes puissances coloniales, soutenir les pouvoirs en place, aider les ethnies à s'opposer les unes contre les autres, fait partie de leur stratégie qui vise à assurer davantage de ressources nécessaires pour le fonctionnement de leur appareil productif, comme l'illustre le cas de la France. Sa présence économique, politique et militaire

[15] - RFI afrique

[16] - Les Nations unies 2021 , op cit

[17] - Le monde 18 mars2019

[18] - Le monde 28 mars 2019

[19] - Le monde 10 juin 2019

[20] - Lci,débat autour la situation en Afrique , animé par David Pujadas 2021

dans les anciennes colonies ne peut être justifiée sans la prise en compte de sa stratégie qui consiste à exploiter durablement leurs ressources. Les colonies doivent rester sous contrôle, nous devons maintenir l'ordre ancien rappellent les hauts responsables politiques français. L'intervention militaire de la France en côte d'Ivoire en 2002 par exemple, opération qui a engagé 4000 soldats ne s'explique pas uniquement par des raisons politiques, mais également par l'importance de l'implication économique dans ce pays. A titre d'illustration, en 2002, 20000 ressortissants français travaillaient en côte d'Ivoire et les entreprises détenues par les Français participaient à plus de 50% du PIB[21]. L'instauration de CFA n'est en réalité qu'un élément du colonialisme français fortement défendu et ouvertement exprimé par les responsables en question : « Ne touchez surtout pas au CFA sinon vous serez frappés par le terrorisme » déclarait Michel Sapin[22] , ancien ministre de l'économie. De son côté Jacques Chirac a publiquement reconnu les avantages tirés des anciennes colonies « Nous devons être honnêtes et reconnaitre qu'une grande partie de l'argent dans nos banques vient précisément d'exploitation du continent africain »[23].Quant à Nicolas Sarkozy était très ferme« la France ne peut pas permettre que ses anciennes colonies créent leur propre monnaie pour avoir le contrôle total sur leurs Banques Centrales, si cela se produit ,ça sera une catastrophe pour le trésor public qui pourra entrainer la France au rang de 20eme puissance économique mondiale. Pas question de laisser les colonies françaises d'Afrique avoir leur propre monnaie »[24], souligne-t-il . l'homme africain n'est pas assez entré dans l'histoire , développe-t-il dans son discours de Dakar[25] .La réalité c'est que le drame des africains aujourd'hui ne peut –être dissocié de l'intervention des colons européens « Jadis…Les européens sont venus en Afrique en conquérants .Ils ont pris la terre de vos ancêtres .Ils ont banni les dieux ,les langues , les croyances , les coutumes de vos pères .Ils ont dit à vos pères ce qu'ils devaient penser , ce qu'ils devaient croire , ce qu'ils devaient faire . Ils ont coupé vos pères de leur passé[26] , ils leur ont arraché leur âme et leurs racines .Ils ont désenchanté l'Afrique » .Les blessures sont profondes et l'accession à l'indépendance formelle ne s'est pas traduite par une amélioration sensible du niveau de vie de leurs populations. Les anciennes colonies européennes et plus particulièrement les colonies françaises, réparties entre l'Afrique de l'Ouest et l'Afrique Centrale, sont les plus pauvres en comparaison avec les autres pays ; elles sont aussi les espaces où prospèrent les groupes djihadistes, où se propagent les conflits interethniques et les violences militaires, provoquant d'incessants déplacements de la population aussi bien à l'intérieur du continent que vers l'extérieur. Elles sont surtout celles qui alimentent les flux migratoires illégaux où les migrants risquent chaque jour leur vie en traversant le désert et la Méditerranée. Officiellement, le message véhiculé par les anciennes puissances coloniales est que les pays africains bénéficient des aides pour soutenir leur développement, mais rien ne se traduit dans

[21] - Anne Volvey (dir),Etiaune Rodary ; Isabelle Surun ;KarineBennefla ;Mtriam Houssay-Holzschuch :L'Afrique ,2005,ed Phillippe Lemarchand,Atlande,p.73

[22] - Anne Volvey (dir),Etiaune Rodary ; Isabelle Surun ;KarineBennefla ;Mtriam Houssay-Holzschuch :L'Afrique ,2005,ed Phillippe Lemarchand,Atlande,p.73

[23] - DETOUTUNPEU detoutunpeu.wordpress.com14/12016

[24] - DETOUTUNPEU detoutunpeu.wordpress.com14/12016

[25] - http://www.afrik.com/article12199html

[26] - Nicolas Sarkozy 2007 , op cit

les faits. Il s'agit en effet d'une manière de démonstration ostentatoire d'amitié lors des sommets réunissant les Chefs d'Etat et de gouvernement. Plus le temps passe plus l'hypocrisie des Européens devient manifeste. Leur stratégie est de cacher leur mainmise sur les différentes ressources du continent et de conserver leur hégémonie, sans asseoir une véritable politique de coopération qui pourra stimuler le développement des anciennes colonies. La stagnation, voire la dégradation des conditions socio-économiques des populations de nombreux pays Africains ayant accédé à l'indépendance dans les années 60, en est une bonne illustration .Bref, dans les conditions socio-politiques actuelles, l'Afrique qui recèle d'énormes richesses, ne peut et ne pourra décoller. Sa dépendance est extrême. Elle est condamnée à subir du fait que sur le marché international, ce sont les acheteurs des produits africains exportés qui en fixent les prix et non pas les exportateurs africains. Dans ces conditions, il faut s'attendre à la pérennité de l'instabilité politique, à l'insuffisance de la croissance économique, à la recrudescence des conflits ethniques et à la prolifération des terroristes qui favorisent et favoriseront les déplacements sans cesse des populations.

-La migration est une réalité très ancrée dans la vie des Africains

Les migrations et plus particulièrement les migrations internes sont une constante dans la vie des Africains et plus particulièrement chez les habitants du Sahel. Dans cet espace désertique l'équilibre socio-économique des familles est construit autour la complémentarité migration / agriculture .Pour de nombreux ménages ne pratiquant pas l'agriculture ; faute de terres, font en quelque sorte de la migration leur métier[27] .les migrations étaient utilisées non seulement comme une stratégie d'adaptation aux contraintes économiques et environnementales, mais aussi comme stratégie d'adaptation aux changements sociaux économiques et culturels. Les zones rurales, les villes côtières et plus particulièrement les villes portiers étaient les plus attractives. Cette mobilité s'est renforcée davantage avec la monétarisation progressive de la société traditionnelle .Par ailleurs , il est inutile de rappeler que ce phénomène migratoire, n'a rien avoir avec l'émigration forcée, amorcée au XVI siècle jusqu'à la fin du XIX siècle et qui a été marquée par le trafic et la traite Negrière vers l'Amérique et qui a touché des millions d'Africains .

En revanche, malgré la complexité des facteurs déstabilisants en Afrique, l'ampleur des migrations de l'Afrique Subsaharienne vers le reste du monde, en général, et vers l'Europe, en particulier, demeure très limitée jusqu'à présent. Le Taux total de migration internationale de l'Afrique est de 2,7% de la population totale, c'est-à-dire un taux plus bas que la moyenne mondiale : 3,4% . Et le nombre total des migrants d'Afrique ne dépasse pas les 16 millions[28] dont plus de 50% se sont installés dans d'autres pays africains. Cette proportion atteint plus de 75% chez les migrants de l'Afrique Subsaharienne.

Selon une étude de la banque Mondiale réalisée en 2011, les dix premières destinations africaines dans le monde sont : la France, la côte d'Ivoire, l'Afrique du Sud, l'Arabie Saoudite, les Etats Unis d'Amériques, le Royaume uni, l'Espagne, l'Italie, le Burkina Faso et le Nigeria[29] .Le Gabon ,et plus récemment Le Rwanda constituent également une destination non négligeable pour de nombreux Africains.

---

[27] - Florence Boyer :Mobilités ,Circulations entre Sahel et Afriques méditerranéennes , in Actes Rencontre Sahel-Méditerranée IRD-MEAE,18 avril 2017-Paris,p.24

[28] - Ivan Martin,2018,op cit p.230

[29] - Papa Denba Fall et Jordi Garrata (eds) 2012 op cit

Mais le fait le plus important à souligner dans ce paysage migratoire africain est que si le continent africain constitue le principal réceptacle pour les Africains qui quittent leur pays , les flux migratoires observés depuis 2000, indiquent une orientation de plus en plus nette vers les pays du nord[30]. Les chiffres disponibles illustrent cette tendance : 813000 migrants irréguliers africains ont traversé la Méditerranée entre 2011-2017[31]. Il est évident qu'un tel chiffre constitue un défi majeur pour l'UE qui ne cesse de multiplier les efforts pour contenir ce problème si complexe.Les efforts déployés ont montré leur inefficacité à juguler un phénomène qui prend de plus en plus de l'ampleur .Or , si la mobilité est un phénomène planétaire et les observateurs dans leur majorité reconnaissent la contribution modérée du continent africain dans les flux internationaux à destination les pays d'immigration aussi bien européens qu'américains ,il semble que le durcissement des mesures prises pour contenir l'essor probable des migrants africains ne peut décourager les candidats au départ . Pour faire face à cette évolution inquiétante, les responsables politiques Européens et plus particulièrement français se lancent dans la mobilisation de leurs concitoyens contre le danger de l'immigration en provenance du Sud. Très significative est la phrase choc de l'ex-président français Sarkozy: la crise migratoire n'a pas commencé, elle est à venir. Cette phrase marque aujourd'hui la campagne présidentielle française . Tous se préparent à la mobilisation contre le défi de l'immigration. La lutte contre ce fléau est primordiale pour assurer la stabilité de l'Europe, souligne Edouard Philippe, l'ex-premier ministre de Macron. Ce dernier, tout en annonçant la création de son propre parti : « l'horizon », a rappelé le danger démographique que représente l'Afrique quant à la stabilité de notre pays. Dans dix ou vingt ans la population nigérienne dépassera la population américaine souligne-t-il . Les déséquilibres démographiques entre les deux rives de la méditerranée s'aggraveront davantage dans l'avenir, détaille-t-il. Il faut s'attendre donc à une augmentation certaine des flux migratoires en provenance du sud. Cette onde de peur s'étend à la plupart des pays Européens. En Italie comme en Allemagne, en Espagne, en Grand Bretagne, en Belgique, au Danemark ou en Suisse, en Grèce, à Malte , au Portugal, mais aussi en Bulgarie ,en Pologne, tous souffrant du recul manifeste de leur fécondité et l'augmentation soutenue des personnes âgées, le spectre de l'immigration en provenance du Sud ,constitue une batterie puissante alimentant la montée des partis de l'extrême droite, hostiles à l'immigration. Pour les plus optimistes d'entre eux, le déséquilibre démographique entre le vieux continent et l'Afrique pourrait être gérable à la condition l'Europe change sa politique envers ce continent. Car souvent on oublie que cette Afrique noire mal partie décrite par René Dumont et qui fait peur aujourd'hui n'est, en partie, que le résultat des politiques européennes menées dans ce continent. La responsabilité de ses nouveaux dirigeants , à ne pas épargner évidemment, car ces derniers , une fois au pouvoir, adoptent une politique privilégiant l'intérêt personnel, plutôt la répartition équitable des ressources nationales. Seule une petite minorité, très dépendante des centres de décisions étrangers, qui en bénéficie. Au regard de son passé historique douloureux, du dysfonctionnement de ses systèmes politiques, d'une gouvernance lacunaire et de son poids démographique considérable, il est fort probable que

[30] - La démographie de l'Afrique Sbsaharienne aux xxIsiecle ,bilan des changements de 2000-2020, perspectives et défisd'ici 2050,population 2020,op cit

[31] - Hassan Boubakri :Le prisme migratoire dans les relations futures entre le Maghreb et le reste de l'Afriquei, in Laarbi Jaidi et Ivan Martin(ds) 2018, op cit

l'Afrique continuera à alimenter les flux migratoires vers l'Europe, mais sans s'attendre à une croissance exponentielle des flux ni à des vagues humaines comme celles observées très récemment à la frontière de la Pologne

ou celles enregistrées dernièrement à Ceuta ,lorsque 6000 ou 8000 marocains(hommes ,femmes et enfants)sont entrés à Cette enclave.

Source : Tarik Qattab, quelques 6000migrants marocains ont rejoint le préside de Sebta en quelques heures ,Copyright DR .Le 18-5--2021

C'était un nouveau record commentent les observateurs. Inutile de rappeler l'impact négatif de cet évènement sur les relations diplomatiques des deux Royaumes et qui s'est étendu à l'ensemble de l'Union Européenne. Il s'agit en effet d'un cas isolé qui s'est produit dans un contexte spécifique que nous développerons dans un autre article ; par ailleurs nous signalons que la destination Européenne est toujours considérée comme un espace privilégié pour ceux cherchant un avenir meilleur. Son attractivité demeure très vive .Des milliers de migrants en provenance du sud et de l'est tentent annuellement, d'une manière légale ou illégale de franchir les frontières de « la forteresse européenne » . Les chiffres révélés récemment, par FRONTEX sont très significatifs. Selon cette source 133mille personnes ont franchi illégalement la frontière européennes durant les 9 premiers mois de 2021, soit une augmentation de 68%, par rapport à la même période de 2020[32], mais beaucoup moins de 180000 migrants ayant débarqué sur les côtes Italiennes en 2016[33]. Un peu plus de la moitié de ces migrants était originaire du Nigeria, d'Erythrée , de Guinée , de Côte d'Ivoire , de Gambie , du Sénégal , du Mali, et de Somalie[34]. En outre, entre 2011et 2017 les côtes africaines de la Méditerranée ont vu partir 813000 migrants irréguliers, dont 756000 (soit 93%) ont traversé la Méditerranée Centrale[35]. Bref, ces chiffres montrent combien la migration reste la meilleure stratégie de vie pour de nombreux jeunes africains. Le désir de partir d'émigrer reste très fort chez ces derniers. Cette tendance a été largement confirmée lors du sondage Gallup World Pol en Afrique Subsaharienne puisque 31% des interrogés ont exprimé une préférence pour l'émigration plutôt que de rester dans leur pays, contre 14% au niveau mondial[36] .Cette réalité manifeste s'exprime par la détermination et le non découragement des candidats à l'émigration à abandonner leurs projets migratoires, projets de vie, lorsqu'ils apprennent l'arrestation et le refoulement de migrants lors de leurs tentatives de rejoindre l'Europe. La géographie des zones de départs ainsi que les méthodes et les moyens utilisés se diversifient et les responsables politiques européens reconnaissent ouvertement leur impuissance à juguler un phénomène social si complexe. La politique Européenne de l'externalisation de la gestion des migrations dans les pays du sud s'avère moins efficace pour contenir et maîtriser le flux des étrangers dans leur territoire. Il suffit de citer quelques chiffres du ministre de l'intérieur marocain relatifs aux tentatives de l'émigration irrégulière pour mesurer combien le rêve de rejoindre l'Europe reste un projet de vie pour de nombreuses personnes (hommes et femmes).Selon cette source , le Maroc a fait déjoué 42mille et 71 tentatives d'émigration clandestine et a démantelé 156 réseaux criminels actifs dans le commerce humain, en 2021[37]. En outre, 8890 migrants ont été rapatriés dans leurs pays pendant la même période. Partout le commerce humain devenu très lucratif et le pouvoir des mafias de passeurs se consolide davantage.

---

[32] - Alyaoum24,16-10-2021

[33] - Audry Lenkl et Yoan Molineo Gerbeose ,2018 , op cit ,p.6

[34] - Frontex,2017

[35] --Hassan Boubakri, 2018, op cit ,p 221

[36] - Audry Lenkl et yoan Melineo Gerbeose, 2.18, op cit,p.6

[37] - Alyaoum 24 ,2-11-2021

A Titre illustratif , ce commerce a généré plus de60millions d'euros au profil des passeurs de nos voisins algériens depuis le début 2021[38] . Cette recette est certainement moins importante par rapport aux sommes considérables reçues par les passeurs exerçant en Libye, en Tunisie, au Maroc et au proche orient.

Alyaoum 24,3-11-2021

L'aide au développement, pour l'Afrique et au pays du Sud en général, telle qu'elle est conçue par les responsables Européens n'a pas et ne pourra pas contribuer à une amélioration sensible des conditions de vie des Africains. Dans ces conditions, le continent africain surchargé démographiquement, instable politiquement et déficient démocratiquement, restera un grand foyer qui alimentera les flux migratoires.

Les données disponibles indiquent par ailleurs que si les migrations africaines se font en grande partie au sein du continent, les flux vers l'extérieur et plus particulièrement vers l'Europe ont nettement augmenté au cours des vingt dernières années. Cependant, s'il est impossible d'estimer avec précision le nombre d'éventuels départs, il est donc peu probable, au regard du poids démographique, des crises environnementales et politiques, que les courants migratoires baissent à court terme .Les candidats à l'émigration montreront certainement une forte capacité d'adaptation pour contourner les contraintes de l'espace migratoire européen et international.

Les candidats éventuels au départ n'ont certainement aucune idée du pays où ils vont s'installer, ni du travail qu'ils comptent exercer. Il s'agit de véritables aventuriers .Ce n'est qu'après la réussite de leur aventure et l'installation dans tel ou tel pays, parfois non désiré, que les migrants arriveront à obtenir un emploi .Souvent, il s'agit d'un travail qualifié de trois D (dirty, dangereux, difficiles).

Conclusion

[38] - Jeune Afrique :l'Algerie devenu une veritable industrie,de trafic de migrants vers l'Espagne , pres de 60 millions depuis le début 2021, mardi 4 novembre 2021 , consulter à 12h26

Que l'augmentation rapide de la population africaine puisse inquiéter les pays européens en proie à une peur d'être envahis par les immigrés en provenance du Sud n'est pas vraiment surprenant .La population africaine a triplé en 50 ans, quant à la population urbaine a été multipliée par 9 , sans que cette évolution soit suivie par une véritable politique de développement à la mesure de défi à relever. Reste que le vieillissement des populations des pays européens (d'ici 2050,la part des personnes âgées 60ans et plus sera ,en moyenne multipliée par 1,5% dans les grandes puissances européennes, le phénomène sera particulièrement marqué en Allemagne (1,56%), en France(1,61%) et en Italie (1,69%)) rend nécessaire, même s'il est rare que l'on veuille en convenir, le recours à l'immigration. Celle-ci pourrait, être considérée non pas comme une menace pour l'équilibre de la famille européenne mais plutôt une chance. Ceci passe par le lancement d'un dialogue avec les responsables des grands bassins migratoires africains, pour une utilisation rationnelle de l'immigration .Cette démarche doit être consolidée par des collaborations économiques de taille sur des projets précis et avec des conséquences stratégiques .Ainsi, on peut éviter les drames humains qui se produisent au porte de l'Europe , voire même à l'intérieur de l'Europe , comme cela s'est produit au large de Calais le 24/11/2021 où 31 personnes ont trouvé la mort lors de leur tentative de rejoindre le Royaume -uni . L'Afrique est un continent riche et moins peuplé para rapport aux autres continents, et si aujourd'hui, elle présente une menace, c'est parce que ses richesses sont pillées par les anciennes puissances coloniales et par une élite récemment installée, prédatrice, très dépendante des centres de décisions étrangers. L'instabilité politique dont souffre l'Afrique n'est en partie que le reflet de cette dépendance. La non-ingérence étrangère en Afrique, la redistribution équitable des richesses et la mise en place d'une véritable politique de développement permettraient probablement de réduire les flux des africains hors du continent, sans les juguler définitivement, dans le contexte de la mondialisation et de vieillissement démographique de l'Europe .Le traitement sécuritaire du phénomène migratoire ne constitue pas la meilleure solution .Les flux migratoires ne seraient être taris par quelconque « fermeté ».Il est illusoire de suspendre les migrations .L'Europe a intérêt de créer de voies légales de migration pour « fluidifier les déplacements des populations » , plutôt de multiplier les appels à durcir les politiques migratoires . Telle est la conclusion du rapport d'enquête réalisée par un groupe de parlementaire français, publiée dans le journal le monde du 16/11/2021. Dans le même cheminement d'idée le groupe « regrette l'utilisation de la politique de délivrance de visas à des fins coercitives ». Mais si le durcissement de délivrance de visas réduira certes le nombre d'entré de migrants légaux dans l'espace européen, il ne pourra, en revanche, empêcher l'arrivé des clandestins.

Bibliographie

-Alyaoum 24,16/10/2021
-Alyaoum 24,2/11/2021
-Alyaoum 24, 3/11/2021
-Belkaid Akram et Cecil Marin : Mortelle Méditerranée. Le Monde Diplomatique, décembre 2021.
- Boubakri Hassan : Le prisme migratoire dans les relations futures entre le Maghreb et le reste de l'Afrique , in Laarbi Jaadi et Ivan Martin (ds) 2018
-Boyer Florence : Mobilités, Circulations entre Sahel et Afrique méditerranéenne, in Actes Rencontre Sahel –Méditerranée, FRD-MEME,18 avril 2017
-Brunel Sylvie :L'Afrique est-elle si bien partie ?éd Sciences Humaines

-Cessou Sabin : Une Afrique à plusieurs vitesses , le Monde Diplomatique , octobre-septembre,2019
-Chojnicki Xavier , Frederic Docquier , Lionel Ragot : L'immigration « choisie » face aux défis économiques du vieillissement démographique , in Revue Economique , vol 56(6) ,2005
-DETOUTUNPEU detoutunpeu .Word press.com 14/2016.
-https//www.afrik.com /article12199html
-https//www. Countrynetersinf/fr/Ethiopia
-Le Monde , 20/9/2017
-Le Monde ,18/3/2019
-Le Monde ,28/3/2019
-Le Monde ,10/6/2019
-Le Monde ,16/11/2021
-Martin Ivan : Jeunesse ,Emploi , Migration et partenariat Europe-Afrique , in Laarbi Jaadi et Ivan Martin (eds),le Partenariat Afrique –Europe en quête de sens , OCP Policy 2018
-Jeune Afrique :L'Algérie devenu une véritable industrie de trafic de migrants vers l'Espagne , novembre 2021
-Leonel Audrey et Yoan Molinero Gerbeaux : Migrations Ouest –africaines vers les pays méditerraneens et travail agricole , in Book Mediterra 2018.Migrations et développement , inclusif en Mediterranée, Publisher :CIHEAM
-Miranda Joaquin Giro :L'immigration africaine en Espagne ,in Papa Denba Bochaca(eds) : Les migrations africaines vers l'Europe entre mutations et adaptation des acteurs Sénegalais , REMIGRAF-IFAN/GR-Asie lieida
-Nations-Unies : Crise au Sahel , presse Recase 2021 Sahel crisis VFTR pdf
-Rapport de l'Assemblée Nationale n 455 ,2017
-Tauti Dominique et Bruno Schoumaka : Les évolutions démographiques de l'Afrique Subsaharienne entre 2000et 2020 et les défis d'ici 2050, ed ,mise en ligne , novembre 2020,la démographie de l'Afrique Subsaharienneaux xxi siecle .Bilan des changements de 2000-2020,perspectives et effets d'ici 2050, Population 2et3 ,2020
-Volvey Anne(dr), Eianne Rodary Isabelle Surun , Karine Bennefla , Mtrian Hossay – Holzschuch :L'Afrique ,2005, ed Phillippe Lenarchand-Allande

Gouvernance des secteurs spécifiques de la ville de Salé :

Constat urbain et orientations stratégiques

حوكمة قطاعات معينة في مدينة سلا:

الوضع العمراني والتوجهات الاستراتيجية

Governance of specific sectors in the city of Salé:

Urban situation and strategic orientations

1. **Dr. OUAZIZ Ali, Professor in University Institute of African, Euro-Mediterranean and Ibero-American Studies in Rabat, Mohammed V University in Rabat, Morocco**

الملخص: يكشف هذا المقال عن أزمة الإدارة المركزية لمدينة سلا، والتي لا يمكن التغلب عليها إلا إذا تم إعادة تعريفها في المستقبل على أساس مشروع حضري لمدينة تتحرك دائمًا في الزمان والمكان. لا ينبغي أن يفرض هذا المركز وتشعباته الإقليمية، بل يجب التفاوض مع السكان والمسؤولين المنتخبين والسلطات المحلية والقطاع الخاص والفنيين. (إدارة المساحات الحضرية في المغرب(HCP)،2018)

إنها منطقة بها تحديات محددة يجب النظر أليها عن طريق مناهج محددة، فهي تمثل تحديات متعددة: إعادة هيكلة التراث وحمايته والتخطيط والتنمية...

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، المدينة، التراث، الإدارة.

Abstract : This article reveals the crisis of the centralised management of the city of Salé, which can only be overcome if the future is redefined on the basis of an urban project of a city that is always in motion in time and space. This must no longer be imposed by the center and its territorial ramifications, but rather negotiated with the populations, elected representatives, local authorities, the private sector and technicians (La gestion de l'espace urbain au Maroc (H.C.P), 2018)

It is a territory with specific issues for which particular approaches must be considered, it presents multiple issues : restructuring, safeguarding and protection of heritage, planning, development...

Keywords : Governance, city, heritage, management.

Introduction

La ville de Salé, dont la superficie a augmenté au cours de la seconde moitié du XXe siècle (ou 20e siècle)[1], est actuellement divisée en cinq arrondissements[2] municipaux : BabLamrissa, Bettana, Hssaine, Layayda et Tabriquet. L'arrondissement de Tabriquet est le plus peuplé et celui de Bettana le moins peuplé. Entre 1994 et 2004, l'écart de population entre ces deux arrondissements a atteint 100 000 habitants. En 1994, Bettana était le troisième arrondissement le plus peuplé de Salé, mais sa population ayant peu augmenté en dix ans, depuis le recensement de 2004, il est l'arrondissement le moins peuplé[3].

Malgré les nombreuses réformes administratives entreprises durant les trois dernières décennies, la gestion territoriale au Maroc est loin d'être maîtrisée. L'environnement institutionnel reste marqué par le centralisme, ce qui a donné lieu à la mise en place de structures administratives lourdes et rigides incapables de s'adapter à un contexte urbain mouvant et en constante évolution. Ces nombreuses défaillances de l'organisation administrative territoriale sont aggravées par le manque de coordination. L'administration territoriale est loin de constituer un ensemble homogène qui ajuste ses moyens à ses objectifs. Elle est plutôt constituée par une juxtaposition d'instances concurrentes, cloisonnées, qui se neutralisent au lieu de coopérer, ce qui les rend incapables de traduire leurs objectifs en projets concrets sur le terrain.

Quel avenir voulons-nous pour la ville de salé et sur quel modèle de gestion de gouvernance créée sa croissance ? Cette question est au cœur de la gouvernance du territoire de salé pour organiser le schéma postérieur d'aménagement, de développement durable et d'équité entre les différents citoyens de cette ville. Donc, la question principale de notre problématique qui se pose est la suivante : **qu'on est-il de la gouvernance urbaine et orientation spécifique de la ville de Salé ?**

Notre but est de montrer dans quelle mesure, il est suffisamment pertinent, pour être à l'origine d'une conception nouvelle du développement de la ville de Salé et leur environnement territorial à base de la performance territoriale, qui se mesure sur la valeur ajoutée économique et sur des modèles de performance, de proximité, des espaces et des pôles du développement durable.

Après une présentation des modes de gestion et protection patrimoniales de la ville de salé, nous essayerons de dégager des recommandations et propositions de solutions portant à la fois sur la gestion d'espaces publics et structure urbaine, en plus des modes de gestion locale et foncière au sein de la ville.

1 Protection du patrimoine

L'identité patrimoniale de Salé se limite pour l'essentiel au territoire de la Médina, noyau traditionnel circonscrit dans ses remparts. D'autres éléments par exemple un reste d'aqueduc méritent néanmoins d'être protégés.

1.1 Enjeux et objectifs

La création de zones de protection du patrimoine architectural, urbain et paysager vise à encadrer la bonne restauration du patrimoine bâti et non bâti ainsi que la protection du caractère propre de territoires considérés comme peu ou mal protégés.

---

[1] Le XXe siècle commença le 1er janvier 1901 et finit le 31 décembre 2000.

[2] Les cinq arrondissements de la ville de Salé, elle-même située au sein de la préfecture de Salé, dans la région de Rabat- Salé-Kénitra.

[3] Haut-commissariat au Plan, « Recensement général de la population et de l'habitat de 2004 » [archive] [PDF], sur lavieeco.com (consulté le 18octobre 2018).

L'un des principaux objectifs d'une protection patrimoniale sur un territoire donné est de chercher à compléter la protection des abords des monuments historiques. L'enjeu est d'améliorer le dispositif des protections existantes par une approche globale du patrimoine et du territoire dans une perspective de gestion et d'aménagement.
La mise en place d'un dispositif de protection du patrimoine architectural, urbain et paysager se révèle être un véritable outil pédagogique de découverte et de connaissance, voire de redécouverte, de reconnaissance et d'appropriation du patrimoine, témoin de l'identité culturelle d'une communauté dans sa richesse et sa personnalité. C'est également l'occasion de requalifier et de mettre en valeur des lieux dégradés, notamment des espaces publics appropriables par tout un chacun. Ainsi, la ville de Salé s'inscrirait dans un processus et dans une démarche de protection patrimoniale plus complète. En plus des protections de l'état au titre des monuments historiques et des mesures déjà envisagées dans le futur PAU, il apparait nécessaire d'étudier l'opportunité de la création d'un ou plusieurs périmètres de protection et de mise en valeur du patrimoine urbain, architectural et paysager à Salé.
Cette démarche originale de coopération s'inscrit également dans le contexte de recherche de développement et d'aménagement durable du territoire. Elle se concrétise par l'élaboration d'un document négocié qui comprend :

- Un rapport de présentation exposant les motifs et les objectifs de la création de la zone de protection ainsi que les particularités historiques, géographiques, urbaines, architecturales et paysagères du territoire concerné ;
- Un énoncé des règles applicables aux interventions dans la zone concernée ;
- Un document graphique faisant apparaître les limites de la zone.

1.2 Gestion patrimoniale

Pour optimiser la gestion et la mise en valeur des éléments patrimoniaux identifiés et classifiés, un corps de règle est rédigé le contenu de ce dernier est élaboré conjointement par la commune et par l'État. Ce corps de règles porte sur l'aspect architectural, les matériaux, les implantations des constructions, les volumes, les hauteurs, les plantations, etc. « Il comprend des prescriptions qui s'imposent aux pétitionnaires ainsi que des recommandations qui permettent d'orienter des choix de restauration ou d'aménagement sur lesquelles se fondera l'inspecteur chargé du patrimoine pour donner son avis. »

1.2.1 Patrimoine d'aujourd'hui

Les mesures de protection dans le P.A.U de Salé d'aujourd'hui, est une question d'une protection plus complète des sites historiques et du patrimoine urbain et architectural de la ville de Salé devient cruciale. C'est pourquoi, au-delà de la protection de certains éléments au titre des Monuments historiques et des sites classés par le Ministère de la Culture, dans le cadre de la révision des Plans d'Aménagement de la ville, il a été convenu d'élargir ce champ de la protection et d'intégrer ainsi la dimension patrimoniale. En effet, une des innovations fortes inscrites dans le PAU de Salé est l'introduction de règles de protection visant à préserver et à mettre en valeur le patrimoine de la Médina dans laquelle toute transformation (restructuration, réhabilitations…) fera l'objet d'un examen par les services de l'Inspection de Patrimoine dépendant du Ministère de la Culture. (PLAN D'AMENAGEMENT UNIFIE DE LA VILLE DE SALE, 2018)
Au titre des monuments historiques et abords des Monuments historiques, un certain nombre d'édifices ou parties d'édifices sont inscrits à l'inventaire ou classés Monuments historiques. Il est par ailleurs institué une « servitude d'abords » des monuments historiques qui génèrent des périmètres de protection (dans un rayon de 500 m et en co-visibilité). Dans le champ de cette

servitude, le PAU s'applique, mais l'avis conforme de l'inspecteur chargé du patrimoine est nécessaire pour toutes les autorisations de construction et de démolition. Pour ces édifices inscrits ou classés au titre des monuments historiques, les intérieurs d'immeubles sont également protégés. Concernant l'archéologie ; des prescriptions de fouilles archéologiques préventives, préalables aux projets d'aménagement et de construction peuvent être exigées.

1.2.2 Les actions opérationnelles : sensibilisation, avantages fiscaux et aides

La mise en place de périmètres de protection et de mise en valeur du patrimoine ne prend tout son sens que dans une dynamique de mise en valeur du territoire concerné à travers une politique de développement local.

La servitude d'utilité publique du périmètre de protection constitue alors l'un des documents de référence qui guide les différentes actions qui peuvent être engagées conjointement et doit offrir des avantages financiers pour les copropriétaires (subventions issues de collectivités territoriales, et/ou d'organismes nationaux d'amélioration de la qualité de l'habitat, de Fondation du Patrimoine, etc. ; défiscalisations des travaux par le ministère des Finances).

En d'autres termes, les personnes physiques ou morales bénéficiaires de subventions ou de défiscalisations sont multiples ; propriétaire bailleur. Le propriétaire peut être soit unique soit multiple en ayant fondé une Association Foncière Urbaine (A.F.U) ou étant des associés de sociétés non soumises à l'impôt sur les sociétés par exemple une Société Civile immobilière (S.C.I,).

Il est ainsi important de réfléchir sur les actions à engager sur le territoire de Salé et auprès des habitants pour s'assurer de la bonne incidence d'une telle démarche de qualité (sensibilisation au patrimoine et à l'architecture ainsi qu'à l'aménagement et la requalification des espaces et bâtiments). En plus des actions de résorption des bidonvilles et de restructuration de l'habitat informel qui peuvent être mises en place en parallèle d'une action de protection patrimoniale, des travaux d'intérêt architectural, des ravalements de façade ou des aménagements urbains pourront être encouragés par des subventions publiques.

1.3 Gestion des quartiers d'habitat informel

Ce sont des zones d'intervention publique ou des quartiers d'habitat populaire en grande partie auto construite présentent une densité particulièrement élevée et des conditions d'habitabilité en dessous des seuils tolérés en matière d'hygiène, de sécurité, de confort et d'équipement.

Les constructions parfois sur 4 ou 5 niveaux présentent d'énormes risques liés à plusieurs paramètres :

- Absence ou insuffisance des fondations, entrainant des risques d'effondrement ;
- Précarité des réseaux (assainissement, électricité et eau potable) ;
- Absence d'infrastructure de voirie hormis en périphérie ;
- Une accessibilité très contrainte notamment pour les engins de sécurité.

Face à cette situation, il est urgent d'intervenir sur ces quartiers qui nécessitent la mise en place d'un dispositif spécifique et la création d'une structure dédiée. Il est préconisé une intervention lourde sans être pour autant une opération « table rase » qui est humainement et techniquement difficile à mettre en œuvre.

Les grands objectifs de la restructuration de ces quartiers sont :

- Dédensifier ;
- Réduire les risques de glissement de terrain ;
- Améliorer le fonctionnement urbain de ces quartiers ;
- Faciliter l'accessibilité ;
- Renforcer l'infrastructure des réseaux (assainissement, eau, électricité) ;

- Implanter des équipements de proximité.

La restructuration des quartiers informels devrait également prendre en compte cet aspect afin de réintroduire la nature dans ces ensembles densément bâtis et rarement plantés. Des poches de respirations pourraient ainsi être introduites sous forme de places plantées, de mini squares ou tout simplement de quelques plantations. À l'avenir, la réduction des coupures urbaines (voies ferrées, infrastructures routières, topographie) est un des objectifs à développer en priorité en gestion locale et foncière.

2 Gestion locale et foncière

En premier lieu, il existe deux sources de rigidité foncière dans les plans d'aménagement : ils constituent des documents réglementaires sans portée opérationnelle et la modification de ces documents est difficile à mettre en œuvre.

Plusieurs raisons expliquent les difficultés actuelles quant à la mobilisation du foncier en vue de la réalisation d'opérations d'aménagement : le système de l'immatriculation n'est pas généralisé, le statut juridique des biens rend complexe leur acquisition, l'expropriation est en crise, il n'existe pas de mécanisme anti-spéculatif, et enfin l'aménagement repose en grande partie sur l'initiative privée, mais aucun mécanisme incitatif n'est mis en place pour favoriser son intervention.

En conséquence pratiques de ces différentes difficultés est que pendant de longues années, les opérations d'aménagement d'initiative publique, qu'elles soient ou non réalisées par des opérateurs publics ou privés, l'ont été finalement sur des réserves foncières de l'Etat, par commodité.

Beaucoup de ces réserves ayant été constituées de longue date et ne nécessitant pas d'intervention particulière pour les mobiliser, les pouvoirs publics n'ont pas cherché à remédier aux différents problèmes résultant du système foncier. Cela étant, l'Etat et les autres collectivités publiques n'ont pas cherché à renouveler les réserves foncières utilisées, ce qui conduit aujourd'hui à une raréfaction des réserves disponibles.

Les perspectives de réforme sont principalement, le projet de réforme s'inscrit dans un objectif de sécurisation de la propriété et vise à accélérer la procédure d'immatriculation des terrains de la ville de salé, à élargir le champ d'application des cas d'immatriculation obligatoires et à fluidifier les contentieux existants en matière d'immatriculation.

La réalisation d'une opération d'aménagement implique qu'il soit procédé à l'équipement de la zone à aménager. Les équipements concourant à l'aménagement de la zone sont de plusieurs natures : les équipements internes qui sont les équipements réalisés à l'intérieur de la zone qui permettent la desserte des terrains à aménager en matière de réseaux, voiries, espaces verts …; les équipements collectifs et installations d'intérêt général correspondant aux besoins en matière d'établissements scolaires, d'activités sportives, de centres commerciaux, d'équipements sanitaires, culturels…; et les équipements « hors sites » qui sont les équipements primaires, c'est-à-dire les voiries et réseaux nécessaires à la desserte de la zone à aménager. Chacun de ces équipements obéit à un régime juridique particulier.

L'Évolution du nombre de dossiers des demandes d'autorisation de construire, de lotir et de morceler par année à la ville de Salé a vu une augmentation à partir de 2003 jusqu'à 2012, avant qu'il y ait une diminution en 2013 et 2014 (Voir la figure 1). Se signifient respectivement l'augmentation du nombre de dossiers instruits favorablement (Voir la figure 2) et le nombre d'unités d'habitat prévues par les projets instruits favorablement par année au sein de la ville de Salé (Voir la figure 3).

Figure 1 : Évolution du nombre de dossiers des demandes d'autorisation de construire, de lotir et de morceler par année à la ville de Salé
Source : (Commune de la ville de Salé, 2018)

Figure 2 : Nombre de dossiers instruits favorablement
Source : (Commune de la ville de Salé, 2018)

Figure 3 : Nombre d'unités d'habitat prévues par les projets instruits favorablement par année
Source : (Commune de la ville de Salé, 2018)

3 Résultats et discutions

Les conditions d'habitation en milieu urbain notamment, les logements précaires ont diminué, entre 2004 et 2014, de 6,9% à 4,2%. Par d'un autre point de vue, le nombre moyen de pièces

d'habitation par ménage est de 1,4 pièce par ménage au niveau de la ville urbaine et de 1,9 pièce en moyenne dans le milieu rural, à partir de 2014, près de 77% des ménages occupent un logement d'au plus 3 pièces comme 2004, ce qui signifie également l'évolution du statut d'occupation vers la propriété que la location avec un pourcentage de 60,7% à partir de 2014, sans oublier que la majorité des ménages disposent de l'électricité, de l'eau courante, d'une cuisine, d'un cabinet d'aisances et près de quatre sur dix, d'un bain moderne ou d'une douche (H.C.P, 2014). Pour les ménages ruraux, ils disposent eux-mêmes au moins d'une pièce aménagée pour la cuisson, 71,4% d'un cabinet d'aisances et 72,5% d'électricité (72,5%). Mais, ils manquent encore d'eau courante (6,6%) (H.C.P, 2014).

Comme résultat, au cours des dernières années la préfecture de Salé a pu élever le niveau de ses indicateurs de bonne gouvernance, du fait de la conjugaison des efforts de nombreux intervenants et la multiplicité des programmes nationaux et locaux mis en œuvre dans la préfecture. Toutefois, il n'en demeure pas moins que le chemin est encore long pour pouvoir satisfaire tous les besoins de la préfecture. Ce qui laisse les portes grandes ouvertes à l'action, l'espoir et l'avenir. Donc en perspectives, il faut améliorer de la procédure de lotissement par des procédures nouvelles : procédures associant les propriétaires privés ou opérations publiques d'aménagement et d'assouplissement relatif aux plans d'aménagement de la ville de Salé. ((A.U.R.S), 2016)

Conclusion

Dans ce sens, la mission est de renforcer le rôle des agences urbaines renommées, agences d'urbanisme qui auront un rôle de partage foncier pour les collectivités publiques décentralisées et services publics déconcentrés, afin de déclencher un diagnostic spatial de la ville au niveau d'urbanisme et d'habitat.

L'objectif ici est de donner les mêmes chances à tous les citoyens pour réussir et améliorer leurs conditions de vie. Pour cela, la formation et le renforcement des capacités constituent le meilleur moyen d'action. Il est donc prévu d'améliorer l'enseignement dans les zones rurales et périurbaines déshéritées, former les élus locaux, et lutter contre la précarité. Parallèlement à la formation, il est indispensable d'offrir un cadre de vie décent aux habitants, d'où la nécessité de mettre à niveau les zones rurales et les centres urbains, et développer l'offre sanitaire.

RÉFÉRENCES

(A.U.R.S), A. U.-S. (2016). PROJET DE PLAN D'AMENAGEMENT DE LA COMMUNE DE SALE. Salé.

Commune de la ville de Salé. (2018). Ville de sale. Consulté le 10 10, 2018, sur villedesale.ma: https://fr.villedesale.ma/enseignement-a-sale/

H.C.P. (2014). Resencement générale. Direction des statistiques du H.C.P à la région de Rabat-Salé-Kénitra.

La gestion de l'espace urbain au Maroc (H.C.P), L. (2018, 10 20). Chapitre IV/ La gestion de l'espace urbain au Maroc entre les logiques administratives et les logiques des populations. Salé, Maroc/ rabat-Salé-Kénitra. Récupéré sur https://www.hcp.ma/file/103130/

PLAN D'AMÉNAGEMENT UNIFIE DE LA VILLE DE SALE, A. U. (2018). PLAN D'AMÉNAGEMENT UNIFIE DE LA VILLE DE SALE, SYNTHÈSE DE L'ANALYSE DIAGNOSTIC THÉMATIQUE SECTORIELLE. Salé.

تقييم خطر التعرية بعالية سد "الشريف الإدريسي "(شمال المغرب)

Evaluation of the erosion risk upstream at the "Charif-El-Idrissi" dam (North of Morocco)

1- **سميرة ابن ادريس العلمي**، جامعة ابن طفيل/ "مختبر البيئة و التنمية و تدبير المجال" كلية الآداب والعلوم الإنسانية، شعبة الجغرافيا / القنيطرة، المغرب.

2- **عيسى البوزيدي**: الجغرافيا، مدير «مختبر البيئة والتنمية وتدبير المجال"، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن طفيل/ القنيطرة، المغرب.

ملخص: يستهدف البحث انجاز التقييم الخرائطي لخطر التعرية على مستوى الحوض المائي الفرعي بعالية السد الجديد "الشريف الإدريسي " بالشمال الغربي للمغرب، لمعالجة اشكالية تحديد المناطق التي تتطلب أولوية قصوى للتدخل , بالإضافة لإمكانية اقتراح الاستراتيجيات المناسبة للمحافظة على التربة و تدبير المجال بالاعتماد على النمذجة و انجاز الخرائط باستعمال التحديد المجالي كالاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية. لقد اخترنا معادلة فيشمير العالمية لفقدان التربة التي ترتكز على تشخيص العوامل المحددة للتعرية على شكل خرائط يتم تراكبها لتعطينا خريطة التعرية المحتملة (نسب التعرية أعلى من 50 طن/هكتار/السنة), بالإضافة لخريطة التعرية الواقعية التي تبين المناطق حسب درجة استقرارها (التعرية الغشائية و الجريان السطحي ينتشران على حوالي 37.2 %من المجال المدروس). في نهاية الأمر هذا السد الجديد سيعرف توحلا على غرار سد النخلة مما سيعرض مدينتي تطوان و مارتيل للفيضانات من جديد.

كلمات مفاتيح: خطر التعرية, التعرية المحتملة, التعرية الواقعية, سد "الشريف الإدريسي "

Abstract: This research aims at the cartographic assessment of the erosion risk at the level of the sub watershed upstream of the new dam “Charif-El-Idrissi” at the extreme north of Morocco, for deal the problem of risk areas which necessitate biggest priority of intervention in order to propose the best strategies of space management, by using modeling and geographic information systems. the application of Wischmeier’s Universal Soil Erosion based on the thematization of erosion limiting factors by translating them into maps, their superposition produce the potential erosion map (erosion rates higher than 50t/ha/y) and the real erosion map (sheet erosion and sheet flow touch 37.2%). Finally, this new dam will undergo certainly a siltation like the dam of Nakhla, and this will expose Tetouan and Martil cities to new

Introduction

La problématique de l'érosion des sols est une priorité essentielle dans les stratégies du développement durable, ainsi que celles du développement socio-économique du pays, à cause de ces conséquences néfastes sur la pérennité des ressources pédologiques et hydriques notamment la longévité des retenues des barrages et la recharge des nappes aquifères. Dans ce contexte, cette recherche vise à réaliser l'évaluation cartographique du risque d'érosion au niveau du sous bassin versant en amont du nouveau barrage « Charif-El-Idrissi » afin de traiter la problématique d'identification des zones à risque nécessitant la plus grande priorité d'intervention pour pouvoir proposer les meilleures stratégies de conservation des sols et d'aménagement des espaces, on utilisant la modélisation, la cartographie et l'intégration des modèles existants avec les nouvelles techniques de spatialisation comme la télédétection et les systèmes d'information géographique (SIG). On a choisi la méthode de Wischmeier (l'équation de perte universelle en terre) basée sur la thèmatisation des facteurs limitants de l'érosion en les traduisant en cartes, leurs superposition produisent la carte de l'érosion potentielle et la carte de l'érosion réelle, identifiant les zones selon le degré de la stabilité et du processus érosif qu'il connaît réellement. Le sous bassin versant en amont du nouveau barrage « Charif-El-Idrissi » appartient au domaine rifain de l'extrême Nord du Maroc, et plus précisément dans le bassin hydraulique de l'Oued Martil sur l'affluent « Oued Mhajrat », à 15 km au-Sud-Ouest de la ville de Tétouan (Fig.1). Le barrage permettra aussi de protéger Tétouan et la vallée de Martil contre les inondations occasionnées par les violentes crues de l'Oued Martil, après bien sur l'envasement du barrage Nakhla qui a perdu plus des ¾ de sa capacité de stockage depuis sa mise en service en 1961 à cause de l'érosion hydrique (www.apdn.ma).

Source : Commune urbaine de Tétouan (service du SIG) (Sheffields du découpage territorial de 2009) et l'Agence du Bassin Hydraulique Loukkos (Sheffields de la répartition en sous bassin et du réseau hydrographique du bassin versant de l'Oued Martil). **Revue**

Figure.n°1 : Localisation du sous bassin versant en amont du barrage « Charif-El-Idrissi » par apport au bassin versant de l'Oued Martil et les deux villes de Tétouan et Martil

I-Présentation de la zone amont du barrage

Dans ce chapitre on abordera le contexte naturel, humain et socio-économique du sous bassin versant en amont du nouveau barrage « Charif-El-Idrissi » en se basant sur les données démographiques et les documents cartographiques (topographie, hydrologie, géologie…).

1- Composantes du milieu physique

Ce sont les composantes à partir desquelles le risque d'érosion sera évalué dans l'étude, elles se devisent en trois catégories : composantes concernant l'air, l'eau et le sol.

1.1- Topographie et réseau hydrographique

Le sous bassin versant en amont du nouveau barrage « Charif-El-Idrissi » a **un coefficient**

de compacité de Gravélius de 1.667, ce qui reflète une forme allongée non favorable à la génération de crues rapides. Son altitude moyenne est de 625.17 m, la médiane (l'altitude de fréquence 50%) est de 604 m et le mode de valeurs (l'altitude la plus fréquente) est de 650 m (HCEFLCD.2008) (Fig.2). Le relief est assez contrasté avec des **pentes fortes et moyennes** qui occupent 90.65% de sa surface totale (Fig.3), avec la dominance de la classe des versants présentant une longueur supérieure à 150 m (Fig.4).

Source : La carte de Tétouan 25.JPG (1/25000). Agence nationale de la conservation foncière du cadastre de la cartographie. Edition 2007. Projection conique conforme de Lambert. L'équidistance des courbes est de 10 m, origine des altitudes : niveau moyen de la mer (Nivellement général du Maroc). **Revue**

Figure. n° 2 : Carte hypsométrique du sous bassin versant en amont du nouveau barrage « Charif-El-Idrissi »

Source : La carte de Tétouan 25.JPG (1/25000). Agence nationale de la conservation foncière

du cadastre de la cartographie. Edition 2007. Projection conique conforme de Lambert. L'équidistance des courbes est de 10 m, origine des altitudes : niveau moyen de la mer (Nivellement général du Maroc), plus les données des degrés des pentes (HCEFLCD.2008).
Revue

Figure. n° 3 : Carte des pentes du sous bassin versant en amont du nouveau barrage « Charif-El-Idrissi »

Source : La carte de Tétouan 25.JPG (1/25000). Agence nationale de la conservation foncière du cadastre de la cartographie. Edition 2007. Projection conique conforme de Lambert. L'équidistance des courbes est de 10 m, origine des altitudes : niveau moyen de la mer (Nivellement général du Maroc) plus les données des longueurs des pentes (HCEFLCD.2008). **Revue**

Figure. n° 4 : Carte des longueurs de pentes du sous bassin versant en amont du nouveau barrage « Charif-El-Idrissi »

Les pentes les plus exposées sont celles du **Nord-Est,** puis celles du **Nord- Ouest et Est,** et enfin celles du **Sud**, **Sud-Ouest** et **Sud-Est**. Ces dernières sont généralement les zones les plus défavorables à l'installation de la végétation qui protègent le sol. (Fig.5).

Source : La carte de Tétouan 25.JPG (1/25000). Agence nationale de la conservation foncière du cadastre de la cartographie. Edition 2007. Projection conique conforme de Lambert. L'équidistance des courbes est de 10 m, origine des altitudes : niveau moyen de la mer (Nivellement général du Maroc). La distribution des expositions est dérivée à partir du modèle numérique de terrain. **Revue**

Figure. n°5 : Carte des expositions de pentes du sous bassin versant en amont du nouveau barrage « Charif-El-Idrissi »

Concernant le réseau hydrographique, sa densité est très élevée (Fig.6) : elle est estimée à 3.3km/km2 répartis en 84.9 km de cours permanents et 781km de cours temporaires. Le profil en long du principal cours d'eau montre que le cours a des pentes très fortes en amont, reflétant nettement un caractère torrentiel, alors que vers les altitudes ne dépassant pas les 400 m le profil devient plus doux (HCEFLCD.2008).

Source : La carte de Tétouan 25.JPG (1/25000). Agence nationale de la conservation foncière du cadastre de la cartographie. Edition 2007. Projection conique conforme de Lambert. L'équidistance des courbes est de 10 m, origine des altitudes : niveau moyen de la mer (Nivellement général du Maroc). **Revue**

Figure. n° 6 : Carte du réseau hydrographique du sous bassin versant en amont du nouveau barrage « Charif-El-Idrissi »

1.2- Géologie et géomorphologie

Le sous bassin versant en amont du nouveau barrage « Charif-El-Idrissi » appartient à la chaîne rifaine d'âge alpin, qui constitue le prolongement occidental du Tell algérien, et forme avec les cordillères bétiques l'Arc de Gibraltar (Lhénaff R. 1965). La Dorsale Calcaire occupe l'extrême Nord-Est du sous bassin entre 400m et 1216m d'altitude, tandis que les flyschs Mauritaniens comprenant la nappe de Tisirène à matériaux gréseux d'âge Jurassico-Crétacé inférieur, et la nappe de Beni Idder à formation grésomicacée d'âge Oligocène (Durand Delga et al. 1962), couvrent la majeure partie de l'espace étudié (Fig.7).

Source : La carte géologique de la chaine rifaine 1/500000, ministère de l'énergie et des mines (Editions du service Géologique du Maroc : Notes et mémoires N° 245a. 1980) et la Feuille de Souk Larbaa de Béni Hassane au 1/50.000 ème. Feuille NI-30-XIX-2c. Editions du Sérvice Géologique du Maroc. 2004. **Revue**

Figure. n° 7 : Carte géologique du sous bassin versant en amont du nouveau barrage « Charif-El-Idrissi »

De point de vue géomorphologique, le caractère montagneux domine le sous bassin versant, son altitude varie entre 60 m sur le site du barrage, 1216 m au niveau de la dorsale calcaire au Nord et 1618 m au niveau des sommets de Jbel Bouhachem au sud (Fig.2). Les plaines sont quasi inexistantes à l'exception de rares et étroites bandes, qui ne dépassent pas les 300 m de largeur le long de l'oued Mhajrate. Le sous bassin est caractérisé par des crêtes bien définies,

qui coïncident avec les lignes de partage des eaux de la majorité des autres sous bassins ainsi que par la présence de barres gréseuses. Les éboulis, collapses et autres formes d'instabilité sont aussi assez fréquents. Ainsi, les versants sont perturbés par les effets répétitifs de la solifluxion, mouvement de masse qui affecte les sols, les formations détritiques et même le substrat rocheux. La solifluxion est à l'origine de nombreux glissements superficiels ou profonds, et des coulées boueuses ou pierreuses. Cette situation aboutit avec le temps à l'édification de reliefs en collines et croupes molles et terrasses qui supportent généralement des sols à caractère hydromorphe (Fig.8).

1.3- Climat

Au niveau de la retenue du barrage on trouve des formations végétales à base de thuya, d'oléastre et chêne liège puis chêne zeen et chêne tauzin en allant vers l'amont. L'ambiance bioclimatique correspondante va donc du semi-aride à variante tempérée en aval, au subhumide et humide frais à froid en amont. Les températures varient en moyenne entre 5,3° en périodes froides et 32,9° en périodes chaudes (Monographie. 2015). La pluviométrie moyenne interannuelle varie à l'intérieur de 750 mm à 1600 mm, avec une moyenne interannuelle de 1000 mm sur la période 1942-2001 (Fig.9), cela indique que le sous bassin versant en amont du nouveau barrage « Charif-El-Idrissi » est bien arrosé (ABHL. 2007).

Source : La carte de Tétouan 25.JPG (1/25000). Agence nationale de la conservation foncière du cadastre de la cartographie. Edition 2007. Projection conique conforme de Lambert. L'équidistance des courbes est de 10 m, origine des altitudes : niveau moyen de la mer (Nivellement général du Maroc). La carte géomorphologique est extrapolée à partir du modèle numérique de terrain on utilisant la technique TIN (Interpolation des données spatiales du modèle numérique de terrain) avec une taille de pixel de 20 mètre. **Revue**

Figure. n° 8 : Carte géomorphologique du sous bassin versant en amont du nouveau barrage « Charif-El-Idrissi »

Source : ABHL. 2007. Etude de réévaluation du potentiel en eau superficielle de la zone d'action de l'agence du bassin du Loukkos.

Figure. n° 9 : Moyennes mensuelles des précipitations au niveau de quelques stations météorologiques concernant le sous bassin versant en amont du nouveau barrage « Charif-El-Idrissi »

1.4-Hydrogéologie

Le sous bassin versant en amont du nouveau barrage « Charif-El-Idrissi » est drainé par l'Oued M'Hajrate, l'un des principaux affluents de l'Oued Martil, qui a trois affluents principaux : Oued Kebir, Oued Krikra et Oued Nakhla (Fig.6). Il est important de rappeler que sur ce dernier affluent existe un barrage du même nom, dont le bassin versant ne fait pas partie de l'étude. Il n'existe pas de nappes importantes au niveau de ce sous bassin versant, et la majorité des sources se trouvent au niveau du contact entre les formations imperméables (argiles et marnes, et les grès (essentiellement au niveau du Numidien). D'une manière générale, les apports au niveau des retenues des barrages et en aval sont déterminés en fonction des précipitations et de la nature des terrains du bassin hydrologique. Près de 30% de ces précipitations sont transformées en ruissellement qui se concentre au niveau du réseau hydrographique (INGEMA. 2004). Les principaux apports viennent de l'Oued Kebir, l'Oued Krikra et l'Oued Nakhla. Concernant le calcul de ces derniers au niveau du nouveau barrage « Charif-El-Idrissi », L'ABHL (INGEMA. 2004) a adopté la transposition des apports des trois stations suivantes au site du barrage déjà cité : La station Ben Karrich (qui contrôle une superficie de 400 km^2, avec une pluviométrie annuelle de 1000 mm), située sur l'Oued Mhajrat en aval, fournit entre 1942 à 2001 des débits dont le module annuel est de182mm^3. En le transposant vers le site de la retenue on obtient un module annuel de 175 mm^3. La station Chibich (qui contrôle une superficie de 220 km^2, avec une pluviométrie annuelle de 1000 mm) située sur l'Oued Kebir en amont fournit entre 1977 et 1999 des débits dont le module annuel est de 111 mm^3, ce qui se traduit dans le site de la retenue par un module annuel de 193 mm^3. La station Amzal (qui contrôle une superficie de 194 km^2, avec une pluviométrie annuelle de 872 mm) en aval d'un bassin limitrophe fournit entre 1977 et 2002 des débits dont le module annuel est de 98.1 mm^3. En le transposant vers l'espace d'étude, on obtient un module annuel de 222 mm^3. Selon les différentes méthodes de transposition et

les apports précédents (INGEMA. 2004), le module interannuel naturel de l'apport du sous bassin versant en amont du nouveau barrage « Charif-El-Idrissi » correspondant au débit hydrologique du cours d'eau est de 175 mm^3.

Brièvement, le sous bassin versant en amont du nouveau barrage « Charif-El-Idrissi » se caractérise par un **relief** assez contrasté avec des **pentes fortes et moyennes**, son **réseau hydrographique** a une densité très élevée, le profil en long du principal cours d'eau montre que le cours a des pentes abruptes en amont reflétant nettement un caractère torrentiel. Sur le plan **géomorphologique**, le caractère montagneux domine l'espace, les éboulis, les collapses et autres formes d'instabilité (coulées boueuses ou pierreuses) sont aussi assez fréquents. **L'ambiance bioclimatique** va du semi-aride à variante tempérée en aval, au subhumide et humide frais à froid en amont, le module interannuel naturel de l'apport correspondant au **débit hydrologique** du cours d'eau est de 175 mm^3. Au bout du compte, ces indicateurs reflètent la sensibilité et la vulnérabilité de l'espace étudié au risque d'érosion.

2- Composantes du milieu humain

Les données exploitées dans cet axe sont celles du Recensement Général de la Population et de l'Habitat de 2014, et le recensement Général de l'Agriculture de 1996. Les données ne sont pas disponibles par douars, mais celles des communes permettent d'avoir un aperçu assez clair dans sa globalité, sur le fonctionnement des structures socioéconomiques à l'intérieur du sous bassin versant.

2.1- occupation du sol

L'espace s'étend sur une superficie de 26.000 ha : 72 % appartenant au cercle de Tétouan et Caïdats de Beni Hassane et Ben Karrich, et 28% relève du cercle de Larache et caïdat de Bni Arouss (Fig.10). Sept communes rurales se partagent le territoire du sous bassin versant, il s'agit des communes rurales de Béni Lait, Tazroute, Zinate, Béni Idder, Sahtriyine, Zaitoune et Al Hamra, qui sont citées par ordre d'importance (HCEFLCD.2008).

Source : Commune urbaine de Tétouan (service du SIG) (Sheffields du découpage territorial de 2009) et l'Agence du Bassin Hydraulique Loukkos (Sheffields du bassin versant d'oued Martil et le sous bassin versant en amont du nouveau barrage « Charif-El-Idrissi »). **Revue**

Figure. n° 10 : Découpage administratif dans l'espace du sous bassin versant en amont du nouveau barrage « Charif-El-Idrissi »

La population de ces communes rurales est de 40398 habitants répartis sur 105 douars (dont 41 appartiennent au BV) (www.hcp.ma), c'est une société peu organisée puisque les organisations socio professionnelles sont quasi absentes et limitées à quelques associations intéressant l'eau. 62% de l'espace des communes rurales est occupé par la forêt et les terrains de parcours (44% + 18% respectivement), la surface agricole utilisée (SAU) se place au 2ème rang de l'occupation des sols avec 22% de la superficie totale (Fig.11).

Source : HCEFLCD. 2008. Haut Commissariat aux Eaux et Forêts et à la Lutte Contre la Désertification direction régionale des eaux et forêts tétouan. « Etude préliminaire du bassin versant en amont du futur barrage de l'oued Martil ». **Revue**

Figure. n° 11 : Occupation des sols dans les communes rurales du sous bassin versant en amont du nouveau barrage « Charif-El-Idrissi »

2.2- milieu socio-économique

Vu l'importance de la SAU et des espaces favorables au parcours, la population pratique l'agriculture et l'élevage, c'est une population plutôt agricole puisque 75% des chefs de ménages sont des agriculteurs avec une SAU de plus 18.000 ha répartie comme suit :

Source : HCEFLCD. 2008. Haut Commissariat aux Eaux et Forêts et à la Lutte Contre la Désertification direction régionale des eaux et forêts tétouan. « Etude préliminaire du bassin versant en amont du futur barrage de l'oued Martil ». **Revue**

Figure. n° 12 : Utilisation de la SAU dans les communes rurales du sous bassin versant en amont du nouveau barrage « Charif-El-Idrissi »

Les céréales dominent largement les utilisations de la SAU avec un taux de 75% contre seulement 12% pour les légumineuses. La jachère est rarement pratiquée, mais cette SAU est caractérisée par son morcellement en petites surfaces qui se situent entre une dizaine de m^2 et 5 ha dans 75% des cas (Fig.13).

Source : HCEFLCD. 2008. Haut Commissariat aux Eaux et Forêts et à la Lutte Contre la Désertification direction régionale des eaux et forêts tétouan. « Etude préliminaire du bassin versant en amont du futur barrage de l'oued Martil ». **Revue**

Figure. n° 13 : Structure des exploitations dans les communes rurales du sous bassin versant en amont du nouveau barrage « Charif-El-Idrissi »

Le statut juridique des terres reste peu claire, les terrains privés (melk), ne sont pas très étendus (15.000 ha représentant 18% de la superficie des communes rurales) mais ce sont les terrains domaniaux et autres non définis qui dominent largement (81% de la superficie). Le terrain collectif et les Habous ne dépassent pas 2% (HCEFLCD. 2008). L'importance des espaces forestiers et des terrains de parcours ont favorisé la pratique de l'élevage extensif d'un cheptel diversifié, mais qui reste dominé, comme dans toutes les régions du Rif par le caprin (Fig.14).

Les données agro-climatiques sont favorables à l'intensification de l'arboriculture et le développement de l'élevage. Alors que le manque d'organisation de la population, de la main d'œuvre qualifiée, et des moyens de financement, ainsi que les problèmes fonciers liés à l'éparpillement et au morcellement des parcelles, sans oublier le relief accidenté et les terrains à accès difficile, constituent de vraies contraintes de développement rural dans le sous bassin versant en amont du nouveau barrage « Charif-El-Idrissi ».

Source : HCEFLCD. 2008. Haut Commissariat aux Eaux et Forêts et à la Lutte Contre la Désertification direction régionale des eaux et forêts tétouan. « Etude préliminaire du bassin versant en amont du futur barrage de l'oued Martil ». **Revue**

Figure. n° 14 : Nombre du cheptel dans les communes rurales du sous bassin versant en amont du nouveau barrage « Charif-El-Idrissi »

Conclusion du premier chapitre:

A partir de l'analyse des différents paramètres, on note que le relief a une topographie plus ou moins accidentée, des précipitations relativement intenses et concentrées, un réseau hydrographique assez développé, et un régime hydrologique caractérisé par des crues importantes, rapides et souvent violentes avec des étiages très prononcés. Parallèlement à cela, la zone est relativement peuplée et connaît une surexploitation de ses potentialités naturelles notamment les forêts, ce qui provoque des contraintes de développement rural dans cet espace. En conclusion, c'est une société agricole peu organisée avec des données agro-climatiques favorables à l'intensification de l'arboriculture et le développement de l'élevage.

II- Formes et facteurs des risques de l'érosion

Le terme EROSION recouvre tous les processus physico-chimiques et anthropiques, qui provoquent la désagrégation et l'altération des roches affleurantes, ainsi que le transport des produits issus de ces processus. Ceci entraîne plusieurs formes et risques, affectant le milieu naturel et humain, dont les éléments seront développés ci-dessous.

1- Présentation des risques d'érosion

Selon la nature des terrains, l'érosion façonne et fait évoluer les paysages. Ceci se manifeste sous différentes formes ou plutôt risques. Ce processus finit souvent par l'envasement des barrages.

1.1- Erosion par ravinement

Elle est exprimée par tous les creusements linéaires qui entaillent la surface du sol, suivant diverses formes et dimensions (griffes, rigoles, ravines, etc.). Ce type d'érosion apparaît lorsque le ruissellement en nappe s'organise et creuse des formes de plus en plus profondes (Roose E. 1977). Elle apparait sur les pentes les plus fortes, et le plus souvent dans des zones de concentration (fossé, talweg, traces de roues et d'outil, chemins, rigoles…). L'érosion par ravinement peut prendre deux formes, en rigole ou ravine :

**L'érosion en rigoles :* Le démarrage de formation en rigoles est facilité par l'hétérogénéité topographique ou granulométrique de la surface (Dautrebande et Sohier, 2006). Les rigoles peuvent soit suivre les canaux formés par le matériel aratoire, soit former un motif dendritique qui ressemble aux branches d'un arbre. Elles n'atteignent que l'horizon supérieur de la couverture pédologique et peuvent être éliminées par les travaux aratoires.

**L'érosion en ravine :* C'est une érosion dite concentrée, ou une rigole approfondie de type volumique (Dautrebande et Sohier, 2006), qui atteint les horizons profonds de la couverture pédologique. On parle d'érosion en ravine lorsque le réseau fluvial devient intense sur des pentes suffisamment fortes (Derruan.1988), où les ravines suivent les chemins de drainage naturel du paysage.

1.2- Erosion par glissement

Elle désigne un ensemble de déplacements plus ou moins brutaux, du sol ou du sous-sol d'origine naturelle ou anthropique (Roose Eric. 1994). Les principaux types de phénomènes observés sont comme suit :

** Le glissement de terrain :* Il est défini comme le déplacement d'une masse de terrains meubles ou rocheux, qui se décolle suivant une niche de décollement de forme concave. On distingue trois types :

-Glissement lent qui s'observe sur les pentes fortes, grâce à la forme couchée des jeunes plants forestiers et à la forme en crosse de la base des arbres adultes.

-Glissement rapide : c'est le cas des chutes de blocs, ou des décollements d'une couche plus ou moins épaisse du sol. Il affecte les falaises et les escarpements rocheux.

-Glissement rotationnel ou circulaire, le long d'une surface convexe en faisant une rotation. Il se produit en particulier en terrains meubles, dans les roches homogènes à faible cohésion ou très divisées.

* *Les coulées boueuses*

C'est un écoulement fortement chargé en sédiments, provenant des surfaces cultivées et entraînant des particules de sol. En règle générale, cet écoulement n'est ni visqueux ni épais (Le Bissonnais et al., 2002). Il se déplace plus rapidement vers l'aval, et peut avoir des conséquences dévastatrices subites. Parvenue au bas de la pente, la coulée de boue ralentit sa course et s'étale dans le sens de la largeur avant de s'immobiliser.

1.3- Erosion imperceptible

C'est une érosion moins spectaculaire, elle consiste à une désagrégation des roches sous l'action des facteurs biotiques (la rouille, les lichens, les champignons, les mousses) et abiotiques (la chaleur et le froid, l'eau, la pollution…). C'est une érosion lente et fascinante. Elle se passe sans transport des éléments (**M**ichel Robert et al., 1983).

1.4- Envasement du barrage

La capacité d'un sol à délivrer les sédiments ne dépend pas uniquement des quantités générées, mais aussi de la position de ce sol par rapport au système de drainage. En effet, les sédiments générés même en grande quantité, s'ils ne sont pas près d'un système de transport n'arriveront pas au barrage. La carte des processus érosifs et celle de l'érosion potentielle montrent que les zones sources de sédiments susceptibles de contribuer à l'envasement du barrage, sont les zones qui se trouvent particulièrement le long des rives des Oueds. Ces zones connaissent un processus érosif du type en rigoles et concentré, elles sont localisées tout près du système de transport. L'estimation quantitative de l'envasement des barrages au Maroc a fait l'objet de travaux spécifiques par le biais de mesures de transports solides en suspension ou d'estimation du volume envasé des retenues à l'aide de profils bathymétriques, de sondages à ultrasons ou de photogrammétries aériennes (Lahlou, 1990).

De manière générale, Les différentes formes d'érosion représentent le résultat d'une combinaison spécifique de processus de détachement et de transport. Ce phénomène est susceptible d'être accentué fortement selon les facteurs suivants :

2- Facteurs de l'érosion

Ce sont Les facteurs qui influencent d'une part, l'intensité des processus de détachement, de transport et de dépôt, et d'autre part, ils agissent sur les processus qui conduisent à des formes d'érosion spécifiques.

2.1- Facteurs topographiques, géologiques et géomorphologiques

2.1.1- Erodibilité des sols (K)

Pour les sols du sous bassin versant étudié, à cause du manque des données analytiques de profiles pédologiques, les valeurs du Facteur K (T/Mj.mm) seront les mêmes que ceux adoptés pour les sols du bassin versant du barrage Al Wahda (BRL-GERSAR (Ingénierie). 1995). Les lithosols qui ne représentent que 0.27% de la surface du sous bassin versant ont un indice de 0.009 (soit les plus résistants à l'érosion hydrique), alors que les régosols et leur cortège qui présentent les valeurs de K les plus élevés (entre 0.078 et0.08) s'étendent sur 0.45% du territoire. Les autres types de sols sur plus de 99% du sous bassin ont des valeurs qui varient entre 0.04 et 0.07 (INGEMA. 2004) (Fig.15).

Source :

INGEMA. 2004. « Actualisation des études de conception du grand barrage Koudiat Guensoura sur l'Oued Martil. Mission I : Actualisation de l'étude hydrologique et de l'étude de régulation. Sous Mission I-a : Actualisation de l'étude hydrologique (Tableau n° 8). **Revue**

Figure. n° 15 : Carte de l'érodibilité des sols (Facteur K) du sous bassin versant en amont du nouveau barrage « Charif-El-Idrissi »

2.1.2-Indice des pentes (LS)

Selon la (Fig.16), les deux dernières classes (2,5-10 et >10) représentent l'effet érosif de la topographie. Ainsi, on peut dire que environ 85% du sous bassin versant a une topographie plus ou moins accidentée, ce qui le rend potentiellement très favorable à l'érosion.

Source : La carte de longueurs des pentes et la carte des expositions des pentes du sous bassin versant en amont du nouveau barrage « Charif-El-Idrissi ». **Revue**

Figure. n° 16 : Carte de l'indice de pente (LS) dans le sous bassin versant en amont du nouveau barrage « Charif-El-Idrissi »

2.2- Facteurs climatiques : Agressivité climatique (R)

Les indices à l'intérieur du sous bassin versant étudié varient entre 1672.68 et 8547.83 (Mjmmha-1H-1an-1), et suivent le même gradient que celui des précipitations. Ils augmentent essentiellement selon la direction N-S, les valeurs les plus élevées se situent dans la partie Sud-

Est la plus arrosée. En général, les valeurs des indices d'agressivités climatiques sont importantes et indiquent que les pluies dans le sous bassin versant en amont du nouveau barrage « Charif-El-Idrissi » ont un pouvoir érosif notable (Fig.17).

Source : ABHL. 2007. « Etude de réévaluation du potentiel en eau superficielle de la zone d'action de l'agence du bassin du Loukkos ». **Revue**

Figure. n° 17 : Carte de l'agressivité climatique (R) dans le sous bassin versant en amont du nouveau barrage « Charif-El-Idrissi »

2.3- Facteurs liés au couvert végétal : l'indice du couvert végétal (C)

C'est un facteur de protection du sol par la couverture végétale (El Garouani et al., 2008). Il varie de 0,001 sous forêt dense à 1 sur un sol nu (**M**eliho.M et al., 2016). Le sous bassin versant étudié est assez bien protégé, puisque moins de 38% de sa superficie a une valeur de C supérieure à 0.29 (Fig.18). Ceci est tout à fait logique du moment que le couvert forestier représente quelque 55% de son espace, il assure donc une bonne protection contre l'impact des

pluies et des averses

(HCEFLCD. 2008) (Ingenieria medioambiental. 1998).

Source : HCEFLCD. 2008. Haut Commissariat aux Eaux et Forêts et à la Lutte Contre la Désertification direction régionale des eaux et forêts Tétouan. « Etude préliminaire du bassin versant en amont du futur barrage de l'oued Martil ». + Ingenieria medioambiental. 1998. "Restauración Hidrológica Forestal de Cuencas y Control de la erosión". **Revue**

Figure. n° 18 : Carte de l'indice du couvert végétal (C) dans le sous bassin versant en amont du nouveau barrage « Charif-El-Idrissi »

2.4- Facteurs anthropiques

L'érosion est un phénomène naturel et ancien, elle a été fortement aggravée par la mise en culture, la surcharge pastorale et les excès de cueillette de bois. De nombreuses interventions ont cherché à réparer les dommages écologiques et ont visé notamment la protection anti-érosive des bassins-versants, cela se fait en évaluant le facteur des pratiques antiérosives ou pratiques culturales (P). Les valeurs de P varient généralement de 0 à 1, selon la pratique adoptée et selon la pente (Laouina, 2007). Dans cette étude, la valeur 1 a été retenue pour toute occupation et usage des sols, où il n'y a pas de mesures de conservation des sols comme le recommande la méthode de Wischmeier.

En bref, au niveau du sous bassin versant en amont du nouveau barrage « Charif-El-Idrissi », les pluies ont un pouvoir érosif notable, les sols en général sont fragiles, environ 85% de son surface représente l'effet érosif de la topographie, 55% est occupée par le couvert forestier qui assure une protection non négligeable. Les techniques de conservations sont assez rudimentaires.

Conclusion du deuxième chapitre

A partir de la présentation des risques d'érosion et l'évaluation des facteurs qui influencent

l'intensité des processus de détachement, de transport et de dépôt, il est évident que le sous bassin versant en amont du nouveau barrage « Charif-El-Idrissi » nécessite des interventions urgentes pour la prévention contre les impacts de l'érosion, et surtout l'envasement du nouveau barrage. D'où, la nécessité d'évaluer le risque réel et potentiel, et de déterminer à l'aide de la modélisation les zones prioritaires pouvant bénéficier des programmes et stratégies d'aménagement des bassins versants.

III- Modélisation et cartographie de l'érosion

Cette partie vise à simuler le risque d'érosion selon les estimations des pertes en terres spatialisées sur tout le sous bassin versant en utilisant le modèle RUSLE (modèle révisé de l'équation universelle de perte en terre).

1- Méthodologie appliquée

La quantification de l'érosion sera réalisée par la combinaison du modèle révisé de Wischmeier (Wischmeier W.H, & Smith D.D. 1978) et d'un coefficient de transport. Au Maroc, plusieurs auteurs (Merzouk.A 1987, Dhman H.1994, Diallo A.A. 2000, BRL-Gersar.1995 etc..) ont utilisé cette approche :

Source: El Garouani.A, Hao Chen, L. Lewis. 2008.." Cartographie de l'utilisation du sol et de l'érosion

nette à partir d'images satellitaires et du sig idrisi au nord-est du Maroc. Télédétection, Editions des Archives Contemporaines / Editions scientifiques GB / Gordon and Breach Scientific Publisher. pp.193-201. ⟨hal-00434258⟩

+ Gourfi Abdelali. 2014. « application des modeles USLE et HEUSCH pour l'estimation de la perte en sol et l'envasement du barrage du bassin versant de L'ASSIF EL MAL (Tensift Alhaouz) ». Mémoire de Master en sciences et techniques : Eau et environnement

+ L. Khali Issa, K. Ben Hamman Lech-Hab, A. Raissouni, A. El Arrim. 2016. Cartographie Quantitative du Risque d'Erosion des Sols par Approche SIG/USLE au Niveau du Bassin Versant Kalaya (Maroc Nord Occidental). J. Mater. Environ. Sci. 7 (8) 2778-2795. ISSN : 2028-2508 CODEN: JMESC

+ Mounia TAHIRI, Hassan TABYAOUI, Fatima EL HAMMICHI, Mohammed ACHAB. 2017. « Quantification de l'érosion hydrique et de la sédimentation à partir de modèles empiriques dans le bassin versant de Tahaddart (Rif nord occidental, Maroc) ». Bulletin de l'Institut Scientifique, Rabat, Section Sciences de la Terre, 2017, n° 39, 87-101

+ SADIKI. Abdelhamid , Saïdati BOUHLASSA , Jamal AUAJJAR , Ali FALEH & Jean-Jacques MACAIRE. 2004. « Utilisation d'un SIG pour l'évaluation et la cartographie des risques d'érosion par l'Equation universelle des pertes en sol dans le Rif oriental (Maroc) : cas du bassin versant de l'oued Boussouab ». Bulletin de l'Institut Scientifique, Rabat, section Sciences de la Terre, n°26, p. 69-79. **(Revue)**

Figure. n° 12 : Organigramme de la méthodologie de la modélisation du risque de l'érosion

2- Cartographie de l'érosion potentielle

Le croisement des cartes des principaux facteurs intervenants dans l'érosion hydrique des sols permet d'obtenir la carte des pertes en sols en tout point du sous bassin versant (Fig. 20). La classification adoptée est une classification établie aux Etats-Unis fondée sur la tolérance des sols aux pertes (Sadiki et al. 2004). Elle suppose qu'en moyenne, les sols peuvent tolérer des pertes allant jusqu'à 7,41 (t.ha-1.an-1), tout en permettant un niveau élevé de production agricole. Au-delà de 20 (t.ha-1.an- 1), la perte est forte et les sols sont très dégradés ce qui peut nuire à la production. Selon cette approche, les zones à faible potentiel d'érosion correspondent principalement à la dorsale calcaire, aux rares et étroites plaines alluviales et aux crêtes. Cependant, près de 70% de la superficie de l'espace étudié présente des taux d'érosion importants qui sont supérieures à 50t/ha/an. Ce taux devient alarmant par endroit dépassant le seuil de 100 t/ha/an et touchant plus de 50% de la superficie du sous bassin versant. Ce sont les zones qui nécessitent des interventions anti-érosives. Elles sont dominées principalement par les zones à fortes pentes, à lithologie friable et à couvert végétal non suffisamment dense.

3-Cartographie de l'érosion réelle

L'érosion réelle est définie comme étant l'érosion ayant lieu actuellement sur le sous bassin versant, elle est observable sur le terrain à travers ses manifestations. Elle sera définie selon la méthode PAP/CAR **(**Programme d'actions prioritaires/ Cartographie) qui divise l'espace en deux catégories (zones stables et zones instables) en adoptant les travaux de photo-interprétation de la couverture aérienne (échelle 1/20 000) et la vérification sur terrain (PAM/PNUE. 1998). Les résultats ont été appuyés et complétés par différentes investigations menées au milieu physique et notamment : la carte lithologique, la carte des classes de pente, et le degré de la couverture végétale (voir : Fig.21).

Source : Le croisement des cartes des facteurs (**R, K, C, LS et P**) limitants de l'érosion hydrique.

Figure. n° 20 : Carte de risque d'érosion (ou de l'érosion potentielle) dans le sous bassin versant en amont du nouveau barrage « Charif-El-Idrissi »

Source: Photo-interprétation de la couverture aérienne (échelle 1/20 000) et la vérification sur terrain. HCEFLCD. 2008. Haut Commissariat aux Eaux et Forêts et à la Lutte Contre la Désertification direction régionale des eaux et forêts Tétouan. « Etude préliminaire du bassin versant en amont du futur barrage de l'Oued Martil ». **Revue**

Figure. n° 21 : Carte de l'érosion réelle dans le sous bassin versant en amont du nouveau barrage « Charif-El-Idrissi »

4- Résultats et interprétations

D'après la répartition spatiale des processus érosifs du sous bassin versant en amont du

nouveau barrage « Charif-El-Idrissi » (Fig.21), **les zones stables** occupent une superficie totale de 11624 ha, soit 44.81% de sa surface. Ce sont les zones dont la stabilité est assurée par la présence de la végétation, ou par la nature du substrat composé de matériaux durs, ou bien la combinaison de ses deux facteurs. La végétation dans cette classe d'érosion est celle des formations forestières naturelles et notamment : le chêne liège, le thuya, le chêne zeen et tauzin. Les zones de ces formations forestières qui paraissent tout en étant stables, présentent néanmoins des degrés d'instabilité. Certains d'entre elles sont classées comme 013**tgh** (**t**ilt+***g****round*+***h****uman=pente+sol+humain*), signifiant que le risque d'instabilité est d'ordre 3, avec les facteurs d'instabilité qui sont la pente, le sol et l'action **h**umaine. Ainsi, 18,9% des zones stables sont à risque fort, 51,3% sont à risque moyen et 29,8 % à risque faible (PAM/PNUE. 1998).

Concernant **les zones instables,** elles s'étendent sur une superficie totale de 14316 ha, soit 55.2% de la surface du sous bassin, La méthode PAP/CAR permet de distinguer les types suivants:

***-Erosion en nappe (L)* :** qui se manifeste uniformément sur la surface du sol par l'apparition de ruissellement de surface, le détachement et le transport des particules du sol, sur de courtes distances suivi de dépôts, et enfin le lessivage de
l'humus et des éléments fertilisants. Ce stade d'érosion a été cartographié conjointement avec le stade suivant dans une seule couche (érosion faible), ceci est dû à la difficulté de trouver des superficies cartographiables présentant un processus sans l'autre.

***-Erosion linéaire/rigoles (D)* :** qui se manifeste par le creusement de sillons ou rigoles dans le sol, ces zones sont situées dans la majorité des cas près des cours d'eau où y sont connectées, ce qui fait que les sédiments générés sont dans une certaine mesure, facilement disponibles pour le transport. L'érosion en nappe et ruissellement diffus **(L+D)** touche 9649 ha soit 37.2 % du sous bassin versant (18,3% présentent un risque élevé, 50,7% sont à risque moyen et 31% à risque faible).

***-Erosion concentrée (C)* :** C'est une évolution de l'étape précédente. Il se manifeste par des ravins, dont les dimensions sont variables et qui peuvent aller jusqu'au badlands. La superficie concernée par ce type d'érosion est de 905.11ha, soit 3.49 % de la superficie totale du sous bassin versant.

***-Zones sujettes à l'accumulation d'eau (W)* :** Ces zones appartiennent à la classe d'érosion dite : par excès d'eau ou de sédiments et particulièrement au processus d'inondation et d'hydromorphisme. Les surfaces touchées par ce type d'érosion sont très réduites et difficilement cartographiables. Elles sont essentiellement localisées au niveau du contact entre les grès du numidien de jbel Bouhachem et les flyschs de Beni Idder.

***-Zones sujettes aux mouvements en masse (M)* :** comme les coulées boueuses, les collapses, les glissements de terrains de différentes ampleurs, les éboulis et autres. Ceci intéresse 3722 ha de la surface du sous bassin (soit 14.35%). En effet leur impact est très visible sur l'infrastructure routière ainsi que sur certaines constructions et infrastructure d'irrigation traditionnelles.

Conclusion du troisième chapitre

Bref, selon la spatialisation de ces estimations de perte en terre (carte de l'érosion potentielle), près de 70% de la superficie du sous bassin versant présente des taux d'érosion importants qui sont supérieures à 50t/ha/an, parfois dépassant le seuil de 100 t/ha/an et touchant plus de 50% de sa superficie. Ce sont les zones qui nécessitent et exigent d'une manière urgente des stratégies de prévention et des techniques de lutte antiérosive. Elles sont dominées

principalement par les zones à fortes pentes, à lithologie friable et à couvert végétale non suffisamment dense.

Conclusion générale

Le sous bassin versant en amont du nouveau barrage Charif-El-Idrissi situé au sud du Bassin Versant de l'Oued Martil a une topographie très accidentée (environ 85% de son espace). Il reste potentiellement très favorable à l'érosion. Les pentes sont moyennes et fortes, les substrats sont schisteux à marno-schisteux et l'érosion du sol est peu évoluée. Le climat est sub-humide, les valeurs des indices d'agressivités climatiques sont importantes et indiquent que les pluies ont un pouvoir érosif notable. La végétation naturelle (forêts de chênes) est dégradée et l'érosion hydrique est intense. Près de 70% de sa superficie présente des taux d'érosion importants qui sont supérieurs à 50t/ha/an. Ce taux devient alarmant par endroit dépassant le seuil de 100 t/ha/an et touchant plus de 50% du reste de la superficie. Le nouveau barrage Charif-El-Idrissi va subir certainement un envasement lié à une érosion importante à l'instar du barrage Nakhla. Ceci va réexposer les villes de Tétouan et Martil de nouveau aux inondations. Sans oublier les autres impacts (dégradation des sols, développement du processus d'eutrophisation..) qui posent de sérieux problèmes à l'échelle écologique, ainsi qu'au niveau d'exploitation des ressources en eau du barrage. Pour gérer cette situation, les deux cartes réelle et potentielle du risque d'érosion permettent l'identification des zones à risque élevé nécessitant la plus grande priorité d'intervention, ce qui permet aussi aux décideurs de:

-Planifier des stratégies et programmes efficaces de conservation des sols et d'aménagement des espaces, dans le cadre d'une bonne gestion des risques naturels, notamment l'érosion et les inondations.

-Sensibiliser les habitants aux impacts socio-économiques et environnementaux de l'érosion naturelle et anthropique.

-Intégrer la population qui constitue un élément très important des parties prenantes, au processus de la gestion des risques naturels.

Bibliographie

-**ABHL**. 2007. « Etude de réévaluation du potentiel en eau superficielle de la zone d'action de l'agence du bassin du Loukkos ».

-**B**RL-GERSAR (Ingénierie). 1995. «Plan d'aménagement anti-érosif du bassin versant de l'Oued Ouergha en amont du barrage el Wahda. 1ère phase, analyse de la situation actuelle ». Rapport principal. 214 pp. F. LE LANDAIS, G. FABRE BP 4001 30 O01 Nîmes Cedex Tel : 66 87 50 O0 Fax : 66 87 51 03

-**D**autrebande, S., Sohier, C. 2006. « L'érosion hydrique et les pertes de sol agricoles en Région wallonne ». Dossier scientifique réalisé dans le cadre de l'élaboration du Rapport analytique 2006-2007 sur l'état de l'environnement wallon. Unité d'hydrologie et d'hydraulique agricole, Génie rural et environnemental, Faculté universitaire des Sciences agronomiques de Gembloux. Gembloux. 122p.

-**D**erruau M. 1988. Précis de Géomorphologie (septième édition). Paris : Masson.

-**D**hman H. 1994. « Utilisation des SIG et des télédétections dans l'étude de l'érosion hydrique: application au bassin versant de Tleta ». Mémoire de troisième cycle, ENFI, Salé, 120 p.

-**D**IALLO A.A**.** 2000. »Intégration du modèle USLE dans un SIG pour la cartographie de l'érosion hydrique dans le bassin versant de Beni Boufrah (Rif central »). Mémoire de troisième cycle, ENFI, Salé, 90 p.

-**D**URAND-DELGA et al. 1962. « Données actuelles sur la structure du Rif ».

Mém.h.s.Soc. Géol. Fr (Mémoire Hors Série, SOCIETE GEOLOGIQUE DE France), I, p. 399-422.
- **E**l Garouani, Abdelkader. Chen, Hao. Lewis, L. Tribak, Abdellatif. Abharour, Mohamed. 2008. « Cartographie de l'utilisation du sol et de l'érosion nette à partir d'images satellitauires et du SIG Idrisi au Nord-Est du Maroc ». Revue Télédétection, 2008, vol. 8, n° 3, p. 193-201
-**G**ourfi Abdelali. 2014. « application des modèles USLE et HEUSCH pour l'estimation de la perte en sol et l'envasement du barrage du bassin versant de L'ASSIF EL MAL (Tensift Alhaouz) ». Mémoire de Master en sciences et techniques : Eau et environnement
-**H**CEFLCD.2008. (Haut Commissariat aux Eaux et Forêts et à la Lutte Contre la Désertification direction régionale des eaux et forêts Tétouan). « Etude préliminaire du bassin versant en amont du futur barrage de l'oued Martil ».
-**L**hénaff R. 1965. « Les chaînes du pourtour de la Méditerranée occidentale Mise au point sur les travaux géologiques récents » In: *Annales de Géographie*, t. 74, n°401, pp. 83-96.
-**L**ahlou, M. A. 1990. Modèles de prédiction de la sédimentation des retenues de barrages des pays du grand Maghreb. « Atelier International sur l'application des modèles mathématiques à l'évaluation des modifications de la qualité de l'eau ». Tunis 7-12 Mai, 80-87
- **L**e Bissonnais Y, Thorette J., Bardet C., Daroussin J 2002, Erosion hydrique des sols en France. Rapport INRA-IFEN, France, 102 p.
-**L**. Khali Issa, K. Ben Hamman Lech-Hab, A. Raissouni, A. El Arrim. 2016. Cartographie Quantitative du Risque d'Erosion des Sols par Approche SIG/USLE au Niveau du Bassin Versant Kalaya (Maroc Nord Occidental). J. Mater. Environ. Sci. 7 (8) 2778-2795. ISSN : 2028-2508 CODEN: JMESC
- **INGEMA**. 2004. « Actualisation des études de conception du grand barrage Koudiat Guensoura sur l'Oued Martil. Mission I : Actualisation de l'étude hydrologique et de l'étude de régulation. Sous Mission I-a : Actualisation de l'étude hydrologique
-**I**ngenieria medioambiental. 1998. "Restauración Hidrológica Forestal de Cuencas y Control de la erosión".
- **L**aouina A. (sous la dir. de), 2007. « Gestion conservatoire des eaux et des sols au Maroc : la diversité des réponses paysannes à la dégradation des terres ». Publ. de la FLSH, Univ. Mohammed V Agdal, Rabat, 172 p.
-**M**eliho Modeste, Khattabi Abdellatif, Mhammdi Nadia, Hongming Zhang. 2016. « Cartographie Des Risques De L'erosion Hydrique Par L'equation Universelle Revisee Des Pertes En Sols, La Teledetection Et Les Sig Dans Le Bassin Versant De L'ourika (Haut Atlas, Maroc) ». European Scientific Journal November 2016 edition vol.12, No.32 ISSN: 1857 – 7881 (Print) e - ISSN 1857- 7431
-**M**ichel Robert, Berrier J., Evralde J.1983. « Rôle des êtres vivants dans les premiers stades de l'altération des minéraux ». In: Pétrologie des altérations et des sols. Vol. III : Pédologie. Pétrologie appliquée aux substances utiles. Colloque international du CNRS, Paris 4-7 juillet 1983. Strasbourg : Institut de Géologie – Université Louis-Pasteur, 1983. pp. 95-103. (*Sciences Géologiques. Mémoire*, 73)
-**MERZOUK A. 1987**. « Érosion hydrique et pertes en fertilité des sols dans le bassin versant du Tlata, Rif occidental » *In :* Actes de l'Institut agronomique et vétérinaire Hassan II, n° 21 : 87-91.
- **M**onographie de la province de Tétouan 2015

- **M**ounia TAHIRI, Hassan TABYAOUI, Fatima EL HAMMICHI, Mohammed ACHAB. 2017. « Quantification de l'érosion hydrique et de la sédimentation à partir de modèles empiriques dans le bassin versant de Tahaddart (Rif nord occidental, Maroc) ». Bulletin de l'Institut Scientifique, Rabat, Section Sciences de la Terre, 2017, n° 39, 87-101
- **PAM/PNUE**. 1998. « Directives pour la cartographie et la mesure des processus d'érosion hydrique dans les zones côtières méditerranéennes ». PAP8/PP/GL.1,Split, Centre d'Activités Régionales pour le programme d'Actions Prioritaires (PAM/PNUE), en collaboration avec la FAO, Rome, Italie, 72p.
-**R**oose Eric. 1994. Introduction à la gestion conservatoire de l'eau, de la biomasse et de la fertilité des sols (GCES). Rome : FAO, 438 p. (Bulletin Pédologique de la FAO ; 70). ISBN 92-5-203451-X.
- **R**oose E. 1977.Erosion et ruissellement en Afrique de l'Ouest. Vingt années de mesure en petites parcelles. Travaux et doc. ORSTOM, Paris, 78 : 108p
- **S**ADIKI. Abdelhamid , Saïdati BOUHLASSA , Jamal AUAJJAR , Ali FALEH & Jean-Jacques MACAIRE. 2004. « Utilisation d'un SIG pour l'évaluation et la cartographie des risques d'érosion par l'Equation universelle des pertes en sol dans le Rif oriental (Maroc) : cas du bassin versant de l'oued Boussouab ». Bulletin de l'Institut Scientifique, Rabat, section Sciences de la Terre, n°26, p. 69-79.
-**W**ischmeier W.H., & Smith D.D. 1978. "Predicting rainfall erosion losses - a guide for conservation planning Science, U.S". Dept. of Agriculture. Agriculture Handbook, Washington, D.C, 537p.

Sitographie

- www.apdn.ma (Portail de l'Agence de la promotion et le développement du Nord. « Infrastructures de base » -Consulté le 06-04-2020-
- www.hcp.ma/Base-de-donnees-Inventaire-Communal-Rural
Haut Commissariat au Plan (HCP).2014 - Consulté le 21-09-2020 -

Communication et marketing des destinations touristiques : vers un territoire attractif, le cas de la région Guelmim Oued Noun.

Communication and marketing of tourist destinations : towards an attractive territory, the case of Guelmim Oued Noun region.

التواصل وتسويق الوجهات السياحية: نحو مجال جذاب، حالة جهة كلميم واد نون

Mustapha QAMMOURI, PHD doctorant chercheur, Institut Universitaire de la Recherche Scientifique (IURS), faculté des sciences de l'éducation, Université Mohammed V RABAT

الملخص: تعتبر السّياحة رافد من روافد الاقتصاد ومعزّز للنّاتج الداخلي الخام، فكثيرٌ من البلدان العربيّة بما فيها المغرب تعتمد بشكل كبير على السّياحة، إضافة الى انها وسيلة لتبادل الثّقافات والتّعرف على عادات وتقاليد الشّعوب، لكن لا يتحقق هذا المبتغى سوى اذا تم ترويج وتسويق الأماكن السياحية والتاريخية بطريقة جيدة وساحرة، وذلك من خلال برامج اشهارية مقنعة وواضحة بهدف جذب أغلبية السياح، باستخدام طرق التسويق والتواصل الإلكتروني الحديثة والمعاصرة التي تؤثر على أدهان الفئة المستهدفة وتقنعهم بطريقة مباشرة.

الكلمات المفاتيح: التواصل، التسويق، الجاذبية، السياحة.

Abstract: Tourism is considered one of the tributaries of the economy and a booster of the gross domestic product, as many Arab countries, including Morocco, depend heavily on tourism, in addition to it being a means of exchanging cultures and getting to know the customs and traditions of peoples. Good and charming, through convincing and clear advertising programs with the aim of attracting the majority of tourists, using modern and contemporary electronic marketing and communication methods that affect the fats of the target group and convince them directly.

Keywords: Communication, Marketing, Attraction, Tourism.

Introduction :

Aujourd'hui, l'activité touristique est l'une des principales activités économiques, dans plusieurs pays, le tourisme est l'un des piliers les plus importants dont dépend le revenu national. Différents types de tourisme ont émergé, tels que : le tourisme de montagne, le tourisme de santé, le tourisme sportif, le tourisme religieux, le tourisme des affaires, tourisme balnéaire et tourisme culturel. Ces types sont basés sur une variété de composants, y compris le produit touristique et les sources.

Le tourisme est parmi les activités commerciales et d'investissement à forte rentabilité, devenant une industrie majeure et parfois on parle de l'industrie touristique. Globalement, il présente des caractéristiques importantes qui en font un essor d'économie, Il contribue de manière significative la réduction du chômage et à l'amélioration du niveau de la production brute nationale. Au niveau international et national la considèrent comme une source de création de richesse et d'attraction de devises étrangères. Cela en a fait une industrie touristique florissante, visant à donner une impulsion supplémentaire aux activités économiques à travers l'encouragement des petites entreprises touristiques, l'artisanat, sans oublier le secteur des services tels que : le transport, restaurations, hôtels et autres. Tout cela va influencer sur la croissance du volume des investissements locaux. Dans un contexte général, chaque marché cherche à être concurrentiel et les destinations cherchent aussi à attirer les clients en utilisant des moyens comme l'image, communication et le Marketing.

Les territoires doivent identifier leurs éléments de différenciation face à leurs concurrents, que ce soit en matière de prix ou de qualités spécifiques. Pour améliorer la position concurrentielle de leurs territoires, les responsables locaux s'interrogent sur les voies et moyens de faire évoluer leurs offres territoriales pour être plus compétitifs (GOLLAIN, 2013), Même cas pour le Maroc qui « bénéficie de plusieurs contrastes que l'on ne retrouve pas dans d'autres pays. Par ailleurs, les budgets dépensés au Maroc sont plus importants que dans les autres destinations de la région » (Colson, 2012), depuis 2011, le Maroc a annoncé deux stratégies modernes celui de la régionalisation avancée et de la décentralisation de gestion des territoires, qui visent en principal de mise en valeur par chaque région indépendante, en collaboration entre les toutes les collectivités locales et les partenaires, « afin qu'elle soit le meilleur exemple de développement pour prouver les efforts fournis par les acteurs territoriaux, que la notion d'attractivité trouve sa place aux préoccupations des teneurs de décisions, qui sont devenus pleinement conscients de l'importance de défendre et de communiquer l'aspect attractif de leur territoire grâce à l'intégration de deux grandeurs complémentaires, à savoir le marketing touristique ainsi que le marketing territorial qui ont pour objectif principal de faire connaitre l'attractivité du pays et de séduire à la fois les acteurs touristiques voulant découvrir la richesse culturelle voire le produit touristique marocain, et les professionnels ayant un intérêt à s'investir sur notre pays » (EL KAOUNE , 2020).

Cet article a pour objectif de mettre l'action sur des stratégies marketing territorial et de communication de la région de Guelmim Oued Noun en mettant l'accent sur le secteur du tourisme en tant que cette destination est encore vierge par rapport aux autres villes marocaines, en basant sur une étude appliquée sur 52 établissements touristiques (hôtels, gite rural,…) au sein de la région, afin de répondre sur la problématique suivantes : comment la région de Guelmim Oued Noun augmenté son attractivité touristique ? Quelles sont les moyens adoptés ?

1. COMMUNICATION ET MARKETING DES DESTINATIONS : APERÇU GÉNÉRAL.

1.1. La communication et les produits touristiques… quelle utilité ?

L'importance de La communication est « un axe pilier du marketing territorial vue sa contribution énorme dans le succès du processus de développement touristique et sa capacité à soutenir efficacement les politiques et les plans de développement sur le territoire » (EL YAACOUBI & EL KAOUNE, 2019, p. 14), La communication aussi est une procédure nécessaire pour valoriser et renforcer le succès d'une destination touristique, de son image, ou du produit touristique lui-même. Elle rassemble plusieurs outils efficaces, pour atteindre les objectifs soulignés. Au-delà il est nécessaire, pour rappeler sa place dans le développement touristique, pour cela il est primordial de parler du produit touristique et de ses composantes, en tant qu'élément intrinsèque de la stratégie de marketing touristique, «la communication est plus précisément comme une de ses phases opérationnelles, lorsque les stratégies décidées trouvent leur matérialisation sur des supports visant des publics restreints avec des objectifs précis » (Viallon, 2013, p. 3).

1.2. Le produit touristique

Avant de déterminer une définition claire du produit touristique, il faut savoir que cette phrase composée de deux éléments : le premier mot signifie « tout ce qui peut être offert pour satisfaire un besoin ou un désir » (KOTLER, FILIATRAULT, & E. TURNER, 2000, p. 10) et le deuxième mot désigne Selon l'Organisation Mondiale du Tourisme (OMT), est un « phénomène social, culturel et économique qui implique le déplacement de personnes vers des pays ou des endroits situés en dehors de leur environnement habituel à des fins personnelles ou professionnelles ou pour affaires ».

Figue 01 : Création du produit touristique

En effet, « le produit touristique est le résultat d'un large assortiment de plusieurs dimensions spatiales (géographie, culturel, historique…), temporelles (loisirs, courts séjours, excursions…) et de processus productifs divers (transport, hôtellerie, restauration…). C'est une combinaison ou un ensemble de services touristiques uniques qui sont assemblés pour les mettre

à la disposition d'une clientèle bien ciblée » (EL YAACOUBI & EL KAOUNE, 2019, p. 341). On peut dire que le produit touristique peut être une gamme des activités réalisées par le visiteur / le touriste dès son arrivée au pays d'accueil jusqu'à son retourne à son pays d'origine. Comme vous savez, chaque produit à un cycle de création, basé sur les éléments de la démarche Marketing afin de créer un bon produit qui va satisfaire les attentes et les besoins des consommateurs. Au-dessous il y a un exemple simple de démarche marketing pour élaborer un produit touristique.

1.3. La communication du produit touristique :

La communication en générale est le fait d'établir une relation ou une liaison avec autrui et de leur transférer, partager et diffuser des informations, peut être établie à travers des outils de télécommunication ou des technologies d'information, autrement dire « la communication touristique regroupe toutes les activités ayant un impact sur la fréquentation touristique et qui influencent donc le processus de décision du touriste » (Frustier & Perroy, 2004), le poids de la communication aujourd'hui est important, à l'ère de NTIC il joue l'axe de chaque étape commerciale par conséquent est « une tâche vitale pour améliorer le développement économique et social des villes, des régions et des nations, car le tourisme est devenu une partie importante du PIB dans la plupart des pays du monde » (Míguez & Fernández, 2015), La communication touristique en brève, est l'un des facteurs les plus importants à l'appui des politiques et les plans de développement du tourisme dans la région. A l'aide des média les régions clarifier son image globale des projets de développement des potentialités touristiques au sein du territoire. Dans ce contexte, Le média peut également être important pour savoir les opinions et les attentes des touristes face aux décideurs. L'objectif de la communication touristique est toujours renforcer l'attractivité du territoire, valoriser ses potentialités touristiques et travailler de présenter son identité et son image à l'échelle nationale et internationale, on cherche ici à jouer sur l'affectif et le sentiment des touristes / visiteurs afin de réaliser l'action d'achat, le processus de la communication appliquée dans le domaine du tourisme sert à fidéliser la clientèle et entretenir la relation avec lui afin de la faire revenir dans autres occasions.

La promotion touristique est l'un des résultats de la communication, qui considère « aujourd'hui généralisé : c'est un fait, les images attirent l'œil et sont susceptibles d'éveiller la curiosité, voire l'appétit du touriste potentiel envers la destination promue. Les images sont donc dotées d'une résonnance forte dans la construction de l'imaginaire collectif, c'est particulièrement le cas lorsqu'il s'agit d'une destination touristique » (Harvey, 1989, p. 290) . D'une façon générale, la communication territoriale/ ou touristique mise en valeur du patrimoine et du potentialité touristique d'un territoire à travers l'utilisation de différents moyens soit médias ou hors médias qui influencent d'une façon direct sur les attitudes, les comportements et la décision des individus et les clients ciblés , n'oublions pas aussi les acteurs et les décideurs afin de unifier les efforts pour assurer la coordination entre les membres concernées pour se concerter et atteindre efficacement l'objectif de valorisation du produit touristique.

Il sert à sensibiliser la population locale sur le développement de leur territoire et le rendre parmi les meilleures destinations. Aussi, la communication touristique permet de faire l'action de la promotion des destinations, qui va aider d'augmenter la chance de la compétitivité d'un territoire et attire le maximum possible des touristes. « Pour ce faire, elle consiste à rapprocher le produit « territoire » du consommateur «touriste» d'une manière efficace tout en créant une bonne image qui va susciter le désir de ce dernier et l'orienter vers une prise de décision en faveur de la destination en question.

En effet, « la communication territoriale cherche donc à faire connaitre, à faire aimer et à faire agir le touriste /client à l'égard du produit touristique qui fait l'objet de l'action de communication et de promotion » (Kodiji, 2017). Elle vise donc à atteindre les objectifs suivants :

- Vendre la destination.
- Promouvoir l'arrière-pays.
- Donner une image valorisante à la région.
- Rendre le territoire touristique plus attractif.
- Développer sa notoriété.
- Faire connaître le produit touristique.
- Attirer massivement les touristes étrangers.
- Améliorer l'expérience touristique du client et le fidéliser.
- Attirer les investisseurs nationaux et étrangers.

En fait, la communication doit répondre à un objectif principal : la transmission du message. Ce message doit lui-même se soumettre à trois objectifs dans le but de promouvoir ou vendre :

- Cognitif : faire connaitre (la destination, l'offre)
- Conatif : donner l'envie d'agir (se déplacer, impulser l'acte d'achat, réserver…)
- Affectif (séduire, faire aimer, fidéliser) (Dalapa, 2011)

1.4. Le marketing territorial.

a. Définition du marketing

Plusieurs économistes sont trouvés des définitions pour le mot marketing, à titre d'exemple Thierry Maillet a dit que le marketing est « Persuader des personnes d'acheter des produits dont elles n'ont pas besoin avec de l'argent qu'elles n'ont pas, pour impressionner des voisins qui s'en moquent » (Thierry , septembre 2010), de leur côté, J.C. ANDREANI, O. BADOT définissent le marketing comme : « un état d'esprit et une attitude, un choix de gestion et un ensemble de techniques qui permettent, à travers une offre de biens et services, de satisfaire les besoins et désires des consommateurs d'une manière rentable pour l'entreprise (…). Pour cette dernière, c'est un levier de compétitivité qui s'ajoute aux leviers financier, technologique ou de gestion des ressources humaines » (Andréani, Olivier , & Benoun, 2006, p. 6). Ainsi, on peut déduire que le marketing peut être défini comme « étant un processus de sélection de la position d'un comité, d'une ville, d'une région, d'une métropole dans le but de promouvoir leurs ressources typiques. Cela pourrait favoriser le développement et l'art de la promotion afin d'attirer les touristes, les entreprises et les travailleurs qualifiés dans la région » (ALSDAI, 2017). Selon Jean-René Bouchard et Suzanne Pelletier « le marketing concerne toutes les activités de l'entreprise orientées vers la satisfaction des besoins des clients au moyen de l'échange. Les profits représentent, dans une certaine mesure, un indice de la satisfaction des consommateurs. » (Bouchard & Pelletier, 1985, p. 4).

b. Marketing territorial, de quoi s'agit-il ?

Avant de définir cette notion, il faut savoir c'est quoi un territoire ? En effet, le concept de territoire est issu du latin « territorium » et désigne « un système complexe, dynamique et caractérisé par de nombreuses variables interdépendantes, c'est une organisation collective animée par les acteurs qui composent le territoire désigne aussi un lieu de maitrise, de synthèse, de compromis, d'expérimentation et d'évaluation » (Fabrice , 2007), Donc le territoire est un produit immatériel avec une multiple aspects qui peut être consommée de différentes manières.

Le marketing territorial est une branche du marketing publique, il contient à des spécifiques du marketing social, parce que son but est d'améliorer la qualité de vie des citoyens

et des acteurs économiques locaux. Plusieurs définitions plus détaillées qui démontré le rôle du marketing territorial dans le développement, l'attractivité d'un territoire, d'une ville ou d'une région. Celui qui expliqué Chamard le marketing territorial «une démarche qui vise à élaborer, sur la base de la connaissance de l'environnement (géographique, démographique, culturel, économique, social, politique), l'offre territoriale dans l'optique d'accroître l'attractivité et l'hospitalité du territoire » (Chamard, 2014). D'autre définition du marketing territorial est comme "l'effort collectif de valorisation et d'adaptation des territoires à des marchés concurrentiels pour influencer, en leur faveur, le comportement des publics visés par une offre dont la valeur perçue est durablement supérieure à celles des concurrents » (Gollain, 2018), son objectif est d'influencer les acteurs économiques en faveur d'un territoire donné, à travers :

- Améliorer la réputation du territoire ;
- Convaincre les entreprises de s'implanter dans le territoire ;
- Accueillir un événement d'envergure ;
- Attirer les flux touristiques, etc. (OSTELEA RABAT, 2019).

Depuis les points que déjà cités, le rôle du Marketing territorial a rendu le territoire est plus attractif et plus attirant par les décideurs, afin d'implanter des projets touristiques et augmenter le nombre d'arrivées touristiques.

c. Marketing touristique.

Le marketing territorial peut servir les destinations touristiques, en raison d'améliorer leur attractivité, ce qui a permis de naitre un nouveau concept « Un nouveau marketing est né en faveur du secteur du tourisme » (Gayet, septembre 2008, p. 7) Le marketing touristique s'inspire de la même démarche qui vise de commercialiser un produit très spécifique autours d'une destination touristique. Par conséquent, les demandeurs de se produit ce sont des clients spécifiques qui cherchent à voyager pour découvrir des nouveaux territoires.

D'autres économistes comme Robert Lanquar et Robert Hollier, considèrent le marketing touristique est « une série de méthodes et de techniques sous-tendues par un état d'esprit particulier et méthodique (c'est-à-dire une attitude de recherche, d'analyse et de remise en question constante), qui visent à satisfaire dans les meilleures conditions psychologiques pour les touristes, mais encore pour les populations d'accueil, et financières pour les organisations touristiques (entreprises, offices ou associations) le besoin latent ou exprimé de voyages, soit pour des motifs de loisirs (agrément, vacances, santé études, religion et sports), soit pour d'autres motifs qui peuvent être groupes en affaires, famille, mission et réunion » (Lanquar & Hollier, 1996, p. 9).

L'Organisation mondiale du tourisme (OMT) résumé le Marketing touristique en trois éléments principaux ; lesquels :

Figue 2 : Classification des fonctions du marketing touristique par l'OMT

Communication :	•Attirer des clients en les persuadant que les services et les produits offerts correspondent exactement à ce qu'ils désirent et à leurs besoins implicites et explicites.
Développer	•Projeter et développer des nouveautés qui suite à des études semblent correspondre aux besoins des clients potentiels
Contrôle	•Analyser à travers de nombreuses techniques les résultats des activités de promotion et de communication

Source : OMT (Economie et Gestion / mars 28, 2012)

1.5. Le marketing territorial et le tourisme : quelle relation ?

L'importance du marketing territorial est « pour améliorer la position concurrentielle de leurs territoires, les responsables locaux s'interrogent sur les voies et moyens de faire évoluer leurs offres territoriales pour être plus compétitifs. » (GOLLAIN, 2013) Le marketing territorial est considéré comme un locomoteur qui rafraîchit les destinations touristiques pour améliorer leur attractivité et leur compétitivité devant les autres. Ce qui démontré GAYET « Un nouveau marketing est né en faveur du secteur du tourisme » (Gayet, septembre 2008). Ce qui permet d'augmenter le poids des destinations d'une façon compétitive.

En effet le marketing territorial identifie 12 marchés à analyser, il s'agit du « tourisme, loisirs, consommateurs, capitaux mobiles, entreprises mobiles, évènements professionnels, évènements festifs, populations inactives ciblées, populations actives ciblées, universitaires, grandes écoles, associations, entrepreneurs, équipementiers » (GAUTHIER, 1993, pp. 99-111). Comme vous observez le tourisme classé en première place des marchés car il a un poids important et considéré comme une source primordiale de revenus et de devise ce qui influencé d'une façon directe sur l'économie nationale. Comme résultat, les destinations doivent adopter des approches du marketing territorial pour améliorer son attrait. Les recherches actuelles en marketing territorial traitent comment rendent les villes modernes parmi les grandes destinations touristiques, C'est ce qu'il a confirmé les chercheurs économistes «Les travaux de recherche en marketing territorial concernent en majeure partie les géantes destinations » (Barabel, Mayol, & Meier, 2010, pp. 233-253).

2. LA COMMUNICATION TERRITORIALE ET LE DEVELOPPEMENT DES DESTINATION TOURISTIQUE, LA CAS DE LA RÉGION GUELMIM OUED NOUN.

2.1 La région Guelmim Oued Noun : présentation et diagnostic.

La dualité du tourisme et le développement sont une couple des processus qu'on mélange entre les ressources naturelles du territoire et les services publics qui doivent présenter en premier lieu les investissements touristiques et au même temps définir la demande des clients, « Et cela n'est possible qu'après le diagnostic de la situation socio-économique, politique et culturelle afin de déterminer ce qu'il faut changer » (ALSDAI M. , 2017).

Aujourd'hui, chaque territoire cherche à adapter des nouvelles politiques de développement et de faire des réformes efficaces qui s'appliquent des stratégies de communication efficience. « Les spécialistes en marketing estiment que la communication ne doit pas intervenir seulement au démarrage du projet, mais elle doit commencer en amont » (Oubaidat, 2000, p. 45), la communication à double fonctions, d'une part clarifier l'image des projets touristiques sur le territoire et d'autre part identifier les attentes du public et les clients potentiels. En effet « La vision des acteurs et les outils pour évaluer le territoire suggèrent de se poser la question de la façon de promouvoir le potentiel patrimonial de la région dans le cadre d'un produit touristique de consommation. » (ALSDAI M. , 2017, p. 86). Au Maroc, chaque plan de développement touristique basé sur des politiques de communication qui utilise les différents supports de média : médias, événements, nouvelles technologies et nouvelles formes de communication.

a. Présentation la zone d'étude

Au sud marocain, situé une région connue par son histoire est Guelmim Oued Noun, « limitée au nord par la région du Souss-Massa, à l'est par les frontières avec l'Algérie, au sud par la région de Laâyoune-Sakia Alhamra et les frontières mauritaniennes et à l'ouest par l'océan atlantique. La Région de Guelmim - Oued Noun regroupe quatre (4) provinces : Guelmim, Tan-Tan, Assa-Zag et Sidi Ifni ; cinquante-trois (53) communes territoriales. La

région Guelmim - Oued Noun, s'étend sur une superficie totale de 46 108 km2 et avec une population de 433 757 habitants (35% rurale) » (Ministère de l'Equipement du Transport, de la Logistique et de l'Eau, s.d.).

b. Diagnostic de la situation du tourisme à la région Guelmim Oued Noun.

Le tourisme représente une composante majeure de l'offre touristique marocaine. C'est un produit qui se base essentiellement sur le patrimoine et l'héritage des générations qui nous ont précédées. Par ailleurs, les touristes qui visitent toutes les régions du Maroc s'intéressent par sa culture. Ce qui indique qu'il est primordial d'accorder plus d'intérêt à ce produit afin de promouvoir l'activité touristique. De plus, la région de Guelmim Oued Noun regorge d'un énorme potentiel touristique, mais il faut doubler les efforts afin d'augmenter la demande.

La matrice SWOT suivante tente de résumer les principaux résultats du diagnostic portant sur la destination « Région Guelmim Oued Noun ».

Tableau 01 : Diagnostic SWOT

Forces	Faiblesses
• Situe sur l'axe stratégique commercial Maroc Mauritanie ; • Patrimoine historique et culturel riche ; • Atouts touristiques divers (monuments historiques, plage) ; • Main d'œuvre bon marché qualifié ; • Un mixte de la culture Hassanie et Amazigh ; • Un climat permettant la pratique de plusieurs disciplines sportives et touristiques ; • Des plages sauvages (plage blanche) ; • Proximité de l'Espagne (iles canarie) ; • Le rapport qualité/prix pour les prestations touristiques présentées dans les établissements touristiques ; • Des prestations proposées divers (balnéaires, écotourisme, affaires, culturel…). • Stabilité politique par rapport aux destinations voisines des pays arabes.	• Communication encore insuffisante. • La partie majeure des infrastructures se dégrade à cause de la nature. • Les dangers de dégradation du patrimoine matériel • Absence d'une mise en valeur des monuments et des sites d'intérêt touristique ; • Absence d'une vision stratégique à long terme ; • Secteur associatif peu consolidé ; • Les villes de la région ne sont pas reliées aux grands réseaux de transports (Train, TGV…).
Opportunités	**Menaces**
• Croissance du tourisme mondial, notamment de la demande pour des voyages culturels et patrimoniaux. • Clientèles à la recherche d'authenticité. • La priorité accordée au tourisme dans les stratégies marocaines touristique. • L'instabilité politique des pays voisins (printemps arabe,) • Projets d'infrastructure importants autoroute Agadir -Dakhla	• Désintégration avec les autres régions. • Problème social à cause du chômage ; • Pression de l'urbanisation et de l'étalement urbain sur les paysages et le patrimoine naturel et culturel de la région Guelmim Oued Noun. • Proximité et rayonnement de l'offre culturelle des pays concurrents (France, Espagne, Turquie, Egypte, Tunisie). • Dégradation du patrimoine et la détérioration des sites historiques

Source : élaboré par l'étudiant chercheur Mustapha QAMMOURI

2.2 Les utiles de la communication et le marketing touristique adopté pour la région Guelmim Oued Noun

a. Les réseaux sociaux et la communication

La communication cherche à faire connaitre, à faire aimer et à faire agir le touriste (client) à l'égard du produit touristique qui fait l'objet de l'action de communication et de promotion, elle vise en premier objectif de :

- Vendre la destination et le territoire ;
- Promouvoir des offres touristiques ;
- Présenter une image/ marque de la région ;
- Développer la notoriété du territoire et rendre lui attractif ;
- Développer le produit touristique ;
- Implanter les investisseurs nationaux et étrangers.

Les nouvelles technologies de la communication sont capables d'induire des changements sociaux. À l'aide des NTIC, le touriste trouve son destination à un simple clic parce que l'internet et les sites Web facilitent de digitaliser le marketing des destinations en ligne. A l'ère de la technologie, les NTIC jouer un locomoteur pour la promotion et d'attractivité d'un territoire, « qui impacte efficacement la manière dont s'informe le client pour prendre sa décision d'achat touristique ou de s'investir sur un territoire précis, là où il est devenu éveillé et largement attentif de tout près et en peu de temps de l'intégralité des éléments liés à l'offre du territoire ou la destination qu'il a choisi. » (EL YAACOUBI & EL KAOUNE, 2019, p. 345).

Les décideurs au sein de la région Guelmim Oued Noun, met des efforts pour présenter le territoire à l'échelle nationale et internationale, pour cela des responsables sont créés des plateformes afin de faciliter la navigation et de découvrir les destinations touristiques, à titre d'exemple :

- http://guidenumerique-sudmaroc.com/
- https://www.portailsudmaroc.com/
- https://www.crt-guelmim.com/

Tous les sites situés au-dessus décrivent une gamme des renseignements sur territoire Guelmim Oued Noun, Ils contiennent apportent les informations nécessaires pour savoir et être au courant des aspects touristiques avec les points d'informations touristiques (PIT) en utilisant des vidéos, photos, les prestations d'hébergements ainsi que les circuits proposés pour les touristes.

Ils présentent aussi des données sur tourisme de la région, les activités d'artisanat et les coopératifs leaders dans l'économie solidaire et sociale. Une interface dans ses sites spécialisés à donner des informations sur les lieux des différents sites touristiques, car ses portails sont considérés comme un vecteur de communication et d'information locales du Sud Maroc.

b. Le marketing territorial appliqué dans la région Guelmim Oued Noun

Dans le cadre de son promotion touristique, la région de Guelmim Oued Noun, l'Etat est introduit cette région dans ses vision touristique comme la vision précédente 2020, des produits touristiques sont présentés pour les touristes grâce aux stratégies de la promotion du territoire, qui permet de donner une vision globale sur les offres balnéaires de la région, aussi ce plan commercial vise à intégrer cette dernière dans les circuits touristiques et attirer des nouveaux marchés afin de positionner la destination un niveau international.

Dans ces dernières années, la région Guelmim Oued Noun connue une mutation au niveau de la communication et le marketing touristique, grâce au CRT (Conseil régional du tourisme), aujourd'hui on trouve plus de 80% des hôtels utilisent les NTIC à travers la politique de communication et de marketing adoptée par CRT, car « elle produit de nombreux

documentaires, vidéos, guides, flyers, présentoirs permettant avec l'utilisation de Q R « Codes-barres », chaînes, réseaux, Web, de multiplier les possibilités de présences en tous lieux et avec tous les réseaux sociaux adaptés. » (PATRICK, 2021). Tous ses moyens facilitent la communication entre les gérants des établissements touristiques et les visiteurs/ touristes.

Pour démonter le poids de la communication appliquée au sein de la région, je fais une enquête basée sur la collecte des données auprès de 52 différents établissements touristiques (hôtels, résidences, gite rural…).

Tableau 02 : Taux d'utilisation des NTIC

	Hôtel	Résidence hôtelière	Gite rural	Maison d'hote	Camping	Hôtel club	Auberge	TOTAL
Pourcentage d'utilisation des NTIC GPS	22	3	7	7	3	1	1	84,62%
Pourcentage d'utilisation des NTIC E-MAIL	22	3	11	7	3	1	1	92,31%
Pourcentage d'utilisation des NTIC TEL	23	3	11	7	2	2	1	94,23%
Nombre	23	3	13	7	3	2	1	52

Pourcentage d'utilisation des NTIC GPS Pourcentage d'utilisation des NTIC E-MAIL
Pourcentage d'utilisation des NTIC TEL Nombre

Source : enquête réalisé par l'étudiant Mustapha QAMMOURI

Sur la base d'une étude réalisée par moi sur 52 établissements d'hébergement classés (hôtels, Hôtels Club et Résidences hôtelières), il en ressort que 94.23% des unités disposent d'un numéro de téléphone standard, tandis que 92.31 % des unités font des E-mail sur ce site. Par contre, 84.62 % des unités n'ont pas de site Web propre. Pour les hôtels, la présence d'un site Web varie selon la catégorie de l'établissement touristique disposent de GPS pour déterminer localisation des établissements.

Selon les dernières statistiques faites par la délégation du tourisme Guelmim Oued Noun, le nombre d'arrivée est augmenté, ce qu'est justifié l'efficacité des moyens de la communication et les stratégies du marketing adopté, par les établissements touristiques. Automatiquement, le nombre des nuitées va augmenter et au même temps le taux d'occupation des unités hôtelières.

Tableau 03 : nombre des arrivées et des nuitées à la région Guelmim Oued Noun

	2015		2016		2017		2018	
	Arrivées	**Nuitées**	**Arrivées**	**Nuitées**	**Arrivées**	**Nuitées**	**Arrivées**	**Nuitées**
REGION GUELMIM - OUED NOUN	**31 035**	**48 307**	**23 758**	**34 787**	**26 043**	**39 587**	**37 313**	**54 014**
Assa-Zag	689	892	334	474	101	124	689	872
Guelmim	19 325	29 034	13 917	21 682	15 999	25 838	24 970	36 909
Sidi Ifni	1 852	2 930	3 623	4 987	6 176	9 381	7 399	11 031
Tan-Tan	9 169	15 451	5 884	7 644	3 767	4 244	4 255	5 202

Source : Délégation du tourisme Guelmim Oued Noun

Tableau 04 : Taux d'occupation

	2016	2017	2018
REGION GUELMIM - OUED NOUN	11	10	14
Assa-Zag	7	2	17
Guelmim	12	12	16
Sidi Ifni	8	10	12
Tan-Tan	11	7	8

Source : délégation du tourisme Guelmim Oued Noun

Grâce aux stratégies de Marketing et de NTIC, les destinations du sud créent une communication massive, efficace et très performante de leur territoire tout en gardant la veille sur les autres concurrents et garder l'image de destination à travers plusieurs moyennes de publication tels que Facebook, site web, événements…, aussi contrôlé les réactions et les avis de public collecté auprès des bureaux d'études. Pour augmenter l'efficacité et l'attractivité du territoire, les décideurs mettent aux visiteurs actuels et potentiels des plateformes des sondages et questionnaires des avis et des attentes en ligne.

c. Les acteurs touristiques locaux de Marketing et la promotion touristique à la région Guelmim Oued Noun.

Les acteurs du tourisme dans la région offrent une valeur ajoutée au territoire. On peut recenser plusieurs acteurs publics ou privés, nationaux, régionaux ou locaux qui peuvent développer le tourisme et présenter des subventions pour réaliser des manifestations culturelles au sud, nous citons par exemple :

- **Ministère du tourisme :**

Le ministère du Tourisme une organisation publique crée en 1965 son rôle est de favoriser, en concertation et en partenariat avec les intervenants public et privé, l'essor de l'industrie touristique dans une perspective de prospérité économique et de développement durable. Le ministère a pour mission d'élaborer, mettre en œuvre et évaluer la stratégie du développement

touristique, et de mener les études et enquêtes nécessaires au développement du tourisme aussi bien au niveau national que régional. Egalement, « d'élaborer les projets de lois et les textes d'organisation relatifs aux activités touristiques et veiller à leur application ,et encadrer et assurer l'appui aux professions et aux activités touristiques conformément à la réglementation en vigueur, ainsi que d'orienter, contrôler les services déconcentrés et évaluer les moyens nécessaires à leur gestion et de participer à l'élaboration et au pilotage de la stratégie de formation hôtelière et touristique, et de veiller à l'établissement et au renforcement des relations dans le cadre de la coopération bilatérale ainsi qu'avec les organisations spécialisées. » (Ministère du Tourisme, de l'Artisanat et de l'Economie Sociale et Solidaire, s.d.).

- **La délégation régionale de la culture**.

La délégation de la culture a pour mission d'assurer les orientations et la coordination des actions qui permet de renforcer le tissu culturel de la région Guelmim Oued Noun et promouvoir la culture régionale, chaque année la délégation de la culture organisent des manifestations culturelles afin de présenter la culture de la région, on peut citer quelques exemples :

- Moussem de Tan-Tan et Moussem Assa
- Moussem des dromadaires Guelmim,
- Festival du cinéma et Sahara,…

- **Observatoire du Tourisme.**

L'observatoire du Tourisme a été créé sous forme d'association professionnelle lors des assises du Tourisme à Ouarzazate le 9 février 2005. « Les principales missions de l'observatoire du Tourisme se rapportent donc à la collecte, au traitement et à la publication de toutes informations utiles au secteur du Tourisme, et en particulier, sur la conjoncture nationale et internationale, la concurrence, la compétitivité de la destination, et surtout les normes d'exploitation et d'investissement. » (Observatoire du Tourisme , s.d.)

Conclusion :

En guise de conclusion, nous soulignons que le marketing territorial constitue, depuis son existence, un concept très important qui permet aux collectivités de renforcer et de promouvoir l'attractivité, de renforcer leur stratégie de communication territoriale et afin d'élaborer une marque distinctive qui va attirer un public de masse soit les touristes ou les investisseurs. Par ailleurs, selon les statistiques faites par délégation du tourisme Guelmim Oued Noun sont reste encore faible, pour cela les décideurs annoncés de faire un aéroport civil pour la promotion touristique de la région en insistant sur l'importance des lignes internationales notamment avec notre voisin les iles canaries (las palmas et Fuerteventura), selon une convention signé à partir « du 25 mars 2020, qui affirme que la compagnie aérienne Binter proposé une nouvelle liaison entre Gran Canaria et Guelmim, la compagnie espagnole propose deux vols par semaine entre sa base à Las Palmas-Gran Canaria et l'aéroport de Guelmim, opérés en ATR 72-600 de 72 sièges. » (Blancmont, 2020)

Bibliographie

- (s.d.). Récupéré sur Observatoire du Tourisme : http://www.observatoiredutourisme.ma/presentation/roles-et-missions/
- ALSDAI, M. (2017). Marketing Territorial et Développement Touristique. France: UNIVERSITÉ DE REIMS CHAMPAGNE-ARDENNE.
- Andréani, J. C., Olivier , B., & Benoun, M. . (2006). Le marketeur : fondements et nouveautés du marketing. Paris, France.
- KOTLER, P., FILIATRAULT, P., & E. TURNER, R. (2000). Le Management Du Marketing (éd. 2 éme). Montreal: Gaetan Morin Editeur.

- ALSDAI, M. (2017). marketing territorial et développement touristique. Reims Champagne-Ardenne: Thèse de doctorat à l'université de Reims Champagne-Ardenne.
- Barabel, M., Mayol, S., & Meier, O. (2010). Les médias sociaux au service du marketing territorial : une approche exploratoire (Vol. 32). Management & Avenir.
- Blancmont, T. (2020, mars 12). Récupéré sur https://www.air-journal.fr/2020-03-12-iles-canaries-binter-desservira-guelmim-au-maroc-5218807.html
- Bouchard , J.-R., & Pelletier, S. (1985). Marketing industriel. Québec: Modulo.
- Chamard, C. (2014). Le marketing territorial : Comment développer l'attractivité et l'hospitalité des territoires ? (éd. 1). Bruxelles: Boeck.
- Colson, G. (2012, 09 20). Tourisme: La concurrence s'intensifie, Edition N°:3871. Récupéré sur L'Economiste: https://www.leconomiste.com/article/898686-tourisme-la-concurrence-s-intensifie
- Dalapa, e. (2011). . La communication touristique des collectivités – territoriales. Mémoire de première année de tourisme & développement. Toulouse II: université de Toulouse ii.
- EL KAOUNE , R. (Mai 2020). La communication territoriale : Levier d'attractivité et mise en valeur des destinations touristiques et territoriales. Revue de Publicité et de Communication Marketing (RPCoM), 1, 5.
- EL YAACOUBI, Y., & EL KAOUNE, R. (Avril 2019). Les réseaux sociaux comme outils de communication du marketing territorial : rôle et attractivité. Revue Internationale des Sciences de Gestion(3), 341.
- Fabrice , H. (2007). Le marketing territorial. Principes, méthodes et pratiques (Vol. 1). EMS Management Et Societe.
- Frustier , P., & Perroy, F. (2004). La communication touristique des collectivités territoriales. Éd. de "La Lettre du cadre territorial.
- GAUTHIER, D. A. (1993). Substainables development, tourism and wildlife. Tourism and Substainables Development: Monitoring,.
- Gayet, J. (septembre 2008). Le nouveau marketing touristique est né (Vol. n°262). Revue Espaces .
- GOLLAIN, V. (2013, Mars 10). Le marketing territorial au service de l'attractivité des territoires. Récupéré sur Le portail Overblog: http://www.marketing-territorial.org/article-le-marketing-territorial-definition-et-grandes-etapes-116061604.html
- Gollain, V. (2018, Mars). Récupéré sur Portail Overblog: http://www.marketing-territorial.org/page-5608177.html
- Harvey, D. (1989). The condition of postmodernity: an enquiry into the origins of cultural change. Mass: Cambridge.
- Kodiji, M. (2017, 12 18). prezi. La communication touristique dans la région de l'oriental. Récupéré sur https://prezi.com/ceqxpdo20q54/la-communication-touristique
- Lanquar, R., & Hollier, R. (1996). Le marketing touristique : la mercatique touristique (éd. 5 éme). Paris: Presses universitaires de France.
- Míguez, G., & Fernández, C. (2015). Tourism and online communication: interactivity and social web in official destination websites. RECERCAT.
- Ministère de l'Equipement du Transport, de la Logistique et de l'Eau. (s.d.). Récupéré sur http://www.equipement.gov.ma/Carte-Region/RegionGuelmim/Presentation-de-la-region/Monographie/Pages/Monographie-de-la-region.aspx

- Ministère du Tourisme, de l'Artisanat et de l'Economie Sociale et Solidaire. (s.d.). Récupéré sur https://mtataes.gov.ma/fr/le-ministere/missions-et-attributions/
- OSTELEA RABAT. (2019, AVRIL 15). Consulté le 09 28, 2021, sur https://www.ostelea.ma/blog/blog-actualite/organisation-evenements-et-tourisme-affaire/le-marketing-territorial-comme-instrument-de-developpement-economique-et-touristique-local
- Oubaidat, M. (2000). Marketing touristique, introduction compretemantale. faculté d'Admminstration des affaires. Université d'Oman Jordanie.
- PATRICK, S. (2021, 10 14). Interview écrite.
- Thierry , M. (septembre 2010). Le marketing et son histoire ou le mythe de Sisyphe réinventé. (Pocket, Éd.) France.
- Viallon, P. (2013). La communication touristique, une triple invention. (É. t. européennes, Éd.) Mondes du Tourisme, 3.